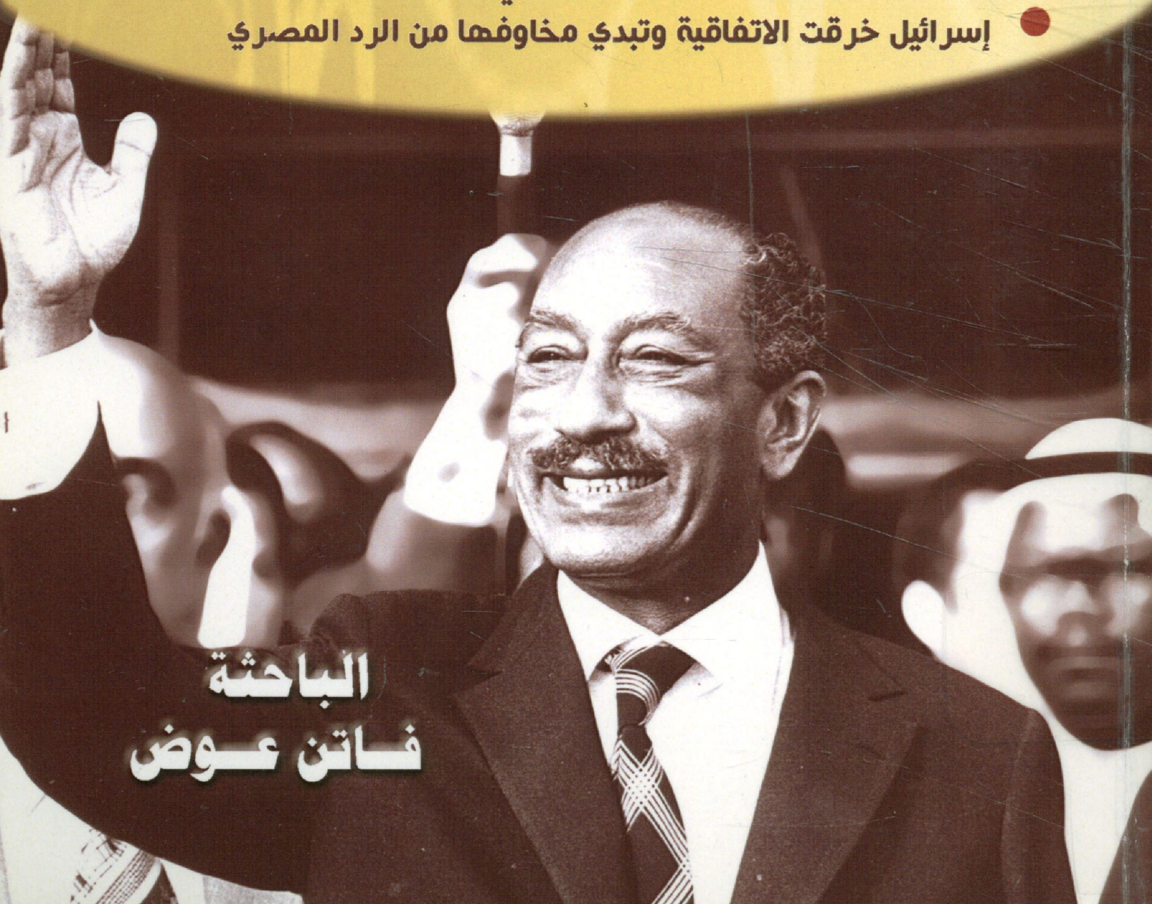
الطبعة الثانية

السادات

٣٥ عاما على كامب ديفيد

- أول وأخطر تقييم علمى وسياسى للاتفاقية
- مدى إمكانية تعديل أو إلغاء الاتفاقية
- اول انفراد بنشر وتحليل الوثائق السرية للاتفاقية
- هل كانت الاتفاقية أحد أسباب اغتيال السادات
- هل ستكون كامب ديفيد تأشيرة خروج لأمريكا من المنطقة
- هل يتوقف القضاء على الإرهاب في سيناء على رغبة إسرائيل
- إسرائيل خرقت الاتفاقية وتبدي مخاوفها من الرد المصري



الباحثة
فاتن عوض

قالوا عن الكتـــاب



- الكتاب عمل علمي رصين سيساهم لاشك في تعميق وعى الشعب والأمة.

  المؤرخ أ.د. عبدالخالق لاشين

- كتاب ممتاز وهام للغاية على الرغم من طبيعته الخلافية والجدلية.

  د. صابر عرب-وزير الثقافة

- الكتاب إضافة علمية مرموقة وأصيلة لتاريخ مصر المعاصر.

  أ.د. أحمد ذكريا الشلق

- الكتاب في غاية الأهمية الآن ويكشف عن الجذور التاريخية والتفسيرات الدقيقة لما يحدث في مصر الآن وربما ما سيحدث في المستقبل.

  أ.د.إبراهيم جلال جامعة عين شمس

- السادات و٣٥ على كامب ديفيد أهم ما قرأت في السنوات الأخيرة.

  الكاتبة سكينة فؤاد مستشار رئيس الجمهورية

- أعمق دراسة لقضية التطبيع فى المجالات المختلفة خاصة تلك التي لم يتوقف أمامها المثقفون الذين قاوموا التطبيع.

  جمال الغيطاني -الأديب العالمي

- ليس مجرد كتاب ولكنه مرجع علمي وتاريخى متكامل اجادت واجتهدت الباحثة في تجميع وتحليل كل ما دار بشأن هذه الاتفاقية التي بهرت العالم ورفعت السادات إلى مصاف القادة العظام

  محمدعبدالمنعم -الكاتب السياسي والمحلل الاستراتيجي

- الكتاب صوت صارخ ينبه القوى الوطنية إلى مأساة الحكم الفردي فلا تتركوه يعيد إنتاج نفسه.

  د. رشدي يوسف -المفكر السياسي

- الكتاب غير عادي وباحثة غير عادية!

  أ.د. صديق عفيفي -رئيس جامعة النهضة

- الكتاب يفسر كيف تمكنت الجماعات الإرهابية من التواجد بكثافة في سيناء وم... وأمريكا على استخدام كامب ديفيد كورقة ضغط على النظام المصري.

  حسنين كروم -جريدة الق...

- الكتاب يؤكد حتمية المطالبة بتعديل كامب ديفيد بشكل رسمي حاسم ودائم ولي... مؤقت.

  ج...

- الكتاب تحدى العقبات العديدة لخطورة وحساسية الاتفاقية على ... الدولية.

الناشر

السادات

٣٥ عاما على كامب ديفيد

أول وأخطر تقييم علمى وسياسى للاتفاقية
الوثائق السرية لكامب ديفيد
مدى إمكانية تعديل أو إلغاء الاتفاقية
هل كانت الاتفاقية أحد أسباب اغتيال السادات
هل تدار العلاقات الدولية بحسن النوايا
هل كان تحرير سيناء معجزة أم غير ذلك

السادات

٣٥ عاما على كامب ديفيد

الباحثة

فاتن عوض

رقم الإيداع

٢٠١٣/٣٨١٩

الناشر

مؤسسة الطوبجي

للتجارة والطباعة والنشر

٢٠ شارع جامع الإسماعيلي

لاظوغلي – القاهرة

٠١١١٨٨٨٦٠٥

المدير العام

سمير الطوبجي



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ ﴾

صدق الله العظيم

إهداء

إلى مصرنا الغالية
وشهدائها الأبرار الذين
حرروا الأرض والإرادة
وكل من يعمل من أجلها

وإلى زوجتي الحبيبة

فارس عوض

هــذا الكتـــاب

تتميز الباحثة بقدرة على فهم و تحليل و نقد مصادرها لامتلاك أدوات البحث التاريخية اللازمة لذلك ، و من هنا جاءت قدرتها على الكتابة و الفهم و التحليل و النقد بحيث أستطيع القول أنها من الرسائل القليلة التي تناولت هذا الموضوع تناولا علميا نقديا ، كما أن أسلوب الدراسة جاء سليما يكاد يخلو من اللحن والأخطاء اللغوية التي عادة ما تحفل بها الرسائل العلمية المماثلة . هذه الدراسة التي نجحت الباحثة في سبر أغوارها و فك طلاسمها و إماطة اللثام عن كثير من غموضها و جوانبها ؛ بفضل الكم الهائل من الوثائق و المذكرات و المستندات التي اطلعت عليها ، الأمر الذي توضحه قائمة مصادرها و مراجعها ، فضلا عن وعيها لما قرأت و اطلعت و جمعت من مادة علمية ، إضافة إلى حسها التاريخي و الوطني . و أخيرا يطيب لي أن ينشر هذا العمل العلمي الرصين ، بعد مرور أكثرمن ثلث قرن على وقوع أحداثه ، واتضاح بعض معالمه ونتائجه في ظل أوضاع " درامية " متغيرة تشهدها مصر و المنطقة العربية فيما عرف " بثورات الربيع العربي" و من هنا فإن هذه الدراسة بما كشفت عنه ستساهم لاشك مع غيرها في تعميق وعي الشعب و الأمة ؛ و هو الدور الحقيقي و العلمي الذي من المقدر أن يصنعه علم التاريخ و المؤرخون العلميون . و لهذا أترك للقارئ الكريم أن يدرك بوعيه و بنفسه لما توصلت إليه من تحليلات و استنتاجات و حقائق .

تهنئتي القلبية على هذا الجهد و الرؤية الناضجة و الفهم العلمي ..

المؤرخ
أ.د / عبد الخالق محمد لاشين
جامعــة عــين شمس

الموضوع ممتاز و لم يسبق دراسته علميا ، كما أن خطته متكاملة و محكمة ، و قد استعانت الباحثة بكم هائل من الوثائق العربية و الأجنبية ، و كذلك مذكرات السياسيين و العسكريين و القادة من مصريين و إسرائيليين و أمريكيين و غيرهم . بالإضافة إلى الدراسات و المؤلفات و الدوريات المعاصرة و الحديثة ، و أجادت نقدها و توظيفها و الاقتباس عنها ، كما تميزت الباحثة بتطبيق مناهج و أساليب البحث العلمي ، و بروح نقدية طبعت دراستها و بدت خلال تحليلاتها والنتائج التي توصلت إليها ، و جاء عرضها سلسا و سليما و بلغة محكمة و واضحة ، و شكلت الدراسة في النهاية إضافة علمية مرموقة و أصيلة لتاريخ مصر المعاصر .

ونؤكد أن الباحثة فاتن عوض هي مشروع مؤرخ واعد.
و الرسالة تستحق حسن التقدير و الله الموفق ..

أ.د / أحمد زكريا الشلق

جامعة عين شمس

٢٨ /١٠/ ٢٠١١

الموضوع ممتاز و لم يسبق دراسته علميا و هام للغاية ، على الرغم من طبيعة الموضوع الخلافية و الجدلية فقد رأت لجنة المناقشة أن موضوع الرسالة و منهجها يعد عملا علميا متكاملا . و أن الباحثة أجادت نقدها و توظيفها و الاقتباس عنها ، كما تميزت الباحثة بتطبيق مناهج و أساليب البحث العلمي ، و بروح نقدية طبعت دراستها و تحليلاتها و النتائج التي توصلت إليها ، بحيث كان منهجها واضحا، فضلا عن تفسيراتها خلال السياق و العرض ؛ بحيث كانت موفقة في اجتهاداتها . و جاء عرضها سلسا و سليما و بلغة محكمة واضحة .

لتمثل الدراسة فى النهاية إضافة علمية جادة وجديدة لتاريخ مصر المعاصر .

أ.د/ محمد صابر عرب
وزير الثقافة

الموضوع مهم للغاية وجديد ، حتى و إن جاء في بعض الكتب و المراجع ، و لكن الرؤية جديدة والتحليلات مهمة و جديدة . الرسالة تتميز بعرض طيب تناول رصد و تحليل اتفاقات كامب ديفيد يوما بيوم . وشخصية الباحثة موجودة و بارزة تميزت بالموضوعية على امتداد دراستها. وجاءت قائمة المصادر والمراجع ثرية و متنوعة ، أما الملاحق مهمة للغاية وساهمت في إثراء الدراسة و توثيقها بطريقة علمية محكمة. وأخيرا اختتمت الباحثة دراستها بخاتمة طيبة تميزت برؤية مستقبلية لاتفاقات كامب ديفيد ؛ لتكتمل بذلك أركان هذا العمل العلمي الرصين . فقد غيرت هذه الدراسة وجهة نظري عن الحقبة الساداتية .

الموضوع هام في حد ذاته و في غاية الأهمية الآن ؛ فمن يقرأ هذه الرسالة يجد الجذور التاريخية و التفسيرات الدقيقة لما يحدث في مصر الآن ، و ربما ما سوف يحدث في المستقبل .

د/ إبراهيم جلال أحمد

جامعة عين شمس

شكــر وتقــدير

يقول الرسول الكريم ﷺ " من أسدى إليكم معروفاً فكافئوه، فإن لم تقدروا فاشكروه ، فإن لم تقدروا فادعوا له بالخير " صدق رسول الله ﷺ .

وتأسيا بهذا الأدب الرفيع أتوجه بخالص الشكر وامتناني للعالم الجليل والمعلم الفاضل أ.د/ عبد الخالق محمد لاشين على تفضله بمنحي عظيم الشرف بقبول الإشراف على هذه الرسالة وعطائه من وقته وجهده الكثير لمتابعة إعداد وتقويم الرسالة ، وأقر بمدى تأثري بملاحظاته وتوجيهاته و هو ما بدا واضحا على رسالتي شكلا وموضوعا وتقويم نظرتي للعديد من الأمور بشكل موضوعي ، و بفضل رحابة صدره وسعة علمه أنجز البحث بهذه الصورة .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أ.د صابر عرب ، أ.د/ أحمد زكريا ، أ.د/ حمدنا الله مصطفى ، أ.د/ محمد عبد الوهاب ، أ.د/ نور الدين كمال، د/ إبراهيم جلال، و زملائي بالقسم / جامعة عين شمس ، أ.د/ وحيد عبد المجيد ، والكاتب الصحفي أ/ محمد الشماع ، و كل من علمني حرفا على امتداد مراحل دراستي .

مع اعترافي التام بالفضل لكل من ساعدني في الإطلاع على الوثائق وأعمال التنقيب وراء المعلومات ، كذلك إدارة الدراسات العليا بالكلية ، والذين قاموا بالكتابة والمراجعة اللغوية والطباعة وخدمات الإنترنت وأفراد أسرتي جميعا الذين تحملوا معي أعباء إعداد هذه الدراسة .

ولا يفوتني أن أخص الثوار الأحرار " شباب 25 يناير " - الذين شاركتهم شرف الثورة - بأجل معاني الشكر وأسمى آيات العرفان وإهداء هذا الجهد المتواضع لروح شهداء التحرير وإخواننا المرابطين بالأراضي المقدسة والباحثين عن الحرية ..

آملين في غدٍ أفضل
والله ولي التوفيق ،،

الباحثة

فاتن عوض

تقديم

عندما فاجأ الرئيس السادات الرأي العام العربي و الدولي بإعلانه أمام أعضاء مجلس الشعب المصري - بحضور الزعيم ياسر عرفات - أنه مستعد للذهاب إلى أقصى الأرض للوصول إلى اتفاق يضع حدًا لسفك الدماء بين إسرائيل و العرب ؛ دارت عجلة الدبلوماسية الأمريكية و العالمية لاتخاذ الترتيبات العاجلة لما عرف بعد ذلك " بزيارة السادات للقدس " للقاء مناحم بيجن و القادة الإسرائيليين . تلك الزيارة التي شاء مُخرجها أن تبدو في شكل عمل عفوي نجم ربما عن زلة لسان للسادات و اندفاع غير محسوب ، و إن اتضح لاحقا - بل ربما في حينه - أنه عمل سبقه الكثير من الترتيبات و الاتصالات السرية و المكتومة شاركت فيه قوى خفية و أصابع عديدة لوضع حدٍّ لما رُوِّج له " بأزمة الشرق الأوسط " ؛ و ما اصطلح على تسميته " بالصراع العربي الإسرائيلي " عبر أطواره و مراحله المختلفة ؛ لمزيد من تجهيل جوهر الصراع و أسبابه .

و قد كنت خلال ذلك في اليمن ضمن مجموعة من الأصدقاء و الزملاء الشبان المعارين للعمل بجامعة صنعاء الناشئة ، نقوم برحلة خاصة خلال عطلة عيد الأضحى المبارك الذي أعقب بداية العام الدراسي في أوائل سبتمبر ١٩٧٧ ، ذلك الشهر الذي انتهى بعمل درامي خطير أسفر عن اغتيال الرئيس اليمني العقيد إبراهيم الحمدي [١] .

أقول أننا كنا نقوم بزيارة في رحلتنا الخاصة للتعرف على أهم مناطق المثلث اليمني : صنعاء / تعز / الحديدة ، بوديانه و جباله و مدنه . و كنا ليلتها قد وصلنا لتوّنا إلى مدينة الحديدة على ساحل البحر الأحمر ؛ بعد زيارة تعز و مدن كثيرة

١ و كنا قد أعلنا نحن " الأساتذة المصريين الجدد المعارين للجامعة " استنكارنا الشديد لحادث الاغتيال الغادر في بيان بتوقيعنا الجماعي المذكور ، أذاعه تلفزيون وراديو صنعاء و ظل يُرَدد حتى تم مُواراة جثمانه التراب ، كما شاركنا في تشييع الجثمان ضمن جماهير الشعب اليمني الحزين . و دخل بذلك اليمن في سلسلة من القلاقل و الاغتيالات خلال الفترة اللاحقة . و لم يكن قد استقر بعد من فترة صراع و حرب أهلية عقب ثورته في سبتمبر ١٩٦٢ .

أخرى قبلها و بعدها . فقررنا قطع رحلتنا الخاصة ؛ لمتابعة إعلان السادات و تطوراته اللاحقة و تحديد موقف منه ؛ و عدنا إلى صنعاء . و كان قرارنا إصدار بيان استنكار لأمر هذه الزيارة الساداتية المرتقبة للقدس - بإخراجها المسرحي - و اجتمعنا ليلة وصولنا صنعاء لكتابة البيان المطلوب و إرساله إلى كل من القاهرة و السفارة المصرية بصنعاء . و على الرغم من الحماس الشديد للبيان من جانب الزملاء ؛ إلا أنه عند توقيعه ؛ تراجع الكثيرين ، ربما لأسباب خاصة أو حرصا على مصالحهم . فلم يوقع البيان إلا من اثنين فقط منا كنت أحدهما [1]** ؛ فلم يرسل البيان ، و إن كان قد ذاع أمره ووصلت أصداؤه إلى السفارة المصرية ؛ و بالقطع إلى قياداتها في القاهرة .

و الأمر اللافت للنظر أن معظم المتراجعين الممتنعين عن التوقيع صار فيما بعد منهم عمداء كليات و رؤساء جامعات و مُفتون و غيرهم ، و كان نصيبي لاحقا أن أدركتني «بركات» الرئيس «المؤمن» حيث تم فصلي من الجامعة ضمن الحركة التي شملت غضبة النظام و سخطه على قوى المعارضة المصرية بشتى تياراتها و اتجاهاتها ؛ و التي عرفت « بمذبحة» ٥ سبتمبر ١٩٨١ . و ما تلاها من اغتيال رئيس الجمهورية وسط جيشه و بين و بيد « أبنائه» و هو يتصدر منصة العرض العسكري في ذكرى يوم انتصاره في السادس من أكتوبر « المجيد» .

و دارت الأيام و بدأت تتكشف الحقائق الخفية و المغيبة الواحدة تلو الأخرى ؛ سواء لباحثين و كتاب أو ساسة و رجال حكم أو حرب عربا و أجانب . حقائق و وقائع ناصعة و مذهلة ، قوبلت من الجانب المصري بحرص شديد على إخفائها و تغييبها بستار كثيف من الأكاذيب و الأضاليل من طغيان النظام و جهاز إعلامه الذي كان شديد الحرص على ملكيته و توجيهه المباشر و إدارته ؛ لإدراكه للدور الخطير الذي يلعبه في تشكيل الرأي العام المصري على النحو الذي يريد . رغم ما لدور النظام في تفكيك أهم - بل كل - مؤسسات ملكية الشعب و ثرواته و أعني

١ الآخر هو المرحوم د . محمد رشاد الحملاوي .

القطاع العام . بما يعني « إفراط هنا و تفريط هناك» . و لما كان من الثابت أن نظام السادات لم يسقط باغتياله ، فإن من ورثه ـ الذي اصطنع لنفسه شرعية ملفقة بل مزورة ؛ قرر أن يجني لنفسه ولأولاده و حاشيته ثمار ما غرس سلفه بدعم هائل لقوى و جماعات داخلية و خارجية كان من أخص مصالحها و جوهر تواجدها و بقائها هو الحفاظ على تلك السياسات العتيقة بأساليبها القمعية و آلتها الجهنمية من أمن و سجون و إعلام و نهب لثروة مصر العامة و القومية .

و هكذا و بعد مرور نحو ثلاثين عاما على ما جرى رأيت ضمن خطة علمية وضعتها لعملي بالجامعة أن تقوم إحدى تلميذاتي بالدراسات العليا بدراسة موضوع حول « السادات و اتفاقيات كامب ديفيد» لنيل درجة علمية منذ أكثر من خمس سنوات ـ و هي الدراسة التي بين أيدينا الآن ـ خاصة بعد أن ظهرت الكثير من الوثائق و فُكَّ حظر الإطلاع على جلّها في وثائق الكثير من الدول بما يسمح بدراسة علمية موضوعية لقضية خطيرة كهذه ترتب عليها تغيير مجرى تاريخ مصر و المنطقة العربية برمتها . و لعبت دورا خطيرا في تطوراتها الحالية و اللاحقة ؛ فكانت هذه الدراسة التي نجحت الباحثة في سبر أغوارها و فك طلاسمها و إماطة اللثام عن كثير من غموضها و جوانبها . دون أدنى محاولة مني للتدخل فيما توصلت إليه من نتائج و تحليلات ؛ بفضل الكم الهائل من الوثائق و المذكرات و الأوراق التي اطلعت عليها ، الأمر الذي توضحه قائمة مصادرها و مراجعها ، فضلا عن وعيها لما قرأت و اطلعت و جمعت من مادة علمية ، إضافة إلى حسها التاريخي و الوطني . و لهذا أترك للقارئ الكريم أن يدرك بوعيه و بنفسه لما توصلت إليه من تحليلات و استنتاجات و حقائق . و أكتفي فقط هنا بأن أشير إلى عدد من الملاحظات الهامة و العامة يطيب لي التأكيد عليها .

- وأول تلك الملاحظات تميز مسلك السادات و مواقفه من مباحثات كامب ديفيد و نتائجها و ما انتهت إليه بالنزعة الفردية و الارتجال و الغوغائية و عدم وضوح الرؤية أو الصراحة و تجاهل أراء خبرائه و معاونيه ومستشاريه كلية ؛ لمواقف و معارضات الكثيرين عرب و مصريين و غيرهم ، و كذلك

عدم الإعداد الكافي لدراسات فنية و قانونية و سياسية لازمة و ضرورية أو تجاهل ما أعد منها .

- تجاهل المعرفة المطلوبة لأهداف الخصم الإسرائيلي و خططه و مراميه و أبعاده ـ مدنيا و عسكريا و سياسيا ـ و سبر أغوار الخطوة التي قفز إليها و ما كانت تعنيه في مجمل الصراع .

- تسليم السادات كل أوراقه " للصديق " الأمريكي الذي غالبا ما كان صهيوني الهدف و الهوى و القصد ، حتى أن الكثيرين ممن شاركوا أو ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر من الجانب الأمريكي كانوا يهودًا صهاينة ، كما أنه من جانب آخر قد فرَّط بكل قوة بدور القطب السوفيتي و مبكرا و هو الصديق الذي كان .

- تجاهل قوة و دور و تأثير الرأي العام المصري و العربي و ما أصابه من خيبات أمل متكررة و صادمة فيما تبدَّى مرارًا من تفريط و تساهل السادات بل و تجاهله لثوابت المواقف المصرية و العربية .

- انعكس ذلك في استقالات نخبة من خيرة الدبلوماسيين الوطنيين من خبراء وزارة الخارجية المصرية ممن تقلدوا قيادتها ؛ و من بينهم على سبيل المثال إسماعيل فهمي و محمد رياض و محمد إبراهيم كامل و السفير أحمد عثمان و غيرهم ، كما فعل نفس الشيء سابقا و لاحقًا نفرٌ من القادة العسكريين المصريين مما كانوا عُدَّة مصر و ذخيرتها طوال جولات مواجهاتها العسكرية مع العدو الصهيوني ، سواء قبل كامب ديفيد أو أثناءها أو بعدها و في مقدمتهم الفريق سعد الدين الشاذلي و المشير عبد الغني الجمسي و غيرهم ممن كانوا قادة حرب " التحرير " العظيمة .

- و لربما أنه لو تم تجنب تلك السلبيات الخطيرة ـ وغيرها ـ لأمكن تفادي الخطايا الكبرى التي حفلت بها كامب ديفيد و كانت شديدة التأثير على مستقبل

مصر و المنطقة السياسي داخليا و خارجيا . و لربما أمكن استثمارها في بناء جبهة مصرية عربية صلبة تؤمن بالعمل المشترك و التخطيط العلمي للنهوض و الوفاء بحقوق أبناء المنطقة و مصالحها و دفعها نحو اقتحام الواقع لبناء مستقبل متقدم واعد ، يتجنب الارتجال و العمل الفردي المستبد الجاهل .

- ولربما يزعم البعض أن ما دفع السادات إلى ذلك الوضع الاقتصادي المصري المتردي و خلافات قادة دول المنطقة العربية وعجزها عن فرض أي حل أو موقف مشترك . و كذلك ضعف و تهافت المنظمة الدولية و شللها بحكم الضغط الأمريكي - الحليف القوي لإسرائيل - ووقوعها تحت ضغط القوى الصهيونية ؛ الأمر الذي أعاقها عن التوصل إلى تسوية سلمية عادلة . غير أن كل ذلك كان يقتضي من ساسة مصر و قادتها انتهاج خطط قومية و دولية مغايرة تماماً .

- أن اندفاع السادات و مبالغاته في تقدير مواقف الأصدقاء و الصداقات و العواطف - الذي كان لغة قاموسه السياسي المفضل - أساء فهم و تفسير مواقفهم تبعا لذلك و هو ما حدث منه على سبيل المثال فقط مع ما اصطلح عليه " بتعهدات " كارتر لوقف بناء المستوطنات الإسرائيلية . و هو الأمر الذي نفاه كارتر نفيا صريحا و قاطعا [1] . تلك « التعهدات» المزعومة التي رتب عليها السادات أمورًا خطيرة . لم تعدُ كونها خيالات وأوهام جراء انبهاره و تفسيراته القاصرة.

- كانت قراءة إسرائيل الدقيقة لوضع السادات وموقفه قراءة سليمة بأنه أقدم كما يذكر د. نبيل العربي [2] - على خوض مخاطرة لم تُدرس أبعادها بعناية؛ و أن المزيد من الضغط عليه سوف يضعف من موقفه الداخلي و يؤدي إلى زيادة الهجوم عليه في كل من داخل مصر و في العالم العربي فكان أن تمادت في ضغطها و مماطلاتها و تسويفاتها بغرض الحصول على المزيد من كسب الفرص و المكاسب ، و من هنا كان شتان بين ما نصت عليه وثيقة كامب

١ د . نبيل العربي ، مذكرات / طابا ؛ كامب ديفيد ، الجدار العازل ، الشروق ، ٢٠١١ ، صـ ٢٩٨ - ٢٩٩ .
٢ د . نبيل العربي ، مذكرات ، نفس المصدر ، صـ ١٠٣ .

ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ ؛ و بين ما سمي بمعاهدة السلام اللاحقة التي حوت العديد من الالتزامات و القيود و الأعباء التي أثقلت بها إسرائيل كاهل مصر و كبلتها .

تلك هي بعض ملاحظاتي [١] ؛ و أخيرا يطيب لي أن ينشر هذا العمل العلمي الرصين ، بعد مرور ثلث قرن على وقوع أحداثه ، واتضاح بعض معالمه ونتائجه في ظل أوضاع « درامية» متغيرة تشهدها مصر و المنطقة العربية فيما عرف « بثورات الربيع العربي» نجحت في إسقاط بعض نظمها القمعية و الدكتاتورية و تسعى حثيثة إلى تحقيق بقية أهدافها و مراميها باستكمال ثوراتها و إقامة نظم حرة تستند إلى الديموقراطية و العدالة الاجتماعية و إفساح الطريق أمام إنجاز الحريات الكاملة لمواطنيها و شعوبها و تعميق وعيها بذاتها و عالمها و ما حولها ؛ لتكون قوى فاعلة ؛ تصنع تاريخها بإراداتها الحرة و تزيح إلى غير رجعة شبهات الخضوع و التبعية التي سادت ؛ و جرحت كبرياء الوطن و المواطن طيلة الفترة التي أعقبت تلك الاتفاقات المشئومة ؛ ليستعيد بها هيبته و كرامته . ليستأنف من جديد لعب دوره الإقليمي و العالمي .

و من هنا فإن هذه الدراسة بما كشفت عنه ستساهم لاشك مع غيرها في تعميق وعي الشعب و الأمة ؛ و هو الدور الحقيقي و العلمي الذي من المقدر أن يصنعه علم التاريخ و المؤرخون العلميون .

و الله من وراء القصد ..

المؤرخ

أ.د/ عبد الخالق لاشين

أستاذ التاريخ الحديث و المعاصر

جامعة عين شمس

في السبت ١١ فبراير ٢٠١٢ م

١- كل ذلك يعكس سلامة الموقف الذي أخذناه فور الإعلان عن " زيارة السادات " المشئومة و صحة قراءتها .

مقدمة

كان تولي السادات الحكم وانتخابه رئيسا للجمهورية إيذانا ببدء مرحلة جديدة في تاريخ مصر الحديث . لتتمايز الحقبة الساداتية بخصوصية شديدة كنموذج فريد لنظام حكم لم تعهده مصر من قبل ؛ لما شهدته السياسة المصرية داخليا وخارجيا من تغييرات جذرية فتحت الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن . لتعد تلك الفترة من أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر بشكل خاص ، وأهم وأخطر مراحل تطور الصراع العربي / الإسرائيلي بشكل عام .

وفي الواقع أن التطورات التي شهدتها السياسة المصرية وبخاصة تجاه الصراع العربي / الإسرائيلي وقبول النهج السلمي في التعامل المباشر مع إسرائيل والانتقال من معسكر المواجهة إلى استراتيجية المصالحة وما تبع ذلك من إجراءات وخطوات عملية ، لم تحدث من فراغ وإنما حدثت في ظل تغييرات شاملة شهدتها مصر خلال عقد السبعينيات الذي تعد بحق أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر ، حيث أعادت مصر خلالها هيكلة سياستها الداخلية والخارجية وفقا لرؤية القيادة الجديدة على نحو مغاير للحقبة الناصرية.

فعلى الصعيد الخارجي : غيرت مصر من نمط تحالفاتها الإقليمية والدولية ، حيث أصبحت تتبنى سياسة أقرب إلى دول الخليج المحافظة وبخاصة السعودية ، فانتقلت من التحالف مع المعسكر الشرقي بقيادة

الاتحاد السوفيتي إلى التحالف مع المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة سعيا وراء الحل المنفرد وهو ما انعكس أثره بسلبيات خطيرة على الأمن القومي المصري وعلاقات مصر العربية و السوفيتية حتى وصلت إلى مفترق طرق وتقطعت أوصالها لتقام على أنقاضها علاقات مستحدثة مع العدو الصهيوني أفرغت الصراع العربي / الإسرائيلي من مضمونه ومفهومه الواسع ، ناهيك عن أخطار وتداعيات ذلك على الأوضاع الداخلية و دور مصر الإقليمي .

ولا شك أن هذه التغييرات الراديكالية التي شهدتها السياسة المصرية خلال الحقبة الساداتية كانت تعكس بشكل أو بأخر التحولات التي طرأت على البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في عقد السبعينات و إدراك السادات لهذه التحولات وما تفرضه من تحديات ، ومن ثم إدراكه لكيفية التكيف معها والاستجابة لها وفقا لرؤيته الذاتية في ظل انفراده بصنع القرار . رغم التداخل الدقيق للمعطيات المصرية [المحلية] و العربية والدولية للصراع تداخلا عضويا يستحيل الفصل بين مكوناتها فصلا تحكميا ؛ إلا أن تغيير رؤية القيادة المحلية لطبيعة الصراع أو للأهداف المصرية التي تبغي تحقيقها من حسم الصراع سلما أو حربا كان لابد و أن ينعكس بالضرورة على مسار التسوية و مستقبل السلام في المنطقة .

و من هذا المنطلق تدور الدراسة حول شخصية السادات وإلقاء الضوء عليها للوقوف على دوافعها و أهدافها لاتخاذ القرار، فهي تعد مفتاح فهم السياسة المصرية داخليا وخارجيا لمدى تأثير وانعكاس دور

السادات على مسار الأحداث وتطورها ، نظراً لأن السياسة المصرية تستند في المقام الأول بالتركيز على دور الزعيم الفرد في ظل ضعف المؤسسات الرسمية و هامشية تأثيرها على صانع القرار ، وتلاشي تفاعل القوى السياسية والعناصر التنظيمية والبنائية في النظام السياسي. لتمثل شخصية السادات محورا هاما لطرح وتحليل أحداث الفترة التاريخية وتوجهات سياسته وإبراز دوره في السياسة الخارجية من خلال رصد وتحليل تسلسل موضوعاتها و تطور مسارها وتوجهاتها بشأن الصراع العربي / الإسرائيلي للوقوف على دوافع وتداعيات القبول بالتسوية المنفردة مع إسرائيل و شروط هذه التسوية وتأثيرها على قضايا العمل الوطني و ارتباطات مصر الإقليمية والدولية ؛ لمدى انعكاس رؤيته الذاتية على مسار تلك السياسة وتوجهاتها خلال تلك الحقبة الحرجة من تاريخ مصر المعاصر وتاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي والمنطقة بأسرها. ولا يعني ذلك إغفال السياسة الداخلية كلية ، وإنما سيتم إلقاء الضوء عليها حسب ما يقتضيه السياق العام للدراسة .

وعلى هذا الأساس تم تقسيم الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة على النحو التالي :-

تدور أحداث الفصل التمهيدى : حول خطوات السادات وتوجهه نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل سواء خلال الفترة الانتقالية لعهد السادات [١٩٧٠ – ١٩٧٣] بدءاً بتولي السادات السلطة ومحاولات تثبيت أركان الحكم ودعائم النظام الساداتي على نحو يضمن للسادات الانفراد بالسلطة واتخاذ القرار و إمكانية الشروع في تحسس طريق التسوية

السياسية وطرح المبادرات للحل الجزئي في إطار علاقات مصر بالقوتين العظميين و دورهما في معالجة الصراع الإقليمي . ووصولا إلى حرب أكتوبر لتمثل حدا فاصلا بين مرحلة سابقة وأخرى لاحقة للحقبة الساداتية وكيفية مساهمتها لرسم ملامح عملية السلام وبدء دبلوماسية ما بعد الحرب من خلال رصد وتحليل الإجراءات التمهيدية وخطوات السادات العملية للتوجه نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل و بدء عملية التسوية التي تصدرتها اتفاقية سيناء الثانية .

أما الفصل الاول : فيعالج بالرصد والتحليل دوافع و ملابسات مبادرة القدس و زيارة السادات لإسرائيل وتداعياتها على مسار المباحثات السياسية حتى عشية قمة كامب ديفيد .

واستكمالا لسلسلة المباحثات يطرح الفصل الثانى : مباحثات قمة كامب ديفيد وإداراتها على امتداد يومياتها الثلاثة عشر يوما بالرصد والتحليل للمشروعات المقترحة والمطروحة على أجندة المفاوضات وما تم التوصل إليه في نهاية المؤتمر مجسدا في اتفاقات كامب ديفيد .

ليطالعنا الفصل الثالث : "بمعاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية رصدا وتحليلا لمضمون بنود المعاهدة وملحقاتها وتداعياتها على كافة المستويات داخليا وخارجيا .

واختتاما بالفصل الرابع والأخير: بإلقاء الضوء على مجمل تطور علاقات مصر الخارجية في إطار الصراع العربي / الإسرائيلي وبخاصة مع القوتين العظميين والدول العربية وانتهاء باستحداث

علاقة " مصطنعة " مع إسرائيل تحت تبني تطبيع العلاقات ؛ ليمثل ذاك الفصل في تحليله النهائي أهم نتائج وتداعيات "معاهدة السلام" داخليا وإقليميا ودوليا ، والمحصلة النهائية لجهود السادات ومساعيه طوال رحلة التسوية الشاقة .

وترجع أهمية موضوع الدراسة إلى عدة اعتبارات ، لعل أهمها :

حداثة الفترة التاريخية ومعاصرتها وعزوف الباحثين عن الاقتراب لتناول تلك الفترة لحداثتها وندرة وثائقها ومشقة البحث في سبر أغوارها ، وبقاء نظام حكم و أسس السياسة الساداتية و تداعياتها على المجتمع المصري إلى الوقت الراهن رغم التغييرات التي شهدناها خلال الفترة الأخيرة وقيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بإزاحة حكم مبارك الذي مثل امتدادا لحكم السادات والشروع في عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي تدريجيا .

كما تتناول الدراسة فترة تاريخية ذات أبعاد هامة في تاريخ مصر المعاصر وتاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي حيث شهدت الفترة أحداثا تركت بصمات واضحة على مستقبل السلام في الشرق الأوسط ومسار خريطة المنطقة برمتها ؛ فالهدف من تلك الدراسة ليس فهم وتحليل السياسة الخارجية المصرية خلال عقد السبعينيات ومتابعة نشاطها فحسب ، بل تهدف أيضا إلى إلقاء الضوء على دور السادات وانفراده باتخاذ بالقرار وتداعيات ذلك والكشف عن المواقف العربية وما لعبته من دور على مسرح الأحداث بجانب دور القوتين العظميين.

وأخيرا شخصية السادات ذاته ، تلك الشخصية الغامضة التي مثلت مجالا خصبا للبحث والدراسة لما ثار حولها من جدل دائر على الساحة السياسية ما بين الإعجاب بلا تحفظ إلى الهجوم بغير حدود .

وبشكل عام تكمن أهمية الدراسة التاريخية لتلك الفترة كمدخل لفهم وتحليل ما نحن بصدده وحاجتنا لمثل هذه الدراسة الآن ، وضرورتها لرسم ملامح مستقبل السياسة الخارجية المصرية على نحو مغاير طبقا لاستراتيجية عليا للدولة ووفقا لمصالحها الوطنية بمنأى عن أيديولوجيات وتوجهات قادتها نسبيا إلى حد ما .

وعموما اعتمدت الدراسة على ما توفر لنا من المصادر الأصلية وفي مقدمتها الوثائق غير المنشورة : وثائق وزارة الدفاع / هيئة البحوث العسكرية ، ملف الوثائق العسكرية للعملية التعرضية جرانيت المعدلة [التي نفذت في حرب أكتوبر ١٩٧٣] – الجزء الأول [التخطيط للحرب] – خطة العملية والمذكرة الإيضاحية ، هيئة عمليات القوات المسلحة / فروع التخطيط ، مارس ١٩٧٣ ، حفظ عام ١٩٨١. والوثائق البريطانية الخاصة بقضية مقتل أمين عثمان لعام ١٩٤٦ ، وهي محفوظة بدار الوثائق القومية . أما الوثائق المنشورة فكان أهمها وثائق وزارة الخارجية : معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان في واشنطن ٢٦ مارس ١٩٧٩ . كذلك وثائق تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل القاهرة ١٩٨٣ . بجانب مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد أنور السادات

، وأخيرا الوثائق الأمريكية ومضابط مجلس الشعب المعاصرة لفترة الدراسة ، فضلا عن فيض هائل من المذكرات السياسية للعديد من القادة السياسيين و العسكريين الذين عاصروا الفترة و شاركوا فيها سواء مصريين أو عرب أو إسرائيليين و أجانب ؛ أمريكيين بخاصة ، بالإضافة إلى ما أمكن الإطلاع عليه من بحوث و دراسات علمية لكثير من الباحثين ـ العرب و الأجانب ـ ممن تناولوا بعض جوانب موضوع دراستنا . بجانب ما هو موضح بثبت قائمة المصادر و المراجع .

أما منهج البحث الذي تم إتباعه لطرح موضوع الدراسة فهو المنهج العلمي التحليلي النقدي القائم على عرض الوقائع التاريخية ومقارنة الروايات بصددها واستنباط الحقائق وما يترتب عليها من نتائج وتداعيات ، من خلال الطرح التفصيلي والتفسير الدقيق لدوافع الحدث وأهدافه بالإضافة إلى الخرائط و الجداول .

وأخيرا فإنني أرجو أن أكون قد أصبت جانبا من التوفيق والموضوعية في هذه الدراسة ، التي أتمنى أن تكون إسهاما جادا ضمن جهود علمية مخلصة تتناول بكل موضوعية والتزام تاريخنا الوطني سواء سابقه أو لاحقه ..

الباحثة

فصل تمهيدي

السادات رئيسا للجمهورية

و التوجه نحو عقد سلام منفرد مع إسرائيل

- تولي السادات الحكم و انفراده بالسلطة.
- بدء طريق الحل السلمي و محاولات البحث عن التسوية خلال الفترة الانتقالية [١٩٧٠ - ١٩٧٣]
- دبلوماسية ما بعد الحرب و مقدمات التسوية.
- اتفاقية سيناء الثانية / فض الاشتباك الثاني .

السادات ه اتفاقيات كامب ديفد

كان رحيل الرئيس عبد الناصر و تولي الرئيس السادات السلطة مفاجأة له وقدرا، حقق له حلما راوده منذ شبابه فبدأ السادات معركة الرئاسة وهو يعلم أن قدراته على الجهد والعمل والصبر والتزامات الزعامة أقل بكثير مما كان يتمتع به الرئيس الراحل[1] ، وكان هذا واضحا منذ اللحظة الأولى لرحيل عبد الناصر. وعموما ساير السادات التيار الشعبي والقومي وأعلن تجاوبه مع أهداف مصر الاستراتيجية ، و استمرار خط الرئيس عبد الناصر ، وضرورة استمرار مشاركة رجال عبد الناصر في الحكم لتمرير وصوله إلى كرسي الرئاسة . وصدر أول بيان له بأن المؤسسات السياسية هي القائدة سياسيا و دستوريا ، كما أكد على علاقة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي من أجل دعم معركة تحرير الأرض المحتلة . فكانت هذه الدعائم هي التي مهدت لتوليه رئاسة الجمهورية كمرشح وحيد لها[2] . وبرغم أن حلم السادات قد تحقق إلا أن تثبيت وضمان بقائه في الحكم استلزم بعض المحاذير والإجراءات التي تتكفل بتحقيق طموحه الشخصي في زعامة أكبر من زعامة عبد الناصر ، حتى لو جاءت على حساب تغيير المسار الاستراتيجي لمصر .

أولا : تولي السادات الحكم وانفراده بالسلطة :

لم يكد يصدر بيان بوفاة عبد الناصر حتى جرى اتخاذ قرارات لسرعة الانتقال بالسلطة حفاظا على استقرار الوضع القيادي في الدولة و الاستقرار الداخلي بطريقة قاطعة . وكان من الطبيعي أن يكون السادات نائب الرئيس الوحيد هو المرشح الأكثر ترجيحا لسد الفترة الانتقالية و تولي مهام رئاسة الجمهورية بصورة مؤقتة لحين اتخاذ الإجراءات الدستورية لاختيار الرئيس الجديد وفقا لما ينص عليه الدستور[3] . وعلى الرغم من أن السادات قد أصبح قاب قوسين

---

١ - على غرار نهج و سياسة عبد الناصر الذي كان لا يترك صغيرة و لا كبيرة إلا و أحيط بها علما و هو ما لم يطيقه السادات محاولا التخلص من هذا الإرث الثقيل ، راجع ، محمود رياض ، البحث عن السلام في الشرق الأوسط ، ج١ ، [القاهرة : دار المستقبل العربي ط٢ ١٩٨٧] ، ص ٣٥٣ - ٣٥٤ .

2 -Cooper , Mark , The Transformation of Egypt , London ; Crom Helme , 1982 , p 69 .

3- Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat , part one , Leiden,E.G Brill,1979, p30

أو أدنى من تولي رئاسة الجمهورية إلا أنه كان مدركا لسلطة ونفوذ أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومجلس الوزراء و طرقهم الملتوية إلى حد كبير لتقرير من سيصبح خلفا لعبد الناصر؛ فلم يكن أحد ينظر إلى النصوص الدستورية على أنها ملزمة ، فكان لمبدأ القوى حسابات أخرى . وهو ما وضعه السادات في أولويات تفكيره واعتبارات اللعبة السياسية باستحالة تمرير وصوله إلى كرسي الرئاسة دون مهادنة وموافقة معاوني عبد الناصر؛ لاجتياز أهم وأصعب التحديات على طريق منصب رئيس الجمهورية . و رغم شغل السادات منصب نائب الرئيس حتى عشية رحيل عبد الناصر و كونه أحد رجال ثورة يوليو إلا أن ذلك لم يزن شيئا أمام سلطة ونفوذ رجال عبد الناصر ، فضلا عن أن شعبية عبد الناصر ذاته قد التهمت شرعية الثورة وتمركزت في شخصه فلم يترك لغيره شيئا ؛ لذا لم يكن أمام السادات من بديل غير مهادنة رجال عبد الناصر والتعاون معهم وفق رؤيتهم واستراتيجيتهم إلى حين (١) .

فمن منطلق السلطة والنفوذ بدا واضحا أن تحديد القرار لم يخرج من أيديهم؛ حيث كان علي صبري يشغل منصب وزير الدولة للدفاع الجوي ، و شعراوي جمعة وزيرا للداخلية ويسيطر على الشرطة ومباحث أمن الدولة والأمن المركزي، ومحمد فوزي وزيرا للحربية وقائد القوات المسلحة ، وسامي شرف يشغل منصب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ويسيطر على الحرس الجمهوري، أما أمين هويدي فكان وزير الدولة للمخابرات ، ولبيب شقير رئيس مجلس الأمة، وعبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي، ومحمد فائق وزير الإعلام ، وآخرون لم يكونوا يشغلون المناصب الرئيسية في الحكومة ، إلا أنهم كانوا يشكلون أغلبية في اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي . وبناء على ذلك فإن الحكومة ، التنظيم السياسي ، القوات المسلحة و الشرطة وأجهزة المخابرات كانت في أيديهم على نحو محكم (٢) . وبرغم هذا السياج

١- انظر ، كيرك بيتي ، مصر في عهد السادات[القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات « كتب مترجمة رقم ٨٥١ « ط١ ٢٠٠٣] ، صـ ٦٣ـ ٦٤ .

2- Shoukri , Ghali , Egypt ; Portrait of A President , London ; Zed Press , 1981 , . p 48 .

الحديدي ، وما امتلكته هذه المجموعة من أوجه عناصر القوة؛ إلا أن السادات كان مبصرا بثغراته القاتلة و سرعان ما بدا إمكانية اختراقها فكانت دائرة الشك التي شملتهم جميعا والوجه الآخر الذي يطاردهم كفيل بتقطيع أوصال قوتهم وتحالفهم . فضلا عن العداء الذي ناصبه أعضاء المجموعة لبعضهم البعض ، كما لم تجمعهم أيديولوجية موحدة - فعلى سبيل المثال لا الحصر - فقد تجمع علي صبري ومحمد فائق وضياء الدين داوود في مجموعة ، بينما تجمع شعراوي جمعة وسامي شرف في مجموعة فرعية أخرى ، ولكن دوافع المصلحة كانت كفيلة بالتغلب على أكثر من ذلك . وكان محصلة ذلك ازدياد رصيد السادات لترشيحه رئيسا للجمهورية . وبدلا من ارتقاء أحدهم إلى الرئاسة اكتفت مجموعة مايو بمساومة السادات ومقايضته ؛ لذا انصبت اجتماعاتهم على التأكيد على مبدأ جماعية القيادة وتوزيع المسئوليات وتولي المؤسسات السياسية والدستورية- ممثلة في أشخاصهم- المسئولية كاملة بمعنى عدم الانفراد بالسلطة بل فرض الوصاية اعتقادا في ضعف شخصية السادات وخضوعه (١) .

لكل ذلك كان الإصرار على أن يتم الترشيح والانتخابات خلال الأطر الدستورية والسياسية القائمة في مواجهة ما كان يروج له البعض لعودة مجلس الثورة القديم . ولم يكن ذلك الإمجرد مناورة لترهيب الشعب (٢) ، و نوعا من الخداع بدافع انحصار التفكير في اختيار السادات وحده دون التفكير المتروي في البدائل ، ودون مرور وقت كاف لتقليب الأمور على وجوهها وزواياها المختلفة ، وعوضا عن ذلك تتابعت الخطوات في سرعة هائلة لترشيح السادات رئيسا للجمهورية رغم كل التحفظات. وعلى الفور عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا خصص لمناقشة ترشيح رئيس الجمهورية في ٣ أكتوبر ١٩٧٠ ، حيث أيد الجميع ترشيح السادات و تزكيته فيما عدا حسين الشافعي ؛ نظرا لطموحاته وتطلعه لشغل المنصب ، الذي سرعان ما تراجع عن أمله وتأقلم مع ما فرضته الظروف (٣).

١ - بشأن هذا التحليل ، انظر ، كيرك بيتي ، مرجع سابق ، صـ ٦٨ .

2- Shoukri , Ghali , op . cit , pp 48 , 49 .

٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، ضياء الدين داوود ، سنوات عبد الناصر و أيام السادات[القاهرة : دار الخيال ط ١٩٩٨] ، صـ ١٥٦ . كذلك ، حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب ديفيد ، بقلم / محمد سعد العوضي [القاهرة : دار ديوان ط١ ١٩٩٨] ، صـ ١٠٩ - ١١١ .

وعلى أية حال فقد تم تزكية السادات إلى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، التي عقدت اجتماعا بموجب هذا الترشيح أوضحت خلاله الرؤية السياسية الداخلية والخارجية ، وتمت موافقة اللجنة بالإجماع على أن المؤسسات السياسية والدستورية الحالية هي وحدها صاحبة السلطة الشرعية . وبدهاء من السادات الذي قرر الانحناء للعاصفة وافق على المقايضة والنزول على شروطهم بألا يكون هناك حكم فردي على نحو ما كان في عهد عبد الناصر ، وأن يقوم أعضاء اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي بدراسة كافة القضايا الهامة ، وأن تتخذ القرارات بأغلبية الأصوات ، كما يصوت مجلس الأمة على كافة القضايا الهامة ، وألا يقوم رئيس الجمهورية بمهام رئيس الوزراء وأخيرا يقوم الوزراء باتخاذ القرارات في دوائر اختصاصاتهم. ومن هذا المنطلق بدأت حملة مركزة لتقديم السادات للجماهير على غير الصورة التي استقرت عنه في الأذهان ، فكان من أشق الأمور إقناع قيادات الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب به [1] .

و نجحت الحملة المركزة التي تم الاعتماد فيها على إيقاظ مشاعر الإحساس بالخطر من القوى المعادية و المتربصة في الداخل و الخارج والتي تسعى لأي انقسام أو تمزق في الجبهة الداخلية أو الصراع على السلطة ، وعلى الدعوة للحرص على تهيئة الجو المناسب لسرعة بدء المعركة الحاسمة والأهم من ذلك الالتزام باستمرار الخط الناصري بكل ما يعنيه . وقد طغت تلك الاعتبارات على ما عداها وتوحدت كل الخطى لتسرع بتنصيب السادات رئيسا للجمهورية [2] .

فكان هناك حرص شديد من أعضاء اللجنتين التنفيذية والمركزية على أن يتم اختيار السادات بالإجماع وأن يعلن ذلك بوضوح . وعلى ضوء ذلك اجتمعت الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكي في ٦ أكتوبر ، واتخذت الإجراءات الدستورية

١- ضياء الدين داود ، المرجع نفسه ، صـ ١٥٩ . و يكمن السبب وراء ذلك في الكتل البرلمانية التي أنشأها السادات داخل مجلس الأمة أثناء رئاسته له ، التي اعتبرتها تلك القيادات مناهضة لها . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد الطويل ، لعبة الأمم والسادات [القاهرة : مركز الزهراء للإعلان العربي ، ط١ ١٩٨٨] ، صـ ٥٦ - ٥٨ .

2 - Cooper , Mark , op . cit , p 68 .

والسياسية باستصدار قرار جمهوري لدعوة مجلس الأمة لانعقاد غير عادي في اليوم التالي لترشيح اسم رئيس الجمهورية المؤقت وإجراء استفتاء شعبي تقرر له موعد ١٥ أكتوبر ١٩٧٠ . وبناء على ترشيح اللجنتين التنفيذية العليا و المركزية للسادات قرر مجلس الأمة بالإجماع ترشيح السادات رئيسا للجمهورية ، ودعي السادات لإلقاء بيانه أمام المجلس (١) .

وقدم السادات إلى مجلس الأمة بصك موافقة رجال عبد الناصر و ألقى بيانه " الذي بدأه برثاء الرئيس الراحل ، وحدد سياسته متوسما نفس السياسة التي أرساها عبد الناصر ؛ فلم يكن أمام السادات سوى ذلك . لذا التزم السادات بالنضال من أجل الأمة العربية وتحرير الأراضي العربية المحتلة [القدس و الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان وشبه جزيرة سيناء] مع تأكيد الحرص الكامل على حقوق الشعب الفلسطيني ...إلخ والذي يستلزم تحديد العدو تحديدا لا شبهة فيه مجسدا في إسرائيل والصهيونية الدولية والاستعمار العالمي، والذي يجمعنا معهم صراع مصيري يساندنا فيه علاقاتنا بالاتحاد السوفيتي ، وتدعيم سياسة عدم الانحياز موازنة بالاتجاه التقدمي الاشتراكي " . وأخيرا أجمل السادات برنامجه بإيداع وثيقة بيان ٣٠ مارس و الالتزام بتطبيقها . وعلى ذلك فإن الالتزام وإن عد كبرنامج عمل ، إلا أنه التزام نظري وشكلي أيضا لإقناع الجماهير باستمرار طريق عبد الناصر الذي لم يعد غيره في قلوبهم . وفي الحقيقة لم يكن باقي ما التزم به السادات أكثر حظا من بيان ٣٠ مارس - على نحو ما سنرى - أما الشق الثاني من الصفقة ، فقد أكده السادات وأقر به علنا أمام الشعب بضرورة إعادة توزيع المسئوليات ؛ ضمانا لبقائه في الحكم إلى حين تتضح معالم الطريق المقابل و يأمن السادات اجتيازه. وبحلول منتصف أكتوبر كانت قد تمت عملية الاستفتاء وتولى السادات مقاليد الحكم ولكن تحت الوصاية ، إلا أنه بكل المقاييس كان السادات قد كسب تلك الجولة (٢) .

١- الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ج٢ ، [القاهرة : دار المستقبل العربي ط ١٩٨٦] ، صـ ١٣٠ .
٢ - لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد الطويل ، مرجع سابق ، صـ ٨٤ - ٨٥ .

وفور إعلان نتيجة الاستفتاء أصبح السادات رئيسا للجمهورية في أكتوبر ١٩٧٠. وكان طبيعيا أن يصبح عهد السادات امتدادا لثمانية عشر عاما من الثورة ؛ حيث يمثل السادات أحد رموزها ، والذي لم يعترض قط على أي من القرارات الناصرية طوال فترة حكم عبد الناصر - وكان ذلك بمنطق الإذعان أكثر منه اقتناعاً [١] - إلا أنه ما لبث أن أصبح واضحاً أن عهد السادات سيكون عهدا متميزا، خاصة فيما يتصل بسياسة مصر الخارجية إقليميا و دوليا ؛ ليتخذ الصراع العربي / الإسرائيلي ودور مصر فيه مجرى مغايرا تماما عما ساد و تم إرساؤه في الحقبة الناصرية .

لتشهد السياسة الخارجية المصرية خلال عقد السبعينيات تطورات خطيرة، فتعد تلك المرحلة من أخطر مراحل التاريخ السياسي المصري المعاصر ؛ حيث فتحت الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن منذ تولى السادات الحكم وانفراده بالسلطة والشروع في إعادة بناء توجه السياسة الخارجية على نحو متناقض مع القناعات التي كان قد تم التوصل إليها خلال المنهج التجريبي الناصري داخليا وإقليميا ودوليا . ومحاولة فك العرى والارتباط العضوي بين الصراع العربي / الإسرائيلي وقضايا الاستقلال الوطني والتنمية ، التي كان من المستحيل إيجاد تسوية لها - سلما أو حربا - بدون التأثير سلبا أو إيجابا على توجهات مصر فيما يتعلق بهاتين القضيتين ، ولم يحدث هذا الانقلاب فجأة وإنما من خلال لمسات خفية متعاقبة ومراحل تدريجية متواترة [٢] .

والواقع أن هذه الأبعاد العميقة والتغيرات الجذرية التي اعتزم السادات إجراءها كان من المفترض أن تصطدم بمعضلات و تناقضات على مستويات عدة داخلية وإقليمية ودولية ؛ فاستلزم التغيير في كثير من التوجهات الحذر الشديد والتدرج المخطط . فمثلت الزعامة الكارزمية لعبد الناصر ليس فقط عائقا

١- بهذا الصدد ، راجع ، سمير عبده ، التحليل النفسي للسادات[القاهرة : دار الكتاب العربي ط١ ١٩٩٦] ، صـ ١٣٩ ـ ١٤٠ . كذلك ، عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي: تحليل الحقل الإيديولوجي للخطاب الساداتي [القاهرة : كتاب الأهالي رقم ٢٧] ، صـ ١١٠ .

٢ - بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، دوافع الصراع العربي الإسرائيلي ومحاولات التسوية المستحيلة في اتفاقيتي كامب ديفيد [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ٢٠٠٥] ، صـ ٤٦ ـ ٤٧ .

أمام العهد الجديد لترسيخ شعبيته ، وإنما أيضا استلزمت عدم الإفصاح سريعاً عن التحولات والتغيرات الهامة التي قرر إجراءها . وربما لعبت هذه الحقيقة المزدوجة دوراً هاما في الغموض الذي أحاط بسلوك وسياسات السادات في بداية عهده - بجانب طبيعة شخصيته " المعقدة " - حيث بدأ في التحول عن التوجهات السياسية للعهد الناصري في الوقت الذي حاول فيه الاستناد إلى شرعيته ، إلى جانب الارتباطات العربية التي جعلت من مصر جزءا لا يتجزأ من المفهوم الواسع للصراع العربي / الإسرائيلي والتزامها بالحل الشامل الذي لا يقتصر على عودة سيناء فحسب ، أما العقبة الأخيرة فتمثلت في الاتحاد السوفيتي الحليف الاستراتيجي و المصدر الوحيد للسلاح .

لذا شهدت المرحلة الأولى من عهد السادات التي امتدت لثلاثة أعوام منذ توليه الحكم فى أكتوبر ١٩٧٠ وحتى اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ إجراءات تثبيت دعائم النظام والبحث عن مصادر جديدة للشرعية ؛ فمثلت فترة انتقالية من تاريخ النظام بين عهدين سياسيين لهما توجهاتهما المختلفة ، رغم أن هذه الفترة الانتقالية لم تشهد تغييرات جذرية إلا أنها حملت إرهاصات التحولات السياسية الهامة التي شهدتها المرحلة اللاحقة على حرب أكتوبر و حتى نهاية العهد الساداتي .

أما التحولات السياسية الهامة التي شهدتها الفترة الانتقالية باسم ثورة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ والتي رفع النظام فيها شعار دولة " المؤسسات وسيادة القانون " فقد ارتبطت في الواقع بحقيقة الصراع على السلطة الذي انتهى بتصفية السادات لبقايا رموز العهد الناصري وعلى رأسهم علي صبري الذي شغل منصب نائب رئيس الجمهورية والذي كان السادات يطلق عليه وصف [رجل موسكو الأول في مصر] وشملت هذه المجموعة وزير الحربية الفريق محمد فوزي ، ووزير الداخلية شعراوي جمعة ، ووزير الإعلام محمد فائق ورئيس مجلس الشعب لبيب شقير ، ومدير مكتب رئيس الجمهورية سامي شرف وغيرهم ممن احتلوا المواقع القيادية في العهد السابق [1] .

1- Dawisha A . I , Egypt in the Arab World ; the Elements of Foreign Polcy , London ; The Macmillan Press LPD. 1976 . p p , 190 , 191 .

وفي التحليل النهائي للأزمة الداخلية يمكن القول ، أن السادات أضمر منذ البداية إحداث تغييرات جذرية في هيكلية نظام الحكم وآلياته وأهدافه وتوجهاته ؛ لذا تعمد خلق مظاهر للصراع ، وافتعل الخلاف فيما بينه وبين قادة المؤسسات السياسية والدستورية فإن ما حدث لم يكن خلافا حول مشروع الاتحاد (١) أو مبادرة فبراير ، بقدر ما كان منصبا أساسا على انفراد السادات بالحكم و عزل مجموعة مايو . فتعمد السادات عزل المؤسسات السياسية والتنفيذية عن مجريات الأحداث واعتبر أنه وحده السلطة الشرعية الوحيدة ، وأن اتخاذ القرار حكرا عليه دون مشاركة أعضاء هذه المؤسسات في ممارسة مسئولياتهم واختصاصاتهم و أصر السادات على الانفراد بالسلطة و جعل المؤسسات مجرد شكل ديمقراطي زائف، وأن يقتصر دورها على الاستماع والتأييد (٢) .

و قد ساندته القوى المضارة من الثورة والتحول الاشتراكي التي كانت تشعر بأن ما يجريه السادات من تحول هو لصالحها . وكان واضحا أن استرضاء القوى الرأسمالية داخليا وعربيا ودوليا يقتضي تغييرات جذرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وإحداث العديد من التحولات . وكان التمهيد لتحقيق كل ذلك أن ينفرد السادات بالقرار يحيطه الذين يتوافقون مع توجهاته ، وتهيئة الجو بإبعاد وإقصاء كل القيادات الناصرية والتقدمية من مسرح العمل السياسي ، و اصطناع مؤسسات تدين له بالولاء وتؤيد ما يراه ويقرره تسيطر عليها عناصر يمينيه ورجعية وانتهازية ؛ لذا نشطت اتصالاتها وعلاقاتها بالسادات . وبإخلاء الميدان بدأت تظهر هذه العناصر ويبرز تأثيرها على القرار السياسي والاقتصادي إيذانا بالتحول إلى قطب الصراع الدولي الأخر وعودة الارتباط الوثيق بالولايات المتحدة وإعادة توجه السياسة الخارجية (٣) .

---

١ ـ للوقوف على وجه الخلاف بين السادات و مجموعة مايو بشأن مشروع الاتحاد [مصر ، سوريا ، ليبيا] ، ما بين ملابساته و دوافعه ، انظر هند فرحان سيد ، العلاقات المصرية العربية (١٩٦٧ ـ ١٩٧٣) ، رسالة ماجستير ؛ قسم التاريخ / كلية البنات ـ آداب / جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ ، صـ ١٦٠ـ١٧٦ .

٢ـ لمزيد من التفاصيل ، راجع ، مذكرات بعض هؤلاء القادة : الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ج٢ ، ضياء الدين داود ، سنوات عبد الناصر و أيام السادات ، كذلك ، سامي شرف رجل المعلومات الذي صمت طويلا : عبد الناصر كيف حكم مصر ، بقلم / عبد الله إمام ، [القاهرة : مكتبة مدبولي الصغير ، ط١ ١٩٩٦] .

٣ـ انظر ، ضياء الدين داود ، مرجع سابق ، صـ ٢١٥ ــ ٢١٦ . كذلك ، محمد حسنين هيكل ، ، خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات [القاهرة : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط٧ ١٩٨٣] ، صـ ١٦٣ .

و عموما اعتمد السادات في صراعه مع مجموعة مايو على القوات المسلحة بقيادة رئيس الأركان الفريق محمد صادق (١) ، حيث قبلت استقالاتهم الجماعية و تم إحالتهم للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى و التآمر ضد نظام الحكم (٢) ، فضلا عن مساندة بعض المقربين للسادات و على رأسهم محمد حسنين هيكل الذي لعب دورا هاما في إحباط الإنقلاب و التخلص من مراكز القوى و خروج السادات بطلا من تلك الأزمة ؛ لذا احتفظ به السادات وزيرا للإرشاد (٣) ، فمثل هيكل إحدى قنوات الاتصال بين السادات و واشنطن (٤) .

وبنجاح السادات في الإطاحة بقمة أجهزة الحكم السياسية والدستورية والتنفيذية أجرى تعديلا وزاريا ؛ فاستبقى الدكتور محمود فوزي رئيسا للوزراء ، محمود رياض نائبا له ووزيرا للخارجية ، كما عين الفريق محمد صادق وزيرا للحربية وقائدا عاما للقوات المسلحة ، واللواء أحمد إسماعيل رئيسا للمخابرات العامة ، وممدوح سالم وزيرا للداخلية (٥) . وبذلك كون السادات حكومة وأجهزة تنفيذية لمساعدته لتنفيذ قراراته وتوجهاته تحت مظلة ما أسماه ثورة التصحيح . إلا أنه احتفظ بجميع سلطات الدولة في يده ، ولم يستطع أحد من هؤلاء القادة السياسيين والتنفيذيين وكذا قادة القوات المسلحة الجدد أن يبدي رأيا إلا ما يراه السادات ، ومن تحدثه نفسه بشيء من هذا القبيل يكون قد حكم على نفسه وسجل اسمه بيده في سجل الإطاحة الساداتي الذي لم تطو صفحاته إلا باغتياله ..

ولم يكن ذلك إلا نتاج ما أقدم عليه السادات من إجراءات عملية خطيرة في

١- لمزيد من التفاصيل حول الأسرار الحقيقية وراء حادث ١٥ مايو و دوافع حياد الجيش لحسم الصراع على السلطة ، انظر ، مذكرات الفريق محمد صادق ، المنشورة على صفحات جريدة الأهالي ، عدد مايو - يوليو بتاريخ ١٨ / ٥ / ١٩٨٢ . كذلك ، Shoukri , Ghali , op . cit , p 52 .

2-Cooper , Mark , op . cit , p 81 .

3-Shoukri , Ghali , op . cit , p 53 .

٤- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، ضياء الدين داود ، مرجع سابق ، ١٨٥ - ١٨٦ . أما عن الدور الهام الذي لعبه هيكل ، انظر محمد حسنين هيكل ، وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي العام الاشتراكي [القاهرة : دار الشروق ط١ ٢٠٠٣] صـ٢٣٨ - ٢٤٠ .

٥- انظر ، حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومي في عصر التحديات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط١ ١٩٨٧] ، صـ١٧٧ . كذلك موسى صبري ، السادات الحقيقة و الأسطورة [القاهرة : المكتب المصري الحديث ، ط ١٩٨٥] ، صـ ٢٦٦ - ٢٧٦ .

التغيير الفكري والعقائدي العسكري بضرورة التزام القوات المسلحة مبدأ الحياد، وضرورة ابتعادها عن الشئون السياسية في الدولة – فكان السادات واعيا لأزمة المشير عامر – وأن يقتصر واجبها على الدفاع عن الوطن وسلامة أراضيه. ورغم سلامة المبدأ إلا أن السادات أراد بذلك إحكام السيطرة التامة على القوات المسلحة والانفراد بالقرار السياسي والعسكري دون أدنى معارضة ، وكان لذلك أبعاد خطيرة وجسيمة فيما بعد (١) .

وكان للأحداث الداخلية ردود أفعال لدى القوى الخارجية المؤثرة متمثلة في العرب وإسرائيل والقوتين العظميين ؛ فقد ارتأت بعض الحكومات العربية أن الأزمة الداخلية التي شهدتها القاهرة تعد مؤشرا واضحا على تغيير الخط الناصري والتوجه بالسياسة المصرية نحو النقيض . أما الاتحاد السوفيتي فإنه تعمد كعادته عدم التعرض للشئون الداخلية في مصر ، وأخذ يراقب الوضع الداخلي بحذر ، ويتابع خطوات السادات نحو علاقاته الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي ، ومدى انعكاسات ذلك على العلاقات المصرية / السوفيتية التي تجسدت بشكل مباشر وبمناورة سياسية في توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين كل لدوافعه وأهدافه (٢) ، على نحو ما سنرى .

أما إسرائيل فقد تلقفت نتائج الصراع الداخلي وحسمه لصالح السادات بروح الانفراج والاستعداد لبدء مرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي / الإسرائيلي؛ حيث وصلت في تحليلها النهائي لماهية الأزمة الداخلية أن الأمور قد حسمت لصالحها وأن تعاملها مع مصر سوف يقتصر على شخص السادات بمفرده دون شعبه أو حكومته . والذي من خلاله وحده سوف تستطيع إسرائيل أن تحقق أهدافها السياسية والاستراتيجية ليس في مصر فحسب ، بل في المنطقة بأسرها

١- تعمد السادات افتعال انفصال فكري وسياسي بين الشعب و مؤسساته وبين القوات المسلحة أكمله بإصدار التشريع الخاص بحرمان أفراد القوات المسلحة من حق الانتخاب وهو حق دستوري لجميع المواطنين دون استثناء ،انظر الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ٢٧٠ -٢٧١ .

2- Karen , Dawisha , Soviet Foreign Policy Toward Egypt , London : The Macmillan Press , 1979, p61 .

وأدركت أن فقدانه سوف يطيح بكل أحلامها وطموحاتها (1). وأخيرا اعتبرت الولايات المتحدة الصراع الداخلي الذي خاضه السادات ضد معارضيه أولى خطواته إلى البيت الأبيض ؛ فلم تدع الفرصة تفلت من يدها وأخذت على عاتقها جذب خيوط السادات وتشجيعه بالطرق الدبلوماسية على ضرورة إعادة العلاقات الثنائية والاتصالات بين البلدين ، وبالمقابل التخلص من الوجود السوفيتي في مصر تمهيداً لخروجه من الشرق الأوسط ، وتحقيق هدف استراتيجي أمريكي هام يتم على أثره احتواء المنطقة وإعادة رسم خريطتها السياسية والجغرافية تحت مظلة السلام الأمريكي (2) .

ثانيا محاولات التسوية السلمية خلال الفترة الانتقالية (١٩٧٠ - ١٩٧٣) :

رغم تفهم السادات وإدراكه للمخطط الأمريكي وأبعاد سياسة واشنطن لمعالجة الصراع العربي / الإسرائيلي وأهدافها في المنطقة ، والرؤية الواضحة لمعادلة ميزان القوى في المنطقة منذ البداية ، وأن طرفي المعادلة هما مصر وسوريا والاتحاد السوفيتي في جانب بينما الولايات المتحدة وإسرائيل في الجانب الآخر، إلا أن استراتيجية المصالحة التي كان يهدف إليها تستوجب تكريس جهوده على النحو الذي يساعده على الانتقال بشعبه إلى طرف المعادلة الآخر؛ لذا اتبع عدة خطوات تدريجية مثلت برنامجا محكما لعمل السادات ، وكان على رأسها إجراء الاتصال السري المباشر مع الإدارة الأمريكية (3) وتعميق المفاوضات المباشرة ، وما يتبع ذلك من تغيير الهدف الاستراتيجي للدولة وقبول الحل الجزئي بدلا من

١- كانت شخصية السادات محل دراسة تحليلية إسرائيلية للوقوف على مكوناتها وسبر أغوارها و التعرف على تفكيرها وتوجهاتها ، بهذا الشأن ، راجع ، عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، ترجمة غازي السعدي [عمان : دار الجليل ط١ ١٩٨٤] ، صـ ١٥٥ . انظر كذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل :عواصف الحرب وعواصف السلام [القاهرة : دار الشروق ط٤ ١٩٩٦] ، صـ ١٨٥ - ١٨٦ .

2-, Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat, part one , op .cit , p 35

٣- منذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية شرع السادات في الاتصال بواشنطن ؛ حيث بعث برسالة سرية عاجلة إلى الرئيس نيكسون يؤكد رغبته في السلام و يناشده التحرك بسرعة . إلا أن البيت الأبيض تجاهل الرسالة لأسباب عديدة لعل أهمها أن هنري كيسنجر كان متفقا مع التقييم الإسرائيلي بأن السادات ليس زعيما جادا و لن يبقى طويلا في السلطة . انظر بول فندلي ، الخداع : العلاقات الأمريكية / الإسرائيلية ، ترجمة محمود يوسف زايد [بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ط١ ١٩٩٣] ، صـ ٧١ .

التسوية الشاملة [1] .

وهو ما استدعى حجب الحقائق عن الشعب ومؤسساته ، وتمكن السادات من تنفيذ جميع هذه الخطوات بالتدرج دون أن يفصح عنها جملة ؛ فكان عليه أن يواجه عدة قوى لكي يمكنه الانفراد بإصدار القرار المصري الذي يوصله إلى هدفه في تحقيق استراتيجية المصالحة ، وكانت قوة المعارضة الداخلية في مصر هي أولى هذه القوى ، و تلتها قوة الاتحاد السوفيتي بوصفه مركز الثقل في معادلة التوازن فهو مصدر الدعم العسكري والاقتصادي لمصر ، وكان التخلص من الاتحاد السوفيتي يحتاج من السادات أسلوبا مرنا وحذراً لإخراجه من المعادلة – على نحو ما سنرى – وكانت القوة الأخيرة هي الولايات المتحدة وإسرائيل ، فكان المطلوب طبقا لتخطيط السادات أن يوطد العلاقات مع واشنطن بحيث تجعل الموازنة مع إسرائيل متساوية .

وسعيا للوصول إلى ذلك لوح السادات بإمكانية الاعتماد على مصر كأكبر دولة عربية في المنطقة ، إذ يمكن للولايات المتحدة في حالة تجاوبها مع تفكيره وخططه أن تتخذ مصر قاعدة مرحلية لتحقيق وضمان مصالحها في العالم العربي كله ، ويتقلص بالتالي الوجود السوفيتي في مصر مصدر الخطر من وجهة نظر واشنطن و تل أبيب . وبالوصول إلى هذا الحد تخيل السادات أن حل الصراع العربي / الإسرائيلي سلميا في متناول يده وأن حلم السلام في المنطقة يمكن أن يتحقق [2] . إلا أن حقائق الأمور وما أفضت إليه رحلة التسوية أثبتت أن السادات كان واهما وأن ما تحقق هو سلام زائف . فكانت إسرائيل تتربص به وتتابع تطورات الموقف الداخلي في مصر على أثر توليه السلطة . وبمناورة تكتيكية شرعت في سلسلة مخططة من الاقتراحات السلمية هدفها معرفة اتجاهات القيادة الجديدة التي ما إن وصلت إلى السلطة حتى شرعت في السعي للاقتراب من

١- بشأن هذا التحليل ، راجع مذكرات الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ١٩٢ ، صـ ٢٧٨ – ٢٧٩ .

٢- الفريق محمد فوزي ، المرجع نفسه . راجع كذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣١٨ لمطالعة الوعود الأمريكية الكاذبة وهو ما سوف نتلمسه على امتداد فصول الدراسة بشكل عام .

الولايات المتحدة . فقد أفسد السادات مخططه ، بتجاهل التزامات مصر القومية ووزن القوى العربية وما تمثله لمصر من عمق استراتيجي هام ، بجانب هدم الجسور مع موسكو ليضع السادات نفسه في شرك الخداع الأمريكي ويكون فريسة سهلة لتل أبيب ، فاختار السادات المضي قدما على طريق واشنطن / تل أبيب بمفرده دون أن يحتفظ بخط دفاع أو نقطة رجوع اعتقادا بأن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي يعتمد عليها في تحقيق الرخاء والثراء ، ثم إنها السلطة الدولية الوحيدة التي لا تملك إسرائيل عصيانا لأمرها ونهيها .

وفي الواقع كان السادات مهيأ للعب هذا الدور ، ولم تكن واشنطن غافلة عن فكر السادات وتوجهاته ، لذا سارعت في جذب خيوطه واستدراجه للانزلاق في متاهات التسوية وسراب الحل السلمي لضرب العناصر التقدمية والتطور الاشتراكي داخليا ، وعزل مصر عن العالم العربي وفقد دورها القيادي ، وعزلها عن القوى الاشتراكية العالمية وخاصة الاتحاد السوفيتي والتلويح بأن الوجود السوفيتي عقبة في طريق الحل السلمي (١) . لذا دفعت السادات في هذا الاتجاه لتحقيق ذلك " خطوة – خطوة " ، مع استمرار التلويح بأمل الحل السلمي والرخاء الاقتصادي ، وتهيئة الجو لقبول ما تمليه إسرائيل وما يفرضه الأمر الواقع . وفعلا جرت الأمور على هذا النحو ، رغم إدراك السادات لموقف القوتين العظميين تجاه الصراع الإقليمي ، وتأثير ونفوذ كل منهما على تطور الأحداث في المنطقة وعلاقة كل منهما بإسرائيل . وكان الإخلال بهذا المبدأ سببا في الإخلال بدور مصر القيادي وسياستها الخارجية . وفي الواقع أن عبد الناصر قد سهل من مهمة السادات كثيرا ، من خلال سياسته وممارسته عقب هزيمة يونيو. والتوجه لقبول العمل في المجال السياسي ، ممثلا في قبول المبادرة الأمريكية في ٧ أغسطس ١٩٧٠ التي حملت اسم مبادرة روجرز ، التي دعت في جوهرها إلى وقف إطلاق النار لفترة محدودة والبدء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ بكل أجزائه بإيفاد ممثلين عن مصر و إسرائيل لإدارة المباحثات تحت إشراف

1- Laura Zittrain , Eisenberg , Negotiating Arab Israeli Peace ; Pattern , Problems , Possibitites , indianaUniversty Press , 1998 , p 30 .

الممثل الدولي بغرض التوصل إلى اتفاق لإقامة سلام عادل ودائم بين الطرفين على أساس الاعتراف المتبادل بحق كل منها في السيادة والاستقلال السياسي مقابل انسحاب إسرائيل من أراض احتلت عام ١٩٦٧ وفقا لقرار مجلس الأمن [١] ـ على نحو ما أوضحنا ـ وكان قرار وقف إطلاق النار على جبهة سيناء ساري المفعول استناداً إلى تلك المبادرة وسواء كان قبول عبد الناصر لمبادرة روجزر بمثابة مناورة سياسية أم بداية موضوعية لقبول الحل السلمي ، فإن هذا القرار قد أفضى في النهاية إلى وضع مصر في مفترق طرق غير واضحة المعالم . فمنذ البداية كان على السادات أن يواجه هذا الإرث الثقيل حتى قبل أن يتوفر للقيادة الجديدة ممارسة سلطاتها ، فكان عليه أن يحدد موقفه من وقف إطلاق النار على جبهة السويس بعد انتهاء أمد الاتفاق الساري في ٥ نوفمبر ؛ ولهذا الغرض فقد دعي مساعدو السادات إلى الاجتماع مساء ٣٠ سبتمبر ١٩٧٠ لمناقشة الأمر وللتقدم بتوصيتهم في هذا الشأن في ظل الظروف الداخلية فضلا عن ضرورة مراجعة الموقف في ظل التطورات الإقليمية في المنطقة في أعقاب أزمة أيلول الأسود وأزمة الصواريخ وما ترتب عليهما من تدعيم عسكري لإسرائيل وإخلال بالتوازن في منطقة القناة ، وأخيرا إعطاء القيادة الجديدة فرصة من الوقت لتحظى بالثقة في قدرتها على إدارة الأمور قبل أن تتخطى بها مفترق الطرق [٢]. وعلى هذا تم الإجماع على التوصية بمد فترة وقت إطلاق النار بعد ٥ نوفمبر لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهي في ٥ فبراير ١٩٧١. فلم يكن لدى الهيئات السياسية و العسكرية أي خلاف في الرأي على قرار تمديد وقف اطلاق النار فترة أخرى مماثلة . وتوافق هذا التوقيت مع اتجاهات الجهد الدبلوماسي لوزارة الخارجية في استصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة [٥ نوفمبر ١٩٧٠] ، هذا القرار الذي يندد بموقف إسرائيل لاستمرار احتلالها للأراضي العربية ، ويتضمن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، والمطالبة عبر فترة وقف إطلاق النار بضرورة الوصول إلى التسوية الشاملة عن طريق المفاوضات غير المباشرة مع

١- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٤٧ – ٤٨ .
٢- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ١٧١ – ١٧٢ .

ممثل الأمم المتحدة السفير يارنج [1] . وهكذا أفسح المجال أمام السادات ليتفرغ للمهام الداخلية ، مع تأكيده على عدم الموافقة على مد وقف إطلاق النار إلا بشرط جدية الاتصالات و فاعليتها بتحديد جدول زمني للانسحاب ، و إن لم يتحقق ذلك فلن يكون المد إلا لفترة واحدة وعدم قبول تكرار المد ؛ ولهذا يجب مواصلة الجهد والاستعداد الدائم لخوض المعركة [2] .

و توقعا لاستئناف المحادثات وأملا في أن تسفر عن نتائج برغم القرار الأمريكي بإرسال كميات كبيرة من الأسلحة لإسرائيل ثمنا لموافقتها لاستئناف محادثات " يارنج " ووضوح الشروط الإسرائيلية بعدم انسحابها إلى خطوط يونيو ١٩٦٧، ورفض قبول الصيغة العربية بشأن تسوية مسألة اللاجئين ، والإصرار على أن يتم إنهاء النزاع بموجب التزام تعاقدي ملزم بالسلام . وإلى أن يتحقق هذا فلا ينتظر أن ينسحب جندي إسرائيلي واحد من خطوط وقف إطلاق النار[3] ، أوضح السادات اهتمام مصر بمحادثات يارنج . إلا أن تلك المحادثات دارت في دائرة مفرغة ، ولم تكن رحلات يارنج ذهبا و إيابا بين القاهرة وتل أبيب إلا كسبا للوقت فلم تسفر محادثات يارنج عن أية نتائج ملموسة [4] .

وعلى أية حال ، فقد كان السادات مهتما بمعرفة ماهية الدور الذي ستكون الولايات المتحدة مستعدة للاضطلاع به ونوع التسوية التي تتصورها أكثر من اهتمامه بتلقي مقترحات عن طريق يارنج [5] . واهما بأن لواشنطن القدرة والرغبة في ممارسة الضغط على إسرائيل للانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة ، و على إسرائيل أن تنصاع لذلك .

١- الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ١٧٤ - ١٧٥ .

٢- المرجع نفسه ، صـ ١٧٥ .

٣- وليام كوانت ،عملية السلام [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط١ ١٩٩٤] ، صـ ١٢٣ — ١٢٤ .

٤- بسبب تشدد إسرائيل بوجوب التزامات صريحة وملزمة من الأطراف المعنية والمطالبة بألا تشترك القاهرة في تحالفات من شأنها عداء لإسرائيل ، كذلك منع تواجد أي قوات لدولة أخرى تحارب إسرائيل من أرض الجمهورية العربية المتحدة وهي طلبات تعد مساساً للسيادة المصرية على أراضيها وعزلها عن محيطها العربي في الوقت الذي لم تشر فيه إسرائيل إلى الانسحاب الكامل من سيناء . لمزيد من التفاصيل ، انظر ، وليام كوانت ، المرجع نفسه ، صـ ١٢٦ ، محمود رياض ، البحث عن السلام في الشرق الأوسط ، صـ ٣٤١ — ٣٤٢ .

٥- أحمد حمروش ، غروب يوليو ، صـ ٤١ .

وخلال ديسمبر ١٩٧٠ ركزت تل أبيب على طرح أفكار سياسية و عسكرية الهدف منها اختبار رد فعل القيادة السياسية الجديدة ، وبالذات إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان باقتراح انسحاب القوات الإسرائيلية جزئيا من شرق القناة مسافة تتراوح بين ثلاثين وأربعين كلم أي حتى منطقة المضايق الاستراتيجية في سيناء مقابل أن تقوم مصر بتطهير قناة السويس و إعادة فتحها للملاحة الدولية [1]. و برغم تنديد السادات لاقتراح دايان في اجتماع اللجنة المركزية [١٦ ديسمبر ١٩٧٠] إلا أن مؤشرات حديثه دلت على أنها وجدت طريقا ممهدا في تفكير واتجاهات السادات [2] . وبنهاية الشهر نفسه تحدد موقف الولايات المتحدة بالنسبة لإسرائيل في إعلان دعمها بالأسلحة و المعدات الإلكترونية وخاصة الطائرات وتصعيد الدعم العسكري لإسرائيل تجاوبا مع الاتجاه الأمريكي الجديد بالاعتماد على إسرائيل وحدها كي تحقق أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة . وكان ذلك ترجمة واقعية لفشل المبادرة الأمريكية ، وعلى الجانب الآخر مثلت رصيدا جديدا للضغط على السادات لقبول الأمر الواقع والابتعاد عن أسلوب القتال ، ولم يجد السادات من رد على هذا إلا التوجه نحو موسكو [3].

وبينما كان الوقت آخذا في النفاد بعث وزير الخارجية الأمريكية ويليام روجرز برسالة شفوية إلى نظيره المصري محمود رياض (عن طريق دونالد بيرجس رئيس بعثة رعاية المصالح الأمريكية) ناشده فيها بمد أجل وقف إطلاق النار، واعدا بأن إسرائيل ستقدم أفكاراً موضوعية جديدة تتعلق بالتسوية السلمية بعد ذلك مباشرة . كما أكد أن العناصر الأســاسية الواردة بخطتـه الأصلية بتـــاريخ ٩ / ١٢ / ١٩٦٩ مازالت سارية [4] والأهم من كل ذلك ، الإشارة إلى نور الولايات المتحدة واستعدادها لبذل جهد شامل لمساعدة الأطراف للتوصل إلى تسوية خلال هذا العام [5] . رغم إدراك السادات بأن السلطة الحقيقية بيد البيت الأبيض وليس وزارة الخارجية .

1-Dawisha A . I , op .cit , p 196 .

٢- الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ١٧٧ .

٣- بارسال وفد مصري برئاسة علي صبري [٢٠ ديسمبر ١٩٧٠] ، انظر المرجع نفسه .

٤- للإطلاع على مشروع روجرز ، انظر ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ١٤٦ ـ ١٤٨ .

٥- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ١٢٥ .

❖ مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ :

وعندما صارت هذه التطمينات إلى يد السادات أعلن عن مبادرته في ٤ فبراير ١٩٧١ والتي تحمل في طياتها موافقته على مد أجل وقف إطلاق النار لمدة ثلاثين يوما كما أنها لم تخرج في جوهرها عن اقتراحات وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان ـ رغم إقرار السادات بالالتزام بالحل الشامل لتحرير جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ـ التي طرحها علانية في نوفمبر الماضي بشأن إمكانية التخفيف المتبادل بين القوات المصرية والإسرائيلية بطول قناة السويس ؛ بهدف استقرار الوضع وتدعيم وقف إطلاق النار الذي كان ساريا آنذاك ، علاوة على أن فتح القناة للملاحة الدولية وتعمير مدنها بطول ضفتيها سيكون إلى حد ما صمام أمان لمنع استئناف القتال وسيدخل هذا العنصر في حسابات السادات إذا هو أقدم على الحرب . والأهم من ذلك إعفاء إسرائيل من الضغط الدولي المستمر لقبول مبدأ الانسحاب التام من الأراضي المحتلة وبمجرد فتح القناة ستجمد جبهة القتال [١].

ورغم أهمية ما طرحه دايان وأبعاد ذلك على المستوى الإقليمي والدولي، إلا أن أفكاره تلك لقيت ردود فعل مختلفة داخل إسرائيل ؛ وبدت جولدا مائير غير متحمسة ، وجاهر آخرون بمعاداتها . وربما يفسر ذلك بأن مبادرة دايان لم تكن تعدو مجرد بالون اختبار لتوجهات السادات وقدراته . بينما صادفت نفس الفكرة قبولا لدى السادات ؛ فإن لفظ انسحاب القوات الإسرائيلية من شرق القناة بدون قتال كان له وقعه على السادات جعله يفكر جديا في الاقتراح . وزادت قناعته بفكرة دايان ، خاصة بعد أن علم بتقديرات قيادة الجيوش الميدانية عن مدى الخسائر في الأفراد التي قد تحدث عند عبور القناة عنوة تمهيدا لتحرير الأراضي المحتلة . فلم يكن السادات على استعداد لتقبل أي خسائر في القوات المسلحة تؤدي في النهاية إلى اهتزاز قيادته الجديدة ، وكان موضوع الخسائر عموما أحد

١ـ وزارة الخارجية ، مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط ١٩٧٧] ، صـ ١٩ . بمراعاة مقارنة مبادرة موشي دايان بمبادرة السادات ، راجع ، أحمد حمروش ، غروب يوليو[القاهرة : دار المستقبل ط ١ ١٩٨٧] ، صـ ٤٦ .

المحاذير التي وضعها السادات في أولويات تخطيطه منذ البداية [1] .

مما دفع السادات بإعلان مبادرته على الملأ مفاجئا الجميع [2] تحمل في طياتها مد أجل وقف إطلاق النار شهراً متضمنة انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية من القناة مقابل أن تبدأ مصر في تطهيرها وإعادتها للملاحة الدولية [3] . ولم ترد أية إشارة إلى تخفيف القوات ، ولا ذكر شيء بالتحديد عن الخط الذي ستنسحب إليه إسرائيل وهو ما أوضحته بنود المبادرة التي طرحت في إطار مشروع تضمن :

- يتم خلال ثلاثين يوما انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية كمرحلة أولى وفقا لجدول زمني يتم وضعه بعد ذلك لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .
- إذا تحقق ذلك ستكون مصر على استعداد فورا للبدء في مباشرة تطهير قناة السويس وإعادة فتحها للملاحة الدولية وخدمة الاقتصاد الدولي .
- أن هذا يساعد يارنج في الاتفاق على إجراءات تنفيذ قرار مجلس الأمن .
- ولم يكد يمضي أربعة أيام على مبادرة السادات حتى تقدم يارنج بمشروعه [في ٨ فبراير] لتحقيق تسوية شاملة متضمنا :
- إعلان إسرائيل التزامها بالانسحاب إلى حدود مصر الدولية ومن غزة ؛ ليعود الوضع إلى ما كان عليه قبل حرب يونيو ١٩٦٧ .
- تتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل يتم فيه النص على إنهاء حالة الحرب واعترافها بحق إسرائيل في الوجود ، والاعتراف بحق كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، والعمل على منع أي أعمال عدوانية من أراضي كل دولة ضد الأخرى ، وعدم تدخل أي طرف في الشئون الداخلية للطرف الآخر ، وضمان حرية الملاحة في مضايق تيران بناء على ترتيبات خاصة بالنسبة لشرم الشيخ [4] .

١- الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ٢٧٩ – ٢٨٠ .
٢- للوقوف على التفاصيل بشأن الشجار الذي أشعلته المبادرة بين السادات و معاونيه ورد الفعل تجاه المبادرة ، انظر ، ضياء الدين داوود ، مرجع سابق ، صـ ١٧٤ - ١٨٤ . كذلك الفريق محمد فوزي ، ، استرتيجية المصالحة ، صـ ١٧٩ - ١٨١ .
٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، السياسة الدولية ،مبادرة السلام التي أعلنها الرئيس السادات ، ابريل ١٩٧١ ، العدد [٢٤] .
٤- انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ١٧٤ .

ولم تلبث مصر أن أعلنت موافقتها على مقترحات يارنج ، بالرغم من أن مبادرة يارنج تحدد العلاقات المصرية الإسرائيلية وحدها . وحفظا لماء الوجه أخطرت القاهرة الدول الأربع الكبرى مشيرة إلى أن السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة ملتزم بأن ينتقل بعد ذلك إلى الجبهات الأخرى ويطبق نفس المبادئ التي طبقت على الجبهة المصرية / الإسرائيلية حتى لا يصبح مشروع يارنج كما لو كان خطوة لحل منفرد حرصت مصر على رفضه دائما (١) . ومنذئذ فصاعدا أصبحت فلسفة مصر حول تسوية سلمية تقوم على أساس الدمج بين مبادرة ٤ فبراير باعتبارها خطوة أولى ، ومقترحات يارنج والتي تمثل الإطار العام لتسوية نهائية – وذلك مع التحفظ بأن السلام العادل والدائم يتحقق في النهاية بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة – أما إسرائيل فقد سارعت برفض مبادرة يارنج من أساسها ، مع استعدادها لدراسة فكرة إعادة فتح القناة حتى تسهم في استقرار الوضع على جبهة القتال ، وتخفيف الضغوط الدولية كما رحبت إسرائيل بما أعربت عنه مصر بصورة غير مسبوقة من استعداداها للدخول في اتفاقية سلام مع إسرائيل . أما ما ورد بشأن الانسحاب فقد رفضت إسرائيل مبدأ الانسحاب إلى خطوط ما قبل يونيو ١٩٦٧ بشكل حاسم ، وعوضا عن ذلك عرضت إسرائيل التفاوض دون شروط مسبقة . وعلى هذا اعتبرت مصر أن رفض إسرائيل قبول مبدأ الانسحاب الكامل بمثابة شرط مسبق غير مقبول وتلقاء هذه الظروف انتهت محادثات يارنج بصورة مباغتة (٢) .

وعلى النقيض من إصرار السادات بشأن تقدم واشنطن بمبادرة ومواصلة الجهد لتطبيقها ، فإن واشنطن أولت العلاقات الأمريكية / السوفيتية كل اهتمامها في المنطقة ، وعولت مسألة التفاوض على مسئولية الأطراف المحلية بشروطها الخاصة بالتسوية داخل إطار شامل استنادا لقدرة إسرائيل لفرض شروطها إلا أن السادات لم يحبط بعد وظل يحاول جذب واشنطن وإغراءها لتقبل آرائه . ولكنه ولى وجهته صوب موسكو بصفة مؤقتة ، إزاء تعثر الجهود على الجبهة السياسية

١- الفريق محمد فوزي ، استرتيجية المصالحة ، صـ ١٨١ .
٢- راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ١٢٦ – ١٢٧ .

فقام بزيارة الاتحاد السوفيتي في أول مارس [1] ، و عرض خلالها للموقف وحتمية البدء بعمليات حربية وحاجات القوات المسلحة من الأسلحة وبخاصة الدفاع الجوي عن الصعيد [2].

ومنذ ٧ مارس صدر إعلان بعدم التزام القاهرة بقرار وقف إطلاق النار ، وهو تاريخ انتهاء الفترة الثالثة لوقف إطلاق النار ، والتي كان السادات قد حددها كآخر فرصة للدول المعنية بالصراع لكي تأخذ فرصتها في الوصول إلى حل سلمي . ولا يعني ذلك إعلان بدء الحرب ؛ فلم يصدر السادات عقب هذا الإعلان أي تعليمات للقوات المسلحة لفتح النيران أو استئناف القتال ، وهنا بدأت جبهة السويس تدخل حالة اللاسلم و اللاحرب [3] .

فعقب الرحلة السرية لموسكو وصل إلى السادات رسالة من نيكسون بتاريخ ٤ مارس يرفض فيها أسلوب تحديد موعد لإطلاق النار كنوع من الضغط على الولايات المتحدة ، ويطلب مزيدا من الوقت حتى تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تقنع شعبها بقبول أي تنازلات ، كما أشار نيكسون إلى اقتناعه بأنه لابد من الوصول إلى حل لمشكلة الشرق الأوسط ، و لكن الأمر يتطلب فسحة أطول من الوقت . وكان الشيء الوحيد الإيجابي في رسالة نيكسون إشارته إلى انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ . وفي اليوم التالي جمع السادات اللجنة التنفيذية العليا و مجلس الدفاع الوطني في اجتماع مشترك لدراسة الموقف بعد أن تبين له أن مبادرته لم تلق إلا آذانا صماء ولم يبق سوى يومين على انقضاء الشهر الذي حددته مبادرته . وعموما أسفر الاجتماع عن تغلب فكرة العودة إلى القتال ، وتحدد يوم ٢٦ أبريل ليكون بمثابة الضوء الأخضر الذي يمكن أن تبدأ بعده المعركة في أي لحظة ، حيث تكون القوات المسلحة قد استكملت كل تجهيزاتها على امتداد الجمهورية . وهنا وضع السادات في مأزق بالغ الصعوبة

1- Karen Dawisha , op . cit , p 62 .

٢- مراد غالب ، مع عبد الناصر و السادات : سنوات الانتصار و أيام المحن [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط١ ٢٠٠٠ ، صـ ١٧٤ ـ ١٧٥ .

٣- الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ١٨٢ ـ ١٨٣ .

ما بين حتمية المعركة واحتمالات بدء طريق التسوية السياسية استنادا إلى وعود نيكسون . وخروجا من تلك الأزمة بعث السادات برسالة إلى واشنطن [في ٥ مارس] أورد فيها الأسباب التي دعته إلى عدم تجديد وقف إطلاق النار عند انقضائه . والأهم من ذلك أنه ناشد نيكسون بأن يتقدم بمبادرة لتحقيق اتفاق مرحلي على غرار ما ورد في مبادرته ؛ وعلى الفور صدرت الأوامر إلى وزارة الخارجية للشروع في دراسة فكرة التسوية المرحلية بشأن القناة (١) .

وعندما بدأت المبادرة الأمريكية تأخذ طريقها ، طرحت جولدا مائير عدة نقاط ، لعل أهمها أن إسرائيل يجب أن تحتفظ بشرم الشيخ وبطريق يفضي إليها . كما أن سيناء يجب أن تجرد من السلاح ، وأن الحدود حول إيلات يجب تعديلها ، كما يجب عدم عودة مصر إلى غزة ، أما مرتفعات الجولان ستظل تحت السيطرة الإسرائيلية ، وأن القدس يجب أن تبقى موحدة ، مع إجراء تعديلات في الحدود على الضفة الغربية (٢) . فكان لجولدا مائير ما أرادت وأكثر في نهاية المطاف فيما عدا شرم الشيخ ولو بشكل ظاهري .

وكان رد السادات في حينه رفض قبول تجريد سيناء بالكامل من السلاح ، أو بقاء إسرائيل في شرم الشيخ . أما المناطق المجردة من السلاح بصورة محدودة، فلن تكون مقبولة إلا إذا كانت على جانبي الحدود (٣) . وبمجرد النظر إلى مواد «معاهدة السلام» وملحقاتها يتضح مدى المفارقات والتنازلات التي قدمها السادات دون أية مبررات . على نحو ما سنرى ..

وإبقاء على استمرار المحادثات حول مبادرة الحل الجزئي وفتح القناة ، شجعت واشنطن إسرائيل على توضيح موقفها كتابة ؛ حيث عرضت تل أبيب اقتراحاً تضمن النقاط التالية :

- بإعادة فتح القناة و السماح للسفن والبضائع الإسرائيلية بالمرور فيها .

1-Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat , part one , op .cit , p 63 .
2- Ibid , p 65 -
٣- كوانت ، عملية السلام ، صـ ١٢٩ .

- يكون وقف إطلاق النار دون أجل محدد جزءاً من أي اتفاق مقبل .

- تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على خط بارليف بطول القناة .

- تخفف مصر من قواتها إلى الغرب من القناة .

- لا يعتبر خط الانسحاب المقرر في الاتفاقية المرحلية هو الحدود النهائية.
مع مراعاة أن إدراج هذا البند خاصة للتخفيف من وطأة ما هو أعلاه بهدف الاستدراج في متاهات التسوية وليس أكثر من ذلك .

وكان رد فعل السادات بشأن ما نشرته الصحف من الاقتراح الإسرائيلي أن أجتمع ببيرجس في ٢٣ أبريل ليؤكد على أهمية عبور القوات المصرية إلى الضفة الشرقية وضرورة السيطرة على ممرات متلاً والجدي لأهميتها الاستراتيجية ، وأشار إلى إمكانية إنشاء مناطق مجردة من السلاح ، وأن إسرائيل تستطيع الاحتفاظ بشرم الشيخ في المرحلة الأولى ، ولكن لابد من التوصل إلى تسوية كاملة في غضون ستة أشهر. وأخيراً هدد السادات واشنطن بإنهاء مبادرتها إذا لم تكن إسرائيل مستعدة للتخلي عن الممرات الجبلية (١) . ولم يكن ذلك ليغير من الأمر شيئا ؛ فقد اعتادت واشنطن على التناقض بين دبلوماسية السادات السرية وسياسة مصر الخارجية المعلنة لدرجة تجاهل التصريحات المدوية بالشجب والتهديد . وعوضا عن ذلك ظلت واشنطن تنتظر الجولة الدبلوماسية السرية القادمة .

واستمراراً للعمل الدبلوماسي قام وزير الخارجية الأمريكية روجرز بزيارة القاهرة خلال ٤ ـ ٥ مايو ضمن جولة له في الشرق الأوسط عقب إرهاصات أزمة مايو ١٩٧١ والتي بدأت تلوح في الأفق بدءاً بإقالة على صبري وتصدع الجبهة الداخلية ؛ مدفوعا بأكثر من مبرر وإنقاذا لما يمكن إنقاذه بشأن أزمة الثقة التي أصابت السادات ، وإقراراً لدور واشنطن بأنه لا يزال قائماً وقادراً على الإمساك بزمام الموقف في المنطقة بشكل شبه منفرد . في الوقت الذي حد

١ـ كوانت ، المرجع نفسه ، صـ ١٣٠ .

السادات من قدرته على المناورة ، فلم يكن أمامه إلا القبول بالأمر الواقع إن لم يقبل شروط التسوية الإسرائيلية ، أو المغامرة بشن عمل عسكري لا يمكن التكهن بنتائجه في ظل الظروف القائمة آنذاك (١) .

وعلى أية حال ، فقد انصبت مباحثات روجرز على القضايا الرئيسية المتمثلة في وقف إطلاق النار ، وإعادة فتح القناة للملاحة الدولية ، والانسحاب الإسرائيلي ، وارتباط الاتفاق المرحلي بالتسوية النهائية معربا عن استبعاد قيام واشنطن بالضغط على إسرائيل مؤكدا عدم قدرتها على ذلك أو الإقدام بطرح آراء محددة. وعوضا عن ذلك حدد مهمة واشنطن بالإسهام في التوفيق بين الطرفين واستحالة تجاوزها و اتضح من المناقشات التي دارت مدى الخلاف بين وجهات النظر حول عناصر الاتفاق وأسبقيتها ؛ حيث أوضح وزير الخارجية المصري محمود رياض الرأي الثابت والأساسي في بحث خطة شاملة لانسحاب إسرائيل تتحقق في مرحلتين :-

الأولى : الانسحاب إلى خط العريش/ رأس محمد وعبورالقوات المصرية إلى الشرق وبدء تطهير القناة .

الثانية : الانسحاب إلى ما وراء الحدود الدولية وقطاع غزة في تاريخ محدد ، وفتح القناة للملاحة (٢) . وأمام ذلك طرح روجرز إطار الموقف الأمريكي في عدة مبادئ كان أهمها :

استعداد واشنطن القيام بدور بناء ، مع التلويح بأن الوجود السوفيتي في مصر عامل معوق للإدارة الأمريكية ، وأنه في غياب هذا الوجود قد يمكن التصرف بشكل أكثر إيجابية ، وأخيراً اهتمام واشنطن بالتوصل إلى اتفاق مرحلي إذا اعتبرته مصر و إسرائيل خطوة نحو تنفيذ القرار ٢٤٢ كاملا . وكان ذلك ضربا من المستحيل نظراً لتناقض التفسير المصري و الإسرائيلي لنفس القرار .

1- Raphael , Israeli .R ,The Public Diary of president Sadat , part one , op.cit, p 83 .
٢- محمود رياض ، مرجع سابق ، صـ ٣٤١ ـ ٣٤٣ .

لذا لم يتحقق أي تقدم في المباحثات قبل مغادرة روجرز القاهرة متجها إلى تل أبيب . وبعودة سيسكو إلى القاهرة في ٩ مايو حاملا وجهات النظر الإسرائيلية زاد الأمر مرارة و تعقيدا على النحو التالي :-

- الاتفاق حول إعادة فتح القناة دون ارتباط بالانسحاب النهائي .
- وقف دائم لإطلاق النار .
- رفض قاطع لعبور القوات المصرية إلى شرق القناة .
- الاحتفاظ بمدنيين إسرائيليين في تحصينات خط بارليف بعد الانسحاب .
- مرور السفن والبضائع الإسرائيلية عبر القناة بمجرد فتحها للملاحة .
- عمل ترتيبات مصرية – إسرائيلية مشتركة واستبعاد دور الأمم المتحدة [1] .

رفضت القاهرة أسس الموقف الإسرائيلي ؛ فقد نسفت إسرائيل اتفاق الحل الجزئي [2] . فهي غير مجبرة على قبوله . هكذا فشلت رحلة روجرز في إرساء قاعدة عمل مشترك لتحقيق تسوية سياسية إلا أنها أرست خط اتصال افتقده البلدان – مصر والولايات المتحدة – منذ سنوات طويلة .

وإزاء ذلك قررت واشنطن وقف مبادرتها التي استنفدت أغراضها ، وكثفت إمداداتها العسكرية لإسرائيل تأكيدا للتوازن العسكري لصالحها لمواجهة أي اختيار تفرضه الظروف ؛ وبذلك افترق طريق البلدين إلى حين[3].

هكذا أصيب السادات بخيبة أمل فلم تحسم سنة ١٩٧١ سلما أو حربا رغم ما أقدم عليه من تنازلات غير مسبوقة وقبول الحل المرحلي بدلا من الحل الشامل . وفي ظل هذه الظروف انصرف السادات عن فكرة التسوية المرحلية وقرر التحرر من توقيتات عام الحسم ، متجها نحو الاستعداد العسكري للحرب ، وبهذه المناسبة

1- American Foreign Relation 1971 , a Documentary Record : Continuing the Series . Documents on American Foreign Relations , Stebbins , Richard P ., & Adam Elaine P .] eds.] , a Council on Foreign Relations Book ,] New York : University Press , 1976 [. p 203 .
2-Ibid .

٣- انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

تولى السادات القيادة العسكرية ، وأعلن سحب مبادرته [1] .

وعلى هذا مر عامان والطريق الدبلوماسي مسدود . فكان الشرق الأوسط يعد عملية متعبة تصرف الاهتمام عن المسائل الرئيسية لسياسة واشنطن الخارجية سواء كانت مباحثات فيتنام أو محادثات الانفتاح مع بكين التي أضحت محطة هامة في الطريق إلى موسكو ؛ لتتباطأ خطوات القوتين العظميين حتى تتضح عوامل التغيير الداخلية في مصر ، وتتبلور اتجاهات السادات بشكل واضح ، وتتضح معالم الانفراج الدولي بين قطبي الصراع الدولي خلال عام ١٩٧٢ وانتظاراً لما ستسفر عنه قمة موسكو [2] . فلم تزد سياسة الولايات المتحدة بشأن الشرق الأوسط عن كونها تأييدا سافرا لإسرائيل وبالمقابل أصدر البيت الأبيض قرارات لوزارة الخارجية لوقف أية مبادرات جديدة بسبب الانتخابات ، كما لم تبدِ واشنطن تجاوباً جديا لقرار السادات بطرد الخبراء السوفيت ، اللهم إلا رسالة كيسنجر التكتيكية [3] الذي تم تعيينه وزيراً للخارجية مع الاحتفاظ بمنصبه كمستشار للرئيس للأمن القومي ، والذي يعد في حد ذاته نقطة تحول هامة وحاسمة في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي على المدى البعيد – على نحو ما سنرى – فلا يمكن إغفال دوره في مصادرة كل الجهود الدبلوماسية ومساعي وزارة الخارجية الأمريكية بشأن تسوية النزاع ؛ فقاوم مشروع روجرز عام ١٩٧٠ ، ونجح في القضاء عليه تماما ، كما أجهض مجهودات الأمم المتحدة وعمد إلى إفشال مهمة يارنج التي تقدم بها في فبراير ١٩٧١ بالتعاون والتنسيق مع إسرائيل [4]. واختار كيسنجر لحل الصراع / العربي الإسرائيلي سياسة الإهمال والإذلال للدفع لحافة الهاوية ، لما لذلك من أبعاد تكتيكية واستراتيجية إقليمية ودولية و اتباع سياسة الـ خطوة – خطوة ونهج سياسية النفس الطويل وفي المقابل تبنى استراتيجية دعم إسرائيل

١- مجموعة خطب و تصريحات الرئيس السادات [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، خطاب ١١ / ١١ / ١٩٧١] .

٢- انظر ، هنري كيسنجر ، الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل [القاهرة : وزارة الإعلام ؛ الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة (رقم ٧٤١) د . ت] ، صـ ٤٠٠ - ٤٠١ .

٣- ردا على العمل الدرامي الذي أقدم عليه السادات و نوبة الانفعال التي إنتابته بطرد الخبراء السوفيت دون مقابل فلم تتجاوز الرسالة إطار الدعوة إلى إجراء محادثات سرية على مستوى عال ، ، راجع ، بول فندلي ، الخداع ، صـ ٧٢ .

٤- لمزيد من التفاصيل ، انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ١٩٣ ، صـ ٢٢٧ - ٢٣٢ .

لتتحرك من منطلق القوة وهو ما يخدم المصالح الأمريكية لتتجه الخطى نحو طريق الحرب .

وبهذا الوضع كان لابد أن تصل كافة الجهود الدبلوماسية إلى طريق مسدود وتتحطم على صخرة الرفض والتعنت الإسرائيلي في ظل الأوضاع التي أوجدتها نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ ، وفي ظل التطورات الدولية وما فرضته سياسة الوفاق الدولي بين القوتين العظميين من أبعاد على مسار ومستقبل الصراع الإقليمي بفرض الاسترخاء العسكري في الشرق الأوسط (١) . لتساهم سياسة العملاقين لمعالجة أزمة الشرق الأوسط في إقناع السادات بعدم تحقيق تسوية سلمية للأزمة، وألا مخرج ولا بديل لفك الحصار الذي فرضه العملاقان عسكريا وسياسيا إلا الحرب . وفي ظل هذه الظروف تبلورت عدة خطوط عريضة لدى السادات وجهت سياسته الداخلية والخارجية وما صاحبها من قرارات هامة ارتكازا على محورين متوازيين : هما الحرص على مواصلة جهود السلام بشتى الطرق تمهيدا للجهد العسكري ، مع استكمال إعداد وتجهيز القوات المسلحة بما لديها من إمكانات لشن عملية هجومية ضد إسرائيل ، بهدف إحداث تغيير الوضع العسكري والسياسي وإرغام الجميع على الجلوس على طاولة المفاوضات (٢) .

هكذا أصبح الخيار العسكري هو الحل الوحيد لإنهاء حالة اللاسلم و اللاحرب ، وإنهاء الاسترخاء العسكري . والحقيقة أن هناك عوامل عديدة دفعت السادات لاتخاذ قرار الحرب كان أهمها إتمام الاستعدادات العسكرية وضغط القوات المسلحة من أجل تحرير الأراضي المحتلة ، وقلق الجبهة الداخلية وثقل المناخ النفسي لحالة اللاسلم و اللاحرب التي أدت إلى تفجير اضطرابات ضخمة في أوساط الطلاب والمثقفين ، بالإضافة إلى أن استمرار التضامن والدعم العربي

١- حول سياسة الوفاق الأمريكي السوفيتي وانعكاساتها وأبعادها على الصراع العربي الإسرائيلي ، راجع، السيد أمين شلبي ، الوفاق الأمريكي السوفيتي [١٩٦٣ – ١٩٧٦] ، [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١ ١٩٨٧] ، صـ ٢٢٣ – ٢٢٤ .

٢- حسن البدري ، حرب رمضان: الجولة العربية الأسرائيلية الرابعة [القاهرة : الشركة المتحدة للنشر ط١ ١٩٧٤] ، صـ ٢٧ .

لمصر كان رهنا لقدرتها على التحرك إيجابيا نحو إيجاد مخرج للأزمة [1] . إلا أن الدافع الفعال والمؤثر وراء اتخاذ قرار الحرب هو تجاهل البيت الأبيض لجهود ومبادرات السادات وإشارات كيسنجر بأهمية تسخين الوضع الذي من شأنه أن يبرر تحرك واشنطن بشكل جدي وفعال .

وهو ما يفسر أن الهدف من قرار الحرب لم يكن بغرض تحرير الأرض المحتلة بالقوة المسلحة ، وإنما خلق وضع جديد يسمح بتحقيق هذا الهدف بالوسائل الدبلوماسية اعتمادا على عوامل القوى العربية والدولية التي يمكن لقرار الحرب أن ينقلها من وضع السكون إلى وضع الحركة الفاعل والمؤثر . فلم يكن السادات يتصور نتيجة لتقدير واقعي لموازين القوى العسكرية أن يحقق العمل العسكري وحده الحد الأدنى للمطالب العربية متمثلة في تحرير كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . وإنما استغل العمل العسكري وتم توظيفه – كما هو الحال دائما في الصراع الدولي – كوسيلة من وسائل الصراع السياسي الشامل وفصلا من فصوله لتحقيق الأهداف المعلنة عن طريق إضافة القوى السياسية والكفاءة الدبلوماسية لعنصر القوة المسلحة [2] .

وبالفعل كان اندلاع حرب أكتوبر وتهديد السلام والأمن الدوليين وامتداد قدرتها الفعلية إلى ما بعد مراحل القتال المسلح إيذانا ببدء رحلة التسوية انطلاقا من الأمر الواقع ، إلا أن الظروف المعقدة والأوضاع الحرجة التي انتهت إليها الحرب وما أفضت إليه من مفارقات صارخة بين نتائجها العسكرية والسياسية- فشتان بين مقدمات الحرب ونتائجها السياسية - التي مثلت مدخلا قويا ومبرراً منطقيا لقبول الوساطة الأمريكية المنفردة التي انتهت بتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد " ومعاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية على امتداد رحلة شاقة من المفاوضات استغرقت ست سنوات كاملة .

١- طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط١ ١٩٩٩] ، صـ ٨١ - ٨٢ .

٢- انظر ، حسن البدري ، ملف السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ؛ الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، السياسة الدولية ، العدد [٦٦] أول أكتوبر ١٩٨١ .

وعموما لن نتوقف كثيرا عند النتائج العسكرية المحضة للحرب [1] ؛ لأن هذه النتائج لا يمكن قياسها بعناصر كمية فقط ، مثل حجم الأرض التي تم استعادتها أو حجم الخسائر التي ألحقت بالعدو ، بل يجب أيضاً الوضع في الاعتبار قدرة الجيوش المتحاربة على الاستمرار أو عدم الاستمرار في الحرب وقت قبول وقف إطلاق النار لمدى تأثيرها على صانع القرار السياسي فبجانب ما وصلت إليه القوات المتحاربة من خطوط على أرض المعركة وقدرتها على استئناف القتال في حالة تعذر الوصول إلى تسوية عادلة تعد كلها مؤشرات هامة لها انعكاساتها الخطيرة على مسار جولات الصراع السياسي ، واتساقا مع ذلك فمن يملك القدرة والإرادة السياسية لاستئناف القتال في حالة تعذر الوصول إلى تسوية يقبلها يفرض إرادته الكاملة ويملي شروطه للتسوية. وكان من الواضح أن البديل العسكري لا يمكن أن يكون متاحا بدون استمرار تدفق السلاح السوفيتي لمصر ، لذلك تصدر هدف فك الارتباط المصري السوفيتي أولى اهتمامات و أولويات السياسة الأمريكية والإسرائيلية وهو ما نجحت فيه الدبلوماسية الأمريكية نجاحا باهرا منذ اللقاء الأول بين السادات و كيسنجر فمن أجل الاحتفاظ بدور أمريكي فعال خلال مراحل جولات حل النزاع وضمان استمراره ، سعت واشنطن إلى إفراغ الحرب من مضمونها وتخفيف الضغوط الناجمة عنها من خلال المناورات الأمريكية التي استهدفت تأكيد عجز السوفيت عن تحقيق تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي و على الجانب الآخر تأكيد انفراد الولايات المتحدة بالقدرة على التأثير في الموقف [2] .

ثالثا - دبلوماسية ما بعد الحرب و مقدمات التسوية :

فما إن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأت مرحلة دبلوماسية ما بعد الحرب وترتيباتها بشكل عاجل وملح بخاصة في ظل الظروف المعقدة والأوضاع

١- وهو ما سوف يكون محل دراسة تفصيلية بتناول حرب أكتوبر بكل جوانبها كجزء من أطروحة الدكتوراه ، بمشيئة الله تعالى .

2- John , Spanier , Games Nations Play ; Seventh Edition . Congressional Quarterly Inc . 1990 , p 460 .

الحرجة التي انتهت إليها الحرب وأفضت إليها من نتائج ؛ حيث شهدت الشهور الثمانية التي أعقبت حرب أكتوبر مشاركة أمريكية لم يسبق لها مثيل في البحث عن تسوية للنزاع العربي / الإسرائيلي . فإبان توقف العمليات الحربية وعدت واشنطن بمبادرة دبلوماسية إيجابية تستهدف تطبيق القرار ٢٤٢ ، مع الوضع في الاعتبار الرفض الدائم بالوعد بأية نتائج محددة بالرغم من نداءات السادات. واقتصر الأمر على مجرد التأكيد ببذل الجهود لبدء عملية التسوية وتنشيطها مع عدم الالتزام بما ستسفر عنه من نتائج ؛ بتجنب ربط الخطوات الدبلوماسية بطبيعة السلام النهائي وهو ما كان وراء رفض السادات لمحاولات وقت إطلاق النار المتكررة برغم الحاجة إليها وبخاصة توقيتاتها (١) .

ومن أجل الاحتفاظ بدور أمريكي فعال خلال مراحل حل النزاع وضمان استمراره ؛ سعت واشنطن إلى تخفيف الضغوط الناجمة عن حرب أكتوبر اعتماداً على محورين رئيسيين : أولهما إقناع الأطراف المتحاربة بأهمية الدور الأمريكي – وبخاصة بعدما وصلت جميع الأطراف إلى حافة الهاوية – وامتلاك جبهتي الحرب عسكريا وسياسيا حيث شكلت مجموعة عمل واشنطن الخاصة (٢) فور بدء الحرب لإدارة الأزمة باتباع سياسة تعمد إلى عزل السوفيت عن جوهر المفاوضات وتحجيم الدور السوفيتي في عملية التسوية لأدنى حد سواء بالتحدي أو الخداع. وهو ما بدا واضحا في سلوك السياسة الأمريكية وطرق معالجتها لاحتواء الأزمة بدءا من محاولات وقف إطلاق النار وإجراءات صدور قرارها وتوقيتاته و ترتيبات تنفيذه وصولا إلى اتفاقات فض الاشتباك و فصل القوات المتحاربة ، والذي سيكون نقطة الانطلاق والمحدد الرئيس لملامح طريق التسوية المنتظرة .

١ـ قرار وقف إطلاق النار :-

باندلاع حرب أكتوبر وتهديد السلام والأمن الدوليين انعقد مجلس الأمن

1- Ibid , p 461 .

٢ـانظر ، ويليام ببير ، حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، ترجمة خالد داود [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط ١ ٢٠٠٤] ، ص ١١٢ .

في ٨ أكتوبر ١٩٧٣ بناء على دعوة من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث بدأ المجلس أعماله بخطاب ألقاه الممثل الدائم الأمريكي حدد فيه موقف حكومته الذي يقوم على ضرورة وقف إطلاق النار وعودة الأطراف المتحاربة إلى مواقعها قبل بدء العمليات الحربية ، وضرورة الحفاظ على الوثائق والمبادئ التي حازت قبول الأطراف المعنية ونالت تأييد مجلس الأمن . ثم توالى بعد ذلك طرح موقف أعضاء المجلس الذين أجمعوا على ضرورة وقف إطلاق النار سواء لاعتبارات إنسانية أو لتهيئة الجو المناسب للانتقال من مرحلة الصراع المسلح إلى مرحلة الاستعداد للتسوية السلمية . ولكن أحدا منهم لم يقبل وجهة النظر الأمريكية بعودة الأطراف إلى مواقعها قبل نشوب القتال وقد اختتمت هذه المرحلة من المناقشات يوم ١٢ أكتوبر لعدم اتفاق الأعضاء على صورة وقف أطلاق النار ، ولخشيتهم من أن يصدر المجلس أي قرار لا يترتب عليه أي أثر إذا ما اقتصر على طلب وقف إطلاق النار بغير ربطه ببدء التسوية السلمية ربطاً واضحا (١) نظرا لسيطرة الولايات المتحدة على مجلس الأمن ، وتحكمها في إيقاع الحركة الدبلوماسية الدولية في المجلس باتباع استراتيجية تأجيل استصدار قراربوقف إطلاق النار حتى تتمكن القوات الإسرائيلية من حسم الموقف وتحقيق نصر سريع (٢) . وعلى هذا أفسح المجلس مكانا للجهود السياسية المكثفة لواشنطن وموسكو والقاهرة التي أسفرت عن إعداد مشروع قرار ليصدر عن مجلس الأمن برقم ٣٣٨حيث انعقد مجلس الأمن بتاريخ ٢١ أكتوبر في جلسة علنية بناء على طلب مشترك من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة (٣) ليصدر المجلس بعد مناقشة قليلة ..

1- American Foreign Relation 1973 , a Documentary Record : Continuing the Series . Documents on American Foreign Relations , Stebbins . Richard P .. & Adam Elaine P .] eds.] , a Council on Foreign Relations Book ,] New York : University Press , 1976 [. p 458 459 .

٢- حول رحلة كيسنجر إلى موسكو للاتفاق على إصدار قرار وقف إطلاق النار وعملية التسويف والخداع التي وقعت في شركها كل من موسكو والقاهرة ، انظر محاضر اجتماع برجينيف ـ كيسنجر ، وتقاطعها مع رسائل كيسنجر السرية مع تل أبيب والقاهرة ، يطرحها تفصيلا ، ويليام بيير ، مرجع سابق ، صـ ٢٣٨ـ ٢٥٨ .

3- John Norton , Mooro , The Arab Israeli Conflict ; vol . 111 , Documentes, Princeton University Press,1974 , p 1138 .

❖ **<u>قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ / ١٠ / ١٩٧٣ ،</u>** متضمنا ثلاث فقرات :

- مطالبة جميع الأطراف المشاركة في القتال الدائربوقف إطلاق الناروإنهاء جميع الأنشطة العسكرية فورا ليس متأخرا عن ١٢ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن .
- دعوة الأطراف المعنية للبدء فورا بعد وقف إطلاق النارفي تطبيق القرار ٢٤٢ بجميع أجزائه .
- البدء فورا مع وقف إطلاق النار بعقد المفاوضات بين الأطراف المعنية ، وتحت إشراف مناسب ؛ بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

وقد وافقت كل من مصر و إسرائيل على تنفيذ القرار في الموعد المحدد في الساعة ٦,٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣، فالتزمت مصر بذلك فأصدرت القيادة العامة أوامرها إلى جميع القوات بالجبهة بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار بكل دقة في الموعد المحدد ، ولكن المتحدث العسكري المصري أذاع في العاشرة صباحا أن قوات العدو قامت بخرق وقف إطلاق النار متجاوزة الخطوط التي وصلت إليها وقت صدور القرار وقد أدى استمرار القتال رغم صدور القرار ٣٣٨ في ٢٢ أكتوبر إلى أن يتقدم الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يوم ٢٣ أكتوبر بمشروع قرار جديد والذي أصبح القرار ٣٣٩ بعد إقراره [١].

❖ **<u>قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ بتاريخ ٢٣ / ١٠ / ١٩٧٣</u>** :-

صدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ بتاريخ ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ كنوع من التأكيد العاجل للقرار ٣٣٨ في جانبه الملح الذي يتعلق بوقف إطلاق النار الفوري و إنهاء جميع العمليات الحربية والمطالبة بانسحاب القوات إلى مواقعها التي كانت تحتلها لحظة تنفيذ وقف إطلاق النار [٢] ، وهو ما تؤكده ديباجة القرار والفقرة الأولى منه حيث جاء القرار متضمنا :

١- حسن البدري ، مرجع سابق ، صـــ ٢٤٨ _ كذلك ، اعترافات جولدا مائير/ترجمة عزيز عزمي[القاهرة : مؤسسة دار التعاون للنشر والطباعة]صـ ٣٣٦

2- John Norton , Mooro , op . cit , p 1139 .

- التأكيد بشأن الوقف الفوري لجميع أنواع إطلاق النار ويدعو بإلحاح أن تعاد قوات الجانبين إلى المراكز التي كانت تحتلها في اللحظة التي أصبح فيها قرار وقف إطلاق النار ساريا [1].

ويلاحظ هنا أن هذا القرار قد أتى بتعديل غير محسوس في القرار ٣٣٨ ؛ باختزال الفترة الفاصلة بين صدور القرار وتوقيت تنفيذه المقدرة بحوالي ١٢ ساعة ؛ لتتوارى نقطة هامة ربما يثور بشأنها خلاف حاد . فقد ورد بالقرار ٣٣٨ أن المجلس يدعو الأطراف المتحاربة إلى وقف إطلاق النار والنشاط العسكري فورا خلال ١٢ ساعة وذلك في المواقع التي يحتلونها الآن [أي وقت صدور القرار وليس وقت تنفيذه] ومعنى ذلك أن القرار يشير إلى المواقع التي كانت تحتلها الأطراف المتحاربة وقت صدور القرار أي في الساعة ٦,٥٢ صباحا بتوقيت القاهرة وليس في نهاية الساعات الاثنتى عشرة التي وضعها القرار كحد أقصى لوقف إطلاق النار والنشاط العسكري [2] .

أما دعوة القرار ٣٣٩ بوقف القتال والعودة إلى المراكز التي كانت تحتلها القوات في لحظة سريان القرار فقد تجاوز عما قد يكون أحد الطرفين قد احتله من مواقع خلال تلك الساعات الاثنتى عشرة ، ولم يكن ذلك من قبيل المصادفة أو الخطأ لتحل لعنة الصياغات المتناقضة من جديد ، ولتجهز على ما تبقى من أمل في احتواء الأزمة و فك الحصار الذي بات وشيكا .

- أما الفقرة الثانية فقد أشارت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال مراقبي الأمم المتحدة فورا للإشراف على مراقبة وقف إطلاق النار بين القوات المتحاربة مستخدما لهذا الغرض أفراد الأمم المتحدة الموجودين الآن في الشرق الأوسط وأولهم الأفراد الموجودون بالقاهرة [3] .

١- عصام الدين حواس ، قوى الطوارئ الدولية المنشأة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ [القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ١٩٧٥] صـ ٢١ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ٢٢ .
٣- حسن البدري ، مرجع سابق ، صـ٢٤٧ .

إلا أن القتال لم يتوقف رغم صدور هذين القرارين ؛ بسبب محاولات إسرائيل لأكثر من مرة اقتحام مدينة السويس و خرق قرارات وقف إطلاق النار .

❖ **<u>ليصدر قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٠ بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٣ :-</u>**

و إزاء ذلك تقدمت القاهرة ليلة ٢٥/٢٤ أكتوبر رسميا إلى مجلس الأمن بطلب إرسال قوات أمريكية / سوفييتية إلى منطقة السويس فكان المندوب السوفيتي على استعداد لتأييد هذا المطلب ، كما أبلغ الاتحاد السوفيتي واشنطن بذلك ، مطالبا بإرسال قوات مشتركة على نحو عاجل إلى المنطقة لتطبيق قرار وقف إطلاق النار ولضمان تنفيذ قرارات مجلس الأمن . وتضمنت رسالة موسكو استعدادها لبحث اتخاذ إجراء منفردة إذا ما وجدت واشنطن استحالة مشاركتها حتى لا تصبح إسرائيل هي الحكم [1] .

ورفضت الولايات المتحدة مطلب مصر وموقف الاتحاد السوفيتي محذرة السادات من حدوث مواجهة بين القوتين العظميين فوق الأراضي المصرية، كذلك عدم تنفيذ المبادرة الدبلوماسية الأمريكية التي ستبدأ بزيارة كيسنجر للقاهرة؛ إذا ما كان السوفيت يشتركون عسكريا على أراضي مصر . وبالمقابل وعدت واشنطن أنها ستستخدم نفوذها لتنفيذ إسرائيل أقصى ما يمكن في مراعاة قرار مجلس الأمن [2] .

وعند انتصاف نهار ٢٥ أكتوبر أصبح متداولا دوليا الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لتعزيز رفضها وحالة التأهب التي باتت تنذر بالمواجهة ؛ لتصل الأزمة إلى ذروتها بإعلان موسكو الإنذار النووي ، وقبول واشنطن تحدي المواجهة بإعلان حالة الإنذار النووي [3] . وبدلا من أن تكون الأزمة نهاية للحواركانت نموذجا لكيفية الخروج من المآزق لتنتهي الأزمة بتراجع موسكو

1- American Foreign Relation 1973 , op . cit , p 466 .
2- David W . Lesch , The Middle East and the United States;A Historical and Political Reassessment,Oxford ; Westview Press, 1996 , p 220 .
3- Richard , Nixon , The Memoirs of –Richard Nixon , New York ; Simon and Schuster , 1978 , P948 .

نزولا على رغبة السادات على اعتبار أنها حققت أهدافها سلميا [1] .

وبتراجع الأزمة الدولية صدر قرار مجلس الأمن ٣٤٠ على أساس مشروع تقدمت به دول عدم الانحياز يؤكد طلب المجلس بضرورة احترام وقف إطلاق النار والعودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ والمطالبة بزيادة عدد المراقبين على جانبي خطوط وقف إطلاق النار ، وإنشاء قوة طوارئ دولية تتوجه إلى المنطقة تكون مهمتها ضمان احترام وقف إطلاق النار ، والإشراف على عودة القوات المتحاربة إلى المواقع التي كانت تشغلها في ٢٢ أكتوبر [2].

وقبل أن يطرح المشروع للتصويت طلب الوفد الأمريكي إدخال بعض التعديلات على المشروع ، ولعل أهم هذه التعديلات هو ما اقترحه بالنسبة للفقرة التنفيذية الثالثة التي أنشئت بمقتضاها قوى الطوارئ الدولية ، وهو أن يكون تشكيل القوة المقترحة مقصورة على قوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير ذات العضوية الدائمة في المجلس .

وأخيرا وافق المجلس على المشروع بالتعديل الأمريكي في جلسة ٢٥ أكتوبر [3].
متضمنا البنود التالية :-

- الفقرة الأولى : يطالب المجلس بمراعاة وقف إطلاق النيران الكامل فورا ، وانسحاب الأطراف المعنية إلى المواقع التي كانوا يحتلونها في الساعة ١٨٥١ يوم ٢٢ أكتوبر .
- الفقرة الثانية : يطلب من السكرتير العام أن يتخذ إجراء فوريا بزيادة عدد المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة على الجانبين .
- الفقرة الثالثة : قرر المجلس أن يتم فورا إنشاء قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة تكون من أفراد يجلبون من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، عدا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن .

١- هيلين كاريردانكوس ، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط [١٩٥٥ – ١٩٧٥] ، ترجمة عبد الله اسكندر ، [القاهرة : دار الكلمة لنشر ط١ ١٩٨١] ، صـ ١٨٠ .

2- Chaim Herzog , The Arab-Israeli Wars;War and Peace in The Middle East , New York;Random House 1982,p 279.

٣- انظر نص القرار عصام الدين حواس ، مرجع سابق ، صـ ٢٩ . كذلك ، John , Spener , op . cit , p 462

❖ **قرار مجلس الأمن رقم ٣٤١ :**

على ضوء القرار ٣٤٠ المنشئ لقوات الطوارئ الدولية صدر القرار ٣٤١ بتاريخ ٢٧ أكتوبر ليحدد مهمة قوات الطوارئ الدولية وطبيعة عملها كالتالي :

- الإشراف على تطبيق وقف إطلاق النار وعودة الأطراف إلى خطوط ٢٢ أكتوبر .
- أن تبذل القوات قصارى جهدها لتفادي استئناف القتال .
- أن تتعاون القوات في نطاق مهامها مع المراقبين العسكريين التابعيين للأمم المتحدة .

و ثمة ملاحظة على هذا القرار بأن المجلس قرر إنشاء القوة لمدة مبدئية مقدارها ستة شهور ، وأن تستمر القوة في عملها بعد تلك المدة إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك بشرط أن يقرر مجلس الأمن ذلك . ويهمنا الإشارة هنا إلى أن هذا القرار قد صيغ بدقة تامة وبتوازن ربما كان متعمدا حتى لا يتخذ موقفا قاطعا بالنسبة لمدى توقف بقاء القوة واستمرارها في مهمتها على إرادة الدولة المضيفة . لذلك كانت تحفظات مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ، أن حكومته تعتبر أن وجود قوى الطوارئ الدولية فوق أراضيها هو ذات طبيعة مؤقتة ، وأنه محكوم بميثاق الأمم المتحدة وأهدافها ومبادئها ، وبالمبادئ العامة للقانون الدولي التي تحمي استقلال مصر ووحدتها الإقليمية [١] .

٢- الاجتماعات العسكرية ومباحثات الكيلو ١٠١ :-

لقد مثلت القضية المتعلقة بحصار الجيش الثالث وعملية الإمدادات غير العسكرية إليه العائق الأساسي أمام تثبيت وقف إطلاق النار بموجب قراري مجلس الأمن ٣٣٨، ٣٣٩ ليصبح هذا الضاغط مدخلا طبيعيا لفرض الشروط الإسرائيلية وورقة ضغط رابحة على السادات ، وحافزا قويا للبحث بنشاط من

١- عصام الدين حواسي ، مرجع سابق ، صـ ٣١ ـ ٣٢ .

أجل التوصل إلى حل سياسي (١) . ولم يضيع كيسنجر الفرصة حيث طرح استعداد إسرائيل للدخول فورا في مباحثات مع الجانب المصري حول كيفية حل موقف الجيش الثالث ، وعلى القاهرة اقتراح المكان والتوقيت ورتبة ممثلها . وأن ما تعرضه إسرائيل ليس هو الاستسلام أو المهانة بل مخرج مشرف من الأزمة ، وأن واشنطن سوف تستخدم كل نفوذها للخروج بحل مشرف لهذه المشكلة (٢).

وفي الحقيقة كان السادات مهيأ لقبول هذه الرسالة سواء لاقتناعات سياسية أو نتيجة لتقدير الوضع العسكري الذي آلت إليه جبهة القتال وانتهت إليه الحرب (٣). وعلى الفور تمت الموافقة يوم ٢٧ أكتوبر على عقد اجتماعات عسكرية بين الوفدين المصري و الإسرائيلي لبحث الإجراءات العملية لتأكيد وقف إطلاق النار وإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس، والمشاكل الناجمة عن خرق إسرائيل لهذه القرارات تحت إشراف الأمم المتحدة عند الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة / السويس . وأسند رئاسة الوفد المصري إلى رئيس هيئة العمليات اللواء عبد الغني الجمسي ، أما نظيره الإسرائيلي فكان مدير المخابرات العسكرية الإسرائيلية الجنرال أهارون ياريف (٤).

- **<u>المرحلة الأولى من مباحثات الكيلو ١٠١ :</u>**

بدأت المرحلة الأولى من المباحثات بعد منتصف ليلة ٢٨ أكتوبر في موقف عسكري متوتر ، لبحث الإجراءات العملية لتثبيت وقف إطلاق النار وإمداد الجيش الثالث ومدينة السويس وتبادل الأسرى . وقد ركز الجانب الإسرائيلي على عدة نقاط كان أهمها : ضرورة المحافظة على وقف إطلاق النار ، ترتيب

1- David W . Lesch , op . cit , p 225 .

٢- للإطلاع على نص الرسالة كاملا ، انظر ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، ص ١٨٩- ١٩٠ .

٣- وربما كان الدافع الرئيسي هو خوف السادات من أن يتحول حصار الجيش الثالث إلى بؤرة انقلابات ضد السلطة القائمة ومسئوليته عن ذلك فالقوات العائدة من الجبهة سواء حاملة أعلام النصر أو مأساة الهزيمة فهي مصدر قلق للسلطة السياسية ؛ لذا فقد كان إطالة مدة حصار الجيش الثالث قرارا تكتيكيا و فرصة أكبر للممارسة الضغط الأمريكي الإسرائيلي على السادات لتقديم تنازلات ، وهو ما حدث بالفعل .

4- Richard Worth , Israel and the Arab States [New York ; Franklin Watts , 1983 , p 64 .

تبادل أسرى الحرب ، وفك الحصار المصري عن باب المندب . كما حاول الوفد الإسرائيلي منذ البداية أن يتفادى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن القاضي بالعودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر ، والذي من شأنه حل أزمة الجيش الثالث المحاصر . لذلك سارع الوفد الإسرائيلي بتقديم أفكار أولية عن ترتيبات الفصل بين القوات لتجنب الاحتكاكات العسكرية دون الإشارة إلى هذا الالتزام ، وطرح مسألة انسحاب يجريه الجانبان على ضفتي القناة ، على أن تحتل قوات الأمم المتحدة المواقع التي تخليها قوات الجانبين (١) .

أما الجانب المصري فقد ركز على الانسحاب الإسرائيلي والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر وإزالة الآثار المترتبة على خرق إسرائيل لقرار وقف إطلاق النار رقم ٣٣٨ ، وذلك كمنطلق لحل جميع المسائل الأخرى ، و موضوع إنشاء قوافل منتظمة للإمدادات غير العسكرية إلى الجيش الثالث ومدينة السويس ، واحترام إسرائيل لما قررته واشنطن والقاهرة وتل أبيب بشأن هذه القضية (٢) .

وحتى يتم دفع الأمور إلى نتائج جوهرية سريعة فقد أعطى السادات تعليماته للفريق الجمسي بأن يناقش مع الوفد الإسرائيلي اقتراحا حول التخلي عن منطقة السويس لرفع الحصار الإسرائيلي عنها ، على أن يعقب ذلك مناقشات سياسية وعسكرية حول المشروع المصري الذي قدم إلى الولايات المتحدة ، مع الاستعداد بأن تتم هذه المناقشات على أي مستوى يتفق عليه . وفي نفس الوقت، وإظهاراً لحسن النية وفي مقابل الموافقة على مرور قول إداري إلى مدينة السويس والجيش الثالث ؛ فقد سمح لناقلة بترول ليبيرية بدخول البحر الأحمر والاتجاه شمالا إلى تل أبيب . ولكن المناقشات لم تحقق تقدما ملموسا في الاتجاه الذي أراده السادات ؛ فلم يبد رئيس الوفد الإسرائيلي استعدادا لمناقشة المقترحات المصرية ولم يتجاوز استعداده مناقشة ترتيب قول إداري واحد إلى السويس معربا عن أن الوفد الإسرائيلي غير مفوض لبحث تنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بالعودة إلى خطوط ٢٢أكتوبر(٣) .

١-حسن البدري ، مرجع سابق ، صـــ ٢٥٠ ــ ٢٥١ . كذلك ، جولدا مائير ، مرجع سابق ، صــ ٣٤٠ .
٢- ويليام بيير ، حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، صـــ ٤١٥ ــ ٤١٨ .
٣- عبد الغني الجمسي ، حرب أكتوبر ١٩٧٣ [باريس : المنشورات الشرقية ، طبعة عربية ــ ط١ ١٩٨٩] صـــ ٤٧٠ ــ ٤٧١ .

فتمسك الوفد الإسرائيلي برفض تنفيذه لهذا البند في هذه المرحلة المبكرة من المباحثات ، لأنه لا يحقق له أي مصلحة بل العكس تماما . فبدا واضحا أن موضوع الفصل بين القوات المتحاربة إلى مسافة تعمل فيها قوات الطوارئ في المنطقة العازلة بين القوات لم يكن ذا أسبقية من وجهة نظرإسرائيل ؛ حتى تستمرسيطرتها على خطوط مواصلات الجيش الثالث ومدينة السويس ، وأن يستمرتموينه باحتياجات المعيشة رهنا بإرادتها ، وأن يستمر ذلك لأطول مدة ممكنة فلا يصبح حدثا عابرا يمكن تجاهله مستقبلا. مضافا إلى ذلك أن تستمرالمفاوضات الثنائية كأسلوب أمثل للتعامل فمن خلاله تتمكن تل أبيب من تغيير موقعها على خريطة الشرق الأوسط والحصول على الاعتراف بشرعيتها [1] . فضلا عن استغلال ذلك كعنصر ضغط سياسي لابتزازالسادات وإرغامه على تقديم تنازلات جوهرية ناهيك عن تداعيات كل ذلك على العلاقات المصرية / العربية . وخلال الاجتماعات التالية دارت المناقشات حول الموضوعات العاجلة التي يمكن أن تدعم قرار وقف إطلاق النار ، وتهيئة المناخ المناسب للخطوات التالية .

ومع سير المناقشات تأكد إصرار إسرائيل على عدم العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، وضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة وأعادت طرح اقتراح الانسحاب المتبادل [2] والذي يعني تخلي مصرعن كل المكاسب العسكرية التي حققتها في حرب أكتوبر وهو ما رفضته مصر فورا وبشكل قاطع . وهوما أوضح عدم جدية إسرائيل في حل مسألة فض الاشتباك ، أوالعودة إلى خطوط ٢٢أكتوبر وأن دخولها هذه المباحثات بشكل خاص كان بغرض المساومة للوصول إلى حل لمشاكلها العسكرية الملحة والتي تمثل ضغطا داخليا على الحكومة الإسرائيلية وخاصة موضوع الأسرى والجرحى [3] .

١- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٣٧١ – ٣٧٢ .
2- Henry , Kissinger . years of upheaval , Boston : Little , Brown and co. , 1982 , P 650 .
٣-حسن البدري ، مرجع سابق ، صـ ٢٥١ .

وعموما لم تحقق هذه المباحثات أية نتائج إيجابية بإيعاز من كيسنجر؛ فقد أوضحت المباحثات أن المواقف المصرية و الإسرائيلية من شروط وقف إطلاق النار ، وفض الاشتباك العسكري متباينة إلى حد بعيد ، وبدا أن المباحثات سوف تصل إلى طريق مسدود . وخاصة حينما طلب الوفد المصري في اجتماع ٣ نوفمبر بضرورة تقديم ردود محددة من إسرائيل بشأن القضايا الرئيسية المطروحة . وإلى هنا تأجلت الاجتماعات حتى تصل الردود [١] .

٣ ـ اتفاقية النقاط الست :ـ

بينما كانت تدار مباحثات الكيلو ١٠١على طريق القاهرة السويس ، بدأت مباحثات مصرية أمريكية بواشنطن ، كان محورها الأساسي تحقيق اتفاق محدود لفض الاشتباك يتضمن ترتيبات انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة السويس إلى شرق القناة . واستعدادا لهذه المرحلة اتخذ السادات قرارا بتغيير جوهري عين بمقتضاه إسماعيل فهمي وزيرا للخارجية بدلا من الدكتور الزيات [٢] .

وبلقاء وزير الخارجية بنظيره الأمريكي كيسنجرفي ٢٩ أكتوبر تم عقد سلسلة من المناقشات المكثفة تمهيدا لزيارة كيسنجر للقاهرة ولقائه مع السادات المقرر عقده في ٧ نوفمبر [٣] .

وكان إسماعيل فهمي مخولا بتقديم اقتراح من إحدى عشرة نقطة كخطة عامة للمفاوضات متضمنة : انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر وفقا لما جاء في قراري مجلس الأمن ٣٣٩ و ٣٤٠ ، وأن مصر ستوافق فور تحقيق ذلك على الإفراج عن جميع أسرى الحرب ، وبعد ذلك تنسحب إسرائيل إلى خط داخل سيناء يقع شرق الممرات مع بقاء القوات المصرية في مواقعها ، وأن تنتشر قوات الأمم المتحدة في منطقة تفصل بين قوات الطرفين ، وأن يتم رفع الحصار

١ـ لمزيد من التفاصيل حول مباحثات الكيلو ١٠١ انظر ، مذكرات المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ ٤٦٩ ـ ٤٧٢ .

٢ـ إسماعيل فهمي ، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط١ ١٩٨٥] ، صـ ٦٣ .

3-Henry , Kissinger , op . cit , p 652 .

عن باب المندب حال البدء في انسحاب القوات الإسرائيلية في اتجاه منطقة فض الاشتباك ، وأن يبدأ العمل في تطهير قناة السويس بعد استكمال هذه المرحلة ، وأنه خلال فترة زمنية يتم الاتفاق عليها تنسحب القوات الإسرائيلية في خطوة أخرى إلى الحدود الدولية ، وحينئذ تنتهي حالة الحرب ، وينبغي اتخاذ خطوات مماثلة فيما يتعلق بسوريا ، وأن يعقد مؤتمر سلام أثناء تطبيق مرحلة فض الاشتباك ، وأخيراً تعود العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة (١) .

وأعرب كيسنجر أن المشروع يتضمن نقاطا بناءه ، إلا أنه يبدو طموحا للغاية في هذه المرحلة وخلال المناقشات التي دارت على مدى اليومين التاليين ، أثار كيسنجر مسألة خطوط ٢٢ أكتوبر مؤكدا صعوبة إقناع إسرائيل بالانسحاب إليها، وأن خطوة أوسع كجزء من فض الاشتباك بين القوات ستجعل خطوط ٢٢ أكتوبر مسألة غير ذات موضوع على أية حال (٢).

وفي الوقت الذي كان يعقد كيسنجر مشاوراته مع إسماعيل فهمي ، كان يجري مباحثات مماثلة مع جولدا مائير التي وصلت بدورها إلى واشنطن مع مطلع نوفمبر للقاء الرئيس نيكسون وبدا أن المباحثات مع إسماعيل فهمي و كيسنجر قد وصلت إلى طريق مسدود عند نقطة تحديد خطوط وقف إطلاق النار . بناء على ما تم التفاهم عليه مع جولدا مائير والذي اقتصر على مسألة تبادل الأسرى مقابل الإمدادات غير العسكرية للجيش الثالث. واقترح كيسنجر بدء مناقشات فض الاشتباك كخطوة أكبرلتفادي الجدل حول خطوط ٢٢أكتوبر، فالمهم إنجاز شيء فيما يتعلق بالمشاكل الحساسة ، بافتراض أن الطرف الآخر رفض الاقتراح بالعودة ، وأخيرا أوضح كيسنجر أنه إذا لم يتم وقف الحظروخفض الإنتاج النفطي، فإنه سيجب وقف جهود السلام الأمريكية (٣) . فمن المستحيل أن يبدد كيسنجر جهده من أجل تحقيق غرض تكتيكي بإعادة إسرائيل إلى خطوط

١- لم تناقش القضية الفلسطينية في ذلك الوقت ، حيث أن جولة المباحثات هذه تناولت فقط المشكلات العاجلة الناجمة عن وقف إطلاق النار وليس الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط ، انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٦٤ – ٦٥ . مقارنة براوية حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٣٦٩ .
٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ١٨٧ .
٣- انظر محضر اجتماعات كيسنجر / فهمي ، ويليام بيير ، مرجع سابق ، صـ ٤٢٤ – ٤٣٠ .

٢٢ أكتوبر ، بدلا من تدعيم إجراءات وقف إطلاق النار على نحو يجعلها منطلقا لمفاوضات السلام المقبلة (١) .

وأيا كان الأمر فبهذه المباحثات الأولية توجه كيسنجر إلى الشرق الأوسط(٢) للقاء السادات في ٧ نوفمبر ١٩٧٣ (٣) . وخلال محادثاتهما الخاصة قام السادات بتوقيع مقترح ناقشته جولدا مائير في اجتماعها مع كيسنجر [٣ نوفمبر] والذي عكس ما كان يجري في مباحثات الكيلو ١٠١ . ولذلك لم يكن هناك أي جدل فيما يتعلق بالاتفاق من حيث المبدأ حول قضية العودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر؛ فقد تم طي الموضوع في إطار أوسع هو اتفاق فض الاشتباك وفصل القوات. وبينما شك كيسنجرفي أن السادات سيقبل بمثل هذه اللغة العامة فيما يتعلق بخطوط وقف إطلاق النار فإن السادات لم يكن لديه اعتراض على مضمون الاتفاق مادام الجيش الثالث سيبقى في مكانه ويتلقى الإمدادات غير العسكرية انتظارا لما ستسفرعنه المفاوضات المتعلقة بفض الاشتباك القائم على جبهة القتال (٤).

واتساقا مع مباحثات فهمي / كيسنجر بواشنطن تم التوصل إلى تفاهم بأن مصر ستقوم بتخفيف إغلاق باب المندب ، وللتأكيد على أن اتفاق النقاط الست يحظى بموافقة إسرائيل قام كيسنجر بإرسال سيسكو وهارولد سوندرز لإطلاع جولد مائير على التفاصيل . وعلى الرغم من بعض المشاكل التي ظهرت بين تل أبيب والقاهرة فقد قام وزيرا دفاع البلدين بتوقيع الاتفاق في ١١ نوفمبر ١٩٧٣؛ لمعالجة موقف محدد حول منطقة السويس ومسألة الأسرى لذا اشتمل الاتفاق على نقاط محددة (٥) .

١ـ طبقا لاستراتيجية كيسنجر المحددة [خطوة ـ خطوة] بشأن التسوية الشاملة في الشرق الأوسط ، انظر ،
Henry , Kissinger , op . cit , p 798 .

٢ـ توقف كيسنجر للقاء الملك الحسن بالمغرب في ٥ نوفمبر قبل مجيئه إلى القاهرة لينسج كيسنجر أولى خيوط مبادرة القدس لتلعب الرباط همزة الوصل بين القاهرة ـ تل أبيب .

3- Richard , Nixon , The Memoirs of –Richard Nixon , p 959 .

٤ـ ويليام بيير ، مرجع سابق ، مذكرة إلى الرئيس نيكسون حول اجتماع كيسنجر بالسادات ، ٧ نوفمبر ١٩٧٣ ، انظر ، صـ ٤٣٢ .

5- Henry , Kissinger , op . cit , p 654

* **بنود اتفاق النقاط الست :-**

١. توافق مصر و إسرائيل على الالتزام التام بوقف إطلاق النار بموجب قرار مجلس الأمن .
٢. الموافقة على مناقشات تبدأ فورا من أجل تسوية مسألة العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر في إطار فض الاشتباك و فصل القوات .
٣. تتلقى مدينة السويس إمدادات يومية من الغذاء والمياه والأدوية ، وسيتم إخلاء الجرحى المدنيين من المدينة .
٤. عدم إعاقة الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية للقناة .
٥. يتم استبدال نقاط التفتيش الإسرائيلية على طريق القاهرة/السويس بنقاط تفتيش تابعة للأمم المتحدة .
٦. بمجرد إقامة نقطة المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة / السويس ، سيتم تبادل الأسرى بما في ذلك الجرحى [١] .

كما تم التوصل إلى اتفاق شفوي بين الولايات المتحدة ومصر فيما يتعلق بإغلاق باب المندب .هكذا استطاع كيسنجر خلال الاجتماع الأول مع السادات أن يحصل على تنازلات هامة ؛ بالتجاوز عن شرط العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر، الذي بمقتضاه وضعت إسرائيل قوات الجيش الثالث تحت رحمتها ، مضافا إلى ذلك رفع الحصار البحري على باب المندب ، وتسليم الأسرى الإسرائيليين . و عاد كيسنجر حاملا صك استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين .

وكان لهذه الجولة تداعياتها وأبعادها الخطيرة ؛ فعلى المدى الطويل تمكن كيسنجر من أن يقنع السادات بقبول استراتيجية التسوية بسياسية الـ خطوة – خطوة بدلا من العمل مباشرة لتحقيق تسوية شاملة ؛ نظراً لأن اتباع هذه الاستراتيجية يؤكد لمصر عدم جدوى الاعتماد على الاتحاد السوفيتي ، كما يتيح لإسرائيل الفرصة لإرساء وتطبيع علاقاتها مع مصر بصورة تدريجية ، طبقا لتراجع قواتها العسكرية وراء الحدود الدولية تباعا عبر عدة سنوات . أما على المدى المباشر

١- انظر نص الاتفاق ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٩٠ – ٩١ .

فقد استطاع كيسنجر أن يتفادى أزمة حادة حول منطقة السويس دون إنهائها ؛ فلم تكن السياسة الأمريكية لتقبل محاولة إسرائيل تدمير الجيش الثالث ، وفي نفس الوقت استبقت الوضع المتأزم حول السويس ومزايا الوضع العسكري الإسرائيلي ليكون ورقة مساومة لها ولحليفتها . وأخيراً فقد أتاح الاتفاق لكيسنجر أن يحصل على مهلة زمنية مدتها شهران قبل أن يخطو خطواته التالية ؛ حتى يتمكن خلالها من رفع حظر تصدير البترول لتتحرر واشنطن من أية قيود [١] .

- **استئناف مباحثات الكيلو ١٠١ :-**

كان من المقرر أن يتم التوقيع بين مصر و إسرائيل على اتفاق النقاط الست في إطار مباحثات الكيلو ١٠١ على طريق السويس ؛ لذا عقد الاجتماع في ٨ نوفمبر لتبادل وجهات النظر بالنسبة لمفهوم كل منهما للاقتراح الأمريكي ، على أن يبدأ الاجتماع القادم في بحث أسلوب تنفيذ الاقتراح ككل بعد أن يكون قد تمت الموافقة رسميا عليه من الجانب الإسرائيلي . وبموافقة جولدا مائير على نصوص الاتفاق في ٩ نوفمبر تقرر أن يتم التوقيع عليه خلال اجتماع مباحثات الكيلو ١٠١ بحضور قائد قوات الطوارئ الدولية الجنرال سيلاسيفو . على أن تتم الخطوة الأخيرة في اتفاق فض الاشتباك داخل إطار مؤتمر جنيف .

وبالفعل بدأت الجلسة السابعة والأخيرة من المرحلة الأولى لمباحثات الكيلو ١٠١، ونظراً لتعارض وجهات نظر الطرفين تفجرت الخلافات بين الوفدين أثناء اجتماع التوقيع على الاتفاق ، والتي ظلت قائمة رغم تدخل قائد قوات الطوارئ إلا أن ذلك لم يؤخر توقيع الاتفاق [٢] .

وبإتمام التوقيع أضحى موضوع العودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر قد انتهى أمره وتم طيه في إطار اتفاق فض الاشتباك الذي أرجئ لعقد مؤتمر جنيف ، وبالتالي تخلصت إسرائيل من ضغوطها الملحة داخليا وفي الوقت نفسه احتفظت

١- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـــ ٣٧٣ – ٣٧٤ .
٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محضر الاجتماع ، نقلا عن محمد حسنين هيكل ، أكتوبر السلاح والسياسية ، صـــ ٧٠٠ -٧٠٠٣ .

بأوراق الضغط كاملة لصالحها ، وبالتالي ستبدأ مرحلة المفاوضات السياسية في ظروف ملائمة بعودة الوجود والنفوذ الأمريكي رسميا إلى المنطقة ، وبدء مصر طريقها إلى السلام مع إسرائيل في إطار المظلة الأمريكية ؛ وبذلك انتهت إمكانية الحرب في المنطقة ، علاوة على ذلك أن الاختيار الاستراتيجي بالصداقة الأمريكية سوف يستتبعه بالضرورة خيارات خارجية [حصار وطرد الاتحاد السوفيتي] وإجراءات هامة على جبهتنا الداخلية - على نحو ما سيرد تباعاً - وفقا لوعود واشنطن وتحوير طبيعة الصراع والعقبات الحقيقية التي تحول دون السلام مع إسرائيل في عقبات نفسية أكثر منها عقبات سياسية .

وعموما مازالت مباحثات الكيلو ١٠١ مستمرة بعد إتمام التوقيع على اتفاقية النقاط الست . حيث بدأت اعتبارا من ١٢ نوفمبر سلسلة من الاجتماعات العسكرية لبحث شروط تنفيذ الاتفاق ، وخاصة الجداول الزمنية لتبادل أسرى الحرب والجرحى ، وتنظيم مرور الإمدادات وإخلاء جرحى مدينة السويس ، وكذلك أسلوب إخلاء طريق القاهرة / السويس وتسليمه لقوات الأمم المتحدة ، ثم انتقلت المباحثات بعد ذلك إلى دراسة الفقرة الثانية من الاتفاق الخاصة بفض الاشتباك والفصل بين القوات والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر(١) .

وخلال المناقشات التي دارت خلال عشرة اجتماعات لبحث تنفيذ اتفاقية النقاط الست على امتداد ١٨ يوما [من ١١ – ٢٩نوفمبر] خصصت السبعة الأخيرة منها لتنفيذ البند الثاني الخاص بفض الاشتباك والعودة إلى مواقع ٢٢ أكتوبر، و ركز الوفد الإسرائيلي على عدة قضايا فرعية بشأن الخلافات حول المواقع وكشوف الأسرى من الجانبين ، ومطلب إسرائيل بتسليمها بعض جواسيسها ، كما طرح الوفد الإسرائيلي عدة مشروعات كمقترحات لفض الاشتباك على التوالي :

١. أن تنسحب القوات المصرية و الإسرائيلية إلى غرب وشرق القناة على التوالي لمسافة معينة .

١- حسن البدري ، مرجع سابق ، صـــ ٢٥٥ .

٢. الانسحاب من الأراضي التي تم احتلالها منذ أكتوبر ، على أن تحل قوات الأمم المتحدة محل القوات المصرية و الإسرائيلية فيها . وأخيرا ..

٣. أن ينسحب الجيش الثالث من شرق القناة مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من جيب الدفرسوار .

مع مراعاة أن الحكومة الإسرائيلية لا يمكن أن تقبل بأي انسحاب لقواتها في الوقت الراهن طبقا لأي تصور بشأن فض الاشتباك ، فليس بوسعها أن تتخذ أي خطوة على طريق فض الاشتباك إلا إذا تعهدت مصر بالبدء فورا في تعمير مدن القناة وضرورة توفير ضمانات مادية على الطبيعة ، وأن الوقت أصبح مناسبا للتوجه إلى مؤتمر السلام لبحث المسائل السياسية فقد استنفدت مباحثات الكيلو ١٠١ أغراضها [١].

وبهذا الوضع لم تحرز مباحثات الكيلو ١٠١ تقدما يذكر إلا أنها كشفت عن أسلوب المراوغة الذي اتبعته إسرائيل للتسويف وسعيها لكسب الوقت ، وعرقلة الوصول إلى قرار محدد بشأن فض الاشتباك والعودة إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ، وكانت هذه الخطة بإيعاز من كيسنجر ؛ تمهيدا لمؤتمر جنيف بألا يتم أي شيء بدون الوساطة الأمريكية .

وإزاء تعثر المباحثات طالبت مصر بتحقيق فصل القوات مباشرة وفورا حتى يمكن الانتهاء منه قبل انعقاد مؤتمر جنيف ، حيث أن وقف إطلاق النار الراهن لم يكن يمثل أساسا صالحا للتقدم في المؤتمر فكان من الضروري تحقيق فض الاشتباك قبل مؤتمر جنيف حتى يمكن إنهاء التوتر السائد على الجبهة ، وتخفيف حدة الضغوط الداخلية ، ووفاءً لما اتفق عليه الرئيسان السادات والأسد [٢] .

إلا أن واشنطن كان لها رأي آخر حيث تم إرجاء موضوع فض الاشتباك

١ـ انظر محاضر الجلسات ، نقلا عن محمد حسنين هيكل ، أكتوبرالسلاح و السياسة [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة و النشر ط١٩٩٣] ، صـ ٧١٥ ـ ٧١٩ .
٢ـ سعد التائه ، مصر بين عهدين (١٩٥٢ـ ١٩٧٠) ، (١٩٧٠ ـ ١٩٨١) [بيروت : دار النضال للطباعة و النشر ط ١٩٨٢] ، صـ ١٤٨ .

ليكون أول الموضوعات على جدول أعمال مؤتمر السلام وليس شرطا مسبقا لعقد المؤتمر . فلقد كان لواشنطن خطط عملها وتوقيتاتها ، و أهدافها بإنهاء الحظر على تصدير البترول الذي مثل أهم المتغيرات التي أجبرت كيسنجر لتسريع خطته للسلام في الشرق الأوسط ؛ لذا تركزت جهوده الدبلوماسية في محاولة إقناع العرب لرفع الحصار و التحررمن الضغوط الأكثر إلحاحا ، و بالمقابل الضغط على مصر لتعديل سياستها الخارجية والداخلية ؛ ومن ثم كان إصرارها على إجراء المفاوضات تحت إشرافها ليظل لها سيطرتها على الموقف (١) .

ولم يعد أمام السادات بديل عن قبول مؤتمر جنيف والسير خطوة خطوة طبقا لاستراتيجية كيسنجر الذي وصل القاهرة مساء ١٣ ديسمبر في إطار جولته في الشرق الأوسط . حيث أجرى محادثاته حول استراتيجية العمل في المرحلة التالية ، كما اتفق حول إطار عام لفض اشتباك يتضمن انسحاب إسرائيل لمسافة ٣٠ كيلومترا شرق القناة وتخفيف القوات المصرية في شرق القناة ، مع وضع قوة دولية بين قوات البلدين (٢) . وفي نهاية زيارته أعلن كيسنجر أن الفصل بين القوات سيكون الموضوع الأساسي للمرحلة الأولى لمؤتمر جنيف في مقابل وعد السادات بإنهاء حظر البترول والعدول عن تنفيذ قرار تصفية الثغرة عسكرياً (٣) .

٤- مؤتمر جنيف ولجنة العمل العسكرية :-

في ظل جو من التوتر والقلق ساد جميع الوفود المشاركة في أول محاولة لانعقاد مؤتمر يبحث تحقيق السلام في الشرق الأوسط عقد مؤتمر جنيف في ٢١ديسمبر تحت رعاية أمين عام الأمم المتحدة وباشتراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

1-Kalb Marvin, and Bernard kalb . Kissinger . Boston ; Little , brown and Co. , 1974 . PP 482, 484

2- Ibid , p 518 .

٣- و لمزيد من لتفاصيل ، انظر ، حمدي فؤاد ، الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل من القرار ٢٤٢ إلى اتفاقية سيناء [بيروت : دار القضايا للطباعة والنشر د . ت] ، صـ ٢٦٥ - ٢٦٩ . انظر كذلك ، برقيات وزير الخارجية إسماعيل فهمي إلى الرئيس السادات بشأن مؤتمر جنيف المدرجة ضمن صفحات المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل لمحمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ٢٠٠ - ٢٢٠ . أما بشأن خطة تصفية الثغرة عسكريا ، راجع ، الفريق عبد المنعم واصل ، الصراع العربي / الإسرائيلي [القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ط١ ٢٠٠٢] ، صـ ٣٢٤ - ٣٢٨ .

كرئيسيين مشاركين للمؤتمر ، وبحضور وزراء خارجية مصر والأردن و إسرائيل ، بينما تخلفت سوريا عن الحضور وبقي مكانها شاغراً (١) .

افتتح كورت فالدهايم - مقرر رئاسة الجلسة الأولى- المؤتمر بكلمة قصيرة أوضح فيها أسباب انعقاد المؤتمروالغرض منه آملا أن يحرز المؤتمر خلال مداولاته تقدما بشأن وقف إطلاق النار و ترتيبات حفظ السلام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لإقامة سلام دائم وعادل . وأعقب بيان فالدهايم خطاب أندريه جروميكو الذي أكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية ، وأهمية حل مشكلة الشرق الأوسط ومدى انعكاس ذلك على تحسن الجو الدولي . وتحدث هنري كيسنجر مؤكدا أن أول عمل للمؤتمر يجب أن يكون تحقيق الاتفاق في وقت مبكر على الفصل بين القوات العسكرية كخطوة أولى ضرورية لدعم وقف إطلاق النار ، وأن الهدف النهائي للمؤتمر هو تنفيذ القرار ٢٤٢ (٢) .

كما حدد كيسنجر استراتيجية [خطوة – خطوة] وأن الهدف من المؤتمر هو تحقيق السلام مجسدا في بيانه المتضمن النقاط الأساسية لتسوية النزاع العربي / الإسرائيلي كالتالي :-

١. الالتزام الدقيق بوقف إطلاق النار .
٢. الفصل بين القوات العسكرية لابد و أن يشمل سوريا التي لازالت تقاطع المؤتمر .
٣. تنفيذ كل ما جاء في القرار ٢٤٢ الذي دعا إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة .
٤. إجراء مفاوضات واقعية بين الجانبين هدفها الانسحاب ، والحدود المعترف بها وتدابير الأمن وضمانات السلام ، وإقرار المصالح المشروعة للفلسطينيين، والاعتراف بأن القدس تضم أماكن مقدسة للأديان الثلاثة الكبرى .

وبعد إلقاء بيانات السكرتير العام ، وأندريه جروميكو ، وهنري كيسنجر

1- American Foreign Relation 1973 , op . cit , p 544 .

٢- انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ١٠١ . كذلك ، أحمد الشقيري ، الطريق إلى جنيف [بغداد : المؤسسة العربية الدولية للنشر و التوزيع ط١٩٧٨] ، صـ ٣٨٧ .

ظهرت محاولات لرفع الجلسة ، ولكن إسماعيل فهمي أصر على إلقاء بيان مصر وبيان الأردن إذ أن المؤتمر قد انعقد لحل مشكلة تتعلق بالدول المعنية (١). فأكد إسماعيل فهمي خلال بيانه أن مؤتمر جنيف قد انعقد كنتيجة فعلية لحرب أكتوبر ولتنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي رفضت إسرائيل تنفيذها منذ عام ١٩٦٧، آملا أن تكون إسرائيل قد اتخذت قرارها بالتخلي عن سياسة التوسع والعدوان محددا ضرورات السلام بأنها :

١. الانسحاب الإسرائيلي الشامل من كل الأراضي العربية المحتلة .
٢. تحرير مدينة القدس العربية ، ورفض أي موقف من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة على المدينة المقدسة .
٣. ممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير والعيش في سلام .
٤. حق كل دولة في المنطقة أن تنعم بسلامة أراضيها واستقلالها السياسي .
٥. توافر ضمانات دولية كصمام أمان إضافي لحفظ السلام والأمن للدول في المنطقة .

وبعد انتهاء رئيس الوفد الأردني من بيانه ، أعلن أبا إيبان في بيانه أن إسرائيل لن تتخلى عن كل الأراضي العربية المحتلة في مصر وسوريا والأردن لأنها تحتاج إلى بعض هذه الأراضي من أجل ضمان حدودها الآمنة ، أما بشأن الفلسطينيين فإن دولتهم ينبغي أن تقام في الأردن بعد تسوية مشكلة الأراضي ، ورفض إعادة القدس مؤكدا أن إسرائيل لا تعارض في السماح للعرب بالسيادة على الأماكن المقدسة في القدس كما أكد أبا إيبان على أن إسرائيل مستعدة لبحث الفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية كأولوية أولى عندما يستأنف المؤتمر جلساته بعد بداية العام الجديد . وهاجم سوريا لأنها لم تقدم قوائم الأسرى .

وفور إلقاء بيان إسرائيل طلب إسماعيل فهمي التعقيب عليه مهاجما الموقف الإسرائيلي الرافض للانسحاب والتنديد بكل ما ورد بالبيان الإسرائيلي وبعد هذا البيان العنيف تقرر رفع الجلسة على الفور وانفض مؤتمر جنيف على ألا يعود

١- حول خطابات الوفود كاملة يطرحها ، أحمد الشقيري ، مرجع سابق ، صـ ٣٨٨ ـ ٤٢٣ .

إلى الانعقاد في جلسات عامة مرة أخرى إلى أجل غير مسمى [1] .

وعلى أية حال عقد مؤتمر جنيف جلسته الثانية في صباح ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣ وتم الاتفاق على أن تكون الجلسة سرية لمناقشة ترتيبات سير أعمال المؤتمر وضرورة البدء في مباحثات الفصل بين القوات . وعلى أثر ذلك شكلت لجنة عسكرية برئاسة الجنرال سيلاسفو يحضرها الوفدان العسكريان المصري و الإسرائيلي - مع مراعاة غياب الوفدين الأمريكي و السوفيتي - لبحث موضوع الفصل بين القوات . حيث عقدت اللجنة العسكرية اجتماعاتها بدءا من ٢٦ ديسمبر وحتى ٩ يناير ١٩٧٤ وخلال الجلسة الأولى أعلن اللواء طه المجدوب أن مهمة وفده مقصورة على بحث كيفية الوصول إلى فصل بين القوات وستتقدم مصر بمقترحاتها العسكرية في هذا الصدد ، حيث بدأ المباحثات بمناقشة مبادئ محددة لمسألة فض الاشتباك والفصل بين القوات حتى يتم الاتفاق عليها كأساس ضروري لتحديد الخطوط العريضة والرئيسية للموضوع . وانطلاقا من هذا المفهوم قدم الوفد المصري خمسة مبادئ رئيسية لفض الاشتباك تضمنت الآتي :-

١. أن يتم فض الاشتباك والفصل بين القوات بتحرك القوات الإسرائيلية من مواقعها غرب القناة إلى خط يقع شرق القناة في سيناء .
٢. يكون هذا الخط على مسافة كافية من القناة لتأمين منطقة القناة ومدنها من أي نشاط عسكري .
٣. ألا تقل المسافة الفاصلة بين القوات الرئيسية للجانبين عن أقصى مدى لأسلحة المدفعية المتوفرة لديهما ، بألا تقل عن ٣٥ كم .
٤. تحدد منطقة أمن أمام القوات الرئيسية لكل جانب تعمل فيها عناصر تأمين القوات والوحدات المناسبة .
٥. أن تنشأ منطقة عازلة بين الجانبين ، تشغلها قوات الأمم المتحدة [2] .

وبعدعدة مناقشات قبل الجانب الإسرائيلي هذه المبادئ كأساس مناسب لفض الاشتباك شرط إضافة تحفظات محددة تكون بمثابة مبادئ إضافية وتركزت هذه

١- انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ١٠٥ ، كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ١٩٤ .
٢- حسن البدري ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٧ - ٢٥٨ .

التحفظات في مبدأين رئيسيين هما :

أ- أن يكون هناك توازن في التزامات الجانبيين : أي أن يكون العمل متبادلا بمعنى الانسحاب المتبادل وألا يتحمل طرف واحد كل شيء .

ب ـ أن يشارك كل طرف الطرف الآخر في حل مشاكله : بمعني أن يقبل الحلول الوسط .

رفض الجانب المصري التحفظات الإسرائيلية على اعتبارها من المبادئ السياسية ، وليس لها علاقة مباشرة بما تناقشه اللجنة العسكرية ؛ خاصة أن الفصل بين القوات له شروط ومواصفات فنية محددة لا تحتمل الحلول الوسط . مضافا إلى ذلك أن الأرض التي دار عليها القتال هي أرض مصرية ؛ لذلك فإن مبدأ الانسحاب مرفوض من أساسه [1] . واعتذر الجانب الإسرائيلي عن مناقشة هذا الموضوع بدعوى أن الانتخابات الإسرائيلية التي ستبدأ بنهاية الشهر الجاري لن تسمح للوفد الإسرائيلي بمناقشة مشروعات للانسحاب أو التخلي عن مواقع عسكرية احتلتها أثناء الحرب ، كما أعلن رئيس الوفد الإسرائيلي مردخاي جور بأنه لا يمانع في تبادل إسرائيل ومصر للمواقع العسكرية بمعنى انسحاب القوات المصرية إلى الضفة الغربية ، مقابل انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية إلى شرق القناة .

فتقدمت القاهرة باقتراحها بعد ذلك بانسحاب إسرائيل إلى خط العريش/ رأس محمد ، وهو الخط الذي يبعد عن القناة حوالي ١٥٠ كيلو مترا شرقا ، وبالقطع رفضت إسرائيل ذلك . وخلال سير جلسات العمل بدا واضحا عدم جدية هذه المباحثات ؛ لرفض إسرائيل الالتزام بأي مواقف عسكرية لتحقيق الفصل بين القوات ، لذا لم تحقق المباحثات أي تقدم [2] .

وكإجراء تكتيكي استدعى السادات الوفد العسكري من جنيف ، كما وقع قرارا

١-حسن البدري ، المرجع نفسه ، صـ ٢٥٨ ــ ٢٥٩ .
2- American Foreign Relation 1973 , op . cit . p 564 .

بتصفية الجيب الإسرائيلي إلا أن ذلك لم يحل دون عودة الوفد إلى جنيف وعقد جلسته الثانية عقب أعياد الميلاد والاحتفالات برأس السنة الجديدة ، والتقدم بخطة عمل محددة لتكون أساسا للمباحثات الدائرة [١] . فاقترح الوفد جدول أعمال يتألف من النقاط التالية :-

١. تعريف مفهوم الفصل بين القوات والمبادئ التي يمكن أن يتحقق بها .

٢. تحديد المسافة التي يجب أن تفصل بين القوات المتحاربة .

٣. الإتفاق على إنشاء مناطق عازلة ومناطق أمن .

٤. علاقة الانسحاب الإسرائيلي بأمن قناة السويس .

٥. الخفض المتبادل للأسلحة في حالة الوصول إلى اتفاق [٢] .

أما بالنسبة للنقطة الأولى فقد طلب الوفد المصري كأساس للبحث والتوصل إلى اتفاق بأن الفصل بين القوات يقتضي تحديد نقطة معينة أو خط محدد تنسحب إليه القوات الإسرائيلية من الضفة الشرقية إلى هذه النقطة التي يتم تحديد مدى بعدها عن القناة في عمق سيناء . مع انسحاب إسرائيل كاملا من الضفة الغربية للقناة. أما بالنسبة للمسافة التي يجب أن تتوفر لتحقيق الفصل بين القوات فإن مصر اقترحت أن تكون٣٠ : ١٠ كيلو مترا على الجانبين وهو ما يسمى بمنطقة الأمن و ١٠ كيلو مترا كمنطقة عازلة [٣] .

وحددت مصربالنسبة للقناة ضرورة إبعادها عن نطاق المشاة الإسرائيلية ومدفعيتها، وحددت ذلك بستين كيلومترا على الأقل . وقد رفضت إسرائيل مبدأ مناقشة هذه الموضوعات إلا بعد الانتخابات مع ضرورة خفض المسافة التي

1- Charles D . Smith , Palestine and the Arab Israeli Conflict . New York , Martin s Press 1996 , P 232 .

٢ـ ومن الملاحظ أنها نفس الأسئلة التي طرحها الوفد المصري خلال مباحثات الكيلو متر ١٠١ ، انظر ، المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ ٤٧٦ ـ ٤٧٧ .

٣ـ انظر ، حسن البدري ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٩ .

تقترحها مصر كما أثارت موضوع إنشاء دوريات مصرية إسرائيلية مشتركة للتفتيش على القوات ولم تشترك مصر في مناقشة هذا الموضوع باعتباره مرفوضا نهائيا [١] .

ونظراً لرفض إسرائيل بحث موضوع الانسحاب فإن مصر وجدت عدم جدوى مناقشة الخفض المتبادل للأسلحة باعتبار أن الانسحاب هو الذي سيؤدي إلى بحث هذا الموضوع بالإضافة إلى عدم موافقة إسرائيل على تحديد مدى ابتعاد قواتها عن قناة السويس [٢] . ومحاولة الجانب الإسرائيلي تفادي مناقشة المبادئ الأساسية لفض الاشتباك والإغراق في بحث التفاصيل العسكرية الفنية المتعلقة بفض الاشتباك ، وتوجيه المباحثات إلى متاهات تحولها عن الهدف الرئيسي والخط المنطقي ؛ لتتوقف أعمال اللجنة العسكرية عند هذا الحد ، ومغادرة الوفد المصري جنيف عائدا إلى أسوان في ١٧ يناير ؛ استعدادا لبدء جولة محادثات أسوان لفض الاشتباك بين القوات فكانت المنطقة على موعد مع مرحلة جديدة من الجهود الأمريكية [٣] .

و بالرغم من فشل مؤتمر جنيف للسلام والعجز عن إحراز أية نتائج ملموسة إلا أن المؤتمر قد نجح على الجانب الآخر فى مجرد إتاحة الفرصة للقاء علني على المستوى السياسي والعسكري مما مثل ثغرة في جدار الرفض العربي علاوة على أن مسار العمل في المؤتمر أدى إلى عزل دور الاتحاد السوفيتي وإقصائه عن عملية التسوية ، وأخيرا فض الشراكة بين حليفي الحرب وازدياد الشكوك بين مصر والأردن .

٥ - اتفاقية فض الاشتباك الأول :-

بعد إيقاف إطلاق النار الفعلي في ٢٨ أكتوبر كانت أوضاع القوات المصرية والإسرائيلية لا تسمح باستمرارها كما هي ؛ نظراً لشدة التداخل بينهما وأصبح

١- حسن البدري ، المرجع نفسه .
٢- حمدي فؤاد ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٠ – ٢٨١ .
٣- حسن البدرى ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٩ – ٢٦٠ .

الفصل بين القوات حتميا إما بالقتال المسلح مرة ثانية أو بإشراف الأمم المتحدة. والواقع أن أعمال القتال بعد ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣ لم تتوقف تماما بل استمرت الاشتباكات مع القوات الإسرائيلية شرق وغرب القناة حتى أحالت بقاءها إلى جحيم ؛ فقد عادت الاشتباكات منذ ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ وحتى ١٧ يناير ١٩٧٤. حيث قامت القوات المصرية غرب القناة خلال تلك الفترة بتعديل أوضاعها التكتيكية واحتلال مواقع تمكن من حصر العدو والإطباق عليه ، وبعد أن كانت الاشتباكات بنيران الأسلحة الصغيرة المحدودة الحجم زادت لتشمل جميع أنواع الأسلحة . وعلى الجانب الآخر ، اضطرت القوات الإسرائيلية خلال شهري ديسمبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٤ إلى إقامة التجهيزات الهندسية وإقامة الموانع وبث الألغام لحماية أوضاعها ولكن تصدت لها القوات المصرية وكانت لها بالمرصاد ولم تمكنها من إقامة هذه التجهيزات والسواتر الترابية التي لجأت إليها (١).

أما على الضفة الشرقية فلم تهدأ الجبهة ، فقد استمرت قوات الجيش الثاني والثالث في تحسين مواقعها والاستيلاء على هيئات جديدة ذات أهمية تكتيكية أفضل . هكذا أصبح الفصل بين القوات ضرورة ملحة بعد أن ثبت للعدو أن بقاءه في مواقعه أمر لا يحتمل وخسائره لن تنقطع وأصبح الموقف لا يقبل إلا معاودة القتال أو الانسحاب (٢).

وبينما ضاقت أروقة مؤتمر جنيف على مناقشة أسس ومبادئ الفصل بين القوات المتحاربة والوصول إلى اتفاق فض الاشتباك ، أضحت مدينة أسوان مسرحا للمفاوضات المصرية الأمريكية التي أدت إلى تحقيق اتفاق فض الاشتباك بين القوات المصرية والإسرائيلية . فكان كيسنجر قد بدأ مناقشة أسس الاتفاقية منذ زيارته للمنطقة في منتصف ديسمبر الماضي ، ومع أن القاهرة كانت تأمل أن يوفر لها فض الاشتباك استعادة سيطرتها على المناطق الاقتصادية [البترولية] والاستراتيجية[الممرات] الواقعة غرب سيناء فقد أسفرت المناقشات التي جرت

١- محمد محمود يوسف ، الجولات العربية الإسرائيلية وأثرها على المنطقة ، رسالة زمالة ، أكاديمية ناصر / كلية الحرب العليا القاهرة ١٩٨٥، صـ ٨٠ .
٢- محمد محمود يوسف ، المرجع نفسه .

عن إطار مشروع مصري يتضمن :

- الاحتفاظ بقوات في شرق القناة على الخطوط الحالية ، تضم فرقتين من المشاة و ٢٠٠ دبابة ، مع عدم وضع مدفعية ثقيلة أو صواريخ أرض / جو شرق القناة .
- السماح ببقاء القوات الإسرائيلية في منطقة المخارج الشرقية للمرات .
- تعتبر المنطقة بين قوات البلدين منزوعة السلاح وتعمل فيها دوريات الأمم المتحدة .
- يبدأ تطهير قناة السويس وبناء مدن القناة عند إتمام الانسحاب الإسرائيلي.
- يسمح للسفن الإسرائيلية بعبور القناة عند فتحها للملاحة الدولية (١) .
- وباختلاف وجهة نظر البلدين أصبح انتظار انتهاء الانتخابات الإسرائيلية لحسم الموقف بتدخل أمريكي أمراً حتميا .

و بحلول ١١يناير١٩٧٤ وصل كيسنجر إلى أسوان في بداية رحلته إلى الشرق الأوسط من أجل تحقيق اتفاقية فض الاشتباك على جبهة سيناء . بيد أن كيسنجر قد أجرى قبل قدومه إلى الشرق الأوسط مباحثات تمهيدية مع وزير الدفاع الإسرائيلي موشي دايان الذي زار واشنطن في مطلع ذاك الشهر ، كما أجرى مباحثات مماثلة مع المسئولين المصرين عن طريق حلقاته المغلقة . وحتى عشية توقيع اتفاق فض الاشتباك أجرى كيسنجر جولاته المكوكية بين أسوان وتل أبيب عدة مرات لمحاولة تقريب وجهات النظر بين البلدين حاملا المقترحات والمقترحات المضادة (٢) .

ويبدو أن جزءاً كبيراً من المباحثات دار حول التصور الذي تبناه كيسنجر لفصل القوات ، بعد زيارة دايان إلى واشنطن حاملا مشروعه الذي ينص على انسحاب إسرائيل على ثلاث مراحل :-

أ- عودة إسرائيل إلى خطوط ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ .

١- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٩ .

2-Henry , Kissinger , op . cit , pp 805,806 .

ب- انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية للقناة باستثناء رأس جسر.

ج- انسحاب إسرائيل إلى مسافة ٣٠ كم في سيناء لتصبح على خط ممري متلا والجدي شريطة أن يرافق ذلك قيام القاهرة بإصدار إعلان عدم الاعتداء ، إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية وخفض القوات المصرية على الضفة الشرقية للقناة [١] .

ومن الواضح أن مقترحات دايان كانت تستهدف على الصعيد العسكري تخليص قوات الجيش الإسرائيلي من حرب الاستنزاف المفروضة عليها ، وعودة القوات الإسرائيلية إلى مواقع حصينة تستند إلى الممرات الاستراتيجية ، إضافة إلى تخفيف حجم قواتها المعبأة وتسريح الجزء الأكبر من الاحتياطي اللازم لتسيير العجلة الاقتصادية [٢] .

وأيا كان الأمر، فقد كانت مسألة الخلاف الأساسية خلال مباحثات الجانبين المصري والإسرائيلي تدور حول عدة نقاط نوجزها فيما يلي :

١. حجم القوات المصرية التي ستبقى على الضفة الشرقية للقناة وطبيعة تسليحها .
٢. مدى الانسحاب الإسرائيلي باتجاه الشرق .
٣. وجود قوات الطوارئ الدولية بين الطرفين ومهمتها .
٤. نزع سلاح المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل .
٥. التفتيش المشترك على تسليح القوات في سيناء .
٦. هل سيشمل الانسحاب القوات الإسرائيلية الموجودة على جانبي القناة، أم أنه سيشمل أيضاً القوات الموجودة على الساحل الشرقي لخليج السويس ومناطق آبار النفط في أبو دريس وبلاعيم [٣] .

١- الهيثم الأيوبي ، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ١٩٧٥ [بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط ١٩٧٥] ، صـ ١٠٣ - ١٠٤ .
٢- انظر ، طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ ٢٢٠ .
٣- الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ١٠٥ – ١٠٧ .

إلا أن وجه الاختلاف قد تلاشى أمام انفراد السادات بالقرار وغياب القيادة العسكرية عن مفاوضات أسوان ، اللهم إلا وقت توقيع الاتفاق الذي تم التوصل إليه بجهود كيسنجر والسادات بدون بحث الموضوعات العسكرية من جهة الاختصاص خلال المفاوضات بين الوفدين المصري والأمريكي ؛ فقد فاجأ كيسنجر الجميع ببنود الاتفاق وما اشتمل عليه من موضوعات عسكرية هامة وموافقة السادات عليها دون استشارة القيادة العسكرية ، وبخاصة حجم القوات على الضفة الشرقية لتصبح ٧٠٠٠مقاتل بعد ما كان لمصر قوات جيشين يصل عدد رجالها إلى أكثر من عشرة أمثال ذلك العدد ٣٠دبابة بدلا من ٣٠٠ حسبما قدرتها القيادة العسكرية ، وعدد محدود من قطع المدفعية غير الكافية لتدعيم القوات في سيناء . وكان ذلك تراجعا صارخا [١] .

وهو ما أثار اعتراض ورفض رئيس الأركان الفريق عبد الغني الجمسي ، معللا ذلك بشرح وافٍ لوجهة النظر العسكرية للسادات ، بأن الحجم المقترح لقواتنا شرق القناة لا يحقق أبدا الدفاع عن الأرض التي حررتها قواتنا بمواجهة حوالي مائة كيلو متر في ظل عدم استبعاد هجوم إسرائيلي ضد قوتنا . لذا قررت القيادة العامة ضرورة الاحتفاظ بفرقتين من المشاة مدعمتين بقوة حوالي ٣٥ ألف مقاتل، وحوالي ٣٠٠ دبابة ، وعدد كبير من المدفعية بأعيرتها المختلفة في شرق القناة، بعد انتشار قوات الطوارئ الدولية في منطقة الفصل بين القوات المصرية و الإسرائيلية ، فضلا عن ذلك فإن قواتنا في الشرق يجب أن تكون تحت حماية صواريخ الدفاع الجوي . ولم يكن واردا بالمرة الحجم المحدد من القوات والتسليح الذي اتفق عليه ، فليس هناك ما يدعو لتقديم هذا التنازل الكبير الذي قد يترتب عليه تهديد أمن القوات المسلحة ، واختتم رئيس الأركان حديثه باقتراح استدعاء وزير الحربية ومناقشته في الموضوع للوقوف على رأيه . فمازال الوقت متاحا لتعديل هذا الاقتراح .

١- المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، ص ٤٨٠ . انظر كذلك
. Henry , Kissinger , op . cit , pp 824 , 828

و لم يجد ذلك شيئا فقد حسم السادات الأمر ورفض استدعاء وزير الحربية ووجهة نظر رئيس الأركان ـ فكان السادات صاحب القرار أولا وآخراً ـ مع الالتزام بتنفيذ الاتفاق لصالح الاستراتيجية السياسية الجاري وضعها مع أمريكا [١] .

وأخيرا بحلول مساء السابع عشر من يناير أعلنت كل من مصر و إسرائيل والولايات المتحدة أنه قد تم التوصل إلى اتفاقية للفصل بين القوات . وصدر عن العواصم الثلاث بيان يؤكد أهمية الدور الأمريكي ومدى مساهمته في إنجاز الاتفاق ، وإقرارا لامتلاك واشنطن لمفاتيح الحرب والسلام في الشرق الأوسط وقدرتها وحدها على حل الأزمة ، كما أشار البيان إلى أن توقيع الاتفاق سيتم صباح ١٨ يناير في الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة / السويس تحت إشراف الأمم المتحدة [٢] .

واعتبارا من صباح ١٨ يناير ، استؤنفت الاجتماعات المصرية / الإسرائيلية عبر الكيلو ١٠١ ، حيث وقع رئيسا الأركان المصري والإسرائيلي على الاتفاقية، وتم تبادل الوثائق الخاصة بها في ٢٤ يناير إيذانا ببدء مراحل الانسحاب الإسرائيلي وتنفيذها منذ ظهر الخامس والعشرين من يناير ١٩٧٤[٣]. وقد قضت الاتفاقية في إطارها العام بما يلي [٤] :

١. مراعاة وقف إطلاق النار بكل دقة ، والامتناع عن القيام بأي عمليات عسكرية أو شبه عسكرية .
٢. يتم فصل القوات المصرية الإسرائيلية و إعادة انتشارها على النحو التالي :

أ- إعادة توزيع القوات المصرية [شرق القناة] غرب الخط أ – أ ، وإعادة

١- بشأن مأساة صنع القرار وانفراد السادات بالسلطة ، انظر حديث رئيس الأركان الفريق عبد الغني الجمسي الذي أورده بمذكراته ، مرجع سابق ، صـ ٤٨٠ – ٤٨٣ . فكانت هذه التنازلات موضع استفهام وتعجب من رئيسة الوزراء جولدا مائير خلال رحلات كيسنجر المكوكية بين القاهرة وتل أبيب ، وهو ما توضحه وثيقة سرية من ملفات وكالة المخابرات المركزية الأمريكية . محضر اجتماع بين كيسنجر وجولدا مائير بالقدس ١٢ / ١ / ١٩٧٤ – رقم ك ٦٠ / ٩ سري جدا . نشرتها مجلة أخر ساعة على صفحات عددها ٣٨٢٨ بتاريخ ٥ / ٣ / ٢٠٠٨ .

٢-انظر نص البيان كاملا والتعليق عليه ، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ١٠٧ – ١٠٩ .

3- Charles D . Smith , op . cit , p231 .

٤- للإطلاع على نص الاتفاق ، انظر ، محمد جبر ، الملف السري لحرب أكتوبر ، [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، د . ت]، صـ ١١٧- ١١٨ .

توزيع القوات الإسرائيلية [بما فيها القوات غرب القناة والبحيرات المرة] شرق الخط ب – ب .

ب- المنطقة بين الخطوط المصرية و الإسرائيلية ستكون " منطقة فصل " ويجرى فيها انتشار قوة الطوارئ للأمم المتحدة .

ج- المنطقة بين الخط الأمامي المصري" أ – أ "وقناة السويس ستكون محدودة التسليح والقوات .

د- المنطقة بين الخط الأمامي الإسرائيلي " ب – ب " والخط " ج – ج " ، المار بالسفوح الغربية للجبال التي يقع بها ممرا متلا والجدي ، ستكون محدودة التسليح والقوات .

هـ- القيود المنوه عنها في المنطقتين المحددتي التسليح والقوات سيجرى التفتيش عليها من قبل قوى الطوارئ الدولية .

و- يسمح للقوات الجوية للطرفين بالعمل حتى الخط الأمامي لكل منهما دون تدخل من الجانب الآخر [١] .

٣. تتم صياغة الاتفاقية خلال خمسة أيام ، ويبدأ فصل القوات خلال ٤٨ ساعة من إتمامها ، وينتهي ليس متأخرا عن ٤٠ يوما بعد بدئه .

٤. إن هذه الاتفاقية خطوة أولى نحو سلام عادل ودائم .

وفي خطابات متبادلة مع السادات وجولدامائير، سجل نيكسون القيود المتفق عليها والمفروضة على قوات الطرفين على جانبي الخطوط الأمامية المصرية والإسرائيلية مما يمكن إيجازه فيما يلي [٢] :

- في المنطقتين المحددتي القوات لا يزيد حجم القوات لكل جانب عن ٧٠٠٠

١- انظر ، خريطة فض الاشتباك الأول ، ملحق [أ] ، صـ ٤١٥ .
٢- المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ ٤٨٤ .

مقاتل ، ينتظمون في ٨ كتائب مدعمة و ٣٠ دبابة ، كما حددت أنواع وأعيرة المدفعية التي يسمح بها داخل هاتين المنطقتين ، وألا تتضمن أيهما أسلحة يمكنها التدخل ضد طلعات الطيران للجانب الآخر ، كما لا تتضمن المنطقتان منشآت ثابتة ودائمة لمواقع الصواريخ .

- وفي منطقة تمتد ثلاثين كيلو مترا إلى الغرب من الخط الأمامي المصري و إلى الشرق من الخط الأمامي الإسرائيلي ، لا يصرح بانتشار أسلحة في مواقع يمكنها أن تبلغ الخط الأمامي للطرف الآخر ، كما لا توضع فيها صواريخ أرض / جو .
- تقوم الولايات المتحدة بطلعات استطلاع جوي منتظمة للإشراف على التزام الطرفين بنصوص الاتفاق ، على أن تبلغ نتائج الاستطلاع للطرفين .

وكما كان مقررا أن يبعث نيكسون خطابا للسادات مفاده أن تعلن مصر نيتها للشروع في تطهير قناة السويس ، وأنه يتطلع إلى استئناف النشاطات الاقتصادية العادية في المنطقة . ومن ناحيتها تعطي الولايات المتحدة تأكيداتها بأن تمتنع إسرائيل عن مهاجمة المراكز السكانية ، كما تقدم ضمانا خاصا باستخدام نفوذها لتحقيق التطبيق الكامل للقرار ٢٤٢ ، بينما تلتزم مصر بعدم التدخل ضد طلعات الطيران المدنية الإسرائيلية عبر البحر الأحمر ، ووعد كيسنجر بفتح خطوط التموين للجيش الثالث دون قيد أو شرط خلال ٤٨ ساعة من إبرام الاتفاق [١] .

وفضلا عن الالتزامات المحددة بالاتفاقية وكجزء منها ، فقد اتفقت الولايات المتحدة و إسرائيل حول عدد من النقاط ، تضمنت بصفة خاصة التزام مصر بشأن الملاحة في قناة السويس والتزام واشنطن بعدم اتخاذ خطوات جديدة في إطار مؤتمر جنيف قبل إتمام تنفيذ فض الاشتباك ، وأن لا يتم سحب قوات الأمم المتحدة دون موافقة طرفي النزاع ، وأخيرا بأن تحاول واشنطن الاستجابة للاحتياجات الدفاعية لإسرائيل على أساس مستمر وطويل المدى [٢] .

١ـ خلال ساعات من توقيع الاتفاق ، غادر السادات أسوان في طريقه لزيارة السعودية ، وفاء لما وعد به كيسنجر بأن يعمل على إنهاء حظر البترول إلا أنه تم رفع الحظر العربي في مارس ١٩٧٤ .انظر ، جورج و بول ، دوجولاس ب . بول ، أمريكا وإسرائيل علاقات حميمية : التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ ١٩٤٧ حتى الآن ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل [بيروت : بيسان للنشر و التوزيع ، د . ت] صـــ ٨٨ .
٢ـ حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـــ ٣٨١ .

وبوضع اتفاق فض الاشتباك موضع التنفيذ طبقا لجدول زمني وخطوط محددة (١) انتظمت الأوضاع العسكرية على جبهة سيناء ، وعاد الاتصال بين مدينة السويس وقوات الجيش الثالث التي كانت متمركزة على الضفة الشرقية للقناة [٢٠ ألف جندي] بعد انقطاع دام ٩٣ يوما عقب انتهاء المرحلة الأولى من الانسحاب الإسرائيلي (٢) .

وفي التقييم النهائي لاتفاق فض الاشتباك يمكننا رصد مدى المفارقات بين قراري السادات الذي رفض سحب أي جندي أو بندقية من الشرق إلى الغرب ورفض اقتراح رئيس الأركان الفريق سعد الدين الشاذلي لتصفية الثغرة أثناء الحرب ، فها هو السادات يوافق على اقتراح كيسنجر بسحب القوات وأسلحتها فيما عدا القليل منها من الشرق إلى الغرب ، خلال فارق زمني لا يتجاوز ثلاثة شهور فقط ؛ تنفيذا لفض الاشتباك الذي بدا و كأنه فض اشتباك مصري أمريكي أكثر منه فض اشتباك مصري إسرائيلي تحت وطأة و ضغوط كيسنجر الذي برع في إعطاء الحد الأدنى من المكاسب للجانب المصري التي لا تؤثرعلى ميزان القوى العسكرية ولا تحرم إسرائيل من مواقع تفقدها تفوقها الاستراتيجي. فضلا عن الانعكاسات السياسية الهامة التي لا يمكن تجاهلها للاتفاق العسكري. فقد أضحت الاتفاقية المصرية / الإسرائيلية لفض الاشتباك نقطة تحول هامة في ترتيب علاقات القوى في الشرق الأوسط ؛ فقد أكدت دور الولايات المتحدة وقدرتها في تحقيق تسوية سياسية للنزاع ، بينما انحسرت العلاقات المصرية / السوفيتية على أثرها بعد ما يقرب من عقدين من بدايتها . وكما أضحى اتفاق فض الاشتباك بمثابة نهاية للوضع العسكري المعقد على جبهة سيناء ونقطة بدء مستقرة لعلاقات مصر الخارجية ، فقد أصبح أيضاً بداية لمرحلة جديدة على الجبهة الداخلية .

١- لمتابعة مراحل الانسحاب الإسرائيلي ، انظر خريطة رقم (١) ملحق [أ] ، صـ ٤١٥ .
٢- الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٢٢١ .

رابعا : اتفاقية سيناء الثانية / فض الاشتباك الثاني :-

بدأ السادات طريق التسوية السياسية عقب حرب أكتوبر في ظروف بالغة التعقيد ، وتحت وطأة ضغوط نفسية عنيفة أثرت بصورة سلبية على قدرته التفاوضية من جراء نجاح الهجوم الإسرائيلي المضاد في معركة الثغرة، فتراجعت ثقته ونشوة الانتصار التي انتابته خلال المراحل الأولى للحرب أمام خوف كبير من الهزيمة وانتزاع إنجازاته . وبهذا الوضع دخل السادات حلبة المفاوضات وهو مستعد لتقديم تنازلات [1] . و كان ذلك من أهم أهداف واشنطن التي أحرزتها من وراء الإلقاء بثقلها في الحرب الإقليمية الدائرة فكان لها ما أرادت.

وعموماً فقد بدت اتفاقية فض الاشتباك الأول على جبهة سيناء نقطة انطلاق لخلق قوة دفع في اتجاه التسوية ، فحينذاك باتت سوريا و الأردن - وربما منظمة التحرير الفلسطينية أيضاً - على استعداد للدخول في العملية . غير أن إسرائيل لم تكن راغبة في سلسلة جديدة من المفاوضات خوفاً من فرض ضغوط أمريكية أخرى لانتزاع تنازلات إقليمية - هي في غنى عنها - ثمنا لاستمرار الجهود الدبلوماسية [2] .

وعوضاً عن ذلك شرع كيسنجر في إجراء محادثات مع الملك حسين كسباً للوقت ، فلم يكن التحرك على الجبهة الأردنية وارداً إلا بعد فض الاشتباك السوري الإسرائيلي [3] . و بفضل التواطؤ الرباعي [القاهرة ، واشنطن ، طهران ،

١- انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ١١٤ .

٢- هنري كيسنجر ، الدبلوماسية : من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل [بيروت : الأهلية للنشر و التوزيع ط ١٩٩٥] ، صـ ٤٢٢ .

٣- بشأن الإجراء التكتيكي الذي عرضه كيسنجر على الملك حسين لفض اشتباك إداري على جبهة الأردن – التي لم تفتح قط خلال الحرب – يستعيد الملك حسين بمقتضاه سلطته على الضفة الغربية تحت إطار السماح بتولي المسئولية الإدارية تدريجياً في الضفة الغربية بدون انسحاب إسرائيلي فوري ؛ لتبرير مشاركته في مفاوضات التسوية المقبلة ،-فلم يكن أمام إسرائيل غير التعامل مع الأردن حينذاك لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية و نسف محاولات إقامة دولة فلسطينية في مهدها بإقصاء ممثلها الشرعي - مشاركا إياه الملك حسين والسادات مع اختلاف الأهداف و الدوافع - إلا أن إصرار الملك حسين على المشروع الأردني بالمطالبة بالحصول على كل الضفة الغربية للأردن والقدس العربية ومعارضة إسرائيل لذلك ، بدا أن هذا المشروع لن ينجح وتعثرت هذه الخطوة ليبدأ البحث عن البديل . وهو ما تكشف عنه الوثائق السرية للمخابرات الأمريكية الخاصة بجولات هنري كيسنجر المكوكية التي أفرج عنها البيت الأبيض مؤخراً لسنوات عهد نيكسون ٦٨ – ١٩٧٤ . محضر اجتماع كيسنجر مع جولدا مائير بشأن مباحثات فض الاشتباك و احاطتها بمحادثاته مع السادات تحريراً في ١٢ / ١ / ١٩٧٤ . موقع مجلة الشرق الأوسط ، بتاريخ ٣/٥ /٢٠٠٨ بشبكة الإنترنت الدولية . و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، ص ١٩٨ . كذلك ،

. Charles D. Smith , op . cit , p 233

تل أبيب] تم الضغط على سوريا لإتمام إنجاز فض الاشتباك السوري الإسرائيلي لدوافع وأهداف متعددة لعل أهمها ، حماية العلاقات المصرية / الأمريكية الآخذة في النمو بوتيرة غير مسبوقة ؛ فقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين ووجه السادات دعوة إلى الرئيس الأمريكي لزيارة القاهرة . كما بدت الروابط الأمريكية المصرية تتوثق على الصعيدين الاقتصادي (المعونة والقروض) والعسكري باحتمالات طويلة الأمد لبيع السلاح الأمريكي لمصر بتمويل سعودي [1]. مما شجع السادات ودفعه للإعلان على الملأ أنه ألغى تقريباً المعاهدة المصرية/ السوفيتية ، وعزمه على إنهاء اعتماده الكامل على السوفييات للحصول على السلاح ، والتوجه إلى البديل الأمريكي ، ليجهز السادات على أخر ما تبقى من الجسور المصرية / السوفيتية ، وتأكيدا لانتقال مصر الفعلي من الحظيرة السوفيتية إلى الأمريكية [2] . ليبدأ نجما دبلوماسية السلام [كيسنجر والسادات] تطوير ما يمكن وصفة باستراتيجية مشتركة في الشرق الأوسط . وهو ما استلزم إعادة ترتيب الأوراق وتنسيق الأهداف اتساقاً مع الأوضاع الجديدة ، ومن ضمن أمور عديدة ، كانت مهمة إنجاز فض الاشتباك السوري الإسرائيلي بكل الطرق أمرا ضروريا حتى لا يصبح موقف السادات مهدداً في العالم العربي ، وحتى لا تكسب كتلة الرفض المتطرفة مزيداً من النفوذ ، وقد تستأنف الحرب على الجبهة السورية . إذا لم يتم إنجاز اتفاقية مماثلة لفض الاشتباك على جبهتها ، ومن ثم تنجر مصر إليها ، وهو ما سوف ينسف كل ما تم إنجازه وسوف يتيح للاتحاد السوفيتي فرصاً جديدة لتعزيز وجوده في المنطقة . وأخيراً ، إذا لم يتم الاتفاق فقد يفرض حظر آخر على النفط – تعويلاً على تهديد الملك فيصل بذلك [3]– بما يعنيه

1- Mohamed , Mafti , United States Foreign Policy toward Egypt under Sadat (1970 1981) , University of California , Riversid , 1983 , pp 135 , 146 .

٢- و لمزيد من التفاصيل راجع ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ، مصر وأمريكا ،عرض تاريخي لتطور العلاقات المصرية / لأمريكية [القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام د.ت] صـ ٩١ ـ ١١٦ .

٣- أعلنت غالبية الدول العربية المصدرة للبترول في ١٨ مارس إنهاء الحظر المفروض ضد الولايات المتحدة وأكد الملك فيصل أهمية إنجاز اتفاقية فض الاشتباك السوري الإسرائيلي في غضون شهرين لتجنب إعادة فرض الحظر مرة أخرى . وما بين تهديد الملك فيصل والتهديد المضاد لواشنطن باستخدام القوة لمواجهة الحظر النفطي ، كان اغتيال الملك فيصل . انظر ، جورج و بول ، دوجلاس ب . بول ، أمريكا وإسرائيل علاقات حميمة (التورط الأمريكي مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل [بيروت : بيسان للنشر والتوزيع . د . ت] ، صـ ٨٧

ذلك من ضغوط ، ارتأت واشنطن أنها في غنى عنها أما الوضع مع إسرائيل فهو يتطلب قدراً من الضغوط والحوافز الإيجابية [1] .

وجاء جمود الموقف عقب فض الاشتباك على جبهة سيناء ليفرض على السادات ضرورة اتخاذ خطوة جديدة لدفع عملية التسوية وتحريك القضية التي لم تحسمها الحرب ذاتها ؛ خشية أن يطارده شبح اللاسلم و اللاحرب من جديد. فالقضايا الرئيسية للصراع التي تتجاوز فض الاشتباك و الفصل بين القوات العسكرية لا تزال قائمة ، و من ثم يتعين أن تعالج التحركات الدبلوماسية اللاحقة عديدا من المسائل الأكثر تعقيدا من تلك التي تم بحثها في الجولة الأولى من دبلوماسية [الخطوة ـ خطوة] . إلا أن الظروف سوف تفرضها من جديد بكل قيودها الواضحة باعتبارها أفضل وسيلة للإبقاء على استمرارية عملية التسوية وما لذلك من أبعاد وتداعيات. إيذاناً ببدء مباحثات الحل الجزئي والاتجاه نحو عقد سلام مع إسرائيل ليتحمل السادات أعباء وتداعيات اجتيازطريق [واشنطن / تل أبيب] للتسوية السياسية بمفرده والذي قد بدأه منذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية . على نحو ما أوضحنا .

وكان الوضع الطبيعي والمنطقي بعد عقد اتفاقيتي فض الاشتباك المصرية و السورية ، هو الاتجاه إلى مؤتمر جنيف سعياً وراء تسوية شاملة للنزاع . وهو ما عارضته إسرائيل بشدة وسعت لتخريبه ، كما أن كيسنجر لا يريده لاعتبارات عديدة لعل أهمها ، عدم إتاحة الفرصة للاتحاد السوفيتي للمشاركة في جهود التسوية المنتظرة ؛ ومن ثم انفراد الولايات المتحدة بالحل و امتلاك زمام دبلوماسية ما بعد الحرب ، وفقا لاستراتيجية الرفقاء الثلاثة الجدد [القاهرة واشنطن وتل أبيب] ـ وكان لذلك تداعياته الخطيرة على مجرى الأحداث ومسار التسوية وتطور الصراع على نحو ما سنرى ـ فبدا الطريق إلى جنيف محفوفا بالمخاطر و تتقاطعه العراقيل ؛ فلم تكن أيا من تل أبيب أو واشنطن تسمح لمنظمة

١ـ قبل سفر كيسنجر إلى الشرق الأوسط تنازل نيكسون عن سداد مليار دولار من أصل ٢ , ٢ مليار دولار من المعونة المخصصة لتغطية مشتريات إسرائيل من السلاح ، انظر وليلم كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٠٥

التحرير الفلسطينية لتكون شريكا كاملا و على قدم المساواة في مفاوضات جنيف، وهو ما سوف يحول دون إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية من دون أن تلبي الحقوق الفلسطينية التي تشكل جوهر الصراع ؛ مما أفضى في النهاية إلى جعل مؤتمر جنيف مجرد رمز ليس أكثر أو أقل (١) .

وجاءت الظروف مواتية لآمال و ترتيبات كيسنجر ، فبعد نجاحه في إنجاز اتفاقيات فصل القوات على جبهتي سيناء والجولان ، تجمدت وتيرة النشاط الدبلوماسي بسبب اضطرار نيكسون إلى الاستقالة (أغسطس ١٩٧٤) وتولى الرئاسة نائبه فورد الأقل خبرة من سلفه في شئون السياسة الخارجية مما أجبره على الاعتماد بصورة كبيرة على وزير الخارجية (٢) . مما مثل تفويضا مفتوحا لكيسنجر بامتلاك زمام الأمور ، وهو ما كان له تداعيات خطيرة ومدمرة على حل أزمة الشرق الأوسط ومستقبل السلام ومسار الصراع العربي / الإسرائيلي على المدى البعيد (٣) .

وعلى أية حال ، فبحلول عام ١٩٧٥ أضحت القاهرة مسرحاً لتحركات واسعة النطاق على مستوى العملاقين ، وهدفا لتصاعد حدة الخلاف بينهما . حيث نشطت موسكو من أجل الحفاظ على ما تبقى لها من مركز متميز في مصر بعد عشرين عاما من علاقات خاصة ، بينما كانت واشنطن تعمل على توسيع قاعدة النجاح الذي أحرزته وتعميق اختراقها حتى تطمئن إلى أنها قد بلغت بالعلاقات مع القاهرة نقطة اللاعودة (٤) .

1- Galal, El Rashidi .The Arabs and The World of the Sevenities.Vikes publishing House PVt.LT,1977, p74 .

2- Burton I . Kaufman , the Arab Middle East and the United States : Inter Arab Rivalry and Superpower Diplomacy [New York ; Simon and Schuster , 1995] , P 87 .

٣- حول الظروف التي ساعدت كيسنجر للعب الدور الرئيسي في مفاوضات الشرق الأوسط ، انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠ ، صـ ٢٥٢ ـ ٢٥٣ . كذلك ، يوميات قضية ووتر جيت ، تطرحها السياسة الدولية [عدد ٣٨] ، بتاريخ ١٩٧٤ ، ص ٦٥ ـ ٦٩ . كذلك ،
.Richard , Nixon , The Memoirs of –Richard Nixon , op. cit , pp 942, 944

٤- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٤٠٥ .

وكانت التسوية السياسية وأداة تحقيقها هي مجال هذه المنافسة . كان السوفيت يصرون على أهمية معالجة القضايا الأساسية مباشرة في مؤتمر جنيف، وانعقاده في أقرب وقت ممكن على افتراض أن موسكو سوف تشترك على قدم المساواة مع واشنطن لإقرار وجودها حينما يفتح مزاد العطاءات والامتيازات. ومن أجل إقناع مصر بذلك استجاب السوفيت لكثير من مطالب القاهرة الاقتصادية ، أما الإمداد العسكري فقد اقتصر على ما سبق التعاقد عليه. وكان منطق السوفيت هو استعدادهم لمعاونة مصر على تجاوز مصاعبها الاقتصادية ، بينما كان الدعم العسكري جزءا لا يتجزأ من المسألة السياسية . وعلى الجانب الأمريكي تركزت قوة الدفع لتنفيذ استراتيجية التقدم خطوة - خطوة ، واستبعاد العمل من خلال مؤتمر جنيف ومن ثم الحيلولة دون مشاركة السوفيت بهدف تقليص النفوذ السوفيتي ، وإحداث تحولات جذرية في العلاقات المصرية / الإسرائيلية والأمريكية وكذا على جبهة مصر الداخلية (١) .

و قبل انعقاد القمة المصرية / السوفيتية - التي كان مقررا عقدها مع مطلع عام ١٩٧٥ - أبدت كل من القاهرة وتل أبيب استعدادهما للشروع في خطوة تالية لفض الاشتباك .على أثر الضوء الأخضر الذي أطلقته واشنطن (٢) و منذ أوائل مارس بادر كيسنجر بالقيام بجولة جديدة في الشرق الأوسط من أجل تحقيق فض اشتباك ثان على جبهة سيناء . وبحلول ٨ مارس كان كيسنجر قد وصل القاهرة لاستئناف جولاته المكوكية (٣) .

و كانت مصر ترى في هذه الخطوة المحدودة ما يخلق ظروف التناول العام للقضية فالخطوة الجديدة تحقق استعادة السيطرة على مناطق اقتصادية

١- المرجع نفسه .
٢- بينما كان يتم تبادل الزيارات بين موسكو والقاهرة خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٧٤ و مطلع العام الجديد ؛ لمحاولة تحسين العلاقات المصرية / السوفيتية والإعداد للقاء القمة بين البلدين - التي تم تأجيلها بسبب مرض بريجنيف ، أعلن كيسنجر عن استعداده لتحقيق تقدم جديد على الجبهة المصرية ؛ لنسف التقارب المصري / السوفيتي واستبعاد الاتجاه لعقد مؤتمر جنيف والمشاركة السوفيتية ضمانا لاستمرار تبني السياسة المتفق عليها بالتقدم خطوة – خطوة . لمزيد من التفاصيل حول ملابسات تأجيل القمة المصرية / السوفيتية راجع ، حافظ إسماعيل ، المرجع نفسه ، ص ٣٩٠ - ٤٠٨ .
3- Henry , Kissinger , op . cit , P 900 .

حيوية في غرب سيناء ، وتحد من حرية حركة القوات الإسرائيلية بتخليها عن المضايق الاستراتيجية . فكان ذلك يدعم مركز مصر التفاوضي المقبل وفي الحقيقة كان السادات يريد أن يتم التعامل مع هذه الخطوة باعتبارها فض اشتباك عسكري آخر دون أن يرتبط بمغزى سياسي ، فهو لا يتصور أن ينظر إليه العالم العربي على أنه منسحب من النزاع مع إسرائيل بالحل الجزئي [١] . وفي الوقت نفسه يحقق نتائج ملموسة للحرب الطاحنة التي خاضها على أرض الواقع تفاديا للضغوط التي يواجهها داخلياً وخارجياً .

أما أهداف إسرائيل من عقد تلك الاتفاقية مع مصر فكانت مختلفة تماماً. حيث كانت إسرائيل تأمل في الفصل بين مصر وسوريا – حليفي الحرب – وبذلك تقل احتمالات هجوم عربي مشترك ، بل وربما تنعدم تماماً بالعزم على تفتيت المعسكر العربي بخروج مصر من حلبة الصراع . ويلزم لتحقيق ذلك أن تقدم مصر تنازلات سياسية كبيرة يلمسها الجميع كثمن لمزيد من الانسحاب الإسرائيلي وهو ما تجسد في مطالبها ، و لعل أهمها إعلان مصر تخليها عن حالة الحرب ، و أن تكون الاتفاقية طويلة الأمد ، وألا يتضمن الانسحاب الإسرائيلي الممرات وحقول النفط . علاوة على إصرار إسرائيل على الاحتفاظ بمحطة إنذار الكترونية عند الطرف الغربي لممر الجدي [٢] . هكذا أرادت إسرائيل الانتقال بالاتفاقية إلى المستوى السياسي باعتبارها خطوة مرحلية نحو السلام ، فتناولت بصفة خاصة ترتيبات مرور بضائعها في قناة السويس ، وإنهاء مصر المقاطعة الاقتصادية ، وتأمين حرية حركة الأفراد بين البلدين [٣] .

و إزاء التعنت الإسرائيلي وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود بسبب قضايا إنهاء حالة الحرب ومكافئاتها الوظيفية ، ومدى الانسحاب الإسرائيلي من الممرات الجبلية وحقول النفط ، والوضع الخاص بمحطة الإنذار المبكر في أم خشيب [٤] .

١- لمزيد من التفاصيل راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .
٢- وليام كوانت ، المرجع نفسه ، صـ ٢٢٣ ـ ٢٢٥ وكذلك رباب يحيي عبد المحسن ، كامب ديفيد : خروج مصر إلى التيه [القاهرة : مكتبة مدبولي ، ط ١ ، ٢٠٠٥] ، صـ ٣٣ .
٣- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٤١٠ .
٤- حول تفاصيل رحلة كيسنجر المكوكية وتفاصيل المفاوضات انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٢٢٠ ـ ٢٣٠ .

ونتيجة لتعارض وجهات نظر الطرفين على نحو لم يتمكن كيسنجر من تجاوزه لم تسفر رحلاته المكوكية عن نتائج لتضييق الهوة بين الطرفين . وغادر كيسنجر المنطقة معلناً توقف المباحثات [1] . واستغلالا لضغط عامل الوقت أرجأ كيسنجر عقد الاتفاق إلى جولة أخرى ، مع إعلان واشنطن أنها في سبيل إعادة تقييم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، مما اعتبر إنذاراً للجميع ؛ مما حدا بالقاهرة للإعلان عن نيتها في طلب عقد مؤتمر جنيف بعد الاتصال بالقوتين العظميين . مع تكثيف الجهود لتأكيد أهمية العلاقات المصرية / السوفيتية - والتي أصبحت على مشارف مفترق الطرق - وخاصة بالنسبة لاستعواض الخسائر المترتبة على حرب أكتوبر . وخلال هذه الفترة جرى تشكيل وزاري جديد يؤكد استمرار خط حركة و توجهات مصر على جبهتها الخارجية ، بينما ازداد الصراع على الجبهة الداخلية بين قوى يمينية ترغب في رفع كل القيود التي تعطل حرية حركتها وقوى أخرى يسارية تتشبث بخط ثورة يوليو ، وتعارض الانفتاح على الغرب الذي قد بدأ خطواته الفعلية [2] .

ولتحسين الأجواء واستئناف المفاوضات أعلن السادات - على غير المتوقع - بأن قناة السويس سيعاد فتحها في أوائل يونيو [3] ، وبمد الأجل الممنوح لقوى الطوارئ الدولية . وبدا أن السادات يرغب في التوصل إلى اتفاق بأي ثمن [4] .

وبناء على ذلك تم لقاء السادات مع فورد في سالزبورج أعرب السادات خلال هذا الاجتماع عن استعداده لعقد اتفاقية محدودة على جبهة سيناء ، ولكن

١- إلا أن كيسنجر لم يعد إلى واشنطن خاوي الوفاض ، فقد نجح في انتزاع تنازلات هامة من السادات خلال جولة مارس المكوكية ، لعل أهمها أن السادات أصبح على استعداد ليعلن أن النزاع مع إسرائيل لن يتم حله بالوسائل العسكرية ، وأن مصر لن تلجأ إلى القوة ، وأنها ستلتزم بوقف إطلاق النار ، وأنها ستمنع جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية من العمل ضد إسرائيل من الأراضي المصرية ، وأن أي اتفاقية جديدة ستبقى سارية إلى أن تحل محلها اتفاقية أخرى ، وأن الدعاية المعادية لإسرائيل في أجهزة الإعلام الواقعة تحت السيطرة المصرية ستقلص ، وأن المقاطعة الاقتصادية ستخفف بصورة تدريجية ، فضلا عن ذلك قدم السادات لكيسنجر خطا ثانيا أقل تشددا لاستخدامه إذا اقتضت الضرورة لذلك . وقد أصبح ذلك هو التكتيك النمطي للسادات في المفاوضات التالية . انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٢٦ ـ ٢٢٨ ، كذلك هامش صـ ٥٢٦ .

٢- انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٤ - ٢٤٥ . كذلك انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٤١٠ .

٣- رغم معارضة وزير الخارجية للتعجل بقرار فتح القناة للملاحة ، واستغلال الوقت كورقة رابحة في يد المفاوض المصري ، أصر السادات على قراره . فضلا عن التحفظ باختيار توقيت إعادة فتح القناة للملاحة في ٥ يونيو بالذات ، كان السادات في عجلة من أمره ومتلهفاً لركوب مواكب النصر والطواف في شوارع القاهرة احتفاء بذاك القائد المحارب الذي أعاد لها سيناء . انظر إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٦ .

4- Mohamed , El Mafti ,op . cit , p 162 .

شروطه لا تزال هي نفسها ، مع بعض التغييرات الطفيفة بشأن رفض السادات فكرة احتفاظ إسرائيل بمحطة الاستطلاع (في أم خشيب) ، إلا أنه قد يقبل بالوجود الأمريكي في المنطقة العازلة كحل لواحدة من مشكلات المفاوضات ، أما شروط انسحاب إسرائيل من الممرات وحقول النفط وألا تطالب مصر بإنهاء حالة الحرب فهي أمور لا تزال قائمة (١) .

ولتمرير الاتفاقية كان على واشنطن دفع فاتورة القبول لكلا الطرفين (٢). وأخيرا توجت رحلات كيسنجر المكوكية وسلسلة لقاءاته مع القادة المصريين والإسرائيليين بالتوصل إلى اتفاقية بين حكومتي البلدين تتضمن : اعتزام الطرفين التوصل إلى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التي دعا إليها قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ وأن هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف [م١] . التزام الطرفين بحل النزاعات بينهما بالطرق السلمية ، وبعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها أو الحصار العسكري في مواجهة الطرف الآخر [م٢] ، و سوف يستمر الطرفان في مراعاة وقف إطلاق النار بدقة في البر والبحر والجو والامتناع عن أية أعمال عسكرية أو شبه عسكرية ضد الطرف الأخر [م٣] . وتحددت خطوط الانتشار العسكري لكل من الجانبين ومنطقتي التسليح والقوات المحدودة ومنطقة انتشار القوات الدولية على الخريطة المرفقة [م٤] . وبأن تواصل قوات الطوارئ الدولية مهامها وستجدد مدتها سنويا [م٥]. السماح بمرور الحمولات غير العسكرية في قناة السويس من وإلى إسرائيل وتظل الاتفاقية الراهنة سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة مع بذل الجهد للتوصل بالتفاوض إلى اتفاق سلام نهائي في إطار مؤتمر جنيف للسلام وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ [م٧، ٨، ٩] (٣) .

1- Stebbins , American Foreign Relations 1975 , P 245 246 .

٢- لم يكن الكونجرس راضيا كل الرضا عن اتفاق سيناء الثاني بوصفه نموذجا لبراعة كيسنجر الدبلوماسية الفائقة ،؛ حيث أن حجم المساعدات الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط في السنة المالية لعام ١٩٧٦ سوف تتجاوز ٣ بليون دولار ، تحظى إسرائيل منها على نحو ٢٥,٢ بليون دولار ، وهكذا يقل حجم المساعدات المالية لبقية دول العالم . انظر ،

. Charles D . Smith , op. cit , p 233

٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، نص اتفاق فض الاشتباك الثاني ، ملحق [أ] .

وأرفق بالاتفاق ملحق تفصيلي يتناول الانتشار العسكري والرقابة الجوية ، كما تحددت قوات وتسليح المنطقتين المحدودتين بين الطرفين بألا تتجاوز قوات كل من الطرفين ٨٠٠٠ جندي في ثماني كتائب ، و ٧٥ دبابة ، ٧٢ قطعة مدفعية قصيرة المدى . بيد أنه يمتنع الطرفان عن وضع أسلحة فيها يبلغ مداها خطوط الطرف الآخر(١).

وكذلك تحددت بالتفصيل الترتيبات الخاصة بأطقم التشغيل والإشراف الأمريكية اللازمة لشبكات الإنذار المبكر في المناطق العازلة . وإنشاء نظام للإنذار المبكر يتضمن محطة رقابة وإنذار مبكر استراتيجي لكل منهما يديرها طاقم مدني لا يتجاوز عدد أفراده ٢٥٠ فرداً ، وثلاث محطات إنذار مبكر تكتيكي يديرها طاقم أمريكي لا يتجاوز عدد أفراده مائتي فرد . وكان استعداد إسرائيل لتطبيق بنود الاتفاقية مرهوناً بموافقة الكونجرس الأمريكي على دور الولايات المتحدة في سيناء ، كما تنقل السيطرة لمصر على آبار البترول والمنشآت خلال ٨ أسابيع من توقيع البروتوكول ، وأخيراً يتم تنفيذ أحكام الاتفاقية خلال ٥ شهور من التوقيع على البروتوكول . كما وقعت الولايات المتحدة خمس اتفاقيات سرية، أربع منها مع إسرائيل أما الأخيرة فكانت مع مصر من قبيل جبر الخاطر ونزع فتيل الأزمة (٢) .

المهم عالجت مذكرة تفاهم أمريكية إسرائيلية [الوثيقة الأولى] التي تضم ست عشرة نقطة : المساعدات العسكرية وإمدادات النفط والمعونة الاقتصادية وعدة نقاط سياسية خطيرة لعل أهمها : اتفاق الولايات المتحدة مع إسرائيل على أن الاتفاق التالي مع مصر يجب أن يكون اتفاق سلام نهائي ، وينسحب نفس الشيء على الجبهة الأردنية . و وافقت الولايات المتحدة أيضا على التشاور مع إسرائيل فوراً في حالة أي تهديد من قوة عالمية (الاتحاد السوفيتي) ، أو في حالة حدوث خرق مصر لأي مواد الاتفاق بشأن العمل التصحيحي الممكن من قبل حكومة الولايات المتحدة . و تدعيما لذلك ستقترع الولايات المتحدة ضد أي قرار

١- انظر ، ملاحق الاتفاق ، نفس المصدر ، ملحق [أ] .
٢- انظر ، ملاحق الاتفاق ، نفس المصدر .

لمجلس الأمن تعتبر أنه يخلف تأثيرا مضرا بالاتفاق أو يعدله أو أي اقتراحات تتفق هي وإسرائيل على أنها ضارة بمصالح إسرائيل .

كما ستنجز الولايات المتحدة وإسرائيل في أقرب وقت ممكن خطة لعملية إمداد عسكري لإسرائيل في حالة طارئة . كذلك يقوم موقف الولايات المتحدة على أن الالتزامات المصرية ، بموجب الاتفاق المصري / الإسرائيلي ، و تطبيقه و سريان مفعوله ومدته ليست مشروطة بأي عمل أو تطورات بين دول عربية أخرى و إسرائيل أي أن الاتفاق قائم بذاته ، مع إقرار حق إسرائيل في حرية الملاحة والمرور في مضيق باب المندب وحرية الطيران فوق البحر الأحمر . و لا يجوز سحب قوات الطوارئ إلا بموافقة مسبقة من الطرفين والولايات المتحدة. و أخيرا لن يتم توقيع بروتوكول الاتفاق وبدء تنفيذه قبل موافقة الكونجرس الأمريكي على دور الولايات المتحدة في مهام المراقبة الواردة في الاتفاق و ملاحقه مع الوضع في الاعتبار أنه تم الحصول على موافقة مصر على ذلك [١].

ووقعت مذكرة خاصة بشأن جنيف [الوثيقة الثانية] تحدد بالتفصيل سياسة الولايات المتحدة إزاء الفلسطينيين ، أكدت أنها لن تعترف أو تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى تعترف بحق إسرائيل في الوجود وتقبل قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ ، ٣٣٨ . فضلاً عن تنسيق سياستها في جنيف بعناية مع إسرائيل، وتوافق على استمرار المفاوضات على أسس ثنائية [٢] . وبالإضافة إلى ذلك ، كتب فورد خطاباً لرابين يؤكد أن الولايات المتحدة لم تحدد موقفاً نهائياً بشأن الحدود (بين إسرائيل وسوريا) ، وعندما تفعل ذلك فإنها ستعطي وزناً كبيراً لما تراه إسرائيل من أن اتفاقية سلام مع سوريا لابد أن تقوم على بقاء إسرائيل في مرتفعات الجولان [٣] . وفي مرفق خاص بالأسلحة [الوثيقة الثالثة] قدمت الولايات المتحدة التزاماتها بالاستجابة الإيجابية لمطالب إسرائيل من حاجاتها العسكرية والتأكيد على استمرارية المحافظة على قوة إسرائيل الدفاعية بواسطة إمدادها بأنواع متطورة عالية التقنية من العتاد والسلاح ، مضافا إلى ذلك المساعدات الاقتصادية [٤] .

١- انظر ، نص الوثيقة السرية الأولى ، المصدر نفسه ، ملحق [أ] ، صـ ٤٢١ - ٤٢٤ .
٢- نص الوثيقة السرية الثانية ، المصدر نفسه ، منحق ، [أ] ، صـ ٤٢٤ .
٣- انظر وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٣٤ .
٤- نص الوثيقة السرية الثالثة ، المصدر المشار إليه ، ملحق [أ] صـ ٤٢٤ - ٤٢٥ .

وفيما يتعلق بمصر [الوثيقة الرابعة] لم تلتزم الولايات المتحدة إلا بمحاولة إجراء مزيد من المفاوضات بين سوريا وإسرائيل ، وتقديم المساعدة لشبكة الإنذار المبكر المصرية في المنطقة العازلة ، والتشاور مع مصر بشأن أية انتهاكات إسرائيلية للاتفاقية [١] .

ومن المفارقات أن بنود تلك الوثيقة السرية ليست ذات مضمون أو أهمية كبرى ، اللهم إلا تأكيد واشنطن مجدداً بشأن سياستها بمساعدة مصر في تنميتها الاقتصادية ، مع التحفظ بخضوع ذلك رهناً بموافقة الكونجرس واعتماده . أما القضايا الثلاث الواردة بالوثيقة فقد تم تفريغها من مضمونها بموجب الوثائق السرية الأمريكية الإسرائيلية سالفة الذكر . فلم تكن تعهدا من قبل واشنطن بشأن التزاماتها تجاه مصر - كوسيط عادل - ولكنها جاءت وليدة الساعة وامتصاصا لرد الفعل الغاضب من الجانب المصري . فقد ظلت الوثائق الأمريكية الإسرائيلية طي الكتمان عن الجانب المصري حتى وضع الإجراءات النهائية في الاتفاق - وقبل اللحظات الأخيرة من الاجتماع الرسمي مع السادات - ليفاجئنا كيسنجر بإحدى خدع جعبته التي لا تنفد [٢] . إلا أن السادات كان قد أحيط علما بها ووافق عليها قبل إبرامها ، ومن قبيل احتواء الأزمة وكبح جماح غضب القادة المصريين صيغت الوثيقة السرية المتعلقة بمصر ؛ بغرض تمرير الاتفاق كما هو بمرفقاته وملاحقه ووثائقه السرية . و من لم يرض أو يقبل بذلك فليذهب إلى الجحيم ..

وبعد كل ذلك تؤكد القاهرة أن اتفاقية سيناء ذات طابع عسكري غير سياسي ، هدفها الحفاظ على قوة الدفع ، وعلى مكاسب حرب أكتوبر ومقاومة كل محاولة لإجهاض نتائجها ، و بالتالي القضاء على المحاولات الرامية إلى إعادة الموقف إلى حالة اللاسلم و اللاحرب . فالاتفاق ليس سوى خطوة عسكرية تمهد لحل المشكلات المعقدة الخاصة بالتوصل إلى سلام نهائي وليس تسوية جزئية ،

١- الوثيقة السرية الرابعة ، المصدر المشار إليه ، ملحق [أ] ، صـ ٤٢٥ .

٢- نشرت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي - الذي كان معارضا في بداية الأمر لفكرة إرسال مدنيين أمريكيين لمراقبة المنطقة العازلة بين مصر وإسرائيل - الوثائق السرية الأربع الملحقة باتفاقية سيناء ، رغم معارضة كيسنجر لذلك . وكانت اللجنة قد اشترطت نشر هذه الوثائق للموافقة على إرسال الفنيين الأمريكيين إلى سيناء . فإذا لم يكن هذا الشرط وارداً لظلت هذه الوثائق طي الكتمان حتى تفصح عن نفسها ويتم تفعيلها عملياً تباعا حسب تطورات الأحداث إلا أن الفارق ما بين نشرها من عدمه يكاد يتلاشى ، فالهدف محقق مع كلا الاتجاهين . بصدد هذه الأزمة راجع ، وزير الخارجية إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٦ - ٢٤٩ . كذلك ، Richard Worth , op . cit , p ٦٥ .

وإن عدم الإشارة إلى الحقوق الفلسطينية مرتهن بطبيعة الاتفاق كخطوة عسكرية تمهد لحل نهائي شأنها في ذلك شأن فض الاشتباك الأول .. رغم الوضوح الصارخ لبنود الاتفاق و ملاحقه المعلنة والسرية ، وما تؤكده من أن جوهر الاتفاق سياسي

وهو ما يفند جميع المحاولات الرامية إلى إعطائه الصفة العسكرية [١]. الأخطر من ذلك هو تطرف الحكومة المصرية بالادعاء بنفي أية ملاحق سرية للاتفاق ، ولكن تعهدات أمريكية بشأن تحرك آخر على الجبهة السورية وتأكيد بأن إسرائيل لن تبدأ أية عمليات حربية ضد سوريا و تأكيد بأن الحل السلمي الشامل سيأخذ في الاعتبار الحقوق المشروعة لشعوب المنطقة بما في ذلك الشعب الفلسطيني [٢] .

و أيا كان الأمر ، فلأول مرة منذ بداية الصراع العربي / الإسرائيلي يتم الاتفاق بين دولة عربية وإسرائيل على أن النزاع لا يتم حله بالقوة المسلحة وإنما بالوسائل السلمية (م ١) . ويتعهد الطرفان بموجب الاتفاق بعدم استخدام القوة أو حتى التهديد بها (م ٢) . ومن المؤكد أن التعهد بعدم استخدام القوة أمر يدخل في إطار السياسة ؛ لأن القرار باستخدام القوة لحل النزاع قرار سياسي في المقام الأول مادامت الحرب أداة من أدوات السياسة بل إنها امتداد لعمل السياسة ولكن بوسائل العنف والقهر . والتعهد بالتخلي عن هذه الأداة يعني بالضرورة حرمان السياسة من إحدى أدواتها الفعالة التي تلجأ إليها عندما تفشل الوسائل الأخرى في تحقيق الهدف السياسي ، ولقد كان من الممكن عدم إعطاء هذا التعهد أهمية سياسية كبيرة لو أن الاتفاق - و بالتالي التعهد - كانا مرتبطين بمدة زمنية محددة تستطيع مصر بحرية تقييم الموقف وتقرير العودة بعدها إلى الخيار العسكري إذا وجدت أن أهدافها لم تحقق . ولكن أجل الاتفاق كان غير محدد ، ولا ينتهي العمل

١- و من المفارقات أن أصحاب هذه الادعاءات هم القادة العسكريون أنفسهم وعلى رأسهم وزير الحربية عبد الغني الجمسي ورئيس الأركان الفريق محمد على فهمي وكذلك رئيس الوزراء ممدوح سالم ووزير الخارجية . انظر تقرير اللجنة الخاصة بالرد على بيان الحكومة بشأن اتفاق فض الاشتباك الثاني ، مجلس الشعب : الفصل التشريعي الأول ؛ دور الانعقاد العادي الخامس ،المجلد الأول ، مضبطة الجلسة الثالثة ١١/٨ /١٩٧٥ ، [القاهرة : الهيئة العامة لشئون الطابع الأميرية ١٩٧٧] ، صـ ١٠٢ ـ١٠٣ .

٢- لمزيد من التفاصيل راجع ، المصدر نفسه ، صـ ١٠٤ ـ١٠٥.

به إلا عند استبداله باتفاق آخر . ربما أشد وطأة وظلما وقتما تسمح الظروف بذلك وهذا يعني أنه إذا ماطلت إسرائيل في الانسحاب من الأراضي المحتلة - وهو أمر وارد بالفعل - ولم تستطع الوسائل السلمية إقناعها بضرورة التخلي عن عقائدها الراسخة وأهدافها السياسية التوسعية ؛ حينئذ يتعذر على مصر اللجوء إلى القوة أو حتى التهديد بها كمكمل للسياسة في حوار فرض الإرادة وإملاء الشروط . الأمر الذي يجعل بقاء إسرائيل في الأراضي المحتلة رهنا برغبتها في عقد اتفاق جديد ، وبقدرة السياسة المصرية على إقناعها بضرورة الانسحاب بل دفع فاتورة الانسحاب على كافة الأصعدة داخلياً وإقليميا . وبذلك يكون هذا البند مخالفا لفقه القانون الدولي الذي يشترط لإنهاء الحرب الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة بالقوة ، مع دفع تعويضات عن الأعمال غير المشروعة واستغلال الثروات في الأراضي المحتلة [١] ولم يرد في الاتفاق نصوص تتعلق بمثل هذه الشروط .

و عموما فشكل توقيع الاتفاق في حد ذاته وملابسات إنجازه تحقيقاً لهدف سياسي إسرائيلي معلن لا يخرج عن إطار تسوية جزئية محدودة مقابل إنهاء حالة الحرب يعقبها فيما بعد اتفاقية سلام منفصلة مع مصر [٢] . فهو سيناريو موضوع بعناية وفق جدول زمني دقيق ، وبذلك أضحت اتفاقية سيناء بطابعها السياسي مدخلا قويا لتبديل العلاقات المصرية / الإسرائيلية - وربما مع الدول المجاورة- ومنفذا للتسلل الإسرائيلي السياسي و الاقتصادي للمنطقة واختراقا لأسوار الرفض الحديدية . على نحو ما سنرى ..

والأخطر من ذلك هو إدراكنا التام للاستراتيجية الإسرائيلية الموجهة لضرب الجبهة المصرية بالذات وإخراجها من معادلة الصراع العربي / الإسرائيلي منذ بدء جولات الصراع العسكري . ويشكل ذلك في مجمله تفتيت وحدة الصف العربي - التي جسدتها حرب أكتوبر- أهم أهداف إسرائيل دائماً .

١- حول التعريف القانوني للحرب و مشروعيتها ، انظر ، محمد سعد الدين زكي ، الحرب والسلام ، إدارة المطبوعات و النشر للقوات المسلحة، صـ ٥٥ .
٢- وهو ما تؤكده تصريحات القادة الإسرائيليين والصحف الإسرائيلية ، يعرضها لنا ، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٣٢١ – ٣٢٣ .

فكانت إحدى دوافعها لتصفية آثار الحرب التي وصل فيها التضامن العربي إلى مستوى متقدم نسبياً . فمصر قلب العالم العربي ، وهنا يكمن مجال المناورة الإسرائيلية ، فإذا خفت حدة العداء الإسرائيلي في الجنوب ظهرت الخلافات بين العرب ، فمنذ أن وقعت مصر تلك الاتفاقية بدأت حرب عربية باردة بين الحكومة المصرية من جهة ، والحكومات والقوى العربية الرافضة للاتفاق من جهة أخرى. والسبب أن مصر وافقت على الاتفاق المرحلي القائم بذاته ، وليس مرتبطا بجدول زمني للانسحاب الإسرائيلي . وهو ذاك الهدف الرئيسي لإقدام إسرائيل على عقد اتفاقية سيناء ، فالصراع الداخلي للعالم العربي هو الإنجاز الأول ، وربما الجوهري ، للتسوية الجزئية بين مصر وإسرائيل . وبالفعل كان عزل مصر عن المعسكر العربي المقاتل ، وترك سوريا والثورة الفلسطينية تجابهان العدوالصهيوني كل منهما بمفرده ، كان ذلك من أخطر نتائج الاتفاق السياسية رغم نفي القاهرة هذا العزل وتأكيدها بالتزاماتها العربية ، إلا أن ذلك كله يصطدم بعنف بالموقف الأمريكي وتعهده لإسرائيل بشأن عدم الاعتراف بمنظمة التحرير وإشراكها في عملية التسوية ، مضافاً إلى ذلك موقفها من الجولان ـ كما أوضحنا ـ وموافقتها الضمنية على تلك القيود .. كما ساهم عقد الاتفاق في كسر طوق عزلة إسرائيل السياسية المضروب عليها من مختلف القارات ، واستغلاله كمادة دعائية لتأكيد مرونتها واتجاهاتها السلمية واستعادة تعاطف الرأي العام العالمي وكخطوة تمهيدية لتفادي مطلب الانسحاب الشامل (١) .

وكان التسلل الأمريكي للمنطقة بيد القاهرة من أخطر نتائج اتفاقية سيناء السياسية على مستوى الصراع برمته والمنطقة بأسرها بتطور دور واشنطن في تحقيق التسوية ورسم ملامح السلام في الشرق الأوسط وفقاً لاستراتيجيتها الخاصة وتقليص دور الاتحاد السوفيتي تمهيداً لإقصائه ، إيذانا ببدء تغير الخريطة الدولية.

وعموماً فإن الوجود الأمريكي في سيناء غير مرتبط بالأمم المتحدة، وبالتفويض الممنوح لقواتها وفق ما قرره الاتفاق يعد تجاوزاً أمريكياً لدور

١ـ لمزيد من التفاصيل ، انظر ، الهيثم الأيوبي ، المرجع السابق ، صـ ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

المنظمة الدولية . ومناقضاً لرأيها من قبل ؛ فقد رفضت واشنطن طلب السادات أثناء الحرب [٢٤ أكتوبر] بأن ترسل الدولتان العظيمان قواتهما المشتركة إلى المنطقة لمراقبة وتنفيذ قرارات وقف إطلاق النار التي لم تلتزم بها إسرائيل عملياً. ثم بدلت واشنطن رأيها - بتطور العلاقات المصرية / الأمريكية - عندما ارتأت أنها ستكون منفردة بالسيطرة على المنطقة ، ولن تشاركها موسكو أو تراقب تصرفاتها فخالفت بذلك قرار مجلس الأمن ٣٤٠ الذي نص على ألا تضم قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة المرسلة إلى المنطقة وحدات من الدول العظمى الدائمة في مجلس الأمن .

و للتغطية السياسية تصر واشنطن على أن الفنيين الأمريكيين الذين سيتم إيفادهم إلى الشرق الأوسط بموجب اتفاق سيناء سيكونون مدنيين . ولكن الصحف الأمريكية كشفت زيف هذا الادعاء وبذلك أصبحت الولايات المتحدة بمثابة الشرطي الذي يقوم بمجابهة خرق الاتفاق عند وقوعه ، والحكم الذي يحدد القائم بذلك [١] . مع الوضع في الاعتبار أنها لم تحدد الطريقة التي ستلجأ إليها عند التدخل، ولكنها تركتها مرهونة بالمشاورات التي ستجريها مع الطرف الذي يشكو من الخرق [٢] . ولهذه النقطة أهمية قانونية بالغة الخطورة ، وهو ما اعتبرته إسرائيل صمام أمان لها وإنذارا مبكرا للغاية باحتمالات أية حرب قادمة، بل أسلوب ردع حاسما يجعل احتمال اندلاع الحرب في حكم المستحيل عملياً . وبجانب خطورة الوجود الأمريكي في الممرات - غير المرتبط بقوات الطوارئ الدولية - وتقييد مصر حيال هذا الشرط ، ومهمة الإشراف على محطات الإنذار المصرية الإسرائيلية وهذا نوع من الاتصال المباشر الخاص من نوعه ، فقد شكل الوجود الأمريكي في سيناء خطوة أولى لمعاهدة الدفاع والتعاون الاستراتيجي

١- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اتفاق كامب ديفيد وإخطاره ، عرض وثائقي (بيروت ك مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط ١ ، ١٩٧٨ ، ص ٣ – ٧ .

٢- تتمثل أشكال خرق الاتفاق في : زيادة عدد القوات في مناطق تمركز القوات المحدودة على جانبي المنطقة العازلة ، ودخول المنطقة العازلة براً أو جواً ، إجراء حشد هجومي في مناطق مركز القوات غير المحدودة ، إذا كان هذا الحشد يشكل تهديدا بالحرب ويخالف المادة الثانية من الاتفاق وأخيراً إطلاق النار بشكل يخالف م ٣ من الاتفاق حتى ولو كانت هذه الإجراءات كرد فعل لاستفزازات الطرف المعتدي .

الأمريكي الإسرائيلي بما له من أهداف وانعكاسات خطيرة على الصراع [١]. وهو ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل لاحقاً.

ومع التسليم بأن نظام الإنذار المبكر المقام في سيناء سيقدم للطرفين المصري والإسرائيلي مزايا عديدة على صعيد الرصد والإنذار وتجنب المفاجأة ومجابهة متطلبات الحرب الالكترونية بشرط أن تكون واشنطن بالفعل حكماً نزيهاً . فإن المستفيد الأكبر من الاتفاق هو الولايات المتحدة وحليفتها ، فضمن أشياء أخرى عديدة أعطاها نظام الإنذار المبكر القدرة على التسلل إلى الشرق الأوسط بإرادة أكبر دولة عربية ؛ مما يمنحها إمكانيات تدعيم شبكة رصدها وإنذارها في تلك المنطقة الحساسة من العالم ، و يجعلها أقدر على مراقبة تحركات موسكو في البحر الأحمر وشرقي البحر المتوسط ويؤمن لها تكاملية نظام الإنذار المبكر الأمريكي ضد حلف وارسو إذا ما خسرت قواعدها في تركيا [٢]. ورغم كل هذه المكاسب الأمريكية فإن واشنطن لم تكتف بها ، بل قررت متابعة الرصد الذي كانت تقوم به عن طريق الطائرات والأقمار الصناعية [٣] . كما أن مهام الاستطلاع الجوي بواسطة الولايات المتحدة فوق المناطق التي يغطيها هذا الاتفاق سوف تظل بشكل مستمر دائم . مضافاً إلى ذلك حق بقاء الوجود الأمريكي في المنطقة إلى أجل غير محدد بموجب الفقرة الثانية من الاقتراح الأمريكي (وهو جزء لا يتجزأ من الاتفاق) الذي يشترط سحب الولايات المتحدة لعناصرها إذا قررت أن سلامتهم مهددة أو أن وجودهم لم يعد ضرورياً ، أو إذا طلب «طرفا الاتفاقية من واشنطن» إنهاء دورها طبقا لاتفاق سيناء . وهذا يعني أن الانسحاب مرهون بإرادة أمريكية إسرائيلية أو بإرادة مصرية / إسرائيلية مشتركة. وهنا يكمن خطر نظام الإنذار المبكر على السيادة المصرية وأمنها القومي ، بعد أن ضمن اتفاق سيناء بقاء الأمريكيين على أرض مصرية بإرادة إسرائيلية أمريكية

١- عبد الرحمن الهواري ، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي[رسالة دكتوراه: أكاديمية ناصر العسكرية ، كلية الحرب العليا ، ١٩٨٨ ، صـ ١٦٣ــ ١٦٥ .

٢- و بخاصة عقب إعلان تركيا أن اتفاق التعاون الدفاعي مع واشنطن فقد شرعيته . انظر،الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٥.

٣- وهو ما توضحه الفقرة ٤ من ملحق الاتفاق ، انظر المصدر المشار إليه ، ملحق [أ] ، صـ ٢٤٨ .

ذلك بغض النظر عن الطرف المضيف [1] . أما بالنسبة لإسرائيل فقد مثلت اتفاقية سيناء في مجملها صمام أمان لأمنها القومي ؛ أمنت تماما جبهتها الجنوبية و الغربية وتفرغت لدعم بنيتها و دفاعاتها العسكرية في الشمال والشرق .

وعلى الجانب الاقتصادي :

استغلت إسرائيل تلهف كل من القاهرة وواشنطن لإتمام اتفاق سيناء بابتزاز أكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية الأمريكية ؛ فلم توقع الاتفاق إلا بعد أن ضمنت لها بنوده العلنية والوثائق السرية الحد الأقصى من المكاسب الاقتصادية ، بجانب الامتيازات الاقتصادية التي انتزعتها من مصر بفضل الضغوط الأمريكية . فقد نصت المادة السابعة من اتفاق سيناء على السماح بمرور السفن والناقلات غير العسكرية المتجهة إلى إسرائيل ومنها في قناة السويس ، كما اشترطت الفقرة الخامسة من الوثيقة السرية الأولى ربط تنفيذ الاتفاق بتنفيذ مصر تعهدها بشأن المرور الإسرائيلي عبر القناة ، تنفيذاً لتعهد سابق لم تعلنه مصر في حينه ، و لم يرد في نص اتفاق فض الاشتباك الأول . وأكدت واشنطن هذا الربط باشتراطها عدم عقد اتفاق جديد في المستقبل إذا لم تنفذ مصر جميع بنود الاتفاق القديم العلنية والسرية ، الأمر الذي يعطي التعهدات السرية والمستقبلية أهمية خاصة ويضعها على مستوى الاتفاقات المعلنة وبخاصة جانب التنفيذ [2].

ذاك التكتيك الذي درجت عليه إسرائيل وبرعت في استغلاله ووقع السادات في براثنه فكان مطلب حرية المرور الإسرائيلي في قناة السويس قد تحقق سريا في فض الاشتباك الأول عام ١٩٧٤ ، ها هو يتم تثبيته علنا كحق مكتسب في وثائق رسمية بعد مضى أشهر قليلة . وهو عنصر حيوي عديد الفوائد الاقتصادية - بجانب مغزاه السياسي - فهو يسهل الملاحة البحرية الإسرائيلية ويحسن شروطها ، ويخفض تكاليف النقل البحري ، ويزيد من قدرتها

١- وهو ما ينفيه رئيس الوزراء ممدوح سالم رغم وضوح البند الخاص بذلك ، انظر ، تقرير اللجنة الخاصة لمناقشة وتحليل الاتفاق بمجلس الشعب ، مصدر سابق ، صـ ١٠٤.
٢- الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٣٨٤ – ٣٨٦ .

على منافسة الدول الأخرى في أسواق أفريقيا ، ويفتح أمامها أسواقاً جديدة واعدة [1] . في ظل التطورات التي شهدها الاقتصاد الإسرائيلي التي أوصلته مع نهاية الستينيات إلى مرحلة برزت فيها حاجته للتوسع كسبيل لحل مشاكله التي لم تعد مجالات توسعه التقليدية [أوروبا و أمريكا] بقادرة على تقديم الحلول لها فكان لابد للبحث عن بديل [2] وهنا يكمن مغزى الربط الوثيق بين الجبهة السياسية والاقتصادية لتصبح عملية التسوية عملة ذات وجهين - على نحو ما سنرى - وما يمثله ذلك من طوق نجاة من الحصار العربي المضروب عليها ، بل وتحويله إلى حصار مضاد لتطويق العالم العربي من الجنوب وتخريب العمق الاستراتيجي الأفريقي لمصر - وهو ما كان له تداعيات و أضرار بالغة سياسيا واقتصاديا [3] - وبالتالي دورها الإقليمي، وهو ما ضحت مصر من أجله بالكثير. فضلا عما تقاضته إسرائيل من واشنطن ثمنا لعقد الاتفاق - ما يعادل ٢,٣ مليار دولار مضافا إليها التعهدات الأمريكية السياسية والاقتصادية الواردة - بنص صريح في الوثائق السرية للاتفاق [4] .

أما الجانب المصري فقد حصل بموجب انسحاب إسرائيل من بعض أقسام الساحل الشرقي لخليج السويس على منابع النفط في أبو دريس ورأس سدر وبلاعيم ، فعاد لنا جزء من ثروتنا الاقتصادية ، معدله حوالي ٣٠٠ مليون دولار، ولكن بشروط و تنازلات باهظة و ضياع للسيادة الوطنية . مضافا إلى ذلك إسهام هذه الخطوة في جذب رءوس الأموال والاستثمارات الأجنبية التي يتوقع لها المزيد ، فضلا عن الحصول على قروض طويلة الأجل بشروط مناسبة،

١- بينما ارتأت ا للجنة الخاصة بمجلس الشعب ، رأي أخر بشأن مرور البضائع غير العسكرية الإسرائيلية عبر القناة فهو لا يحقق فائدة عملية لإسرائيل فتجارتها مع أوروبا وأمريكا تصلها عن طريق البحر الأبيض ، وتجارتها مع أسيا وأفريقيا تصلها عن طريق إيلات ، وهو ما يصطدم بالحقيقة شكلا و موضوعا ، انظر ، مضبطة مجلس الشعب ، المصدر المشار إليه ، صـ ١٠٤ – ١٠٥ .

2- Galal , El Rashidi , op . cit , p 88, p 91 .

٣- و هو ما نتجرع مرارته الآن مجسدا في أزمة مياه النيل التي فجرتها دول المنبع بشأن حصة مصر من مياه النيل . وبغض النظر عن الجانب الاقتصادي للمشكلة ، فإن أبعادها السياسية تكشف عن مدى الامتهان و الضعف الذي وصلت إليه السياسة الخارجية المصرية .

٤- فضلا عن الانعكاسات الإيجابية للاتفاق على مسألة الهجرة وتوظيف رءوس الأموال اليهودية والأجنبية في إسرائيل وأخيرا تقليص المصروفات الأمنية الإسرائيلية تبعا لما سيخلفه الاتفاق من وضع امني جديد ، انظر، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٣٩٨ – ٤٠٢ .

سواء من الهيئات الدولية أو بعض الحكومات الصديقة لتتجاوز مصر أزمتها الاقتصادية [1] . والذي كان من قبيل الترويج لمصداقية الربط بين السلام والرخاء كنوع من أنواع الإغراء للمضي قدما على طريق التسوية مقترنا بسياسة الانفتاح؛ لما لذلك من أبعاد وتداعيات على كافة المستويات داخليا وإقليميا ودوليا . وهو ما ثبت زيفه و بطلانه على نحو ما سنرى تباعا .

أما عن وضع القوات فقد تقدمت قواتنا شرقاً لشغل كافة المناطق العازلة في سيناء كما تواجدت الإدارة المصرية جنوباً على طول ساحل خليج السويس، وتواجدت قوات الطوارئ الدولية في المنطقة العازلة الجديدة بين الخطوط المصرية الجديدة والخطوط الإسرائيلية الجديدة . فانسحبت القوات الإسرائيلية خلف المدخل الغربي للممرات الجبلية على مسافة ٥٠ كم شرق قناة السويس ؛ مما جعل القناة ومدنها بعيدة عن مرمى المدفعية الإسرائيلية بعيدة المدى . مع الوضع في الاعتبار بقاء تواجد القوات الإسرائيلية في عدد من القمم والسفوح المسيطرة على الحركة في الممرات ، والقادرة على سد مداخلها الشرقية . مما يسمح لها بمراقبة أي تحرك مصري في المناطق المصرية شرقي القناة ، ومراقبة المنطقة العازلة . وبصفة عامة فإن الانتشار العام للقوات الإسرائيلية يجعلها قادرة على إغلاق المداخل الشرقية للممرات والسيطرة على المداخل الغربية ، والالتفاف عبر المناطق العازلة في القطاعين الأوسط والجنوبي ، والوصول إلى خليج السويس دون المرور عبر ممري متلا والجدي [2] .

وعلى أية حال فقد شكل اتفاق سيناء صفقة إسرائيلية أمريكية رابحة حققت لهما معا مكاسب تجاوزت حدود إطار الحل الجزئي للنزاع العربي / الإسرائيلي، كما شكل الجانب السياسي أهم وأخطر ما ورد بالاتفاق . وكيفية تحقق الخرق السياسي الأمريكي داخل الوطن العربي وماهية أهدافه بيد أن أخطر ما في الأمر

١- بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ ــ ١٠٥ . وهو ما يدل على مدى الخداع و الاستخفاف . انظر ، جدول رقم ٢ ، ملحق [ب] ، صـ ٤٣٤ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول الوضع العسكري الجديد بموجب اتفاقية سيناء لكل من الطرفين ، انظر ، الهيثم الأيوبي ، مرجع سابق ، صـ ٣٦١ ــ ٣٦٣ . وكذلك خريطة الاتفاق ، ملحق [أ] ، صـ ٤١٧ .

أن نتائج هذا الاختراق لا تقف عند مصر وحدها ـ رغم ما لذلك من أهمية بالغة ـ بل تتعداها لتشمل التضامن العربي ، وتؤثر على مجمل الصراع برمته بل على المجابهة القائمة بين المعسكر الإمبريالي وحركة التحرر الوطني . بالتزام مصر بنهج معتدل ربما تكون مثالاً حيا لجاراتها تمهيدا لتشويه أبعاد طبيعة الصراع . فالحرب ليست عمليات عسكرية تجرى في ميدان المعركة فحسب ، بل هي أوسع نطاقا من هذا المفهوم حيث تتخذ أحيانا طابع " حرب الأدمغة " ، وكل طرف يحاول دراسة عدوه من كل الجوانب والتغلغل فيها وسبر أغوارها للاطلاع على فكره واستراتيجيته ومن ثم سياساته و توجهاته .

وأخيراً ، فقد أضحت اتفاقية سيناء الثانية بداية لمرحلة جديدة ، والمسألة كلها مرهونة بديناميكية و مسار هذه الحركة وضرورة البحث عن اتفاقية " التسوية النهائية "عندما يحين الوقت لاستئناف جهود التسوية السلمية ومواصلة الشوط لمنتهاه ..

الفصل الأول

مبادرة القدس
و زيارة السادات لإسرائيل

- التوجه نحو القدس وزيارة السادات لإسرائيل .
- استراتيجية ما بعد مبادرة القدس
- الطريق إلى كامب ديفيد .

السادات و اتفاقيات كامب ديفيد

خلال الفترة التي أعقبت اتفاقية سيناء الثانية وحتى مبادرة القدس ثبت أن مرحلة الاتفاقيات « المحدودة « قد انتهت واستنفدت أغراضها ، وأن الخطوة التالية لن تتم إلا بعقد اتفاقية سلام نهائية يتحقق بها التطبيع الكامل مع إسرائيل مقابل الانسحاب من سيناء . ولم تكن مصر مستعدة بعد لهذه الخطوة الشاسعة. صحيح أن السادات لم يخفِ توجهاته نحو إسرائيل وطرح مبادرات السلام لبدء طريق التسوية السلمية منذ أن وطئت قدماه رئاسة الجمهورية ولكن بشكل تدريجي و بتحرز شديد . و ربما كانت ملامح سياسته الداخلية وتحالفاته الإقليمية و الدولية مصوبة في النهاية نحو ذاك الهدف .

وما بين الاستعداد والانتظار بدت حلقات الحصار تضيق حول السادات شيئا فشيئا خاصة في ظل العزلة التي فرضتها اتفاقية سيناء الثانية وتدهور العلاقات العربية ، وبخاصة مع الشريك المحارب دون استشارته أو التنسيق معه لتحقيق المزيد من المكاسب الأمر الذي قلب الشراكة إلى عداء و صراع مرير لتركه سوريا منفردة وسط الصراع ، وزيادة حدة الأزمة اللبنانية [١] ، وتجمد الموقف السياسي في غياب التقدم نحو الحسم النهائي بانشغال واشنطن بأمورها الداخلية وتراجع أزمة الشرق الأوسط ليهددها شبح اللاسلم و اللاحرب الذي بات يطارد السادات ..

وهو ما استغلته إسرائيل ببراعة ، ونفذت عبر الحصار المضروب حول السادات برسالة هامة عن طريق الملك الحسن [ملك المغرب] في يناير ١٩٧٦ لتكون البديل الوحيد أمام السادات للخروج من الأزمة فأوضحت الرسالة الظروف الراهنة وأن عملية السلام بين مصر وإسرائيل لم يعد سهلا الرجوع فيها ولابد لمسارها أن يكتمل وصولا إلى وضع العلاقات الطبيعة بين البلدين . ولعل أهم ما طرحته الرسالة هو أن الاعتماد على واشنطن لكي تكون وسيطا بين الطرفين لم يعد أمرا مجديا الآن . كما أن نتائج انتخابات الرئاسة ليست مضمونة لصالح

١ـ حول الأزمة اللبنانية ، انظر ، دايفيد هيرست ، البندقية وغصن الزيتون : جذور العنف في الشرق الأوسط ، ترجمة عبد الرحمن إياس [بيروت : شركة رياض الريس للكتب والنشر ، ط١ ٢٠٠٢] صـ ٥٢٤ ـ ٥٢٩

فورد ، وإذا حدث أن جاء كارتر فسوف يحتاج إلى سنة كاملة ـ على أقل تقدير ـ حتى يستطيع الاقتراب من أزمة الشرق الأوسط ؛ ومعنى ذلك ضياع عامين بدون تقدم . وكانت إسرائيل على إدراك تام لأبعاد ذلك بأن الوقت في حد ذاته يمثل أهم عناصر الضغط على السادات . مع التلويح بأن واشنطن لا تستطيع أن ترغم إسرائيل على شيء لا تقبله إسرائيل من تلقاء نفسها ، مقتنعة به و راغبة فيه . ولكن الأخطر من ذلك هو عرض إسرائيل بأن أي عمل مباشر ومشترك بينها وبين مصر سوف يكون أكثر جرأة في تقديم شروط مقبولة لها ، وفي نفس الوقت للرأي العام الإسرائيلي الذي سيشعر باطمئنان لبدء تعامل مباشر بين حكومته وبين السادات . وأنه والحال كذلك فإن مصر وإسرائيل ينبغي أن تأخذا زمام الأمور في أيديهما وأن تصلا بالعلاقات بينهما إلى وضع طبيعي ، وهذا في مصلحة الطرفين [1] ..

وهنا يمكننا القول بأن رسالة رابين كانت نقطة البداية لتفكير السادات في اللقاء المباشرمع إسرائيل وجها لوجه ، سبقتها مرحلة تمهيدية تكفلت بها استراتيجية رحلات كسينجر المكوكية بين عامي [١٩٧٤-١٩٧٥]

من جانب وإعادة السادات ترتيب أوراقه من جانب آخر بحذروترقب [2] .

هكذا أصبح السادات في موقف بالغ الصعوبة فهو لا يستطيع أن يقف بعملية السلام التي قد بدأها في منتصف الطريق ولا يزال ٨٥٪ من سيناء تحت السيطرة الإسرائيلية ، في حين أنه لا يستطيع مجاراة إسرائيل ببدء اتصالات مباشرة مع حكومتها ؛ لما سوف يعرضه لأخطار جسيمة في ظل الشكوك التي أثارتها اتفاقية سيناء الثانية وما تسرب عن تفاصيل ملحقاتها السرية ، وفي نفس الوقت ليس بقادر على الانتظار الذي ربما يطول إلى أمد غير محدد .

وأمام تجمد الموقف السياسي ومحاصرة إسرائيل كان السادات يبحث عن

١ـ انظر نص الرسالة الإسرائيلية ، يعرضها محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٢٨٤ ـ ٢٨٥

٢ـ راجع ، صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ ١٥٩ .

مخرج خلاف ذلك ليكمل به طريق السلام ، فكانت آخر أوراقه لمغازلة واشنطن حتى لا تنفرد به إسرائيل ويقع فريسة سهلة لها - هي إلغاء المعاهدة المصرية السوفيتية ، فتم إلغاؤها بالفعل في منتصف مارس ١٩٧٦ [1] . ولم يزد رد واشنطن على خطوة السادات بأكثرمن إعجابها بسياسة الاعتدال المصرية [2]. ليحرق السادات كل أوراقه بدون عائد .

فماذا كان ينتظر السادات من واشنطن ، التي كان هدفها الرئيسي طوال الوقت سواء قبل الحرب أو بعدها هو حمله على المفاوضات المباشرة وجها لوجه مع إسرائيل ؛ لما لذلك من أبعاد على كافة المستويات ليس على مصر وحدها ، بل على المنطقة بأسرها . فبهذا الهدف تتحقق المصالح المشتركة - محور العلاقات الاستراتيجية - لكل من واشنطن وتل أبيب ، فمن المنطقي ألا تعارض واشنطن مساعي إسرائيل في تحقيق ذلك الهدف ، بل ستسعى جاهده لمساندتها بكل ثقلها وبكل الطرق ..

وجاءت ضغوط الجبهة الداخلية لتدفع بالأمور إلى مسارها المحتوم، جسدتها مظاهرات ١٩/١٨يناير١٩٧٧ ؛ لتمثل أقوى محرك للسادات نحو تغيير سياسته الداخلية والخارجية بخطوات أوسع مدى ؛ فقد أحدثت شرخا عميقا في شرعية السادات وإصابته بصدمة عنيفة لم تخطر له على بال أفقدته إلى حد ما اتزانه ؛ لتصبح نقطة فاصلة لمرحلة سابقة وأخرى لاحقه من عهد السادات ؛ حيث أنه أعاد حساباته وترتيب أوراقه بشكل مختلف فسوف يستغل ملف أحداث يناير ليصبح سيفه المسلط على الجبهة الداخلية ؛ فقد ارتأى فيها السادات تحديا شعبيا لسلطته وتصور أن للعناصر اليسارية ومن ورائهم السوفيت يدا في هذه الأحداث . وغذت تل أبيب وواشنطن هذا الاعتقاد [3] لتؤكد للسادات مدى أهمية

١ـ حول تفاصيل إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية ، انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٩ ـ ٢٧٩ . وهو ما سوف نتناوله تفصيلا فيما بعد .

٢ـ حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٤٢٤ .

٣- ليصل الأمر إلى الإغارة على ليبيا في يوليو ١٩٧٧ ، انظر ،محمدحسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، ص ٣٢٨ - ٣٣٤ .

الانتقال للمعسكر الآخر لحماية سلطته [١].

فبدا دوي أصداء أحداث يناير يأخذ أبعاده لدى السادات ويجعله في عجلة من أمره أكثر من أي وقت مضى لتحقيق السلام والرخاء - الذي طالما وعد به - على أرض الواقع وحسم النزاع واسترداد الأرض المحتلة بأي طريقة ما ، حتى ولو على حساب الآخرين علنا . كما ساهمت في وضع قضايا الشرق الأوسط على جدول الأعمال الأمريكية ، حرصا على نظام السادات وبقائه في الحكم .

وفي ظل هذه الظروف وصل السادات إلى واشنطن لإجراء مباحثات مع كارتر بحلول أبريل ، تلك التي خرج منها السادات بانطباع متفائل حول رغبة كارتر الأكيدة في تحقيق السلام في الشرق الأوسط بما يتضمن أمن الحدود ، والمسألة الفلسطينية ، إلى جانب مناقشة المسائل الإجرائية المتعلقة بكيفية تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات المقبلة ، وكانت أكثر المظاهر تشجيعا خلال هذه الجولة استعداد السادات لتقبل فكرة أن السلام يستلزم إقامة علاقة طبيعية مع إسرائيل ؛ بما في ذلك التبادل الدبلوماسي والاعتراف الكامل ، بينما كان فكر كارتر يتمحور حول افتراضين أساسيين هما الوصول إلى تسوية سلمية تنجم عن اتفاق مسبق على المبادئ الأساسية في إطار شامل ، وليس على مساومات جزئية حول قضايا منفصلة ، واقتناعه بأن إسرائيل تستطيع تحقيق الأمن علاوة على السلام والاعتراف بها داخل الحدود الجغرافية لعام ١٩٦٧ بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها وأن أمن إسرائيل سيقوم في نهاية الأمر على نوعية العلاقات السياسية التي تربطها مع جيرانها بقدرما يقوم على قوتها العسكرية [٢] . ويمكن اعتبار ذلك مضافا إليه خروج كسينجر من البيت الأبيض واختفاء لعنته ولو إلى حين من حسن الطالع إلى حد ما .. في الوقت الذي كانت فيه إسرائيل مهيأة هي الأخرى لمناقشة الانسحاب ، وأن مسألة الأمن لن تتطلب بالضرورة تغيرات كبيرة في الحدود تتجاوز خطوط ١٩٦٧، ولكنها تصر على عدم تقبل وجود دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية [٣] .

1- Doreen , Kays . op . cit , P 221 .

٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٠ و كذلك هوامش الصفحة ذاتها .

3- Galal , El Rashidi . op cit , p 75 .

وعلى ضوء ذلك شرعت حكومة كارتر بحلول منتصف العام في الإعلان عن مبادرتها السلمية ، وكانت النتائج مشجعه للغاية (1) . ولكن هذا التفاؤل لم يدم طويلا ، فقد فاجأتهم كتلة الليكود بتولي رئاسة الوزراء ليصبح مناحم بيجن على رأس الحكومة الإسرائيلية يسبقه تاريخه المتطرف وما هو معروف به من تصلب وتشدد ، على أثر استقالة رابين (2) . وعلى الفور بدأ بيجن أول أعماله بإعلان عدم استعداده لقبول مبدأ الانسحاب من الضفة الغربية تحت أي ظرف من الظروف، والتزامه بالمستوطنات . لتصير هاتان النقطتان مصدرا رئيسيا للنزاع بين واشنطن وتل أبيب على مدار السنتين التاليتين (3) . على نحو ما سنرى .

ويكمن وجه الاختلاف بين حكومتي بيجن و رابين أن بيجن كان يرغب في أن يقتصر دور واشنطن على الجمع بين الطرفين وألا تشترك في جوهر المباحثات العربية الإسرائيلية ، على النقيض من الحكومة السابقة التي كانت تفضل التشاور الوثيق بين البلدين على غرار سابقيها .

ولكن واشنطن قد قطعت بالفعل شوطا بعيداً على طريق محاولة استنباط مشروع مبادئ ينبغي الاتفاق عليه قبل انعقاد مؤتمر جنيف . وكان قد تم الاتفاق على خمسة مبادئ في مناقشات أجريت داخل الحكومة الأمريكية في أوائل يوليو. فنصت [النقطة الأولى] على أن الهدف هو السلام الشامل ، أما [الثانية] تعيد التأكيد على أهمية قراري الأمم المتحدة رقمي ٢٤٢و٣٣٨ كأساس للمفاوضات، بينما [الثالثة] تحدد هدف السلام على أنه ينطوي على إقامة علاقات طبيعية وليس مجرد إنهاء حالة الحرب ، وتعالج [الرابعة] مسألة الحدود و الانسحاب على مراحل ، أما [النقطة الخامسة] والأخيرة فتتعلق بالفلسطينيين وحقوقهم ، بما في ذلك الوسائل التي تسمح للفلسطينيين بحق تقرير المصير من خلال اتخاذ

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ٢٥١ وكذلك ، سيروس فانس ، خيارات صعبة [بيروت : المركز العربي للمعلومات ط٢ ١٩٨٤] ، صـ ١٣ .

٢- في ٧ أبريل استقال رابين بسبب فضيحة مالية ، انظر محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

٣- إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة : من تسوية إلى حلف [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط ١٩٧٩] ، صـ ١٩ . انظر كذلك ، مناحم بيجن سيرة ذاتية ، بقلم / أريك سليفر ، كتب مترجمة [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، د . ت] ، صـ ١٩٠ .

قرار بشأن وضعهم في المستقبل [1] .

وقد تم مناقشة هذه المبادئ أثناء زيارة بيجن لواشنطن ، الذي رفض بدوره النقطة الخاصة بالفلسطينيين كلية وبشكل قاطع ورفض مجرد النظر في أي حل للمسألة الفلسطينية ، وإصراره على عدم ذكر الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧، وهو ما وافق عليه كارتر نزولا على رغبة بيجن ، مع مناشدته مقابل ذلك بضبط النفس إزاء المستوطنات ، وعوضا عن ذلك بدأ الاهتمام بالقضايا الإجرائية [2] .

وعلى أية حال فقد نشطت الدبلوماسية الأمريكية لإحياء عملية السلام واستعادة قوة الدفع باتجاه تسوية شاملة في الشرق الأوسط ؛ حيث تركزت جهودها على استئناف مؤتمر جنيف بهدف المحادثات عن قرب ، وذلك بوضع صيغة تكون مقبولة من جميع أطراف النزاع ، ومحاولة التوفيق بقدر الإمكان بين المواقف ووجهات النظر المختلفة للأطراف قبل افتتاح المؤتمر . وكانت العقبة الأساسية أمام انعقاد المؤتمر هي كيفية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي كانت تعارضه إسرائيل شكلا وموضوعاً [3] .

وفي هذا الصدد استطاعت الدول العربية اتخاذ موقف موحد فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التي يتعين مراعاتها في التعامل مع إسرائيل ، على الرغم من بقاء الاختلاف حول الإجراءات و التفاصيل ، وكان أهم هذه المبادئ هي التزام كل دولة بعدم اتخاذ أية قرارات من جانب واحد يكون من شأنها انقسام العرب وتقويض أسس تضامنهم لما لذلك من آثار عكسية خطيرة على القضية العربية برمتها [4] . ورغم ذلك بدا واضحا أن الانقسامات والشكوك تسري بين أوصال المعسكر العربي . وعلى الجانب الأخر تسعى إسرائيل لعرقلة انعقاد مؤتمر جنيف [5] .

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥١ ــ ٢٥٢ .
٢- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٢٢ .
٣- إسماعيل فهي ، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط ، صـ ٢٨٦ ــ ٢٩٠ .
٤- المرجع نفسه .
٥- كانت إسرائيل وراء الهجوم المصري على ليبيا لتؤدب القذافي و حشوده على الحدود المصرية في ٢١/ ٧ / ١٩٧٧ ، انظر محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، ص ١٢ . كذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، صـ ٣٢٨- ٣٣٤ .

وبحلول أغسطس ١٩٧٧، قام فانس برحلة هامة للشرق الأوسط ، حاملا معه نصا منقحا للمبادئ الخمسة [آنفة الذكر] لمناقشتها مع قادة مصر وسوريا والأردن وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ولبنان . مضافا إلى ذلك أربعة طرق محتملة لإشراك الفلسطينيين في مفاوضات جنيف [١] .

وخلال محادثات فانس في القاهرة أبدى السادات قلقا بالغا إزاء التحول نحو المناقشات الإجرائية ، و التخلي عن فكرة الموافقة المسبقة على المبادئ قبل الذهاب إلى جنيف وكان رأيه أنه ينبغي استخدام جنيف لتوقيع وثائق متفق عليها مسبقا فكان السادات لا يزال مشدودا لنموذج كسينجر ، مفضلا أن تقدم واشنطن خطة تستطيع جميع الأطراف أن تبدي رأيها بصددها ، ولتشجيع هذه الفكرة قدم السادات لفانس وثيقة سرية للغاية تتكون من جزئين : [الأول] منهما اختص بأربع نقاط تحدد بوضوح المتطلبات الأساسية لسلام نهائي عادل ودائم متمثلة في الانسحاب الكامل والشامل للقوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ ، الاعتراف بالحق الثابت للشعب العربي في فلسطين في إقامة دولته ، مع الاعتراف بحق كل دولة في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومضمونة دوليا ، و أخيرا الالتزام من جانب كل الدول في المنطقة بإدارة علاقاتها وفق نصوص ميثاق الأمم المتحدة . وبوجه خاص عدم اللجوء إلى استخدام القوة ، وحل الخلافات بالسبل السلمية . وبعد تحديد هذه المتطلبات الأربعة اللازمة للسلام نصت الوثيقة على أن مصر مستعدة لتوقيع الاتفاق الثاني مع إسرائيل في وقت متزامن مع الدول العربية الأخرى المعنية [٢] .

وكان [الجزء الثاني] من المشروع المصري هو اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل ، يتألف من خمسة بنود كديباجة وتسع مواد ، سنوجزها فيما يلي :

أن الاتفاق وملاحقه يشكل اتفاق السلام النهائي بين الطرفين وفق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ [م١] ، في حين

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٢٥ ــ ٢٧ .
٢- انظر ، نص الوثيقة ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٣٢٤ ــ ٣٢٦ .

تتعهد الحكومة الإسرائيلية بأن تسحب قواتها من سيناء وحتى الحدود الدولية لمصر وفق جدول زمني متفق عليه ، يتم تنفيذه خلال ثلاثة شهور من توقيع هذا الاتفاق [م٢]، مقابل التزام مصر بتعهدها بضمان حرية الملاحة في قناة السويس ومضايق تيران [م٣] ، كما يلتزم الطرفان بأن يقيما مناطق منزوعة السلاح على جانبي وامتداد الحدود بينهما مع قبول مرابطة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على أرضيهما على امتداد الحدود ، مع وضع أجهزة الكترونية وجهاز للإنذار المبكر على أراضيهما بالقرب من الحدود [م٤] ، ويتعهد كل طرف بأن يحترم ويعترف بسيادة الطرف الآخر ووحدة أراضيه واستقلاله السياسي ، والعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها ، ويضمن كل طرف أن أعمال الحرب أو العدوان لا تصدر أو ترتكب من داخل أراضيه ضد سكان أو مواطني أو ممتلكات الطرف الآخر مع الامتناع عن التدخل في الشئون الداخلية للطرف الآخر ، أو استخدام القوة أثناء تنفيذ الاتفاق[م٥] ، مضافا إلى ذلك إعلان الطرفين أن الصراع بينهما قد انتهى ، والتعهد بإنهاء كافة المطالب والادعاءات وحالات الحرب [م٦]، وبعد فترة خمس سنوات يقوم الطرفان بدراسة طرق وسبل تعزيز السلام بينهما [م٧] بشرط أن يوافق الطرفان على إقامة لجنة مشتركة لدراسة أي مشكلة تظهر أثناء تنفيذ الاتفاق [م٨] ، وأخيرا ضرورة ضمان هذا الاتفاق من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وأنه سيعرض على مجلس الأمن للموافقة عليه ... [م ٩] [١].

هكذا مثلت هذه المواد مشروعاً لمعاهدة سلام أعرب السادات عن أنه مستعد لتوقيعها مع إسرائيل ، ولكنه لم يكن يود أن يعرف أي طرف من الأطراف الأخرى بوجودها . وحث فانس أن يطلب من إسرائيل أن تتقدم بمشروع معاهدة مضاد ، وعندئذ يمكن لفانس أن يكشف عن المشروع المصري ؛ الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى اقتراحات وسط من جانب واشنطن . حيث كان لا يزال السادات واثقا من نزاهة الوساطة الأمريكية . وكإجراء تكتيكي درج السادات على اللجوء إليه مراراً فيما بعد لإظهار حسن النوايا ومدى المرونة أخذ

١- المصدر نفسه .

نص المشروع وكتب على هوامشه بخط يده التنازلات الأخرى التي لديه استعداد لتقديمها قبل أن تبدأ معركة المفاوضات بشأنها (١) .

وإزاء موقف كارتر بإعلانه استعداد الولايات المتحدة للدخول في محادثات على مستوى عال مع منظمة التحرير الفلسطينية إذا ما قبلت القرار ٢٤٢ ؛ وافقت منظمة التحرير الفلسطينية مع التحفظ بأن القرار غير كاف في إشارته للمشكلة الفلسطينية . وبهذا الوضع سهلت المنظمة من مهمة السادات بإمكانية المشاركة الفلسطينية معه للوصول إلى تسوية مع إسرائيل ؛ حتى لا يبقى في يد أحد من الأطراف العربية ما يزايد به عليه . فكان السادات جاداً في مسألة التمثيل الفلسطيني في أية تسوية - بشرط ألا تقف في سبيل استرداد سيناء - بصرف النظر عن مؤتمر جنيف ، فكان لا يزال على شكوكه إزاء فكرة الوفد العربي الموحد . وتأكيدا لذلك عرض السادات على ياسر عرفات أثناء وجود فانس بالإسكندرية ، فكرة غزة وأريحا أولاً ؛ بحيث تستطيع المنظمة أن تحصل على قطاع غزة وعلى موطئ قدم في الضفة الغربية ، مما يعطيها صفة مفاوض يقف على أرض وطنية ومنها يطالب ببقية الأرض في حدود مفهوم وتفسيرات قرارات مجلس الأمن (٢) . ففي هذه المرحلة لم يكن السادات مستعدا لعقد سلام منفصل مع إسرائيل ، فمازال يصر علي وضع إطار أوسع للتسوية .عندئذ فقط يمكنه المضي قدما لعقد اتفاق ثنائي و فتح الطريق أمام التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية (٣) . ولكن محاولة فانس بهذا الصدد نسفت من أساسها عندما ذهب إلى تل أبيب والتقى ببيجن وقدم له نتائج مباحثات الإسكندرية . وعلى الفور اعترض بيجن على العودة إلى جنيف أو إلى غيرها ، كما رفض بطريقة قاطعة اقتراح الوفد العربي الموحد والتمثيل الفلسطيني حتى ولو كان ضمن الوفد الأردني (٤) .

١-انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٣ ، مع ملاحظة عدم ورود أية إشارة إلى تلك الوثيقة في مذكرات فانس من قريب أو بعيد ..

٢-لمزيد التفاصيل ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣٣٩ .

3- Wiliam .B.Quandt , Camp David ; Peace Making and Politics ; Washington.d . c. 1986 ; p 96.

٤- جيمي كارتر ، الحفاظ على الإيمان ، ترجمة شبيب بيضون [بيروت : دار الفارابي ، ط١ ١٩٨٥] صـ ١٤ .

ورغم ضيق وغضب بيجن ـ ومن قبيل التسويف للبحث عن مخرج ـ امتثلت إسرائيل خلال سبتمبر ١٩٧٧ بتقديم وثيقة قانونية مطولة تركت المسألة الحرجة المتعلقة بالحدود ووضع المستوطنات في سيناء غامضة أما بند علاقات التطبيع بكافة مستوياته وفي كل المجالات فقد أخذ أسبقية التزام مصر تجاه المعاهدة المصرية / الإسرائيلية على ما عداها ، فأضحت أمورا محورية دارت حولها مواد المعاهدة المقترحة بإسهاب وتفصيل على نحو غير مسبوق ، مضافا إلى ذلك بعض المسائل التي تعد في حد ذاتها انتهاكا صارخا للسيادة المصرية على أراضيها ومياهها الإقليمية . والأخطر من ذلك كله أن تلك الشروط بحذافيرها قد وردت في " معاهدة السلام " المصرية الإسرائيلية بعد مرور أقل من عامين فقط (١) . كما قدمت سوريا و الأردن في نهاية الأمر قائمة بالمبادئ التي ينبغي أن تحكم أسس اتفاق السلام . ورغم أن المشاريع في حد ذاتها كانت بعيدة عما هو مطلوب ، فإنها مثلت أساسا يمكن أن يصاغ عليه اقتراح أمريكي وسط ، علاوة على إلزام الأطراف بمواقف مكتوبة محددة (٢) .

وكان الخيط الثاني من خيوط السياسة الأمريكية هو محاولة العثور على حل لمسألة كيفية تمثيل الفلسطينيين (٣)* في المفاوضات المقبلة في جنيف . وقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن الكيفية التي تعبر بها منظمة التحرير عن تحفظها على القرار ٢٤٢ ، إلا أن الشروط التي طالبت بها المنظمة لقبول صريح بالقرار ٢٤٢ كانت تتجاوز ما كانت واشنطن على استعداد للوعد به . وعلى الرغم من ذلك ، فإن السادات أخبر كارتر في أوائل أكتوبر أن المنظمة ستوافق على أن تمثل في وفد عربي موحد بشخصية فلسطينية من غير المسئولين في المنظمة . أما المحور الثالث لجهود واشنطن فقد انصب على محاولة إيجاد نوع من التفاهم مع الأطراف المتفاوضة حول الإجراءات التي تتبع في محادثات جنيف . فكان

١ـ انظر ، نص الوثيقة كاملة يعرضها إسماعيل فهمي على صفحات مذكراته ، مرجع سابق ، صـ ٣٣١ ـ ٣٤١ .

2- William B. Quandt , Camp David ; p 97.

٣ـ و هو ما يتناقض مع ما حرص السادات على تأكيده بضرورة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف مستقل و على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى في جميع مباحثات السلام و في مقدمتها مؤتمر جنيف ، انظر الأهرام ، ١٨ ديسمبر ١٩٧٦ ، العدد [٣٢٨٨٤] .

السادات لا يزال يصر على أن يكون مؤتمر جنيف معدا إعدادا جيدا مسبقا ، وأن يكون أساسا للتوقيع و ليس للمساومة حتى لا يكون هناك قيد على تحركاته، و إلا فإنه سيعجز عن التقدم ويتحول إلى حالة جمود لا أمل فيها ، وظل مشدوداً بنموذج كيسنجر القائم على المحادثات «البالغة السرية» على مستوى رؤساء الحكومات ، أما إذا كانت المفاوضات الفعلية ستجرى في محفل شبه علني مثل جنيف فإن الأطراف العربية سوف تحد من حريته على المزيد من التنازلات ، وكذلك ستكون واشنطن عرضة للضغوط الدائمة سواء من الرأي العام الأمريكي أو الكونجرس الموالي لإسرائيل [١] .

وكانت إسرائيل تشاطر السادات شكوكه وظنونه حيال جنيف . وعلى الجانب الآخر كانت سوريا تحبذ فكرة الوفد الواحد كوسيلة لمنع الاتفاق المصري الإسرائيلي المنفرد الذي لم يعد موضع شك بعد اتفاقية سيناء الثانية وسلوك السادات وتوجهه نحو واشنطن وتل أبيب . وربما كان الاقتراح الأمريكي مخرجا لتلك المعضلة ، الذي يتمثل في حمل الجميع على قبول فكرة الوفد العربي الموحد بغرض إدخال الفلسطينيين في عملية السلام بهذه الوسيلة . وبعد افتتاح شكلي للمؤتمر تنقسم المحادثات إلى لجان فرعية تكون ثنائية الأطراف ، باستثناء المحادثات بشأن الضفة الغربية وغزة التي تنضم فيها مصر و الأردن إلى الفلسطينيين . وأخيرا كان المحور الرابع من استراتيجية واشنطن خاصا بمعالجة الدور الذي يقوم به الاتحاد السوفيتي كرئيس مشارك للمؤتمر [٢] .

وفي ظل هذه الاستراتيجية صدر البيان الأمريكي السوفيتي المشترك [٣] في أول أكتوبر ١٩٧٧ للدعوة إلى استئناف مؤتمر جنيف الخاص بالسلام في الشرق الأوسط ، واتفاق الدولتين العظميين على إحياء ما ورد في القرار ٢٤٢ من مبادئ، وزاد عليها النص على مراعاة حقوق الشعب الفلسطيني [٤] ، وضرورة

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٢٧ – ٢٨ ، كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٤ .
٢- وليام كوانت ، المرجع نفسه .
٣- انظر ، نص البيان ا لأمريكي السوفيتي كاملاً ، إسماعيل فهي ، مرجع سابق ، صـ ٣٥٠ – ٣٥٣ .
4- Shoukri , Ghali , op . cit , p389.

العودة إلى مؤتمر جنيف بمشاركة جميع الأطراف بما في ذلك ممثل الشعب الفلسطيني .

وبدا أن الأمور تسير في مسارها الصحيح ، وهو ما لن تقبل به إسرائيل أو تسمح بتحقيقه أبداً .. وهنا فجر البيان الأمريكي السوفيتي عاصفة نارية من ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية في الدوائر المناصرة لإسرائيل والمعادية للسوفيات بحجة أن هذا المنطق يساهم في إعادة السوفيت للمنطقة . ولكن حقيقة الأمر أن هذه الضجة كانت بسبب ما ورد في البيان بشأن صيغة الحقوق الفلسطينية، التي لم تستخدمها واشنطن من قبل ، فكانت تقتصر على صيغة المصالح الفلسطينية، فضلا عن موقف كارتر تجاه عملية السلام بشكل عام (١). والذي يعد تناقضا واضحا لما التزمت به واشنطن بشأن جنيف ، الذي حدد بالتفصيل سياسة واشنطن إزاء الفلسطينيين [لا اعتراف بمنظمة التحرير ، لا مفاوضات ....الخ] وهو ما نصت عليه مذكرة سرية [إحدى ملحقات اتفاقية سيناء الثانية] كما ذكرنا سابقا .

ومن الناحية الموضوعية ، كان البيان مجرد تسجيل للنصوص الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢، مع إضافة نص الحقوق المشروعة للفلسطينيين وبرغم أن البيان بدا وكأنه تغير في السياسة الأمريكية وإعادة التوازن لإدارة الصراع الإقليمي . إلا أن السادات اتخذه بمثابة إنذار رسمي بأن الإدارة الأمريكية ستنفض يدها عن المشكلة ، وتوقف جهودها تماما ، إذ لا يعقل أن تكون الولايات المتحدة قد غيرت فجأة مخططها الاستراتيجي الذي يتضمن إبعاد الاتحاد السوفيتي عن المنطقة . وبالتالي لا يمكن أن يعني هذا التحرك الأمريكي السوفيتي المشترك توجها جاداً نحو مؤتمر للتسوية ، وإنما تجميد للقضية (٢) . وقد يفسر بأن البيان تلويح باتفاق أمريكي سوفياتي محتمل يمكن أن يكون أداة ضغط على إسرائيل لكي تعتدل . ولكن الخبرة السابقة بقدرة القيادة الأمريكية على ذاك الأمر لم تكن ترجح مثل هذا التفسير . إذن كان مضمون البيان – بغض النظر عما صرح

1- Melvin A . Friedlander , Sadat and Begin the Domestic Politics of Peace Making , New York ; Westview Press , 1983 , p 205 .
2- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 31 .

به – أداة ضغط على السادات نفسه الذي جعل من الحليف الاستراتيجي عدوه اللدود؛ فاستغل شبحه لمطاردة السادات عن المسار المفترض وفراره لطريق واشنطن/ تل أبيب. وجاءت الاتصالات السرية مع إسرائيل بالمغرب لتسهم في إبعاد السادات تماما و باقتناع عن الموافقة على هذه الخطوة المحسوبة .

على أي حال ، إذا كان السادات عبرعن عدم ارتياحه فإن القيادة الإسرائيلية أعلنتها حربا . وكانت حساباتها مفهومه أيا كانت الفاعلية المتوقعة لمؤتمر جنيف، يظل التحول عن المسار الذي قبله السادات بأن ٩٩ ٪ من ورق اللعب في يد أمريكا انحرافا عن الوضع الأمثل بالنسبة لها ، فاحتكار واشنطن للعملية أعطى إسرائيل – بحكم السيطرة الصهيونية داخل المؤسسات الأمريكية – ضمانا أكيدا بالتحكم في الموقف و آلياته وفقا لشروطها . وبالتأكيد كانت التقديرات لكل نتائج تلك الخطوة خطيرة . بينما كانت نتائج الاتصالات السرية توحي باقتراب الفريسة من فخ الحل المنفرد ، فالتحول إلى صيغة أخرى قد تدخل أطرافاً دولية وعربية أخرى ، كما أن تجميد العملية في جنيف جائز، ولكن سيطرتها غير مضمونة بالقدر نفسه على سبيل القطع . ولا شك أن إسرائيل أدركت أيضاً احتمال أن تلك الخطوة الأمريكية أداة إنذار لها ، ولكن كان هذا سببا إضافيا لقرارإسرائيل لخوض اختبارالقوى ، والذي انتهى بتأديب قاس لكارتر ، فمارست تل أبيب شتى أساليب الضغط وأعمال الابتزاز التي استخدمتها الصهيونية في هذه المعركة الضارية ، وبعد جلسة من المساومة المريرة مع موشي دايان انهار كارتر وأعلن أن الاتفاق الأمريكي السوفيتي لن يكون أساساً لمؤتمر جنيف (١) .

و أيا كان الأمرفقد أسفر الرفض الإسرائيلي للبيان المشترك ، وما آثاره من ضجة صارخة إلى انتزاع بيان جديد من كارتر يؤكد لإسرائيل كتابة أن واشنطن لن تحيد عن التزاماتها السابقة . فبدت هذه الوثيقة وما تنطوي عليه ، تراجعا هاما عن البيان الأمريكي السوفيتي ، علاوة على كونها دليلا قاطعا على القوة الهائلة والضغوط الحادة التي تستطيع إسرائيل أن تمارسها على صانع القرار الأمريكي

١- بشأن هذا التحليل راجع صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ ١٦٣– ١٦٤مع مراعاة مراجعة المذكرة السرية بملحق اتفاقية سيناء ملحق [أ] . .

والإدارة الأمريكية برمتها بسبب قاعدة التأييد القوى لها في الكونجرس والرأي العام الأمريكي . وبدا الارتباك والانزعاج لدى العرب ، والسادات بوجه خاص، لموقف الولايات المتحدة وهي تبدو متراجعة تحت الضغوط الإسرائيلية على مرأى ومسمع من العالم أجمع عشية انعقاد مؤتمر جنيف [1] . لتحل لعنة كيسنجر على مسار عملية التسوية من جديد وأبعاد استراتيجيته التي أمنت إسرائيل من تقلبات السياسة الأمريكية وتحجيم حرية الرئيس الأمريكي وتقييد صانع القرار في هذا الاتجاه . والأخطر من ضعف الرئيس الأمريكي ذاته وعدم قدرته على الحركة ، هو محاولة كارتر إقناع السادات بأن يتحرك غير معتمد على أحد ، وكان ذلك بمثابة التأييد الأمريكي لاتفاق مصري إسرائيلي منفصل [2]، و إطلاق الضوء الأخضر لحرية الحركة مهما كانت اتجاهاتها .

وبإصدار ورقة العمل الأمريكية الإسرائيلية نسفت إسرائيل الطريق إلى جنيف لتمتلك زمام الأمور. وبالقطع فهم السادات توقف قوة الدفع الأمريكية نحو تسوية شاملة ، وسط توسع نشط في إنشاء المستوطنات . لذلك بدا الطريق الوحيد للخروج من المأزق متجهاً إلى القدس ؛ فتطلب الأمر تخطي الاتصالات السرية الجارية بالرباط إعداداً لجولة حاسمة على مستوى أعلى ..

إيذانا ببدء طريق القاهرة / تل أبيب وتخطي اللقاءات السرية بالمغرب :

بينما كانت الجهود الأمريكية موجهة نحو استئناف مؤتمر جنيف ، شرعت مصر وإسرائيل في جولة دبلوماسية سرية بفتح قنوات الاتصال على جبهات متعددة ، لعل أهمها ، فتح قناة الاتصال عن طريق الرئيس الروماني [نيكولاي تشاوشيسكو][3] لتنقل رسالة هامة للسادات مؤداها ، أن بيجن راغب في دخول

١- إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٣٥٥ وكذلك ، موشي دايان ، الاختراق : رؤية شخصية للمباحثات المصرية / الإسرائيلية [القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات : كتب مترجمة رقم ٧٦٤] صـ ١٢ .

٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

٣- حيث قام بيجن بزيارة بوخارست في أغسطس ١٩٧٧ ، ولم يمض على زيارة بيجن ثلاثة أشهر حتى كان السادات قد نزل بنفس المكان وقابل الرئيس الروماني في الفترة ما بين ٢٩ ـ ٣١ أكتوبر ١٩٧٧ ، وبعد عودته من رومانيا أعلن عن رحلة القدس . فهل هناك ارتباط بين الزيارتين ؟ أم أنها كانت سببا في إلهام السادات بفكرة زيارة القدس التي هبطت عليه فجأة بينما كانت الطائرة تقله في طريق العودة من بوخارست ، على حد زعمه . ولكن رواية جولدا مائير بشأن تفكير السادات في إجراء اتصال مباشر مع إسرائيل والذي يعود إلى خمس سنوات ، أي عام ١٩٧٢ واتخذت رومانيا حينذاك حلقة اتصال لترتيب لقاء سري بين الزعيمين ،إلا أن انتظار جولدا مائير قد طال دون فائدة . وهو ما ذكرته جولدا مائير في طيات مذكراته [سيرة حياتي] المنشورة عام ١٩٧٥ . انظر ، محمد إبراهيم كامل ،مرجع سابق ، صـ ١٤٧، ١٤٨ . فضلا عن أن شخصية السادات كانت موضع دراسة دقيقة من المؤسسات الإسرائيلية المختصة بغرض التغلغل فيها وسبر أغوارها لإمكانية اختراقها و من ثم السيطرة عليها . انظر عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ١٥٥ـ١٥٦ .

التاريخ كرجل سلام - وإن لم يكن بيجن وحده - وأنه سيكون مستعداً أن يعطي السادات مباشرة أكثرمما يمكن أن يعطيه له عن طريق كارتر، فضلاعن أنه قادرعلى تنفيذ ما يعد به [١].

فكانت زيارات السادات لرومانيا في الصيف الأخير ، وبخاصة المباحثات المغلقة مع تشاوشيسكو [في ٢٩ أكتوبر] ، وطمأنته للسادات بقدرة بيجن على اتخاذ قرارات صعبة ، وهو ما بدا معقولا ليسهم في بلورة فكرالسادات ودفعه بقوة على المضي قدما في هذا الاتجاه[٢] . فلا يتصورأن اللقاء المغلق الذي على أثره قررالسادات زيارة القدس اقتصرت محتوياته على هذه الجملة المفيدة ، فأغلب الظن أن تشاوشيسكو نقل إلى السادات وعودا أكثر تحديدا حول نـوايا إسرائيـل [الكاذبة طبعا] في حالة قبول السادات زيارة القدس ؛ وهذا منطقي في ظل التلميح بأن الاتصال المباشر بين أطراف الصراع - مصر وإسرائيل - بدون واشنطن هو الطريق الأقصر لحل النزاع ، وهو ما ستبدي إسرائيل بصدده مرونة كبيرة ، مع استخدام كل فنون المناورة لتأكيد هذا التصور و إمكانية تنفيذه [٣] .

كما نشطت قناة الاتصال عن طريق شاه إيران والملك الحسن [ملك المغرب] ، لتحمل رسائل بنفس المعنى بهدف المباحثات المباشرة . فتركزت الجهود الإسرائيلية لمحاصرة السادات لدى ملك المغرب ذاك العنصر العربي؛ نظراً لأن الملك الحسن كان من أشد المتحمسين لدور الوسيط في الصراع العربي/ الإسرائيلي [٤] . وبناء على اتصال بيجن بالملك الحسن ، أرسل الملك مبعوثا خاصاً إلى السادات لعرض موضوع الاتصالات السرية المباشرة بين مصر

١- محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣٤٠ . كذلك ، مناحم بيجن ، مرجع سابق ، صـ ١٩٥ .

٢- وهو ما توضحه الوثائق السرية البريطانية ، زيارة السادات للقدس ، وثيقة رقم ٢٩٨/٧٧. ، بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، من السفير البريطاني في تل أبيب إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث ،الخارجية ، لندن ، سري للغاية . وثائق منشورة بموقع مجلة الشرق الأوسط ، بتاريخ ٩/٥ / ٢٠٠٩ ، بشبكة المعلومات الدولية .

٣- بشأن هذا التحليل انظر ، عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ج٢ [القاهرة : دار المستقبل العربي ط٢ ١٩٨٢] ، ص- ٣٥٩ ، كذلك ،محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، ص- ١٤٧-١٤٨ .

٤- كان مبعث اهتمام ملك المغرب بهذه الوساطة يعود إلى تأثير الجالية اليهودية المغربية ذات الصلات الطيبة بالقصر . انظر ، صلاح العقاد ، مرجع سابق صـ ١٦٠ .

وإسرائيل وعلى الفور وافق السادات بشرط السرية التامة ؛ بدافع عدم ثقته في التوصل إلى موقف عربي موحد وأن ذلك الأمر مينوس منه . وأملا في الوصول إلى حل مقبول للشعب المصري حيث إن إسرائيل مطالبها الحقيقية ليست في سيناء [1] . في الوقت الذي كانت مسألة السلام هامة وضرورية لبقاء السادات في الحكم والذي بدأت الضغوط الداخلية وشبح اللاسلم واللاحرب تهدد أركانه ، و محاولة السادات تنويع رهاناته ؛ خوفا من أن تصبح جنيف قيدا على أسلوبه في الدبلوماسية المتحررة من القيود . وبالفعل تم عقد اجتماع بين دايان وحسن التهامي [نائب رئيس الوزراء] في منتصف سبتمبر بالمغرب [2] . وكان لهذا الاختيار آثار وانعكاسات هامة على سير الأحداث فيما بعد . عموما تم التوصل خلال مناقشات هذا اللقاء إلى الاتفاق على التحركات الثلاثة التالية :-

- يقوم كل جانب بإبلاغ رئيس حكومته للحصول على موافقته على استمرار اللقاءات ، وأن ينقل دايان لبيجن طلب السادات بالتزام إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة كشرط مسبق لاستمرار المباحثات .
- يتم تبادل وثيقة السلام التي يعدها الجانبان ويدرسها الجانب الآخر ، و تعرض على الولايات المتحدة .
- إذا وافق الرئيسان على هذه المقترحات ، فسيتم اللقاء الثاني خلال أسبوعين .

وبالفعل تم عقد ثلاثة لقاءات بين التهامي ودايان ، لكنها لم تسفر عن نتائج ملموسة ، فلم تكن أكثر من جولة لاستطلاع وجهات النظر وجها لوجه . فلم تخرج المناقشات خلال اللقاءات الثلاثة في مجملها عن الشروط التي وضعها الطرفان وتم طرحها من قبل ، اللهم إلامحاولة جس النبض والتركيز على الحل المنفرد مع مصر والتلويح لإعداد لقاء السادات وبيجن [3] . وهو ما أوضحته التقارير التي أعدها دايان بشأن تلك المناقشات لعرضها على بيجن وبخاصة التأكيد على عدم الاستعداد بالتزام مسبق بالانسحاب من كافة الأراضي المحتلة . وكان ذلك

١-محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب، وإسرائيل ، صـ ٣٤١ .
٢-صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ ١٦٠ .
٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٤٢ – ٥٩ . ولمتابعة تفاصيل اللقاءات بشكل عام يمكن مراجعة محمد الطويل ، لعبة الأمم والسادات [القاهرة : الزهراء للأعلام العربي ط١ ١٩٨٨] ، صـ ٢٣٩ – ٢٧٤ . مع مراعاة ما ينتاب الرواية من الخلط والسرد بطريقة إنشائية غابت عنها الموضوعية والدقة ، على النقيض من رواية دايان .

على النقيض مما نقله التهامي للسادات بشأن استعداد إسرائيل للانسحاب من الأراضي المصرية دون تأخير، والتفاوض في كل شيء، وقبول الانسحاب من بقية الأراضي العربية المحتلة على أساس تعديلات طفيفة كما جاء في مشروع روجرز[1]. وهو ما نفاه دايان للسادات أثناء زيارته للقدس .على نحو ما سنرى.

و أيا ما كان الأمر ، فبهذا الوضع وثق السادات في إمكانية النجاح، وبخاصة في ظل طمأنة كيسنجر بأن الصراع العربي / الإسرائيلي قضية نفسية في جوهرها قبل كل شيء ، ولو انكسر الحاجز النفسي لأمكن حل مشكلة الأمن الإسرائيلي وهي العقبة الرئيسية بالنسبة لاستعداد إسرائيل للسلام [2] . ليكون كيسنجر أول من نسج خيوط شرك الحاجز النفسي في مخيلة السادات وتفكيره وواصلت إسرائيل الإغراء به فكان هذا الطرح من ضرورات الزيارة .

وعلى أية حال كان الهدف من اللقاءات السرية بين دايان والتهامي بالمغرب لا يزال هو الوصول إلى نوع من الاتفاق قبل انعقاد مؤتمر جنيف حتى لا ينتهي بالفشل ، ولم يكن الغرض منها ترتيب لقاء بين السادات و بيجن - على حد قول السادات - فهذه الاتصالات لم تكن إلا محاولة للفرار من الطريق المسدود الذي يمكن أن ينتهي إليه مؤتمر جنيف برعاية أمريكية سوفييتية [3] . واعتقد السادات أنه بذلك قد أمن نفسه ضد تحول جنيف إلى مصيدة عربية سوفييتية محكمة ؛ بفتح قنواته المباشرة مع إسرائيل وبدا أنه أصبح متأكدا بفضل هذا الاتصال من أنه حالما يصبح مستعداً لتوقيع سلام منفرد مع إسرائيل سيستعيد معظم سيناء [4] . ولم يدرك السادات أنه بمجرد هروبه من المصيدة المزعومة يصبح فريسة سهلة بين فكي تل أبيب. ومهما يكن الأمر فإن هذه الاتصالات ساهمت بقدر ما كمرحلة تمهيدية للمباحثات المباشرة بين مصر وإسرائيل وما ترتب عليها من تسلسل الأحداث فيما بعد ..

١- انظر ، محمد الطويل ، المرجع نفسه ، كذلك ، محمد سعد العوضي ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، صـ ١٢٦ - ١٢٨ . مقارنة بما ورد في رواية موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٦٣ .
٢- محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣٥٠ .
٣- إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٣٨٣ . كذلك ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، مرجع سابق ، صـ ١٢٠ .
٤- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٦ .

ورغم علم واشنطن باللقاءات السرية بين مصر وإسرائيل بالمغرب ، إلا أنها لم تعترض طريقهما نظراً لأن هدف المفاوضات المباشرة ، كان قاسما مشتركا بين واشنطن وتل أبيب مهما اختلفت الوسائل . وربما يرجع ذلك لاعتقاد كارتر بأن خط اللقاءات السرية بالمغرب متوازٍ مع جهود واشنطن لتحقيق هدف واحد، فلم تنزعج واشنطن على اعتبار أن جنيف هي نهاية المطاف و ستكون الإطار الرسمي لكل هذه الجهود ولن تخرج عن مظلة السلام الأمريكي [١] .

وفي الواقع لم تقف واشنطن في وضع الانتظار والترقب لما ستسفر عنه تلك الخطوات السرية ، بل ألقت بثقلها وراء السادات لدفعه إلى حافة الهاوية مسلوب الإرادة . ففي ذلك الوقت كانت التعقيدات الإجرائية الخاصة بتشكيل وفد عربي موحد قد أحدثت ما يشبه المأزق بين سوريا ومصر . وكان التقدم نحو الخروج من الطريق المسدود فاترا ، و يبدو أن كارتر كان يشعر بأن الوقت يضيع بغير طائل . خاصة عندما تكون المشاكل قائمة بين الأطراف العربية ذاتها [٢] . وبهذه الروح قرر كارتر أن يرسل نداء شخصيا إلى السادات في شكل مذكرة بخط يده - ليكون لها وقعها وسحرها - مناشدا السادات بمساعدته التي وعده إياها .

وبرغم أن الرسالة لم تتضمن أية تفصيلات محددة عن زيارة السادات للقدس إلا أن مضمون الرسالة كان مصوبا نحو ذلك الاتجاه ، بدفع السادات وحثه على تخطي العوائق الراهنة ، وأن الوقت قد حان لكي يتخذ السادات خطوة جريئة إذا أراد مزيدا من التقدم فإن عليه أن يتخذ المبادرة ، مع إلحاح كارتر بالأهمية البالغة لقبول كافة الرفقاء بالاجتماع معاً [٣] .

ولم ينجرف كارتر إلى هذا الاتجاه إلا تحت ضغوط الطائفة اليهودية الأمريكية وإسرائيل ذاتها والتي طالبت كارتر بمباركة ذاك التوجه بل وحث

١- كان هناك اتصالات سرية بين القاهرة وتل أبيب تعود إلى ما قبل اجتماعات الرباط ، بمعرفة واشنطن ومباركتها ، وهو ما كشف عنه رئيس المؤتمر اليهودي[ناحوم غولدمان] منتقدا الحكومة الإسرائيلية التي أفشت أسرارا سياسية مهمة تتضمن الاتصال مع السادات نفسه ، انظر عدنان السيد حسين ، عصر التسوية : سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية [بيروت : دار النفائس للطباعة والنشر ط١ ١٩٩٠] صـ ٧٨ ـ ٨٣ .

2- Melvin A . Friedlander op.cit , p302

٣- انظر نص الرسالة ، مذكرات جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ١٨ وكذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٨ .

السادات على اجتياز الطريق السري بقفزات واسعة – بغض النظر عن الشكل الذي تتم به هذه المباحثات - وجاء رد السادات على رسالة كارتر ليكشف عما أخفي في طياتها باقتراحه عقد مؤتمر قمة في القدس يجتمع فيه زعماء الشرق الأوسط وزعماء الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولكن بدا أن الفكرة غير قابلة للتطبيق ، بل مستحيلة . وبدلا من ذلك شجعه كارتر على متابعة الجهود التي يبذلها من أجل تنظيم لقاء مخصص للإعداد لمؤتمر جنيف (١) .

وبرسالة كارتر تبدل فكر السادات بأن إسرائيل هي التي تملك ٩٩٪ من أوراق الحل وليست الولايات المتحدة كما كان اعتقاده ؛ لذا غير السادات وجهته نحو القدس هكذا بدا أن السادات أصبح مستعدا للتسوية بما تتضمنه من قرارات صعبة وبخاصة التفاوض مباشرة مع إسرائيل بدون وسيط وبغير اشتراك الدول العربية إذا لم تكن مستعدة لذلك ..

إلى جانب ذلك ، بدت سياسة السادات وتعامله مع القيادة الإسرائيلية من منطلقات معينة ، وهي جميعها تعكس نسيجا متكاملا لإدراك محدد للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية خلال المرحلة اللاحقة لحرب أكتوبر ، ومدى انعكاساتها على تطور الصراع بشكل عام ؛ فحددت ملامح مجمل سياساته الداخلية و تحالفاته الخارجية ، وكان أهمها ديمومة الصراع العربي / الإسرائيلي والذي لم تحسمه الحرب ذاتها ؛ فضلا عن سياسة الأمر الواقع الذي تفرضه إسرائيل بمنطق القوة تساندها الولايات المتحدة التي باتت تتراجع حتى عن دور الوسيط المنحاز وهو ما قد يمتد لسنوات طوال ..

ومن خلال الطرح السابق لتتبع وتحليل مسلسل الأحداث خلال الفترة التي أعقبت اتفاقية سيناء الثانية وحتى إعلان مبادرة القدس ، التي ساهمت في بلورة

١- جاء رد السادات على رسالة كارتر في الثاني من نوفمبر ١٩٧٧ عن طريق محادثة تليفونية بينهما لمزيد من التفاصيل راجع جيمي كارتر ، مرجع سابق صـ ١٩ ، وانظر كذلك إسماعيل فهمي وزير الخارجية الذي اقترح عدة بدائل لزيارة السادات للقدس تفاديا لمثل تلك الأزمة ، كان أهمها عقد قمة في القدس للخمسة الكبار ورؤساء دول المواجهة ياسر عرفات وبيجن ولكن جاء الرفض من جانب كارتر ، انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق صـ ٣٩٠ .

فكر السادات ومثلت أهم مدخلات دوافع قراره بالمبادرة ؛ يمكننا تحديد دوافع قرار السادات بزيارة القدس ـ وبعبارة أدق لماذا فضل السادات هذه الطريقة الدرامية المسرحية وماهية أهدافه ـ بشكل مجمل بدءاً بالدوافع الداخلية ومروراً بالمحيط الدولي والظروف التي أحاطت بمصر والوطن العربي وانعكاسات ذلك على سياسة مصر الخارجية وعلاقاتها إقليميا ودوليا ، في إطار رؤية السادات وفقا لمكونات شخصيته وإدراكه لكل الظروف المحيطة به خلال تلك الفترة من حكمه ، وأسلوبه في صنع القرار ورؤيته لمختلف متغيرات البيئة الدولية و العربية والمصرية وماهية تفاعله معها . مع الوضع في الاعتبار انفراد السادات باتخاذ القرارات المصيرية بدون مشاركة أحد في تقديراته ؛ عسى أن تكتمل شبكة المتغيرات التي خرج منها في النهاية بقرار زيارة القدس والتي يصعب الفصل بينها على النحو التالي .

أولاً : الدوافع الداخلية :ـ

ومنها ما يتعلق بدور العامل الشخصي والنفسي للسادات ، والذي يعد أهم وأقوى دوافع السادات لاتخاذ قراره السياسي ، وبخاصة الجانب المثير والمعقد في شخصية السادات وتركيبته النفسية ، وبخاصة طموحاته وحلمه بالشهرة وليس بالبطولة ، فالبطولة في حد ذاتها لم تكن هدفا بقدر ما كانت وسيلة تحقق له الشهرة ، فإذا ضاقت ساحة البطولات أو تعقدت المخاطر سعى السادات إلى الشهرة في مجالات أخرى مهما كانت درجة تناقضاتها [1] . فاستناداً إلى مختلف المصادر التي تتبعت تطور شخصية السادات وعاشرته عن قرب ، وما حاولنا معالجته خلال الفصل التمهيدي للدراسة [2] ، والمصادر الإعلامية الغربية التي امتدحت فيه حبه الأناقة والظهور والتباهي بمعرفة اللغات الأجنبية والتفاخر بنبوءاته وتحليلاته السياسية [3]. واستناداً إلى ما كتبه بنفسه عن كل هذه السمات

1- David Hirst and Irene Beeson , Sadat [London : Faber and Faber , 1981] , p 80 .

٢ـ دراسة الماجستير ، فاتن عوض ، السادات رئيسا للجمهورية و اتفاقيات كامب ديفيد ، قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة عين شمس ٢٠١١ .

3- Doreen , Kays , Frogs and Scorpions ; Egypt , Sadat and the Media , London ; Frederick Muller LIMITED , 1984 , PP 221 , 248 .

في شخصيته ، وإلى مبالغته في كثرة الحديث عن نفسه ومديحها وسعيه الدائم في شبابه للعمل في قطاعات تحقق الشهرة أو الارتباط والاختلاط بالطبقة الحاكمة في مصر قبل الثورة . استناداً إلى كل هذا نميل إلى اعتبار أن الشهرة ، وليست البطولة ، كانت تمثل طموح السادات في شبابه وخلال فترة رئاسته فإن ذلك الطموح هو الذي سمح لأجهزة الإعلام الغربية أن تصبح متغيراً أساسياً في عملية صنع القرار المصري ؛ لأنها خلقت للسادات صورة تتمشى مع طموحاته ودفعته إلى الإقدام على اتخاذ القرارات والسياسات التي تنسجم مع هذه الصورة ، بغض النظر عن أية ضوابط أو معايير (١) .

فقد اتسم سلوك السادات منذ شبابه بالتطرف والمبالغة وحدة المزا ج وتبدل المواقف وضلوعه في أعمال العنف السياسي وتعدد مواقفه و تحالفاته المتناقضة، وهو ما يفسر سلوك السادات واتصافه باتخاذ قرارات تتسم بالمغامرة ويتزايد فيها عنصر المخاطرة والمفاجأة إلى حد كبير . لذا كان اتباعه لأسلوب "الصدمات الكهربائية" تبريرا ومخرجا لتلك التناقضات تلك السمة المتأصلة في شخصيته ، إلى جانب اعتماده في معظم الأوقات على التحليلات الغربية للأوضاع السياسية الدولية وتأثر أغلب قراراته السياسية بتقلبات مزاجه الحاد ، وبميله المستمر لمفاجأة من حوله بقراراته التي لا تستقيم مع تصريحاته وتتناقض مع كل قواعد وفلسفة عملية اتخاذ القرار (٢) . فضلا عن أن اتخاذ مثل هذه الخطوة من شأنها أن تجعل السادات مركزا للأضواء والاهتمام الدولي ومثارا للجدل لفترة طويلة - وربما تكون تغطية على ما وراء الحدث من حقائق وأسرار - وهو جانب سيطر على السادات وأشبع في نفسه رغبة جامحة . وهو ذاك الخيط الذي التقطه الداهية السياسي كيسنجر منذ بداية لقائه مع السادات ، وحاول أن يضغط على هذا الجانب الحساس وبشدة وصولا إلى ما يريد . وها هو كارتر يجيد نفس اللعبة السياسية ببراعة ، بتفخيم شخصية السادات وإطرائه بالشجاعة والقدرة على المبادرة، بينما

١- بشأن هذا التحليل ، سمير عبده ، التحليل النفسي للسادات ، صـ ١٥٦ - ١٥٧ . كذلك ، أحمد حمروش ، غروب يوليو ، صـ ١٢١ - ١٢٣ .
٢- انظر ، سمير عبده ، مرجع سابق ، صـ ١٥٧ .

الرئيس الأمريكي عاجزعن الحركة طالب لمساعدة صديقه السادات ذاته. و لم يفوت كارتر الإشارة إلى أن اتفاقية سيناء تعتبر أقصى حد تسمح جميع متغيرات الصراع بأن تصل إليه جهود التسوية ، ولا أمل في تحريك هذا الحد إلا بعمل كبير على صعيد التسوية يقوم به السادات ويكون منسجما مع صورته لدى الرأي العام الأمريكي ، صورة الزعيم القادرعلى تغيير الواقع فكان لذلك وقعه العميق على السادات (١) . وبخاصة تحت تأثير زوال ظلال حرب أكتوبر وأطيافها عن " نجم الحرب " ، ولتفادي ذلك كان لابد من البحث عن خط لم يرتده أحد من قبل . وهو ما احتاجته رحلة القدس بارتياد آفاق جديدة جعلت من السادات أبرز النجوم اللامعة في عصرها الذهبي (٢)

فمن خلال هذه الشخصية تشكل إدراك السادات للبيئة المحيطة وحددت مدى تفاعله معها وبخاصة طبيعة الصراع العربي / الإسرائيلي وأبعاده الإقليمية والدولية ، وسياسة السادات وتعامله مع القيادة الإسرائيلية من منطلقات معينة . وهي جميعها تعكس نسيجا متكاملا لإدراك محدد للمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية خلال المرحلة اللاحقة لحرب أكتوبر ، ومدى انعكاساتها على تطور الصراع بشكل عام ؛ فحددت مجمل ملامح سياسته الداخلية وتحالفاته الخارجية. وكان أهمها ديمومة الصراع العربي / الإسرائيلي الذي لم تحسمه الحرب ذاتها، فضلا عن سياسة الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل بمنطق القوة تساندها الولايات المتحدة التي باتت تتراجع حتى عن دور الوسيط المنحاز . مضافا إلى ذلك أوضاع ومواقف الوطن العربي ، وهو ما قد يمتد لسنوات طوال .. وبجانب ذلك ألقت شخصية السادات المتناقضة بظلالها لتلعب دورا هاما على مسرح الأحداث ، فحتى عشية زيارة القدس ظل السادات يعلن تصلب موقفه ظاهريا وتصريحاته المتتالية باستبعاد قيام صلح مع إسرائيل في الأجل القصير ، بينما كانت الاتصالات السرية بين البلدين جارية بالمغرب على قدم وساق ، ناهيك عن

١- وصف كيسنجر السادات بأنه "مهرج سياسي" في بداية حكمه ، ولكن سرعان ما أطراه بأنه بسمارك وآخر الملوك الفراعنة وهو ما انعكس بوضوح على مظهره بشكل عام . انظر ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، ص ١٩ ـ ٢٤ كذلك ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٢٣١ .
٢- بشأن هذا التحليل ، راجع ، سمير عبده ، مرجع سابق ، صـ ١٥٨ .

موقفه من شروط التسوية الشاملة للصراع ورفض الحل المنفرد بشكل قاطع وهو ما يفصح عنه مضمون خطابه السياسي وتصريحاته المعلنة [1].

ومن ناحية أخرى كان السادات متأثرا برؤية شاه إيران السياسية لتطور العلاقات بين القوتين العظميين، واحتمالات تطور النظام العربي ، وبانطباعات الشاه عن اتصالاته مع بعض القادة الإسرائيليين ، وبعدائه لمنظمة التحرير الفلسطينية [2] بجانب تأثره ببعض الشخصيات الأخرى ومساعيها بشأن الاتصال مع إسرائيل وعلى رأسهم ملك المغرب وحكومة رومانيا ، كما سبق أن أشرنا .

وبجانب العامل الشخصي والنفسي للسادات كانت هناك عوامل موضوعية عديدة وراء اتخاذ السادات قرار مبادرة القدس ، لعل أهمها جمود الجبهة السياسية منذ اتفاقية سيناء الثانية ١٩٧٥ ، و منها ما يتعلق بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ومدى مساهمة تلك المعطيات في تشكيل وتحديد فاعلية انتهاج سياسة السادات الخارجية في هذا الاتجاه ، وبخاصة ضاغط القوى الاجتماعية الجديدة التي ترتبط مصالحها بقوة بهذه السياسة وبالقوى الضاغطة المؤثرة عليها من الخارج . مضافا إلى ذلك الوضع الاقتصادي المتفاقم ، والذي لم يكن هناك أمل في إنقاذه سوى الخروج من حالة اللاسلم واللاحرب التي بدأت تعود من جديد ، واتخاذ خطوة جريئة للوصول إلى سلام نهائي طال انتظاره . رغم أن الجزء الأكبر من أسباب الأزمة الاقتصادية وتداعياتها السلبية يرجع في الأساس إلى سوء الإدارة الاقتصادية لتطبيق سياسة الانفتاح والتطلعات الطبقية الشرهة [3] . والتي لم يكن من شأن الزيارة أن تعالج شيئاً من هذه الأسباب علاوة على أن الزيارة تنطوي على شيء من المغامرة ؛ فلم تكن احتمالات نجاحها كبيرة، بحيث يمكن القول بأن الزيارة كانت خياراً حقيقيا بين الرخاء مع السلام ، أو الفقر مع استمرار حالة اللاسلم واللاحرب. فلو كانت النوايا متجه لمعالجة المشاكل الاقتصادية لتم اتخاذ إجراءات من نوع آخر لمعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد عوضا عن مثل هذه الخطوة المحفوفة بالمخاطر [4] .

١- وهو ما يتضح من خلال تحليل خطب و تصريحات السادات خلال تلك الفترة استنادا إلى الدراسة التحليلية للخطاب الساداتي للكاتب عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي ، صـ ١٤١ .

٢- محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، صـ ١٨٣ .

٣- و هو ما تفصح عنه طبيعة و مضمون سياسة الانفتاح و التحول الاقتصادي بأبعادها الاقتصادية و السياسية ومدى علاقتها بعملية التسوية . و هو ما سوف يكون محل دراسة تفصيلية كجزء من أطروحة الدكتوراه ، بمشيئة الله عز وجل .

4- Steven , Heydemann , War institutions and Social change in the Middle East ; University of California Press 2000 , p 1036 .

ولا ينفي ذلك مدى تأثير ومساهمة انتفاضة يناير ١٩٧٧ في بلورة فكر السادات بشأن قرار الزيارة ؛ حيث انفجر الشارع المصري انفجاراً عنيفاً، وتصور السادات أن قوى سياسية في مصر انتهزت المسحة الديمقراطية وسوء الأحوال الاقتصادية وعودة المشكلة المصرية الإسرائيلية إلى الجمود لتحريض فئات معينة في الشعب للقيام بانتفاضة ضد النظام ، وإدراك السادات بحسه وبطموحه أنه هو شخصيا المستهدف للإساءة . وبالسرعة اللازمة ألقى السادات المسؤولية على الحكومة والمعارضة ، وبدأ اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من الحريات المسموح بها للأحزاب وتولى بنفسه مهمة التوجه الإعلامي وإزالة آثار هذه الانتفاضة عن صورته الدولية ، وهي الآثار التي احتاج إزالتها إلى فعل كبير يجدد أمل الشعب المصري في نهاية قريبة للمعاناة الاقتصادية، ويعيد للسادات هيبته وسطوته وتدفع به إلى صدارة القادة السياسيين ورجال الدولة المشهورين [١] .

ثانياً: الدوافع العربية ومن ورائها الدورالأمريكي في التمهيد للحل المنفرد مع إسرائيل: -

جسدت حرب أكتوبر قمة العمل العربي المشترك بشكل حقيقي لم يشهده الوطن العربي من قبل وهوما أثارمخاوف واشنطن ، فسعت جاهده لتفريغ الحرب من مضمونها وبخاصة تصفية مصادر القوى العربية الناشئة عن الحرب . وكان لابد لكي يتبعثر النظام العربي أن تفقد مصر حيازتها لتقاليد القيادة اللازمة وأن تتخلى عن مسئوليات تلك القيادة ساعدها على ذلك وجود السادات على رأس السلطة المصرية ، واستعداده التام وتأهبه للعب هذا الدور توافقا مع شخصيته وتوجهاته السياسية [٢] .

فاتخذ السادات عدة إجراءات وسياسات من شأنها أن تؤدي إلى فقدان تقاليد تلك القيادة من بينها ضرب الفكرالقومي في مصر ومطاردته ، فحدثت عدة خطوات

١- بشأن هذا التحليل ، انظر ، جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٣٦ .
٢- المرجع نفسه . انظر كذلك ، أحمد حمروش ، مرجع سابق ، صـ ٢٩ .

تم بمقتضاها إبعاد عدد من القوميين عن وظائفهم ، وبخاصة في المجال الإعلامي [1]، أو إضعاف تأثيرهم والانقضاض على رجال عبد الناصر وإنجازات عهد بأكمله شارك السادات بنفسه في هذه العملية . على النقيض من موقفه ومدى مساهمته خلال حكم عبد الناصر بأكبر قسط في تمجيده وتضخيم إنجازاته بشكل لم يفعله أحد من بقية رفاق عبد الناصر [2] .

و بالمقابل قامت السلطة بتشجيع القيادة الإسلامية المتطرفة بهدف محاربة التيارات القومية واليسارية ، وفرضت تقييما شاملاً على كل الإنجازات القومية في السياسة المصرية . وارتبطت هذه الإجراءات بحملة إعلامية وسياسية مضادة للفكر القومي ، ركزت على خسائر مصر بسبب مواقفها وسياساتها العربية وصورت حروب مصر مع إسرائيل على أنها حروب فرضتها هذه المواقف والسياسات وأنها أغفلت مصالحها الوطنية لمصلحة القضية الفلسطينية والقضايا العربية أو أحلام القيادة والزعامة . وكانت هذه الحملة ضمن إطار أوسع استغلت فيه المشكلة الاقتصادية المتفاقمة ونشر صورة بديعة عن مزايا ترضية الولايات المتحدة والسير في ركابها لنيل السلام والرخاء [3] . وساعد على فاعلية هذه الحملة انفجار الثروة في الأقطار النفطية ـ إحدى نتائج الحرب ـ وعجز النفط عن تحمل مسئولياته المرجوة ، بفضل نجاح واشنطن في عزل النفط عن السياسة العربية، والسيطرة على المال العربي باستثماراته وودائعه ليتجه نحو خدمة المصالح الأمريكية ورهن استراتيجيتها في المنطقة ، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى [4] .

فقد نجحت جهود واشنطن في تصفية مصادر القوة العربية الناشئة عن الحرب ، ومن ضمنها سلاح النفط العربي ، فتم عزل النفط عن السياسة العربية

١ـ على سبيل المثال لا الحصر ، أحمد كامل بهاء الدين .

٢ـ سعد الدين إبراهيم وآخرون ، مصر والعرب (١٩١٧ـ ١٩٨٢) [القاهرة :مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط١ ١٩٨٤] صـ ١٤٥.

٣ـ عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي ، صـ ١٤٢ ـ ١٤٣ ، وكذلك هالة مصطفى ، مرجع سابق ، صـ ٩٠ .

٤ـ وهو ما يتضح من سير المفاوضات المصرية العربية على الصعيد الاقتصادي بشأن الدعم والقروض العربية التي اشترطت تسوية الحسابات مع صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، عادل حسين ، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، صـ ١٩٣ ـ ٢٠٠ . بجانب ما تطرحه جريدة الأهرام الاقتصادي بشأن هذا الصدد ، على امتداد صفحاتها خلال تلك الفترة .

حتى لا يصبح متغيرا أساسيا طويل الأمد في التفاعلات الدولية . وكان لابد حينذاك أن يعود النفط العربي مجرد سلعة بلا مضمون أو وزن سياسي . ولاشك أن البلدان العربية المنتجة للنفط قد ساهمت بالقدر الأوفر في ذلك ، فلم تواصل ربط ضغط سلاح النفط بالمشروعية القومية ومن ورائها مساعي السادات ذاته لرفع حظر النفط تحت الضغط الأمريكي.لكل هذه الأسباب يمكن القول أن النفط العربي لم يعد ذا وزن سياسي مؤثر. وبعد أقل من أربع سنين من تفجره كطاقة ومتغيرسياسي في النظام العربي أثبت عجزه عن حماية نفسه [1] .

وإذا كان النفط قد فقد نفوذه السياسي الدولي في وقت مبكر فإنه تمكن من أن يفرض على المنطقة سلوكيات سياسية وأنماطا اجتماعية خاصة ، كان لها انعكاساتها السلبية وبخاصة الشعور ببشاعة الفقرلدى الدول الفقيرة وشعوبها ، وفرض مشروعية معينة لسلوك الفساد والرشوة ، ونشر الأمل في رخاء مصطنع والسعي للثراء بأية وسيلة دون الارتباط بأية روابط أو انتماءات ، مما أضعف فكرة القومية ولم ينجح في وضع فكرة محلها تضم أهداف هذه الأمة وتطلعاتها [2] .

ففي ظل انفجار الثروة في الأقطار النفطية برزت شدة حاجة الدولة الرائدة قلب العالم العربي إلى العمل والسعي للثراء وابتعادها عن تحمل مسئوليات ممارسة العمل السياسي ، أو على الأقل القبول المؤقت بالواقع العربي أملا في أن تبرز متغيرات جديدة تبدل الواقع فقررت القيادة السياسية المصرية أن تبتعد عن موقع القيادة العربية وتحمل أعبائها وتترك الساحة دون بديل قادر على ملء الفراغ؛ فتراجعت طموحات مصر في قيادة العالم العربي في ظل عهد السادات[3] . فقد وجد السادات نفسه متمتعا بغطاء إعلامي وسياسي غربي كان عوضا عن فقدانه القيادة العربية ـ على غرار زعامة عبد الناصر ـ وكان للدبلوماسية الأمريكية دور هام في ذلك ، إذ تعمدت تضخيم صورة السادات كقيادة على مستوى مختلف عن

١ـ انظر ، جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٤٨ . أما عن الدور الهام الذي لعبه النفط في الموقف الأوروبي أثناء اندلاع حرب أكتوبر ، انظر ، جولدا مائير ، مرجع سابق ، صـ ٣٤٦ .
٢ المرجع نفسه ، كذلك ، عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي ، صـ ١٩٣ .
3- Laura Zittrain , Eisenberg , op . cit , p 30 .

القيادات العربية الأخرى ـ فتم طرح صورة جديدة للقيادة المصرية مغايرة تماما لصورة عبد الناصر بتحديه وعناده ـ وركزت على الجانب الحضاري في الثقافة المصرية في مقابل التركيز على الجانب المتخلف في الثقافة العربية . وقد وجدت هذه الصيغة وهذا التضخيم قبولا متزايدا لدى السادات لأسباب تتعلق بمقومات شخصيته وثقافته وبتاريخه قبل الثورة وبعدها [1] ، كما أنه سمح لعدد من المقربين إليه بفتح قنوات ضغط مباشرة بعيدا عن مراقبة المؤسسات والتيارات الأخرى في المجتمع . وكان هدف هذه العناصر تشجيع ميل السادات للانعزال الشخصي عن بقية أجهزة صنع القرار ، والانعزال بمصر عن زخم التفاعلات العربية، باستغلال سوء الوضع الاقتصادي ، والحملة الإعلامية عن الرخاء المنتظر بعد الحرب ، وتضخيم المديونية المصرية ، وتركيز الإعلام المصري على عدم استعداد الثراء النفطي لمساعدة مصر للخروج من أزمتها الاقتصادية بدليل الشروط المجحفة المرتبطة بالقروض والمعونات والتي تشتد تعسفا ، وأنه لكي تحصل مصر على حاجتها من العون والدعم العربي يتعين عليها أولاً أن تصبح القاعدة الأساسية للنفوذ الأمريكي في المنطقة العربية . فضلا عن تداعيات الأزمة اللبنانية و انعكاساتها على النظام العربي ، وبخاصة سوريا التي صارت تتمتع فعليا بحق الاعتراض في السياسة العربية و هو ما سوف يسبب ارتباكاً لأي محاولة لتجميع الصف العربي وراء سياسة مصرية / أمريكية في المنطقة . وفي الوقت نفسه تصور السادات أن منظمة التحرير الفلسطينية - لأسباب تتعلق بتغير نوعية وحجم علاقاتها مع سوريا ، وبوضعها العسكري والسياسي في لبنان ، وباختلافها مع خط السادات تجاه واشنطن وتجاه الصراع العربي / لإسرائيلي ، وعلى الرغم من حاجتها الماسة إلى مصر - لن تقف إلى جانبه . أما الأردن فكان له حساباته الخاصة ـ نظرا للتحولات الجذرية في النظام العربي ـ فاختار أسلوبا في السياسة العربية يضمن له حصة في المال النفطي وأمناً مع الأقطار العربية الصاعدة في النفوذ ، سواء سوريا أو العراق . وفي ظل هذا الإدراك لتفاعلات السياسة العربية كان من الطبيعي أن يجد نظام الشاه في إيران حيزا متسعا في

1- Doreen , kays . op cit . p 222

تفكير السادات ، إذ كانت القرارات والسياسات المصرية تخدم أهداف الشاه في ضرب الحركة القومية العربية والثورة الاشتراكية والنفوذ السوفيتي وفي اختراق النظام العربي بالوصول إلى تحالف مع قاعدته الأساسية في مصر (١) .

ولاشك أن السلوك العربي خلال الشهور الأخيرة التي سبقت زيارة القدس دعم هذه المقومات المختلفة لإدراك السادات للبيئة الدولية و العربية . إذ بدا أن العلاقات الأمريكية / السوفيتية تسير في طريق التحسين ، وأن الولايات المتحدة لم تعد تمانع في أن يلعب الاتحاد السوفيتي دوراً في تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وهذا التطور كان يعني أن تفاعلات القطبين العظميين سوف تطغي على التفاعلات التي كان يسعى السادات لتحقيقها عن طريق حوافزه المتعددة التي قدمها للولايات المتحدة ، ويعني أيضاً أن الاتحاد السوفيتي سوف يدعم النفوذ السوري على أن يضع العراقيل أمام انعقاد مؤتمر جنيف بالإصرار على تشكيل وفد موحد ، وهو الإصرار الذي يدل على عدم توافر الثقة في نية السادات للوصول إلى تسوية شاملة عن طريق جنيف (٢) .

وبهذا الوضع تأكد عدم القدرة على رسم سياسة عربية موحدة في مواجهة إسرائيل توزع أعباؤها على جميع الأطراف ، فضلا عن حالة التوتر والشكوك المتبادلة بين جميع الأطراف والتناحر في حلبة المزايدات وعدم صدق النوايا لحل المشكلة الفلسطينية لب الصراع وجوهره رغم دوي الأصوات العالية .

ثالثا : الدوافع الدولية :-

لقد أحرزت حرب أكتوبر نتائج متعددة على كافة الأصعدة ، دفعت الولايات المتحدة إلى التأكيد على حقائق كانت معروفة ، فعزل مصر أو انعزالها عن الوطن العربي واختراقها من جانب واشنطن صار أهم القضايا التي عبأت لها إمكانيات مادية وإعلانية وسياسية كبيرة . فمن ناحية أعيد تشكيل صورة القيادة

١- جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٣٤ ــ ١٣٥ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ١٣٥ .

المصرية للرأي العام الأمريكي ومنحته مكانة دولية عظيمة ، حتى تمكنت أجهزة الإعلام الأمريكية - إحدى عناصر عملاء وكالة المخابرات المركزية - من أن تحاصر السادات حصاراً شاملاً وتصبح أحد المدخلات الرئيسية في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي المصري (١).

وبالفعل وصل السادات إلى مرحلة تلونت فيها سياسته الداخلية والخارجية بلون الإعلام الأمريكي وخضع خضوعاً يكاد يكون مطلقاً للمفاهيم الأمريكية . ومن ناحية أخرى لعبت الدبلوماسية الأمريكية دوراً كبيراً لكي تصبح المصدر الأساسي للمعلومات اللازمة لصنع القرار المصري المناسب وفقا لآستراتيجيتها، فالزيارات المتكررة لهنري كيسنجر أثناء رحلاته المكوكية ، وبعمليات " التثقيف " التي باشرها مع السادات استطاع أن ينسق بين التحليل المصري للأوضاع الإقليمية والدولية والتحليل الأمريكي لها (٢) . كذلك قام كيسنجر بالإيحاء لدى السادات لإدخال تعديلات على أجهزة الإعلام المصرية واشترك بشخصه وبأجهزته في محاربة شخصيات إعلامية مصرية لها مواقف محددة بشأن المنطقة وقضايا التعامل مع القوتين العظميين . كما شكل جهازاً دبلوماسياً بالسفارة الأمريكية بالقاهرة استطاع في سنوات قليلة أن يخترق - بمساعدة السادات - قطاعات رئيسية في المجتمع ، كقطاع المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال .... الخ (٣) ، وبالمقابل ارتفعت حصة مصر من القروض والمعونات الأمريكية إلى حد لم تعرفه مصر من قبل ، بل ولم تعرفه دول أخرى في العالم الثالث سوى إسرائيل . وصاحب هذه القروض والمعونات حملة إعلامية مصرية أمريكية صورت الرخاء في ظل اعتدال السياسة المصرية مقدمة و مدخلاً قوياً للثراء في ظل السلام مع إسرائيل (٤).

1- Doren , Kays . op.cit . pp.221,259 .
2- Laura Zittrain , Eisenberg , op . cit , p 30 .
٣- جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٢١ .
4-Mohamed Ahmad , El Mafti ,op . cit , pp 165 , 166 .

إيذاناً ببدء إرهاصات ثقافة التطبيع وضرورة إعادة النظر في الصياغة الفكرية للصراع العربي / الإسرائيلي لتغيير البنيان الفكري والثقافي وتزييف الوعي السائد في الساحة المصرية. ولم يكن النشاط الثقافي الأمريكي يعمل بمعزل عن النشاط الإسرائيلي في مجال التطبيع بل يتكامل معه (١) - وهو ما سوف نلقي عليه الضوء في فصل العلاقات - فقد هدفت السياسة الأمريكية إلى تحقيق اختراق أمريكي كامل لمصر يتم بموجبه القضاء على القيم الوطنية والقومية والإنجازات الاجتماعية ويفرض قيما جديدة في مجالات الاستهلاك والانعزالية والعداء للعروبة والعرب ، وفي الوقت نفسه الذي يتحقق فيه هذا الاختراق تحرم مصر من الوصول إلى نقطة الثقة بالقدرات الذاتية ، بل فرضت عليها أن تظل دائماً في حاجة إلى الولايات المتحدة ، وحاجة إلى مزيد من التنازلات على جبهتيها الداخلية والخارجية لتحصل على أقل الضروريات وحفظ الاستقرار الداخلي (٢).

كما فرضت على السادات ذاته مزاجاً معيناً يدفع إلى الشعور بأهمية إرضاء الرأي العام الأمريكي ، وذلك بتقديم تنازلات - حتى لا يفقد أرصدته لديه - يصورها الإعلام الأمريكي في شكل شجاعة وعقلانية متحضرة وخرقاً لأسوار المستقبل . ومن السذاجة ألا يدرك السادات أن بناة الآلهة الزائفة تنزع إلى تدميرها عاجلاً أو آجلاً (٣) .

وعلى النقيض من ذلك بدا الاتحاد السوفيتي في صورة تختلف تماماً عن الصورة التي سبق أن قدمتها القيادة السياسية للشعب ، أو ما انطبع في أذهانهم عن ذاك الحليف الاستراتيجي خلال العهد الناصري ، بل عما ردده السادات ذاته عن الدور الهائل للدعم و المساعدات السوفيتية لمصر عسكريا ومدنيا إلى حد كانت موسكو مفجرا و سببا جوهريا في نصر أكتوبر؛ حيث كانت المصدر

١- محسن عوض ، مصر و إسرائيل [illegible] التطبيع ، صـ١٩٧ – ٢٠٠ .
٢-انظر عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتي ، صـ١٠٧ – ١٧١ ، ١٩٢ وما بعدها . كذلك ، عصام رفعت ، مفاوضات صندوق النقد الدولي ، الأهرام الاقتصادي ، العدد [٥٤٨] ، ١٥ يونيو ١٩٧٨ .
3- Doren , Kays , op.cit , p221

الرئيسي للسلاح . وفي أعوام قليلة جعل السادات من الاتحاد السوفيتي العدو الأول لمصر، إن لم يكن العدو اللدود له شخصياً لأسباب ودوافع شخصية . مبرراً هذا التقلب المفاجئ و الانقضاض الحاد إلى سياسة الاتحاد السوفيتي تجاه مصر سواء تدخله في الشئون الداخلية وفرض قيود على حرية اتخاذ القرار، أو تقاعس موسكو عن الإمداد العسكري والدعم الاقتصادي وبخاصة عقب الحرب ورفض جدولة ديون مصر . في مقابل أن حل مشكلات مصر الداخلية والخارجية يوجد في واشنطن وأنه لكي يصل إلى هذا الحل يتعين على مصر أن تتخذ موقف المواجهة الحادة مع الاتحاد السوفيتي ، وأن تتزعم حملة طرد ومطاردة الاتحاد السوفيتي وإزالة نفوذه في المنطقة العربية وفي أفريقيا [1] . وأن تنبذ مصر طريق المواجهة مع إسرائيل ، وتخطو خطوات نحو التقرب إلى مجموعات الضغط الصهيوني في واشنطن ، وأن تقف معارضة للنظم العربية غير المعتدلة في الوطن العربي ، وأن تقترب أكثر فأكثر من النظم التقليدية أو المحافظة وبخاصة المملكة العربية السعودية ، وأنه يتعين على مصر أيضا أن تجتث تراث ثورة يوليو بخاصة في قطاعاته القومية و الاجتماعية [2] .

ونظراً لأن النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط يستند إلى مقومين رئيسيين أحدهما المد القومي المناهض للاستعمار الغربي والولايات المتحدة بالذات ، وثانيهما مصر بمد الجسور مع القاهرة مفتاح الشرق ؛ فقد ارتبط بهما دخوله إلى المنطقة وارتبطت بضعفهما وانحسارهما عودة الولايات المتحدة إلى المنطقة على حساب النفوذ السوفيتي [3] . كما نذر نفسه لمناهضة الشيوعية و استئصالها من مصر و سائر دول و بلدان المنطقة و أفريقيا . فلم يستطع السادات الفصل ما بين نزعاته و دوافعه الشخصية و بين المصالح الوطنية العليا لبلاده ..

1- John , Waterbury , Egypt of Nasser and Sadat : the Political Economy of tow Regimes , Princeton University Press , 1983 . p 120 .
2- Ibid ; p 124 – 127 .
٣- هيلين كارير ، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط ، ص- ١٦٦ .

والملاحظ في الحالتين أنه على عكس الولايات المتحدة لم يبذل الاتحاد السوفيتي الجهد الذي يتناسب مع أهمية المنطقة العربية لا من قبيل تأكيد وجوده وتدعيمه ، ولا منع عودة الولايات المتحدة للمنطقة لتمثل تلك الحقبة اختباراً صعباً لقدرات وسياسات الاتحاد السوفيتي من أي مرحلة أخرى في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي فقد اتسم الموقف السوفيتي بالسلبية تجاه مشاريع وخطط الولايات المتحدة للتسوية السياسية في الشرق الأوسط واكتفى بالمشاركة الشكلية والدور الذي حددته له واشنطن لاعتبارات الوفاق الدولي (١) الذي احتل مكانة الصدارة في أولويات السياسة الخارجية السوفيتية وأن يقل الاهتمام بتطور الأحداث في الشرق الأوسط ، كما اتسم الموقف السوفيتي بالركون إلى قناعات حتمية وأيديولوجية . استنادا إلى تحليل الخطوات التي اتخذها السادات بأنها لم تكن سوى انحرافات في مسار السياسة الخارجية المصرية ، وأن التغيرات في المنطقة سوف تنتج عن تغيرات سياسية واجتماعية تستند إلى قوانين موضوعية وعن التطور التاريخي (٢) .

إلا أن تطور الخلاف المستند إلى عدم الثقة بين القيادة السوفيتية والسادات أفضى بالأمور إلى منتهاها ؛ إذ تصورت موسكو أن السادات ينوي تعبئة إمكانات السياسية المصرية في أفريقيا والوطن العربي بهدف مطاردة السوفيت والإساءة إلى منجزاتهم . وتصور السادات أن الاتحاد السوفيتي يحاصر مصر في أفريقيا عن طريق زيادة نفوذه في ليبيا وأوغندا ومحاولة قلب نظام الحكم في السودان وعن طريق التمركز في قواعد ثابتة في أثيوبيا والقرن الأفريقي ولاشك أن الصورة العامة للامتداد السوفيتي في المنطقة وتشجيعه لسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية على اتخاذ مواقف ضد سياسة السادات ، وبخاصة بعد اتفاقية سيناء الثانية ، أكدت انطباع السادات بأن الاتحاد السوفيتي يعمل على محاصرة مصر عربياً وإقليمياً ، وفي مناطق تعتبر ضمن صميم الأمن القومي المصري ،

١- لمزيد من التفاصيل بشأن الوفاق الدولي ، راجع ، السيد أمين شلبي ، الوفاق الأمريكي السوفيتي ، صـ ١٩٣ .
2- David , Lesch , The Middle East and the United States ; A Historical and Political Reassessment , Oxford ; Westview Press , 1996 , p 225 227

وهي المناطق المتصلة بمنابع النيل وبالعمق الأفريقي لمصر [1] .

واستكمالاً لطوق الحصار ومناهضة النفوذ السوفيتي في المنطقة كثفت واشنطن جهودها لزيادة عمق المأزق السوفيتي ، فنجحت في إبراز اللافعالية السوفيتية في مواجهة تطور الأحداث وتعقد الخلافات العربية وتصاعد تيار التبعية العربية للهيمنة الأمريكية . ولم يكن الاتحاد السوفيتي في أي وقت مضى في وضع ضعيف في الشرق الأوسط كما هو في تلك الفترة وما أعقبها من تداعيات خطيرة ، بينما بلغ النفوذ الأمريكي أقصاه في الفترة ذاتها . إيذاناً ببدء إرهاصات انهيار الاتحاد السوفيتي [2] .

ورغم كل ذلك فقد أبدت الولايات المتحدة إشارات عديدة لتوحي بمفاجآتها لقرار السادات - ولعل تصديق ما تدعيه واشنطن يعتبر سذاجة بالغة - فقد أرادت أن تبدو بهذا المظهر تفادياً من ردود الفعل العربية ، والابتعاد قليلاً عن بؤرة الأحداث ، لكي لا تتحمل مسئوليات تبعة الزيارة وتداعياتها ، وفي الوقت نفسه تملك هامشاً للمناورة ، يمكنها من احتواء معارضة أصدقائها في المنطقة خدمة لمخططها العام .

و أيا كان الأمر فإن مجمل التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي استخدمت إمكانيات الولايات المتحدة في إحداثها مساندا إياها السادات هو الذي جعل هذه المأساة ضرورة تلاشت أمامها أية خيارات بديلة أمام السادات [3]. إن السادات لم يبادر إلى رحلة القدس من موقع الاختيار ، ولكنه اضطر لقبول النتيجة التي ترتبت على مجمل سياساته حتما . فهو من ساق نفسه إلى الفخ معصوب العينين من واقع المأزق - الذي هو من صنع يديه - فانعدمت أمامه البدائل .

1- Alvin Z . Rubinstein , Red Star on the Nile ; The Soviet /Egyption Influence Relationship Since the June War , princeton , N . J ; princeton University Press , 1977 . p 173 .

٢- انظر ، على الدين هلال ، وآخرون ، مرجع سابق ، صـ ٢٩٢ - ٢٩٣ .

٣- وعلى النقيض من ذلك ؛ فقد صرح السادات في فبراير١٩٧٧ أنه لا يمكن أن يجتمع مع أي قائد إسرائيلي ما دام هناك جندي إسرائيلي في أرضه . وفي أبريل أعلن السادات رفض أية اجتماعات ثنائية مع إسرائيل ، و الرفض القاطع لمبدأ التفاوض المباشر . إلا أن سياسة التناقض التي اتبعها السادات كفيلة إلى حد ما لتفسير ذاك الغموض وتلك الملابسات . و لمزيد من التفاصيل ، انظر ، صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ ١٦٤ .

ومن الملاحظ أن عام الزيارة هو ذاك العام الذي حقق فيه الهجوم الصهيوني الأمريكي جوهر أهدافه الاستراتيجية ، فأصبح الأعداء في موقع السيطرة على القرار المصري . فشنت هجماتها الشرسة على مختلف الجبهات[جبهة العلاقات الدولية ، جبهة الصراع المصري الإسرائيلي ، جبهة التضامن العربي ، جبهة المؤسسات السياسية العسكرية ، وأخيراً جبهة السياسات والبنية الاقتصادية والاجتماعية في ظل سيطرة تامة على الجبهة الإعلامية والثقافية]. وتم ذلك بتخطيط محكم وتحرك منسق على مختلف الجبهات من أجل إحداث تغيير إجمالي جذري يتلاءم مع الهدف الاستراتيجي بإخضاع الإدارة المصرية للسيطرة الصهيونية الأمريكية بشكل تام [1] . على نحو ما سنرى على امتداد الدراسة بشكل عام .

وبتداخل وتشابك هذه الدوافع التي ساهمت كل منها بقدر ما ، ومثلت بتفاعلها مع بعضها البعض قوة هائلة لدفع السادات إلى تفضيل هذا الاختيار الدراماتيكي لاختراق العدو خشية تسرب أنباء الاتصالات السرية مع إسرائيل قبل التوصل إلى نتائج معقولة ، وهو ما قد يعرضه للإدانة بالخيانة العظمى ليس فقط من جانب الدول العربية ، بل من الشعب المصري ذاته . لذا فضل السادات تصعيد هذه الاتصالات إلى أعلى المستويات بزيارة القدس علنا وفي وضح النهار ، فمثل هذا القرار يمكن إخراجه دعائيا وإبرازه وسط ضجة إعلامية على أنه قرار منقطع النظير في الشجاعة والإقدام ، وتضحية بالكرامة الشخصية لزعيم أكبر دولة عربية في سبيل وقف نزيف الدم لأمة بأسرها وليتحمل الجميع مسئولياته .

وعلى أية حال فلم يكن هدف السادات من مبادرة القدس عقد لقاء مباشر مع بيجن ، فلو أراد ذلك لتم اللقاء بينهما في أي مكان وليس بالضرورة القدس أو بالصورة التي تمت بها الزيارة على الأقل [2] . وإنما كان هدف السادات من زيارته اختراق الرأي العام الإسرائيلي وكسر الحاجز النفسي ـ ذاك المصطلح

1- Ikram , Khalid , Egypt Politices and Society (1945-81) London ;George Allen Sunwin 1982 , p 216 , 217 .

٢ـ انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٣٩٠ ـ ٣٩١ .

الذي لم يكن من اكتشاف السادات بل هو ما روجت له إسرائيل وكان محل دراسة متعمقة لسنوات طويلة بهدف تشويه طبيعة الصراع العربي / الإسرائيلي ، وتزييف أبعاده بإبراز الطابع النفسي ليجرى توظيفه في معالجة المشكلة السياسية على حساب العوامل الجيوبوليتيكية ، وهو ما قد بدأ منذ منتصف السبعينيات على أقل تقدير- والضغط على بيجن (١) . ومناشدة الرأي العام الأمريكي من فوق منبر الكنيست الإسرائيلي لتخفيف حدة الضغط على كارتر الذي كان بحاجة إلى مساعدة السادات (٢) . فضلا عن كسب الرأي العام الأمريكي في صفهما لإمكانية تحقيق التسوية . فبتراجع كارتر أمام الضغوط المناصرة لإسرائيل ، اتضح للسادات مدى أهمية دور الرأي العام الأمريكي وما يمثله من قوة هائلة على صانع القرار الأمريكي ومن ورائه الرأي العام الإسرائيلي . فبهذه الخطوة الشاسعة يتم نسف مؤتمر جنيف بما يمثله من ضغوط سوفييتية ومزايدات عربية وتعنت إسرائيلي . وهو ما سوف يفتح أبواب البيت الأبيض بناء على الضوء الأخضر الذي ستطلقه تل أبيب لاستئناف التسوية في إطار ما سوف تسفر عنه الزيارة ، وبما تنطوي عليه من تنازلات وتحدٍ صارخ لكل الأطراف .

وأملا في كل ذلك فجر السادات قنبلة حقيقية أثناء إلقاء خطابه بمجلس الشعب في ٩ نوفمبر١٩٧٧؛ فقد انحرف السادات فجأة عن الخطاب المكتوب ، وأعلن استعداده للذهاب إلى القدس حقنا للدماء . وكان رد الفعل المبدئي لخطاب السادات بأنه لم يفسر حرفيا ، ولم يكن إلا نوعا من المبالغة . وربما يفسر ذلك التصفيق الحاد الذي دوت أصداؤه بين أروقة المجلس ، أو أن أعضاء مجلس شعب السادات لا يملك إلا التصفيق للرئيس مهما كان من مخاطر ، ولكن سرعان ما اتضح الأمر بعزم السادات على زيارة القدس وأنه واع تماما لما نطق به وكأنما الأمر مدبر (٣) .. فقد طرح السادات فكرة استعداده لزيارة إسرائيل حقنا للدماء في

١- لمزيد من التفاصيل راجع ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٢٠١ ـ ٢٠٣ .
٢- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ١٨ .
٣- و ثمة دليل على أن الأمر كان مدبرا هو حضور ياسر عرفات جلسة مجلس الشعب الشهيرة بدعوة خاصة من السادات . بشأن هذا التحليل ، راجع ، صلاح العقاد ، مرجع سابق ، صـ ١٦٦ . كذلك ، مناحم بيجن ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٦ .

اجتماع مجلس الأمن القومي بصورة مباشرة و واضحة و ليست كخاطر ورد في باله ، و إنما كفكرة عرضها عقب زيارته لرومانيا ؛ حيث عرض السادات أثناء المناقشة "مسودة اتفاق سلام " كانت إسرائيل قد أعدته كأساس لمعاهدة سلام بين البلدين ، وكان هناك مؤيدون ، ولكن كان هناك أيضا بعض المتحفظين الذين كانوا يخشون ألا تحقق المبادرة النتائج المرجوة منها ، ولكن كان واضحا أن الأغلبية مؤيدة . و لم يتم تحديد موعد الإعلان عنها ، وإنما ترك تحديد التوقيت المناسب لها للسادات ذاته [١] .

و أيا كان الأمر فلم يضيع بيجن الفرصة بأن وجه دعوة رسمية باسم الحكومة الإسرائيلية للسادات لزيارة القدس وإجراء محادثات من أجل إقرار سلام دائم بين إسرائيل ومصر ، كما أنه سيقبل الدعوة لزيارة القاهرة إذا ما وجهها إليه السادات.. وعلى الفور وصلت دعوة رسمية إلى القاهرة في ١٥ نوفمبر عن طريق القنوات الدبلوماسية لزيارة السادات للقدس [٢] .

وبمحاولة يائسة لكسب الموقف السوري بجانبه وصل السادات إلى دمشق في ١٧ نوفمبر ، بهدف أن يذهب إلى القدس متحدثا باسم مصر وسوريا . وهو ما رفضه الأسد جملة وتفصيلا [٣] . لينطلق السادات على طريق القدس منفردا دون أية ضمانات أو شروط مسبقة . رغم ما أعلنته الصحف المصرية من أن زيارة السادات مشروطة بالتزام إسرائيل مقدما بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق الفلسطينية [٤] .

وفي نهاية المطاف وصل السادات إلى مطار بن جوريون مساء ١٩

١- حديث مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني و أمين عام الاتحاد الإشتراكي آنذاك ، لمجلة أكتوبر ، العدد [٣١٧] بتاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٨٢ ، مصطفى خليل شاهدا على التاريخ : لهذه الأسباب كانت الزيارة .
٢- موشي دايان ، الاختراق ، مرجع سابق ، صـ ٧٧ [illegible] ـ ... مناحم بيجن ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٨ .
٣- حول لقاء السادات بالأسد ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، صـ ٣٦٤ ـ ٣٦٦ .
٤- الأهرام ، عدد ٥٠١٠١ ، بتاريخ ١٨/١١/١٩٧٧ .

نوفمبر ١٩٧٧ بصحبه بعض معاونيه ومقربيه [١] وسط ضجة إعلامية كبيرة . فبدا نجما عالميا تركزت عليه أنظار الصحافة و أجهزة الإعلام من كل حدب و صوب تنقل صوره عبر الأقمار الصناعية إلى شتى أرجاء العالم وهو ما أرضى السادات و أشبع نزعاته بغض النظر عن النتائج الموضوعية للزيارة أو تداعياتها .

وعموما كان أهم حدث سياسي لزيارة السادات هو ظهوره أمام البرلمان الإسرائيلي واعتلاؤه منصة الكنيست تحت صورة هرتزل وخطابه أمام الكنيست. الذي من خلال تحليله نجد أنه لم يخرج عن إطار الإجماع العربي المطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية إلا فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية [٢] . فكان أهم ما تناوله الخطاب بصفة عامة عرض وجهة النظر العربية لمشروع السلام أمام الشعب الإسرائيلي اعتقاداً من السادات بأن الكنيست الإسرائيلي سيقتنع بكلماته المؤثرة ويقبل مقترحاته ومن ثم يصوت على مشروعه . وعلى وجه التحديد وضع الخطاب قائمة بالمحاذير والأمور التي لن تقدم عليها مصر؛ لعل أهمها أنه لن تقوم مصر بتوقيع معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل ، وعدم التخلي عن شبر واحد من الأراضي المحتلة ، أو حتى النقاش أو المساومة بذلك ، وهو ما يعني الانسحاب التام من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية ، وأن جوهر النزاع يتمثل في القضية الفلسطينية ، وأن الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة خاصة بهم هو ما يشكل الخطوة الأولى على الطريق الوحيد المؤدي للسلام . واختتم السادات خطابه بإعادة المبادئ التي تحدد اتفاق السلام الذي سيتم التوصل إليه في جنيف ممثلا في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية ، حق الفلسطينيين في

١- كان برفقه السادات أثناء الزيارة كل من د/ مصطفي خليل والمهندس عثمان أحمد عثمان ، ودكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية ، نظراً لاستقالة وزير الخارجية إسماعيل فهمي اعتراضا على الزيارة . رغم ما هو معروف عنه أنه رجل الغرب و الولايات المتحدة و المعادي للتقارب مع السوفيت . و من المفارقات أن إسرائيل كانت لاتزال لا تأمن مكر و دهاء السادات لاستئناف الحرب عليها و هو ما تقر به جولدا مائير بمذكراتها ، صـ ٣٧٠

٢- تم إسقاط الفقرة الخاصة بمنظمة التحرير الفلسطينية من الخطاب بناء على اقتراح دايان ، انظر ، بطرس غالي ، طريق مصر إلى القدس : قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ط١ ١٩٩٧] ، صـ ٢٧ ، كما يمكن مطالعة تفاصيل برنامج الزيارة كاملا كما ورد بالمرجع نفسه ، صـ ٢٥ ـ ٣٤ .

كيان مستقل والوفاء بحقوقهم الأخرى ، حق كافة دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدودها ؛ مع توفير الضمانات المناسبة ، والتزام هذه الدول بإقامة علاقات مع بعضها بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، إنهاء حالة الحرب القائمة في المنطقة وحل الصراع بالطرق السلمية [1] . وبهذا الوضع لم يتضمن الخطاب أية تنازلات أو تفريط في الحقوق العربية . ولكن الأهم مما ورد في الخطاب ذاته هو ما تم تنفيذه من أجزاء الخطاب ، وهو ما سوف يتضح تباعاً .

وعموما رد بيجن بخطاب مضاد اتسم بالإيجاز والوضوح ، كان بمثابة كارثة محققة فقد أعاد تكرار مواقفه المتشددة وتجاهله الحقوق الفلسطينية وعدم التخلي عن السيطرة على القدس [2] . وبذلك أراد بيجن حسم الموقف بعدم تقديم أية تنازلات هدية وتقديرا لمبادرة السادات كما توهم ذلك . وكان ذلك من حقه فهو صاحب القرار الأول والأخيرة. فتبدد وهم السادات شيئاً فشيئاً حتى أصابه بيجن بإحباط شديد ، فضلا عما أثاره دايان حول نفيه لمزاعم التهامي بشأن الانسحاب الإسرائيلي من سيناء دون شروط أثناء لقائه في الرباط [3] . ليطلق سهمه المسموم صوب قلب السادات .. ولا ندري هل ضلل التهامي السادات أم ضلل السادات نفسه أم ضللهما الماكر الصهيوني ؟

و أيا كان الأمر فإن السادات هو المسئول عما حدث وعن حالة الارتباك والالتباس وعدم الوضوح بسبب تلك الشخصية التي اختارها السادات ذاته لهذه المهمة الخاصة والتي كان ينبغي أن تكون على قدر المسئولية بعيدة عن الكرامات والشعوذة [4] .

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٨٢ – ٨٣ . وثمة ملاحظة هامة بشأن رؤية وتحليل موشي دايان للزيارة بأنه ستظل مبادرة السادات وتواجده في العاصمة الإسرائيلية عالقة في الأذهان لزمن طويل إلا أن خطابه أمام الكنيست لن يكتب له نفس المصير لأن المؤرخين في المستقبل سيرجعون إلى الأرشيف ويدرسون نص الخطاب ، ويقارنون بينه وبين ما حدث بعد ذلك ، وسرعان ما يميزون تلك الأجزاء التي تحققت منه ، أما تلك الأجزاء التي ظلت مجرد كلمات على الورق فلن تلبث أن تنسى ويمحوها الواقع ..

٢- المصدر نفسه ، صـ ٨٤ . كذلك ، محمد حسنين هيكل ، حديث المبادرة [القاهرة : دار الشروق ط٢ ٢٠٠٠] ، صـ ١٠٤ - ١٠٥ .

٣- المصدر نفسه ، مقارنة برواية حسن التهامي ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، بقلم / محمد سعد العوضي ، صـ ١٢٦ - ١٢٩ .

٤- حول شخصية مبعوث السادات لإجراء المباحثات الرسمية مع موشي دايان ، انظر محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في اتفاقيات كامبديفيد ، صـ ٢٦٠ – ٢٦٤ ، محمد الطويل ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٠ – ٢١٠ .

وعموما لم يتم إجراء مناقشات كاملة أثناء الزيارة ، فلم يكن للسادات مع بيجن سوى حديث هام واحد بعيدا عن البروتوكول ، حيث اتفق الزعيمان على ثلاثة مبادئ : لا حرب بعد الآن بين البلدين ، استعادة السيادة المصرية على شبه جزيرة سيناء ، نزع السلاح عن معظم سيناء ، مع مرابطة قوات مصرية محدودة في المنطقة المجاورة لقناة السويس بما في ذلك ممرى متلا والجدي [1] .

وعلى أية حال كان من المستحيل أن تفجر تلك الخطوة الحالمة قوة ضاغطة كفيلة بدفع عملية السلام والخروج من الأزمة بفتح آفاق جديدة لتسوية تقبلها جميع أطراف الصراع . في ظل إدراك القيادة الإسرائيلية لدوافع المبادرة وملابسات قرارها ، وقدرتها على تحويل المبادرة إلى ضربة مضادة صائبة في مقتل ، فبرعت إسرائيل في إفراغ المبادرة من مضمونها لتفوت على السادات أهدافه وحلمه بأن يصبح بطلا حقيقيا وزعيما للعرب . وعلى هذا فشلت المبادرة في تحقيق أي من أهدافها أو شروط نجاحها المتمثلة في قدرتها على تغيير مدركات النخبة السياسية في إسرائيل حول طبيعة الصراع بل وقدرتها على تغيير أهداف وطبيعة المجتمع الإسرائيلي ذاته ، وقدرتها على توليد آليات ضغط عالمية حقيقية فاعلة على إسرائيل وبالذات من جانب الإدارة الأمريكية ، هذا بالإضافة إلى قدرتها على كسب التأييد العربي . فكان من المستحيل أن تتحقق هذه الشروط طبقا لأية حسابات واقعية ، اللهم إلا التمهيد لقبول حل مصري/ إسرائيلي منفرد نعتقد أن السادات كان قد اقتنع بأنه الخيار الوحيد المطروح أمامه حتى قبل أن تطأ قدماه مطار تل أبيب وهو ما حدث بالفعل ..

١- إمكانية تغيير أهداف إسرائيل :

كان من الصعب تماما تصور أن مجرد زيارة رئيس أكبر قطر عربي لإسرائيل يمكن أن يغير إدراك النخبة السياسية ، وبالذات النخبة الحاكمة في ظل حكومة الليكود المتطرفة لمقتضيات ومفهوم الأمن الإسرائيلي ، وهو المفهوم الذي لم تنجح حتى حرب أكتوبر في تحطيمه ، وإن نجحت في زلزلته لبعض

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٩٢ .

الوقت ، والذي يربط ربطا وثيقا بين المطالب التوسعية الإسرائيلية ومقتضيات الأمن المزعوم (١) . فلم يكن "الحج" إلى القدس كفيلا بتفنيد مبررات إسرائيل واستغلالها الرفض العربي لوجودها لكي تضم أراضي جديدة باسم الحدود الآمنة وعقدة الإبادة ، فها هو السادات بين جدران الكنيست لينسف ذلك . وعلى هذا فالزيارة لم تكن تعني بالنسبة لإسرائيل سوى شيء واحد وهو تأكيد استعداد مصر للاعتراف بإسرائيل . وكان معني تقليص الصراع العربي / الإسرائيلي إلى مجرد الاعتراف القانوني بإسرائيل ، هو تبسيط مخل لطبيعة الصراع وتعقيداته. فلا يزال جوهر القضية قائما بتمام وضوح رفض إسرائيل القاطع للانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ وقيام الدولة الفلسطينية سواء قبل الزيارة أو أثنائها ، فكانت الزيارة تعني شيئاً واحداً هو إثبات جدية وحسن النوايا المصرية للسلام ، لكن إتمام الزيارة من قبل أن يكون هناك التزام إسرائيلي بالانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ ، كان ينطوي على مخاطرة كبرى لأن الزيارة في حد ذاتها تعني اعتراف مصر القانوني بإسرائيل بلا مقابل . فلم تكن إسرائيل قد قدمت مثل هذه الالتزامات أو حتى عبرت عن أي نوايا إيجابية لتقديمها ولا ندري على أي أساس منطقي ذهب السادات إلى القدس ، ربما كان ما يأمله السادات هو خلق رأي عام إسرائيلي ضاغط على حكومة الليكود أو خلق المتاعب لإسقاطها (٢) . ولو صح هذا لكان يعني إفراطا في حسن النية تجاه الرأي العام الإسرائيلي وهو ما لا يستقيم مع طبيعة الصهيونية ، وتوهم زائف لتركيبة الصقور وطبيعتها .

استناداً إلى ماهية إدراك القيادة الإسرائيلية والنخبة السياسية في إسرائيل لدوافع المبادرة كما اتضح من فحوى تصريحات الزعماء الإسرائيليين سواء الحكومية أو المعارضة وتعليقات صحفها(٣) . كما يلي :-

---

١- وهو ما يوضحه التحليل الدقيق لنظرية الأمن الإسرائيلي وإمكانية هدم أركانها ومدى ارتباط هذه النظرية بمعتقداتهم الراسخة وهو ما تفصح عنه بروتوكولات حكماء صهيون والعديد من الدراسات .

٢- انظر ، مذكرات وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١ ، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٩ . كذلك ، راجع ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٦٧ ـ ٦٨ .

٣- كما اتضح من فحوى تصريحات الزعماء و القادة الإسرائيليين سواء الحكومة أو المعارضة و تعليقات صحفها ، تطرحها تفصيلا دراسة ، إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، مرجع سابق ، ص ٨٢ ـ ٨٦ . انظر كذلك ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٦٧ ــ ٦٨ .

- اعتبار قرار الزيارة تعبيراً واضحا عن يأس السادات من حل الصراع بالوسائل التقليدية سواء بالحرب أو بالدبلوماسية المعتادة .
- استعداد الشعب المصري للسلام بأي ثمن وهو ما يفسر تأييده للمبادرة [١] .
- إن عملية الارتباط والمسئولية المصرية تجاه العالم العربي وبخاصة القضية الفلسطينية تكاد تقترب من نهايتها ، وهو ما دلت عليه موجة النقد العارمة التي أطلقتها الصحافة المصرية ضد العرب [٢] .
- إن السادات قد وضع مستقبله السياسي في يد إسرائيل ؛ لأن مبادرة السادات حاولت الالتفاف حول مؤتمر جنيف ، وبالتالي نسف ما بقي من جسور عربية وسوفييتية [٣] .

وفي إطار هذا الإدراك تم رسم الاستراتيجية الإسرائيلية لما بعد المبادرة على أساس الانحناء للعاصفة التي أطلقتها مبادرة السادات ؛ لامتصاص ردود الفعل المؤيدة لها من جانب الرأي العام الغربي وبخاصة الأمريكي ، وبعض قطاعات الشعب الإسرائيلي ، والصمود أمام أية ضغوط من أي اتجاه . وهو ما سيجعل مبادرة السادات مكسبا حقيقيا حصلت عليه إسرائيل بدون مقابل فها هو السادات من بادر بالزيارة ودفع ثمنها كاملا ، معرضا نفسه ونظامه للخطر دون مقابل للجائزة التي لا تقدر بثمن بالاعتراف الكامل بوجود إسرائيل وشرعيتها . فلم يدفع بيجن شيئا على الإطلاق . اللهم إلا أنه سمح للسادات دخول التاريخ من البوابة الإسرائيلية ؛ فمنذ اليوم سيذكر اسمه إلى جانب أسماء داعمي أركان دولة إسرائيل ، ومكرسي وجودها ، ونصراء أحلامها الإمبريالية . بجانب ذلك أن المبادرة ستكون بمثابة أساس لبناء " معاهدة سلام " مصرية /إسرائيلية بأفضل الشروط الممكنة من وجهة النظر الإسرائيلية ، وهو ما صح توقعه بالفعل [٤] ..

١- وقد اصطحبت الزيارة بأكبر حملة إعلامية مكثفة مصطنعة قامت بها الصحافة وأجهزة الإعلام ، بطوفان من التمهيد والتأييد ، وصل ذروته بإيهام الرأي العام المصري وإقناعه بما لا يقبل الشك أن الزيارة سوف تأتي فوراً بحلول نهائية وجذرية وشاملة اتفق عليها ، وأن الطريق إلى السلام والرخاء الذي يحلم به كل مواطن ويتلهف عليه قد اكتشف ويبدأ من القدس . انظر ، جريدة الأهالي : العدد الأول السنة الأولى بتاريخ أول فبراير ١٩٧٨ . التي أبدت اعتراضها على المبادرة ليس خلافا على السلام و لكن خلافا حول المنهج .
٢- إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، صـ ٩٧ .
٣- دافيد هيرست ، البندقية و غصن الزيتون ، صـ ٥٣٢ ــ ٥٣٦ .
٤- دافيد هيرست ، المرجع نفسه ، كذلك انظر ، جريدة الأهالي ، العدد الأول ، بتاريخ أول فبراير ١٩٧٨ ، صـ ١ ــ ٣ .

٢- القدرة على توليد ضغط عالمي على إسرائيل :

أما بالنسبة للشرط الثاني وهو قدرة المبادرة على إيجاد آليات ضغط عالمية على إسرائيل تساند صانع القرار الأمريكي لحملها على قبول الحد الأدنى للمطالب العربية مقابل الاعتراف بها ، والذي تؤكد الزيارة جدية الدولة الرائدة فيه ، فإن أية حسابات سياسية موضوعية لم تكن من الممكن أن تتوصل إلى إمكانية نجاح المبادرة على هذا الصعيد . فرغم أنه كان من الواضح أن بمقدور المبادرة باعتبارها عملا دراميا فريدا أن تولد ردود فعل إيجابية ضخمة في أوساط الرأي العام الغربي ، إلا أن الأدب السياسي يكاد يجمع على أن قدرة الرأي العام على التأثير المباشر والفعال على مجرى السياسة الخارجية خصوصا بالنسبة للقضايا التي لا تؤثر بشكل مباشر على مسيرة الحياة اليومية هو تأثير محدود جداً . كذلك لم يكن ممكناً إغفال قدرة الجماعات الصهيونية في الدول الغربية عموما والولايات المتحدة خاصة وهي جماعات معترف بتأثيرها الفعال على وسائل صنع الرأي العام في شن هجوم مضاد بعد امتصاص ردود الأفعال الأولى ، وإلقاء اللوم بالفشل الآتي لا محالة على كل الأطراف ماعدا إسرائيل وحتى مع افتراض تحرك الحكومات الغربية بدافع من مصالحها مع دول الشرق الأوسط منتهزة فرصة بلورة رأي عام إيجابي تجاه العرب للضغط على إسرائيل ، فإن قدرة هذه الحكومات ماعدا واشنطن على ممارسة هذا الضغط هي قدرات محدودة للغاية ووسائل تأثيرها لا تكاد تذكر[١] . وقد تمثلت المخاوف الحقيقية بالنسبة لإسرائيل في أن تنجح المبادرة في إطلاق رأي عام أمريكي إيجابي يضعف من مركز جماعات الضغط الصهيونية وقوة تأثيرها على مراكز اتخاذ القرار الأمريكي بما يهيئ للإدارة الأمريكية فرصة أكبر لممارسة الضغط على إسرائيل ، لكن تلك المخاوف لم تكن تشكل خطورة حقيقية إلا على أساس الافتراض بأن الإدارة الأمريكية ترغب في ممارسة هذا الضغط ولكنها لم تكن قادرة عليه بسبب التأثير الصهيوني ، وهو افتراض لم تثبت صحته على أي حال . كذلك فإن الاعتماد على كسب الرأي العام الأمريكي لتحرير الإدارة الأمريكية

١- نور الدن كمال ، مرجع سابق ، صـ ٦٩ – ٧٠ .

من الأسر الصهيوني معركة خاسرة بالضرورة ، لأن تأثير مثل هذه المبادرة هو تأثير مؤقت بطبيعته. وبالتالي فإن قدرة الجماعات الصهيونية الأمريكية على استعادة زمام المبادرة من جديد وإعادة الرأي العام الأمريكي إلى صوابه - لو فقده بعض الشيء - هي مسألة كان لابد من أخذها في الاعتبار[1] . ولكن ماذا يجدي ذلك أمام انفراد السادات باتخاذ القرار؟ فلم تكن المبادرة موضع دراسة بأي حال . وهو ما حدا بوزير الخارجية للاستقالة[2] .

٣- كسب التأييد العربي بفرض سياسة الأمر الواقع :

وهو ما بدا صعبا قبل الزيارة ، ومستحيلا بعد إتمامها ، بغرض ممارسة الضغط على الدول العربية ووضعها أمام الأمر الواقع لتحمل مسئولياتها . وقد حال دون ذلك العديد من الاعتبارات الموضوعية ، لعل أهمها ما يرجع إلى جذور الصراع العربي / الإسرائيلي وطبيعته ؛ حيث إن السياسة العدوانية والتوسع الإسرائيلي هي المفجر الحقيقي والرئيسي للصراع والباعث الأول لكل ما يثيره هذا الصراع . و السبب الأساسي لاستمرارية الصراع وديمومته حتى يومنا هذا ، والذي لم ينته إلا بتخلي إسرائيل عن نظريتها العدوانية ومطامعها التوسعية ، وذلك ضربا من المستحيل ؛ لأن النظريات العدوانية متأصلة في الفكر الصهيوني ، فهو ليس رد فعل لظروف قيام الدولة اليهودية - أي العداء من قبل العرب لما ترتب على ذلك من تداعيات وانتهاك للحقوق - وبزوال المشكلة يزول العدوان . مضافا إلى ذلك أن الفكر الصهيوني غير قابل لتغيير أبعاده مهما كانت المتغيرات الإقليمية أو الدولية وإنما يتخذ أشكالا ومراحل مختلفة لتتغير الصورة وليس الجوهر ما بين المهادنة و التحدي . فقد تعهدت قيادتها السياسية أن تغفل - تعمدا - أي ذكر للحدود الجغرافية لدولتهم وجاء دستورها خاليا من أي

١- المرجع نفسه .

٢- انظر ، إسماعيل فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٣٩٠ وما بعدها . فلم يستطع السادات التخلص تمام من عقلية وأسلوب وتكتيك عضو الجمعية السرية الذي يفكر ويخطط في الخفاء لينفذ خططه حتى بعد ما أصبح رئيسا لجمهورية ومدافعا عن قضية مشروعة تستند إلى الحق والعدل وقرارات دولية . فكان من المفترض ألا ينفرد بالحلول أو يتصدى للمشاكل دون استشارة وزرائه ومستشاريه وتحت أمره أجهزة الدولة متكاملة حافلة بكل الإمكانيات وشعب متطلع لمباركة وتقدير كل الإنجازات ، ولكن السادات اعتمد على ذاته وضرب بكل ذلك عرض الحائط ، فلم يشأ أن يقتنع بأن عصر الفرد قد انتهى ، وهو ما حدا به أن يكون وحيداً معزولا بهذا الصدد انظر العديد من الدراسات والمذكرات الشخصية للقادة السياسيين و العسكريين ، انظر ، محمد ابراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ١٦١ – ١٦٢ . كذلك ، عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، صـ ١٥٦ .

تحديد لحدود الدولة استناداً إلى الاعتقاد بأن حدود إسرائيل لآخر ما تصل إليه نيران مدفعيتها وأقدام جنودها أي [من النيل إلى الفراق][1] . وهو ما انعكس بصورة حادة على المجتمع العربي وحالته النفسية جسدتها حالة الرفض التي سيطرت على فكر ووعي النخبة الحاكمة ومن ورائهم الشعوب العربية قاطبة؛ لإدراك أبعاد الصراع الضارب بجذوره في أعماق التاريخ . مضافا إلى ذلك أن مجرد التفكير في الاقتراب من الصلح مع إسرائيل هو بمثابة الدخول في منطقة الألغام المحظورة والسقوط في الهاوية لأنها مجازفة غير مأمونة العواقب والنتائج. فلا يزال شبح اغتيال الملك عبد الله على أعتاب القدس ماثلا في الذاكرة [2]. فحالة الرفض تعتبر في حد ذاتها صمام أمان للعديد من النظم العربية وإبقاءً لاستقرارها .

وعموما كان الوطن العربي منقسما قبل الزيارة ، فمن غير المعقول أن تكون هذه المبادرة أسلوب ضغط ووسيلة لتلاحمه ، بل كانت وسيلة لتمزقه إربا ، وحال دون ذلك أيضاً الاعتبارات الشخصية والمتعلقة بالكرامة العربية ؛ فالسادات لم يستشر أحداً من القادة العرب قبل المبادرة . وعموماً قد هاجمها بعنف أقطار الشرق العربي قاطبة بالإضافة إلى الجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية حتى الأقطار التي كانت لا تزال تربطها بالنظام المصري علاقات صداقة قوية تحفظت عليها تماماً . ورغم عنف ردود الأفعال العربية فلقد كان من اللافت للنظر أن يلتزم عدد من البلدان العربية المؤثرة في النظام العربي - وفي مقدمتها المملكة السعودية وأقطار الخليج العربي - جانب الحذر والصمت رغم التحفظات المبدئية على الزيارة ، وأن لا تنساق وراء المطالب الراديكالية بفرض عقوبات على مصر . لقد فضلت هذه البلدان الانتظار لما يمكن أن تسفر عنه المبادرة، فربما تحدث المعجزة وتستجيب إسرائيل للمطالب العربية . مع الوضع في الاعتبار دور العلاقات الاستراتيجية بين دول الخليج و واشنطن ..

١- مقال لحسن نافعة ، لماذا نجحت أوربا وفشل العالم العربي ، موقع العراق للجميع ، بتاريخ٥/٣/٢٠٠٨ بشبكة المعلومات الدولية .

٢- حول عملية اغتيال الملك عبد الله ملك الأردن ورئيس الوزراء اللبناني رياض الصلح ، انظر ، فاطمة أحمد حافظ ، العلاقات السياسية المصرية - الأردنية ١٩٥٨، ماجستير ، جامعة عين شمس :كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ٢٠٠٣.

ولم تكن إسرائيل غائبة عن تلك الاحتمالات الواردة ، فأسرعت لتبديدها لقطع خط العودة على مصر والعمل على زيادة عزلتها و إخراجها من دائرة الصراع . فإذا خرجت مصر من الصراع فلن تكون هناك أية حروب أخرى و لربما ينتهي الصراع بمفهومه الواسع وهو ما ثبت صحته بمرور الأيام ، فضلا عن أن ذلك الوضع سوف يحرم مصر من دعائم ومقومات قوتها وعمقها الاستراتيجي ويضعفها هي ذاتها ، وكانت المبادرة فرصتها الكبرى لاختراق الجدار العربي من أوسع أبوابه (١) ..

وأخيرا ردود الفعل العربية :

تباين رد الفعل العربي إزاء زيارة القدس ما بين الرفض والتحفظ والتأييد. فأما الأطراف الرافضة فهي العراق وسوريا والجزائر وليبيا واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية [وهي ما عرفت باسم جبهة الصمود والتصدي] التي تكونت خلال مؤتمر قمة بغداد الذي عقد في نفس الشهر . وقد اتخذت هذه المجموعة موقفا متطرفا معاديا لمبادرة السادات ، واعتبرتها خيانة للقضية العربية وسعيا من السادات وراء حل منفرد مع إسرائيل (٢) ، فلم تتردد حكومة دمشق وطرابلس وبغداد في التأكيد على الملأ بأن السادات يستحق الموت (٣) . وقد قامت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الدول . أما الأطراف المتحفظة فهي السعودية و الأردن وتونس ولبنان ، وباقي دول الخليج فيما عدا اليمن الجنوبية . وقد اتخذت هذه الدول موقفا سلبيا انتظارا لما سوف تسفر عنه تطورات الأحداث، واحتفظت هذه الدول بسفرائها وعلاقاتها الدبلوماسية مع مصر في بادئ الأمر. أما المجموعة التي تعاطفت مع المبادرة فهى المغرب والسودان وعمان كل لاعتباراته وحساباته الخاصة (٤) .

١- انظر موشي دايان ، الاختراق ، مرجع سابق ، صـ٩٢ ، كذلك ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٥٠ .
٢- انظر ردود الأفعال العربية تجاه مبادرة القدس ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، مبادرة السلام ، رحلة القرن العشرين تحليل وتوثيق [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٧٨] ، صـ ١٠ ــ ١٧ . و هو ما سوف نتناوله بشيء من التفصيل في حينه .
٣- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ١٩ . لمزيد من التفاصيل ، انظر محمد حسنين هيكل ، صـ ٩٣ - ٩٧ .
٤- لمزيد من التفاصيل حول أزمة العلاقات المصرية / العربية ومحاولة تطويقها انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤٩ ــ ٥٦ .

ثانيا : استراتيجية ما بعد زيارة القدس والطريق إلى كامب ديفيد :

تعتبر الفترة الممتدة من زيارة السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ وحتى بدء أعمال مؤتمر كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ نقطة تحول في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي ، ومنعطفا حاداً في تطورات السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع مع إسرائيل وقبول النهج السلمي بالتعامل المباشر وجها لوجه ، بانتهاج أسلوب جديد لمعالجة قضايا الصراع ، يعتمد على التفاوض المباشر للتوصل إلى حل سياسي سلمي لهذا الصراع ، وقبول مصر لأول مرة بالطرح الإسرائيلي خاصة المتعلق بالمشكلة الفلسطينية تمهيداً لإرساء قواعد الحل المنفرد التي بدت إرهاصاته واضحة بما شهدته الفترة من تداعيات ؛ حيث فتحت زيارة القدس الطريق أمام سلسلة من التطورات المتلاحقة التي لا نزال نلمسها حتى الوقت الراهن .

وبزوال الأضواء وخفوت الأصوات العالية والضجة التي صاحبت الزيارة ذهابا وإيابا بدأ الخوف من الفشل والإحساس بالتورط يدب في أوصال السادات، الذي لم يجلب أي أمل بصدور القرارات الصعبة والقاسية التي ظن انتزاعها من مناحم بيجن بمجرد زيارة القدس . فحاول السادات تطويق الرفض العربي للمبادرة بقرارعقد مؤتمر القاهرة بهدف إعادة الأطراف مرة أخرى وإلمام ما تم تشتيته تمهيداً لمؤتمر جنيف ، وانتظارا لما ستسفر عنه الزيارة أملا بأن يكون الرد الإسرائيلي على مستوى المبادرة (١).

وبينما كانت القاهرة تعد لمؤتمر ميناهاوس كثفت واشنطن مساعيها لتأييد مبادرة السادات بقوة ، في إطار اقتناع واشنطن بعودة الأطراف إلى أحضانها عاجلا وليس أجلا ، برغم ما انتابها من حيرة لما يدورفي تفكير السادات بشأن الخطوة التالية ؛ لذا واصلت واشنطن جهودها لمحاولة الحصول على أوسع اتفاق ممكن . حيث كانت لا تزال إدارة كارتر تشعر بأن السادات - في نهاية الأمر - لن يبرم سلاما منفصلا مع إسرائيل ، وأنه يتعين على الأقل استخدام درجة ما في

١- ديفيد هيرست ، مرجع سابق ، صـ ٥٣١ .

الاتفاق على المسألة الفلسطينية كغطاء لأي صفقة مصرية إسرائيلية . وعندئذ يمكن تجاهل سوريا لأغراض عملية بحتة . وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، إلا أن السياسة الأمريكية ستستمر في التركيز على التوصل إلى شكل ما للاتفاق بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة [1] . وعلى ضوء ذلك تقرر إيفاد وزير الخارجية الأمريكية سيروس فانس إلى الشرق الأوسط خلال الأسبوع الثاني من ديسمبر ١٩٧٧ ؛ للتشاور مع شتى الحكومات لبدء عملية إعادة تحديد الاستراتيجية الأمريكية للخطوة التالية [2] .

في الوقت الذي واصلت فيه مصر وإسرائيل المباحثات السرية بينهما بالمغرب - ولكنها هذه المرة بناء على طلب السادات - والتي أسفرت عن تقديم كل جانب وثيقة مشروع سلام يعبر عن وجهة نظره ، فأوضحت الوثيقة الإسرائيلية افتراض إبرام معاهدة سلام شامل بين البلدين تؤدي إلى تطبيع كامل للعلاقات بينهما بالنص على بنود تشمل إقامة علاقات دبلوماسية وثقافية وحرية المرور والتبادل التجاري والسياحي .. على ألا تكون مشروطة بإبرام معاهدات سلام مع دول عربية أخرى، والالتزام بالانسحاب من سيناء ونزع سلاح شرقي سيناء بأسرها وكذلك ممري متلا والجدي مقابل إعلان حرية الملاحة في مضايق شرم الشيخ - وهو ما تم الاتفاق عليه بين السادات و بيجن أثناء زيارة القدس - كما اشتملت الوثيقة على مقترحات خاصة بضمانات الأمن ومستقبل المطارات والمستوطنات بسيناء [3] . مع الوضع في الاعتبار أن بيجن بصدد إعداد مشروع بشأن موضوع الفلسطينيين بما يتضمنه من إدخال تغييرات بعيدة المدى على الوضع الراهن في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومن شأن هذه التغييرات منح العرب الفلسطينيين الحكم الذاتي وتقرير المصير . بمراعاة أن المشروع لا يتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة بهذه المنطقة ولا انسحاب السكان المدنيين الإسرائيليين ولا القوات العسكرية الإسرائيلية منها ، أما بالنسبة للقدس فهي قضية منفصلة [4] .

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٩ .
٢- بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٩ .
٣- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٩٢ - ٩٥ .
٤- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مشاريع التسوية ، صـ ١٤ .

وكانت الوثيقة المصرية تتضمن أربع نقاط أساسية : الأولى تؤكد على ضرورة أن يشمل الترتيب الذي يتم التوصل إليه على حل للصراع القائم مع كافة الدول العربية الأخرى ، ومن ثم فلا ينبغي طرحه على اعتبار أنه اتفاق ثنائي تام . وأن تناقش الأمور المتعلقة بترتيبات السلام بين مصر وإسرائيل بشيء من التفصيل ، في حين تناقش الأمور المعني بها الدول العربية الأخرى بوجه عام . وينبغي أن تشتمل هذه المناقشات العامة على تأكيد مبدأين ؛ انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة ، وتوفير وضع مستقل للفلسطينيين إما من خلال إقامة دولة فلسطينية أو بأي طريقة أخرى (١) .

وتناولت النقطة الثانية نوع ضمانات الأمن التي يجب توفيرها لإسرائيل في سيناء وعلى جبهات إسرائيل مع جيرانها الآخرين . وترى مصر فيما يتعلق بسيناء والحدود بينها و بين إسرائيل ، أنه من الضروري إجراء مناقشات مفصلة والتوصل إلى ترتيب مكتوب " لكل ياردة مربعة " أما بالنسبة للمناطق الأخرى، فيكفي مناقشة الخطوط العريضة فحسب مثلما ذكر من قبل . وعلى أية حال يجب الاهتمام والحرص الشديد حتى لا يبدو الاتفاق كما لو كان اتفاقا ثنائياً ؛ حتى يتسنى للمصريين الاحتفاظ بقوة الدفع للتوصل إلى ترتيب شامل مع كافة الدول العربية . وبهذا الوضع لم يتعدٍ إطار التسوية المطروح حدود الشكليات والتغطية السياسية . وأخيراً الإقرار بضرورة تدخل واشنطن والإلقاء بثقلها لدفع عجلة المفاوضات ، فلا سبيل لإحراز أي تقدم نحو إقرار السلام بدونها (٢) .

وبناء على ما تم التوصل إليه من نتائج خلال المباحثات السرية بالرباط أعرب السادات لفانس الذي قد وصل لتوه إلى القاهرة (٣) ، عن استعداده لإبرام

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٩٦ – ٩٧ .

٢- المصدر نفسه صـ ٩٧ .

٣- وصل فانس إلى القاهرة صباح يوم ١٠ ديسمبر ، واجتمع الجانبان المصري والأمريكي في جلسة مشتركة لا تعدو أن تكون استعراضا دبلوماسيا ومناسبة لالتقاط الصور ، تأكيدا لتأييد واشنطن لمبادرة السادات وعزمها على المشاركة في مؤتمر القاهرة ، وأكد السادات على أهمية الدور الأمريكي في جهود السلام في الشرق الأوسط أو أية جهود تبذل للتوصل إلى حل . أما القضايا الحقيقية فكانت تناقش بين الرجلين وحدهما وجها لوجه . دون إطلاع معاوني السادات ومستشاريه على ما تم الاتفاق عليه وراء الأبواب المغلقة - و بالتالي ضياع فرصة تسجيل محاضر تلك الاجتماعات ووثائقها ، وحينما تعرض لتسجيل تعتمد على رواية السادات الإنشائية ، التي تفتقر إلى الدقة والتفصيل ، فضلا عن انها أحادية الجانب . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٤٥ . أما مذكرات محمد إبراهيم كامل لن تترك موضعا إلا وقد أشارت إلى هذه الكارثة .

معاهدة سلام مع إسرائيل بشرط أن تكون داخل إطار شامل حتى لا يفقد تأييد الدول العربية ويعرض نفسه للاتهام بالخيانة . أما بالنسبة للقضية الفلسطينية اقترح السادات معالجة المسألة عن طريق إعلان مبادئ يتم صياغتها بشكل عام تكون بمثابة دفاع ضروري يشهره السادات في وجه أي انتقادات داخلية كانت أم خارجية [1] . وأكد السادات على استعداده للسير في طريقه ولو منفرداً ، وعقد العزم على الرد بشدة على كل من أدانوا مبادرته [2] ، كرد انتقامي لكرامته وهيبته. فمنذ ذلك الوقت سعى السادات إلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية تماما من عملية التسوية أو محاولة إضعافها بغض النظر عما بدا ظاهريا .

١ ـ مؤتمر القاهرة التحضيري :

وفي أعقاب زيارة القدس كان السادات لا يزال تسيطر عليه حالة من النشوة أفقدته إدراك حقائق الأمور ، ومن ثم دعا إلى عقد مؤتمر تمهيدي ؛ وذلك لتسوية المسائل الإجرائية ووضع أسس التوجه لمؤتمر جنيف لوضع الحل الشامل النهائي، وقد وجه السادات الدعوة لحضور المؤتمر لكل من الأردن وسوريا ومنظمة التحرير ولبنان ـ رغم إدراكه التام عدم قبول دعوته ، إلا أن اعتقاده بأنه ليس أمام الجميع سوى السير على دربه و ربما يرغمهم ذلك بالقبول على غير المتوقع ـ وإسرائيل ، بالإضافة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة . وقد خاب أمل السادات ؛ فلم تقبل دولة عربية واحدة الدعوة لحضور المؤتمر ليواجه مؤتمر القاهرة فشلا ذريعاً قبل أن تعقد جلساته [3] .

وقد بدأت جلسات المؤتمر [4] صباح يوم ١٤ديسمبر١٩٧٧ وبدأ الحوار بين مصر وإسرائيل عقيماً ، وهو ما ظهر خلال سير المباحثات بوجود خلاف أساسي بين البلدين فيما يتعلق بجدول الأعمال ، حيث اقترحت مصر أن يتضمن هذا الجدول القضايا الملحة بشأن مسائل الانسحاب والقضية الفلسطينية وطبيعة

١ـ موشي ديان ، الاختراق ، صـ ٩٣ .
٢ـ بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٤٤ ــ ٤٥ .
3- Heffernan , Patrick O . , op . cit , p 128 .
٤ـ بينما كان مؤتمر القاهرة منعقداً كان نظيره يعقد بطرابلس تحت زعامة الدول العربية المعارضة بشدة لإجراء مفاوضات بين مصر وإسرائيل ويعلن المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية لمصر . انظر موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٠٠ ــ ١٠١ .

السلام ومكوناته ، بينما كانت وجهة النظر الإسرائيلية أن يرتكز البحث حول مناقشة طبيعة السلام من خلال نصوص مقترحة لاتفاقية سلام بين إسرائيل والعرب ، بيد أن الوثيقة الإسرائيلية لم تشر إلى الحدود الدولية ولا المناطق العازلة ولا المنزوعة السلاح ولا إلى المشكلة الفلسطينية ، ولا إلى المستوطنات الإسرائيلية في سيناء [1] .

فأوضح الوفد المصري أنه لا يمكن الدخول في مناقشة أية بنود لاتفاقية السلام قبل تحديد المبادئ التي ينبغي أن يقوم عليها السلام ، وبخاصة القضية الفلسطينية، وحددت مصر رؤيتها لموضوعات البحث في المؤتمر على النحو التالي : مبدأ الانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، أن يكون ترتيب السلام الدائم قائما على حل القضية الفلسطينية بإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة ، أن يكون الحل الشامل هو الإطار العام للمباحثات ، مع إيجاد تصور مشترك يكفل الأمن لكل الأطراف [2] .

وهو ما رفضه الوفد الإسرائيلي بشدة ، قابله رفض الجانب المصري للمشروع الإسرائيلي ، لينتهي المؤتمر بنوع من التجميد لأعماله ، دون التوصل إلى اتفاق بشأن أي من القضايا المطروحة ، بعد أن أعلن عن الاتفاق على عقد لقاء قمة الإسماعيلية بين السادات و بيجن ، حيث تركزت الجهود على الإعداد للقاء الرئيسين [3] .

وعلى الجانب الآخر بينما كانت تتم مراسم افتتاح مؤتمر القاهرة التمهيدي طار بيجن إلى واشنطن للاجتماع مع كارتر لطرح مقترحاته ومناقشة كارتر فيما سيعرضه على السادات خلال مباحثات الإسماعيلية القادمة ، بعد أن أجرى بيجن مشاورات مع لجنة الأمن الوزارية بشأن المبادئ التي تحدد المشروعين اللذين

١ـ عصمت عبد المجيد ، زمن الانكسار والانتصار : مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية [القاهرة : دار الشروق ، ط١ ١٩٩٩] صـ ١٥٥ ــ ١٥٦

٢ـ المرجع نفسه ، صـ ١٥٦ .

٣ـ بدر عبد العاطي ، الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتانياهو [القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط١ ١٩٩٧] صـ١٧.

كان بصدد عرضهما على كارتر وتمت الموافقة على الوثيقتين مع إدخال بعض التعديلات عليهما . وكانت واشنطن على علم مسبق في ذلك الحين بالخطوط العريضة لمقترحات إسرائيل الرامية لإقرار السلام مع مصر ، لأن فانس قد تسلم نسخة من الوثيقة التي قدمها دايان إلى التهامي في المغرب ، كما استمع إلى تقرير رئيس الوزراء عن محادثات القدس مع السادات في هذا الشأن . غير أن الجديد في الأمر هو طرح مشروع الحكم الذاتي للفلسطينيين ، والذي اعتبره بيجن موازنة لمبادرة السادات للقدس [1] .

و عموما كان الدافع الرئيسي وراء مبادرة بيجن لزيارة واشنطن عشية قمة الإسماعيلية هو انتزاع التأييد الأمريكي لأفكاره ودمغها بالخاتم الرئاسي ، ومن ثم قبول السادات لها دون أدنى تردد ..

ولم يتم الاعتراض على المقترحات الخاصة بسيناء فهي تبدو واعدة كما ارتآها كارتر ، وهو مالا ينطبق على الحكم الذاتي ؛ فقد برزت نقاط عديدة في هذا الصدد، لعل أهمها أن يكون الحكم الذاتي ترتيبا دائما وليس مرحلة انتقالية لإعادة الأراضي إلى السيطرة السياسية العربية بمجرد التوصل إلى اتفاق للسلام، وكانت الخطة تحتوي أيضاً على نوع من التفاصيل من المحتم أن تثير حنق السادات [2]؛ حيث بدا أن إسرائيل تنوي الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية وفي النهاية السيطرة السياسية على الضفة الغربية وقطاع غزة ، حتى في ظل خطة الحكم الذاتي [3] . أي تقديم المستحيل في مقابل لاشيء . لذا استحث الجانب الأمريكي بيجن على تقديم مجموعة من المبادئ أكثر بساطة ، ولكن بيجن بدا فخوراً بما صنعت يداه، وواثقا من تنفيذه فهو أدرى بشأن كيفية التفاوض مع السادات وليس بحاجة إلى نصائح واشنطن . بيد أن بيجن كان تواقا للغاية لكسب التأييد الأمريكي فقط لا غير؛ حيث أنه ألمح إلى إمكانية إدخال بعض التحسينات في خطته بعد التشاور

١- انظر موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٠٢ .
٢- وليام كوانت عملية السلام ، صـ ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .
٣- حول تفاصيل زيارة بيجن لواشنطن وأغراضها ، راجع ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٣٣ ـ ٣٥ . أما بشأن نص مشروع بيجن للحكم الذاتي يمكن الإطلاع عليه في طيات مشاريع التسوية ، مرجع وثائقي سابق ذكره ، صـ ١٤ ـ١٩ .

مع حكومته . وبعد أن انتهى إلى ذلك أصدر على الفور بيانا علنيا يكاد يصل إلى القول بأن كارتر أقر بخطته ، وهو ما اقتضى أن تصدر واشنطن توضيحا يفيد بأن الخطة تعتبر خطوة إيجابية في اتجاه المفاوضات [1] . فكان لبيجن ما أراد ؛ لتتجه خطى الجميع نحو المسار المرسوم ، فها هو بيجن قد أعد عدته وأثقل جعبته وأحكم خطته لمواجهة عدوه الأعزل بقمة الإسماعيلية فماذا أعد له السادات ؟؟

٢- قمة الإسماعيلية :

تعتبر الخطوة الهامة في التطورات التي شهدتها مباحثات التسوية بين مصر وإسرائيل منذ زيارة القدس لتحديد أساس اتفاق سلام ، قد بدأت بوصول بيجن إلى الإسماعيلية لإجراء مباحثات مباشرة مع السادات في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ .

وكانت أهم نتائج مباحثات الإسماعيلية هو ما أسفر عنه الاجتماع المغلق بين السادات و بيجن بأن تم التوصل بينهما إلى الاتفاق على تشكيل لجنتي عمل مشتركة ، إحداهما سياسية برئاسة وزيري خارجية البلدين وتقرر عقد جلساتها في القدس ، و الأخرى عسكرية برئاسة وزيري دفاع البلدين وتعقد جلساتها في القاهرة . و كان قد تم التوصل إلى هذه النتيجة خلال انفراد بيجن بالسادات أثناء الجلسة المغلقة بينهما - بينما ظل أعضاء الوفدين المصري والإسرائيلي في انتظار ما سوف يتوصل إليه الزعيمان خلف الأبواب المغلقة - ولم تكن نتاج مباحثات الوفدين [2] .

وعلى الرغم من ذلك فقد رفض كل من الطرفين مقترحات الآخر للسلام . وبدا واضحا أن مدى الهوة بين موقف البلدين إزاء معاهدة السلام مازال شاسعاً للغاية ، فلم يكن ثمة ما يدعو للتفاؤل سوى رغبة الزعيمين السادات وبيجن في تجنب الوصول إلى طريق مسدود يصبح فيه التقدم مستحيلا أو الاستسلام بأن المباحثات قد باءت بالفشل ، وإنما الاتفاق على استمراريتها مهما كانت الصعاب

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٠

٢- انظر ،عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ١١٨ . أما عن مأساة استراتيجية السادات لإدارة المباحثات السياسية مع العدو الصهيوني ومرارتها ، ينقلها لنا وزير الخارجية ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٣٨ – ٣٩ . وعلى امتداد صفحات مذكراته يعرض لنا ما لم يخطر على قلب بشر ، بل ما لم تتوقعه إسرائيل ذاتها .

والعقبات . فكان السادات حقا يريد الوصول إلى اتفاقية سلام ويسعى لتذليل العقبات ، في الوقت الذي تواجه إسرائيل صعوبة الاختيار ما بين القيام بتنازلات فادحة تجبرها على الانسحاب التام من سيناء ، و الالتزام بالانسحاب التام من الضفة والقطاع والجولان ، وإقامة دولة فلسطينية ، وبين عدم إبرام معاهدة سلام مع مصر [1] .

وعلى أية حال فقد تحقق خلال مباحثات الإسماعيلية بعض التطورات التي يمكن اعتبارها بداية تحول في تاريخ مساعي التسوية بين البلدين ، لعل أهمها قيام إسرائيل بتقديم مشروع محدد للسلام يتضمن تحديدا للخطوط التي تتصورها للحدود في المنطقة وشكل السلام ومستقبل العلاقات بين دول المنطقة . وقد تضمن هذا المشروع في القسم الخاص بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة منح السكان بهما حكما ذاتيا إداريا [2] .

أما مشروع بيجن بشأن معاهدة السلام مع مصر : فقد تناول المبادئ و المقترحات التالية :- نزع السلاح ، المستوطنات المدنية ، الانسحاب العسكري على مراحل وحرية الملاحة . أما بالنسبة للمناطق منزوعة السلاح فلا تتحرك القوات المصرية إلى ما وراء حدود متلا والجدي أي أن أكثر من ثلاثة أرباع مساحة سيناء تكون منزوعة السلاح ، على أن يتم العمل باتفاقية تخفيض عدد القوات الموجودة والتي تم التوصل إليها عقب حرب أكتوبر في المنطقة الواقعة بين ذلك الحد والقناة . وتظل المستوطنات المدنية الإسرائيلية كما هي عليه ، على أن تخضع للإدارة والقوانين الإسرائيلية ، وتكون القوات الإسرائيلية مسئولة عن الدفاع عنها . و تكون هناك فترة انتقالية لعدة سنوات تتراجع خلالها القوات الإسرائيلية إلى خط في وسط سيناء ، على أن تحتفظ بقواعدها الجوية ومنشآت أجهزة الإنذار المبكر حتى يتم انسحابها نهائيا إلى الحدود الدولية .

و تقوم قوات الأمم المتحدة أو وحدات مصرية / إسرائيلية مشتركة بضمان حرية

١- موشي دايان ، الاحتراق ، صـ ١٠٥ .
٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ١٧ – ١٨ .

الملاحة عبر مضايق تيران والإشراف عليه . وفي حالة إذا ما تولت قوات الأمم المتحدة هذه المهمة فلا يحق لها التخلي عنها إلا بموافقة الطرفين وقرار جماعي من مجلس الأمن . كذلك لابد للبلدين من الاعتراف بمضايق تيران وخليج إيلات في إعلان خاص كممرين مائيين دوليين تمر بهما كافة السفن بكافة الأعلام .

❖ **و تضمن مشروع بيجن للحكم الذاتي :**

- إلغاء الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع تولي السلطة الإسرائيلية شئون الأمن والنظام العام مع تعليق موضوع السيادة .
- أن يكون للسكان حق الاختيار بين الجنسيتين الأردنية أو الإسرائيلية .
- أن يكون للإسرائيليين حق شراء وتملك الأراضي في تلك المناطق والإقامة فيها .
- وفيما يتعلق بإدارة الأماكن المقدسة للديانات الثلاث في القدس يتم وضع تنظيم يكفل حرية وصول أصحاب جميع الديانات إلى الأماكن المقدسة الخاصة بهم (١) .

وبرغم أن مشروع بيجن للحكم الذاتي هو أقصى ما أمكن تقديمه للفلسطينيين لتغيير الوضع الراهن دون انتهاك أي من مبادئ الأيديولوجية الخاصة بأرض « إسرائيل الكاملة » . وإن القراءة المتأنية لمشروع بيجن تشير إلى أن هذا المشروع لم يكن سوى وسيلة لترسيخ سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة باستغلال سياسة الأمر الواقع لتكريس السيطرة الإسرائيلية الفعلية على تلك المناطق (٢) .

ومنذ ذلك الحين أصبحت فكرة الحكم الذاتي تمثل القاسم المشترك الذي تم تبنيه في غالبية الاقتراحات والمشاريع التي طرحت لحل القضية الفلسطينية كمرحلة انتقالية ، ومنها بالطبع اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط الموقعة في كامب ديفيد والمباحثات التي تمت على أساسها بين مصر وإسرائيل فيما بعد للاتفاق

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٠٦ ، راجع نص المشروع كما ورد بمناقشة الكنيست . مع مراعاة أننا أوردنا نص مشروع بيجن بشأن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ليتم مقارنتها بما تم التوصل إليه في نهاية المطاف والرحلة الشاقة من مباحثات السلام بشأن المعاهدة بين البلدين ، راجع أيضاً ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤١ .

٢- لمزيد من التفاصيل حول الجذور التاريخية والأيديولوجية لمشروع بيجن ، انظر ، مشاريع التسوية الإسرائيلية ، مرجع سابق صـ ١١٩-١٣٦ .

حول ترتيبات المرحلة الانتقالية [1] .

وعلى أية حال لم يتم الاتفاق على مبادئ السلام بل حاول بيجن الإغراق في التفاصيل التي هي من شأن اللجان الفرعية . إلا أنه تم - بناء على هذه المباحثات - تحديد نقاط الخلاف الحقيقية الملموسة بين الجانبين بدقة ووضوح ، وظهر جليا اتساع شقة الخلاف بينهما حول قضايا جوهرية ، والتي ظلت قائمة حتى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد . كما رفضت مصر مشروع بيجن للحكم الذاتي ؛ حيث برزت الخلافات الجوهرية الواسعة بين مصر وإسرائيل [2]. وبهذا الوضع انتهت مباحثات الإسماعيلية بالفشل ولم تحرك عملية السلام إلى الأمام قيد أنملة على أمل الوصول إلى اتفاق على المبادئ ، لتتمكن اللجان السياسية والعسكرية من العمل [3] .

وأمام فشل مباحثات الإسماعيلية والهوة الشاسعة بين المواقف المصرية الإسرائيلية قررت واشنطن التدخل للإبقاء على عجلة المفاوضات دائرة ، واستعادة زمام الأمور بيدها ..

وعلى الفور وصل كارتر إلى أسوان في ٤ يناير ١٩٧٨ ، قادما من الهند في طريقه إلى واشنطن للاجتماع بالسادات ، وكان أهم ما نتج عن هذه الزيارة الإعلان بتصريح صيغة أسوان والتي تضمنت : أنه يجب أن يقضي السلام بين مصر وإسرائيل إلى تطبيع العلاقات ، وأنه يتعين على إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وتمكينهم من الاشتراك في تقرير مصيرهم . ولعل أهم ما يميز هذه

١- المصدر نفسه ، كذلك ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ١٨ .

٢- وقد انعكس ذلك في عدم صدور بيان مشترك بعد انتهاء أعمال القمة ، وقد اتضح الموقف المصري من مشروع بيجن في المؤتمر الصحفي الذي عقده كل من السادات وبيجن في ختام المباحثات في ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧ ، حيث ذكر السادات أنه فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية لب الصراع ، فإن موقف مصر محددا بأنه بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة يجب أن تقوم الدولة الفلسطينية ، أما الموقف الإسرائيلي فهو أن العرب الفلسطينيين في الضفة و القطاع يجب أن يتمتعوا بالحكم الذاتي ، وهنا موضع الاختلاف . و لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الحكم الذاتي ، انظر ، عبد العليم محمد ، مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي : دراسة مقارنة لبعض الأنماط و المشكلات [القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ط١ ١٩٩٦] صـ ١٠٠ - ١١٠ .

3- William B . Quandt , Camp David , p 132

الصيغة هو تبلور موقف واشنطن من موضوع حقوق الشعب الفلسطيني بعد أن ظل يتذبذب صعوداً وهبوطاً منذ تولي كارتر الرئاسة وهو ما أثار شكوك ومخاوف إسرائيل لتفسير إعلان كارتر بأنه تأييد لإقامة دولة فلسطينية (١) .

وأثناء التحضير لجدول أعمال اجتماعات اللجنة السياسية المقرر عقدها في منتصف يناير ١٩٧٨ بالقدس تم تبادل المشروعات لجدول الأعمال بين الطرفيين عن طريق سفارتي الولايات المتحدة بالقاهرة وتل أبيب . والتي تضمنت في مجملها تعديلات في الشكل والصياغة دون مساس بالجوهر والموضوع . وكان ذلك دون جدوى ؛ إذ رفض كل جانب مقترحات الآخر . عندئذ تدخلت واشنطن فتقدمت بمشروع جدول أعمال اجتماعات اللجنة السياسية في ١٥ يناير وقد قبله السادات دون نقاش ، كما قبلته إسرائيل في نهاية الأمر (٢) .

وتضمن مشروع جدول الأعمال الأمريكي المقترح :

- إعلان مبادئ يحكم المفاوضات الخاصة بتحقيق تسوية سلمية شاملة في الشرق الأوسط .
- الخطوط العريضة للمفاوضات المتعلقة بمسائل الضفة الغربية وقطاع غزة .
- عناصر معاهدات السلام بين إسرائيل وجيرانها ، وذلك طبقا لمبادئ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

ولم يكن ذلك بطبيعة الحال سوى مجرد تأجيل لبحث المسائل موضوع الخلاف دون إيجاد حل لها (٣) . ورغم ما أثارته حكومة بيجن من عراقيل بإقدامها على بناء مستوطنات جديدة في سيناء ولما لذلك من تأثير وأبعاد . إلا أنها لم تحل دون وصول الوفد المصري إلى تل أبيب لبدء مباحثات اللجنة السياسية (٤) .

<u>مباحثات اللجنة السياسية بالقدس :</u>

بدأت اللجنة السياسية أعمالها في ١٧ يناير ١٩٧٨، في جو مشحون بالتوتر

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١١١ .
٢- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٧٢ .
٣- المرجع نفسه ، صـ ٧٢ .
4- Melvin A . Freedlander, op . cit , p 213 .

والشكوك المتبادلة . لذلك اصطدمت اللجنة السياسية بالمتاعب منذ اللحظات الأولى من بداية جلساتها [1] حيث تم تبادل مشروع السلام بين الوفدين ، وكان المشروع الإسرائيلي لا يختلف كثيرا عما قدمه مناحم بيجن في الإسماعيلية . وكان أول ما واجه اللجنة من صعوبات الموضوع الأول في جدول الأعمال الخاص بإعلان مبادئ للتسوية ، وهو ما أصر عليه الوفد المصري مطالبا إسرائيل بالتزام محدد بالانسحاب من سيناء والجولان والضفة الغربية وغزة والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقريرمصيرهم [2] . وهو ما لا يتوافق مع المشروع الإسرائيلي ، بل يصطدم به بكل ما تضمنه من مسائل خاصة بطبيعة السلام ، ومشكلة الفلسطينيين العرب واللاجئين ، المستوطنات في سيناء ، وقد رفض الوفد المصري هذه المقترحات وأصر على أن تقتصر أعمال اللجنة السياسية على بحث القضية الفلسطينية [3] .

وأمام عجز الوفدين المصري والإسرائيلي عن تضيق الفجوة بينهما أمكن في النهاية التوصل إلى جدول أعمال مبدئي بناء على مقترحات أمريكية تضمن : إعلان المبادئ التي تحكم المفاوضات من أجل حل شامل ، مسألة الضفة الغربية وقطاع غزة وعناصر اتفاقات السلام بين إسرائيل وجيرانها - كصيغة وسط للتقريب بين وجهتي النظر المتباينتين - إلا أن ذلك لم يتحقق برفض أحد الطرفين أو كليهما معاً [4] .

هكذا لم تخرج اجتماعات القدس بأكثر من تبادل مشاريع إعلان مبادئ أعدتها الأطراف الثلاثة ، إلا أنها سجلت أول محاولة قامت بها إسرائيل من أجل إغراء مصر بعقد اتفاق ثنائي معها ، مع توفير الغطاء السياسي للسادات بالتوصل لبيان

١- وبخاصة بسبب تصريحات دايان عشية عقد اللجنة السياسية لجلستها الأولى ، وعزم شارون للإعداد لإقامة المزيد من المستوطنات في سيناء إلى جانب تصريحات بيجن نفسه ، وما إلى ذلك من الأفعال والأقوال التي تعمل على تقويض موقف مصر ، ولاسيما موقف السادات في العالم العربي . انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١١٠ – ١١١ . و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، مناحم بيجن ، مرجع سابق ، صـ ٢٢٥ .

2- Melvin A . Friedlander , op . cit , pp 213 , 214 .

٣- لمزيد من التفاصيل حول سير المباحثات ،انظر ،موشي دايان ، المرجع نفسه صـ١١٠– ١١٥ وكذلك محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ٨١– ٨٧ .

٤- عصمت عبد المجيد ، مرجع سابق ، صـ ١٦٦ .

غامض حول القضية الفلسطينية ـ يكاد يتطابق مع صيغة القرار ٢٤٢ من حيث الغموض والتناقض ـ غير أن السادات كان لا يزال مصراً في تلك المرحلة على الربط بين حل مشكلة سيناء والمشكلة الفلسطينية (١) .

وفي ضوء إصرار إسرائيل على مواقفها فيما يتعلق بالانسحاب والمشكلة الفلسطينية ورفضها للمقترحات المصرية بهذا الشأن ، وتفاقم الوضع عقب خطاب بيجن (٢) ، وعجز المساعي الأمريكية عن الوصول لحل وسط قرر السادات قطع المباحثات واستدعاء الوفد المصري من القدس في ١٩ يناير ١٩٧٨، مما جعل مفاوضات اللجنة السياسية تنتهي إلى التعليق المفاجئ بالشكل الدرامي الذي تعمده السادات (٣) . ربما تكون محاولة لإقحام واشنطن في المباحثات كشريك كامل ، لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من الجهود السلمية تميزت ببروز دور أمريكي أكثر تدخلا في عملية الوساطة ، كما طرأ بعض التطورات على الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية (٤) . وهو ما سنعرض له تباعاً . وعلى أثر الاستدعاء المفاجئ للوفد المصري أعلنت القاهرة تأجيل اجتماع اللجنة العسكرية ـ لأنها كانت رهنا بتقدم اللجنة السياسية وما يسفر عنها من نتائج ـ ولكن دون إنهاء أعمالها (٥) .

هكذا عبدت إسرائيل طريق المفاوضات بالألغام التي كثيراً ما حاول السادات تفاديها ؛ بمعارضة بيجن اشتراك مصر في حل المسائل المتعلقة بالضفة والقطاع انطلاقا من مبدأ سياسته في قطع الطريق على أي طرف خارجي لأخذ موطئ قدم بهما ، بعد ما نجح في استبعاد الممثل الشرعي . ولذلك ظل يدفع باتجاه المفاوضات مع مصر في نطاق العلاقات الثنائية بين البلدين . كما لم تكن واشنطن أكثر حماسة من إسرائيل في إعطاء السادات دوراً كبيراً في التسوية ،

١ـ بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٢٢ .
٢ـ حول خطاب بيجن في حفل تكريم الوفد المصري والذي اعتبره رئيس الوفد المصري محمد ابراهيم كامل إهانة موجهة ومقصودة الأمر الذي أدى إلى احتجاجه و قطعه للمباحثات ، انظر ، مذكرات وزير الخارجية محمد ابراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٩٢ ــ ٩٥ .
٣ـ إلياس شوفاني ، طريق بيجين إلى القاهرة ، صـ ٥٣ .
٤ـ بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ٢٣ .
٥ـ انظر ، محمد ابراهيم كامل ، حول قرار السادات المفاجئ بسحب الوفد المصري ، مرجع سابق ، صـ ٩٥ ــ ٩٨ .

خارج نطاق ما يتعلق بمصر مباشرة ، أما ماعدا ذلك فلا يعدو مجرد كونه غطاء سياسيا، إذ لم تكن واشنطن تريد للسادات أن يحتل مكان المملكة السعودية، على عكس ما كان يتطلع إليه . فجاءت خطوته المفاجئة لتعليق المفاوضات في القدس تعبيراً عن خيبة أمله لما آلت إليه الأمور على الرغم من مبادرته ، وإعطائه مركزاً عالمياً يضعه في موقع القيادة الأولى للحل الشامل [1] . برغم حرص واشنطن على ضمان أن يحرز السادات نتائج إيجابية من مبادرته ، مادام السادات قد خاطر بمستقبله - بل وبحياته - هذه المخاطر السياسية الضخمة فإن بقاءه وربما التوجه للغرب [لواشنطن] في مصر يتوقفان على التقدم باتجاه السلام [2] .

وعقب تعليق المفاوضات في اللجنة السياسية جرت اتصالات مكثفة بين واشنطن والقاهرة وتل أبيب ، تم خلالها الاتفاق على زيارة السادات لواشنطن ، وعلى استمرار المحادثات في اللجنة العسكرية والتي قد بدأت اجتماعاتها بالقاهرة في النصف الأول من يناير ١٩٧٨ . وقد سبقتها مباحثات تمهيدية في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٧ ، وهي ما عرفت بمباحثات جانكليس .

<u>مباحثات اللجنة العسكرية بالقاهرة</u> :

تناولت مباحثات تلك الجولة الموضوعات الرئيسية الهامة بشأن انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء ، وترتيبات الأمن الإسرائيلي والمطارات ، وتخفيض حجم الجيوش ، وتمركز القوات المصرية في سيناء ، ومحطات الإنذار. وقد رفض الجانب المصري المقترحات الإسرائيلية كاملة بشأن إجراءات تعديل الحدود ، وتخفيض حجم الجيش وتوزيع القوات وأماكن تمركزها ونوعية أسلحتها الرئيسية سواء في السلم أو الحرب ؛ فذلك عامل رئيسي من عوامل تحقيق الأمن القومي للدولة وتنفيذ استراتيجيتها العسكرية . وعلى هذا فهي ليست موضوعاً للمناقشة أو التفاوض بشأنها سواء في مرحلة الحرب أو السلام [3] .

١- إلياس شوفاني ، مرجع سابق ، صـ ٥٤ .
٢- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٣١ .
٣- حول تفاصيل المباحثات يطرحها بدقة وزير الدفاع المشير عبد الغني الجمسي ، حرب أكتوبر، صـ ٤٩٥ ـ ٥٠٥ .

وعند هذا الحد وصلت المباحثات إلى طريق مسدود ، ولكنها كشفت عن النوايا الإسرائيلية بالنسبة لمستقبل العلاقات العسكرية مع مصر ، فهي تريد تقليص حجم القوات في سيناء ، وعدم تجاوزها خط المضايق ، ونزع سلاح سيناء ، وأن يكون لها محطات إنذار في شرق سيناء لكشف النشاط العسكري لقواتنا المسلحة، وتقييد حرية العمل العسكري بسيناء بشكل عام [1] .

ومن المفارقات أن المطالب الإسرائيلية في سيناء لم تكن من فراغ ، بل تستند إلى وعد قطعه السادات على نفسه لبيجن أثناء زيارة القدس ؛ بعدم نقل قوات من الجيش المصري إلى شرق المضايق [متلا والجدي] [2] . وهو ما أثار دهشة وزير الدفاع المصري - عبد الغني الجمسي الذي لم يكن على علم بذلك - وأصابته بصدمة عنيفة . لما لذلك من تداعيات عسكرية خطيرة وإحداث خلل بنظام الدفاع عن سيناء ، مضافا إلى ذلك أبعاده السياسية ؛ بتعارض ما هو مطروح مع مبدأ السيادة المصرية على أراضيها [3] . وهو ما تم رفضه شكلا وموضوعاً .

وفي إطار مباحثات جانكليس وما انتهى إليه مؤتمر الإسماعيلية بدأت اللجنة العسكرية أعمالها بالقاهرة بحلول صباح ١١ يناير ١٩٧٨ ، وانتهت أولى جلساتها دون تقدم حيث دارت المباحثات في حلقة مفرغة بشأن المطارات والمستوطنات والتناقض بين مطلبي الأمن الإسرائيلي والسيادة المصرية . ودارت الجلسة الثانية حول موضوع تحديد حجم القوات على جانبي الحدود والمناطق الفاصلة منزوعة السلاح [4] . وأمام رفض إسرائيل المعاملة بالمثل على جانبي الحدود متعللة بأنه ليس لديها مجال لنزع السلاح انتهت هذه الجولة من المفاوضات دون تحقيق أي تقدم بشأن المستوطنات والمطارات أو حتى حجم القوات ؛ فإسرائيل لا تزال متمسكة بمشروعها للسلام الذي يتعارض شكلا و موضوعاً مع السيادة

١- المرجع نفسه .
٢- عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، صـ ٧٦ .
٣- عبد الغني الجمسي ، حرب أكتوبر ، صـ ٥٠٠ – ٥٠١ .
٤- عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ٧٧ .

المصرية على أراضيها وأمنها القومي ولا يحقق الانسحاب الكامل من سيناء ، في الوقت الذي التزم الجانب المصري بضرورة تحقيق الانسحاب الكامل من سيناء دون إبقاء أي مستوطنات أو مطارات تحت أي ادعاء (١) .

هكذا لم تكن المباحثات العسكرية أسعد حظا عما انتهت إليه مباحثات اللجنة السياسية ، اللهم إلا قرار استئناف عملها لأسباب غير موضوعية (٢) في جو ملبد بالغيوم على أثر ما انتهت إليه اللجنة السياسية بتعليق أعمالها بالقدس (٣) .

وفي الواقع لم يكن استئناف هذه المباحثات إلا تكراراً لما دار في المباحثات السابقة ، فقد كرر وايزمان موقف إسرائيل بشأن الانسحاب بأن تعود سيناء للسيادة المصرية بشرط ألا يؤثر ذلك على احتياجات الأمن الإسرائيلي وبقاء المستوطنات في أماكنها واستمرار سيطرة إسرائيل على المطارات .

وكرد فعل مضاد كرر الجمسي موقف مصر من مسألة الأمن الإسرائيلي بأنه يجب ألا تتم على حساب الأمن والسيادة المصرية ، كما تم رفض احتفاظ إسرائيل بأي محطات إنذار في سيناء . وكان الموضوع الأخير الذي جرى بحثه خلال تلك المباحثات - أخطر موضوعاتها وأهمها - ترتيبات الأمن الإسرائيلي والمطالبة بمسافة فاصلة بين الجيشين المصري والإسرائيلي حددها الوفد الإسرائيلي بحوالي ١٥٠كم بحجة أن هذه المسافة حيوية لأمن إسرائيل .

والأخطر في الموضوع هو ما ذكره وايزمان بشأن اتفاق السادات مع بيجن في القدس على أنه لن ترابط أي قوات مصرية شرق مضايق [متلا والجدي]، وأن تكون المنطقة التي تقع شرق هذا الخط منزوعة السلاح وهو ما تمسك به الوفد الإسرائيلي وطالب بإقراره من الجهة العسكرية وتنفيذه (٤) .

١- عبد الغني الجمسي، مرجع سابق ، صـ ٥٢٨ ـ ٥٣١ .

٢- على أثر استدعاء الوفد المصري من القدس وتعليق مفاوضات اللجنة السياسية بالشكل الدرامي الذي تعهد به السادات حاول السادات ألا تصل الأمور إلى حافة الهاوية ؛ فقرر استئناف مباحثات اللجنة العسكرية إبقاء على المفاوضات على قيد الحياة و إرضاء للرئيس كارتر وتقديرا لعيزرا وايزمان ، ولهفة السادات ذاته لمواصلة واستمرار المفاوضات وهو ما لم يستطع إخفائه حتى أصبح سيفا مسنونا على عنقه .

3- Melvin A . Friedlander , op . cit , pp 230 ,235 .

٤- المشير عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ ٥٣٩ .

وكان لتحديد هذه المسافة بذاك القدر أبعاد عسكرية خطيرة حيث يصبح الجزء الأكبر من سيناء منزوع السلاح ، واستبعاد تمركز قواتنا على خط المضايق الاستراتيجي آخر الخطوط الدفاعية في سيناء وأهمها ؛ الأمر الذي لا يحقق الدفاع عن سيناء أو منطقة القناة التي تبعد عنه بحوالي [٥٥كم فقط] ، وبذلك الوضع يبقى حوالي ١٥٠كم فراغا استراتيجيا دون أي مقاومة . مضافا إلى ذلك حرمان قواتنا من كل المطارات العسكرية بسيناء فجميعها شرق خط المضايق ، وهو ما لا يمكن قبوله من الناحية العسكرية تحت أية ظروف [١] .

وبناء على ذلك قدم المشير الجمسي رجاء إلى السادات بأن يتدخل سياسيا لتفادي هذا الوضع الخطير. ولكن الوقت كان قد فات ، ولم يكن السادات مستعدا لسماع تلك التوصيات مهما كانت خطورتها ؛ فقد وعد السادات بيجن ولن يتراجع عما وعد به .. برغم ما أوضحه وزير الدفاع بشأن الموقف الإستراتيجي في ظل الترتيبات سالفة الذكر والذي يضع قواتنا في الموقف الاستراتيجي العسكري الأضعف دفاعا أو هجوما . وهو هدف رئيسي تسعى إسرائيل لتحقيقه وتنفيذه على أرض الواقع تطبيقا لنظرية الأمن الإسرائيلي التي صاغها قادتها منذ نشأتها والتي تعكس أهدافها السياسية بفرض وجود دولة عنصرية داخل حدود يمكن التوسع إليها ومن خلالها ، بحيث تسطير على المنطقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ويكون لها بذلك كلمة مسموعة في العالم بعلاقاتها الاستراتيجية القائمة على المصالح - أوثق العرى والروابط - في تلك المنطقة الحيوية من العالم [٢] . لذا تعتمد إسرائيل في تطبيق نظرية أمنها على تفوقها العسكري لحسم أي تهديد لها بسرعة ، وأن يكون لها زمام المبادأة دائماً ، وبالمقابل تعمل على حرمان مصر من وسائل أمنها وأن تكون دائماً في الموقف العسكري الاستراتيجي الأضعف بالنسبة لها .

وانطلاقا من ذلك فإن ما تطالب به إسرائيل في المفاوضات تحت ستار

١- المصدر نفسه ، صـ ٥٤٢ .
٢- حول جهود المؤسسات الإسرائيلية و مشاريعها المتوقع تنفيذها في ظل السلام مع مصر ، انظر ، مشاريع التسوية ، مرجع سابق ، صـ ٤٤ - ٤٩ .

الأمن الإسرائيلي يهدد الأمن القومي المصري تماما من هذا الاتجاه الاستراتيجي الخطير، ويعطي لإسرائيل مميزات عسكرية كبيرة ويضعها في الموقف العسكري الأقوى في أي صراع مسلح مع مصر ، وهو ما لا يمكن استبعاده في مرحلة السلام

والأخطر من ذلك هو موقف السادات وتهاونه إزاء المطالب [الشروط] الإسرائيلية . وبخاصة مطارات سيناء وإمكانية بحثها لتتحول إلى مطارات مدنية أما مسألة التمركز في شرم الشيخ أو على طول الحدود فقد اقترح السادات أن يقوم بعملها أطقم مشتركة من المصريين والإسرائيليين بالمراقبة ويمكن أن يشترك فيها أمريكيون ، وليس هناك ثمة حاجة لوجود قوات الأمم المتحدة ، ومضافا إلى ذلك لم تؤخذ مباحثات اللجنة العسكرية بمراحلها ، وما أثير فيها من موضوعات هامة موضع إعادة الحسابات وترتيب الأوراق لما لها من تأثيرات على سير المفاوضات بشكل عام ...

وهناك ثمة ملاحظة أخيرة على مباحثات اللجنة العسكرية ومناقشتها للقضايا المتعلقة بسيناء فقط ، وحتى على هذا الصعيد غابت مسألتان في غاية الأهمية : الأولى منهما خاصة بالتمركز العسكري في شرم الشيخ الذي كان شرطا إسرائيليا أساسيا لا تقبل التنازل عنه ، أما المسألة الثانية فهي الترتيبات المتعلقة باستغلال نفط بئر [علما] الذي لم يكن قد مضى وقت طويل على اكتشافه وبدء إسرائيل الضخ منه - ولربما كان الطرفان قد توصلا إلى نوع من التفاهم على هاتين المسألتين - فموضوع شرم الشيخ الذي كان يحتل مكاناً بارزاً في أي محادثات عن التسوية بين البلدين اختفى فجأة من الصورة ، ونظراً لأهميته الاستراتيجية - خصوصا بالنسبة لأمن البحر المتوسط - فقد سلم الطرفان بتحويله إلى قاعدة أمريكية تنتقل إليها محطات الإنذار التي أقيمت في المنطقة العازلة على خط الممرات [في أم خشيب] ضمن اتفاقية سيناء الثانية [١] . و ما لذلك من تداعيات و أخطار على الأمن القومي المصري بشكل عام . وهو ما تجاهله السادات عمدا تهافتا وراء الحل السلمي .

١- إلياس شوفاني ، مرجع سابق ، ص ٥٢ - ٥٣ .

وعموما أثبتت تلك الجولة من المباحثات أن استمرار التفاوض المباشر مع إسرائيل دون جدوى ، بل يخلق الكثير من المصاعب وتكريس عزلة مصر عن الدول العربية ، وتثبيت قبضة إسرائيل على الأراضي المحتلة من خلال التسويف الإسرائيلي وهو ما أوضحه مشروع الحكم الذاتي ، فضلا عن تواتر التصريحات الرسمية بعدم التخلي عن سياسة الاستيطان في الضفة الغربية وغزة وبعدم العودة إلى خطوط ١٩٦٧ وبخاصة الجولان ، كما لم تسلم سيناء من مواصلة إقامة المستوطنات الإسرائيلية بها . فبدا استمرار المفاوضات - في ظل هذه التصرفات والإجراءات على مرأى ومسمع من العالم العربي - أمراً مستحيلا لا يمكن تبريره (١) .

٣ : تطور الموقف المصري منذ زيارة السادات لواشنطن [فبراير ١٩٧٨] حتى انعقاد قمة كامب ديفيد [سبتمبر ١٩٧٨] :

وأمام تأزم الموقف والتعنت الإسرائيلي تدخلت واشنطن لإنقاذ المباحثات من تجمدها وحل الأزمة ؛ لذلك كثفت واشنطن اتصالاتها بالقاهرة وتل أبيب ، وقرر كارتر دعوة السادات لزيارة واشنطن تحدد موعدها في فبراير ١٩٧٨ .

زيارة السادات لواشنطن :

حيث أمضى السادات وكارتر عطلة نهاية الأسبوع في كامب ديفيد وحدهما، وحاول السادات إقناع كارتر بأن مبادرته قد وصلت تقريباً إلى نهايتها وأنه لا يرى ما يدعو إلى مواصلة الشوط لمنتهاه ؛ كمناورة تكتيكية للضغط على كارتر للتدخل مباشرة وبشكل فعال ، وأخيرا تم الاتفاق خلال هذه الزيارة على سيناريو مشترك يقوم على أساس أن يبدي السادات استعداده لطرح اقتراح مصري منفصل حول الضفة والقطاع ، كاقتراح رسمي مضاد لخطة الحكم الذاتي ، وهو ما سوف يرفضه بيجن تمهيداً للاقتراح الأمريكي الذي يعتمد في الأساس على مشروع بيجن حول تطبيق الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية يعقبها اتفاق نهائي يقوم

١- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ١١١ .

على أساس القرار ٢٤٢ بما في ذلك الانسحاب مع الاعتراف بحاجات إسرائيل الأمنية (١) .

وكان أهم ما تضمنته الوثيقة الأمريكية ـ ذات النقاط التسع بصياغة معدلة لاقتراح بيجن للحكم الذاتي ـ هو تحديد تطبيق نظام الحكم الذاتي خلال فترة انتقالية لمدة خمس سنوات ، والذي يعتبر في حد ذاته تغييرا أساسياً للوجود الإسرائيلي في الضفة والقطاع خلال الفترة الانتقالية وكذلك الإشارة إلى دور الأردن والفلسطينيين في مفاوضات الحكم الذاتي (٢) .

والأهم من ذلك أن الرئيسين توصلا خلال تلك الزيارة لتفاهم عام حول أهمية التحرك السريع نحو اتفاق مصري / إسرائيلي ، كما أن السادات ركز خلال اجتماعه مع كارتر على سيناء ، ولم يتحدث بالتفصيل عن الضفة والقطاع مفضلا التأكيد على المبادئ العامة مثل الانسحاب وحق تقرير المصير . كما كان لهذه الزيارة انعكاسات هامة على كارتر وتصوره لعملية التسوية الشاملة ، فاستخلص كارتربعد اجتماعه بالسادات أن الاهتمام الفعلي يجب أن ينصب على صفقة ثنائية مصرية / إسرائيلية ، مع ضرورة البحث عن كيفية تقديم شيء ما للفلسطينيين (٣) . ليكون درعا واقيا يشهره السادات في وجهه الزعماء العرب و من يدينه بالخيانة . وفي الواقع أن السادات حتى ذلك الوقت كان لا يزال يأمل في اتفاق شامل ؛ بحيث تكون أية صفقة ثنائية مع إسرائيل ضمن إطار للمبادئ العامة يصلح للتطبيق على سائر الجبهات ، وكان من رأيه أن على مصر أن تؤسس نموذجا يحتذى به للتوصل إلى سلام بين إسرائيل وجيرانها خاصة الفلسطينيين. وكانت العناصر الأساسية المكونة لهذه المبادئ هي الانسحاب لخطوط ١٩٦٧ والاعتراف بإسرائيل . وكان السادات يولي مبدأ الانسحاب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية اهتماما يفوق ما كان يوليه لحق تقرير المصير ، لأنه من دون الأول سيبقى الثاني محل نقاش وجدل دائر (٤) ، أو هكذا بدا الأمر ..

١ـ وليليم كوانت ،عملية السلام ، صـ ٢٦٢ .
٢ـ انظر نص الوثيقة الأمريكية ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٣٨ .
٣ـ المرجع نفسه ، صـ ٣٩ .
٤ـ بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٢٥ .

وفي ختام الزيارة صدر بيان البيت الأبيض يؤكد المبادئ التي تحكم السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي/ الإسرائيلي : يؤكد أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ينطبق على جميع الجبهات ، وهو ما ينطوي على مطالبة إسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة . و أن القضية الفلسطينية يجب حلها من جميع جوانبها وأن يتضمن الحل الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وتمكينه من المشاركة في تقرير مصيره . و أخيرا يقر بأن المستوطنات مخالفة للقانون الدولي وغير شرعية [1] . و بشكل عام آثار ذاك التفاهم ثائرة إسرائيل وعمتها موجه واسعة من الغضب إزاء موقف واشنطن ، بجانب تصريحات رسمية أدلى بها كارتر وفانس ، ولاسيما أنباء اجتماع كارتر بالزعماء اليهود ، وعلى الفور - وكرد فعل مضاد - أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي [١٣ فبراير] بيانا هاجم فيه فكرة الوطن القومي للفلسطينيين التي ستؤدي إلى دولة فلسطينية تهدد إسرائيل بالفناء . أما مشروعات الاستيطان فإن الحكومة الإسرائيلية تصر على أنها لا تتعارض مع القانون الدولي ، وأنها كانت وستظل شرعية وجوهرية ، كما أعرب بيجن عن أسفه واحتجاجه لموقف كارتر وإدارته والذي يتناقض مع موقفه سابقا خلال نهاية ١٩٧٧ وتأييده للمشروع الإسرائيلي بأسره . كما أكد أنه ما من هدف سياسي أيا كان يرغم إسرائيل على تعريض وجودها للخطر . واختتم البيان معربا عن الأمل في أن تعيد واشنطن النظر في موقفها في ضوء المباحثات الإيجابية التي دارت بين كارتر وبيجن في ديسمبر ١٩٧٧ فيما يتعلق بمشروع إسرائيل لإقرار السلام [2] .

هكذا لم يسهم تبادل البيانات في خلق جو ملائم لمواصلة عملية السلام، و أيا كان الموقف الذي اتخذته واشنطن فقد كان عليها أن تعترف أنه بدون موافقة إسرائيل لن ينتهي الصراع ، وأن إسرائيل ليست على استعداد لقبول ما تمليه

١- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٣٠ .
٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١١٦ . وحول زيارة دايان في ٨ فبراير ، بغرض تصفية الأجواء المعادية لإسرائيل عقب زيارة السادات مباشرة ومحاولة تجنيب دور واشنطن في المباحثات و إثناء كارتر عن سياسته تلك ، راجع المرجع نفسه ، صـ ١١٩ – ١٢١ .

واشنطن والعرب [1] . وعلى الجانب المصري - وفي ضوء التفاهم الذي تم التوصل إليه بين كارتر والسادات خلال زيارته لواشنطن [فبراير ١٩٧٨] - طرحت القاهرة في أعقاب الزيارة عدة مشروعات تتعلق بالقضية الفلسطينية، وتتضمن تصورمصرلترتيبات المرحلة الانتقالية وأسس الحل النهائي . وقد حرصت مصر في تلك المشروعات على التمسك بالعمومية وعدم الخوض في التفاصيل ، والإصرارعلى مبدأي الانسحاب وتقريرالمصير بعد انتهاء المرحلة الانتقالية وقد رفضت إسرائيل بالطبع تلك المشروعات المصرية [2] . والتي لم تكن في مجملها إلا اقتراحا مضادا لخطة بيجن للحكم الذاتي .

و أيا كان الأمر فقد كانت نتائج زيارة بيجن لواشنطن - الزيارة المضادة لزيارة السادات - هي الحد الفاصل لمواصلة سير المباحثات في مسارها السابق من عدمه [3]. فقد رفض بيجن مبدأ الانسحاب من الجبهات الثلاث [المصرية والسورية و الأردنية] بحجة أنها لم ترد ضمن القرار٢٤٢، أما فيما يخص الضفة والقطاع فإن إسرائيل على استعداد لإعادة انتشار قواتها ونقلها من المراكز المزدحمة بالسكان العرب إلى مناطق الحدود ومواقع أخرى ، غير أن هذا سيكون داخل حدود الضفة وقطاع غزة أيضاً . وثمة نقطة أخرى محل الاختلاف بين كارتر و بيجن ، وهي مستقبل العرب الفلسطينيين ، وكان كارتر يريد أن يوافق بيجن على أنه في نهاية فترة السنوات الخمس الانتقالية ، فإنه يصبح بوسع العرب الفلسطينيين أن يقرروا الانضمام إلى الأردن ، فكان حديث كارتر ينصب على الأرض ولكن رأي بيجن رفض تحويل الضفة الغربية إلى الأردن مع السماح للفلسطينيين بالحصول على الجنسية الأردنية [4] . أما فيما يتعلق بالسيادة على الضفة وغزة فقد رأى بيجن أن تظل مفتوحة حيث يختلف الطرفان بشأنها وبذلك يتم تخليص العرب الفلسطينيين من الإشراف العسكري الإسرائيلي ، ولكن تبقى السيطرة السياسية لإسرائيل . أما بالنسبة لحقهم في تقرير مستقبلهم فإن مبدأ

١- المرجع نفسه ، صـ ١١٧ .
٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٢٥ .
٣- حول زيارة بيجن لواشنطن [٢١ مارس ١٩٧٨] ، انظر ، فانس ، صـ ٤١ ـ ٤٢ .
٤- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٢٥ .

إجراء استفتاء أمر مرفوض ، وعليهم أن يختاروا ما بين أن يكونوا أردنيين أو إسرائيليين ، أو الاحتفاظ بوضعهم الراهن وهذا الأمر ليس بحاجة إلى الانتظار خمسة أعوام (١) .

وفي حين بدا كارترأكثرمناصرة للحقوق الفلسطينية من السادات ذاته (٢) إلا أن ذلك لم يدم طويلا إزاء الضغوط العنيفة التي مارسها بيجن ، وأخيراً وافق كارترعلى تفسيرعبارة الانسحاب في قرار ٢٤٢ بأنه ليس انسحابا تاما من الضفة ، وإنما تراجع الجيش الإسرائيلي من مراكزالسكان العرب ، وإعادة انتشاره في مواقع على امتداد نهر الأردن ، والسلسلة الجبلية وغيرها من الأراضي . إلا أنه كان لا يزال يصر على تحديد السيادة للعرب على الضفة والقطاع بعد الخمس سنوات ، وهو ما تنصلت منه إسرائيل (٣) .

وفي ظل هذه الظروف لم يبدُ أن كارتر كان قادرا على تنفيذ جوانب الاستراتيجية المتفق عليها مع السادات ، رغم أن كليهما ظل متمسكا بفكرة العمل على تقديم اقتراح أمريكي ، غير أن أحداً لم يكن يبدو مستعدا لفكرة النزاع مع بيجن (٤) .

ولذلك لم يتحقق شيء يذكر حتى منتصف عام ١٩٧٨ خلال سلسلة لا تنتهي من الاتصالات مع القادة المصريين والإسرائيليين . وكان كارتر نافد الصبر إزاء الواقع البطيء للدبلوماسية (٥) . فمن الناحية الفعلية فإن الاتصالات بين مصر وإسرائيل مجمدة منذ سحب الوفد المصري من القدس وقطع مباحثات اللجنة السياسية ، فيما عدا زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا وايزمان للقاهرة بناء على طلب السادات أثناء اجتماع وزراء الخارجية العرب بالجامعة العربية ، و مناقشة الأزمة اللبنانية واجتياح الجيش الإسرائيلي للجنوب اللبناني وهوما مثل

١- موشي دايان ، المرجع نفسه ، صـ ١٢٧ .
٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٣ .
٣- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٢٩ .
4- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 35 .
٥- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٣ .

تحديا سافرا للعالم العربي من كلا الطرفين [١] - رغم تعرض مصر وقادتها بما في ذلك السادات ذاته للإهانة من جانب بيجن و القيادة الإسرائيلية طيلة فترة جمود المباحثات - فكانت تلك العملية ضربة شديدة لموقف مصر . وكانت مناسبة لهجوم عنيف في صحف العالم العربي على خيانة مصر للقضيتين الفلسطينية و العربية . وكان العالم العربي كله مقتنعا لأسباب قوية بأن إسرائيل ما كانت لتجرؤ على عبور الحدود إلى داخل لبنان إلا إذا كانت مطمئنة إلى أن حدودها الجنوبية مع مصر آمنة . وأن مفاوضات السلام مع إسرائيل سمحت لها بحرية مهاجمة العرب الآخرين ، ونتيجة لذلك أصبحت مصر في موقف أكثر صعوبة [٢]. وظل أغلبية العرب على اعتقاد بأن الحرب في لبنان ترجع إلى خيانة مصر للتضامن العربي [٣] .

وعلى أية حال فقد تم الامتناع عن الدخول في أية مباحثات مع إسرائيل إلى أن تغير إسرائيل من موقفها السلبي وتم إلقاء العبء على عاتق واشنطن التي قبلت بذلك ، وبناء عليه طالبت واشنطن تل أبيب بتوضيح آرائها بشأن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة وما سيحدث في نهاية فترة سنوات الحكم الذاتي الخمس . وجاء الرد الإسرائيلي بعدما استغرق وقتا طويلا [بعد حوالي شهرين] مؤكدا بالأساس ما كان معروفا بالفعل عن نوايا بيجن التوسعية . فكان الرد الإسرائيلي يحمل في طيات صياغته المعقدة الغامضة رسالة بسيطة وواضحة مفادها أن إسرائيل لا تعتزم الانسحاب من الضفة والقطاع بعدما تنقضي الفترة الانتقالية. وأن هذه الفترة ما هي إلا فسحة من الوقت تعمل إسرائيل خلالها على تكريس احتلالها لتلك الأراضي تمهيدا لضمها وابتلاعها . أما الحكم المحلي الإداري ما هو إلا غطاء لذلك كان من المفترض أن يكون الرد الإسرائيلي قد حسم الموقف و أغلق الباب نهائيا على إعادة التفاوض المباشر [٤] .

١- حول تفاصيل زيارة عيزرا وايزمان [٢٠ / ٢١ مارس ١٩٧٨] ، انظر ، مذكرات عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، كذلك ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ١٩٣ - ١٩٨ .

٢- وبخاصة بعد موقفها من مقتل يوسف السباعي بأيدي الفلسطينيين بغرض الإجهاز على ما تبقى من قنوات اتصال بين منظمة التحرير والقاهرة ، حول تلك المأساة ، انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٧٤ ـ ٨٥ .

٣- المرجع نفسه ، صـ ٨٩ .

٤- جاء الرد الإسرائيلي في ١٨ يونيو بأنه بعد مرور خمس سنوات من تطبيق الحكم المحلي والإداري في جوديا وسماريا ، وقطاع غزة فإن الحكومة الإسرائيلية توافق على بحث طبيعة العلاقات المستقبلية بين الأطراف إذا اقترح ذلك أي طرف . وأن الوصول إلى اتفاق يقتضي مفاوضات بين الأطراف أنفسهم ، وأن يشارك في هذه المفاوضات ممثلون عن سكان الأراضي من المنتخبين وفقا لنظام الحكم المحلي والإداري . انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٧ ـ ٢٤٩ .

في الوقت الذي لم تقلق حكومة بيجن ، بل تمادت في تصلبها إزاء السادات وتحديها لإدارة كارتر ، انطلاقا من قناعتها بألا خوف من فشل المفاوضات وتجمدها؛ فإذا فشلت المفاوضات في شكل معين فإنها لا محالة ستستأنف بشكل آخر - عاجلاً أم أجلاً - ولم يكن بيجن يرمي من وراء ذلك إلى الشقاق مع واشنطن وإنما إلى زيادة وزنه وتأثيره في توجيه سياسة واشنطن ذاتها - استناداً إلى أن واقع السياسة الأمريكية الداخلية يتدخل بقوة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالشرق الأوسط فيجب على الرئيس التكيف مع ذاك الوضع وألا تغيب عيناه عن قاعدته السياسية في الداخل - منطلقا من القناعة بأن حاجة واشنطن إلى تل أبيب لا تقل عن حاجة تل أبيب إلى واشنطن . فإسرائيل لها أهميتها الاستراتيجية للمصالح الأمريكية ولذلك لن تسمح لواشنطن بممارسة الضغط عليها للفوز بصداقة العرب (١) . مستغلة توتر الجبهة الداخلية المصرية (٢) .

و في إطار هذا الطرح نشطت الدبلوماسية الأمريكية لتخطي عقبة الرد الإسرائيلي واستئناف المباحثات . وهنا يمكن القول بأنه حدث تنسيق بين واشنطن وإسرائيل لضمان استمرار المفاوضات المباشرة رغم تعنت إسرائيل وتصلب موقفها ، ربما لتأكيد عزل مصر عن العالم العربي والعمل على جرها إلى متاهات تنتهي بها إلى الصلح المنفرد (٣) . وعلى الرغم من حالة الارتباك التي أثارها الرد الإسرائيلي سواء لواشنطن أو القاهرة ، إلا أن مساعي واشنطن المتنوعة لدى السادات لإقناعه بعقد اجتماع آخر بين الوفدين المصري والإسرائيلي على مستوى وزيرى خارجية البلدين بمشاركة نظيرهما الأمريكي وجدت صداها لدى السادات الذي لم يكن أمامه سوى الاقتناع بما يطرحه كارتر أملا في تنفيذ

١- إلياس شوفاني ، مرجع سابق ، صـ ٥٧ – ٦٧ .

٢- إزاء طرح بعض القوانين و الإجراءات المقيدة للحريات خلال استفتاء شعبي في ٢٢ مايو بزعم أنها لحماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعي ، التي شملت حملة تطهير الأحزاب القديمة التي زعم السادات أنها أفسدت الحياة السياسية في مصر ، إلى جانب ذلك تكليف المدعي العام الاشتراكي بالتحقيق مع الصحفيين المصريين الذين يهاجمون سياسته ، كما قامت السلطات المصرية بطرد بعض المراسلين الأجانب . وكان لهذه الإجراءات انعكاسات سلبية على الرأي العام الأوروبي و الأمريكي ، حيث هاجمتها وسائل الإعلام الغربي واعتبرتها تراجعا من السادات عن الديمقراطية التي كان يتشدق بها . لمزيد من التفاصيل راجع ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٤١ .

٣- المرجع نفسه ، صـ ٢٥٠ .

الاستراتيجية الأمريكية / المصرية المزعومة [1].

ولم تلبث واشنطن أن وجدت ضالتها المنشودة في المشروع المصري بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة [2] الذي تم تقديمه لواشنطن بشرط عدم تسليمه لإسرائيل قبل الرد الإسرائيلي . وأصبحت الواجهة التي تبرر اشتراك مصرفي مباحثات جديدة مع إسرائيل وواشنطن هي طرح المشروع المصري - الذي يجرى إعداده - بوصفه عنصراً جديداً من المباحثات ربما أدى إلى توصل الطرفين إلى صيغة مقبولة لهما وصدرت تصريحات أمريكية تمهد لذلك . كما أعلن في ٢٤ يونيه عن اقتراح أمريكي باجتماع وزراء الخارجية الثلاثة في ٩ يوليو [3] .

ورداً على ذلك اجتمع مجلس الوزراء الإسرائيلي في ٢٥ يونيه وصرح المتحدث الرسمي للحكومة الإسرائيلية بأن إسرائيل ترفض الاقتراح المصري كلية ودون تحفظ لأنه يشكل من وجهة نظرها شرطا مسبقا للسلام بينما تصر إسرائيل على ألا تكون هناك شروط مسبقة . وربما كان إعلان الحكومة الإسرائيلية رفض المشروع المصري قبل تقديمه لها رسميا بقصد توجيه رسالة صريحة للسادات مفاداها نسف الاستراتيجية المزعومة ؛ مما أربك إدارة كارتر ، وكشف عن خططها وأفسد عليها ذريعة استغلال المشروع المصري في عقد اللقاء الثلاثي [4] .

واحتواءً للأزمة وحفظا لماء الوجه بادر كارتر بإعلان أن الرد الإسرائيلي جاء مخيباً للآمال ومعربا عن أسفه لرفض إسرائيل مشروع مصر قبل أن يتم إعداده في الصياغة النهائية . وأضاف أنه سيكون من المناسب اجتماع الوزراء الثلاثة وأن مصر و إسرائيل قد يكون لديهما مقترحات جديدة عند عقد الاجتماع وأن الاجتماع يمكن أن يتم بعد أن تنتهي صياغة المقترحات المصرية ويتم

1- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 35 .

٢- انظر نص المشروع كاملا تم تقديمه للسفير الأمريكي في ١٥ يونيه ، محمد ابراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٩٦ .

٣- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٥١ .

٤- انظر ، إلياس شوفاني ، مرجع سابق ، صـ ٧٠ - ٧١ .

إرسالها إلى إسرائيل عن طريق واشنطن . وسارعت إسرائيل بالتراجع عن رفضها للمشروع المصري - بعدما وصلت رسالتها إلى من يهمه الأمر - ومن ثم أعيد فتح الباب أمام الاجتماع الثلاثي على أساس طرح المشروع المصري واستئناف المباحثات (١) .

وعلى أية حال ، فقد سبق مؤتمر ليدز تحركات سياسية لم ينتج عن أي منها شيء ملموس ، ولكنها شكلت في مجملها تمهيداً لعقد المؤتمر . تقاطع معها لقاء السادات مع كل من شيمون بيريز [رئيس حزب العمل المعارض] وعيزرا وايزمان أثناء زيارته للنمسا قبيل انعقاد مؤتمر ليدز ، ولم تخرج تلك الاجتماعات عن إطار تصرفات السادات العفوية المرتجلة والتي يفاجئ بها مستشاريه ومساعديه دون سابق إنذار، ودون الاستناد إلى أسباب ومبررات موضوعية ، والتي تشكل خروجا وانحرفا عن الخط السياسي والتكتيكي المتبع ، وغالبا ما ينتهي ذلك إلى أوضاع تسيء إلى موقف المفاوض المصري وتتناقض مع التزاماته المعلنة - على عكس الجانب الآخر- فكان مناحم بيجن لا يقدم على خطوة قبل أن يقتلها بحثا مع مجلس وزرائه (٢) .

❖ **مباحثات قلعة ليدز :**

وخلال الثامن عشر والتاسع عشر من يوليو ١٩٧٨ ، عقد مؤتمر ليدز [بريطانيا] باشتراك الوفدين المصري والإسرائيلي برئاسة وزيري خارجية البلدين ، وبمشاركة وزير الخارجية الأمريكي الذي افتتح المؤتمر ؛ حيث أشار إلى أن جدول الأعمال يتكون من اقتراحين أحدهما مصري والآخر إسرائيلي، بخصوص الضفة الغربية وغزة ، ثم أشار إلى نقاط عديدة يتفق عليها الطرفان : المرحلة الانتقالية لمدة خمسة أعوام وإلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي وإجراء انتخابات في الضفة والقطاع وضرورة إيجاد ترتيبات أمنية لما بعد انتهاء الفترة

١- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٢ . وكذالك ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ١٥٦ .
٢- وهو ما سبب صعوبات كبيرة في العمل مع السادات مما دفع كبار المسئولين لتقديم الاستقالة احتجاجا على قراراته وتصرفاته التي لا تتفق وأي سياسة أو دبلوماسية وهو ما يقرره وزراء خارجيته – انظر ، محمد إبراهيم كامل ، المرجع نفسه ، صـ ٢٨١ .

الانتقالية واشتراك الأردن في المفاوضات وتحمل مسئولية بعض المهام في إدارة شؤون الضفة والقطاع ، والاتفاق أولا وقبل كل شيء لاعلى إنهاء الأعمال العدوانية فحسب بل إقرار سلام حقيقي ، بما في ذلك تطبيع العلاقات بين الطرفين واختتم حديثه أملا في إيجاد حل لأوجه الاختلاف بين الطرفين (١) .

وشرع دايان في شرح المشروع الإسرائيلي والذي يتضمن إلغاء الحكم العسكري بهدف إنهاء وضع سيطرة إسرائيل على الفلسطينيين العرب حتى يمكن لهم أن يتولوا أمورهم بأنفسهم كما أن المشروع تضمن إمكانية إعادة النظر فيه بعد خمس سنوات . و بذلك وضح أن هدف المشروع الإسرائيلي هو إتاحة فرصة زمنية في ظل استمرار احتلالها وسيطرتها على الضفة والقطاع تعمل إسرائيل خلالها على خلق واقع جديد على الأرض وزرعها بالمستوطنات و المستوطنيين الإسرائيليين مما يغير من تكوينها السكاني وتغيير معالم خريطة المنطقة بخلق أوضاع من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى ضم هذه الأراضي و ابتلاعها . وهو ما رفضه الجانب المصري كما سبق رفضه من قبل في قمة الإسماعيلية ؛ لأنه يتناقض مع القرار ٢٤٢ ، ويغفل حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة (٢) .

وقام أسامة الباز بشرح المشروع المصري بتأكيده بأن حل المشكلة الفلسطينية يعد أمراً جوهريا لإقرارالسلام في الشرق الأوسط ، وأنه لابد له من الاستناد إلى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، كذلك ينبغي الاهتمام باعتبارات الأمن المشروعة لكافة الأطراف . وضمانا لتحويل السلطة على نحو سليم أشارالاقتراح إلى المرحلة الانتقالية لمدة خمسة أعوام ، يتسنى للفلسطينيين في نهايتها تقرير مستقبلهم الخاص . على أن تتم المباحثات بين مصر و الأردن و إسرائيل وممثلين عن الشعب الفلسطيني ، مع اشتراك الأمم المتحدة بهدف الاتفاق على تفاصيل نظام الحكم في المرحلة الانتقالية ، وإعداد جدول زمني للانسحاب الإسرائيلي ، و ترتيبات الأمن المتبادلة - خلال وعقب المرحلة الانتقالية - وسبل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين . كما نص المشروع على انسحاب إسرائيل

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٤٣ .
٢- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٩٢ .

من الضفة الغربية [و القدس وقطاع غزة] التي تم احتلالها منذ يونيو ١٩٦٧ ، مضافا إلى ذلك أن الانسحاب الإسرائيلي يسري على المستوطنات التي تم إقامتها في المناطق المحتلة [١] .

ثم نص الاقتراح المصري على إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي في هذه المناطق مع بداية المرحلة الانتقالية ، على أن تتولى الأردن مسئولية الإشراف على إدارة شئون الضفة الغربية ، في حين تتولى مصر هذه المسئولية بالنسبة لقطاع غزة ، على أن تتعاون الأردن ومصر مع ممثلي الشعب الفلسطيني الذين يتم انتخابهم والذين سيمارسون سلطة مباشرة لإدارة الضفة الغربية وغزة . وأخيرا تتمثل مهمة الأمم المتحدة في الإشراف على عملية الانسحاب الإسرائيلي واستعادة السلطة العربية [٢] .

كما أوضح الباز أن الاقتراح الإسرائيلي بشأن منح الحكم الذاتي لا يعتبروافيا؛ حيث يرتكز على أسس لا يقبلها الشعب الفلسطيني ، وأي ترتيب يتم التوصل إليه في هذا الصدد يستلزم موافقة الفلسطينيين . وهم يرون أن منح الحكم الذاتي ليس كافيا ، فهم يريدون حقهم في تقرير المصير فضلا عن ذلك فإن المطلوب هو إيجاد حل شامل للصراع يشمل حل المشكلة الفلسطينية كجزء لا يتجزأ من التسوية الشاملة ، كما أن مبادئ هذه التسوية يجب أن تسري على الجبهة السورية كذلك ، ومن ثم فقد استند الاقتراح المصري إلى عنصرين يكمل أحدهما الآخر ، انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها ، وإيجاد ترتيبات أمن ملائمة لتعويض إسرائيل عن الأراضي التي ستجلو عنها . وعدد الباز ستة أساليب لتوفير الأمن تعتبرها مصر كافية للدفاع عن إسرائيل ؛ مناطق منزوعة السلاح ومناطق يتم فيها تخفيض عدد القوات وتواجد قوات الأمم المتحدة [٣]، ومحطات للإنذار المبكر [بواسطة طرف ثالث] وحرية الملاحة عبر مضيق تيران وتطبيع العلاقات [٤] . وعلى الفور رفضت إسرائيل المشروع المصري

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٤٢ .
٢- موشي دايان ، المرجع نفسه ، صـ ١٤٣ .
٣- محمد ابراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٩ .
٤- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٤٤ .

على أساس أنه يدعو لانسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة والقطاع وكذلك القدس الشرقية ، كما يدعو لقيام دولة فلسطينية تشكل خطرا على إسرائيل [١] .

وبهذا الوضع بدت فجوة الخلاف بين الموقفين المصري والإسرائيلي شاسعة و تعكس بوضوح أهدافهما المتناقضة ، مما دفع وزير الخارجية الأمريكي فانس لإجراء مشاورات منفصلة بين الوفدين فيما بين الجلسات ، بهدف تتضيق فجوة الخلاف وتقريب وجهات النظر المتناقضة حول المسائل المعقدة لترتيبات الأمن مقابل الانسحاب وتقرير المصير للفلسطينيين . إلا أنه لم تفلح الوساطة الأمريكية أمام تصلب المواقف .

لينتهي المؤتمر برفض إسرائيل لأي اقتراح لإبرام معاهدة سلام تقوم على أساس انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ١٩٦٧ [حتى مع إدخال تعديلات طفيفة] و إعادة السيادة العربية على المناطق المحتلة ـ حتى لو رافق هذا الاقتراح التزام بتوفير ترتيبات أمنية ـ لاعتبارات قومية وعملية وأمنية على حد سواء فلا بديل عن الأرض للأمن .

وأخيرا كشف الوفد الإسرائيلي عن أهدافه من تلك الجولات ، بأن إسرائيل غير مستعدة إلا لمناقشة اقتراح لإبرام معاهدة سلام على أساس تسوية إقليمية محدودة و في حالة الموافقة على اقتراح الحكم الذاتي فإن إسرائيل ستكون على استعداد لمناقشة مسألة السيادة أو الوضع الدائم للأراضي بعد مضى الفترة الانتقالية [٢] .

مما أدى في النهاية إلى فشل مباحثات ليدز ، ليفتح بذلك المجال أمام دور أمريكي أكثر تدخلا ، فقررت واشنطن إعطاء المفاوضات الدفعة الأخيرة ، بدعوة كل من السادات وبيجن لمؤتمر قمة كامب ديفيد ...

١ـ بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٢٦ .
٢ـ موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٤٦ ـ ١٤٧ .

الفصل الثانى
السادات
و اتفاقيات كامب ديفيد

- استراتيجية الزعماء الثلاثة عشية كامب ديفيد
- معركة كامب ديفيد و إدارتها .
- تحليل مضمون اتفاقيات كامب ديفيد و تداعياتها .

السادات و اتفاقيات كامب ديفيد

بانتهاء مؤتمر ليدز بالفشل وصل السادات إلى مفترق طرق ؛ لذا تقرر إعطاء المفاوضات الدفعة الأخيرة . فكان السادات بالغ المرارة وبدا مصمما على فعل كل شيء من أجل إثارة أزمة إزاء التعنت والصلف الإسرائيلي ، فأعلن إنهاء المفاوضات وطرد البعثة العسكرية الإسرائيلية في جانكليس حيث لم يعد لها مبرر خاصة بعدما قرر مجلس الوزراء الإسرائيلي بأغلبية ساحقة رفض الطلب الذي تقدم به السادات – لوزير الدفاع الإسرائيلي عيزرا وايرمان – لإعادة العريش وجبل سيناء إلى مصر – أثناء زيارته لفيينا – لأنه ليس من حق أي شخص أو أية دولة أن تحصل على شيء مقابل لا شيء ؛ لأن مثل هذه التنازلات لا يمكن أن تتم إلا على أساس قاعدة المعاملة بالمثل . ولن تتنازل إسرائيل عن أية حبة رمل في سيناء كهدية ، ولكنها على استعداد للتفاوض على أساس تبادل التنازلات (1) .

وجن جنون السادات وهو يرى حلمه الكبير- الذي غلفته مبادرته والذي تعلقت به آمال الملايين في إقامة سلام شامل دائم يعم منطقة الشرق الأوسط جميعها بكل ما يحمله ذلك من معان سامية - يتداعى ليقيم مناحم بيجن على أنقاضه حانوتا لفك الرهانات والمقايضة بصبر ومثابرة وصلابة (2) .

ولم يعد أحد يتكهن بالنوايا التي يضمرها السادات ، وربما كان ذلك لإكراه واشنطن على مزيد من الجدية في الالتزام . فضلا عن تقاربه مع أشقائه العرب ومحاولة التصالح معهم ، وليس في ذلك ما يبشر بالخير سواء لواشنطن أو تل أبيب (3) .

ولكي يخرج كارتر من هذا التيه - حتى لا ينتظر مفاجآت السادات - قرر أن يلعب بالجميع ليربح الكل انطلاقا من القاعدة التي تثبت أن ما يبدو ممكنا ومستصوبا في السنة الأولى من فترة حكم الرئيس يحتمل أن ينظر إليه بحلول

1- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 36.

٢- انظر محمد إبراهيم كامل ، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد ، صـ ٣٠٥ – ٣٠٩ ، أما موقف السادات إزاء تصلب وتطرف بيجن فقد راح يشكوه لكارتر ، انظر ، نص خطاب السادات ، المرجع نفسه ، ٣٠٩ – ٣١٣ .

٣- جيمي كارتر ، الحفاظ على الإيمان ، صـ ٣٢ . مع مراعاة أن ذاك التقارب كان بمبادرة من وزارة الخارجية المصرية وثمرة جهدها الدءوب.

السنة الثالثة بوصفه طموحا لا أمل فيه ليتخطى كل الصعوبات ، لتقفز واشنطن بالمفاوضات إلى كامب ديفيد ، وكان الطعم الذي استغل لاستدراج السادات هو إعلانها أخيرا القيام بدور الشريك الكامل في المفاوضات ـ الهدف النهائي للسادات من عمليتي الحرب والسلام ـ بينما مازالت إسرائيل على موقفها الذي لم يتغير قيد أنمله ، ولم تطالبها واشنطن بأي شيء من ذلك وهنا قرر كارتر عقد اجتماع قمة بين الزعماء الثلاثة لتكون الطريقة الوحيدة لتمرير القرارات . ولذلك تقرر إيفاد وزير الخارجية الأمريكية فانس إلى الشرق الأوسط لدعوة بيجن والسادات إلى الالتقاء في كامب ديفيد (١) .

وفي أوائل أغسطس توجه فانس إلى الشرق الأوسط لدعوة بيجن و السادات إلى قمة كامب ديفيد في أوائل سبتمبر . وقبل كلاهما الدعوة بسرور ، وما من شك في أن السادات رأى في تلك اللحظة تحقيق الحلم الذي طال انتظاره ؛ حيث سيقوم هو وكارتر بمحاصرة بيجن على أساس الافتراض بأن الاستراتيجية المزعومة والمخطط العام لما جرى مناقشته لا يزال قائما (٢) . رغم تصريحات بيجن اللاذعة أثناء وجود فانس بالقدس في أغسطس ١٩٧٨ لإجراء مباحثات تمهيدية لقمة كامب ديفيد (٣) .

وقبل أن تجرفنا الأحداث وتزج بنا في خضم معركة كامب ديفيد وتطوراتها نتوقف قليلا لاستقراء ما كان يدور بفكر ومخيلة قادة المعركة ومدى استعداد الجميع لتلك الجولة الفاصلة التي ستدور رحاها بمعسكر كامب ديفيد.

١- انظر المرجع نفسه ، صـ ٣٣ ، وكذلك سيروس فانس ، خيارات صعبة ، صـ ٥١ ــ ٥٢ .
٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٣ ــ ٢٦٤ .
٣- صرح راديو صوت أمريكا أن هناك تكهنات في الشرق الأوسط بأن الولايات المتحدة قد تنظم عقد مؤتمر قمة ثلاثي يضم الزعماء كارتر و السادات وبيجن ، وأضاف الراديو أن بيجن صرح بأنه مستعد لدراسة هذا الاقتراح . ومن ناحية أخرى صرح بيجن بأنه أثناء مباحثاته مع فانس لم تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل إجراء أي تعديل في موقفها من قضية الشرق الأوسط . وأنه يتعين على السادات أن يوافق على عقد اجتماع قمة ثلاثي دون شروط مسبقة . وفيما عدا ذلك التزم كل من الجانب الأمريكي والإسرائيلي الصمت التام فيما يتعلق بالهدف من زيارة فانس . اللهم إلا الحملة الإعلامية باستغلال الموقف واستعادة ما تم فقدانه منذ مبادرة السادات مع التلويح بلهجة التهديد والوعيد وتصعيد التوتر السائد في المنطقة . انظر محمد ابراهيم كامل ، صـ ٣٥٩ ــ ٣٦١ .

أولاً : استراتيجية الزعماء الثلاثة عشية قمة كامب ديفيد :-

إن إلقاء الضوء على ملامح موقف الرؤساء الثلاثة قبيل انعقاد قمة كامب ديفيد وما أعده كل طرف لخوض تلك المعركة الحاسمة سيسهم بشكل كبير في تبين ما طرأ على تلك المواقف من تطور في المراحل النهائية للمباحثات وإلى أي مدى كانت تطلعات وصلابة الجميع ، وهو ما سوف يفسر لنا نتائج كامب ديفيد تباعاً وبشكل واضح ..

❖ موقف السادات :

فقد أوضحه خلال الاجتماع الذي عقده لمجلس الأمن القومي قبل سفر الوفد المصري مباشرة لحضور قمة كامب ديفيد بيومين فقط بطرح الخطوط العريضة التي ينوي اتباعها أثناء القمة - وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع مذكرة وزارة الخارجية بشأن الأهداف المحددة والاستراتيجية المقترحة لسير المباحثات تحقيقا لتلك الأهداف (١) - ونظراً لأهمية ما ذكره السادات خلال هذا الاجتماع من حيث أنه حدد ملامح الموقف المصري- وفقا لسياسته و رؤيته البحتة - خلال مباحثات كامب ديفيد المرتقبة ، وهو ما يكشف إلى أي مدى استعد السادات لتلك المعركة الضارية ومدى تنازلاته في ساحة النزال .

لذا سوف نتناول أهم النقاط التي ذكرها السادات في اجتماع مجلس الأمن القومي متمثلة في :

أنه لا مساس بموضوعي السيادة والأرض. وهوما يتناقض مع التسليم بنزع سلاح معظم سيناء، والإقرار بأن مبدأ الانسحاب والعودة إلى حدود ١٩٦٧ ينطبق على سيناء والجولان ولكنه لا ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة . لأنها تهدد الأمن الإسرائيلي «على حد قول السادات» الذي فاجأ الجميع وأصبح يتحدث بلسان بيجن ، حتى قبل أن تبدأ المعركة بساحة كامب ديفيد .

١- للاطلاع على مذكرة وزارة الخارجية ومرحلة التحضير لمؤتمر قمة كامب ديفيد وموقف السادات ،انظر، مذكرات وزير الخارجية ، محمد إبراهيم كامل ، المرجع نفسه ، ص٣٧٢-٣٨٣. كذلك ، بطرس غالي ، طريق مصر إلى القدس ، صـ ١٣٧ -١٤١.

١. أنه قرر العدول عن فكرة السعي للتوصل إلى إعلان مبادئ مع إسرائيل، والاستعاضة عنه بإطار شامل للسلام في المنطقة – نزولا على رغبة كارتر – وذلك بهدف إحداث مواجهة حادة مع بيجن ، خاصة مع توقع أن يقف كارتر في مواجهة بيجن ، وأن هذا الإطار سيكون واضحا ومحددا ويبين الخطوط اللازمة لحل القضية الفلسطينية ، لقطع الطريق على مناورات بيجن على حد زعم السادات [١] .

٢. أن مصر ستحرص على أن يتضمن إطار السلام نقطتين رئيستين بالنسبة للقضية الفلسطينية هما " صيغة فيينا " لرسم الحدود بحيث تحقق الأماني المشروعة للفلسطينيين والأمن لإسرائيل. مع قبول تنازلات في الضفة . أما النقطة الثانية فهي تقرير المصير للفلسطينيين بعد خمس سنوات كفترة انتقالية، تعود غزة لمصر وتأخذ الأردن الضفة والجميع يؤيد ذلك فمصر تؤيد دولة فلسطينية مرتبطة بالأردن . فسوف ينص المشروع المعد طرحه على حق تقرير المصير للفلسطينيين مع رابطة مع الأردن ، مع الاعتراض على منظمة التحرير الفلسطينية حتى لو قبلتها إسرائيل !!

٣. وإذا رفض الملك حسين المشاركة فإن مصر ستكون مؤهلة لأن تحل محل الأردن ، لأنه لا يمكن حل مشكلة سيناء بدون حل مشكلة فلسطين التي هي أساس القضية .

٤. أن ما تريده مصر هو وضع نموذج بالنسبة لباقي الأطراف العربية لكي يحتذى به ، وسيكون إطار السلام رابطة متكاملة مع مراعاة أن قرار الحرب والسلام بيد مصر [٢].

٥. وأخيرا سيعتمد السادات بشكل كامل على كارتر ليقوم بالضغط على إسرائيل للحصول على تنازلات منها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية خاصة مبدأ الانسحاب ويتوقع السادات أن يكون كارتر مستعداً مع بيجن لهذا الغرض حتى لا يعرض مستقبله السياسي للخطر [٣] .

١- بدر عبد العاطي ، الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتانياهو ، صـ ٢٧ .
٢- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٣٨٧ – ٣٩٠ .
٣- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٢٨ .

ومن خلال هذا الطرح بدا أن صفقة منفردة مع إسرائيل غير واردة بالمرة. إلا أن أحدا لم يكن واثقا بالسادات في تنفيذ تأكيداته تلك ؛ فلا طاقة للسادات لاحتمال فشل مبادرته وأن تبدو زيارته للقدس بمثابة غلطة العمر وذنب لا يغتفر[١] . وبجانب الإهمال المتعمد من السادات والتهرب والتسويف لمقابلة وزير خارجيته وإرجاء الاجتماع به لعرض ومناقشة ما تم التوصل إليه في مراحل الإعداد لمؤتمر القمة الذي يقتضي عرضه على الرئيس والحصول على موافقته حتى قبيل ساعة الصفر وربما يفسر سلوك السادات بأنه إفراط في الثقة في نجاحه معتمداً على نفسه فقط - وعدم الاكتراث بما تم إعداده من دراسات ومشروعات - أو الارتكان إلى وعود قاطعة نقلها إليه فانس - أثناء زيارته الأخيرة [٢]- من كارتر بألا يقلق وأنه سيؤازره على طول الخط ، أو أنه يدبر في عقله شيئا آخر يريد أن يحتفظ به لنفسه حتى اللحظة الأخيرة مثلما فاجأ العالم أجمع بزيارته للقدس [٣] .

ونميل إلى الاعتقاد بأن كل هذه الاحتمالات كانت واردة في تفكير السادات ، وهو ما يؤكده إرجاء الاجتماع مع مستشاريه ومعاونيه قبيل عقد مؤتمر قمة كامب ديفيد بيومين اثنين فقط ، ليس بغرض مناقشة مذكرة الخارجية وما تم إعداده لذلك المؤتمر الهام بهدف إقراره أو تعديله أو حتى إلغائه ، وإنما اتخذ الاجتماع طابع الشكلية أكثر من الجوانب الموضوعية ، كما اتخذه السادات محفلا للتلميح بشكل متضارب ومتناقض عما يدور بفكره وما يعقد العزم على اتخاذه بشأن المباحثات القادمة . ولعل أهمها إجراء تعديل جذري في الموقف المبدئي والأساسي الذي التزمت به مصر طوال مشاوير كفاحها الدبلوماسي - وهو ألا تنازل عن الأرض والسيادة وفقا لقرار ٢٤٢ فهما خارج نطاق التفاوض - بالتراجع عن إعلان مبادئ تحكم عملية التفاوض والاكتفاء بفكرة إطار السلام الذي حرص السادات خلال حديثه في مجلس الأمن القومي على إيضاح أنه من اختراعه ومن بنات أفكاره إلا

١- بشأن هذا التحليل ، راجع ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٣٨-١٤٣.
٢- انظر ، المرجع نفسه ، ص١٤١ ، كذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٥٢ .
٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٢ – ٣٧٥ ، كذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٥٢ .

أن لسانه لم يلبث أن " انفلت " بالقول بأن الموقف الأمريكي يهدف إلى البحث عن إطار للسلام ، والذي يستحيل أن يتضمن أهدافنا الاستراتيجية الثابتة [1].

والأخطر من ذلك هو قبول نظرية الأمن الإسرائيلي التي كانت محور تحدي وهدف السادات من الحرب مع إسرائيل ، وما يترتب على ذلك من تداعيات وترتيبات توجب القبول بتنازلات خطيرة في الأراضي المحتلة ، وهو ما أعلنه السادات على مرأى ومسمع كبار المسئولين بالدولة في اجتماع مجلس الأمن الموقر لكشف من يجرؤ على الاعتراض [2].

أما استخدامه لمصطلح الأماني الفلسطينية ذاك الاصطلاح الذي تجاوزته تطورات الأحداث بإقرار الإجماع الدولي بالحقوق الفلسطينية فمرجعه إلى موقف السادات من منظمة التحرير باعتبارها أحد عملاء الاتحاد السوفيتي عدوه اللدود [3] ، مضافاً إلى ذلك حنق السادات وغضبه لموقف المنظمة من مبادرة القدس وانضمامها إلى جبهة الرفض والتصدي وتهجمها عليه ، واعتبار أن العملية الفدائية التي قامت بها داخل إسرائيل [4] موجهة ضد مبادرته لإحراجه أمام الدول العربية وقطع الطريق على من قد يفكر في الانضمام إلى المبادرة وخاصة الأردن . وعلى كل فإن الأمر لا يخرج عن نطاق غريزة التشفي والانتقام للذات فكانت الغريزة أقوى من كل شيء ، وهو ما لا يستقيم - بأي شكل كان - مع مسئوليته كرئيس لمصر قلب العالم العربي بتاريخها ونضالها المرير .

وأولاً وأخيراً مؤازرة كارتر للخروج من المأزق وإنقاذا لمركزه ومستقبله السياسي المهدد بفشل كامب ديفيد وخشية السادات من فقدان أرصدته لدى الرئيس

١- انظر نص مذكرة وزارة الخارجية ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٥ ــ ٣٨٣ . وللوقوف على مدى تبدل موقف السادات وفقا للرؤية الأمريكية الإسرائيلية وهو ما عرضه السادات خلال اجتماع مجلس الأمن القومي في ٣ سبتمبر ١٩٧٨ ، انظر ، صـ ٣٨٥ ــ ٣٩٨ من المرجع ذاته .
٢- تؤكد صحة تحليل و تفسير سلوك السادات أثناء اجتماع مجلس الأمن القومي ، دراسة سمير عبده ، التحليل النفسي للسادات ، بخاصة الصفحات ٩٦-٩٧.
٣- وهو ما أسر به السادات لصديقه بيجن أثناء زيارته للقدس .
٤- حول تفاصيل تلك العملية الفدائية والرد الإسرائيلي العنيف ، انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٢١ ــ ١٢٣ أما موقف السادات بشأن هذا الحادث ، انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ١٧٥ ــ ١٨١، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٧٤ ـ ٨٦ . .

الأمريكي - ذاك الرصيد المفتوح منذ عهد نيكسون - ولم يدرك السادات أن عاملا جديداً قد طرأ بدخول كارتر بشخصه إلى حلبة الصراع ، مما يوجب على السادات توخي الحذر وأن يحتفظ بكل أرصدته وأوراق الضغط لنفسه ليهيئ لها كل عناصر المرونة لمواجهة أي موقف . فبرئاسة كارتر للوفد الأمريكي في كامب ديفيد لم تعد المواجهة بين السادات وبيجن وحده ، بل تفرعت وأصبحت تشمل نوعا من المواجهة مع الرئيس الأمريكي ذاته ، وإن اختلفت الأسباب فالهدف واحد . ذلك أن نجاح المؤتمر أو فشله أصبح في نظر العالم يعني نجاح أو فشل واشنطن ذاتها . مما يستلزم استخدام عنصر الضغط لتقديم تنازلات وبالطبع فإن بيجن خارج تلك المعادلة الصعبة فتحدي إسرائيل لواشنطن قائم ، و العلاقات الاستراتيجية والروابط الوثيقة بين البلدين بمنأى عن تلك العواصف ، أما السادات فإلى أين يتوجه إذا تسبب في فشل واشنطن وحلت عليه نقمتها بعدما هدم معظم جسوره السوفيتية والعربية .

إذن فلابد أن يدخل السادات كامب ديفيد مجرداً متحرراً من أي قيد سواء كان ارتباطا بآراء وفكرمعاونيه أوكان ذلك موقفا ثابتاً أو هدفاً معلنا أو حتى كان خطة عمل أو استراتيجية مرسومة سلفا، حتى مشروعه ذاته الذي يجرى إعداده كإطار للسلام قرر أن يلقي به في أتون المفاوضات في أيامها الأولى وفي قمة تشدد الأطراف ؛ حتى يصبح حرا طليقا لا يقيده شيء ، ليكيف نفسه حسبما يتراءى له في ضوء تطورات الأحداث وما تفرضه الظروف مهما كان الأمر [1].

❖ بينما كان كارتر:

فقد أعد نفسه بعناية لهذه المحادثات ، وامتلأ دفتره بالمعلومات ، لعل أهمها ورقة تحليلية بعنوان " القضية المحورية " ركزت على مسألة الربط بين الاتفاقات بشأن سيناء وتلك المتعلقة بالضفة الغربية . وأوضحت الورقة

١- فالأهم من كل ذلك أن يضع السادات عينيه دائما على ملامح وجه الرئيس الأمريكي وعينيه الزرقاوين و ألا يعكر صفوه ومزاجه ؛ خشية انهيار مباحثات كامب ديفيد ، وأملا في انتخاب كارتر رئيسا للولايات المتحدة للفترة الرئاسية الثانية ، وهو ما سوف يضمن له أن يحقق الاتفاق كل تطلعات السادات ، انظر ، محمد إبراهيم كامل ، صـ ٢٩٨ ، كذلك ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٤٧ .

أن بيجن سيسعى إلى الاطمئنان إلى أن أي اتفاق قد يتوصل إليه مع السادات بخصوص العلاقات المصرية / الإسرائيلية لا يتوقف بأي شكل على حل المسألة الفلسطينية. في حين يرغب السادات على النقيض من ذلك في نوع ما من العلاقة بين الأمرين لحماية نفسه من الاتهام بالتخلي عن الفلسطينيين وقبول سلام منفصل مع إسرائيل. وستكون المشكلة بالنسبة لكارتر أن يرى ما إذا كان من الممكن التوصل إلى اتفاق في القمة بيسر استخدام حافز التوصل إلى سلام مع مصر لتليين موقف بيجن من المسألة الفلسطينية دون أن يجعل ـ في الوقت نفسه ـ العلاقات المصرية / الإسرائيلية رهنا لإمكانية العثور على حل لأكثر أجزاء النزاع العربي / الإسرائيلي صعوبة (١) .

وكان الوفد الأمريكي قد عين العديد من القضايا المحددة التي يحتمل أن تعرقل التوصل إلى اتفاق ناجح في كامب ديفيد . تصدرتها معضلة عدم استعداد بيجن للقبول بأن مبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة ـ حسبما يدعو إليه قرار ٢٤٢ـ ينبغي أن ينطبق على الضفة الغربية وغزة في نهاية الفترة الانتقالية ، والثانية مشكلة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء والضفة الغربية ، والثالثة مسألة كيفية ربط الأردن والفلسطينيين بالجولات اللاحقة من المفاوضات وارتأى الفريق الأمريكي أنه لا طائل من وراء بذل محاولة في كامب ديفيد لحل مسائل الحدود بين إسرائيل وبين كيان فلسطيني أردني ، فسوف يكون بيجن في أكثر حالاته تشدداً ، كما أن الأطراف العربية المعنية مباشرة بالنزاع لن تكون حاضرة ، لذا ارتأت واشنطن أنه ينبغي إرجاء مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة، وكذلك وضع القدس لمرحلة لاحقة . وبدلا من ذلك تستطيع مصر وإسرائيل تحقيق بعض التقدم في التخطيط لنظام حكم انتقالي في الضفة الغربية ، انطلاقا من فكرة دايان بشأن تفكيك الاحتلال العسكري واستبداله بهيئة فلسطينية منتخبة ذات مسئولية واسعة تتولى تصريف الأمور اليومية (٢) .

ولم يتوقع أحد من أعضاء الجانب الأمريكي مواجهة مشاكل عسيرة في

١ـ وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٤ .
٢ـ وليام كوانت ، المرجع نفسه ، صـ ٢٦٥ .

التوصل إلى اتفاق عام على المبادئ المتعلقة بسيناء . وكان من المنتظر أن تتخلى إسرائيل عن المستوطنات والمطارات العسكرية شريطة وضع ترتيبات أمنية صارمة . وأخذ ما أعلنه السادات بجدية بشأن عدم إمكانية المساومة على الأرض أو السيادة ، وإن كان كل ماعدا ذلك قابل للتفاوض (١). ولا ندري ما الذى يقصده السادات و يكون خارج المساومة على الأرض أو السيادة وفي الوقت ذاته قابلا للتفاوض ..

وبناء على هذا التقييم اتجه تفكير الفريق الأمريكي إلى السعي لتحقيق اتفاق بين بيجن والسادات على المبادئ العامة بشأن كل من سيناء والضفة وغزة. وكان يتعين أن يسلم بيجن بشأن تطبيق القرار ٢٤٢ على الضفة الغربية وغزة في أية تسوية نهائية ، وبشأن تجميد النشاط الاستيطاني وفي مقابل ذلك يكون السادات متعاونا بشأن متطلبات الأمن الإسرائيلي في سيناء والضفة الغربية ، وأن يقبل بارتباط فضفاض جدا بين المفاوضات على الجبهتين (٢).

وكان رد فعل كارتر الأولي لمشورة فريقه أنه كان ينبغي السعي إلى ما هو أسمى . فقد كان يريد - بدلاً من مجرد التماس اتفاق على المبادئ بخصوص تسوية شاملة - وضع تفاصيل معاهدة سلام مصرية إسرائيلية بما في ذلك ترتيبات أمنية محددة . وأصبح هذا الأمر مشروعه الخاص في كامب ديفيد ، وكتب المسودة الأولى للاتفاق المصري الإسرائيلي بخط يده مع الوضع في الاعتبار أن مسألة الربط لم تكن تشغل كارتر ، وكان أكثر تفاؤلا بأن فرص التوصل إلى اتفاق مقبول إلى حد ما عن طريق المحادثات المباشرة مع بيجن والسادات (٣) .

لتثبت سير المباحثات ونتائجها من أن آراء كارتر كانت صائبة . فكان محقا في أن أفضل مسار لتحقيق النجاح هو التوصل إلى تفاهم تفصيلي بين بيجن والسادات بشأن سيناء ، وبشأن العناصر الأساسية لمعاهدة سلام مصرية إسرائيلية - على نحو ما سنرى - والحقيقة أن كارتر كان مدفوعا للإقدام على اجتماع كامب ديفيد

1-William B. Quandt , op.cit , p 216 – 217 .
2-Ibid , P 218 .
٣- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٥ .

وواثقا من قدرته على تحقيق النجاح ، وعزز هذا التقدير رغبة الأطراف المعنية في ذلك ، في ظل التطورات الدولية و تردي الأوضاع في إيران ، وتدهور مركز الشاه وتضاؤل الأمل في قدرته على السيطرة على البلاد ، وخشية أن يركب الشيوعيون مد الثورة الإسلامية حتى سقوط نظام الشاه ، والاستيلاء على مقاليد الأمور في النهاية (١) . مما جعل من الضروري أن تتوصل واشنطن إلى اتفاق مصري / إسرائيلي يشكل قاعدة استقرار في المنطقة – وهو ما يتفق مع طموح السادات وأحلامه ومخاوف بيجن من تطورات الأحداث – فالأمر بالنسبة للجميع كان أكبر بكثير من مستقبل الرئيس كارتر السياسي (٢) .

❖ **أما بيجن :**

فكان على النقيض تماما من السادات ؛ كان يواصل الاجتماعات بمجلس وزرائه وبلجان الكنيست وبالمستشارين والخبراء ، حيث كانت تتواصل اجتماعاتهم بالساعات الطوال للإعداد لقمة كامب ديفيد(٣) . فكان الوفد الإسرائيلي يدرك أنه بصدد إنجاز مهمة ذات مسئولية جسيمة لمصلحة أمته في أحرج لحظاتها . فكان لابد من بذل جهد خارق من أجل التوصل إلى تفاهم مع كبرى الدول العربية وأهمها . و بينما كان بيجن يبذل أقصى ما في وسعه من حرص لحماية مصالح إسرائيل وأمنها والوقوف بصلابة على مواقفها الراسخة ، كانت مهمة رئيس الوفد أيضا أن يرفع الروح المعنوية ويوفر المناخ للعمل المستمر ، و إحاطة الوفد علما بكل دقائق الأمور جملة وتفصيلا (٤) . و الأهم من ذلك ، هو الاستعداد لتقبل فشل كامب ديفيد و العودة إلى إسرائيل دون التوصل إلى اتفاق؛

١- انظر ، محمد حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومي ، صـ ٤٥١ .

2- Robert A . Strong , Working in The World ; Jimmy Cater and Making of American Foreign Policy , Louisiana State University Press 2000 , p 402 .

٣- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٣٧٢ .

٤- حيث ينصت كل عضو لرفاقه في أناة وتفتح عقلي ولم يكن بوسع أحد سوى بيجن أن يفعل ذلك ، راجع ، موشي دايان ، الاختراق ، مرجع سابق ، صـ ١٥٣ بينما انعزل السادات عن مستشاريه حتى غابوا عن مسرح الأحداث فأصبحوا كما مهملا و عليهم الانتظار لحين إعلان النتيجة النهائية ، وهو ما سوف يتضح تباعا خلال سير المباحثات . تلك المأساة يقرها أحد أعضاء الوفد المصري بكامب ديفيد ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، ص ١٤٨ -١٥٢ . يشاركه الجميع ذاك الرأي .

فبإمكان مناحم بيجن تبرير موقفه ذلك أمام شعبه باعتباره دفاعا عن مصالح إسرائيل الأمنية و الحيوية في مواجهة مقترحات غير مقبولة متفق عليها بين كارتر و السادات (١).

و هنا نصل إلى رؤية و استيضاح ما في جعبة الرؤساء الثلاثة و استراتيجيتهم المتوخاة لسير المفاوضات و موقف السادات من تلك الدائرة ، أما نتائجها و أبعادها فهي كفيلة بكشف كل ما سقط أثناء المعركة الحاسمة وأي الطرفين كان أشد صلابة و تمرسا ..

ثانياً : معركة كامب ديفيد وإدارتها :-

انعزل كارتر والسادات وبيجن بالإضافة إلى كبار مستشاريهم في منتجع كامب ديفيد في الخامس من سبتمبر ١٩٧٨ وحتى السابع عشر من الشهر نفسه – فقد أحكم كارتر الحصار وعزلهم عن العالم حتى ينتهي المؤتمر بشكل أو بآخر- حتى ذاعت الأنباء في اليوم الأخير عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد سلسلة لا تنتهي من الاجتماعات دامت ثلاثة عشر يوما بشأن إطارين للمفاوضات: **الأول** يعالج مبادئ اتفاق مصري إسرائيلي ، **والثاني** وهو أكثر تعقيدا وأقل تحديدا يتكون من صيغة لفترة انتقالية من الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ، ولم تكن النتيجة مطابقة للآمال والتوقعات لما ستسفر عنه القمة التاريخية (٢).

حيث انفرد السادات بكارتر فور أن وطئت قدماه كامب ديفيد ، وأخبره بأنه لم يأت إلى كامب ديفيد إلا للتوقيع على السلام ، وليس للإعداد لمفاوضات أخرى ، والأهم أن السادات صرح بأنه يحمل خطة شاملة ، والأخطر أنه على استعداد لتقديم تنازلات في كل النقاط ماعدا الأرض والسيادة . كما أوضح أنه مستعد لتضمين معاهدة السلام مع إسرائيل نصا بشأن إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين ، وعلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية معها مطالبا إسرائيل بالانسحاب

1- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 36 .

٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٤ .

من الأراضي المصرية ، وأن يشمل الاتفاق النهائي في حالة الوصول إليه على بنود تتعلق بالفلسطينيين في الضفة والقطاع ، وتتعلق بالمفاوضات بين إسرائيل وجيرانها الآخرين . وترك السادات للرئيس كارترمهمة التفاصيل ، كما وعد بمساعدته بتقديم مقترحات جديدة (١). وكان ذلك قبل مجيء بيجن كامب ديفيد وقبل أن تبدأ أية مباحثات ليجهز السادات تماما على مركزه وقدرته على المناورة ، وبجانب حصيلة السلسلة الطويلة من اللقاءات الثنائية التي كان السادات طرفا فيها ، والتي كانت من أخطر العوامل التي أدت إلى تآكل مركز السادات وتدهوره حتى أنه عندما عبر بوابة كامب ديفيد كان مفلسا ، مكبلا لا يملك حراكا بسبب ما انفلت به لسانه داخل الغرف المغلقة من تنازلات وتجاوزات وتعهدات الواحدة تلو الأخرى حتى بدد السادات ما كان يملك من أرصدة فخويت جعبته حتى من مشروعه الخاص الذي ألقى به خارج أسوار كامب ديفيد ، وكانت النتيجة أنه لم يجد أمامه مفرا من التوقيع على إشهار إفلاس مبادرته (٢) .

هكذا كانت البداية ، مما أوضح مدى لهفة السادات للتوقيع على وثيقة تاريخية مهما كان الثمن ، فها هو قد تحقق حلمه الذي طال انتظاره بدخول واشنطن شريكا كاملا في المفاوضات [هدفه الأسمى لمجمل سياسته الداخلية والخارجية] إلا أن السادات لم يدرك مدى أبعاد اللعبة السياسية والفرق بين الهدف والوسيلة فمع من يقف الشريك الكامل وضد من؟؟.. إلا أنه بمجرد الاجتماع بالرئيس الأمريكي على طاولة المفاوضات اعتقد أنه قد بدد قول كيسنجر بأن السادات لا يعدو كونه مهرجا سياسيا (٣) .

وحالما تحقق له ذلك أطلق السادات يد كارتر في التفاوض باسمه باستثناء الأرض والسيادة ـ وهما ما لا يستقيما معا ـ أما بيجن فلم يكشف لكارتر من الناحية العملية شيئا عن أهدافه ـ رغم العلاقات الاستراتيجية بينهما ومدى تنسيق الرؤى وتطابق

١ـ جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٣٧ .
٢ـ بشأن هذا التحليل ، راجع ، مذكرات مستشاريه : محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ١٤٦ ـ ١٤٨ ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٤١ـ١٤٣ .
٣ـ وصف كيسنجر السادات بأنه مهرج سياسي و هو ما ذكره وزير الخارجية إسماعيل فهمي في طيات مذكراته ، صـ ٢٣١ .

الأهداف - فلم يحد بيجن عن موقف التشدد طوال فترة الثلاثة عشر يوما من المباحثات وحتى اللحظات الأخيرة لانهيار قمة كامب ديفيد - على نحو ما سنرى خلال سير المباحثات بمعسكر كامب ديفيد - أما " الشريك الكامل " كارتر فقد ركز جهوده للوصول إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل دون أن تكون رهنا لحل أكثر أجزاء النزاع العربي / الإسرائيلي صعوبة .

وعلى أية حال ، فبحلول صباح اليوم الأول لاجتماعات القمة اجتمع كارتر بالسادات على انفراد – قبيل الاجتماع الثلاثي – لعرض الخطة المصرية ، طالب السادات بعودة سيناء ، والاعتراف بالسيادة المصرية عليها اعترافا لا لبس فيه، وكذلك عودة الجولان لسوريا ، ولكن الحال مختلف بالنسبة للضفة الغربية وغزة ، فيجب أن تكون السيادة للفلسطينيين لا لإسرائيل أو الأردن . فالسادات لم يكن مستعداً لتقديم تنازلات على صعيد الأرض على الأقل في هذه المرحلة من المفاوضات - أو هكذا بدا الأمر - وأخيراً أخرج السادات الوثيقة المصرية التي حملها والتي شكلت طعنة في قلب كارتر عندما قرأها ؛ حيث طالبت الوثيقة بتعويضات لما استفادت به إسرائيل من الأراضي المحتلة بأن تدفع ثمن البترول المستخرج من آبار سيناء - ومن المفارقات أن إسرائيل لم تدفع سنتا واحدا - كما طالب بالانسحاب من الأراضي المحتلة إلى حدود ١٩٦٧ ، وعودة اللاجئين إلى الضفة والقطاع ، وأن تعترف إسرائيل بأمة فلسطينية ، فضلا عن انسحابها من القطاع الشرقي من مدينة القدس(١) .

وعندما انتهى السادات من عرض خطته أعرب أن هذا لا يمثل موقفه النهائي ، وأن هذه الخطة هي في إطار السيناريو المتفق عليه بينهما في واشنطن فبراير ١٩٧٨ ، بغرض تأزم المفاوضات حتى تتدخل واشنطن ، ثم أعطى السادات ورقة هامة لكارتر تتعلق بسلسلة من التنازلات التي يمكن استخدامها في الوقت المناسب من المفاوضات ، وبأنه مستعد أن يعدل الآن من خطته شريطة أن تبقى التنازلات التي ينوي تقديمها سرا بينه وبين كارتر . وبهذا اطمأن كارتر بإمكانية

١- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٤٢ .

نجاح قمة كامب ديفيد مهما صادفه من صعوبات فسرعان ما تتلاشى ، فما عليه إلا طلب المزيد من التنازلات من السادات ، فضلا عن وضع الاستثناءات المهمة جانبا (١) .

وعموما ، فإن السادات كشف عن نواياه بقبول تعديلات حدود ١٩٦٧، كما أنه يعد باعتراف دبلوماسي بإسرائيل [تبادل سفراء ، فتح الحدود وإقامة علاقات تجارية بين البلدين] وصرح باستعداده حتى للتخلي للإسرائيليين عن القدس ، وهو يعتبر أن المواقع الإسرائيلية المتقدمة التي ستبقى في الضفة الغربية يجب إخلاؤها عند انتهاء الفترة الانتقالية ، أي في الوقت الذي يطلب فيه من سكان الضفة أن يختاروا بين الإبقاء على الوضع الراهن ، وبين الارتباط بالأردن أو بإسرائيل ، ولكنه يوافق على إمكانية منح الجيش الإسرائيلي مهلة إضافية فيما لو احترمت إسرائيل تعهداتها الأخرى . مع وضع قيود على عودة اللاجئين وكان هذا أكثر مما أمل فيه كارتر إلا أن كارتر لم يكتفِ بذلك ، وذكر السادات بأن عليه أن يواجه احتمال تقديم تنازلات أخرى . فأجابه السادات على الفور لمطلبه ووعده باستعداده للتساهل في شأن اتفاق مؤقت لأجل قصير ، أما الاتفاق النهائي فيجب أن يلبي بالضرورة كل المطالب العربية التي طرحها حتى ولو شكلا (٢) .

وأعقب ذلك لقاء كارتر ببيجن ، فأوضح بيجن موقفه بشأن الإبقاء على المستوطنات في سيناء بحجة أنها تخلق نطاقا حاجزا بين مصر وغزة ، وتفضيل الوصول إلى اتفاق حول سيناء أولا ، ثم يليه بعد ذلك اتفاق ثان حول الضفة الغربية وغزة . مع الوضع في الاعتبار نزع سلاح سيناء ، مع الإبقاء على المطارات العسكرية الثلاثة التي أنشأها الإسرائيليون وتحت سيطرتهم وذلك لثلاث سنوات على الأقل وفي نهاية تلك المدة يُسلِّم واحدٌ أو اثنان من تلك المطارات التي يمكن أن تحول لمطارات مدنية إلى مصر ، مع ضمان استمرار إسرائيل في استخدامها أما فيما يخص المطار الثالث ، فإنه ليس لدى بيجن مانع من تحويله إلى قاعدة

١ـ المرجع نفسه ، صـ ٤٥ . كذلك ، راجع .

. William B. Quandt , op . cit , p 204

٢ـ انظر ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٤٥ .

عسكرية أمريكية [1] .

وكان ذلك لاختبار مدى قوة السادات وصلابته إزاء المستوطنات والمطارات بسيناء . فأخفى بيجن ببراعة تامة حتى اللحظة الأخيرة تنازلاته النهائية بشأنهما، بل جعلها أهم أوراقه الرابحة ومحور المباحثات لتفادي أية ضغوط [2]. ورغم أن الهوة بين مقترحات بيجن والسادات كانت لا تزال شاسعة إلا أنه لم يكن هناك ما يدعو للتشاؤم فقد اعتمد كارتر على سيل تنازلات جديدة من جهة السادات [3].

وعلى ضوء ذلك ، وبعد ظهر السادس من سبتمبر ١٩٧٨ عقد الثلاثة الكبار أول اجتماع لهم - لم يحضره أعضاء الوفود الثلاثة - حيث قرر الزعماء أن يكون الهدف من وراء كامب ديفيد هو التوصل إلى إطار اتفاق يتضمن العناصر الأساسية لإبرام معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل . وقد أعرب كارتر عن أمله في أن يتوج المؤتمر بتوقيع المعاهدة ذاتها . غير أن ذلك - مثل ما أشار السادات - يتطلب التوصل إلى اتفاق واتخاذ قرارات بشأن التفاصيل الهامة العديدة التي ستدرج في المعاهدة ؛ الأمر الذي يستغرق بعض الوقت ربما يصل إلى ثلاثة أشهر . ومن ثم تم الاتفاق على التركيز على المفاوضات الخاصة بالتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الحاسمة موضع الخلاف بين مصر وإسرائيل ، بعد ذلك تقوم الوفود بمعالجة التفاصيل العملية ، داخل الإطار المتفق عليه الأمر الذي أسفر عن وجود خلافات حادة بين البلدين على حد سواء [4] .

وعموما فقد تقرر انعقاد أول اجتماع ثلاثي لمناقشة المشروع المصري ومقترحات السادات ؛ حيث عرض السادات خلال الاجتماع خطته المكتوبة - والتي لم تكن إلا تأكيداً لموقفه أمام التاريخ - حول التصور المصري لحل القضية الفلسطينية ، واشتملت الوثيقة المصرية المدرجة تحت عنوان مشروع

١- هكذا يساوم بيجن بمزايا للحليف الاستراتيجي في غير حقه وهو ما يؤكد صراحة أن بيجن و كارتر جبهة واحدة ضد السادات الذي لم يدرك ذلك الخطر رغم وضوحه الصارخ ويكأنه في غيبوبة تامة عن أبعاد ما يجري أمام عينيه ، راجع ، المرجع نفسه ، صـ ٤٥ .
٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٦ .
٣- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٤٦ .
٤- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٥٨ .

إطار التسوية السلمية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط ديباجة تتضمن فلسفة وأسس السلام ، وتسعة بنود ، ولم تتضمن أي تغيرات في المواقف المصرية الأساسية تجاه مسائل الانسحاب والمستوطنات والقدس واللاجئين ، وفيما يلي عرض موجز لأهم ما تضمنه المشروع المصري [١] .

أعربت **المادة الأولى** عن تصميم الأطراف على التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط بتوقيع معاهدات سلام على أساس التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ بجميع أجزائهما .

أما **المادة الثانية** فتشير إلى شروط ومتطلبات إقامة السلام والتي يستلزم الوفاء بها كالتالي :

١. انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة طبقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وعليه يتم الانسحاب من سيناء والجولان إلى الحدود الدولية . ومن الضفة والقطاع إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩. وفي حالة الاتفاق على تعديلات طفيفة يجب ألا تعكس ثقل الغزو .
٢. ضرورة إزالة المستوطنات وفق جدول زمني .
٣. أما ترتيبات الأمن فهي تشمل النقاط الست الواردة في المشروع المصري [المقدم في مباحثات ليدز] ، مع وجوب انضمام جميع الأطراف إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتعهدهم بعدم إنتاجها أو حيازتها [٢] .
٤. حل المنازعات بالطرق السلمية وقبول الاحتكام إلى التنظيم الدولي بالنسبة للمنازعات الناتجة عن تفسير إطار السلام [٣].
٥. وفيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالمرحلة الانتقالية لتطبيق الحكم الذاتي يتم إلغاء الحكومة العسكرية في الضفة والقطاع مع نقل السلطة للجانب العربي على نحو سلمي منظم . على ألا تتجاوز الفترة الانتقالية مدة خمس سنوات ، يتولى الأردن خلالها الإشراف على إدارة الضفة الغربية، بينما

١ـ انظر ، نص المشروع ، ملحق و ثائق مذكرات محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٥١٨ـ ٥٢٢.
٢ـ ومن المفارقات أن مصر سارعت ووقعت على هذه المعاهدة ، بينما رفضت إسرائيل الانضمام إليها ومازالت حتى الآن .
٣ـ كان لهذا البند أهمية بالغة في قضية طابا والانسحاب الإسرائيلي من سيناء في مراحله النهائية فيما بعد .

تتولى مصر الإشراف على قطاع غزة وذلك بالتعاون مع ممثلي الشعب الفلسطيني المنتخب . الذين يمارسون السلطة المباشرة فور إلغاء الحكومة العسكرية الإسرائيلية ، وممارسة الشعب الفلسطيني حقه الأساسي في تقرير مصيره فور انتهاء المرحلة الانتقالية . كما توصي مصر والأردن بأن يكون الكيان الفلسطيني مرتبطا بالأردن . إضافة إلى تمكين اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة أو التعويض .

أما فيما يتعلق بالقدس فقد نصت الوثيقة المصرية على ضرورة انسحاب إسرائيل من القدس إلى خط الهدنة ١٩٤٩ وعودة السيادة والإدارة العربية للقدس العربية مع مراعاة حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة . وبالتوازي الزمني مع تنفيذ الانسحاب يتم إقامة العلاقات طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك الاعتراف الكامل وإنهاء المقاطعة وضمان حرية المرور البحري في قناة السويس مع تعهد إسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناجمة عن الاحتلال [ضد السكان والمنشآت واستغلالها الموارد الطبيعية] .

وبمجرد توقيع هذا الإطار الذي يعتبر كلا متوازنا ومتكاملا تكون الأطراف الأخرى مدعوة للانضمام إليه في إطار مؤتمر جنيف للسلام [م٣] .

وسوف يشترك ممثلو الشعب الفلسطيني في محادثات السلام التي تجرى بعد توقيع هذا الإطار [م٤] مع إقرار مشاركة الولايات المتحدة في المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات والتوصل إلى الجدول الزمني المحدد لتنفيذ التزامات الأطراف [م٥] .

وخلال ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار تبرم معاهدات السلام [م٦] . وتتضمن المواد [م٧ ، م٨ ، م٩] مطالبة مجلس الأمن بضمان معاهدات السلام واحترام أحكامها ، وضمان الحدود بين الدول الأطراف ، وأخيرا ضمان الولايات المتحدة لتنفيذ الإطار والمعاهدات التي توقع وفقا لهذا الإطار تنفيذا كاملا وبحسن نية طبقا للتعهدات الواردة أعلاه [١] .

١- انظر نص الوثيقة ، المصدر المشار إليه .

وكما كان متوقعا رفض بيجن المشروع المصري برمته بحجة أنه يؤدي لقيام دولة فلسطينية"إرهابية" وأصر على أن يكون مشروعه للحكم الذاتي - الذي قدمه في مباحثات الإسماعيلية - هو أساس التفاوض ، وأعاد تكرار مواقفه دون أن يقدم أي مخرج . في الوقت الذي لم ينس كارتر التذكير بأن الأمن الإسرائيلي يجب أن يكون مركز اهتمام الجميع ؛ لأن الجهود المبذولة لن تلق الدعم لامن حكومة إسرائيل و الشعب الإسرائيلي فحسب ، إنما أيضاً من الرأي العام الأمريكي ومن الكونجرس .

وإزاء تصادم السادات وبيجن أصر كارتر على دعم التوقيع على اتفاقية بشأن سيناء قبل الوصول إلى تفاهم بشأن الضفة الغربية وغزة [١] . وهو ما رفضه السادات موضحا أن المشروع المصري يشير إلى قيام دولة فلسطينية مرتبطة بالأردن وليست مستقلة ولن تكون هناك تسوية بدون حل القضية الفلسطينية . معلنا أنه لن يوقع على أي اتفاق بشأن سيناء قبل التوصل لاتفاق حول الضفة الغربية وقطاع غزة أو هكذا بدا الأمر ولو مؤقتا [٢].

وعند هذا الحد انتهت تلك الجولة ، وتم الاتفاق على العودة إلى الاجتماع في اليوم التالي . وعلى الفور أخذ الوفد الإسرائيلي على عاتقه الشروع في صياغة الرد الإسرائيلي المضاد على ألا يسلم على الفور حتى لا يعتبر بمثابة رد رسمي على الوثيقة المصرية بل يحتفظ به في جعبة بيجن حتى الوقت المناسب . إذ لم تكن اللحظة مناسبة بعد للإعلان عنه [٣].

وخلال اليوم الثالث الموافق السابع من سبتمبر اجتمع الرؤساء الثلاثة للاستماع إلى عرض بيجن للموقف الإسرائيلي رداً على اقتراح السادات ؛ فأخذ بيجن يستعرض مقترحات السادات ويرفضها واحدة إثر الأخرى . فأوضح رفضه القاطع لإقامة دولة فلسطينية مستغلا بذلك موقف كارتر والسادات معا بعدم موافقتهما على ذلك . وسارع السادات يوضح أن الدولة الفلسطينية ستكون

١- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٤٣ ــ ٤٨ .
٢- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤١٨ .
٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٦٠ .

مرتبطة بالأردن ومنزوعة السلاح ، وأضاف السادات بأنه على استعداد للتوقيع باسم الفلسطينيين ، إذا لم يشارك الملك حسين في المباحثات [١] ؛ ليتنازل من لا يملك لمن لا يستحق .

هنا ومن قبيل المراوغة والتسويف ركز بيجن هجومه ومعارضته على موضوع المستوطنات الإسرائيلية بسيناء برفضه إزالتها بحجة عدم استطاعة أي زعيم إسرائيلي التصريح بذلك ، كما أنها لا تبدو إنقاصا مطلقا للسيادة المصرية على سيناء . وأضاف بأن هناك أربعة شروط أخرى يجب أن تستوفى ليصبح بالإمكان إعادة سيناء إلى مصر وهنا هدد السادات بقطع المفاوضات إذا استمر بيجن في المساومة على الأرض . بينما كان بيجن أكثر هدوءاً وثباتا ، وذكر أنه قدم تنازلا هاما عندما عرض إعادة القطاع الساحلي الممتد بين ايلات وشرم الشيخ الأمر الذي رفضه جميع أسلافه متجاوزا بذلك نتائج الحرب ومبادرات السلام [٢] .

أما بشأن انتقال السلطة في الضفة الغربية وغزة بعد الفترة الانتقالية أكد بيجن أن لإسرائيل كامل السلطة على تلك الأراضي [٣]. وأمام تصلب بيجن ومحاصرة كارتر كان السادات يحاول العثور على اتفاقية إيجابية في كامب ديفيد أملا في مشاركة الأردن وأطرف النزاع الآخرين في المفاوضات اللاحقة حتى يخرج من تلك المعضلة وذاك الطوق [٤] .

اللقاء الثالث والأخير في اجتماعات القمة :

فتح بيجن النار بإعلان تراجعه - ردا على سلسلة تنازلات السادات و كأسلوب من ضمن أساليب الابتزاز والمساومة على الجانب الآخر - عن مبدأ مناقشة المشكلات الأساسية والأكثر حساسية في كامب ديفيد . فقد اقترح إرجاء دراسة بعض القضايا المتعلقة بسيناء في المستقبل بما فيها المستوطنات والمطارات ، على

١- المرجع نفسه ، صـ ١٦٠ .

٢- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٥٥ – ٥٦ .

٣- ذكر بيجن أن حرب ١٩٦٧ خارج نطاق مبدأ عدم مشروعية احتلال الأرضي بواسطة الحرب ، فإسرائيل لا تدان بشيء من ذلك ، لأنها كانت ملزمة بالدفاع عن نفسها ، وبالتالي فإن احتلالها للأرض كان أمرا مشروعا ..

4- Laura Zittrain , Eisenberg . op. cit , P 37 .

أن يقوم بذلك مسئولون عسكريون من البلدين ، وعرض نتائج المباحثات على حكوماتهم . وهو ما رفضه السادات وأصر على عدم تنازله بشأن المستوطنات والمطارات ، كما أنه لا يقبل بوجود عسكري في سيناء سواء كان إسرائيليا أو أمريكيا (١). وبرغم نجاح تشدد السادات بشأن المستوطنات و المطارات إلا أنه عجز أمام شرط التواجد العسكري في سيناء على نحو ما سنرى .

وبدت مماطلة بيجن ومراوغته بالضغط على أعصاب السادات بالتلويح إلى دكتاتورية السادات وسطوته وإمكانية تحويل الرأي العام المصري كيفما يشاء - فليس أدل على ذلك من زيارة القدس ليضرب بيجن علي الوتر الحساس - فإذا غض السادات النظر عن المستعمرات الثلاث عشرة في سيناء يستطيع أن يقنع الشعب المصري بسهولة بأن وجودها ليس مشكلة علي أي حال ، أما بيجن فهو ملتزم بجدول انتخابي (٢). وكان ذلك بمثابة إهانة واضحة موجهة إلى السادات بسبب تقلباته السياسية وعدم وضوحه ، فضلا عن استبداده في اتخاذ القرار وسابقة تنازلاته . وهنا وصلت المفاوضات إلى مأزق حقيقي بسبب التناقض الحاد بين الموقفين المصري والإسرائيلي ، ولم يكن هناك بديل عن التدخل الأمريكي و إلا فشل مؤتمر القمة وضاعت أحلام الجميع ..

وتأمينا لمغبة عواقب الأمور سارع السادات بنشر الاقتراح المصري في الصحف المصرية حتى يتسنى لكافة البلاد العربية معرفة أن السادات لم يقدم أدنى تنازلات لإسرائيل ، وأنه شديد التمسك بالخط العربي المتطرف. فكيف إذن سيواجه حقائق الأمور والاتهام بأنه لم يلتزم بما أعلنه على الملأ ؟ إلا أن رده على ذلك مبرراً موقفه أنه لم يتنازل عن شيء للإسرائيليين ، ولا حتى عن بوصه واحدة ، ولكنه استجاب لطلب الرئيس كارتر " صديقنا وحليفنا " ، ونحن بحاجة إلى مساعدته (٣).

١- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٥٥ ـ ٥٦ .
٢- بالتلويح بأن المصريين شعب قابل للتأثير يسلم قيادته إلى رؤسائه ومن ثم يملون عليه معتقداتهم وسياستهم ، انظر ،المرجع نفسه ، صـ ٥٩. وكذلك ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤١٩ ـ ٤٢٣ . إلا أن اغتيال السادات بين حراسه على مرأى ومسمع العالم أجمع كان بمثابة الرد الموضوعي لاستخفاف بيجن .
٣- موشي دايان . الاختراق ، صـ ١٦٠ . فكان السادات آخر رجل في الشرق الأوسط باستثناء الإسرائيليين بالطبع ، يرغب في إقامة دولة فلسطينية بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية . راجع عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، صـ ١٢٩.

وعلى أية حال ، فمن خلال اجتماعات القمة الثلاثية تحددت القضايا التي يحتمل أن تعرقل التوصل إلى اتفاق ناجح في كامب ديفيد . تصدرها عدم استعداد بيجن للقبول بمبدأ الانسحاب من الأراضي المحتلة ، حسبما يدعو إليه القرار ٢٤٢ ، و أنه لا ينطبق على الضفة الغربية وغزة . مضافا إلى ذلك وضع الضفة والقطاع بعد الفترة الانتقالية ، **والثانية** مشكلة المستوطنات في سيناء والضفة وكذلك مطارات سيناء وكانت **الثالثة** هي مسألة كيفية ربط الأردن و الفلسطينيين بالجولات اللاحقة من المفاوضات [١] .

وارتأى الفريق الأمريكي أنه لا طائل من وراء بذل محاولة في كامب ديفيد لحل مسائل الحدود بين إسرائيل وبين كيان فلسطيني أردني ؛ نظراً لتشدد بيجن كما أن الأطراف العربية المعنية مباشرة بالنزاع لم تكن حاضرة . وعلى هذا تم إرجاء مسألة السيادة على الضفة الغربية وغزة ، وكذلك وضع القدس . ورأوا بدلا من ذلك أن مصر و إسرائيل تستطيعان تحقيق بعض التقدم في التخطيط لنظام حكم انتقالي في الضفة وغزة انطلاقا من فكرة تفكيك الحكم العسكري واستبداله بإدارة مدنية فلسطينية منتخبة [٢] .

ورغم ذلك فقد ظهرت مشاكل عسيرة في التوصل إلى اتفاق عام على المبادئ المتعلقة بسيناء فكان من المنتظر أن تتخلى إسرائيل عن المستوطنات والمطارات العسكرية شريطة وضع ترتيبات أمنية صارمة انطلاقا من موقف السادات المتشدد إزاء الأرض والسيادة لأنهما خارج المساومة . إلا أن مرونة السادات تكفلت بالالتفاف حول كل ذلك ..

وبناء على هذا التقييم اتجه الفريق الأمريكي إلى وضع تفاصيل معاهدة سلام مصرية / إسرائيلية بما في ذلك ترتيبات أمنية محددة في ظل إطار فضفاض . وتحقيقا لذلك قرر كارتر فض الاشتباك بين السادات وبيجن ، والنزول في ساحة المعركة بكل ثقله [٣] .

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٥٥ .
٢- سيروس فانس ، المرجع نفسه ، صـ ٥٦ .
3- Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 37 .

وعلى مدى الأيام العشرة التالية استقر نمط محدد لإدارة المباحثات يقوم بمقتضاه الوفد الأمريكي - في كثير من الأحيان الرئيس و وزير الخارجية فانس وحدهما - بالاجتماع على حده بكل من السادات وبيجن ، لانتزاع بعض التنازلات ورد فعل محدد بشأن مقترحات ما لتدرج في المشروع الأمريكي المقترح والقابل للتغيير خلال مناقشته مع الزعيمين الإسرائيلي والمصري . وبهذه الطريقة طفت على السطح بسرعة القضايا الخلافية الأساسية . وبذلك أعطيت واشنطن حرية الحركة بتقديم مشروعها للسلام مع ضمان إمكانية نجاحه نسبيا في إطار مفهوم أن بعض التسويات اللامقبولة في حالة تقديمها من قبل إسرائيل أو حتى من قبل مصر قد تكون النظرة إليها أكثر إيجابية إن صدرت عن واشنطن (١). هكذا كان وضع الشريك الكامل الذي ارتضاه السادات في المفاوضات والذي يعبر عن رأي إسرائيل ذاتها شكلا وموضوعا ؛ فهما وجهان لعمله واحدة . وعلى أية حال ، اجتمع الوفد الأمريكي بالوفد المصري لعرض فلسفة مشروعه المرتقب ليتناول بعض القضايا محل الخلاف تمهيدا للإعداد للمشروع الأمريكي. فعرض كارتر الأفكار التي سوف يتضمنها المشروع الأمريكي التي تدور في فلك التخطيط الإسرائيلي ؛ حيث عرض ضرورة تأجيل بحث القضايا الرئيسية كالسيادة على الضفة الغربية وغزة ، والتفرقة بين وضع المستوطنات في سيناء وفي الأراضي المحتلة الأخرى ، و عدم الاكتراث بمشاركة الأردن في المباحثات ، وأفضلية عدم الخوض في التفاصيل والاكتفاء بالخطوط العريضة للتسوية بدعوى عدم وجود من يحق له الحديث باسم الفلسطينيين ، وأن يتم الانسحاب وتحديد الحدود على أساس صيغة فيينا (٢) ، مع فرض ما يتفق عليه على باقي الدول العربية ولو كان حلا ناقصا أو جزئيا وأخيراً اتخاذ مشروع بيجن للحكم الذاتي أساسا للتسوية. على أن الولايات المتحدة ستحاول التفاهم مع إسرائيل على الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة بعد نهاية الفترة الانتقالية (٣) .

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٦ .
٢- تمت الإشارة إليها سابقا .
٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤١٨ – ٤٢٣ .

والأخطر من ذلك أن السادات آثر الصمت حيال ما عرضه كارتر من أمور خطيرة تتطلب التصدي الفوري لها ومعالجتها في المهد حتى لا يفهم ضمنا قبولها؛ مما دفع وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل لتفنيد ورفض المقترحات الأمريكية (١). ولم يحرك السادات ساكنا حيال تلك المعركة الدائرة وبصمت السادات أنهى كارتر تلك الجولة لصالحه واعدا وزير الخارجية المصري بأنه سيفكر فيما ذكره بعين الاعتبار و مذكراً إياه بأنه إذا كان الرفقاء الثلاثة معا في جانب واحد فلن تجرؤ قوة من خارج المنطقة أو داخلها على التصدي لهم . وبدا أن أمورا كثيرة تجري في الخفاء بين كارتر والسادات وعلى الوفد المصري الاستعداد لتقبل المفاجآت وعلى الأرجح ستكون غير سارة .

وعلى الجانب الأخر راجع كارتر مع بيجن النقاط التي سوف يدور المشروع الأمريكي حولها ، وحثه على أن يكون متساهلا بشكل أكبر حول القضايا الأخرى كما أخبره بتنازلات السادات التي كان على استعداد لتقديمها ، بجانب أشياء أخرى؛ لعل أهمها إعطاء إسرائيل مهلة من ثلاث لخمس سنوات لسحب مستوطناتها بسيناء وقرر كارتر الالتفاف حول بعض المشكلات الأساسية التي لم يتم حلها وتوشك أن توقف توقيع الاتفاق بين مصر و إسرائيل ، بأن تدرج القضايا الأكثر حساسية ضمن اتفاق على نص مشترك يمكن أن يؤول بطريقتين مختلفتين من كلا الطرفين كل حسب رغبته وهواه - على غرار الصياغة الغامضة ومتاهة القرار ٢٤٢- إلا أن بيجن تجاهل ذلك وأصر على موقفه بشأن المستوطنات (٢).

وعلى ضوء هذه التنازلات من جانب والخداع من جانب آخر صاغ الوفد الأمريكي الوثيقة الأمريكية التي تضمنت : إنهاء الحرب وإقامة سلام دائم ، إعادة النظر في الحدود ، فتح المياه الدولية للسفن الإسرائيلية ، إنهاء الحظر والمقاطعة، وإقامة علاقات طبيعية بين البلدين مع انسحاب متوال لإسرائيل من سيناء ، مع نزع السلاح عن سيناء وإيجاد ضوابط له ، وتحديد الإجراءات المؤدية لحل

١- انظر ، المرجع نفسه ، صـ ٤٢٣ – ٤٢٥ .
٢- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٦٢ . وللأسف سخر بيجن من السادات واستفهم عما يقال بشأن رجل شريف يقدم وجهة نظر في العلن وأخرى على انفراد ، انظر ، المرجع نفسه ، صـ ٦٣ .

الاختلافات وتحديد المبادئ التي يتوجب الحرص عليها في المفاوضات اللاحقة بين إسرائيل وجاراتها الأخريات . كما نص على الإدارة الذاتية للفلسطينيين في فترة انتقالية خمس سنوات يثبت فيها الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة . مع انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة إلى المواقع التي تتيح لها ضمان أمن إسرائيل . وتسوية سريعة لمشكلة اللاجئين ، وتحديد مهلة ثلاثة أشهر تستغرقها المفاوضات التي يتوجب لها أن تنتهي إلى معاهدة للسلام بين مصر و إسرائيل [١].

كما احتوت الخطة بعض النقاط محل الخلاف : الاعتراف الدبلوماسي الواضح والكامل من قبل مصر بإسرائيل ، مشاركة الأردن والفلسطينيين على قدم المساواة مع المصريين والإسرائيليين في كل المفاوضات المقبلة حول الضفة بما فيها المفاوضات حول عودة اللاجئين والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني خاصة حق تقرير مستقبله ، وحقوق الأردن على الضفة وغزة وضبط السلطة المحلية في هاتين المنطقتين بواسطة إسرائيل والأردن ومصر ، وتحديد وضع القدس بعدم تقسيم المدينة مرة أخرى مع عدم الخوض في تفاصيل التسوية ومسألة السيادة على القدس وتركها للتفاوض [٢] .

كما عرض المشروع الأمريكي عدة قضايا هامة لم يتم الوصول فيها إلى اتفاق ، لعل أهمها تجميد المستوطنات في الأراضي المحتلة لمدة خمس سنوات ، وكذلك تحديد مصدر السلطة في الضفة الغربية وغزة بعد انقضاء الفترة الانتقالية ، وأخير إيجاد صيغة ملائمة لضمان تطبيق نصوص القرار ٢٤٢ بشأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة [٣].

وأمام الرفض الإسرائيلي بشأن المستوطنات وعدم نيتها في الانسحاب من الضفة والقطاع ورفضها القاطع لإدانة القرار ٢٤٢ لها . ومع مواصلة المناقشات تزايد الاعتقاد بأنه إذا كان لابد من التوصل إلى إطار اتفاقية فإن السبيل الوحيد للتغلب على مشكلة الخلاف في الرأي بشأن المسائل الهامة يتمثل في تجاهلها؛

١- راجع ، موشى دايان ، الاختراق ، صـ١٦١-١٦٤ .
٢- موشي دايان ، المرجع نفسه.
٣- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٦٨ .

إما عن طريق إغفالها في الاتفاقية أو إعداد صيغة غامضة يتسنى لكل طرف تفسيرها على النحو الذي يريده . فكان لابد من استبعاد ما عرف "بصيغة أسوان" التي تناولت الحقوق الشرعية للفلسطينيين وحقهم في تقرير مصيرهم ، والتخلص من الالتزام بتنفيذ القرار ٢٤٢ وإدانته لاكتساب الأرض عن طريق القوة . وكان الفشل في ذلك يعني إرغام إسرائيل على الانسحاب من الضفة وغزة والجولان وإقامة الدولة الفلسطينية ، وهذا ما تحارب إسرائيل من أجله بكل شراسة [1] .

وعلى هذا قرر الوفد الإسرائيلي خلال مناقشة الوثيقة الأمريكية مع الوفد الأمريكي عدة نقاط :

- الاستعداد للانسحاب من سيناء إلى الحدود الدولية ، على أن تظل المستوطنات الإسرائيلية وحقول البترول في الشمال الشرقي والجنوب الشرقي من سيناء تحت السيطرة الإسرائيلية .

- أما بالنسبة للضفة الغربية وغزة فإن التأكيد على عدم الانسحاب من هذه الأراضي لا يزال قائما وبعناد ، مع الإصرار على عدم إدراج مقدمة القرار ٢٤٢ في معاهدة السلام .

- أما عن موضوع الفلسطينيين فقد استقر الرأي على الابتعاد عن أي صيغة تعني الموافقة على حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم . وتم الاقتراح بإرجاء تقرير مستقبل العرب الفلسطينيين في الضفة وغزة في محادثات تجرى بين الفلسطينيين ومصر وإسرائيل والأردن في وقت لاحق [2].

وعموما ، فقد تصدى بيجن بشراسة لمقترحات كارتر ؛ فرفض وعدل أجزاء ضخمة من المقترحات الأمريكية ، وأجبر واشنطن على التراجع عما أعلنته بشأن الفلسطينيين والقرار ٢٤٢ - الذي اتخذ أساسا للتسوية ولا يزال - ولم يذعن بيجن لتهديدات كارتر لأن الأخير هو الذي يقع في قبضة بيجن وليس

١- موشي دايان . الاختراق ، صـ ١٦٢ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ١٦٤ .

العكس [1] . واستعد بيجن لمواجهة فشل كامب ديفيد بإعداد وثيقة مرتجلة لتكون سيفا ذا حدين ضد كارتر والسادات معاً [2] .

وأخيرا وبعد تلك المداولات وتحت وطأة التهديدات عرض المشروع الأمريكي على الجانب المصري صباح ١١ سبتمبر الذي قد عكس تراجع واشنطن عن مواقفها المعلنة والثابتة بشأن النزاع العربي / الإسرائيلي أمام قوة الضغوط الإسرائيلية ؛ فقد بدت بصمات التشاور [الإملاء] الإسرائيلي واضحة على المشروع وعلى فلسفته ولغته ونصوصه واصطلاحاته ؛ فلم ينص المشروع على الانسحاب من الضفة مع تعديلات طفيفة ، وأحيطت الإشارة إلى حق تقرير المصير بالغموض ، كما أغفل قضية القدس ، وكذلك مصير المستوطنات سواء في سيناء أو في الضفة وغزة . وعلى الجانب الآخر يعطي المشروع لإسرائيل دوراً رئيسيا وسلطات واسعة في الضفة والقطاع خلال الفترة الانتقالية . بينما يجعل دور مصر والأردن ثانويا فيهما بل يكاد يقتصر على توفير الحماية لإسرائيل ، كما لم يعالج المشروع موضوع عودة اللاجئين معالجة مؤثرة . وجعل ترتيبات الأمن لإسرائيل وحدها وليس للأطراف جميعا ، كما تضمن المشروع نصا استفزازيا مفاداه أنه إذا لم تشارك الأردن في المفاوضات فستمضي مصر وإسرائيل وسكان الضفة وغزة في إنشاء سلطة الحكم الذاتي والإشراف على إدارتها وهو ما قد وافق عليه السادات من قبل [3].

١- كان بيجن مدركا تماما لمدى قوته وقدرته على تنفيذ تهديداته لكارتر ، فعلى المدى القريب فإن فشل مؤتمر كامب ديفيد سيكون فشلا لكارتر ذاته – بغض النظر عما قد يصيب بيجن من طلقات طائشة – وعلى المدى المتوسط فهناك الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي وهناك أيضاً اتفاقية بنما ومشروع كارتر للطاقة وغير ذلك مما قد يجد في الأمر ، وعلى المدى الأبعد فهناك انتخابات الرئاسة في سنة ١٩٨٠ وفرصة كارتر في إعادة انتخابه رهنا بيد بيجن وما عليه إلا أن يعطي الإشارة إلى جماعات الضغط الصهيونية و إلى طابوره الخامس المتربص في الكونجرس وفي الإدارة وفي الوسط الإعلامي وفي كل مكان والبقاء للأقوى .بشأن هذا التحليل ، انظر ، محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤٥٠ – ٤٥١ .

٢-عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ١٤٧ .

٣- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤٥١ . مع الوضع في الاعتبار أن الملك حسين كان رهنا لإشارة الحضور و المشاركة في مباحثات كامب ديفيد وبخاصة مراحلها النهائية ، إلا أن السادات أبى ألا يشاركه أحدا مهرجان السلام بكامب ديفيد .ومن ثم لم يكن كارتر أكثر حماسا من الرئيس المصري ، انظر ، شهادة حسن التهامي ، محمد الطويل ، صـ ٤٤٧ _ ٤٤٩ .

هكذا بدا المشروع إسرائيليا لحما ودما ولكنه يحمل الجنسية الأمريكية ، ليكون بمثابة ضربة قاصمة للموقف المصري التفاوضي في كامب ديفيد ، ونقطة تحول حاسمة لصالح إسرائيل خاصة مع استعجال السادات بتقديم مشروعه الخاص بإطار السلام في أول يوم عمل لمؤتمر القمة وهنا عجز السادات ووقع في مصيدة المشاريع ومتاهة الصياغات الغامضة التي أدت إلى تآكل مركزه التفاوضي وانهيار موقفه تماما في نهاية الأمر .

وبعد دراسة دقيقة ومتعمقة للمشروع الأمريكي من الجانب المصري ، اجتمع الوفدان المصري والأمريكي برئاسة وزيري خارجية البلدين لمناقشة المشروع وتقديم الرد المصري الرسمي على هذا المشروع ، والذي تركز على النقاط الآتية :-

١. إن المشروع يعكس الكثير من الأفكار الإسرائيلية ، وهو ما تم تفنيده بميله الحاد إلى الجانب الإسرائيلي ، حيث مطالبة الجانب العربي بإنهاء الحرب في الوقت الذي لا تلتزم فيه إسرائيل بالتفاوض مع باقي أطراف النزاع .
٢. محاولة الدخول في حلقة مفرغة بإغفال المشروع تنفيذ قرارات الأمم المتحدة عن عمد والتي ارتضتها الأطراف أساسا للمفاوضات .
٣. لم يطرح المشروع بوضوح ضرورة الانسحاب الكامل من سيناء ، بل يؤكد سيادة مصر على سيناء فقط ، إذن فلم تحل مشكلة المستوطنات والمطارات بسيناء بعد ، لذا لابد من التأكيد على الانسحاب الكامل .
٤. إن المقترحات الخاصة بالضفة الغربية وغزة تمنع الشعب الفلسطيني من مباشرة حقوقه وتعطي إسرائيل سلطات وحقوقا تتيح لها في الواقع إفشال أية احتمالات لتطوير الموقف بعد انتهاء الفترة الانتقالية .
٥. أما بالنسبة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني فقد أغفل المشروع ذاك الحق تماما ، وأعطى لإسرائيل حق الفيتو بالنسبة لاستخدام هذا الحق ، وهذا يعد خرقا لصيغة أسوان وتراجعا لما أعلنته واشنطن .
٦. كما أن المشروع أهمل النص بأن يكون الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خط الهدنة لعام ١٩٤٩مع تعديلات طفيفة ، بل إن المشروع ترك المجال مفتوحا أما إسرائيل للسيطرة على هذه المناطق وإمكانية ابتلاعها .

٧. لم يتناول المشروع تصوراً واضحا للوضع بعد انتهاء المرحلة الانتقالية ولا يلزم إسرائيل بانسحاب نهائي ، كما لم يعط لمصر والأردن دوراً إلا مجرد الاشتراك في المفاوضات .
٨. إن المقترحات تتناول مسألة القدس بشكل غامض ، ولا تنص على اعتبارها جزءاً من الضفة الغربية بما يوصي باستمرار الحكم الإسرائيلي فيها .
٩. كما يعطي المشروع لإسرائيل حق الفيتو في مسألة عودة اللاجئين والنازحين .
١٠. وأخيرا معالجة مسألة الأمن الإسرائيلي على حساب الأطراف العربية وليس لجميع الأطراف [١] .

وعقب توضيح الموقف المصري إزاء المشروع الأمريكي على هذا النحو تم تحديد عدة مطالب رئيسية :

- تحقيق التوازن بين التزامات الأطراف .
- تأكيد انسحاب إسرائيل الكامل عدا بعض التعديلات الطفيفة في الخطوط في الضفة الغربية تتفق عليها الأطراف .
- احترام السيادة والأرض .
- ضمان مشاركة باقي الأطراف العربية في جهود السلام [٢] .

وفي أعقاب هذا النقاش وافق الجانب الأمريكي على حذف نقاط كثيرة من المشروع بناء على طلب الوفد المصري ، وعلى تعديل نقاط أخرى ، كما وعد بإعادة النظر في غيرها . وبالفعل تلقى الوفد المصري مشروعا أمريكيا معدلا على ضوء المناقشات التي جرت بينهما في اليوم التالي [١٣ سبتمبر ١٩٧٨] تضمن تحسينات كثيرة على المشروع الأول ؛ حيث عادت صيغة أسوان إلى أصلها بعناصرها الثلاثة [حل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها – الاعتراف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين – مشاركة الفلسطينيين في تقرير مصيرهم]

١- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤٦٦ – ٤٦٨ .
٢- ومن المفارقات أن كل ما تضمنه البيان الخاص بالرد المصري على المشروع الأمريكي من ملاحظات واعتراضات تكاد تنطبق بحذافيرها على اتفاقيات كامب ديفيد التي تم التوقيع عليها في نهاية المؤتمر .على نحو ما سنرى .

وأضيف نص يشير إلى منع إنشاء مستوطنات جديدة في الضفة والقطاع خلال مرحلة التفاوض ، وعدم التوسع في المستوطنات القائمة ، وحذف النص الذي يعالج حالة عدم دخول الأردن في المفاوضات [1] .

وبالرغم من هذه التعديلات إلا أن أساس المشروع الأمريكي ظل على ما هو عليه بإعطاء إسرائيل دوراً أساسياً في الضفة والقطاع في المرحلة الانتقالية ويتيح لها الاستمرار في الإمساك بزمام الأمور ويخولها حق الفيتو على أي قرار أو إجراء، فضلا عن أنه يعلق مسألة السيادة [2]. وبذلك ظل هيكل المقترحات الأمريكية يستند إلى هيكل مشروع الحكم الذاتي الإسرائيلي رغم ما طرأ عليه من تغييرات سواء بالحذف أو الإضافة من كلا الجانبين [3].

وفي اليوم العاشر الموافق ١٤ سبتمبر تم التوصل إلى صيغة متفق عليها بشأن مسألة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء بعرضها على الكنيست لاتخاذ قرار بشأنها . وأعلن السادات بدوره أنه إذا وافقت إسرائيل على طلبه الخاص بإزالة المستوطنات يصبح في إمكانه التوقيع على الاتفاقية . أما عن القدس فقد ظلت الفجوة بين موقف كل من مصر و إسرائيل شاسعة ، وبات واضحا أن الأمر بحاجة لمزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة الشائكة في حالة إذا تم التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأخرى [4]. رغم موافقة السادات على المقترحات الأمريكية بشأن القدس إذا تم إضافة فقرة صغيرة تشير إلى حق المسلمين في رفع علم الإسلام فوق أماكنهم المقدسة [5] طبعا ليس للإسلام علم وإنما كان ذلك مجرد تميمة ذرا للرماد ، وهو ما يفسرمدى شكلية و سطحية معالجة السادات للقضايا الشائكة .

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٧ .
٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٣٤ .
٣- انظر نص مشروع الحكم الذاتي ، مشاريع التسوية الإسرائيلية [٦٧ – ١٩٧٨] ، دراسة وثائقية نقدية .
٤- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٦٩ .
٥- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٨٤ .

وظلت مستوطنات سيناء حائط سد أمام تقدم المفاوضات والوصول إلى اتفاقية السلام ولم تساعد المقترحات الأمريكية في سد الهوة بين الموقفين المصري والإسرائيلي ، خاصة مع تشبث بيجن منذ البداية بمواقفه الثابتة بشأن عدم التنازل عن الضفة والقطاع وإصرار السادات على الحصول على لغة تلزم إسرائيل بالانسحاب النهائي من الضفة والقطاع ، وبشكل من أشكال تقرير المصير للشعب الفلسطيني الأمر الذي لم يظهر بيجن أي استعداد للتجاوب معه أو للتزحزح عن مواقفه (١) .

وفي ظل هذا الجمود أصبح التوتر الشديد يسيطر على السادات ؛ نظراً لمرور الوقت واقتراب موعد انتهاء القمة [١٧ سبتمبر ١٩٧٨] دون ظهور أي بوادر للتوصل إلى اتفاق أو لضغط أمريكي على بيجن لإبداء مرونة في مواقفه المتصلبة .

فجاءت زيارة دايان للسادات منفرداً لتؤكد ذلك وبشكل قاطع وتكون بمثابة مفترق طرق لمباحثات كامب ديفيد ؛ حيث أكد دايان على عدم الانسحاب من المستوطنات ومطارات سيناء واستخدام ورقة سيناء للمقايضة وإطلاق يد إسرائيل في الضفة والقطاع والضغط على مصر للخروج من حلبة الصراع العربي / الإسرائيلي مقابل حصولها على سيناء (٢).

وبدا واضحا تلاشي أي بادرة أمل في نجاح المؤتمر وقد قاربت تلك الجولة على الانتهاء . فشعر السادات بعجزه وتورطه بسبب تنازلاته وفقدانه لأرصدته وأوراق الضغط المضادة ووقوعه في مصيدة المشاريع والصياغات فكان عليه أن يختار ما بين " الموت شنقا أو الموت حرقا " ..

ولمواجهة المأزق لم يكن للسادات من مخرج إلا مناورة واهنة لعل وعسى أن تحدث دويها ؛ بأن شرع في حزم حقائبه استعدادا لمغادرة كامب ديفيد .

١- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٣٤ .

٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٦٧ ــ ١٦٨ . كذلك ، انظر ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، ص ١٤٠-١٤٤.

ولكنه سرعان ما تراجع أمام تهديدات كارتر- الذي أخذ موقف السادات على محمل الجد - فكان كارتر شديد القسوة مع السادات وهدده بالنتائج التي تترتب على مغادرته بتحمل السادات المسئولية كاملة عن إخفاق المؤتمر وفشله وبالتالي توجيه ضربة قاتلة للعلاقات المصرية / الأمريكية ، فضلا عن انهيار" الصداقة " بين الزعيمين (١)، وهو ما لا يستطيع السادات أن يضحي به أبدا ، كما لمح كارتر إلى أن مصر ستكون عرضه للخطر إلى أقصى حد بدون مساندة أمريكية (٢) ..

والحقيقة كان كارتريخشى مغادرة السادات لكامب ديفيد - الذي كان بيده مفتاح الحرب والسلام في الشرق الأوسط - لما لذلك من أبعاد وما يتبعه من تطورات خطيرة ، لعل أهمها ما سوف يحدثه من تحالفات الدول العربية أولاً ، ثم تحالفاتها بالاتحاد السوفيتي من أجل ذلك أقنع كارتر السادات بالبقاء (٣) . وكان ذلك نقطة تحول هامة نحو تورط السادات في قبوله سلسلة من التنازلات وصلت إلى حد الاستسلام الكامل وقيامه بالتوقيع في النهاية على ما لم يكن يراود إسرائيل في أكثر أحلامها تفاؤلاً ...

وعلى أثر ذلك امتلك كارتر زمام الأمور وكان لديه بديلان في ظل تأزم المفاوضات : **أولهما** إعطاء السادات أكثر الأشياء التي رغب في الحصول عليها أي إزاحة المستوطنات والمطارات من سيناء ، لكن على حساب التضحية بالمسودة الخاصة بالضفة والقطاع والتي كانت أصلا غامضة . وقد اقتنع كارتر بأن بيجن قد يفكر في التخلي عن المستوطنات في سيناء شريطة حماية ما هو أهم لدى بيجن وهو دعوى إسرائيل بالسيادة على الضفة الغربية وغزة ، وبالتالي أصبحت الصفقة المطروحة هي التخلي عن الإشارة للانسحاب من الضفة والقطاع مقابل الاستعداد الإسرائيلي لإعادة كل سيناء . **أما البديل الثاني** فكان دخول كارترفي مواجهة مع بيجن ولجوئه إلى الرأي العام الأمريكي والكونجرس، وإبراز أن

1-William B.Q uandt , op.cit , p 222

٢- و هو ما أوضحته جريدة نيوزويك على صفحات عددها الصادر بتاريخ ٢/ ١٠ / ١٩٧٨ ، نقلا عن أخطار كامب ديفيد ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

٣- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٨٥ .

بيجن هو العقبة الأساسية في المفاوضات ، وقد كان هذا البديل بمثابة مخاطرة شخصية لكارتر قد تعصف بمستقبله السياسي وبفرصة انتخابه لفترة ثانية [1] . ولتفادي ذلك فضل كارتر البديل الأول على أساس أنه الحل الأسلم .

و من هذا المنطلق تم إعداد المشروع الأمريكي الرابع والأخير كنسخة معدلة من المشروع الأمريكي للتسوية وتم عرضه على السادات وبيجن ؛ حتى يبديا ملاحظتهما الأخيرة عليه و حتى يتسنى لكارتر مناقشتها مع الجانبين والتوصل إلى اتفاق مشترك بشأنها ، ليتم إعداد الصيغة النهائية للاتفاقيات لتكون جاهزة للتوقيع في الموعد الذي حدد لانتهاء أعمال المؤتمر يوم الأحد الموافق ١٧ سبتمبر [2] .

فجاء المشروع الأمريكي المعدل ليرسم الطريق إلى سلام كامل بين مصر و إسرائيل مستقلا تماما عما يجري في الضفة الغربية وغزة ؛ فلا رابط بينهما يضمن التزامن بين حل مشكلة سيناء وحل المشكلة الفلسطينية ، الذي سينتهي حتما إلى عقد معاهدة سلام بين مصر و إسرائيل ، بينما تبقى الضفة وغزة تحت قبضة إسرائيل وضمها في نهاية الأمر . فالمشروع يعكس فلسفة بيجن للحكم الذاتي، ويلبي طلبه في تعليق السيادة على هذه الأراضي ؛ لذلك صيغ عمدا بالغموض وحفل بالثغرات مما يستحيل معه تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من تلك الأراضي وممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره . ولم تسهم التعديلات التي أدخلت على المشروع إلا بإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي وترسيخه، فلا يعدو دور مصر والأردن - فيما لو اختارت الانضمام- كونه دوراً مظهريا وثانويا بفضل حق الفيتو الذي نص عليه المشروع مما يخول لإسرائيل حق الاعتراض على كل خطوة أو إجراء قد تراه معوقا لأهدافها ؛ إذ يشترط المشروع إجماعاً كاملاً يتضمن موافقة إسرائيل مهما أجمع الجانب المصري والأردني وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني على أمر فلن يتحقق [3].

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٥ .
٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٠ – ١٧٢ .
٣- انظر محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٤٨٣ – ٤٩٥ .

وأمام اعتراض وزير الخارجية على المشروع وتفنيده له أوضح السادات أن الحكم الذاتي سيؤدي إلى إلغاء الحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة والقطاع؛ مما سيؤدي إلى رفع المعاناة عن كاهل الفلسطينيين ، وكما ذكر له كارتر أن صياغة المشروع بالفعل ينتابها الغموض ولكن ليس هذا ذا أهمية ، فالمهم أنه سيكون بجانبه في مفاوضات الحكم الذاتي كشريك كامل . وقد أكد كارتر أنه عندما يعاد انتخابه رئيسا للفترة الثانية فسيكون في وضع أقوى يمكنه من الضغط على إسرائيل ويستطيع عندئذ تدارك العيوب والنقص في اللغة والصياغة التي لم يتمكن في الوقت الحالي من التوصل إلى أفضل منها بسبب جمود وتعنت بيجن وحرص كارتر على ألا يفشل المؤتمر ويقضي على عملية التفاوض بين مصر و إسرائيل إلى الأبد وتعود احتمالات قيام حرب جديدة [1] .

وبرغم كل ذلك ومدى توافق المشروع الأمريكي بشكل كبير مع الأفكار التي تضمنها مشروع بيجن للحكم الذاتي ، إلا أن الجانب الإسرائيلي حرص على إدخال المزيد من التعديلات على المشروع الأمريكي [2]* فلم يسلم من المراوغة الإسرائيلية لانتزاع المزيد من التنازلات حتى آخر لحظة لإضفاء المزيد من الغموض على صياغة المشروع الخاص بالضفة وغزة . وبالفعل كان يوم السبت ١٦ سبتمبر يوما حاسما ، سواء داخل الوفد المصري باستقالة وزير الخارجية وهو الأمر الذي يدل على خطورة ما وصلت إليه المفاوضات بشكل يصعب تداركه حتى من وزير الخارجية المصري الذي وصل إلى مفترق طرق مع رئيس الجمهورية ، ولم يعد يتحمل مسئولية التنازلات التي قدمها السادات على مذبح كامب ديفيد كما و كيفا فداء لعودة سيناء و تتويجه بطلا للحرب والسلام، أوعلى صعيد مباحثات كامب ديفيد بالتصدي للقضايا الشائكة المتعلقة بالضفة الغربية وغزة [3].

١- المرجع نفسه ، صـ ٤٩٢ . وبالتأكيد يثبت ذلك أن السادات لم يدرك أو يعي الدرس بعد ، فقد وضع كل أرصدته رهنا لنجاح الرؤساء الأمريكيين بدءا من نيكسون ومرورا بفورد وأخيرا كارتر . أبهذه الاستراتيجية وإلى هذا الحد تدار أهم وأخطر مرحلة من مراحل الصراع العربي / الإسرائيلي .
٢- بالطبع كانت كلها أو معظمها لصالح إسرائيل و تحصينها وليس لصالح مصر كما كان متوقعا .
٣- حول تفاصيل قرار استقالة وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ، انظر ، المرجع نفسه ، صـ ٤٨٥ ـ ٤٩٥ .

وحتى ذلك الوقت كانت جميع المشاريع الأمريكية تتضمن صياغات بشأن انطباق القرار ٢٤٢ بما في ذلك مبدأ الانسحاب وعلى المفاوضات النهائية حول الضفة الغربية وغزة ، وكانت تدرج فيها دائماً فقرة تدعو إلى فرض تجميد المستوطنات (١).

ليشهد اليوم الأخير من مباحثات كامب ديفيد نشاطا مكثفا لسد الفجوات وعمليات تغطية ولو بالورق على بعض المسائل الرئيسية ؛ لذا تم إدخال تغييرات " جذرية " على المشروع الأمريكي ؛ فحذفت عناصر القرار ٢٤٢ بما فيها الانسحاب التي كان قد نص عليها المشروع نصا صريحا فيما سبق ، فقد أصر بيجن على التمسك بعدم تخلي إسرائيل عن دعواها بالسيادة على الضفة والقطاع ؛ توقعا بألا تخرج التسوية النهائية بعد السنوات الخمس الانتقالية عن فرض السيادة الإسرائيلية على الضفة والقطاع وضمهما ، أو على الأقل أن تظل ترتيبات الحكم الذاتي كترتيبات نهائية بحيث تخضع للحكم العسكري الإسرائيلي ؛ لذلك تمسك بيجن بحذف الإشارة إلى عبارة " عدم جواز اكتساب الأرض عن طريق القوة " المدرجة في ديباجة القرار ٢٤٢ التي كان يصر عليها السادات على اعتبار أنها تشير إلى إمكانية إعادة الضفة والقطاع في النهاية (٢) . وقد رضخ كارتر لمطلب بيجن حيث تم حذف الإشارة إلى هذا المبدأ القانوني الدولي الذي كان يتصدر ديباجة القرار ٢٤٢ . وبصعوبة بالغة استطاع أسامة الباز أن يضيف عند الإشارة للقرار ٢٤٢ عبارة بكل أجزائه على سبيل التعويض النسبي (٣). وغيرت الصياغة من أجل توضيح أن المفاوضات ، وليست نتائج المفاوضات بالضرورة، تستند إلى مبادئ القرار ٢٤٢، وتم التعتيم بشكل بارع على المفاوضات بشأن الضفة الغربية وغزة بخلق مسارين: <u>**أحدهما**</u> للمفاوضات بين إسرائيل والأردن بشأن معاهدة سلام ، <u>**والآخر**</u> لبدء المحادثات بين إسرائيل وممثلين من الفلسطينيين

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٦ .

٢- ألم يدرك السادات بأن تلك العبارة ليست ذات أهمية أو مغزى و لم يكن إدراجها في ديباجة القرار بغرض التطبيق وإنما فقط إقرارا لصحة المبدأو ليس بالضرورة تطبيقه على أرض الواقع خاصة و أن إسرائيل هي المعنية بتلك الإدانة و طرفا في تلك المعادلة الصعبة. و لو كان الأمر مثلما ارتأه أو أعرب عنه السادات لحاجة في نفسه ؛ لقضي الأمر وقتما صدر القرارو لما وصل الصراع لما نحن عليه الآن . ولا ينتابنا أدنى شك في إدراك السادات أبعاد كل ذلك . إذن لم يخرج هذا الأمل عن إطار الوهم و خداع الذات بتحقيق المستحيل. مذكرات محمدحسن الزيات [القاهرة :دار الفكر الحديث ط١٩٩٣] ،صـ ١٦٦-١٦٩

٣- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٣٦ .

بشأن الضفة والقطاع . كما طلب بيجن شطب الإشارة لمبادئ القرار ٢٤٢ ، وبالفعل وافق الجانب الأمريكي على التعديلات الإسرائيلية . وبذلك لم يتم ذكر كلمة " انسحاب " في اتفاقية الإطار التي تم توقيعها في كامب ديفيد ؛ مما أدى إلى زيادة الغموض في الاتفاقية فيما يتعلق بالوضع النهائي للضفة والقطاع . في المقابل وافق بيجن على العبارة التي تشير إلى " احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني " شارحا لأعضاء وفده أنها مجرد كلمات لا تحمل معنى كبيراً (١). وفيما يتعلق بعبارة الحكم الذاتي الكامل اعترض بيجن على ورودها في المشروع الأمريكي ، وأصر على إضافة عبارة " المجلس الإداري " بين قوسين أمام عبارة سلطة الحكم المحلي حتى تقلص الاختصاص التشريعي والقضائي وانحصار اختصاصها في المسائل الإدارية فقط ، و هو ما يتفق مع المفهوم الضيق للحكم الذاتي الذي ورد في مشروع بيجن وأصر عليه حتى النهاية (٢). كما حذفت من المادة المتعلقة بالاتفاق بين مصر و إسرائيل على الإجراءات المنظمة لحل مشكلة اللاجئين الفقرة التي كانت تنص على أخذ قرارات الأمم المتحدة بعين الاعتبار عند بحث هذا الموضوع ، وهي القرارات التي تنص صراحة على حق اللاجئين في العودة والتعويض . ولم يترك بيجن فقرة أو نصا أو كلمة يشتم منها حق أو شيء من حق للشعب الفلسطيني إلا ودمغها بطابعه ما بين تشويهها أو إضفاء اللبس والغموض عليها (٣).

وفي الوقت الذي وافق فيه السادات على وجود قوات الأمم المتحدة ، ومد فترة سحب المستوطنات من سيناء لمدة ثلاث أعوام تبدأ من توقيع معاهدة السلام (٤) ، أصر بيجن على حذف النص على تجميد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة خلال مدة السنوات الخمس الانتقالية . وهي مادة أساسية كان يتمسك بها الجانبان المصري والأمريكي بإصرار على السواء ، فضلا عن تعليق السيادة على الضفة والقطاع إلى ما بعد انتهاء الفترة الانتقالية ، مع مشاركة

١- انظر سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٨٠ .
٢- بدر عبد العاطى ، مرجع سابق ، صـ ٣٧ .
٣- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٥٤٩ ــ ٥٠٠ .
٤- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٨٦ .

إسرائيل في الإشراف على الحكم الذاتي ، والإبقاء على قواتها العسكرية في الضفة وغزة خلال الفترة الانتقالية ؛ ليسهم كل ذلك في إطلاق يد إسرائيل في التوسع الاستيطاني - أداتها الفعالة لالتهام الأرض - مما يخلق أوضاعا يستحيل معالجتها [١] .

وفيما يتعلق بمسألة المستوطنات فقد تم التوصل إلى صيغة نهائية بشأن المسألة الشائكة المتعلقة بإزالة المستوطنات من سيناء - بعدما نجح بيجن في الاستخدام الاستراتيجي للوقت بإرجاء مناقشة هذه القضية حتى قرابة نهاية المحادثات لتجنب التعرض لضغوط بشأن المشاكل الرئيسية - وإحالتها للكنيست الإسرائيلي للتصويت عليها ، وربما شعر السادات أنه سيكسب تلك الجولة مادام أن المسألة خرجت من يد بيجن وأصبحت في يد الرأي العام الإسرائيلي الذي ضحى السادات من أجل إرضائه بالكثير [٢]. أما بشأن التمسك بمبدأ السيادة الكاملة على أرض سيناء والموقف العسكري ؛ فقد تصدت إسرائيل بالرفض القاطع للإذعان لهذا المبدأ ، فاشترطت وضع قيود والتزامات إزاء الانسحاب من سيناء؛ بحيث يكون السلام ملزما لمن هو بعد السادات - الذي يعتبر صمام الأمان الرئيسي لإسرائيل في كل الظروف - وتفاديا لمفاجآت الظروف وتقلبات السياسة المصرية يجب أن تكون بنود الاتفاقية العسكرية واضحة محددة تحفظ لإسرائيل كل ظروف الأمن والمصالح الإسرائيلية في خليج العقبة ، وضمان ألا تصبح سيناء منطقة تجمع وحشد قوات الجيش المصري مرة أخرى ؛ ليصبح منطلق تهديد مباشر لإسرائيل في حالة نشوب حرب إسرائيلية عربية على الجبهات الأخرى أو حتى الجبهة المصرية ذاتها [٣]. إلا أن مقترحات كارتر و أقصى ما أمكن الضغط به على إسرائيل موضحا على خريطة الموقف العسكري ، كانت الحد الفاصل لذاك الجدل الدائر .

١- محمد إبراهيم كامل ، مرجع سابق ، صـ ٥٠٠ .
٢- انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٤ .
٣- انظر ، شهادة حسن التهامي ، أحد أعضاء الوفد المصري وأحد المقربين لدى السادات ، محمد الطويل ، مرجع سابق ، صـ ٤٣٢ .

وعلى الفور قبل السادات أن يكون لمصر في منطقة المضايق الاستراتيجية ثلاث فرق للجيش المصري . فمن وجهة نظر واشنطن وتل أبيب أنها كافية للدفاع عن قناة السويس دون أن يكون لها القدرة على التقدم نحو النقب الإسرائيلي عبر حدود فلسطين . والأخطر من قبول السادات لذلك هو إبداء حسن النوايا إزاء تلك القضية الشائكة التي تتحدد على أساسها مسئولية المستقبل بالنسبة لأي مواجهة مع إسرائيل ، فاقترح السادات أن تحتفظ مصر في قطاع الممرات الجبلية الثلاث بفرقة واحدة بدلا من ثلاث فرق . وعاد كارتر إلى بيجن ليزف إليه تلك البشرى التي فاقت وتجاوزت كل توقعات الجانب الإسرائيلي و كارتر ذاته . مما ساهم في فتح شهية المقايض الإسرائيلي بطلب ألا تعامل مصر إسرائيل على قدم المساواة بالنسبة للأرض المنزوعة السلاح على جانبي الحدود ، لأن حجم أرض إسرائيل أقل من حجم أرض مصر؛ فقبل السادات بكل مجاملة وطيب خاطر .

ولمواجهة إصرار واشنطن على ألا تحتفظ إسرائيل في هذه المنطقة المنزوعة السلاح إلا بكتيبة واحدة مقابل تنازل السادات عن الاحتفاظ بثلاث فرق بفرقة واحدة في خط الدفاع الأول عن مصر ، طلب عيزرا وايزمان أن تسمح مصر لإسرائيل بالاحتفاظ بثلاث كتائب مسلحة وقادرة على التحرك في منطقة الحدود الإسرائيلية ، وقدم للسادات ورقة بذلك فعدلها السادات لأربع كتائب بدلا من ثلاث - بقرار منفرد و غياب تام للوفد المصري - وعاد وايزمان ليثبت كل ذلك في صيغة الاتفاق الجاري إعدادها . فلم تكن واشنطن - و من ورائها تل أبيب - وحدها تضغط على مصر بل كان السادات يؤازرها بكل قوة !! وحينما ووجه السادات بمعارضة أحد أعضاء الوفد المصري لتلك التنازلات الخطيرة ، أشار السادات بأنها من قبيل طمأنة إسرائيل حتى يتحقق السلام المنشود ، فضلا عن أنه لن يرجع عما وعد به فهذه كرامته ، فلا يمكن شطب إمضائه على الخريطة. أما بشأن مواجهة أي خطر داهم فسوف يتم التصرف حياله بأي أسلوب [1] ، المهم

١- ربما يفسر سلوك السادات وتهاونه لهذه الدرجة الخطيرة بشأن مسألة الأمن القومي المصري إلى استناده لقوة قرار العبور العظيم الذي أذهل العالم أجمع ، وقدرة الجيش المصري على مباغتة العدو و هزيمته مهما كان التحدي و التضحية و في أصعب الظروف ، إلا أن كل ذلك لا يتعارض بأي شكل مع الحرص الشديد على أمن مصر القومي والتشبث بسيادتها على أراضيها . فلم نتعلم من عدونا الذي يصر على الباطل حتى ينتزعه حقا مشروعا له دون أي وجه حق ويدافع بشراسة عن عقائده و مبادئه التي يعلم يقينا بزيفها و عدم شرعيتها .

حفظ كرامة السادات وتوقيعه [1] !! أما مسألة مستوطنات الضفة الغربية وغزة فقد اضطر كارتر في النهاية للرضوخ للضغوط الإسرائيلية حينما فشل في التوصل لتفاهم مع بيجن حول هذه المسألة عشية التوقيع على الاتفاقيات . ونظراً لضيق الوقت وحرص كارتر على التوقيع على الاتفاقيات في موعدها [١٧ سبتمبر] [2] تم حذف الفقرة الواردة في مسودة النص التي تتناول المستوطنات والاستعاضة عنها برسالة موجهة إليه من بيجن مفاداها وعد بيجن بتجميد المستوطنات خلال فترة المفاوضات المصرية الإسرائيلية وليس ربطها بمحادثات الحكم الذاتي . وهو ما كان خطوة غير ملائمة وغير مسبوقة بالمرة[3] . وكان لابد أن تنطلق أجراس الإنذار ، لكن كانت هناك قضايا أخرى كثيرة على جدول الأعمال ينبغي تسويتها خاصة الجدل الاستراتيجي بشأن القدس وكأن ما حدث هو مجرد سوء فهم يمكن إزالته حالما يرسل بيجن مسودة جديدة [4] .

ومن المفارقات أنه لم تصل النسخة النهائية لتلك الرسالة إلا بعد التوقيع على اتفاقات كامب ديفيد ، وتمسك فيها بيجن بعناد بموقفه من أن التجميد سيستمر فقط طوال فترة الأشهر الثلاثة الخاصة بالمحادثات المصرية الإسرائيلية . وفاز بيجن بجولة أخرى في موقعة ذات أهمية و بالغة الخطورة للجمهور العربي المستريب الذي ينتظر ليرى ماذا سيحصل عليه الفلسطينيون نتيجة للصلح المنفرد بين مصر و إسرائيل الذي كان يبدو أنه قيد الإعداد [5] . فكانت الضربة القاضية للقضية الفلسطينية برمتها ؛ هو فك الارتباط بين الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وتسوية القضية الفلسطينية ، بل لم يستطع السادات حتى ربط الانسحاب من سيناء بتوقيع

١- محمد الطويل ، مرجع سابق ، صـ ٤٣٤-٤٤٠ . ومن المفارقات أن ذلك الوضع الذي هو من صنع السادات و هو ما يتناقض بشكل صارخ مع موقفه أثناء إدارته للحرب ومعالجة الثغرة ورفض سحب أي قوات غرب القناة .

٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٣٨ .

٣- فقد اتفق على النص التالي : " بعد التوقيع على اتفاقية الإطار وخلال المفاوضات ، لن تقام في هذه المنطقة مستوطنات إسرائيلية جديدة . وبالنسبة لموضوع المستوطنات الإسرائيلية في المستقبل فسوف يتم الاتفاق بشأنها من قبل الأطراف المتفاوضة . وبالرغم من ذلك فقد فسر بيجن بعد ذلك هذا التعهد ، بأنه يعني أن التجميد يسري على فترة المفاوضات مع مصر الخاص بإبرام معاهدة السلام بينهم أي يسري لمدة ثلاثة أشهر فقط ، رغم أنه كان واضحا وجليا أن المقصود في هذا التعهد أن يسري التجميد طوال فترة المفاوضات الخاصة بالمرحلة الانتقالية وليس المفاوضات الخاصة بالتوصل لاتفاق سلام مع مصر .

٤- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٨ ــ ٢٦٩ .

٥- المرجع نفسه ، صـ ٢٦٩ .

معاهدة السلام والتطبيق العملي لها . والواضح أنه لم يتم إغفال ذلك فما آلت إليه القضية يستحيل معه ربط الانسحاب من سيناء بأية تسوية للقضية الفلسطينية ، والذي يعني رهن سيناء لحين حل القضية الفلسطينية ، وقد بدا أن أحدا لن يجرؤ على فك هذا الرهان ، اللهم إلا إذا كان السادات لا يرغب في عودة سيناء أبدا ...

عموما كانت العقبة الأخيرة هي القدس وتمت التغطية عليها بالرسائل الثلاث الملحقة بالاتفاقية - التي تتضمن كل منها موقف كل من مصر و إسرائيل والولايات المتحدة من القدس - بمثابة تعبير عن الواقع الذي لابد من التوصل إلى تفاهم بشأنه . وكان ذلك أخف الضررين ، حيث إن الرسالتين الأمريكية والمصرية لا تتسمان بالطابع العملي ؛ لأنهما لا تلزمان إسرائيل بالانسحاب من هذه الأراضي . و من المفارقات أن تطالعنا الوثائق السرية البريطانية - التي تم الكشف عنها مؤخرا - بأن موافقة إسرائيل على بدء التفاوض مع مصر كان من بين شروطها عدم طرح موضوع القدس على طاولة المفاوضات [1] . أما المسألة العملية والتي تتعلق بالسيطرة على القدس فستتم مناقشتها ضمن إطار مفاوضات إبرام معاهدة السلام مع الأردن بعد خمسة أعوام من إقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية والزمن كفيل بأن يقرر ذلك [2] . أما مسألة اللاجئين فقد تم حذف الفقرة الخاصة بها من المشروع حيث لم ترد في اتفاقية الإطار[3] . وفي وقت لاحق من بعد ظهر ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ اجتمع السادات وكارتر للمرة الأخيرة لمناقشة الاتفاق الذي كاد يقترب من الاكتمال . كان السادات متحفظا ولم

١- لمزيد من التفاصيل ، انظر ، الوثائق السرية البريطانية / الخطابات السرية التي تم تبادلها بين السادات و بيجن خلال فترة التفاوض السري بين مصر و إسرائيل أيام كامب ديفيد ، التي طرحتها جريدة روزاليوسف على امتداد صفحاتها و بخاصة العدد ٢١٠٩ بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٢، تلك الوثائق السرية التي سلمها نائب الرئس السادات حسني مبارك لرئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر .

٢- انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٤ .

٣- فقد أصر بيجن على حذف الفقرة التي تنص على أخذ قرارات الأمم المتحدة بعين الاعتبار عند بحث موضوع اللاجئين ، وذلك من المادة المتعلقة بالاتفاق بين مصر و إسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي على الإجراءات المنظمة لحل مشكلة اللاجئين والتي وردت في المشروع الأمريكي المعدل . وقد ر أي بيجن أن الإشارة إلى قرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين ، تفتح المجال أمام الفلسطينيين للمطالبة بحق التعويض أو العودة وفق ما نصت عليه هذه القرارات . انظر ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٣٨ . وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع تصريحات السادات بالتأكيد على المطالبة بالتعويض الكامل لما تم استغلاله ونهبه أثناء الاحتلال ، بجريدة الأهرام ١٨/ ١٢/ ١٩٧٦ العدد ٣٢٨٨٤. فكان الفارق الزمني كفيل بتبدل المواقف من حال إلى حال .

يكن مزاجه مفعما بالارتياح لعمل تحقق على خير وجه ؛ فإن الجميع يدركون أن هناك مشاكل كثيرة لا تزال قائمة ، ولكنه اتخذ في النهاية قرارا سياسيا بقبول أفضل اتفاق متاح حينئذ [١] .

وأخيراً ، حانت ساعة الصفر بدقات الحادية عشرة من مساء السابع عشر من سبتمبر ١٩٧٨ بتوقيت واشنطن باعتلاء السادات المنصة وتوقيعه على اتفاقيتي كامب ديفيد وصدق عليهما كارتر شاهداً واختتمت بتوقيع مناجم بيجن [٢] وارتضى الجميع بأفضل ما هو متاح حققته دبلوماسية اجتماعات قمة كامب ديفيد ، على أمل أن تكون المرحلة التالية من المحادثات - إن وجدت - كفيلة بسد بعض الثغرات وتوضيح مجالات اللبس و الغموض [٣] ، وربما كان الزمن كفيلا بذلك . وتم حزم الحقائب وتأهب السادات عائدا إلى مصر حاملا سيناء مثقلة بالمستوطنات ومكبلة بالقيود ، ومع الفارق عاد بيجن إلى إسرائيل حاملا الضفة الغربية وغزة مضافا إليهما إطار معاهدة سلام مع مصر . كما لم يخرج كارتر من تلك الصفقة صفر اليدين ، بل خرج بإنهاء حالة الحرب بين مصر و إسرائيل بشكل فعلي وفرض السلام في الشرق الأوسط تحت المظلة الأمريكية وتأشيرة خروج بلا عودة للاتحاد السوفيتي من المنطقة إقرارا للأمن القومي الأمريكي [٤] ..

وأخيراً ، فإن اتفاقيات إطار العمل لن يسري مفعولها حتى تتم موافقة الكنيست الإسرائيلي على إزالة المستوطنات في سيناء ويتم تصديق البرلمان المصري عليها .

ثالثا : مضمون وثائق كامب ديفيد وتقييم الاتفاقيات :-

لقد مثلت اتفاقيتا كامب ديفيد تحولا تاريخيا في مجرى الصراع العربي / الإسرائيلي وحدا فاصلا بين مرحلتين من مراحل الصراع المختلفة ، فبرغم أن

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٩ .
٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٤ .
٣- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٦٩ .
4- David , Hirst , o p . cit , p143.

إطار كامب ديفيد لم يكن اتفاقية سلام إلا أنه أصبح أساسا لإرساء المبادئ التي تصلح قاعدة لإجراء مفاوضات لإبرام معاهدة سلام مع مصر ومنح الفلسطينيين حكما ذاتيا في الضفة الغربية وغزة [1].

لذا سنركز على استعراض وتحليل مضمون اتفاقات كامب ديفيد سواء اتفاقية إطار السلام في الشرق الأوسط أو الاتفاقية الأخرى المتعلقة بإطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر و إسرائيل ومحاولة تقييم تلك الاتفاقيات لإظهار نقاط الضعف والثغرات التي تضمنتها والقيود التي فرضتها وتداعيات ذلك على عملية السلام في الشرق الأوسط ؛ لما لذلك من أهمية يصعب بدونها تحليل وفهم مسار مباحثات السلام التي أعقبت كامب ديفيد والتي تصدرتها مباحثات " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية وقد تم إنجازها بالفعل ، و ما أعقبها من مباحثات الحكم الذاتي التي جرت بين مصر و إسرائيل بعد التوقيع على الاتفاقية ومعرفة العوامل التي أدت إلى فشل هذه المباحثات . وأخيرا سنحاول تلمس ملامح التغير الذي طرأ على الموقف المصري ومحاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ذلك .

عموما انتهت اجتماعات قمة كامب ديفيد بتوصل مصر و إسرائيل في النهاية إلى هدفهما المتعلق بمعاهدة السلام الرسمية ، إلا أن الهدف الأوسع مدى الخاص بإيجاد حل سلمي للمسألة الفلسطينية ظل بعيد المنال . حيث تم التوصل إلى اتفاقيتين- مثلتا إطارين للمفاوضات - **الأولى** تتضمن إطارا لمعاهدة سلام بين مصر و إسرائيل يعالج مبادئ اتفاق مصري / إسرائيلي و يرسم أسس معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية على أن تنجز وتبرم في فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ عقد اتفاقيتي كامب ديفيد . **أما الاتفاق الثاني** فتضمن إطارا للسلام في الشرق الأوسط وكان الأكثر تعقيداً وأقل تحديداً ؛ حيث يتكون من صيغة لفترة انتقالية من الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وغزة ، وذلك لمدة خمسة أعوام دون تحديد موعد بدئها أو ما سيخلفها بعد انقضاء الأعوام الخمسة ، ومن جهة أخرى تضمن الإطار أسس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية الأخرى [2] . ومنذ ذلك التاريخ أصبحت صيغة الحكم الذاتي للفلسطينيين بمثابة

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٤ .

2- William B. Quandt , Camp David , op . cit , p 240

صيغة مصرية / أمريكية إسرائيلية ، وقد عكست هذه الصيغة القوى والمراكز النسبية والمصالح التي يضعها كل طرف في مقدمة أولوياته وموقعه على خريطة علاقات القوى الفعلية في المنطقة [1].

وبرغم إصرار السادات على عملية الربط بين التوصل إلى اتفاق بشأن الحكم الذاتي وتوقيع معاهدة السلام ورفض الحل المنفرد ـ ولو شكلا ـ إلا أنه لم يصمد طويلا . فقد تم إجراء مفاوضات السلام مع إسرائيل قبل إجراء المناقشات الخاصة بالمسألة الفلسطينية . وسرعان ما تلاشت أهمية مسألة الربط بين الاتفاقيات بشأن سيناء وتلك المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ، مضافا إلى ذلك إقرار بأن العلاقات المصرية / الإسرائيلية لن تتوقف بأي حال من الأحوال على حل القضية الفلسطينية أوتكون رهنا لها [2] .

وبذلك لم يكن إطار السلام للشرق الأوسط الذي تضمن المسألة الفلسطينية [الحكم الذاتي] إلا نوعا ما من العلاقة بين الأمرين ، فكان الإطار في حد ذاته حماية للسادات من الاتهام بالتخلي عن القضية الفلسطينية " جوهر الصراع " ، والقبول بسلام منفرد مع إسرائيل [3]، على حساب الفلسطينيين .

وآيا كان الأمر فقد تضمنت اتفاقية " إطار السلام في الشرق الأوسط" الموقعة في كامب ديفيد ديباجة شملت المبادئ العامة بشأن تسوية الصراع العربي/ الإسرائيلي : وأهمها اعتبار القرارين الصادرين عن مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بمثابة الأساس لأي تسوية سلمية للصراع العربي / الإسرائيلي ، و أن تسوية الصراع تتطلب احترام السيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دول المنطقة . وفيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة تضمنت الاتفاقية مشاركة كل من مصر و إسرائيل والأردن ، وممثلي السكان الفلسطينيين في المفاوضات الخاصة بالقضية الفلسطينية ، وتنقسم هذه المفاوضات إلى ثلاث مراحل :-

---

١ـ وفي الواقع أنه لم تخل أي مقترحات تتعلق بحل القضية الفلسطينية منذ ذلك التاريخ من الإشارة إلى ضرورة أن يمر هذا الحل بمنح الفلسطينيين حكما ذاتيا لفترة انتقالية [بدءا من مبادرة ريجان و مرورا بمبادرة شولتز عام ١٩٨٥ ، وانتهاء بمؤتمر مدريد عام ١٩٩١ والتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني المشترك في واشنطن عام ١٩٩٣] وحتى الوقت الراهن ، لمزيد من التفاصيل راجع ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٤٠ .

٢ـ موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٧٥ .

3- William B . Quandt , Camp David , p 262 .

المرحلة الأولى : يتم خلالها التوصل لاتفاق بين مصر وإسرائيل على بعض المبادئ الأساسية من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة في الضفة وقطاع غزة ، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الأمن لكافة الأطراف وتشمل هذه المبادئ الأساسية ما يلي :

أ] ضرورة وجود ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة وغزة ، لفترة لا تتجاوز السنوات الخمس .

ب] يتم خلال الفترة الانتقالية توفير حكم ذاتي كامل للسكان الفلسطينيين في الضفة وغزة .

جـ] يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني بشكل حر من قبل سكان الضفة وغزة .

د] تنسحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية ، بمجرد انتخاب سلطة الحكم الذاتي التي ستحل محل الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية .

أما المرحلة الثانية : فيتم خلالها توسيع عمليات المفاوضات في هذه المرحلة لتشمل إلى جانب مصر و إسرائيل ، دعوة حكومة الأردن للانضمام للمباحثات على أساس اتفاقية الإطار ، وذلك للتباحث حول تفاصيل وترتيبات المرحلة الانتقالية . ومن الممكن أن ينضم لوفدي مصر والأردن ممثلو الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيون آخرون طبقا لما يتفق عليه للمشاركة في مفاوضات هذه المرحلة التي سيتم خلالها الاتفاق على :

أ] التفاوض بشأن اتفاقية تحدد مسئوليات وصلاحيات سلطة الحكم الذاتي .

ب] انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية ، مع إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية المتبقية في مواقع أمنية محددة .

جـ] الاتفاق على ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي ، والنظام العام وتشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين ، وتشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي إدارة أو تشغيل مراكز لضمان أمن الحدود [1] .

١ـ انظر نص الاتفاق ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩ [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط١ ١٩٧٩] [ج]، صـ ٤٣٨ ـ ٤٤٠ .

و أخيرا المرحلة الثالثة : وخلالها تجرى مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وتحديد علاقاتها مع جيرانها لإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن ، وذلك في أسرع وقت ممكن دون أن تتجاوز السنة الثالثة من بدء المرحلة الانتقالية [التي ستبدأ من وقت انتخاب سلطة الحكم الذاتي] وقد ربط الاتفاق بين تحديد الوضع النهائي للضفة وغزة ، وبين معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن ، وذلك بالنص على انعقاد لجنتين منفصلين ولكن مترابطتان كما يلي :

اللجنة الأولى : تتشكل من ممثلي الأطراف الأربعة [مصر - إسرائيل - الأردن - ممثلي سكان الضفة و القطاع] ، والتي ستتولى من خلال التفاوض تحديد الوضع النهائي للضفة الغربية ، وتقديم حلول لمسائل الحدود وطبيعة الترتيبات الزمنية وعلاقاتها مع جيرانها .

أما اللجنة الثانية : فتضم ممثلين عن ثلاثة أطراف [الأردن - إسرائيل - ممثلي الفلسطينيين المنتخبين في الضفة وغزة] ، وتدور المفاوضات في هذه اللجنة بهدف التوصل إلى معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن على أن تأخذ في اعتبارها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة [١] .

وتضمن الاتفاق عدة مبادئ لابد و أن يقوم على أساسها تقرير الوضع النهائي للضفة وغزة ممثلة في ضرورة أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات الخاصة بالوضع النهائي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة ، وأن تقوم مفاوضات الوضع النهائي على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال مشاركتهم في اللجنتين المقررتين . وأخيراً ضرورة أن تعمل مصر و إسرائيل مع الأطراف الأخرى المعنية على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ الحل العاجل والعادل والدائم لمشكلة اللاجئين [٢].

وبعرض أهم الأبعاد التي تضمنتها اتفاقية الإطار الخاص بالضفة وقطاع غزة ، سنحاول تقييم هذه الاتفاقية التي كانت بمثابة الإطار المرجعي الذي جرت

١- المصدر نفسه ملحق [ج] ، صـ ٤٣٨ - ٤٤٠ .
٢- المصدر نفسه ملحق [ج] ، صـ ٤٤٠ .

على أساسه مباحثات الحكم الذاتي بين مصر و إسرائيل فيما بعد للاتفاق على ترتيبات الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وتنفيذ النصوص التي وردت في اتفاقية الإطار . وسوف ينصب هذا التقييم من خلال رصد تحليلي لجوانب الضعف والثغرات التي انتابت الاتفاقية ـ التي تفسر بعض أسباب فشل مباحثات الحكم الذاتي بين مصر و إسرائيل فيما بعد ـ كذلك محاولة إبراز أهم النقاط والجوانب الإيجابية التي تضمنتها الاتفاقية بالنسبة للجانب الفلسطيني مقارنة بما تضمنه مشروع الحكم الذاتي لبيجن ، بجانب ما تم تفسيره وتوضيحه خلال سير مباحثات كامب ديفيد على امتداد أيامها الثلاثة عشر.

❖ **أما أوجه القصور التي تضمنتها اتفاقية إطار السلام :**

فعلى الرغم من أن اتفاقية إطار السلام عملت على تطوير بعض الأفكار والمفاهيم التي وردت في مشروع بيجن للحكم الذاتي عام ١٩٧٧ ، إلا أن هذه الاتفاقية لم تخل من العديد من أوجه القصور والنواقص التي يعود بعض منها إلى الغموض المتعمد في صياغة بعض بنود الاتفاقية وبعض آخر إلى العمومية الشديدة التي صيغت بها بنود أخرى ، وإلى وجود الكثير من الفراغ في الاتفاقية الذي بقي مطلوبا ملؤه في المستقبل . خاصة إغفال الاتفاقية للعديد من المسائل الهامة وتركها للمستقبل تحت غطاء التعقيدات وعدم الوضوح التي حفلت بها الاتفاقية فيما يتعلق بمستقبل الضفة وغزة ، والتي فتحت المجال واسعا لاحتمالات لا تنتهي لسوء الفهم بين الطرفين المصري والإسرائيلي . مع الوضع في الاعتبار أن هذا الغموض في صياغة بنود اتفاقية كامب ديفيد كان متعمدا ولم يكن من قبيل المصادفة ؛ كمخرج لكثير من العراقيل والصعوبات وتفاديا للتعنت الإسرائيلي . فبدلا من إعطاء الأولوية والأهمية لصياغة الاتفاق الخاص بالجانب الفلسطيني بقدر كبير من الوضوح تجنبا لسوء التفاهم في المستقبل ، فإن التركيز كان منصبا طوال المباحثات على مسألة الانسحاب من سيناء ومستقبل المستوطنات بها والنقاط الخاصة بمسألة الأمن بين مصر و إسرائيل ومدى نطاق التطبيع بين البلدين (١) .

١ـ المصدر نفسه ملحق [ج] ، صـ ٤٤٠ .

وبدا أن هذا الغموض المتعمد الذي اكتنف الكثير من بنود اتفاقية الإطار الخاص بالضفة و غزة وكأنه عامل أساسي حتى يمكن التوصل في النهاية لاتفاق مهما كان الأمر ، خاصة في ضوء التناقض الحاد الذي برز بين الموقفين المصري والإسرائيلي أثناء مباحثات كامب ديفيد - على نحوما أوضحنا - وكان في أغلبه حول قضايا أساسية ؛ لذا لم يكن هناك بديل عن هذا الغموض المتعمد للتوصل لاتفاق ، خاصة في ضوء ضيق المدة الزمنية المحددة للتوقيع على الاتفاق وذلك بالقفز فوق بعض الموضوعات الأساسية محل الخلاف بصياغات غامضة الأمر الذي وجد قبولا لدى الأطراف .

فقد استبعد إطار السلام في الشرق الأوسط الترتيبات المرتبطة بتنفيذه ، و أية نوايا للتفكير في إنشاء دولة فلسطينية أو وضع أسس إقامتها ، بل تم استبعاد الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ؛ حيث إن اتفاقيات السلام التي سيجرى التفاوض من أجلها ستعقد بين الدول ذات السيادة وهي إسرائيل و مصر وإسرائيل والأردن ، بينما الأمور المتصلة بالضفة الغربية وقطاع غزة ليست اتفاقيات سلام وإنما سيتم مناقشتها مع السكان العرب في تلك الأراضي ، وأن مثل هذا الاتفاق يتم التوصل إليه مع الأردن فقط بينما يمكن انضمام الفلسطينيين - إذا رغبوا أو إذا سمحت الظروف - إلى الوفد الأردني ولكنهم لا يمكن أن يظهروا كوفد منفصل لإجراء مباحثات السلام (١). وهو ما لا يعتبر حلا للقضية الفلسطينية الذي يتمثل في عودة الحق إلى أصحابه بعنصريه الأرض والشعب أوعلى الأقل فتح الطريق لعودة هذا الحق تدريجيا وإنما كاملا . وحتى إذا افترضنا أن جوهر التسوية التي اعتقد السادات أن بإمكانه التوصل إليها هو " حل توفيقي تاريخي نهائي " يقوم على أساس اقتسام الوطن الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية بجوار الدولة الإسرائيلية اليهودية ، فإنما نجد أن إطار السلام في الشرق الأوسط والقائم على مفهوم الحكم الذاتي لا يحقق مثل هذا الهدف المتواضع .

والأكثر من ذلك أنه لا يفتح الطريق أمام تحقيق هذا الهدف تدريجيا ؛

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ١٩٠ .

حيث أن وثيقة الإطار لا تتعامل مع الضفة الغربية وغزة باعتبارهما أراضي احتلت عام ١٩٦٧ شأنهما في ذلك شأن سيناء ؛ بحيث يمكن أن تكون موضوعا للمقايضة على أساس عودة الأراضي مقابل الاعتراف بإسرائيل وضمانات أمن لها . ولكنها تتبنى بالكامل خطة بيجن للحكم الذاتي والتي تقوم على أساس التفرقة بين السكان والأرض ، حيث توافق إسرائيل على منح سكان الضفة وغزة حكما ذاتيا له سلطات محدودة ، إلا أنها ترفض تماما أن تتنازل عن سيادتها على هذه الأراضي [1] .

وخروجا من هذه المعضلة تم الاتفاق على التعليق المطلق للسيادة على المناطق المحتلة ليس فقط خلال الفترة الانتقالية ولكن لما بعدها . وجاءت الصياغة الغامضة بهذا الصدد بتوفير حكم ذاتي كامل للسكان لتأكيد انطباق الحكم الذاتي على السكان وليس على الأرض ، بغض النظر عن التفسير المصري المغاير بشأن تمتع سلطة الحكم الذاتي بصلاحيات كاملة في المجالات التشريعية والقضائية والتنفيذية . كما أن وضع لفظي " مجلس إداري " أمام عبارة سلطة الحكم الذاتي قد أفرغ عبارة " حكم ذاتي كامل " من مضمونها [2] . مضافا إلى ذلك أن إطار الحكم الذاتي لا يمثل أي إعلان للمبادئ التي سوف تجرى المفاوضات على أساسها بل أنه مجرد دعوة للتفاوض ، والالتزام الوحيد الذي قبلت إسرائيل التوقيع عليه في كامب ديفيد هو التزام بالتفاوض . لكن الإجراءات التي حددها الإطار للمفاوضات تعطي لإسرائيل حق الفيتو فيما يتعلق بتقرير مستقبل السيادة على تلك الأراضي الفلسطينية . وبالتالي فقد ترك موضوع السيادة معلقا لتحسمه المفاوضات التي يضع الإطار الإجراءات الخاصة بها [3] .

كما أن النصوص الواردة في اتفاقية الإطار الخاصة بمسألة شكل التسوية النهائية في الضفة والقطاع قد تمت صياغتها أيضا بشكل مبهم وغامض يجعلها تحتمل أكثر من تفسير ؛ فقد تم القفز على مسألة تحديد شكل التسوية النهائية وذلك بتشعب

١- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٧٨ .
٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٤٨ .
٣- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٧٨ – ٧٩ .

المفاوضات حول الوضع النهائي إلى مسارين : **أحدهما** بين الأردن وإسرائيل للتوصل إلى معاهدة سلام بينهما ، **والثاني** بين إسرائيل والممثلين الفلسطينيين بمشاركة مصر والأردن لتحديد الوضع النهائي للضفة وغزة . ونصت الاتفاقية على أن " مبادئ القرار ٢٤٢ تنطبق على المفاوضات " دون الإفصاح عن ذلك في الواقع وبالتالي يكون في وسع كل طرف أن يفسرها كما يرى سواء انطباق القرار ٢٤٢ على الضفة والقطاع من عدمه . ولكن جاءت الفقرة الخاصة بالمفاوضات النهائية التي تنص على أن " المفاوضات وليس نتائج المفاوضات " هي التي تركز على مبادئ القرار ٢٤٢ ؛ لتزيد من غموض الصياغة المتعلقة بالتسوية النهائية . خاصة مع حذف النص الذي كان يتضمن تعديل مبادئ القرار ٢٤٢ والتي من بينها مبدأ " عدم جواز اكتساب الأرض عن طرق الحرب " المتضمنة في ديباجة القرار ، والتي كان يصر عليها السادات على أساس أنها تشير إلى إمكانية إعادة الضفة والقطاع في نهاية المطاف ، وكذلك حذف كلمة " انسحاب " التي كانت تتضمنها مبادئ القرار ٢٤٢ . كما أن الاتفاقية لم تتضمن النص على انطباق القرار ٢٤٢ على سائر الجبهات ، أو الحاجة إلى انسحاب إسرائيلي نهائي من الضفة والقطاع . وقد أدى ذلك كله إلى جعل مسألة الوضع النهائي للضفة وغزة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية مسألة مبهمة غامضة بشكل صارخ بل في حكم المستحيل [١] .

وحتى النص الخاص " بسحب الحكومة العسكرية " جاء مبهما أيضا ؛ فلم تتضمن الصياغة الإشارة إلى " إلغاء الحكومة العسكرية " مما أعطى إسرائيل الفرصة للادعاء بأن المقصود بهذا النص هو فقط سحب الحكم العسكري بالمعنى المادي خلال المرحلة الانتقالية ، مع استمرار وجوده في الضفة والقطاع وتمتعه بالسلطة النهائية على سلطة الحكم المنتخبة [٢]. أما مسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير فقد أشارت إليه الاتفاقية بشكل غامض للغاية وفقا لما ورد بها

١ـ بشأن هذا التحليل ، انظر ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٤٨ ـ ٤٩ .

٢ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، عرض وثائقي [بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط١ ١٩٧٨] صـ ٦٣ .

بأن " الحل الناتج عن المفاوضات النهائية يجب أن تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة بهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم " . ولم تنص الاتفاقية بشكل واضح لا يقبل أي لبس على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في نهاية المرحلة الانتقالية ، وقد أعطى هذا الغموض الفرصة لإسرائيل للادعاء بأن الاتفاقية لم تشر من قريب أو بعيد إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير ، وبالتالي فليس هناك ما يمنع من ادعاء إسرائيل بالسيادة على الضفة والقطاع في النهاية (١) .

هكذا عملت كامب ديفيد منذ البداية على ستر العيوب والنواقص وليس حل المسائل الحيوية المتعلقة بالقضية الفلسطينية مثل المسائل الخاصة بالسيادة والقدس وتقرير المصير ، ولم يكن ذلك راجعا إلى رغبة أمريكية أو مصرية ، إنما نزولا على رغبة بيجن للعجز عن زحزحته عن تعنته و مواقفه المتطرفة . ونظراً لأن الاتفاق على الجوهر كان محالا بين السادات وبيجن بشأن هذه الأمور ، فإن كل ما تبقى هو صيغة إجرائية وبعض المبادئ التوجيهية العريضة المتعلقة بالخطوة الأولى من المفاوضات . وبذلك توارت العديد من المشكلات وراء ألفاظ غير مفهومة ، وكما كان متوقعا فإنها عادت لتطارد المفاوضين وبخاصة عندما أصبح واضحا أن اتفاقية الإطار لا تعني أن إسرائيل ملزمة بمفهوم الانسحاب على جميع الجبهات (٢).

أما ما يتعلق بالكثير من الفراغ في إطار السلام الذي تم إرجاء ملئه فيما بعد ، لعل أهمها إغفال الاتفاق الإشارة بشكل عام إلى بعض المسائل الحساسة وتأجيل معالجتها للمستقبل بسبب عدم الاتفاق بشأنها ، تتصدرها قضيتا القدس والاستيطان ؛ فقد تم إسقاط موضوع القدس نهائيا من وثائق كامب ديفيد ، وحفظا لماء الوجه تم الاتفاق على أن يتم معالجته عن طريق خطابات متبادلة يتم إلحاقها بالاتفاقية ذلك بين الرئيس كارتر والسادات من جهة وبين كارتر وبيجن من جهة أخرى يحدد فيها كل طرف موقفه من موضوع القدس دون الالتزام بموقف الآخر

١- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٥٠ .
٢- بدر عبد العاطي ، المرجع نفسه ، صـ ٥١ .

لذا لم يكن لهذه الخطابات أي قيمة قانونية أو عملية [1].

مضافا إلى ذلك عدم تضمين الاتفاقية أي إشارة من قريب أو بعيد لتجميد المستوطنات اليهودية في الضفة وغزة طوال فترة مباحثات الحكم الذاتي [خمس سنوات] ، وذلك بعد أن نجح بيجن في حذف النص الخاص بتجميد المستوطنات من المشروع الأمريكي وعجز كارتر عن الضغط على بيجن لإجباره على القبول بمبدأ التجميد طوال المرحلة الانتقالية [2] - على نحو ما أوضحنا - مما ساهم في تحقيق هدف بيجن الذي تضمنه مشروعه للحكم الذاتي وهو إما الضم أو فرض الحكم الذاتي كترتيب دائم تحت الحكم العسكري الإسرائيلي .

وأخيراً ، جاء غياب أي شكل من أشكال الربط بين التقدم على المسار الثنائي بين مصر و إسرائيل حول سيناء ، والتوصل لمعاهدة سلام وبين التقدم على طريق تسوية القضية الفلسطينية ضربة في مقتل للقضية الفلسطينية برمتها؛ فالوثيقة الخاصة بمصر و إسرائيل لم تعلق التوصل لسلام كامل بين مصر و إسرائيل على تحقيق تقدم في القضية الفلسطينية . بل إن الوثيقة ذاتها وضعت جدولا زمنيا للتوصل إلى معاهدة سلام بين البلدين خلال ثلاثة أشهر من التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد ، وبالتالي أدى هذا الوضع فيما بعد إلى أنه لم يبق لدى إسرائيل سوى حوافز ضئيلة تدفعها للتقدم في الموضوع الفلسطيني . وفي الواقع أن السادات كان مصرا في الأيام الأولى لمباحثات كامب ديفيد على هذا الربط ؛ حتى لا يتهم من جانب العرب و الفلسطينيين بأنه تخلى عن القضية الفلسطينية ، إلا أنه عندما ووجه بتصميم وعناد بيجن المطلق على رفض الربط بين الاتفاقيتين، وحينما لم يجد أي مساعدة من واشنطن في هذا الشأن ، اضطر في النهاية إلى القبول بعدم الربط على أمل إصلاح ذلك في المستقبل .

ولا يعني ذلك انتفاء أي ميزة إيجابية عن وثيقة الإطار، إلا أن مهمة المفاوض المصري بكامب ديفيد لم تكن محاولة تطويرمشروع بيجن ليصبح

١- فقد أعلن بيجن على الملأ أن القدس عاصمة لإسرائيل إلى الأبد ، ولن يقبل بتجزئتها انظر ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، مرجع سابق ، صـ ٦٣ .
٢- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٥٢ .

أكثر قبولا ، وإنما الدفاع بصلابة عن حق مشروع ضاربا بجذوره في أعماق كل شبر من الأراضي الفلسطينية مهما تاهت ملامحه و بلغ الزيف إزاءه منتهاه ..

❖ **أهم الجوانب الإيجابية التي بدت ظاهريا بالاتفاق :**

يمكن القول بأن أهمية اتفاقية كامب ديفيد تكمن في أنها تعد أول وثيقة توقعها إسرائيل في تاريخ الصراع العربي / الإسرائيلي تتعهد فيها بالتفاوض حول القضية الفلسطينية بجميع جوانبها ، وباحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وبحقه في المشاركة في تقرير مستقبله [١] . إلا أن إملاءات بيجن قد أفرغتها من مضمونها فأضحت وثيقة صماء أكثر منها تعهدا يجب الوفاء به ؛ ليصادر الجانب التنفيذي و يكون في حكم المستحيل [٢]* .

و ربما كان بالإمكان تفعيل بعض النقاط الإيجابية نسبيا واحتمال تنفيذها بشرط حسن نوايا حكومة الليكود و حضور الملك حسين وانضمامه للمباحثات للتوقيع على الاتفاقية لتحمل مسئولياته في الضفة الغربية والقدس . وهو ما لا يستقيم مع حقائق الأمور ، إلا أن انضمامه للتوقيع كان يعني قطع خط الرجعة على أي تلاعب إسرائيلي بمستقبل الأراضي المحتلة - إلى حد ما - فكان يمكن أن يشرع الفلسطينيون تحت علم الأردن في ممارسة حقوقهم في الحكم الذاتي الذي نصت عليه الاتفاقية وحريتهم في اختيار شكل دولتهم المستقلة في غضون خمس سنوات من توقيع الاتفاق ، و لربما أصبحت الدولة الفلسطينية قائمة بالفعل . إلا أن عدم صدق النوايا مثل مدخلا قويا للتسويف الإسرائيلي الذي أضاع معالم القضية الفلسطينية والدخول في متاهات التسوية ومناوراتها إلى يومنا هذا ..

وفي التحليل النهائي للاتفاقية بشكل عام يمكن القول بأن اتفاقية الإطار كانت بمثابة احتمال لتسوية النزاع في المنطقة و حل القضية الفلسطينية ، إلا أن الاتفاقية لم تضمن تحقيق أي مبادئ للسلام ؛ فالكثير بقي مطروحا للتنفيذ ،

1-Laura , Zittrain.Eisenberg ,op.cit , p 41

٢- مقارنة بمشروع بيجن للحكم الذاتي الذي تم طرحه في قمة الإسماعيلية عام ١٩٧٧ فلم يكن مرور الزمن ليغير من موقف تل أبيب ، وإنما زادها صلابة وعنادا على عكس نظيرتها القاهرة بفضل قادتها و زعمائها . أما بشأن مثل هذه النقاط التي تبدو إيجابية ، انظر ، المرجع نفسه صـ ٤٣- ٤٤ .

والكثير من الفراغ بقي مطلوبا ملؤه ، والكثير من الغموض ظل مطلوبا توضيحه في المستقبل مما يستلزم التوصل لاتفاق آخر حول مضمون اتفاقية الإطار . وكان ذلك ضربا من المستحيل في ظل عدم توافر رغبة حكومة الليكود في إنجاح هذه المباحثات أو حتى على الأقل تنفيذ ما ورد بوثيقة الإطار ، وهو ما كان له بالغ الأثر في فشل مباحثات الحكم الذاتي - على نحو ما سنرى - فحكومة الليكود ارتأت في تخليها عن سيناء المقابل لإطلاق يدها في الضفة الغربية وغزة و كان لها ما أرادت (١).

أما عن إطار الاتفاق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل :

فقد تضمن موافقة كل من البلدين على التفاوض بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة أشهر من توقيع هذا الإطار ، مع تأكيد تطبيق جميع مبادئ قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ لحل النزاع بين مصر و إسرائيل ، على أن تنفذ شروط معاهدة السلام خلال مدة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات . وهى فترة اختبار عملي لسلوك وتوجهات السادات إزاء إسرائيل ومدى تنفيذه وامتثاله للشروط والقيود الواردة بالمعاهدة . وفي الوقت نفسه يمثل عامل الوقت عنصرا ضاغطا لتقييد السلطة المصرية إزاء ما سيحدث على الجبهة الفلسطينية، والممارسات الإسرائيلية أثناء مباحثات تطبيق الحكم الذاتي الإسرائيلي على الضفة الغربية وغزة .

وأيا كان الأمر فقد وافق الطرفان على المسائل التالية :-

أ- الممارسة الكاملة للسيادة المصرية على سيناء حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في فترة الانتداب .

ب- انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من سيناء .

ج- استخدام المطارات التي ستتركها إسرائيل [بالقرب من العريش ورفح

١- بشأن هذا التحليل ، انظر ، دافيد هيرست ، مرجع سابق ، صـ ٥١٨ .

ورأس النقب وشرم الشيخ] للأغراض المدنية فقط بما فيها الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول .

د- حق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨ التي تنطبق على جميع الدول . مع اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة أمام جميع الدول للملاحة أو الطيران دون تعويق أو تعطيل .

ه- إنشاء طريق بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات مع ضمان حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن [١] .

ثانياً : الانسحاب المرحلي وتمركز القوات العسكرية وانعكاساتها على مبدأي السيادة والأمن ، أما بند انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء فقد تحدد على مرحلتين :-

<u>المرحلة الأولى</u> : وهي التي تم الاتفاق عليها في كامب ديفيد ضمن إطار الاتفاق ، وتم إرجاء المرحلة الثانية إلى ما بعد توقيع معاهدة السلام بحوالي سنتين أو ثلاثة .

<u>أما الانسحاب المرحلي</u> : فسوف يتم بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى خط يمتد من نقطة شرق العريش شمالا إلى رأس محمد جنوبا في فترة تتراوح بين ثلاثة وتسعة أشهر من توقيع معاهدة السلام . وإثر إتمام الانسحاب المرحلي الأول تلتزم مصر بإقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل بما في ذلك الاعتراف الكامل [متضمنا علاقات دبلوماسية ، ثقافية واقتصادية] مع إنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود والحواجز أمام حرية حركة السلع والأشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون[٢] .

١- انظر نص الاتفاق كاملا ،وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل ، مصدر سابق المدرج بملحق [ج] ، صـ ٤٤١.
٢- المصدر نفسه الملحق [ج] ، صـ ٤٤٠ - ٤٤٢ .

ومعنى ذلك أن تجرى عملية تطبيع العلاقات بشكل كامل ، وأن يقام بالقاهرة سفارة إسرائيلية بينما لا يزال أكثر من نصف سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي والذي قد يمتد لثلاثة أعوام (1) . رغم ما أعلنه السادات بأن ذلك لن يحدث في عهده . ولكن ما أثبته الواقع ينفي صحة ذلك شكلا وموضوعا بل إن التطبيع مع إسرائيل لم يكن ليحدث إلا في عهد السادات (2) ..

أما مسألة السيادة فسوف توضحها ترتيبات الأمن وأوضاع تمركز القوات العسكرية في سيناء كما يلي :

إذا سلمنا بأن انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء لا مفر أن تصحبه ضمانات أمن فإنه من المفترض أن تتسم هذه الضمانات بصفة المعاملة بالمثل للطرفين و إلا كانت قيودا على طرف لحساب أمن وسيادة الآخر . وهو ما ورد في صدر ديباجة وثيقة إطار السلام في الشرق الأوسط على أساس التبادل والمعاملة بالمثل . وهذا الشرط قد تمت مراعاة حده الأدنى في الوثيقة المصرية التي أعدت لمباحثات كامب ديفيد ؛ فقد نص المشروع على إقامة مناطق منزوعة السلاح ، وأخرى محدودة التسليح على جانبي الحدود ، ووضع قوات تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود ، ووضع نظام إنذار مبكر على أساس المعاملة بالمثل، وتحديد نوعية الأسلحة التي تحصل عليها الدول الأطراف ونظم التسليح فيها ، مع انضمام جميع الأطراف إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (3). غير أن هذه الوثيقة تم تنحيتها جانبا ليكون مصيرها الحفظ و التحنيط ضمن أرشيف وثائق العهد الساداتي للاستهلاك المحلي وربما لتبرئة الذمة أمام التاريخ ..

وبغض النظر عما أوصت به الوثيقة المصرية وتناولته من مبادئ ، فالأهم

١- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، صـ ٥٠ .

٢- من المفارقات أن السادات ظل يؤكد مرارا حتى منتصف عام ١٩٧٧ على إعلان أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل وتبادل التمثيل الدبلوماسي غير وارد بالمرة . وأنها مسألة لابد أن تنتظر جيلا آخر على الأقل ، أي حتى تزول مرارة وأحقاد ثلاثين عاما من ويلات الحروب إلا أنه في نهاية المطاف ناقض ذلك بشكل صارخ وأصبح مدفوعا لتطبيع العلاقات مع إسرائيل بشكل غير مسبوق . وهو ما سوف توضحه بنود معاهدة السلام و ملحقاتها وإجراءات تنفيذها .

٣- انظر نص الوثيقة ، ملحق (ج) صـ ٤٤٨

هو ما تم الاتفاق عليه بالفعل في معسكر كامب ديفيد ، وما هو قابل للتنفيذ العملي على أرض الواقع .

فقد تم الاتفاق على ضمانات الأمن بما تشتمل عليه من إنشاء مناطق منزوعة السلاح ، ومناطق مقيدة التسليح ، ومحطات الإنذار المبكر داخل سيناء فقط ، ولم يشترط وجودها بالمقابل في إسرائيل . أما عن انتشار القوات الدولية : فقد تم تحديد مرابطة قوات الأمم المتحدة في سيناء دون أن يكون لها في المقابل سوى مراقبين في إسرائيل فضلا عن أن سحب قوات الأمم من سيناء لم يعد رهنا للقرار المصري ، بل لا يتم سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن بإجماع أعضائه الخمس الدائمين ، ومعنى ذلك أن بقاء قوات الأمم المتحدة في سيناء دائم وليس محددا بأجل زمني [1] ..

أما عن تمركز القوات العسكرية ومرابطتها ومدى تحقيقها لمبدأي الأمن والسيادة فهي كما يلي :

فقد تقرر أن تمتد المنطقة منزوعة السلاح التي تمنع مصر من ممارسة أي وجود عسكري فيها على الإطلاق بطول سيناء وعرض يتراوح ما بين ٢٠-٤٠ كيلومتراً من حدود مصرالدولية الشرقية ؛ حيث تتمركز فقط قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المسلحة بالأسلحة الخفيفة لأداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة التي تقع غرب الحدود الدولية وخليج العقبة تعقبها منطقة مقيدة التسليح تشمل معظم أراضي سيناء حتى الممرات الجبلية ، حيث لن يوجد بها إلا حرس حدود لا يزيد على ثلاث كتائب ، تلحق بالبوليس المدني من أجل المحافظة على النظام بالمنطقة . وأخيراً فإن المنطقة بعرض ٥٠ كيلو مترا شرق القناة وخليج السويس محدودة التسليح ولا يسمح فيها إلا بتمركز فرقة واحدة من القوات المصرية [2] . ولا تنطبق إجراءات تقييد التسليح على الجانب الإسرائيلي سوى على شريط رمزي على امتداد الحدود مع مصر عرضه

١- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، كامب ديفيد وأخطاره ، صـ٥٢.
٢- وزارة الخارجية ، معاهدة السلام ، المصدر المشار إليه ملحق [ج] ، صـ ٤٤١ .

ثلاثة كيلومترات فقط ، ويسمح بوجود عسكري إسرائيلي بهذا الشريط الضيق الملاصق للأراضي المصرية مباشرة يصل إلى أربع كتائب مع مراقبين من الأمم المتحدة . تحتل قوات الأمم المتحدة منطقة شرم الشيخ ومنطقة في شمال سيناء تبعد عن البحر المتوسط بحوالي ٢٠كيلومترا بالقرب من الحدود الدولية وهي منطقة المستعمرات الإسرائيلية الرئيسية ، وهناك أيضاً قواعد عسكرية تحت مسمى الإنذار المبكر لم تحدد الاتفاقية أين ستقام تلك المحطات في سيناء ، ولا هوية المشرفين على تشغيلها [١] . رغم وجود محطات إنذار قائمة في منطقة الممرات يجرى تشغيلها بواسطة أمريكيين وإسرائيليين ومصريين أيضاً . وهنا يتضح أن حدود مصر العسكرية سوف تقف فعليا عند قناة السويس ليصبح لها حدود عسكرية معزولة وبعيدة تماما عن حدودها السياسية الدولية ، ولم يكن هذا الوضع مؤقتا بل وضعا دائما مهما تغيرت الظروف الدولية والإقليمية وحتى الداخلية وهو ما لا ينطبق على إسرائيل بنص الاتفاقية ذاتها لتقف مصر على قدم المساواة في الحدود مع إسرائيل التي تمتلك نوعين من الحدود ؛ حدود سياسية وأخرى عسكرية مع الفارق بأنها تمتد داخل أراضي الدول العربية المتاخمة لها . وبالتالي يعد هذا إخلالا صارخا بمبدأي الأمن والسيادة لحساب الأمن الإسرائيلي، وهذا ما يعززه البند الخاص بمطارات سيناء [٢].

أما مسألة المطارات التي تقرر أن يتركها الإسرائيليون بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ فيتم استخدامها للأغراض المدنية فقط ، بما في ذلك الاستخدام التجاري من قبل كافة الدول بما فيها إسرائيل . ولقد حارب بيجن بكل قوته من أجل التمسك بمطارات سيناء حتى اللحظات الأخيرة لمباحثات كامب ديفيد- كما أوضحنا سابقا - حتى كادت جهود كامب ديفيد تتحطم على صخور مطارات سيناء ومستوطناتها . وإنقاذا للموقف تنازل بيجن عن المطارات الثلاثة مكبلة بالقيود والأغلال في مقابل التزام واشنطن بإنشاء قاعدتين جويتين

١ـ حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ، الأمانة العامة لجنة المتابعة والطوارئ ، ملاحظات أولية حول اتفاق كامب ديفيد [القاهرة ١٩٧٨/٩/٢٠] صـ١ .

٢ـ المصدر نفسه ، السكرتارية العامة لا لكامب ديفيد [بيان موقف حزب التجمع من اتفاقيات كامب ديفيد تحريراً في ٢٥/ ٩ / ١٩٧٨] صـ٣ .

لإسرائيل في النقب بالقرب من الحدود المصرية ، وبذلك تحتفظ إسرائيل رغم إخلاء مطاراتها في سيناء بسيطرتها الجوية عليها ، خاصة وأن سيناء ستكون خالية تماما من أي مطارات عسكرية مصرية [1].

فضلا عما نصت عليه الاتفاقية من إنشاء طريق يربط بين سيناء والأردن بالقرب من إيلات ، مع ضمان حرية وسلامة المرور من جانب مصر والأردن ؛ تحقيقا لطلب بيجن والذي وافق عليه السادات على التو[2](؛). لربط إيلات بقناة السويس عبر سيناء مخترقا ممرمتلا - بأهميته العسكرية الاستراتيجية في الدفاع عن مصر - لزيادة السياحة وتعزيز الاقتصاد الإسرائيلي أما الجدوى التي ستعود على مصر من ذلك فلم يستطع أحد أن يدركها أو يتكهن بها [3] .

وأخيراً نجحت إسرائيل في انتزاع أهم أوراق الضغط الدولية والإقليمية، بحق المرور الحر للسفن الإسرائيلية في خليج السويس وقناة السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية ١٨٨٨ و التي تنطبق على كل الدول - رغم أنه لم تكن توجد أية أثارة لدولة إسرائيل آنذاك - كما تعتبر مضايق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية على أن تفتح أمام كافة الدول للملاحة أو الطيران دون تعويق أو تعطيل وهو حق جديد انتزعته إسرائيل ليصطدم بسيادة مصر على مياهها الإقليمية ..

ولقد مثلت هذه النقاط في مجملها تمهيداً وتأمينا لمرحلة التطبيع وبلوغ الأهداف منتهاها ، والتي تبدأ حالما يتم الانسحاب المرحلي عقب توقيع معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل ، وما تتضمنه من الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية وثقافية واقتصادية مع إنهاء المقاطعة الاقتصادية ورفع القيود والحواجز أمام حرية حركة البضائع والأشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين وفقا للقانون - وبذلك يتم الاعتراف القانوني بشبكة تجسس إسرائيلية رسميا - ولما

١- المصدر نفسه ، صـ ٣ . تبلغ تكلفه كل مطار منها مبلغ خمسمائة مليون دولار . كما أشارت مصادر أمريكية إلى استخدام مطارات سيناء للتدريب على الملاحة الجوية .
٢- انظر ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٨٧ .
٣- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، كامب ديفيد وأخطاره ، صـ ٥٩ .

لذلك من أهمية بالغة في تحقيق حلم طال انتظاره ، بأن تلعب إسرائيل دور الوكيل العام للاحتكارات الدولية للشركات عابرة الجنسيات داخل الوطن العربي . خاصة في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مقدرات [مدخلات ومخرجات] الاقتصاد المصري ، ومدى العلاقة الوثيقة لهذه الشركات بالصهيونية العالمية . مما يقودنا إلى القول بأن التطبيع والانفتاح وجهان متماثلان لعملة واحدة امتلكتها إسرائيل عن طيب خاطر القيادة المصرية وهنا تكمن أهمية وخطورة الروابط الاقتصادية بإسرائيل [العدو الرئيسي] مع حرية المرور وفتح الحدود ، وهو ما يعادل تماما السيطرة على الأراضي اللازمة للدفاع عن إسرائيل ، فهي بمثابة حزام أمان لها وطوق محكم على عنق الطرف الآخر . فلا تستطيع مصر أن توقف عملية التطبيع بينها وبين إسرائيل ؛ لأنه لو حدث مثل هذا الأمر فإن إسرائيل ستوقف عملية الانسحاب من سيناء – لأنهما أصبحا مسارين متلازمين – وهو ما كانت مصر تحرص عليه في المقام الأول .

وبقيت نقطة أخيرة حول هذا الموضوع وهو أن مصر لم تحصل من إسرائيل على أي التزام بسلوك محدد تجاه البلدان العربية في مقابل اعتراف مصر بها والتزامها بعدم اللجوء إلى القوة لحل الخلافات بينهما والتطبيع الكامل للعلاقات . وبالتالي تمكنت إسرائيل من أن تفصل تماما بين ما يجري على الجبهة المصرية والجبهات الأخرى . هكذا نكون أمام اتفاقية سلام منفصل مع إسرائيل - بغض النظر عما ورد باتفاقيتي كامب ديفيد والإيحاء بوجود عملية الربط أو ما تعلنه القيادة المصرية لتبرير موقفها في كامب ديفيد وما تم التوصل إليه من نتائج - لا تحقق لمصر السيادة الكاملة على أراضيها . فضلا عن توقيع مصر على إطار لحل المشكلة الفلسطينية لا يقبله الشعب الفلسطيني دون التزام إسرائيلي محدد بالانسحاب وعدم الاعتداء على الدول العربية المجاورة . وبهذا الوضع نجحت إسرائيل في إخراج مصر من حلبة الصراع العربي / الإسرائيلي وبالتالي التفرغ لفرض شروطها بالقوة المسلحة على الجبهة الشرقية وهو ما حصلت عليه إسرائيل بالكامل [1]. علاوة على ذلك ، فرض نموذج فريد للسلام لا

١- بشأن هذا التحليل ، انظر ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ٨١ . كذلك ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل :خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٣٣ .

يمت للسلام بأية صلة تحت المظلة الأمريكية وبالشروط الإسرائيلية وتداعيات ذلك على المنطقة بأسرها .

فجاءت اتفاقيتا كامب ديفيد تطبيقا للحل المنفرد عدا التسمية لتمرير " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية و مناورة تكتيكية لدفع الاتهام بأن السادات أقدم على حل منفرد و الادعاء بأن إطار السلام تضمن ما تصورت مصر أنه حل للقضية الفلسطينية التي هي لب النزاع في الشرق الأوسط بما يمثله من حل شامل للقضية برمتها . و الواقع أن هذا الادعاء يجافي الحقيقة و يصطدم بها ؛ فمن ناحية لايعتبر" إطار السلام في الشرق الأوسط " حلا للقضية الفلسطينية فلم يرد بالاتفاق فقرة بعنوان " قضية فلسطين " بل الوارد هو بند خاص بالضفة الغربية و غزة فلا تزال إسرائيل ترفض الاعتراف بوجود شعب فلسطين ، فليس بالإطار إلا مجرد ممثلي سكان الضفة والقطاع . وفي ظل إنكار مبدأ الوجود ذاته تنعدم أية حقوق أخرى و بديهي ألا تقرر اتفاقيات كامب ديفيد للشعب الفلسطيني حقه في السيادة وتقرير المصير و إقامة دولته المستقلة . و من ناحية أخرى فإن الربط بين " الحل المصري " و" الحل الفلسطيني " هو ربط مشوه يضر بقضية السلام في الشرق الأوسط أكثر مما ينفعها ويحقق للطرف الإسرائيلي أهدافه كاملة على حساب الطرف العربي ، وبالتالي يسقط مبدأ العدالة - جوهر السلام ومضمونه - من حسابات " السلام المزعوم" . وهو ما اتضح من خلال تحليل مضمون اتفاقات كامب ديفيد ، وما سوف يتم إقراره في متن"معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية ،على نحو ما سنرى ..

و ليس هناك أدل على صحة ذلك من استبعاد " منظمة التحرير الفلسطينية " الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني تماما من عملية التفاوض - وبشكل متعمد من جميع الأطراف - أي أن مصر وافقت في كامب ديفيد على إجراء مفاوضات تقرر مستقبل الشعب الفلسطيني بدون أدنى اعتبار لممثله الشرعي الوحيد نزولا على رغبة بيجن وإضاعة الحق الذي لا يمثله صاحب وإن غاب قهرا. وهنا تكمن الإجابة على استفهام هام لا يزال يطرح نفسه: هل أضاع الفلسطينيون الفرصة ، أم أضاعها عليهم السادات ؟

و حتى إذا سلمنا بأن مصر لم تقر بالمفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي اعتقادا أنه يمكن من خلال المفاوضات تطويرهذا الفهم بما يفتح الطريق أمام حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وتأجيل قضية تمثيل الشعب الفلسطيني إلى مرحلة لاحقة ، و أن ما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد خطوة على الطريق، و إن لم يكن مرضيا تماما ، فمثل هذا المنطق مقبول فقط إذا جاءت التنازلات على يد القيادة المعترف بها للشعب الفلسطيني و المؤهلة للتحدث باسمه ، و إلا كانت التنازلات ضد الشعب الفلسطيني ولصالح إسرائيل و هي مسئولية لا تملك الحكومة المصرية الاضطلاع بها [1] . فحتى اتفاقيتا كامب ديفيد ـ و ما ترتب عليهما من عقد " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية ـ لم تحقق من الناحية القانونية أي نوع من الربط بين التقدم على طريق تنفيذ الحكم الذاتي طبقا للمفهوم المصري اتساقا مع ما تم التوقيع عليه من اتفاقيات سرية لم تعلن وقتها و أرجئ نشرها إلى وقت لاحق ، إلا أن مدريد أعلنت نص الاتفاقات الثلاثة الموقعة بين القاهرة و تل أبيب و واشنطن على صفحات جريدتها " بابيس " ؛ حيث التزم السادات بموجب **الاتفاقية الأولى** التي وقعها مع مناحم بيجن بعدم اشتراك مصر في أي حرب يمكن أن تنشب بين إسرائيل و دولة عربية أو أكثر، بجانب التزام السادات بمساعدة إسرائيل في الكشف عن قواعد المقاومة الفلسطينية ، وتبادل المعلومات الأمنية بين المخابرات المصرية و الإسرائيلية !! واتفق الجانبان كذلك على تبادل وجهات النظر السياسية و العسكرية و متابعة المفاوضات حول قيام تعاون عسكري بين البلدين . كما أعطى السادات تعهدا بعدم إعطاء أي دور للمقاومة الفلسطينية ، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة ، و بإيجاد قوة تابعة من عناصر فلسطينية في الأردن . أما **الاتفاقية السرية الثانية** فقد وقعت بين الرئيسين السادات و كارتر و تنص على إرسال خمس آلاف فني و مستشارعسكري أمريكي إلى مصر للعمل في قواتها المسلحة ، كما التزمت واشنطن بحماية حكم السادات و العمل على خلق مشاكل بين الأقطارالعربية لتخفف الضغط على السادات . وعلى الجانب الآخر تمارس واشنطن ضغوطها

١ـ انظر ، حزب التجمع ، لا لكامب ديفيد ، مصدر سابق ، صـ ١١ .

على الأقطار العربية التي توصف بالمعتدلة لحملها على دعم اتفاقات كامب ديفيد بشكل مباشر أو غير مباشر . ووفقا للاتفاقية الثالثة الموقعة بين الولايات المتحدة و إسرائيل ستقدم واشنطن إلى تل أبيب قروضا مالية و أسلحة عسكرية متطورة خلال السنوات الخمس المقبلة ، واتفق الطرفان أيضا على متابعة المباحثات لتوقيع معاهدة دفاع مشترك [١] .

و بعد أسبوعين من نشر هذه الاتفاقات السرية كشفت مجلة نيوزويك الأمريكية الصادرة في أكتوبر ١٩٧٨ عن سلسلة من الاتفاقات السرية وقعها السادات و جيمي كارتر ومناحم بيجن أثناء مباحثات كامب ديفيد ، حيث ذكرت الصحيفة - نقلا عن مصادر أمريكية موثوق بها - أن هذه الاتفاقات ستؤدي إلى زيادة الدور الأمريكي في المنطقة بشكل حاسم ، و أضافت أن الاتفاقات تضمنت النقاط التالية [٢] :

- إعادة انتشار القوات المدرعة المصرية الموجودة في سيناء و نقلها إلى مكان آخر بعيدا عن القوات الإسرائيلية .
- توسيع التعاون بين المخابرات المصرية و الصهيونية لإفشال أي تحرك شعبي محتمل في مصر .
- تخفيض الجيش المصري إلى نصف حجمه الحالي و إعادة بنائه بمساعدة الخبراء الأمريكان ، ليكون جاهزا لتنفيذ مهمات محدودة في أفريقيا . و بالفعل، أعلن وزير الدفاع المصري عقب كامب ديفيد تحديد القوات المصرية ، كما أعلن أن الجيش المصري تحول من حالة الحرب إلى الدفاع ، أي أن الحكومة المصرية قد نفضت يدها من مسئولية استرداد أكثر من نصف سيناء المحتل، كما نفضت يدها من مسؤولياتها العربية . في ظل ضغوط البنك الدولي أحد عناصر المفاوضات الذي اشترط تخفيض عدد الجيش المصري و تخفيض مصاريف الدفاع مقابل تقديم القروض .

١- نقلا عن ، سعد التائه ، مرجع سابق ، صـ ١٧١ - ١٧٢ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ١٧٢ - ١٧٣ . و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، صـ ١٧٦ - ١٧٧ .

- و أكدت الصحيفة أن كارتر اشترط بموجب هذه الاتفاقيات السرية أن يكون تسليم الأسلحة الثقيلة إلى نظام السادات مرتبط بمدى تنفيذه لبنود اتفاقات كامب ديفيد و توقيع معاهدة السلام النهائية مع إسرائيل .

- و تعهد كارتر في حالة قطع المساعدات العربية عن نظام السادات ستقوم مجموعة من الدول الغربية بتعويض هذه المساعدات بإشراف أمريكي .

- و بموجب هذه الاتفاقيات ستقوم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بالتكنولوجيا الأمريكية الحديثة التي تمكنها من صنع أسلحة متطورة ، إضافة إلى تلبية جميع احتياجاتها من الطائرات الأمريكية .

- و أكدت صحيفة لوموند الفرنسية هذه الأنباء ، و قالت أن عدة اتفاقيات سرية وقعها المشاركون في مؤتمر كامب ديفيد لتسهيل الدور الذي ستلعبه الولايات المتحدة في الشرق الأوسط .

و لإدراك أبعاد وأخطار كل ذلك رفض العرب اتفاقات كامب ديفيد ؛ و واجهت مصر عاصفة من الرفض العربي آزرتها قوى المعارضة الوطنية ، حيث رفضت أهم التيارات السياسية في مصر نتائج قمة كامب ديفيد و اتفاقاتها وحذرت من أخطار وتداعيات مواصلة السادات الشوط لمنتهاه وعقد صلح منفرد مع إسرائيل . و نظرا لأن اصطلاح القوى السياسية لا يقتصر على الأحزاب فقط، خاصة في النموذج المصري ، و إنما يمتد ليشمل قطاعا واسعا من الهيئات و جماعات المصالح و الضغط مثل النقابات و الهيئات المهنية ، خصوصا تلك التي تمارس نشاطا سياسيا واضحا مثل نقابة المحامين والصحفيين ... وغيرها ، بجانب الجماعات الدينية و الإسلامية التي تلعب دورا سياسيا عميقا في المجتمع المصري ، على الرغم من أن تلك الجماعات لا تشكل حزبا سياسيا رسميا إلا أنها لعبت دورا أساسيا لا يمكن إنكاره أو تجاهله [1] ، و ربما لعبت أهم الأدوار على الإطلاق في تعبئة الرأي العام المصري ضد نهج السادات في

١- بشأن هذا التحليل ، راجع ، وليد محمود عبد الناصر ، التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها تجاه الخارج ،[القاهرة : دار الشروق ط١ ٢٠٠١] ، صـ ٦٢ - ٦٥ ، كذلك ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٩٦ .

عملية التسوية ، فلا تزال تلك المعارضة قائمة و كانت لها علاقة وثيقة باغتيال السادات،ودافعا وراء السلام البارد مع إسرائيل . إلا أننا سنرجئ تحليل دوافع رفض التيارات السياسية لاتفاقات كامب ديفيد لاحقا لنتناوله إجمالا ليشمل كذلك «معاهدة السلام»المصرية/الإسرائيلية

وعموما واجهت مصر عاصفة من الرفض العربي تجسد في قرارات القمة العربية ببغداد (١) ، بفرض عقوبات دبلوماسية و اقتصادية ضدها ؛ أملا في ردع نظام السادات و العودة إلى الصف العربي (٢) . إلا أنه آثر المضي قدما على طريق واشنطن/تل أبيب تحقيقا لسلام زائف كلف السادات حياته .

و من المفارقات أن تتحفظ أطراف دولية عديدة في قبولها لاتفاقات كامب ديفيد؛ فقد انتقدت رومانيا التي شاركت في الخطوات التمهيدية لمبادرة السادات بزيارة القدس ، وتحفظت فرنسا والمجموعة الأوروبية بقدر ما التزمت هذه الدول بضرورة تسوية قضية فلسطين بوجه مرض ، و تحفظ الفاتيكان بشأن قضية القدس . كما تحفظ سكرتير عام الأمم المتحدة كورت فالدهايم بأن الاتفاقية تتعارض مع قرارات متعددة صدرت من الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة بشأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين و حق شعب فلسطين في تقرير مصيره و إقامة كيانه الوطني المستقل (٣) .

و من هذا المنطلق يمكننا القول بأن اتفاقات كامب ديفيد لم تحظ بقبول سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، يمكن الارتكاز عليه للانطلاق في علاج أزمة الشرق الأوسط بأبعاده المعقدة . وبخاصة موقف الحليف الاستراتيجي ، فمع إعلان نتائج كامب ديفيد ، أخذت وسائل الإعلام السوفيتية في انتقادها و التشكيك في امكانية التوصل إلى سلام دائم على أساسها ، ووصفها بأنها مؤامرة كاملة و حقيقية ضد شعوب المنطقة ، و ضد السلام ذاته . و أن وثيقتي كامب ديفيد تحققان الشروط الإسرائيلية ، و أن العبارات التي تتضمنها الوثيقتان غير محددة،

١- للاطلاع على نص القرارت ، راجع ، جامعة الدول العربية : الأمانة العامة ، مؤتمرات القمة العربية [قراراتها و بياناتها من ١٩٤٠ حتى ١٩٩٠] ، إعداد الأمين العام ط ١٩٩٦ .

2- Fraser , T.G,The Middl East (1914 1979); D0cuments of Modern History, New York ; Martin s Press, 1983 , p170.

٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، حزب التجمع ، لا لكامب ديفيد ، المصدر المشار إليه ، صـ ١٢ - ١٣ .

و أنها لم تتناول القضايا الأساسية للنزاع ، و أنها استمرار للمناورة الأمريكية الهادفة إلى ضمان السيطرة الكاملة على المنطقة لحل الأزمة بما يخدم المصالح الأمريكية [1] .

و في التحليل النهائي لمجمل ما تم طرحه نؤكد أن اتفاقات كامب ديفيد هي نتيجة منطقية و حتمية للسياسة التي انتهجها السادات التي بدت إرهاصاتها الأولى منذ توقيع اتفاقية سيناء الثانية و وقوفا على محطة القدس التي كشفت عن ماهية سياسة السادات و رغبته في التعامل المباشر منفردا مع إسرائيل ، وسياسة البحث عن تسوية بمعزل عن الأطراف العربية الأخرى المعنية . سياسة كان لابد أن تنتهي إلى حلول منفردة تفرض كأمر واقع على هذه الأطراف ، بدلا من الاستناد إليها ، و التحرك معها باعتبارها تشكل القاعدة الوحيدة الراسخة لانتزاع الحقوق العربية من عدوها .

فقد انطوت اتفاقات كامب ديفيد على تنازلات ذهبت إلى أبعد مما كان يقتضيه منطق المبادرة ذاتها و منطق التفاوض المباشر المنفرد مع إسرائيل. و بلغت الأمور حدا لم تجد فيه أجهزة الإعلام الرسمية مفرا من تبني حجج إسرائيلية لتبرير مواقف مصر في وجه الانتقادات العربية التي واجهها السادات بمنتهى القسوة واصفا الزعماء العرب أنهم جهلة و أقزاما و وصف الجامعة العربية بالجثة الهامدة [2] .

١- مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، كامب ديفيد وأخطاره ، صـ ٢٣٩ .

٢- لمزيد من التفاصيل ، انظر ، وليام كوانت [محرر] كامب ديفيد بعد عشر سنوات ، صـ ١٥١ - ١٥٢ .

الفصـل الثـــــالث

الســادات "و معاهدة السلام" المصرية الإسرائيلية

- استراتيجية مـا بعـد كامـب ديفيـد .
- تحليـل مضمون مـواد المعاهـدة و تداعيـاتهـا .

بعد أن انتهينا من عرض وتحليل مضمون اتفاقيتي كامب ديفيد وانعكاساتها تصل بنا الدراسة في هذا الفصل إلى الجولة الأخيرة من رحلة المفاوضات التي توجت بعقد " معاهدة السلام " بين مصر و إسرائيل ، وسنحاول تتبع مسار المباحثات وتسلسل الأحداث : بدءا من مرحلة الإعداد التي أعقبت كامب ديفيد ، وارتكازا على تحليل وتفسير نصوص المعاهدة وملحقاتها ، وصولا إلى اختتامها واستكمالها بالوقوف على أخطارها وتداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية .

أولاً : استراتيجية ما بعد كامب ديفيد :-

باختفاء أضواء احتفالات واشنطن بإنجازات كامب ديفيد تحتم على الزعماء الثلاثة وبخاصة السادات مواجهة الحقيقة لأبعاد وتداعيات ما تم التنازل عنه في كامب ديفيد ، وبخاصة الفشل في إثبات مبدأ الربط بين جبهة سيناء والمشكلة الفلسطينية ، فكان عليه محاولة إصلاح ذلك الخطأ وتدارك هذا الإخفاق وتبرير ما وصلت إليه اتفاقات كامب ديفيد[1] ؛ لتمرير الجولة الأخيرة واستكمال الشوط لمنتهاه .

ولعل أهم إنجاز أفرزته قمة كامب ديفيد هو فتح طريق السلام بلا عودة بين مصر و إسرائيل ، وهو ما كان كفيلا بتغيير الطبيعة السياسة والعسكرية الاستراتيجية لنزاع الشرق الأوسط بأكمله ؛ فالسلام بين مصر و إسرائيل يعني ضمن أمور عديدة استحالة نشوب حرب إسرائيلية عربية كبرى أيا كان موقف سوريا أو الأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية . لما لعزل مصر من تداعيات وانعكاسات بالغة الأثر على المنطقة بأسرها . وبناء على ذلك تم إعادة ترتيب أولويات الصراع العربي/ الإسرائيلي فتوارت القضية الفلسطينية - جوهر الصراع سابقا - لتصبح " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية البؤرة الوحيدة لعملية التفاوض ومحور ارتكازها . ولا مانع مع الحفاظ على الشكليات ، والإيهام بأنه مازالت الدعوة مفتوحة للمشاركة الأردنية في محادثات الحكم الذاتي وحل المشكلة الفلسطينية [2].

1- William , Quandt , Camp David , p 262 .
2- Ibid , pp 262 , 263. (2)

وفي ظل تطورات الظروف الإقليمية والدولية بدت إتمام مفاوضات" معاهدة السلام " بشكل عاجل ضرورة وحتمية . وهو ما كان مدفوعا إليه كل من كارتر و السادات معاً ، أما الشريك الثالث فكان له رأي آخر فاختار الاتجاه المضاد بأن يبطئ من سرعة المفاوضات حتى لا تمارس واشنطن أية ضغوط على إسرائيل ، فكان بيجن بارعا في استغلال الوقت كسلاح استراتيجي هام ذى حدين منذ البداية ، فمن جهة مثل الوقت ضاغطا هاما في زيادة متاعب السادات وتعميق عزلته ، فضلا عن تمزيق الوطن العربي . وعلى الجانب الآخر كان بيجن مدركا منتبها لإيقاعات السياسة الأمريكية ؛ فعلى الصعيد الداخلي ارتأى أفضلية ألا تبدأ المفاوضات وبخاصة مباحثات الحكم الذاتي حتى وقت متأخر من عام ١٩٧٩ عندما يكون لدى كارتر مشاغل أخرى ولن يود حينئذ أن ينغمس في مواجهة مع إسرائيل . مضافا إلى ذلك إدراك بيجن لاهتمامات السياسة الخارجية الأمريكية في الوقت الراهن [١] .

واستكمالا لذلك كان السادات في موقف أضعف من بيجن في نواح كثيرة- مما سيؤثر حتما على نتيجة المفاوضات - مما فرض على السادات الانتظار، وألا يتخذ من جانبه أي تصرف يبدو في الاتجاه المضاد ؛ و إلا ضاعت سيناء ولن يكسب السادات شيئاً مقابل مبادرته التاريخية ، وتتبدد آماله في الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجيا الأمريكية [٢]. فجمد السادات نفسه تفاديا لانهيار مفاوضات السلام بسبب أي تصرف من جانبه . وبذلك فقد آلت كل خيوط اللعبة السياسية في يد بيجن ليصبح صاحب القرار سواء باستمرار المفاوضات أو انهيارها .

١ـ كانت واشنطن تستعد للتصديق على اتفاقية سولت ٢ ، التي من المؤكد أن تثير جدلا مطولا حول العلاقات الأمريكية السوفيتية ، بجانب تداعيات سقوط شاه إيران والوضع الدفاعي والميزان الاستراتيجي في الشرق الأوسط . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، زهير شكر ، السياسة الأمريكية في الخليج العربي [بيروت : معهد الإنماء العربي ، د . ت] ، صـ ٩٣ .

٢ـ وهو ما قد سبق التحذير منه أثناء مباحثات كامب ديفيد . انظر ،

. William . B, Quandt , Camp David , p 262 – 263

وانظر كذلك ، حزب التجمع الوطن التقدمي ، بيان حول مؤتمر كامب ديفيد والمسار الراهن للقضية الوطنية ، مرجع سابق ، صـ ٣- ٤ .

ولنزع فتيل الأزمة قررت واشنطن استغلال الرد على أسئلة الملك حسين كوسيلة لإعطاء تفسيرات عمومية للإطار الخاص بالفلسطينيين متحررة لاتفاقات كامب ديفيد ؛ بهدف تبديد ارتياب الأردن والسعودية وكسب تأييدهم لاتفاقات كامب ديفيد لمساعدة السادات ، مع إيهام عرفات بأن المشكلة ليست في اتفاق كامب ديفيد ، بل الأهم من ذلك هو ما وراء كامب ديفيد ؛ بغرض طمأنة الفلسطينيين و تنقية الأجواء لتمرير الجولة التالية من مباحثات السلام وكان ذلك تعلقا بالأماني إلى حد بعيد فقد نسفتها تصريحات بيجن [1] .

وعلى أي حال فقد اتفق الزعماء الثلاثة على وضع استراتيجية ما بعد كامب ديفيد ومسار المرحلة المقبلة من المفاوضات . فكان من المقرر أن تبدأ حينئذ مرحلة الصياغة التفصيلية ، وملء فراغات كامب ديفيد وهي مهمة تبدو فنية إلا أنها عملية معقدة تستلزم أن تخاض خلالها معارك سياسية ضارية وأن تبذل محاولات لتنقيح الإطار الأساسي للمفاوضات . فبرغم أن اتفاقات كامب ديفيد تعتبر حدا فاصلا في مفاوضات السلام ، إلا أنه بقي الكثير مما يتعين عمله لإنجاز السلام على أرض الواقع .

١ـ مباحثات بلير هاوس :ـ

بدأت مباحثات بليرهاوس بواشنطن في الثاني عشر من أكتوبر ١٩٧٨باجتماع الوفود الثلاثة برئاسة وزراء الخارجية لبحث وضع الخطط العملية لتنفيذ اتفاقات كامب ديفيد . وقد تم استخدام نفس الأسلوب الذي ثبت نجاحه في كامب ديفيد ؛ حيث قدم الوفد الأمريكي مسودة معاهدة مرفقة بملاحق حول الترتيبات السياسية والعسكرية التفصيلية كوثيقة عمل بأن يطلب من كل جانب التعليق على المشروع الأمريكي . على ألا يتم إدخال تغييرات في

١ـ راجع ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، اتفاق كامب ديفيد وأخطاره ، صـ ١٦٣ . أما عن خطاب فانس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٩ سبتمبر ، والسماح بالإشارة إلى القضية الفلسطينية وموقف واشنطن الثابت تجاه المستوطنات وطمأنة الفلسطينيين بأن الحل التفاوضي يجب أن يعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتأكيد على أنه لن يكون هناك أي اتفاق سلام عادل أو مأمون إذا لم تحل مشكلة الفلسطينيين بأوسع مفهوم ، انظر مخطط الخداع الإسرائيلي الذي باركته وقادته واشنطن . سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٣ ـ ٦٤ . أما أسئلة الملك حسين والرد عليها انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، ملاحق ، صـ ٤٣٧ ـ ٤٤٤ .

النص إلا بواسطة الجانب الأمريكي وحده بعد التشاور مع الآخرين وكانت وسيلة النص التفاوضي الوحيد من الوسائل المنهجية التي ثبت قبولها (١).

ومع بدء المفاوضات بدا أن عدة قضايا ستكون موضع نزاع الطرفين طوال مدة المباحثات ؛ **أما القضية الأولى :** فتمثلت في مسألة الربط بين تنفيذ "معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية وبين التقدم في محادثات الحكم الذاتي والترتيبات الخاصة بالضفة الغربية وغزة . على أن يكون هذان الأمران متزامنين مع الانسحاب المرحلي من سيناء خلال تسعة أشهر من توقيع المعاهدة .

ومع سير المفاوضات ثبت أن مسألة الربط ستكون من أصعب القضايا، فاستمر الجدل حول موعد لإتمام مفاوضات الحكم الذاتي حتى عشية توقيع المعاهدة في مارس ١٩٧٩ . **وكانت القضية الثانية** : تدور حول مسألة توقيت الانسحاب المرحلي ، وتزامنها مع تطبيع العلاقات . وفي هذا الصدد اقترح الوفد المصري تسلسل الخطوات في عملية تطبيع العلاقات يبدأ بالاعتراف الدبلوماسي يليه فتح السفارتين ثم تبادل السفراء وفتح القنصليات ، وهكذا على أن يتزامن مع مراحل الانسحاب الإسرائيلي من سيناء - وبهذا التسلسل يخلق قوة ضغط لضمان الالتزام الإسرائيلي بجدول الانسحاب - كما تُمدد فترة تنفيذ المعاهدة بالتوازي مع محادثات الحكم الذاتي في الضفة والقطاع (٢). وعلى النقيض كان الوفد الإسرائيلي يطالب بتبادل السفراء فور إتمام انسحاب المرحلة الأولى [خط العريش- رأس محمد] وأصبح توقيت تبادل السفراء فكرة متسلطة على الإسرائيليين - لما لذلك من أبعاد يدركونها جيداً- مع رفضهم لأي شيء يتضمن ربط تنفيذ المعاهدة بالتقدم حول الحكم الذاتي للفلسطينيين ، أو مسألة السلام الشامل . بحجة أن المعاهدة يجب أن تستقر على قاعدتها الخاصة (٣) ، **أما القضية الثالثة** فتتعلق بأولوية الالتزامات بأن تتضمن المعاهدة نصا صريحا يحدد أن

١- انظر ، بطرس غالي ، طريق مصر إلى القدس ، صـ ١٧١ - ١٧٢ . كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٧٦ .
٢- سيروس فانس ، خيارات صعبة ، صـ ٦٥ .
٣- المرجع نفسه ، صـ ٦٥ . كذلك ، صحيفة هآرتس الإسرائيلية عددها الصادر بتاريخ ١٩ / ١٠ / ١٩٧٨ ، نقلا عن محمود سويد ، خلفية القرار الإسرائيلي .

التزامات « معاهدة السلام» المصرية / الإسرائيلية لها الأولوية على اتفاقيات مصر الدفاعية مع الدول العربية الأخرى في حالة أي حرب عربية إسرائيلية في المستقبل ، وكانت حجة إسرائيل أنه بمقتضى القانون الدولي فإن التزاما دوليا أسبق له الأولوية على معاهدة السلام مما يلزم مصر بالوفاء بالتزاماتها باتفاقياتها الأسبق دون أن تخل بالمعاهدة . لذا فإن هذه المادة هي لب المعاهدة و بدونها تكون المعاهدة لاغية وبدون مضمون . لذلك فإن على مصر أن تصرح بلغة لا تقبل الالتباس أن « معاهدة السلام» المصرية / الإسرائيلية لها الأسبقية على أي اتفاقات دولية أخرى(١). مما يعني تقييد مصر بالمعاهدة بغض النظر عما يحدث على الجبهات الأخرى وبخاصة الجبهة الفلسطينية . وهو ما يؤكد أن إطار السلام ما هو إلا خدعة إسرائيلية قبلها السادات كثمن شكلي للسلام المصري / الإسرائيلي مع الإدراك الكامل لاستحالة تنفيذه .

وإلى جانب هذه المشاكل الصعبة المتعلقة بالمبادئ كانت هناك أيضاً بعض التفاصيل المعقدة ، لعل أهمها حق إسرائيل في الحصول على نفط سيناء ووجوب الضمان الأمريكي لذلك ، كما كان هناك صعوبات حول ترتيبات الأمن في سيناء ، وحول طبيعة ومهام وسلطات قوات الأمم المتحدة في سيناء وأهمية التمييز بين المراقبين الذين سيشرفون على تنفيذ بنود الاتفاقية فيما يتعلق بحجم وتسليح القوات المرابطة في المناطق المحتلة وقوات الطوارئ المقرر تواجدها في مناطق معينة في سيناء ؛ بمعنى أن يكون وجودهم دائما حتى بعد إنجاز اتفاق السلام ، وأخيراً المطالبة بتعهدات مؤكدة حول حرية الملاحة والطيران عبر خليج العقبة ، واستمرار عمل محطات الإنذارالمبكر الأمريكية في سيناء ، ومسألة الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية بشأن أية خلافات حول تفسير المعاهدة (٢).

وبعد عدة أيام من الاجتماعات الأولية ، كانت المحادثات لا تزال تمضي ببطء شديد وبدون أي إنجازات سوى تحقيق بعض التقدم بشأن الملاحق ، إلا أن المشاكل القائمة على المستوى السياسي ظلت كما هي . لذا قرر كارتر أن يجتمع

١- انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٠٠ .
٢- موشي دايان ، المرجع نفسه ، صـ ٢٠٠ – ٢٠١ .

بكلا الوفدين في ١٧ أكتوبر ؛ فعرض الوفد الإسرائيلي إيماءة محسوبة بطرح فكرة أن تعجل إسرائيل أجزاء من انسحابها المرحلي وإعادة مدينة العريش خلال شهرين بدلا من التسعة أشهر طبقا للاتفاق الإطاري بكامب ديفيد . ووافق الجانب المصري على تبادل السفراء عند إتمام الانسحاب المرحلي ، أما مسألة أولوية المعاهدة على الالتزامات الدولية الأخرى ، فقد أرجئت للبحث عن صيغة مقبولة أو مبهمة ، مع مراعاة الحاجة إلى نوع من الربط بين المفاوضات المتعلقة بالمعاهدة والمسألة الفلسطينية بأي شكل كان [1] . وعموما كان التقدم بطيئا ، فلم يتوصل الطرفان إلى اتفاق مؤقت إلا في ٢٣ أكتوبر بعد تدخل كارتر شخصيا في قلب المفاوضات للمساعدة ومنع التهديد بالرحيل من كلا الوفدين . وكان الاتفاق مشروطا بالتصديق عليه بشأن نص المعاهدة فكان على كل وفد أن يحيل الأمر إلى عاصمته للحصول على الموافقة النهائية [2] .

وعلى كل فلم يشمل الاتفاق مسألة الضفة الغربية وغزة [3]؛ حيث بقيت الشقة واسعة بشأنهما ، بيد أن الوفد المصري اقترح أن يوقع السادات وبيجن على رسالة موازية تتناول الضفة و القطاع وأن تتزامن الرسالة مع المعاهدة وتلزم الطرفين بإتمام المفاوضات بشأنهما بحلول موعد محدد ، مع إجراء انتخابات خلال ثلاثة أشهر من التوقيع [4] . واستجاب الوفد المصري للطلب الإسرائيلي بإدراج مادة خاصة محددة لمسألة أولوية الالتزامات ، ووافق الوفد الإسرائيلي على إدخال صيغة في مقدمة المعاهدة تعبر عن استمرار التزام الدولتين بتسوية شاملة . ولقد تم إنجاز الاتفاق على هذا الأساس .

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٥ – ٦٦ .

٢- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٠١ – ٢٠٤ .

٣- رفض الوفد الإسرائيلي بعناد مسألة الربط بين المعاهدة المصرية الإسرائيلية بالضفة وغزة بحجة أن الفلسطينيين لن يقبلوا اتفاقات كامب ديفيد ويرفضون أيا من إجراءاتها . كما اعترض على أي وجود مصري في غزة حيث لا يوجد شيء في إطار كامب ديفيد يشير إلى دور عسكري مصري هناك ، فما تم إسقاطه في اتفاقات كامب ديفيد لا يمكن إلحاقه في معاهدة السلام التي هي قيد الإعداد ، و إلا فما كان الداعي إذن للمعارك الشرسة التي خاضها المفاوض الإسرائيلي. لمزيد من التفاصيل انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٧٢ . وكذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٠٧ .

٤- انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٧٨ – ٢٧٩ .

وكتب كارتر رسالة إلى السادات [في ٢٢ أكتوبر] أوضح فيها شروط المعاهدة ، كما سبق أن تم التفاوض عليها في واشنطن . وطلب أن يقبل السادات النص بشكله الراهن ، وأن يوافق أيضا على رسالة تلزم مصر بإرسال سفير إلى إسرائيل خلال شهر واحد من الانسحاب المرحلي ، واختتم الرسالة بأنه يود زيارة الشرق الأوسط لتوقيع المعاهدة في أقرب وقت ممكن . كما أرسل كارتر رسالة إلى بيجن لطمأنته بموافقة السادات - التي لم تأت بعد - على إرسال السفير إلى تل أبيب خلال شهر واحد من الانسحاب المرحلي (١) .

وبدا أن كلا من الوفدين قد ذهبا إلى أبعد مما يمكن أن تقبله حكومته ؛ فوصل رد السادات إلى واشنطن [في ٢٤ أكتوبر] معربا عن استعداده للاستجابة لكارتر في عدة نقاط ، بما في ذلك تبادل السفراء بشرط إدخال بعض التغييرات على نص المعاهدة بخاصة المادة الخاصة بأولوية الالتزامات ، وأنه مصر على إعادة فتح مسائل أخرى كان من ضمنها عدم إمكانية قبول تحديد دائم للقوات في سيناء ، وإنما قبول فترة تصل إلى خمسة وعشرين عاماً ، كما أنه يجب أن تذكر المعاهدة بوضوح أن لمصر السيادة الكاملة على سيناء (٢). كمحاولة يائسة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه - وهو ما لا يستقيم مع ما احتوته اتفاقات كامب ديفيد في طياتها من تنازلات صارخة - و لكن بعد فوات الأوان .

وفي نفس اليوم جاء رد بيجن بالموافقة على المعاهدة من حيث المبدأ ، بشرط إدخال بعض التغييرات بشأن صيغة الربط الواردة في مقدمة المعاهدة . وتعطلت مفاوضات بليرهاوس لفترة قصيرة لإجراء مشاورات الوفدين بحكومتهما ، إلى أن عادوا في ٢٦ أكتوبر للالتئام إلى طاولة المفاوضات (٣) .

وبينما كانت القاهرة وتل أبيب تنظران النصوص الأولية للمعاهدة أعلن بيجن قراره بزيادة المستوطنات في الضفة الغربية ، ليصاحب قرار مجلس

١- انظر ، المرجع نفسه ، صـ ٢٨١ .
٢- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٨٨ .
٣- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٦ .

الوزراء بالموافقة على مشروع المعاهدة المطروح (١). وعلى الفور أعلنت القاهرة أنها تنظر في استرجاع وفدها المفاوض من بلير هاوس . وهو أقصى ما أمكن السادات الذهاب إليه إزاء تصريحات بيجن وتحديه الصارخ للسادات بأن مفاوضات بلير هاوس التي تجرى بشأن " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية لا تخرج عن إطار صفقة سلام منفرد ، أما الضفة وغزة فهما خارج المفاوضات ؛ لما لذلك من أبعاد وتداعيات ، لعل أهمها زيادة عزلة السادات ، ومن ثم ضعف موقفه التفاوضي . مضافا إلى ذلك منع الأردن من المشاركة في المفاوضات الجارية (٢) . وعلى ضوء هذه التطورات كان من المفارقات إلى حد ما أن جائزة نوبل للسلام منحت في اليوم التالي لكل من بيجن والسادات ، وهي خطوة ذات دلالات واضحة لا تحتاج إلى تعليق (٣) .

وفي جو من التوتر عاد الوفدان إلى طاولة المفاوضات ، وأصر الجانب الأمريكي على عدم إعادة فتح بعض المسائل التي لم يكن واضحا أن هناك حلا مقبولا من الجانبين بشأنها (٤).

وأمام المراوغة والمساومة الإسرائيلية ، ومحاولة دفع المفاوضات إما لعقد صلح منفرد و إما فشل المباحثات سافر كل من بطرس غالي وأسامة الباز إلى القاهرة في [٣نوفمبر] للتشاور مع السادات لفض الاشتباك الذي قادت إليه المراوغات الإسرائيلية وتصلب موقفها بإثارة مسألة المستوطنات في الضفة فليس لدى إسرائيل النية للتخلي عن تلك الأراضي فلن تزيل مستوطناتها أو تظل دون وجود عسكري هناك . فعرض الحكم الذاتي على العرب في تلك المناطق يصاحبه وجود إسرائيلي مستمر ، مع إمكانية إعادة انتشار القوات وليس سحبها إلى حدود ١٩٦٧. وهو ما يعني قصرسلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع على إجراء الانتخابات فقط ، وليس تحديد سلطات ومسئوليات ، مع عدم الالتزام بتوقيتات محددة لتنفيذ الحكم الذاتي (٥).

١-موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢١٨ ـ ٢١٩ .
٢- بهذا الشأن راجع ، المرجع نفسه ، صـ ٢٠٩ . وكذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٨٠ .
٣- انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٨٢ .
٤- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٢١ ـ ٢٢٢ .
٥- انظر بطرس غالي ، مرجع سابق ، ١٧٥ ـ ١٧٦ .انظر حديث موشى دايان أمام لجنة الخارجية و الأمن التابعة للكنيست ، محمود سويد، مرجع سابق .

وبينما كانت إسرائيل تتخلى عن التزاماتها المتواضعة بخصوص الفلسطينيين كانت الضغوط تتصاعد لاتخاذ مصر أقوى تأييد للحقوق الفلسطينية، وزادت حدة التوتر بقرارات قمة بغداد وانعكاساتها على صعيد العلاقات المصرية/ العربية من جهة ، وعلى صعيد مباحثات بلير هاوس من جهة أخرى [1] . حيث أنكرت تل أبيب أنه سيكون هناك استفتاء يشارك فيه الفلسطينيون ، كما تنصل بيجن من إمكانية انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة ، رغم ورودهما باتفاق الإطار ، مما يعني أن مجلس الحكم الذاتي سيكون مجرد هيئة إدارية فقط [2] .

وأصبح السادات عاجزا عن إقامة ربط صريح بين المعاهدة وبين تسوية شاملة ، وحتى عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بكامب ديفيد ، أمام المراوغات الإسرائيلية ، فضلا عن التهديدات العربية إذا واصل السير بالمضي قدما في اتجاه الحل المنفرد [3].

وفي ظل هذا التوتر جاء رد القاهرة الذي أخذ يتصلب بشأن مباحثات بلير هاوس كالتالي :-

١- قبل التوقيع على المعاهدة ، يجب الاتفاق كتابه على موعد إجراء الانتخابات في الضفة والقطاع وسلطات ومسئوليات الحكم الذاتي وموعد انتهاء الحكم العسكري والإدارة المدنية وقيام الحكم الذاتي وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى مواقع محددة مع وجود مصري في غزة لحين استقرار الوضع في خطوات تتوافق زمنيا مع اكتمال الانسحاب من سيناء .

٢- النص بوضوح على ممارسة مصر الفورية للسيادة على كل جزء تنسحب منه إسرائيل دون انتظار استكمال الانسحاب النهائي .

٣- لا تلتزم مصر بأي التزامات خارج حدودها .

٤- بالنسبة للنص على ترتيبات الأمن يجوز لأي طرف في المستقبل تعديلها لتخفيف القيود ، كما يلتزم الطرف الآخر بالتفاوض بشأنها .

٥- المرور خلال القناة تحكمه اتفاقية القسطنطينية والقانون الدولي فقط .

---

١ رفض السادات استقبال وفد من وزراء خارجية الدول العربية أرسله مؤتمر القمة العربي في بغداد إلى القاهرة . راجع ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٧٧ . وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٨٣ .

٢- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٨ .

٣- انظر قرارات مؤتمر قمة بغداد ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٢٨ .

٦- جميع الصياغات الأمريكية والإسرائيلية الخاصة بأولوية الالتزامات مرفوضة ، ولا تفضيل أو معاملة خاصة لإسرائيل .

٧- لا تلتزم مصر بإمداد إسرائيل بالبترول أو السماح باستغلاله ، ويجري على ثروات سيناء ما يجري على سائر الشركات العالمية دون تمييز[١] .

وتدعيما لذلك بعث السادات برسالة إلى كارتر [في ٨ نوفمبر] يعيد تأكيد كافة مبادئ كامب ديفيد ، وضرورة اتفاق لا لبس فيه بشأن ما يتعين أن يحدث في الضفة وغزة ، و إلا فإنه سيتهم بإبرام صفقه منفردة مع إسرائيل والتخلي عن القضية الفلسطينية ، فهو غير مستعد لأن يعرض نفسه لاتهامات من هذا القبيل[٢]. فإلى أي مدى وصلت هذه التحذيرات وكيف كان مصيرها ؟؟ إلا أن الرد بأنها لم تكن أحسن حظا من سابقتها كفيل بالإجابة ..

وعلى مدى الأيام الأخيرة التالية كثف الفريق الأمريكي جهوده لاستكمال نص المعاهدة وجميع ملاحقها ، علاوة على رسالة بشأن الضفة وغزة ، وكادت الوثائق أن تكتمل .

فبحلول ١١نوفمبر تم عرض وثائق المعاهدة على الوفدين المصري والإسرائيلي، وكذلك الصيغة المعدلة للخطاب الجانبي حول الضفة الغربية وغزة باقتراح أن يوجه من كارتر إلى بيجن و السادات بدلا من أن يكون متبادلا بين الطرفين . ولم تكن الصيغة تلزم إسرائيل بأن تبدأ المفاوضات بعد شهرين من التصديق على معاهدة السلام بموعد مستهدف لا يتعدى نهاية عام ١٩٧٩لإجراء انتخابات الحكم الذاتي[٣] .

وبناء على ذلك طلب الوفد المصري أن تتخذ الخطوات الخاصة بالضفة وغزة في خطابات متبادلة بين مصر و إسرائيل تشتمل على التواريخ المحددة التالية ؛ بأن يتم التفاوض على طريقة إجراءات انتخابات المجلس الفلسطيني

١- كمال حسن على ، محاربون و مفاوضون ، صـ ٤٠٣ .
٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٨٤ .
٣- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٩ .

خلال شهرين من بدء سريان المعاهدة ، تتم الانتخابات خلال خمسة أشهر وأخيرا تنتقل السلطة من الحكم العسكري إلى المجلس الفلسطيني المنتخب في غضون أسبوعين من إجراء الانتخابات وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية في مواقع محددة [1] .

وكان رأي الوفد الإسرائيلي فيما يتعلق بإعادة توزيع القوات الإسرائيلية في الضفة بألا ينص عليها في المعاهدة ولكن في خطابات متبادلة بين بيجن وكارتر ، علاوة على رفض إسرائيل لأي وضع خاص لمصر في غزة [2]. أو التعجيل بالانتخابات فيها قبل الضفة الغربية . مع التذكير باقتراب مدة انتهاء تجميد المستوطنات في الضفة والقطاع [3] . وكان رد السادات سلبا ، كما أصر على إعادة فتح صيغة المعاهدة حول الربط بين المعاهدة وبين التسوية الشاملة، وحول النص المقترح في المعاهدة [أولوية الالتزامات] وغيرها من المسائل الأخرى التي كانت قد تم حلها مؤقتا بين الوفدين فأرسل نائبه [مبارك] حاملا المقترحات المصرية ليعرضها على كارتر على النحو التالي : أنه بمجرد التوقيع على معاهدة السلام ، يتم فتح قناة السويس فوراً في وجه السفن الإسرائيلية ، مع البدء في المفاوضات حول الضفة وغزة بعد شهر من ذلك التاريخ المباشر بسحب القوات الإسرائيلية من سيناء لدى الوصول إلى اتفاق حول غزة أولا ، كنموذج يبني الثقة بالنسبة للضفة الغربية ، وكدليل ملموس على التقدم بشأن القضية الفلسطينية ، يتم تبادل السفراء بعد ذلك التاريخ بشهر ، الانتهاء من سحب القوات الإسرائيلية في مدة سنتين أو ثلاثة ، مع التأكيد على الضمانات الكتابية بخصوص الضفة والقطاع قبل التوقيع على المعاهدة [4] . وبنفاد صبر السادات وصل الحد إلى

١ـ كمال حسن على ، محاربون ومفاوضون ، صـ ٤٠٤ .

٢ـ كانت مصر تسعى لبدء تطبيق الحكم الذاتي على غزة تحت إشرافها ليكون بمثابة بادرة لتطبيق الحكم الذاتي في الضفة . ولكن اعتراف القاهرة بالخط الدولي – أولى حدود إسرائيل المعترف بها – باعتباره خط الحدود بين مصر و إسرائيل ، مع مراعاة أن قطاع غزة يقع على الجانب الإسرائيلي من الحدود الدولية والذي يعني الموافقة المصرية على أن الحد يقع غرب غزة وأن قوات من الجيش الإسرائيلي ستقوم على حراسته بحيث يجب على أي فرد يرغب في عبور الحدود إلى قطاع غزة أن يخضع للقوانين الإسرائيلية وهو ما لم تتخل إسرائيل عنه بأية حال ، فكان لذلك مأساته فيما بعد و حتى يومنا هذا . انظر موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢١٧ – ١٢٨ .

٣ـ سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٦٩ .

٤ـ جيمي كارتر ، الحفاظ على الإيمان ، صـ ٩٩ ، و كذلك ، كمال حسن على ، محاربون ومفاوضون ، صـ ٤٠٧ .

أنه لا يمانع في تأخير الانسحاب من سيناء شهورا قليلة إذا كان ذلك يسمح بإجراء انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني في نفس الوقت الذي تعود فيه معظم سيناء مع التأكيد بأنه لن يؤجل تنفيذ اتفاق السلام حتى في حال نشوء عراقيل أمام تطبيق الحكم الذاتي ، بسبب عوامل خارجية ، أو بسبب عدم استعداد سكان المناطق لخوض انتخابات و الاشتراك فيها (١) . ورداً على ذلك أعلن بيجن [في ٢٨ نوفمبر] موافقة مجلس الوزراء الإسرائيلي على مشروع المعاهدة شرط أن تقبل مصر أيضاً . لكنه رفض أي التزام بجدول زمني ولا أي تاريخ مستهدف لإتمام محادثات الحكم الذاتي أو لإجراء الانتخابات كما يطلب السادات (٢) ، والتأكيد على ضرورة حل مسألة الحصول على منحة من واشنطن للمساعدة في تغطية نفقات الانسحاب من سيناء ، مع ضمانات أمريكية بشأن النفط خاصة في ضوء الاضطرابات الجارية في إيران (٣).

ويعني هذا أن مفاوضات المعاهدة قد انتهت وعلى مصر أن تقبلها كما هي أو تتركها. وعلى أثر ذلك لم يعد أمام السادات إلا التراجع التكتيكي فتلقى الوفد المصري تعليمات بالعودة إلى القاهرة في ٢٢ نوفمبر . ولم تكترث واشنطن كثيرا لمثل هذه المناورات ، فقد واصلت جهودها لممارسة الضغوط على بعض الدول العربية (٤) لتقترب من مسيرة السلام ، ولكن بدا أن ما تم عرضه كان يفقد مصداقيته شيئا فشيئا ، إذ إنه ما دامت مصر و إسرائيل تتنازعان نزاعا مكشوفا حول "معاهدة السلام" فيما بينهما ، وهي الهدف الذي اعتبره الجميع أسهل الأهداف منالاً ، فما هو الحال إذن للأكثر تعقيداً (٥).

١- مضمون إحدى رسائل السادات لبيجن ، نقلا عن إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، ص ٩٤ . انظر كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٥٨ .

٢- جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٩٩ .

٣- انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٢٧ . كذلك ، زهير شكر ، مرجع سابق ، ٩٤-٩٦ .

٤- انظر موقف السعودية التي أعرب عنه مبعوثها إلى واشنطن عقب قمة بغداد بشأن العقوبات التي هددت بها القمة وتبرير ذلك ، والوعد بإمكانية الدفاع عن اتفاقات كامب ديفيد إذا كان هناك شكل ما من الربط ، وأن تكون هناك إشارة إلى الانسحاب الإسرائيلي النهائي من الأراضي العربية المحتلة بطريقة ما . راجع ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٩٩ .

٥- طلب عرفات من الأردن أن تتحدث باسم الفلسطينيين في الضفة ، ولكن أحدا لم يرد لهذه القضية أن تحل . واكتفى الجميع كبديل عن التفاوض ، بالحصول على قرارات المنظمات الدولية حيث أن مطالبهم أخذت تلقى تأييدا يتزايد شيئا فشيئا . وهو ما لم تقدمه المفاوضات حتى ولو بالإعلان ، لذلك وقع الجميع في شرك خداع لعبة الأمم . بشأن هذا التحليل ، راجع ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ٩٩ .

وعلى أية حال حاول السادات كسر الجمود بإرسال رئيس الوزراء [مصطفي خليل] إلى واشنطن في أول ديسمبر حاملا مقترحات مثلت محوراً قامت عليه الصيغة الوسط الأمريكية التي حملها فانس إلى السادات أثناء رحلته للشرق الأوسط المقرر موعدها في ١٠ديسمبر (١) . واشتملت هذه المقترحات على مشروع خطاب أمريكي بشأن أولوية الالتزامات يفيد بأن شيئا ما لن يمنع مصر من الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الأخرى في حالة وقوع هجوم مسلح على أحد حلفائها .كما تناول مذكرة تفسيرية ثانية بشأن مشاكل السادات الخاصة بمسألة الربط ، فتعلن أن المعاهدة عقدت في سياق تسوية شاملة طبقا لنصوص إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد- أي الاكتفاء ببعض التغيرات الشكلية بالألفاظ - وأخيرا بالنسبة لمسألة الجدول الزمني للضفة وغزة سيتناوله الخطاب الجانبي بصيغة " أن الانتخابات لسلطة الحكم الذاتي سوف تجرى في موعد لا يتعدى نهاية (٢)١٩٧٩ .

وعموما بدأت رحلة فانس إلى الشرق الأوسط بالقاهرة التي وصلها في العاشر من ديسمبر لمناقشة الحل الوسط الأمريكي مع السادات ، وعلى نفس القدر من الأهمية كان يحمل خطابا بخط اليد من كارتر يعيد تأكيد التزامه الشخصي بتسوية سلمية شاملة (٣) ..

وبانفراد فانس بالسادات أعرب السادات عن استعداده لقبول نص المعاهدة كما هو مكتوب بما فيها المادة السادسة بدون تغيير جوهري على شرط أن يضاف إليها مذكرة تفسيرية توضح أن هذه المعاهدة ليست لها الأسبقية على المعاهدات الأخرى التي تكون مصر طرفا فيها . وبذلك تخطى السادات قرار مجلس وزرائه ومستشاريه . أما بالنسبة للخطاب الجانبي المتعلق بالضفة وغزة فأسقط السادات القرار السابق الخاص بتاريخ محدد للانتخابات بقبول الموعد المستهدف فيما لا

1- Melvin A Friedlader. , op . cit , p 265 .

٢- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٠ – ٧١ .

٣- سيروس فانس ، المرجع نفسه .

يتعدى نهاية ١٩٧٩[١] . كما كرر استعداده لأن يبدأ الحكم الذاتي في غزة أولاً، كما أدرج حكما بشأن تمركز ضباط اتصال مصريين في غزة بسبب الدور الإداري السابق لمصر هناك وبشأن توقيت تبادل السفراء وافق السادات بأن يتم إعلان إقامة العلاقات الدبلوماسية عقب الانسحاب المرحلي ، ولكن تبادل السفراء الفعلي لن يحدث إلا بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع [٢] .

وعلى هذا قام الفريق الأمريكي على مدى الثماني والأربعين ساعة التالية بإعداد مجموعة جديدة من الوثائق . لم تدخل تغييرات جوهرية على نص المعاهدة ولا على الملاحق ، وتمت صياغة مذكرات تفسيرية عديدة ، وأعيدت كتابة الرسالة الجانبية المتعلقة بالضفة الغربية وغزة لتعكس العديد من مطالب السادات ، ووافقت الولايات المتحدة على صياغة رأي قانوني من قبلها لفحوى المادة السادسة للمعاهدة يفيد بأن شيئا ما لن يمنع مصر من الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الأخرى في حالة وقوع هجوم مسلح على أحد حلفائها . وطلب بعد ذلك من السادات أن يكتب رسالة إلى كارتر يلتزم فيها بتبادل السفراء بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ، ولو في غزة على الأقل . وعاود فانس الاجتماع بالسادات مرة ثانية لاستعراض مجموعة الوثائق بأكملها والتي قبلها السادات بكل ما جاء فيها ، رغم بعض الاعتراضات من خليل و الباز . إلا أنه أكد لفانس أن ذلك أقصى ما يستطيع أن يصل إليه وودعه السادات مناشدا إياه بألا يطالبه بالمزيد من التنازلات [٣].

وعلى الفور ذهب فانس إلى تل أبيب في ١٣ ديسمبر حاملا تنازلات السادات لعرضها على بيجن ومستشاريه ؛ حيث أوضح التطورات الأخيرة في الموقف المصري بشأن إسقاط المطالبة بتغيير المعاهدة وبوضع تاريخ محدد لإقامة الحكم الذاتي . بيد أنه تعين أن تكون هناك بعض المذكرات التفسيرية

١- المرجع نفسه ، صــ ٧١ ، كذلك ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صــ ١٨١ .
٢- بشأن أسلوب محادثات السادات في هذا الصدد ، انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ١٨٢ ، كذلك ، وليام كوانت ، عملية السلام ، مرجع سابق ، صــ ٢٨٨ .
٣- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٨٨ .

للمادتين الرابعة والسادسة وذكر فانس أيضاً فكرة التاريخ المستهدف وإمكانية التوصل إلى اتفاق بشأن غزة أولا ، وبعد ذلك شرح موقف السادات الجديد بشأن عدم تبادل السفراء إلا بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي [١].

وكان رد فعل بيجن عنيفا إزاء مطالب السادات التي رفضها شكلا موضوعا ، واتهم السادات بالانحراف عن اتفاقات كامب ديفيد ، وخاصة عن وعده بتبادل السفراء بعد الانسحاب المرحلي ، ورفض بعناد فكرة أن يكون لمصر أي دور في غزة ، وتمسك بأن إسرائيل لن تقبل بالمرة أي تاريخ مستهدف لإقامة سلطة الحكم الذاتي ، كما أنه لا يستسيغ فكرة المذكرات التفسيرية ؛ إذ يبدو أنها تخفف من قوة معاهدة السلام بما يعني تضارب الالتزامات وهو ما يبطل دلالتها ، وقد تفتح ثغرات تسمح لمصر بعدم الوفاء بالتزاماتها [٢].

وعموما لم تستغرق المحادثات وقتا طويلا ، فعلى أثر ذلك اضطر فانس لمغادرة الشرق الأوسط قبل الموعد المقرر لذلك ، دون إحراز أية نتائج لتنتهي بذلك تلك الجولة .

٢ - <u>جولة بروكسل</u> :-

وللخروج من الطريق المسدود التي وصلت إليه المباحثات بادرت واشنطن باقتراح عقد اجتماع بين مصطفى خليل وموشي دايان في بروكسل مدفوعة بالتطورات السياسية الداخلية وحالة الغليان التي تشهدها إيران والتي تنبئ بأن نظام حكم الشاه على وشك الانهيار ووافق كل من السادات وبيجن على أن يتم الاجتماع في النصف الثاني من ديسمبر [٣] . فرغم دفع المفاوضات إلى حافة الهاوية ، لم يكن أي من السادات أو بيجن يريد أن يغلق الباب أمام فرصة التسوية فقد تم استئناف المباحثات مع الجانبين فور تجمدها [٤] .

١- راجع ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧١ .

٢- لمطالعة نص بيان الحكومة الإسرائيلية بشأن اعتراضها على المطالب المصرية ،الصادر بتاريخ ١٢/١٥/ ١٩٧٨ ، انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٤٤ -٢٤٥ .

3- Melvin A.Friedlader , op . cit , p 269 .

٤- كان الجميع يتوجس خيفة من انتشار المد الإسلامي في المنطقة .انظر ، زهير شكر ، مرجع سابق ، صـ٩٦ ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٠

حيث بدأت محادثات بروكسل رسميا في ٢٤ ديسمبر ١٩٧٨ واستمرت يوما واحداً ، فقبيل عيد الميلاد اجتمع فانس مع خليل ودايان في بروكسل ، وافتتح الاجتماع الثلاثي بإعلان دايان أن موقف إسرائيل لن يتغير . وعلى هذا-لا يحمل أية مقترحات إسرائيلية جديدة ، كما أنه غير مخول للبحث في مقترحات جوهرية يقدمها الطرف الآخر(١).

وبهذا الوضع اقتصرت المحادثات على القضايا الإجرائية ، اللهم إلا ما دار حول المادة السادسة بشأن أولوية الالتزامات ، ومخاوف إسرائيل من اشتراك مصر في أي هجوم عربي عليها من قبل حلفائها . ولكن خليل أكد لدايان أن هذا الخطر غير قائم ، لأنه بدون مصر لن تقوم حرب عربية ضد إسرائيل - ولم يكن في ذلك جديد - ولكن يكمن الخطر فيما ذكره خليل بشأن الدور الجديد الذي سيكون محور استراتيجية مصر تجاه العرب في المرحلة المقبلة ؛ بأن مصر لن تشارك في أي حرب ولكنها ستنضم إلى جبهة الإدانة لإسرائيل وستكتفي بنشاطها وجهدها الدبلوماسي وليس العسكري (٢) . ومن ثم يتعين المحافظة على الوجود في المعسكر العربي علنا لتمرير توقيع السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات . فكان على مصر أن تعمل جاهدة لتوازن بين الأمرين ، وربما كان ذلك محور محادثات بروكسل .

و أيا كان الأمر فقد طالب خليل مجدداً بحذف [م٦] من المعاهدة مع علمه بعدم إمكانية ذلك ؛ لأن واشنطن قررت عدم طرح الاتفاق للنقاش من جديد (٣). وعوضا عن ذلك ركز على تغيير الرسائل الملحقة بشكل يفرغ هذه المادة من مضمونها الأساسي . وليس معنى ذلك أن مصر تصر على تحالفاتها العربية ، ولكنها قررت استراتيجية تتمشى مع روح المادة السادسة والخروج من معسكر جبهة المواجهة إلى الجبهة الدبلوماسية ، لكن لا يمكن التصريح بذلك علانية (٤). وتكفلت حقائق الأمور والأوضاع الراهنة بإقرار صحة ذلك من عدمه ..

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٤٦ - ٢٤٩ .
٢- انظر المرجع نفسه صـ ٢٤٨ - ٢٤٩ مع مراعاة الحذر بأخذ رواية دايان بشكل أحادي إلا أن الأمر الواقع لتطورات الصراع أثبت صحة ذلك .
3- Melvin A Friedlader , op . cit , p 269..
٤- محمود سويد ، من كامب ديفيد إلى المعاهدة ، صـ ٢٢ . .

ولم يشترك فانس في هذا الحوار إلا عند نهايته عندما أبدى ثمة ملاحظة مفاداها أن مصالح أمن إسرائيل ومصالح مصر مع العرب أمور حقيقية ويجب إيجاد حل لها ، وأخيراً صدر البيان الرسمي لمحادثات بروكسل متضمنا أن الخطوة التالية ستقررها الحكومات بناء على تقارير وفودها . وهكذا لم تُخرج محادثات بروكسل مفاوضات السلام من جمودها ، ولكنها أسفرت عن اتفاق بشأن استئناف المفاوضات ، أما تحديد موعد وكيفية إجراء المباحثات القادمة فكان متروكا لحكومتي مصر و إسرائيل(١).

وعقب محادثات بروكسل واصلت واشنطن جهودها ، فبحلول منتصف يناير تقرر إرسال السفير آثرتون والمستشار القانوني لوزارة الخارجية هربرت هانسيل إلى الشرق الأوسط للبحث في أمر المادتين الرابعة والسادسة لإيجاد لغة محددة للمعاهدة (٢) . ولكن لم ينتج عن أي من تلك الجهود أي تغير حقيقي في مواقف الطرفين ، ولكنها أبقت المباحثات على قيد الحياة .

وعلى امتداد الشهور العديدة التالية بدا واضحا أن الدور الأمريكي في هذه المرحلة الأخيرة من المفاوضات متأثر إلى حد كبير بالثورة الإيرانية وتطورات السياسة الداخلية ؛ حيث إن التفكير الأمريكي بشأن مفاوضات كامب ديفيد صار مصبوغا بأحداث إيران ، فكان توازن القوة الاستراتيجي في المنطقة آخذا في التغير ، بجانب أن مواقف الطرفين المتفاوضين آخذة في التصلب (٣) . وعلى الجانب الداخلي كان الجدول الزمني السياسي يمثل عنصرا ضاغطا على كارتر بما يفرضه من تحويل اهتمامه إلى أمور أخرى ، وبالذات إعادة ترشيح نفسه فى الانتخابات . فكان بحاجة إلى نجاح سياسي يعوض الفشل الهائل في إيران مع الأمل في تحقيق الدور المحتمل لمصر كقوة ضمن عوامل الاستقرار في العالم العربي والذي يبدو أساسيا حينئذ بعد أن أصبحت إيران مصدراً جديداً للقلاقل في

١ـ موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٤٩ .
٢ـ لمزيد من التفاصيل ، راجع بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٨٢ ـ ١٨٣ . كذلك إلياس شوفاني ، طريق بيجن إلى القاهرة ، صـ ٩٤ .
٣ـ اكتسب الحصول على النفط المصري أهمية خاصة بعد أن جف الإنتاج الإيراني المصدر الرئيسي لإمدادات إسرائيل قبل ذلك .

المنطقة [1] . والعمل على إقامة نظام دفاعي استراتيجي في الشرق الأوسط للدفاع عن مصالحها الحيوية والنفطية في الخليج العربي يكون بمثابة حلف دفاعي غير رسمي يضم مصر و إسرائيل والسعودية والأردن [2].

ولذلك استغلت واشنطن تداعيات الثورة الإيرانية مبرراً استراتيجيا للضغط لاستكمال مفاوضات السلام بين بيجن والسادات والتوصل إلى معاهدة السلام لتأمين دعائم الاستقرارفي المنطقة [3] . لذلك قرركارتر إجراء جولة أخرى من المباحثات على المستوى الوزاري تعقد في كامب ديفيد بدءا من ٢١ فبراير ١٩٧٩تمهيداً لمؤتمر القمة ، والتي لم تخرج مباحثاتها عن نهج تبادل الاتهامات والعبارات الحادة . إلا أن تقاطعها بزيارة بيجن لواشنطن [٢ - ٤ مارس] قد حسم ذاك الجدل الدائر . وهو ما بدت بصماته واضحة على ملامح المقترحات الجديدة التي طرحتها واشنطن مؤخرا ؛ لتلعب الدبلوماسية دورا هائلا في فض النزاع حول المادة السادسة بشأن أولوية الالتزامات التي يصر عليها بيجن ويرفضها السادات. حيث تم الالتفاف حولها بطريقة غامضة فصيغت " في حدود المادة ١٠٣من ميثاق الأمم المتحدة ، في حالة التعارض بين التزامات الطرفين في ظل المعاهدة سيكون ملزما وسينفذ " كما تم إسقاط فكرة الخطاب القانوني

1- Laura Zittrain , Eisenberg . op. cit , p 43

٢- انظر ، محمود سويد ، مرجع سابق ، صـــ ٢٨ . كان السادات مستعدا للعب دور رجل البوليس في الخليج وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة ،كما أكدت بعض الآراء الأمريكية على أهمية مصر كعنصر مساعد على التوازن في العالم العربي خاصة في ظل تطورات الثورة الإيرانية ، راجع ، زهير شكر ، مرجع سابق ، صـ ٩٧ .

٣-بانهيار نظام الشاه في إيران كانت واشنطن بحاجة إلى إعادة صياغة السياسة الأمنية الأمريكية في المنطقة لدعم الثقة المحلية في الولايات المتحدة كشريك يركن إليه وتقوية الروابط الأمنية مع الدول الرئيسية بالمنطقة [إسرائيل – السعودية – والأردن – ومصر] لتحقيق الأمن الإقليمي ، وإمكانية وجود عسكري وبحري متزايد في المنطقة والحصول على تسهيلات للقواعد الأمريكية والذي سيأتي تدريجيا مع مرور الوقت . لذلك كانت مهمة وزير الدفاع الأمريكي [هارولد براون] للشرق الأوسط في أعقاب الثورة الإيرانية ، لمزيد من التفاصيل ، راجع، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صــ٧٢ . و هو ما تحقق بالفعل إبان عقد الثمانينيات في ظل المناخ المشجع بين مصر و الولايات المتحدة ، بتبادل الخبراء و المستشارين ، و التعاون الأمني المشترك ؛ حيث جرت المفاوضات بين البلدين لمنح واشنطن تسهيلات في مصر تحت إدعاء بأن منح الولايات المتحدة تسهيلات على أرض مصر نتيجة لتقديرات إستراتيجية تستهدف إعادة التوازن لمنطقة الشرق الأوسط ، بعد الخلل الذي أصاب ميزان القوى فيها عقب غزو أفغانستان من جانب القوات السوفيتية ، بجانب الدفاع عن الخليج ، بل و العالم الإسلامي ، لمزيد من التفاصيل حوال القواعد الأمريكية بمصر ، راجع ، أميرة حسين كمال ، التنافس الأمريكي السوفيتي في منطقة الخليج من عام ١٩٥٣ - ١٩٨١ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ . صـ ١٥٨ - ١٥٩ .

الأمريكي ، وبدلا من ذلك يلحق تفسير بالمعاهدة مفاداه أنه من المتفق عليه بين الطرفين أنه ليس هناك تأكيد أن هذه المعاهدة تغلب على المعاهدات أو الاتفاقيات الأخرى ، ولا أن المعاهدات و الاتفاقيات الأخرى تغلب على هذه المعاهدة ، ولا يفسر ذلك على أنه يتباين مع ما تقضي به المادة السادسة من المعاهدة بنصها سالف الذكر . وبذلك تم الاتفاق على نصين متناقضين في التفسير ذاته وتم حل الأزمة التي دامت ستة أشهر من المفاوضات بالصيغ الملتوية والطريقة الشفرية و على كل طرف تفسيرها كيفما يشاء [1].

كما تم الالتفاف حول مضمون الخطاب الجانبي الخاص بالضفة وغزة ، التي احتلت فيه كلمة " هدف" محل عبارة " تاريخ مستهدف " ونسبت الهدف إلى إتمام محادثات الحكم الذاتي خلال عام واحد بدلا من إجراء الانتخابات التي تجرى بأسرع ما يمكن بعد أن يكون الأطراف قد توصلوا إلى اتفاق ؛ وتنشأ سلطة الحكم الذاتي وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها . وهذا يعني الفصل بين الموعد المحدد لإنهاء المفاوضات بشأن إقامة الإدارة الذاتية وموعد انتخابات مؤسساتها [2] .

وعموما بقيت مشكلة إمدادات النفط ، إلى جانب توقيت تبادل السفراء ، إلا أن كارتر ألمح إلى أنه سيعالج القضيتين مباشرة مع السادات للوصول إلى حل مرض لهما . وهو ما بدا ممكنا بعد ما تم تخطي الصعاب ؛ بأن أصبحت الولايات المتحدة و إسرائيل متفقتين على معظم القضايا . وبدا أن السبب في ذلك لم يكن أن بيجن قد اقتنع بمنطق كارتر بقدر ما كان راجعا إلى الصياغات الأمريكية الجديدة التي ذهبت إلى أبعد ما يمكن ؛ حتى تتغلب على الشكوك الإسرائيلية . ولابد أن بيجن قد أدرك أيضاً أن اللحظة قد حانت للإطباق على الصفقة الثنائية مع السادات [3] . و هو ما أكده بيان بيجن أمام الكنيست بشأن مناقشة معاهدة السلام فيما بعد ..

١- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٣ . كذلك ، محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ ٢٨ - ٣١ .
٢- محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ ٣٩ .
٣-بشأن هذا التفسير ، راجع ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ٢٩٧ . كذلك ، صحيفة معاريف في عددها الصادر بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٤ ، نقلا عن ، إلياس شوفاني ، مرجع سابق .

وحالما انتهى الاجتماع بعث كارتر برسالة إلى السادات ليخبره بأنه قد تم إحراز بعض التقدم في المحادثات ، وأشار عن عزمه للقيام برحلة إلى الشرق الأوسط خلال الأيام القليلة القادمة .

و بإقرار مجلس الوزراء الإسرائيلي جميع المقترحات الأمريكية الجـديدة [في اليوم الثاني الموافق ٥ مارس ١٩٧٩] بدا حينئذ أن النجاح في متناول اليد وأن من شأن رحلة إلى الشرق الأوسط أن تحقق معاهدة السلام [1] . لذا قرر كارتر على الفور أن يوفد بريجنسكي إلى القاهرة للالتقاء بالسادات ؛ حاملا صيغة المعاهدة الجديدة التي وافقت عليها إسرائيل ، فضلا عن رسالة مخطوطة موجه إلى السادات مناشدا نبل أخلاقه وحسن تفهمه مذكراً إياه بأن الكلام ليس تحديدا للشيء الذي ينتظره ، ولكن بالإمكان اعتبار القبول بالتواريخ وبالالتزامات المسبقة بمثابة انتصار. أما التفصيلات فهي على كل حال طفيفة إذا قيست بالأهداف الاستراتيجية المشتركة [2] ...

وباجتماع السادات مع بريجينسكي في ٦ مارس وتسلمه رسالة كارتر أجرى بريجينسكي استعراضا استراتيجيا للمقترحات الجديدة والتماس تأييده لها بالضرب على الوتر الحساس وبشكل خاص جدا أن الوضع السياسي الداخلي لكارتر يزداد صعوبة ويتوق بيجن لأن يرى الرئيس وقد حاقت به الهزيمة [3]. وبالطبع هو ما لن يقبل به السادات بأي وضع كان ومهما كان الثمن لتفادي تلك الأزمة..

ومن هذا المنطلق أوضح السادات أن الصياغات الجديدة لا تثير مشاكل بالنسبة له ، ولكنه لا يرحب بالعودة إلى فكرة إيفاد سفير إلى إسرائيل عقب الانسحاب المرحلي . وبنهاية اللقاء أخبر السادات بريجينسكي بأهم " سلاح سري " لديه اقتراح يمكن لكارتر أن ينقله إلى بيجن بشأن مد إسرائيل بجزء من مياه النيل لري مستعمرات النقب !! وأنهى حديثه بالوعد بفعل كل ما بوسعه لكي

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٩٧ .
٢- كان السادات يأمل بأن يكون بديلا لشاه ايران ، ومن المفارقات أنه لم يصب من حلمه ذاك إلا المصير والمثوى الأخير . أما بشأن نص الخطاب كاملا ، انظر ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ١٠٣ .
3- Robert A . Strong , op . cit , p 405

تنجح زيارة كارتر نجاحا كبيراً [١].

و أيا ما كان الأمر فقد دعت تطورات الأمور إلى إظهار المرونة من الأطراف الإقليمية في ضوء الدور الذي ينتظرهم في المستقبل القريب ؛ سواء استراتيجية أمن الدفاع عن الشرق الأوسط ـ بعرض فكرة إقامة حلف غير رسمي يضم كلا من مصر و السعودية و الأردن و السودان و إمارات الخليج و إسرائيل ـ أو العلاقات الثنائية التي باتت ضرورية [٢]..

٣- رحلات فانس وكارتر إلى الشرق الأوسط وتسجيل المشهد الأخير :-

وصل كارتر إلى القاهرة مع نهاية الأسبوع الأول من مارس [٣] ، وكان لديه كل ما يدعوه للاعتقاد بأن رحلته ستكلل بالنجاح ، إذ لم يصطدم ببجين . فقد كان لديه تفويض مطلق للتفاوض مع إسرائيل بشأن النص النهائي للمعاهدة . بيد أن السادات أراد إدخال القليل من التغيرات الطفيفة على المعاهدة خاصة حول العبارات الشائكة في المادة السادسة والمذكرة التفسيرية لها بحيث لا تتعارض مع إطار كامب ديفيد لسلام شامل . أما بالنسبة لتبادل السفراء وتعجيل انسحاب إسرائيل الجزئي فضل السادات الدعوة إلى الالتزامات الأصلية التي تم سحبها لأسباب سياسية . كما كان يأمل في أن توافق إسرائيل على شكل ما من أشكال المركز الخاص لمصرفي غزة بتواجد ضباط اتصال فيها لبدء الحكم الذاتي بها وأن تبدأ الفترة الانتقالية [الخمس سنوات] تزامنا مع بدء إقامة الحكم الذاتي في غزة [٤] .

١ـ وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٩٧ . وكذلك ، محمد حسنين هيكل ، المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل ، صـ ٤٥ .

٢ـ كانت واشنطن تستعد للتصديق على معاهدة سولت٢وكان من المؤكد أن تثير جدلا مطولا حول العلاقات الأمريكية /السوفيتية مضافا إلى ذلك تداعيات سقوط الشاه والوضع الدفاعي والميزان الاستراتيجي في المنطقة . بشأن هذا التحليل راجع زهير شكر ، مرجع سابق صـ٩٦ـ ٩٩ . انظر ، أهداف زيارة وزير الدفاع الأمريكي هارولد براون للشرق الأوسط ، عقب جولة أثرتون بأيام قلائل ، يطرحها ، محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ٢٨ .

٣ـ أمضى كارتر معظم وقته في مصر في الاحتفالات بالعلاقات الوثيقة بين البلدين ، وكان السادات قد جهز عرضا مبهرا يتضمن رحلة بالقطار إلى الإسكندرية وانغمس السادات في الاحتفالات بكارتر حتى أنه لم يجتمع الزعيمين إلا قبيل رحيل كارتر إلى إسرائيل انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٩٨ .

٤ـ انظر ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٥ ، وكذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

وقبيل الرحيل إلى إسرائيل تعهد كارتر بالحصول لمصر على أفضل اتفاق ممكن خلال اجتماعه ببيجن ، وأوضح أنه حالما تصبح المعاهدة حقيقة واقعة فإن الولايات المتحدة ومصر تستطيعان التخطيط من أجل علاقة ضخمة مباشرة بين الحكومتين في الميدانين العسكري والاقتصادي ، كما أعرب كارتر عن أمله في دورهام للقطاع الخاص الأمريكي للاستثمار في مصر بعد توقيع المعاهدة [1] وأخيرا اطمأن السادات بتلميحات كارتر إلى استخدام أقصى نفوذه لحمل الأردن والسعودية على مساندة المعاهدة التي أصبحت أمرا واقعا [2]..

وبوصول كارتر إلى تل أبيب في ١٠مارس تبددت آماله بنسف بيجن أية فرصة لإتمام المفاوضات وتوقيع معاهدة السلام خلال وجود كارتر بالشرق الأوسط متذرعا بالإجراءات ، فأكد بيجن أنه لن يهرع لتوقيع المعاهدة لمجرد أن كارترقرر أن يغامر بهيبته السياسية بالسفر إلى الشرق الأوسط ، وحتى لو تمت الموافقة على نص المعاهدة فيتعين تصويت الكنيست عليها نظراً لمحدودية سلطته [3] .

وما بين تصلب بيجن ولهفة كارتر دارت اجتماعات ساخنة غلب عليها عناد بيجن ورفضه القاطع للصياغة الجديدة لمسودة المعاهدة ؛ فتمسك بالنص الذي جرى وضعه في واشنطن ، خاصة ما يتعلق بالمادة السادسة لب المعاهدة فبدونها تصبح المعاهدة وثيقة زائفة ولن توقع إسرائيل على وثيقة تعلم بزيفها. وانتقل بيجن إلى نقد المذكرة الخاصة بالفقرة [٢] من المادة السادسة التي تعالج مسألة الربط بين المعاهدة والسلام الشامل. كما اعترض بيجن بقوة على الخطاب الجانبي المتعلق بالضفة وغزة ، وعارض إمكانية تنفيذ الحكم الذاتي في غزة أولا ، كما لم يقبل أبدا بأي وجود مصري هناك وعلى السادات التخلي تماما عن الضفة والقطاع . ولا مانع بعد توقيع المعاهدة أن تكون إسرائيل مستعدة لأن

١- فقد أجادت واشنطن عملية الربط المحكم بين الجبهة الاقتصادية وبين جبهة عملية السلام مع إسرائيل وهو ما توضحه ماهية سياسة الانفتاح الاقتصادي وأبعادها . أما المساعدات و المصالح التي ستربط بين البلدين إزاء إبداء المرونة ، يطرحها ، محمود سويد ، خلفية القرار الإسرائيلي ، صـ ٣٤

٢- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٢٩٨ .

٣- انظر اجتماعات العمل المتواصلة في تل أبيب مقارنة بالقاهرة ، بمراجعة المرجع السابق ، صـ ٢٩٨ ، سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٥ – ٧٦ . كذلك ، موشي دايان ، مرجع سابق ، صـ ٢٦٥ – ٢٧٤ .

تبحث مع مصر إمكانية إقامة الحكم الذاتي في غزة أولا منفصلا عن الضفة [١].

أما مسألة النفط فقد تم تسويتها بإدراج مسودة بشأنها كإضافة للملحق الخاص بتطبيع العلاقات حيث تنص على أن المعاهدة والملحق يحددان إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف تشمل كذلك البيع التجاري للبترول من جانب مصر إلى إسرائيل ..، مضافا إليه ضمان الولايات المتحدة لمدى خمس عشرة سنة [٢].

و بشأن تبادل السفراء فقد أشار بيجن إلى إمكانية الانسحاب العاجل نوعا ما إلى الخط المرحلي في حالة إذا ما وافق السادات على إرسال سفير إلى إسرائيل بوقت قصير ، ووعد بيجن بأنه سيزكي المقترحات الجديدة أمام الكنيست [٣] .

كما تم التفاوض بشأن المذكرة الثنائية بين الولايات المتحدة و إسرائيل بشأن الترتيبات اللازمة في حالة خرق مصر للمعاهدة . وعلاوة على ذلك ، طمأن كارتر بيجن بأنه سيطلب من الكونجرس معونة مالية كبيرة للمساعدة في تغطية تكاليف نقل مواقع قواعد إسرائيل العسكرية في سيناء أثناء الانسحاب وتعهد بمواصلة المناقشات حول تقديم المزيد من المعدات العسكرية [٤].

وأخيرا وافق بيجن على المقترحات التي قررها الزعيمان خلال المحادثات المطولة بينهما ، معلقة على قبول غير مشروط من السادات وموافقة الكنيست وبذلك بدا أن الاتفاق في متناول اليد . وعلى هذا أقلعت طائرة الرئاسة متجهة إلى القاهرة لإطلاع السادات على ما تم الاتفاق عليه في تل أبيب . فاجتمع كارتر مع السادات بالمطار ، وبينما كان لدى مساعدي السادات بعض الاعتراضات قرر السادات الموافقة على النص الجديد حول تضارب الالتزامات حسب ما تم الاتفاق

١- موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٦٩ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ٢٧٣ .
٣- كمال حسن على ، مشاوير العمر ، صـ ٤١٢ . مع الوضع في الاعتبار تهديد بيجن لمضاعفة الفترة الزمنية المحددة للانسحاب بأن تصل إلى ١٨ شهر بدلا من ٩ أشهر و فترة الانسحاب النهائي من سيناء بست سنوات في حالة رفض السادات تبادل السفراء فور إنهاء المرحلة الأولى من الانسحاب ، لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ ٤٠ .
٤- سيروس فانس ، مرجع سابق ، صـ ٧٩ .

والتوصل إليه في إسرائيل ووافق على مسودة الخطاب المشترك الذي لم يرد به أي ذكر لوجود ضباط اتصال مصريين في غزة ، وأعرب عن استعداده لتبادل السفراء عقب إتمام الانسحاب المرحلي بثلاثين يوما . وقبل السادات كذلك الإضافة المقترحة على الملحق الخاص بتطبيع العلاقات من المعاهدة المتعلقة بإمداد البترول بزيادة أنها ستكون عبر خطوط الأنابيب . وأعلن عن رضائه عن اقتراح فتح الحد الفاصل بين مصر و إسرائيل بعد انسحاب إسرائيل من العريش (١) .

فقد وعد السادات بنجاح كارتر، وها هو قد أوفى بوعده ؛ فأعلن كارتر عبر مكبر الصوت بمطار القاهرة إتمام الاتفاق على عناصر معاهدة السلام .. وغادر كارتر القاهرة عائدا إلى واشنطن حاملا دعائم احتمالات نجاحه في انتخابات الرئاسة القادمة ، وصك اعتراف الشرق الأوسط بهيبة الولايات المتحدة وإقرار السلام بالمنطقة تحت المظلة الأمريكية رغم كل التحديات والتطورات (٢).

وعلى أثر ذلك عقدت الحكومة الإسرائيلية اجتماعا عاجلا في ١٤مارس ، انتهى بالموافقة على المعاهدة وأعلنت الصحف الإسرائيلية موافقة حكومتها على المعاهدة (٣).

واستكمالا للمرحلة النهائية سافر الوفد العسكري برئاسة كمال حسن على في ١٦مارس إلى واشنطن للالتقاء بنظيره عيزرا وايزمان على رأس الوفد الإسرائيلي للاتفاق حول إجراءات الانسحاب الإسرائيلي من سيناء والمراحل الفرعية له وإجراء مباحثات حول بعض القضايا التي كان يجب حلها قبل توقيع المعاهدة؛ وعلى رأسها تحديد المراحل الفرعية للانسحاب ، بجانب طلب الحصول على مساعدات عسكرية إضافية ، كما كانت هناك مسائل ثنائية أخرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل في انتظار الحل ، وعلى الأخص الكيفية التي ستضمن بها

١- لمزيد من التفاصيل راجع ، جيمي كارتر ، مرجع سابق ، صـ ١٠٧ ، كذلك ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٧٤ .

2- Robert A . Strong , op . cit , p 406.

٣- للوقوف على حجم المساعدات الأمريكية كثمن لتمرير المعاهدة من بين أنياب بيجن ، في الوقت الذي أعلن الكنيست ومجلس الوزراء الإسرائيلي موافقتهما على معاهدة السلام أعلن بيجن أن القدس لن تقسم ، وأنها عاصمة إسرائيل وأن إسرائيل لن تنسحب إلى حدود ١٩٦٧ . انظر ، محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ ٤٤ – ٤٨ .

الولايات المتحدة إمداد إسرائيل بالنفط إذا أصبح النفط المصري غير متاح لتلبية احتياجات إسرائيل ، وما تعد به الولايات المتحدة إزاء انتهاكات مصر للمعاهدة أو محاولة خرقها ، و ماهية الاحتياطات التي ينبغي عملها في حالة ما إذا لم تتوافر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من أجل سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلي، كان على واشنطن أن تجد حلولا لجميع هذه النقاط . وفي بعض الحالات لم تكن الصياغة النهائية قد أعدت حتى عشية توقيع " معاهدة السلام " [١].

وقد شهدت هذه المحادثات العسكرية عدة عراقيل ناشئة عن مطالبة مصر بتسليمها منطقة " دير سانت كاترين" فوراً ، و إخلاء حقول النفط بعد سبعة أشهر من توقيع المعاهدة ، في حين كانت إسرائيل تنوي إخلاء منطقة سانت كاترين في نهاية المرحلة الأخيرة من الانسحاب - أي بعد ثلاث سنوات - والانسحاب من حقول البترول بعد تسعة أشهر من توقيع المعاهدة . كما أن خط الانسحاب [خط العريش / رأس محمد] لم يتحدد على الخرائط في خط مستقيم بل تضمن بعض التعرجات التي تحوي جيوبا إسرائيلية كما هو الحال في منطقة سانت كاترين التي تضم منشآت ومواقع عسكرية إسرائيلية هامة [٢].

وعلى أي حال تم تسوية النقاط المتعلقة بالانسحاب عدا التوقيت الخاص بتسليم حقول البترول ، والذي استمرت المساومة عليه حتى قبيل ساعات من التوقيع على الاتفاق . وانتهت المحادثات للنتائج التي أعلنت بتوقيع المعاهدة في الملحق الخاص بالمراحل الفرعية للانسحاب من سيناء .

وعلى أثر ذلك بدأ إعداد الترتيبات بأن يتم الاحتفال بالتوقيع على المعاهدة في البيت الأبيض بواشنطن يوم ٢٦ مارس١٩٧٩ ولكن بقيت بعض الأمور التي يتعين حلها ، لعل أهمها مذكرة التفاهم بين إسرائيل وواشنطن وموضوع إمدادات البترول . لذلك تقرر عقد لقاء بين بيجن والسادات عشية التوقيع على المعاهدة ، في مبنى السفارة المصرية في واشنطن [٣] لتذليل العقبات الأخيرة بين

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٣٠٥ .
٢- محمود سويد ، مرجع سابق ، صـ ٤٩ .
٣- وصل السادات واشنطن يوم ٢٤ مارس وتم عقد الاجتماع مع بيجن بحضور كارتر يوم ٢٥ مارس .

الطرفين ، خصوصا فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من حقول النفط [1].

وتوصل الزعيمان إلى اتفاق ؛ تقوم إسرائيل بمقتضاه بتقديم موعد الانسحاب من حقول النفط [شهرين بدلا من أربعة أشهر عقب التوقيع] في سيناء بالمقابل تقوم مصر ببيع البترول لإسرائيل من تلك الحقول بسعر السوق ، وعلى أساس ثابت وتقوم ناقلات البترول الإسرائيلية بنقله مباشرة من خليج السويس . كما أن إسرائيل لن تدخل في السباق السنوي مع الدول الأخرى للحصول على هذا البترول ، أي ضمان حصة دائمة بدون أية تغيرات أو مفاوضات ، كما طالبت إسرائيل بوثيقة رسمية تتضمن رسالة من الولايات المتحدة تؤكد ضمان الترتيبات اللازمة لإمدادات البترول [2].

ونزولا على رغبة واشنطن تم إرجاء توقيع مذكرة التفاهم الثنائية بين الولايات المتحدة و إسرائيل وكذلك خطاب كارتر بشأن ضمان إمدادات البترول إلى ما بعد توقيع المعاهدة [3] ؛ حتى تكون المعاهدة حقيقة واقعة تفرض نفسها على الجميع ، وما يثار بعدها من عواصف حول هاتين الوثيقتين يكون بمثابة صرخة في وادٍ .

وبتمام الثانية بعد ظهر ٢٦ مارس ، صعد الزعماء الثلاث إلى المنصة، تسلموا نسخا من المعاهدة من معاونيهم للتوقيع عليها . ووقع السادات وبيجن أيضا على رسالة إلى كارتر بخصوص المفاوضات المتعلقة بقضايا الضفة الغربية وغزة وأضاف كارتر بخط يده على الرسالة حاشية تفسيرية مفادها " أن تعبير الضفة الغربية يعني يهودا و السامرا على حد فهم الحكومة الإسرائيلية " ووقع السادات رسالة أخرى إلى كارتر يعد فيها بإيفاد سفير مقيم إلى إسرائيل خلال شهر واحد من الانسحاب المرحلي كما كتب كارتر إلى كل من السادات وبيجن ليوضح لهما ما ستقوم به الولايات المتحدة في رصد الترتيبات الأمنية في سيناء ، ويؤكد أن واشنطن ستبذل كل ما بوسعها لتنظيم قوة حفظ السلام متعددة الأطراف إذا لم تتوفر قوات الأمم المتحدة [4].

1- Melvin A .Friedlader , op . cit , p 273.

٢- موشي دايان ، الاختراق ، صــ ٢٧٦ .

٣- المرجع نفسه ، صــ ٢٧٦ .

٤- وليام كوانت ، عملية السلام ، صــ ٣٠٥ . انظر الملحق [ج] بالمرجع نفسه ، صــ ٣٣٨ .

وعقب حفل التوقيع وضع فانس ودايان أيضا توقيعهما على مذكرة اتفاق، بشأن التزامات واشنطن في حالة انتهاك مصر للمعاهدة . وبرغم أن معظم الالتزامات الواردة في هذه الوثيقة مقيدة باشتراطات إلا أنها تلقي بثقل الولايات المتحدة خلف إسرائيل إزاء اجتراء مصر على مثل هذا العمل . و أعيد تأكيد الوعود المبذولة كجزء من مذكرات التفاهم السابقة ووقعا في نفس الوقت اتفاقا بشأن إمدادات النفط [1] وفيما يتعلق بالمعونة العسكرية لإسرائيل كتب وزير الدفاع الأمريكي براون إلى وايزمان تعهدا بالتزام واشنطن بتقديم ٣ مليار دولار للمساعدة في بناء المطارات العسكرية الجديدة في النقب منها ٨٠٠ مليون دولار على شكل منح ، مضافا إلى ذلك الاستعداد للتصرف بإيجابية بشأن عدد من منظومات الأسلحة التي كانت قد طلبت من قبل . كما كتب براون رسالة عاجلة إلى وزير الدفاع المصري يعده بتقديم ١,٥ مليار دولار من المعونة على مدى السنوات الثلاث التالية [فترة الانسحاب الإسرائيلي] و أرفق بالرسالة قائمة بالمعدات العسكرية التي سيسمح لمصر بشرائها [2].

ثم جرى صياغة مذكرات تفاهم لتسجيل الموقف ؛ فلم تدخل أي من هذه المذكرات تغييرات جوهرية على المخطط الأساسي لما تم الاتفاق عليه مع تل أبيب ، وإنما انطوت إلى حد كبير على تسجيل موقف واشنطن في تفسير بعض النقاط المهمة في المعاهدة أو في ملاحقها ، أو تسجيل بعض أوجه التفاهم غير الرسمي الذي تم التوصل إليه بعد استكمال نص المعاهدة . وإزاء ذلك كتب خليل رسالتين لفانس يسرد فيهما ستة عشر سببا لرفض مصر مذكرة الاتفاق الأمريكية الإسرائيلية التي لم يعلم بها حتى اللحظة الأخيرة لتوقيع المعاهدة . كما كتب مذكرة احتجاج إلى كارتر بشأن ما لم يفعله لإلزام بيجن باتخاذ إجراءات إيجابية في الضفة وغزة [3]. إلا أن كل ذلك ذهب أدراج الرياح ولم يحرك ساكنا ؛ لأن

١- للاطلاع على نص تلك الوثائق كاملة انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، ملحق الوثائق ، صـ ٣٦٤ ـ ٣٦٧ . أما بالنسبة لموقف مصر من تلك المذكرات ، انظر ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وملحقاتها ، مصدر سابق ، صـ ١٣٣ ـ ١٣٤ وهو ما سوف نوضحه لاحقا .

٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٣٠٦.

٣- أما بشأن رد فعل القاهرة و أسلوب الاحتجاج يمكن الإطلاع عليه في طيات خطابات رئيس الوزراء مصطفى خليل الموجهة إلى واشنطن المدرجة ضمن وثائق معاهدة السلام ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام ، المصدر المشار إليه ، صـ ١٠٩ ـ ١٣٩ . المدرجة بالملحق [ج] .

كارتر قد عرف منذ البداية أن السادات لن يثير ضجة بشأن تلك الأمور، فلا مانع من الاحتجاج على هذا الوجه ..

ثانياً : مضمون معاهدة السلام وتداعياتها :

باستعراض مسار وديناميكية المباحثات خلال الفترة الممتدة من توقيع اتفاقات كامب ديفيد وحتى توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، تم إلقاء الضوء على ملابسات وأبعاد أهم بنود المعاهدة وملحقاتها من خلال تتبع التطورات التي مرت بها مسودة المعاهدة حتى وصلت إلى صيغتها النهائية بوضعها الراهن. واستكمالا لذلك التسلسل سنتناول بالرصد والتحليل مضمون مواد ونصوص المعاهدة وملحقاتها في إطار متكامل ، لمحاولة تقييم المعاهدة وتداعياتها الداخلية والإقليمية والدولية . ومدى ارتباط ذلك وانعكاساته على مسار مباحثات الحكم الذاتي وحل القضية الفلسطينية .

حيث اشتمل الاتفاق المصري الإسرائيلي على ملف من الوثائق يتألف من شقين : أولهما معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها [ثلاثة مرفقات تعالج الترتيبات الأمنية ، والخرائط الملحقة بها، وبروتوكول العلاقات الطبيعية بين الطرفين والمحاضر المتفق عليها في شكل سبع مذكرات تفسيرية أرفقت بالوثيقة الأساسية] . أما الشق الثاني فكان الاتفاق التكميلي الخاص بالحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة والوثائق المتعلقة به .

أما الشق الأول المتعلق بالوثيقة الأساسية « معاهدة السلام »المصرية /الإسرائيلية وملحقاتها : حيث تتألف المعاهدة من ديباجة وتسع مواد ، ألحقت بها الوثائق التالية :

ملحق رقم [١] وهوالبرتوكول الخاص بانسحاب إسرائيل وترتيبات الأمن ، ملحق رقم [٢] وهو خاص بالخرائط ، ملحق رقم [٣] ويعالج مسألة تطبيع العلاقات ، بالإضافة إلى محضرمتفق عليه بشأن التفسيرات الرسمية لبعض المواد التي كانت مثار جدل طويل خلال مرحلة المباحثات ـ على نحو ما أوضحنا ـ مع مراعاة

أن هذه التفسيرات الرسمية لبعض مواد المعاهدة جزء لا يتجزأ من المعاهدة [1].

أما عن الديباجة فإن سير معركة المفاوضات ونتائجها كفيل بإثبات زيف ما ورد بها فضلاعما أضافته مواد المعاهدة ذاتها وملحقاتها إلى هذا الاتجاه ، إلى جانب مضمون الخطاب الخاص بالضفة الغربية وغزة . اللهم إلا الفقرة الخاصة بإنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل على نحو ما تفصح عنه فقراتها؛ حيث جاء بصدر الديباجة إقرار الطرفين باقتناعهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢و ٣٣٨ ، والالتزام بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد. ووفقا لإطار السلام فإن أساس السلام ليس مع مصر و إسرائيل فحسب ، بل أيضاً مع إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها " على هذا الأساس " [الفقرة١ ، ٢] [2]. وهو ما لا يستقيم مع ما أعلنه بيجن وأصر على تنفيذه وبخاصة بشأن عدم انطباق القرار ٢٤٢ على الضفة والقطاع وبخاصة ديباجة القرار ذاته [بعدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب] وإصرار بيجن على أن مبدأ التفاوض لن يتم إلا مع الدول ذات السيادة ، ومعني ذلك استثناء الضفة الغربية وقطاع غزة من هذا المبدأ . مضافا إلى ذلك مضمون وطبيعة الحكم الذاتي للسكان بهذه المنطقة ، بغض النظر عما يعلنه المسئولون أو تشير إليه ديباجة المعاهدة .

١- تؤكد الحكومة المصرية بأن التفسيرات الرسمية لبعض مواد المعاهدة بأنها جزء لا يتجزأ من المعاهدة و بالادعاء بأن تلك التفسيرات هي نتاج جهد وحرص المفاوض المصري على الحصول عليها لمواجهة محاولة إسرائيل تفسير تلك المواد من المعاهدة تفسيرات تخرج بها عن معناها والهدف الحقيقي من ورائها . ولكن رصد و تحليل مسار سير المفاوضات كفيل بإثبات عدم صحة ذلك . حيث أن هذه التفسيرات كانت آخر ملاذ للمفاوض المصري كمهرب من التعنت الإسرائيلي وأقصي ما سمحت به حكومة الليكود بعد ما دمغتها بطابعها . فما لم توافق عليه إسرائيل كنص مثبت في صلب المعاهدة تم إرجائه إلى تلك التفسيرات ، ولكل طرف الحق في تفسيرها كما يشاء ، أما التطبيق العملي للمعاهدة وملحقاتها والخطاب التكميلي كفيل بالقول الحسم لذاك التناقض . أما بشأن هذه الادعاءات ومحاولات تزييف الوعي وخداع أمة بأسرها على يد قادتها و زعمائها ، انظر ، مناقشة المعاهدة المصرية / الإسرائيلية في مجلس الشعب المصري : جمهورية مصر العربية ، مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة الثامنة و الخمسين المعقودة بتاريخ ٥ أبريل ١٩٧٩ [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط ١٩٧٩] ، صـ ١١٣٥ - ١١٥٠ .

٢- انظر نص الوثيقة ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها . مصدر سابق ، صـ ٤٣ ، المدرجة بالملحق [ج] ، صـ ٤٥٦.

أما الفقرة[٣] فقد أكدت إنهاء حالة الحرب وإقامة سلام بين مصر وإسرائيل وهو ما أقرته اتفاقية سيناء الثانية من قبل وتم توثيقه بالمعاهدة ، وربما كانت هي الفقرة الوحيدة التي تم تنفيذها ، ومازالت قائمة حتى الآن .

وتشير الفقرتان [٤ ، ٥] إلى أن"معاهدة السلام " تعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي / الإسرائيلي بكافة جوانبه ؛ بدعوة الأطراف الأخرى للاشتراك في عملية السلام على أساس مبادئ إطار السلام واسترشادا به (١) .

وهو ما لا يستقيم بكل المقاييس مع ما وصلت إليه المفاوضات ونصت عليه الصيغة النهائية للمعاهدة بموادها وملاحقها ، وهو ما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك بأنها معاهدة سلام منفصل تماما . فلم تحقق الحد الأدنى للحقوق الفلسطينية ؛ فقد شوهت إسرائيل معالم الحكم الذاتي الذي سمحت به لسكان الضفة والقطاع . وهو ما سوف يثبت صحته من خلال مرحلة تطبيق الحكم الذاتي الذي كتب عليه الفشل قبل تطبيقه . بجانب الشروط والقيود التي فرضتها المعاهدة على مصر والتي كانت كفيلة بنسف أي تفكير للمشاركة في مباحثات السلام والسير على دربها .

وبهذا الوضع مثلت ديباجة المعاهدة إطار تغطية لمحتوى المعاهدة ومضمونها سواء موادها أو ملحقاتها ، فهو أقصى ما أنجزه المفاوض المصري بشأن التسوية الشاملة وسط المعارك الشرسة مع كتلة الليكود وما سمحت بتمريره استنادا إلى تنازلات السادات و انفراده بمهمة التفاوض وهو لم يكن أهلا لمثل هذه المهمة الشائكة التي ستحدد ملامح مستقبل أمة بأسرها لسنوات طوال - في ظل إقصاء المستشارين و الخبراء المعنيين بتلك المسئولية و تغييبهم شبه التام عن مجريات الأحداث - بخاصة معضلة التفاوض مع ذاك الماكر الصهيوني و الخصم الشرس الذي يتربص لسقطات فريسته . ومن المفارقات أن السادات الذي خدع عدوه و باغته بحرب لم تخطر له على بال ، هو ذاته الذي أمكن العدو من احتوائه و

١- انظر نص الوثيقة ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها . مصدر سابق المدرجة بالملحق [ج] ، صـ ٤٥٦

السيطرة عليه ، أو بالأدق تقييده و امتلاك زمامه فكريا و ديناميكيا ، حتى تسلط على ذاته و بلاده . وهو ما يدعو للأسى في المقام الأول ..

ومن المفارقات أن يوقع السادات - الذي طالما نادى بالسلام الشامل ورفض أي صلح منفرد - على المعاهدة وهو على يقين تام بذلك ومدركا لأخطارها وأبعادها (١). على نحو ما تطالعنا به مواد المعاهدة وملاحقها والمحضر المتفق عليه بالتفسيرات الرسمية لبعض موادها وهو ما سوف نتناوله بالتحليل من خلال ثلاث محاور رئيسية كالتالي :

١ - **<u>على صعيد الاستقلال والسيادة الوطنية</u>** : -

تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام سلام بينهما حالما يتم تبادل وثائق التصديق على المعاهدة [م١] . وهو ما تصدرت به مواد المعاهدة ، نظراً لما لهذه المسألة من أهمية خاصة ، باعتبارها مضمون المعاهدة برمتها وستدور باقي مواد المعاهدة حول ذاك المفهوم ؛ إما لتدعيمه أو كإجراء تنفيذي له . وبذلك قد انتهت الحرب رسميا بين الطرفين بمقتضى هذه المادة متضامنة مع المذكرة الثنائية بين إسرائيل والولايات المتحدة(٢). والتي يستحيل معها حتى التلويح بإمكانية قيام مصر بأي نشاط عسكري مباشر أو غير مباشر ضد إسرائيل ، مهما تطورت الأمور وبلغ الخلاف مداه (٣).

وعلى الرغم من أن إسرائيل قد تعهدت بمقتضى المعاهدة بانسحاب قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية [بين مصر وفلسطين

١- و يتضح وجه التناقض وأبعاده من خلال مقارنة المذكرة التفسيرية للمعاهدة – تحت إمضاء دكتور بطرس غالي ، وما ورد بمذكراته . صـ ١٥٢ – ٢٤٤ .

٢- انظر ، نص مذكرة الاتفاق ، وزارة الخارجية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ملحق [ج] .

٣- ورغم كل ذلك ، نجد تصريح دكتور / مصطفي خليل ، بأن مصر سوف تساعد سوريا إذا حاولت تحرير الجولان بالقوة , وذلك وفقا لميثاق الدفاع المشترك ، وأن المعاهدة مع إسرائيل لن تمنع مصر من ذلك ، جريدة النهار ١٩٧٩/٤/٩ . وفور إدلاء رئيس الوزراء المصري بذلك التصريح ، ظهر رد فعل إسرائيل عنيفا ؛ حيث أرسل بيجن احتجاجا رسميا إلى السادات ، فاضطرت الحكومة المصرية عند ذلك الحد إلى التراجع المبطن عما صرح به رئيس وزرائها ، بأن مساعدة سوريا مشروطا ورهنا لقبول سوريا فتح باب المفاوضات للصلح مع إسرائيل . جريدة السفير ١٩٧٩/٤/١٠ . نقلا عن رياض الأشقر ، المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، أبعادها الاستراتيجية والعسكرية [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط١ ١٩٧٩] ، صـ ٧ .

تحت الانتداب] ، واستئناف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء بنص الفقرة الثانية [م١] إجمالا . إلا أنها قيدت من حرية الإرادة المصرية من ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء ، بل حددت نوع هذه السيادة التي ستعود إلى مصر مع إمكانية استغلال ذلك وكيفية مساهمة هذه الأوضاع لتحقيق الهدف الاستراتيجي الإسرائيلي . فقد تم تقييد مراحل الانسحاب بتوقيتات معينة ، والتزامات أمن محددة طبقا لنص [م٤] . وهو ما يوضحه الملحق العسكري تفصيلا .

فبالاطلاع على بنود الملحق العسكري وما ورد به بشأن تنظيم الانسحاب الإسرائيلي وطبقا لتسلسل مراحل الانسحاب [الرئيسية أو الفرعية] وتوقيتاته الزمنية وترتيبات الأمن الملازمة لذلك ستحدد ممارسة مصر لسيادتها على سيناء [١]. حيث تحددت مبادئ الانسحاب الإسرائيلي من سيناء على مرحلتين رئيستين :

أ- الانسحاب المرحلي حتى شرق خط العريش/ رأس محمد [كما هو موضح بالخريطة رقم ٢] وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على المعاهدة .

ب- الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات بدءا من تاريخ توقيع المعاهدة .

■ أ] <u>أما عن الانسحاب المرحلي</u> : والذي ينقسم بدوره إلى خمس مراحل فرعية بخطوط انسحاب وتوقيتات زمنية محددة ؛ حيث يبدأ انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة العريش حتى منطقة غرب خط الانسحاب المرحلي بما في ذلك منطقة سانت كاترين والمناطق شرق ممري الجدي و متلا خلال فترة شهرين وتنتهي خلال تسعة أشهر عقب التوقيع على المعاهدة مباشرة [٢].

ولقد وضعت مراحل الانسحاب وتوقيتاته بعناية فائقة ؛ حتى لا تحدث أي تغييرات جوهرية على الأوضاع الاستراتيجية للقوات البرية والجوية الإسرائيلية

١- انظر ، البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن ، ملحق [ج] ، صـ ٤١٦ - ٤٦٤ .
٢- البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن ، المصدر نفسه .

في سيناء ؛ حيث أن السيطرة العسكرية الفعلية لإسرائيل ستبقى قائمة حتى بعد الانسحاب المرحلي [بمراحله الفرعية] . نظراً لأن الطيران الإسرائيلي سيبقى عقب هذه المرحلة الفرعية محتفظا بمطاراته المتقدمة في وسط سيناء ، فضلا عن مطاراته الخلفية في سيناء . بذلك لن تحدث أية تغيرات جوهرية على الأوضاع الاستراتيجية للقوات البرية والجوية الإسرائيلية ، التي بإمكانها تهديد قناة السويس والعمق المصري فعليا . باستثناء المرحلة الفرعية الأخيرة لمرحلة الانسحاب المرحلي ؛ حيث تخفف هذه المرحلة - إلى حد ما - من مخاطر التهديد الاستراتيجي الإسرائيلي لمنطقة القناة ، ولكن المنطقة الممتدة من شرق العريش مباشرة في شمال سيناء حتى شرق رأس محمد مباشرة في أقصى جنوب سيناء ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية لأكثر من عامين بعد انتهاء الانسحاب المرحلي. حيث تضم هذه المناطق ثلاث مطارات تمكن القوات الجوية الإسرائيلية من تهديد محاور سيناء الثلاثة وصولا حتى منطقة القناة ، فضلا عن تهديد خليج السويس وعمق مصر على طول شواطئ البحر الأحمر .

أما القوات البرية الإسرائيلية ستكون مسيطرة على خط الدفاع المصري الأول في سيناء وقريبة جدا من خط الدفاع الثاني ، ومن ثم يكون الطريق مفتوحا أمامها حتى الخط الدفاعي الثالث والأخير في سيناء[خط الممرات] والذي يسبق قناة السويس بمسافة [٤٠ – ٧٠ كيلو متر تقريباً] [1]. الأمرالذي يضعف كثيرا من ميزة العمق الدفاعي لمصر وقناة السويس ، وبطبيعة الحال سيبقى هذا الوضع طوال مدة ثلاث سنوات ؛ وهو ما يفرض على مصر استبعاد أي خيارعسكري تجاه إسرائيل مهما تطورت الظروف السياسة والعسكرية ، ومهما ساءت الأوضاع . مما يجعل القيادة المصرية رهن الاختبار خلال عامين ، سواء تجاه إسرائيل أو حلفائها العرب على حد سواء ؛ حيث تكون إسرائيل مسيطرة على كل سيناء كما ستظل في شرم الشيخ وفي قواعدها ومستوطناتها وعلى هذا أصبحت المعاهدة اعترافا رسميا وإقرارا بحقائق الوضع الراهن .

١- محمود عزمي ، النتائج الاستراتيجية لمعاهدة الصلح المصرية . شؤون فلسطينية ، آيار / مايو ١٩٧٩ العدد [٩٠] ، صـ ١٦٤ .

▪ب] **أما الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية** : فقد تحدد له موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات بدءا من تاريخ توقيع المعاهدة . أما عن الأوضاع العسكرية القائمة عقب الانسحاب النهائي : فقد تحددت له أقصى حدود الأمن - من المفترض أنها لكلا الطرفين وعلى أساس التبادل -حيث تقام ترتيبات أمن متفق عليها : تتضمن مناطق محدودة التسليح ، مراقبين وقوات الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق العسكري ، وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يوقع عليها الطرفان [الفقرة ١ - م٤] مع مراعاة الوجود الدائم لقوات الأمم المتحدة فلا يتم سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن [١] . بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس ... [فقرة ٢- م٤] .

وبناء على ذلك تم تقسيم سيناء إلى مناطق ثلاث كوضع دائم بعد استكمال الانسحاب الإسرائيلي من سيناء : حيث سمح لمصر بالاحتفاظ بقوة عسكرية محدودة الحجم والتسليح ذي نوعية خاصة في المنطقة [أ] - كما هو موضح بالخريطة [٢] - بقوة لا يزيد إجمالي عدد أفرادها من مقاتلين ورجال خدمات إدارية عن ٢٢ ألف فرد ، ولا يزيد حجمها القتالي عن فرقة مشاة ميكانيكية تضم٣ ألوية ميكانيكية ولواء مدرع واحد ؛ بحيث لا يزيد عدد دبابات الفرقة المذكورة عن٢٣٠دبابة موزعة على ألويتها الأربعة ، بالإضافة إلى ٧ كتائب مدفعية ميدانية ، ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات و ٤٨٠ مركبة مدرعة [٣].

ومن الملاحظ أن العناصر الرئيسة لقوة هذه الفرقة تعادل تقريبا ما يشمله تنظيم الفرق عالميا ، ولكن الفارق هنا أن المادة المشار إليها قيدت حجم ونوعية وسائل الدفاع الجوي لدى الفرقة المذكورة ؛ إذ حددت وسائل الدفاع الجوي للفرقة بـ [١٢٦مدفعا خفيفا] مضاد للطائرات فقط ، فضلا عن عدد غير محدد من صواريخ الكتف المضادة للطائرات [طراز سام ٧] . مضافا إلى ذلك أن الفرقة ذاتها في خط الممرات تكون خارج نطاق شبكة الدفاع الجوي الفعال ؛ ومن

١- وزارة الخارجية ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، المدرجة بالملحق [ج] ، صـ ٤٥٨
٢- انظر الخريطة ، ملحق [ج] ، صـ ٤٥٩ .
٣- انظر الملحق العسكري المدرج بملاحق الدراسة ، ملحق [ج] ، صـ ٤٧٤ - ٤٧٩ .

ثم تصبح في موضع ضعف في مواجهة الهجمات الجوية الإسرائيلية المحتملة وذلك ما لم يساندها الطيران المصري بفاعلية . و هو ما تم استبعاده بتحريم قيام أي قواعد جوية في سيناء في أي من مناطقها ، أو حتى إنشاء مهابط طائرات عسكرية في أي مطارات سيناء المدنية بمقتضى شروط الملحق العسكري المنظمة للوضع السلمي الدائم لسيناء بعد الانسحاب النهائي . والمشكلة الحقيقية ليس فقط في ضعف التسليح المضاد للطائرات لدى الفرقة المذكورة ، وإنما في فقدان مصر لحق رئيسي من حقوق سيادتها على أراضيها ، وهو حق الدفاع بكل الوسائل الكافية وبحرية تامة وفق استراتيجيتها الدفاعية.

فوضع فرقة مشاة ميكانيكية واحدة لا تكفي أصلا لتحقيق دفاع فعال عن المنطقة [أ] ، خاصة وأن ما يقرب من أربعة أخماس سيناء ستكون منزوعة السلاح من الناحية العملية . إذ ستوجد فيها قوة محدودة من حرس الحدود ذات تسليح خفيف بجانب جنود الشرطة . بالإضافة إلى كل ذلك فإن نوعية التحصينات والاستحكامات المسموح للفرقة بإقامتها في المنطقة [أ] ستكون قاصرة على الاستحكامات الميدانية المعتادة ، مجرد خنادق وملاجئ ؛ أي أنها غير مجهزة هندسياً [1] . وتبعا لحرمان مصر من إنشاء أي مطارات حربية على أي جزء من أرض سيناء أو مواني عسكرية على أي من شواطئها ولا يحق لأسطولها الحربي استخدام المواني الموجودة بها فعلا ؛ فإنه يجعل سيناء في الواقع أرضا مفتوحة بلا دفاع أمام الغزو الإسرائيلي إن أرادت إسرائيل إعادة احتلال سيناء لأي سبب من الأسباب [2].

١ـ محمود عزمي ، شؤون فلسطينية ، مرجع سابق ، صـ ١٦٤ ـ ١٦٦ .

٢ـ و هو ما ينفيه رئيس هيئة العمليات اللواء حسن أبو سعده أثناء توضيحه للأوضاع العسكرية التي تفرضها المعاهدة أمام مجلس الشعب ، مضبطة الجلسة [٦٠] بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٧٩ ، مصدر سابق ، ص ٥٩٣٥ـ ٥٩٣٦ . رغم أنه أمر غير مستبعد ، بل وارد بالفعل و يمثل مطلبا لبعض التيارات في إسرائيل و هو ما فجره الكاتب الصحفي عوديد ينيون على صفحات هآرتس الإسرائيلية بدعوة صريحة لاحتلال سيناء مجدد ، معتبرا أن مصر باتت جثة هامدة في أعقاب انهيارها على أثر تداعيات كامب ديفيد و عزلتها العربية ، وفي أعقاب الانقسام الطائفي ما بين مسلمي و مسيحي مصر الذي يزداد تأزما في المستقبل . فتجزئة مصر إقليميا إلى وحدات فرعية جغرافية منفصلة هي هدف إسرائيل السياسي في الثمانينيات ؛ فمتى تفتت مصر تفتت الباقون إلى مجموعات محدودة من الأقليات الدينية و العرقية كأنظمة حكم بديلة للأوطان مجسدا في مشاريع خرائط الطرق لمنطقة الشرق الأوسط التي اكتظت بها أدراج الكونجرس الأمريكي و أصبحت متخمة بسلسلة من المشاريع اللامركزية الإدارية و السياسية الموسعة التي لا تزال قيد البحث و الدراسة . و هو ما أقربه السفير الأمريكي بلبنان بمناسبة الذكرى ٥٥ لثورة يوليو و السبيل لإحياء القومية العربية و تحدي مشاريع تمزيق المنطقة عبر ربع قرن ، معن بشور ، مجلة العربي ، عدد ١١٥٣ ، بتاريخ ١٣ / ٤ / ٢٠٠٩ . إلا أنه بمطلع عام ٢٠١١ تحدثت مصر عن نفسها ردا على تلك الإدعاءات أو غيرها بصوت هز الجميع ونبض شعب يناهز الثمانين مليون نسمه ليوقظ أمة بأسرها من ثبات عميق ..

وبالمقابل فإن الوجود العسكري المخفف المتفق عليه [م٢] من البرتوكول كالتزام شكلي متبادل يقتصر على شريط ضيق من الأرض لا يزيد عرضه عن ٣ كم على طول الحدود الدولية المصرية الفلسطينية وهي المنطقة التي يرمز لها [د] ، والتي ستتواجد فيها قوة إسرائيلية تتألف من٤آلاف فرد موزعين على ٤كتائب مشاة داخل منشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية ، بجانب مراقبي الأمم المتحدة وليس لدى هذه القوة دبابات أو مدفعية أو صواريخ ، فيما عدا صواريخ (أرض / جو) ، إلى جانب مراقبي الأمم المتحدة [1] [البرتوكول - م٢] . ومن الملاحظ أن الوضع هنا يختلف تماما عن الوضع في سيناء ؛ حيث إن المنطقة [د] لا تشكل أي تهديد للأمن الإسرائيلي إذ إن القوة المحدودة والمخففة التسليح الموجودة بتلك المنطقة تقع ضمن نطاق الحماية الفعالة والسريعة لنيران المدفعية والصواريخ المضادة للطائرات والدبابات والقواعد الجوية الإسرائيلية القريبة للغاية منها وبصورة تكاد تكون مباشرة [2].

وبالعودة إلى سيناء نجد أنه يلي المنطقة [أ] منطقة [ب] حيث حددت نصوص الملحق العسكري منطقة تالية في سيناء هي المنطقة [ب] حيث تحددت القوات المصرية المسموح بتواجدها في تلك المنطقة بأربع كتائب من حرس الحدود لا يزيد عدد أفرادها عن٤ آلاف فرد مجهزة بأسلحة خفيفة ، بالإضافة إلى الشرطة المدنية لمعاونتها للمحافظة على النظام في المنطقة [3]. فضلا عن أن الطائرات المدنية الموجودة في هذه المنطقة لا يجوز لها الهبوط فيها أو الإقلاع منها ، وإنما يجوز فقط بتواجد عدد من طائرات النقل غير المسلحة لا يزيد عن ٨ طائرات يمكن الاحتفاظ بها في المنطقة [ب] . كما أن الطائرات الحربية المصرية ممنوعة من التحليق فوق أرض هذه المنطقة أو فوق مياهها الإقليمية، وعوضا عن ذلك يمكن تجهيز وحدات الحدود بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائفها في المنطقة [ب] .. [البرتوكول- م٣] [4].

١- انظر البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، مصدر سابق ، المدرجة بالملحق [ج] ، صـ ٤٦١ .

٢- محمود عزمي ، شؤون فلسطينية ، مصدر سابق ، صـ ١٦٧ .

٣- انظر ، البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي و ترتيبات الأمن ، إحدى ملحقات معاهدة السلام ، الملحق [ج] ، صـ ٤٦١ .

٤- المصدر نفسه ، صـ ٥٤ الملحق [ج] ، صـ ٤٦٢ .

وعموماً تهدف هذه القيود إلى منع مصر من القيام بعمليات نقل عسكري جوي كبير بصورة مفاجئة لتعزيز قواتها في المنطقة [ب] وكذلك حرمان مصر من تسيير دوريات حراسة جوية فوقها حتى ولو كانت الطائرات المقاتلة منطلقة من قواعد خارج سيناء [1].

كما قصرت شروط الملحق العسكري حق الطيران الحربي المصري ونظيره الإسرائيلي في طلعات القتال وطلعات الاستطلاع على المنطقتين [أ، د] فقط ، ولكن مع عدم السماح في الوقت ذاته لكل منهما بالهبوط في هاتين المنطقتين كلا في منطقته ، مع إمكانية إنشاء مطارات مدنية فقط في هذه المناطق[البرتوكول - م٣] [2].

وبطبيعة الحال فإن الطيران الإسرائيلي لن يكون بحاجة للهبوط في الشريط الحدودي - البالغ عرضه ٣ كم وطوله حوالي٢٠ كم - على عكس حالة الطيران المصري الذي سيحلق فوق منطقة يبلغ عرضها٦٠كم وطولها نحو٤٠٠كم ، والذي سيحرم حتى من التزود بالوقود من مطارات المنطقة [أ] التي توجد بها الفرقة الميكانيكية . الأمر الذي يقلل من قدراته على حماية سماء المنطقة إلى حد ما ، وبصورة مختلفة تماما عن قدرة الطيران الإسرائيلي المماثلة بالنسبة للمنطقة [د] بل سيساعد هذا الوضع في توفير حرية الحركة للقوات الجوية الإسرائيلية مع مراعاة تفوقها النوعي [3] .

كما حددت نصوص الملحق العسكري منطقة ثالثة هي المنطقة [ج] وهي المنطقة الأخيرة التي تعقب المنطقة [ب] وحتى الحدود الدولية وخليج العقبة

١- وهنا يكمن مضمون وطبيعة السلام مع مصر والذي يكفل منع إمكانية نشوب حرب مفاجئة على غرار حرب أكتوبر ، وفي حالة احتمال اندلاعها ستضطر مصر إلى إدخال قوات كبيرة إلى سيناء التي ستكون في معظمها منزوعة السلاح ، ويمكن بواسطة الطرق الإستخبارية الجيدة معرفة التحركات المصرية فور وقوعها . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٥. و لا يعني ذلك تهديد مصر ؛ فقواتها الباسلة قادرة على ردأ الخطر و مواجهة أي عدوان مهما كانت الصعوبات أو التحديات وهو ما لا يتناقض مع تحقيق الأمن القومي المصري و التأكيد على إقراره بكل المقاييس.

٢- معاهدة السلام بن مصر و إسرائيل ، المصدر المشار إليه الملحق [ج] ، صـ ٤٦٣ .

٣- على عطية هيبة ، الصراع العربي الإسرائيلي ، تاريخه ومستقبله في ظل معاهدة السلام ، رسالة زمالة ، أكاديمية ناصر ، كلية الحرب العليا ، القاهرة ١٩٨٢ ، صـ ٥٠ .

شرقا ؛ حيث تتمركز قوات الأمم المتحدة وفقا لما تم الاتفاق عليه بين الطرفين بتشكيل قوات ومراقبي الأمم المتحدة من الدول غيرذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن [البرتوكول- م٦] بأن يسند إليها بعض المهام والترتيبات التالية : تشغيل نقاط المراجعة ودوريات الاستطلاع ونقاط المراقبة على امتداد الحدود الدولية و الخط [ب] وداخل المنطقة [ج] ، والتحقيق الدوري من تنفيذ أحكام الملحق العسكري [مرتين في الشهرعلى الأقل] ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك، فضلا عن ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران ، وفقا للمادة الخامسة من المعاهدة . مع تنفيذ الترتيبات المقررة بالملحق العسكري بواسطة قوات الأمم المتحدة في المنطقة [أ] ، [ب] و بواسطة مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة [د] الإسرائيلية ... [الملحق العسكري - م٦] (١) .

مع مراعاة أن هذه القوات لا يجوز لمصر منفردة أن تطلب انسحابها، فلا يجوز سحبها إلا بموافقة مجلس الأمن بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين ، ونظرا لأن هذا الوجود في حد ذاته يعتبر صمام أمان وإنذار مبكر لاحتمال أي هجوم مصري فمن غير المعقول أن تطلب إسرائيل أو حتى توافق ومن ورائها الولايات المتحدة على سحب القوات الدولية ؛ وبذلك الوضع تحولت هذه القوات إلى قوات احتلال أجنبي من حيث الواقع وهو احتلال دائم لأنه غير مشروط بمدة محدودة (٢) .

وتكمن خطورة ذلك في حق الاستطلاع والتفتيش الدوري المفاجئ على المناطق [أ ، ب ، ج] بواسطة القوة متعددة الجنسيات والمراقبين وكذلك القوة الأمريكية المشتركة ضمن هذه القوات ، علاوة على طلعات الاستطلاع الأمريكية (٣) وإمكانية اكتشاف أي تحضيرات لهجوم القوات المصرية . وبذلك يصعب بل يستحيل تحقيق المفاجأة الاستراتيجية والتعبوية ومباغتة العدو إذا

١- انظر نص الملحق ، المصدر المشار إليه الملحق ، [ج] ، صـ ٤٧٥ .

٢- انظر ، نص المعاهدة م٤ الملحق [ج] ، صـ ٤٥٧ ، بينما يرد على ذلك اللواء حسن أبو سعده بأن مصر ليست الدولة الوحيدة في العالم التي لديها قوات طوارئ و قوات الأمم المتحدة موجودة هنا منذ ١٩٥٦ ، مضبطة مجلس الشعب [٦٠] مصدر سابق ، صـ ٥٩٠١ .

٣- لمزيد من التفاصيل راجع الملحق العسكري ، معاهدة السلام ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ ٤٧٥ .

اضطرت الظروف لذلك ولهذه الأوضاع انعكاساتها السلبية وبخاصة على تمركز التجميع الرئيسي للقوات المصرية غرب القناة ومدى تأثيرذلك على سرعة تدفق القوات إلى الشرق . وبالتواجد العسكري المحدود للقوات المصرية في المنطقة الأولى [أ] وفي ظل وجود مسافات كبيرة تفصل بين القوات المصرية في المنطقة [ب] عن القوات الإسرائيلية في المنطقة [د] كل ذلك يتيح لإسرائيل التقدم لعمق سيناء دون التورط في قتال رئيسي والاستيلاء على خط المضايق بسهولة ودون عناء ، وأخيرا يستحيل مع ذلك القيام بأية تحضيرات هجومية ويستحيل معها شن حرب في ظل تواجد شبكة التجسس الرسمية المخصصة لجمع البيانات والمعلومات خاصة العسكرية تحت غطاء التطبيع [١](٢) . ولا يمكن لمثل هذه القيود وغيرها مما اشتملت عليه ملاحق وبرتوكولات المعاهدة أن تؤكد على أن مصر قد استعادت سيادتها الكاملة على سيناء ، فربما تكون قد استعادت ملكيتها للأرض ولكنها لم تستعد حق التصرف فيها وفقا لمقتضيات أمنها وإنما قيد هذا الحق تقييداً شديداً لمصلحة مقتضيات الأمن الإسرائيلي دون أي اعتبار لمقتضيات الأمن المصري .

وربما كان أخطر ما تضمنته المعاهدة من قيود على الإدارة المصرية، وضمن أشياء عديدة أنها جعلت من الحكومة المصرية طرفا حارسا ونشطا لحساب إسرائيل والصهيونية العالمية وفي مواجهة الشعب المصري ذاته فضلا عن الدول العربية . بموجب [م٣] بنص المعاهدة بالتزام الحكومة المصرية بكفالة عدم صدور أي فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد من شعبها أو من داخل أراضيها أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرتها أو مرابطة على أراضيها ضد إسرائيل ، علاوة على التعهد بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد إسرائيل كما تتعهد مصر بتقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.[م٣ - فقرة ٢] [٢] . وفي المقابل يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ، ومنع كل طرف الدعاية المعادية

١- على عطية هيبة ، مرجع سابق ، صـ ٥١ .
٢- انظر ، نص المعاهدة [م٣] ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ ٤٥٧ .

تجاه الطرف الآخر.. [م٥ - فقرة ٣] . وهو ما ينطوي على أبعاد خطيرة لها تداعياتها على تقييد حرية الفكر وتغيير العقيدة الراسخة لطبيعة الصراع وكل ما يتصل بالنظرة الأيديولوجية أو السياسية تجاه إسرائيل والصهيونية وتجاهل عداء ضارب بجذوره في أعماق التاريخ (١). تمهيدا لتشويه طبيعة الصراع العربي/ الإسرائيلي مما استدعى المراجعة الشاملة لعلاقات مصر الخارجية وتحالفاتها و حتى سياستها الداخلية على كافة مستوياتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، توافقا مع مرحلة السلام وسياسة التطبيع .

فعلى الجبهة العسكرية ؛ أخذت صورة الجيش المصري في التغيير فقد واصلت مصر تقليص حجمه بصورة ملحوظة ، وتحويله إلى العمل في مشاريع عمرانية منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد وقد أعلن وزير الحربية بهذا الصدد التوجه للاحتفاظ بجيش أصغر حجما ، ولكنه أكثر حداثة بعد توقيع معاهدة السلام (٢). مضافا إلى ذلك تغيير نظم سياسة التسليح والتوجه نحو السلاح الأمريكي . مع مراعاة القبول بالقاعدة الهامة التي تقضي بأن السلاح الأمريكي لا يواجه سلاحا أمريكيا تحت أي ظرف ..

وعلى الصعيد الإقليمي فقد بدا أن هناك مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة قد بدأت بتوقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية . مرحلة لها انعكاساتها العميقة على الصراع الإقليمي والصراع الدولي بين القوتين العظميين في الشرق الأوسط ، ولها انعكاساتها على الوطن العربي ، ولها نتائجها ومتطلباتها ، ولعل أهمها تغيير نظام الأمن في المنطقة ليصبح نظام الأمن في الشرق الأوسط بريادة الولايات المتحدة وتحت سيطرة نفوذها (٣).

وهكذا ساهمت مراحل الانسحاب وتوقيتاتها وترتيبات الأمن وقيودها في منح إسرائيل مزايا السلام الاستراتيجية والعسكرية ، إلا أن حجز الزاوية في بناء السلام الحقيقي ومزاياه تكمن في العلاقات السياسية والاقتصادية ، وكان التطبيع كفيلا بهما تدعيما لترتيبات الأمن وتوطيدها .

أما ما يتعلق بالعلاقات الطبيعية بين مصر و إسرائيل فقد أجملتها

١- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٧٥ .
٢- رياض الأشقر ، مرجع سابق ، صـ ١٢ .
٣- عبد الغني الجمسي ، مرجع سابق ، صـ ٥٦٧ .

[م٣ - فقرة٣] من المعاهدة وتناولها بروتوكول خاص بشأن علاقات الطرفين تفصيلا . فنجد أن المعاهدة قد ربطت بين عملية الانسحاب من سيناء وبين التطبيع الكامل للعلاقات سياسيا واقتصاديا وثقافيا ربطا وثيقا محكما ، وبالتالي لن تصبح قضية الانسحاب في مفهوم المعاهدة مرتبطة بالقاعدة القانونية الدولية التي تقضي بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة ، على اعتبار أن الوجود العسكري الإسرائيلي بسيناء هو وجود غير شرعي ويمثل اعتداء على السيادة المصرية ، وإنما تمت مكافأة إسرائيل على هذا الانسحاب بالتطبيع الكامل للعلاقات معها . وبهذه الطريقة تكون المعاهدة قد اعترفت بطريقة غير مباشرة بأن حرب ١٩٦٧ كانت حربا دفاعية ولم تكن عدوانا مسلحا . والقبول بتطبيع العلاقات مع إسرائيل بالوضع الذي أقرته المعاهدة هو بمثابة التزام مقابل الانسحاب وليس نابعا من الإرادة المصرية ؛ حيث إن التطبيع مسألة وثيقة الصلة بسيادة الدولة وحدها وحريتها التامة في إقرار ذلك طبقا لمصالحها الوطنية وهو المبدأ الذي أكدت مواد المعاهدة وملاحقها بإلغائه بصورة واضحة [١] .
فقد التزمت مصر بمقتضى [م٣] بإقامة علاقات طبيعية بما تتضمنه من الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ... الخ بالتوازي مع تنفيذ الانسحاب المرحلي من سيناء وليس من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ . فقد عجزت المعاهدة - على أقل تقدير - أن تفصل بين الانسحاب من سيناء وبين العلاقات المصرية / الإسرائيلية لما بعد الانسحاب النهائي .

وبالتالي ستخضع تلك العلاقات للاختبار خلال مراحل الانسحاب من سيناء وربما تكون مقياسا له . حيث تكون إسرائيل مسيطرة على النصف الشرقي من سيناء[٢] بعد بدء تنفيذ التطبيع ، فإذا تعثرت العلاقات لأي سبب ما ظلت

١- عصمت سيف الدولة ، هذه المعاهدة [بيروت : دار المسيرة ، ط١ ١٩٧٩] ، صـ ٧١ .
٢- وهي أهم جزء من سيناء ومن يستحوز عليها يسيطر على شبه جزيرة سيناء كاملة ، انظر ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ١٣٢ . فقد قررت إسرائيل أنه طالما أن مفاوضات السلام وعملية تنفيذه مازالت مستمرة فإنها لن تخفف حجم القوات المرابطة في سيناء جنديا واحد ، ويجب أن تظل في حالة تأهب عالية ، وستظل مصر في التقارير الاستخبارية دولة معادية . مع مراعاة أن التطبيع سيكون عنصرا هاما من عناصر الأمن الإسرائيلي والذي تعادل قوته الفرق المدرعة . انظر ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٣ . و الدليل على صحة ذلك أن المخابرات المصرية لا تزال ترصد عناصر تجسس مجندة لصالح الموساد ، لمزيد من التفاصيل انظر ، جريدة الشروق ، مفاجأة : المخابرات المصرية رصدت ضباط الموساد و صورتهم ، العدد ٦٩١ بتاريخ ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٠ . رغم ما يثور حول جدية الخبر و ماهية دوافعه و أهدافه ، لمدى العلاقات الاستراتيجية بين البلدين خلال عهد مبارك .

إسرائيل في شرم الشيخ وفي قواعدها ومستوطناتها بسيناء . وأن أي تراجع من جانب مصر سوف تعتبره إسرائيل خرقا للمعاهدة ، وعلى مصر مواجهة العقاب والتهديد الأمريكي . لذا أصبح التطبيع طريقا لا رجعة فيه مهما كانت صعوبته وعواقبه . وهو ما يفسر لنا سلوك السادات واندفاعه للمبادرة ببدء إجراءات التطبيع بعد أقل من شهر واحد من توقيع المعاهدة حرصا على استرداد سيناء مهما كان الثمن ..

كما بادر السادات بإصدار سلسلة من التشريعات صيغت لتكون سياجا شرعيا محكما حول المعاهدة لمعاقبة كل من يجرؤ على نقد أحكام المعاهدة أو إبداء رأي معارض لها ، يعتبر ذلك جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بعقوبة [الحبس أو الغرامة] وقد تصل إلى حد الحرمان من الحقوق السياسية . وبذلك تم فرض التطبيع فرضا جبريا على الحكومة والشعب ، دون الأخذ في الاعتبار لأية حسابات ؛ فقد أصبحت إسرائيل بمقتضى بنود المعاهدة وملاحقها في وضع يسمح لها بإملاء شروطها أمام انكسار الإرادة المصرية وسلب سيادتها [1] .

ويؤكد صحة ذلك تناول البرتوكول الخاص بعلاقات الطرفين تفصيلات دقيقة لكل أنواع العلاقات المتعارف عليها وربما تجاوز خطوطها الحمراء [2] فبالنسبة للعلاقات الدبلوماسية والقنصلية : التزمت مصر بتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء عقب الانسحاب المرحلي ، مما مثل إهانة ضخمة للكرامة المصرية وهو عامل سوف يكون له أثر كبير في تفجير السخط الشعبي على المعاهدة . على نحو ما سنرى ..

أما العلاقات الثقافية فلم يتم التزام مصر بإقامة علاقات ثقافية متبادلة بعد إتمام الانسحاب المرحلي فحسب ، بل إلزامها بإقرار أهمية وفائدة ذلك؛ لذا حرصت إسرائيل على تحديد موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد الانسحاب المرحلي

١- عادل عيد ، تطبيع العلاقات و أثره في التشريع المصري ، مجلة الدعوة ، العدد [٦٣] بتاريخ يوليو ١٩٨١ .
٢- انظر ، نص البرتوكول العلاقات ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ ٤٧١ - ٤٧٣ .

لعقد اتفاق ثقافي [1] . ولم يكن بوسع المرء أن يحدد أي ثقافة بين مصر و إسرائيل يمكن تبادلها في ظل صراع دام ما يقرب من نصف قرن من العداء والكراهية ومن المؤكد أنه لم ينته بعد ، مهما عقد السادات من معاهدات وبرتوكولات .. أما العلاقات الاقتصادية والتجارية فكان لها نصيب الأسد من المعاهدة سواء بالنص المباشر [م٣- فقرة ٣] أو بنصوص أخرى تخدم هذا المجال وتدعمه فتنص المادة الخامسة على حرية الملاحة الإسرائيلية في قناة السويس وخليج العقبة ومضيق تيران [2] .

أما البرتوكول فقد نص في مادته الثانية على إزالة جميع الحواجز في وجه العلاقات الاقتصادية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية ، والعمل على إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل . وما يتطلبه ذلك من حرية الحركة والانتقال للأشخاص والسلع بدون أي إعاقة [م٣] . والإقرار بأهمية تلك العلاقات جميعها بأنها تحقق مصالح متبادلة وفقا لما نصت عليه المعاهدة ، بصرف النظر عما يثبته الواقع العملي لتطبيق مثل هذه العلاقات وإلزاما لأحد الطرفين بالموافقة على النظر بعين الاعتبار في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها لهذا الغرض [م٥ - فقرة ٢] علاوة على التمتع بكافة حقوق النقل والمواصلات [لبرية - البحرية - الجوية] لإسرائيل بمقتضي [م٦] [3] . وبذلك حققت إسرائيل نصرا تكتيكيا بافتتاح المعاهدة بإنهاء حالة الحرب ، ونصرا استراتيجيا باختتامها بالتطبيع ..

٢-على صعيد علاقات مصر / العربية :-

كان للمعاهدة تداعيات خطيرة على علاقات مصر بالوطن العربي ويعد مجرد التوقيع على اتفاق سلام- بل مجرد التفاوض مع إسرائيل- خروجا على

١-١- انظر ، نص البرتوكول العلاقات ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـــ ٤٧١ - ٤٧٣ .

٢- نص المعاهدة – م٣ ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـــ ٤٥٧ .

٣- انظر ، نص المعاهدة – م٣ ، م٥ ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ٤٥٧ ، ٤٥٨ . وكذلك بروتوكول علاقات الطرفين ، م٢ ، م٤ ، م٥ ، م٦ ، م٧ ، م٨ ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـــ ٤٥٦ ، ٤٥٨ .

الإجماع العربي الذي اعتبر أن القضية الفلسطينية ، وكذا علاقة أي بلد عربي بإسرائيل هي من قبيل القضية القومية التي لا يجوز لبلد عربي أن يتصرف فيها على نحو منفرد (٤)

ولم يقتصر الأمر عند حد خروج مصر على الإجماع العربي بتوقيعها على عقد سلام منفرد مع إسرائيل ، بل تعداه إلى تحطيم كافة التزامات مصر العربية وعزلتها عن عمقها الاستراتيجي . وكانت تلك إحدى اهتمامات أولويات إسرائيل، بل كان ذلك المحصلة النهائية لمجمل أهدافها ؛ لذا حرص المفاوض الإسرائيلي على النص عليها بوضوح في صلب المعاهدة ، بل وبشكل صارخ ومستفز فقد ألزم مصر تنفيذ ما ورد في الاتفاقية تجاه إسرائيل مادامت إسرائيل تلتزم بما ورد فيها تجاه مصر ، بغض النظر عن السلوك الإسرائيلي تجاه الدول العربية الأخرى ، أو السلوك العربي تجاه إسرائيل لتكن مصر بمعزل عن هذا أو ذاك . وفي هذا الإطار لم تترك حكومة الليكود أية ثغرة لمصر للتحلل من التزاماتها بدعوى القيام بالتزامات سابقة مع الأطراف العربية ، بل تفرض على مصر وتجبرها بنص المعاهدة على ألا تدخل في التزامات في المستقبل تتعارض مع الالتزامات الواردة بالمعاهدة (٥).

وأكدت المعاهدة صراحة أنه في حالة تعارض الالتزامات السابقة لأي طرف مع الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة فإن الالتزامات الواردة بالمعاهدة تكون ملزمة ونافذة بموجب نص المادة السادسة - مضمون المعاهدة ولبها - التي دارت حولها معارك شرسة خلال المفاوضات دامت لمدة ستة أشهر وأمكن حل تلك المعضلة بالتفسيرات المتناقضة على نحو ما أوضحنا . ونظرا لأهمية هذا الموضوع نورد نص المادة التي نظمت تلك الأحكام ..

٤- و من المفارقات أن مصر هي التي نادت بهذه المبادئ وعملت جاهدة طوال نضالها الدبلوماسي على الالتزام الفعلي بذلك ، هي ذاتها التي نقدت تلك العهود ، ولم يكن منطق ذلك الفارق الزمني فحسب ، بل كان تغير القيادة بأيديولوجيتها المتناقضة هو الحد الفاصل لتلك التناقضات الحادة لذاك البلد الواحد .

٥- انظر ، نص المادة [٦] ، معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وملحقاتها ، وزارة الخارجية ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ ٤٥٨ .

١. لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٢. يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتها الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣. كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تكونا طرفا فيها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤. يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥. مع مراعاة المادة ١٠٣من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تلزم الطرفين بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من الالتزامات الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة [م٦] (١).

وفي التحليل النهائي نجد أن المعاهدة تلزم مصر بنقض التزاماتها السابقة تجاه الدول العربية لأن معظم هذه الالتزامات وأهمها يتعلق بدور مصر في التصدي للمخطط الصهيوني ومقاومته بكل الوسائل ، أما وقد وضعت هذه الاتفاقية أسس " السلام " بين مصر و إسرائيل وبدون انتظار للبلدان العربية، وأصبح لها أولوية على كافة الالتزامات الأخرى فإن مصر تصبح بنص المعاهدة في وضع لا تستطيع فيه الوفاء بالتزاماتها العربية ، بل ستصبح دولة محايدة في الصراع العربي / الإسرائيلي منذ بدء سريان المعاهدة وفقا لتعهدات حكومتها بذلك (٢).

١ـ معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية ، المصدر نفسه الملحق [ج] ، صـ ٤٥٨ .
٢ـ انظر ، موشي دايان ، الاختراق ، صـ ٢٤٩ ، صـ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، وكذلك نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٧٦ .

ولم تنته أهداف إسرائيل عند ذاك الحد ، بل ألزمت مصر في الواقع بما هو أكبر من الحياد وزجت بها على أن تكون طرفا منحازا لإسرائيل ضد الدول العربية . بمجرد الاعتراف بإسرائيل واحترام سيادتها على أراضيها والإقرار بحق تمتعها بالسلام داخل حدود آمنة [م٣] ؛ وبناء عليه تكون هذه الحدود الآمنة حدودا معترفا بها فيما بعد ، وهو إقرار وقبول بمبدأ باطل لأنه لا توجد حدود آمنة وحدود غير آمنة فالحدود متعارف عليها جغرافيا وهو ما يمثل تحديا صارخا وإنكارا صريحا لشرعية الحقوق الفلسطينية (١) .

كما ألزمت إسرائيل مصر بالتكفل للتصدي لمنع صدور أي فعل من أفعال الحرب أوالأفعال العدوانية أو العنف أو التهديد من داخل أراضيها أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرتها أو مرابطة على أرضها فالمقصود هنا بالطبع قوات لمنظمة التحرير الفلسطينية أو أي نشاط للمقاومة الفلسطينية . وعلى مصر أن تتعهد بتصفية النشاط الفلسطيني المسلح أو تقديمهم للمحاكمة ، وربما المحاكمة الإسرائيلية ؛ فلم تحدد المعاهدة جنسية الجهة المسئولة [م٣] .

كان ذلك شأن المعاهدة ، أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل خاص في إطار الصفقة المصرية الإسرائيلية -وحتى لا يتهم السادات بالخيانة بأنه وقع سلاما منفردا مع إسرائيل - فقد حمل السادات للفلسطينيين أقصى ما استطاع أن يصل إليه في مفاوضات واشنطن وما قد تبرع به بيجن لهم على صورة خطاب جانبي تحت مسمى الاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة .

وبمجرد النظر إلى الخطاب " المزعوم " بأنه يمثل حلا للقضية الفلسطينية، نجد أنه موجه من الرئيس الأمريكي إلى كل من السادات وبيجن ليذكرهما بما تم الاتفاق عليه سابقا في كامب ديفيد فقط ؛ فلم يلزمهما بتنفيذ ذلك ولكل منهما الحرية المطلقة بقبوله أو رفضه . فلم يتم الاتفاق بين الطرفين الإقليميين بشأن التوقيع وتوثيق ما تم التفاوض بشأنه لحل القضية الفلسطينية في وثيقة رسمية

١- رياض الأشقر ، مرجع سابق ، صـ ١٧ .

ومعنى ذلك أن الاتفاق غير ملزم . هذا من الناحية الشكلية ناهيك عن مضمون الاتفاق ذاته . فلم يكن الحل الذي قبلته مصر للمشكلة الفلسطينية إلا حلا إسرائيليا لحما ودما ، فضلا عن التشويهات التي تعمد بيجن إدخالها على الحكم الذاتي الذي تكرم بمنحه للفلسطينيين . فقد حسم بيجن الأمر بتحديد سلطة الحكم الذاتي في المجلس الإداري للسكان ومعنى ذلك أن السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة لإسرائيل فقط [1] . ففي الوقت الذي كان فيه الحكم الذاتي غطاء للمعاهدة المصرية الإسرائيلية ، كان أيضاً غطاء لما سوف يحدث في الضفة وغزة فيما بعد . فقد غلب على الخطاب لغة العمومية وعدم الدقة ، فضلا عن عدم تحديد موعد محدد لإجراء انتخابات الحكم الذاتي ، أما إضافة عبارة « بأسرع ما يمكن « عوضا عن تحديد موعد زمني فما هو إلا نوع من الاستخفاف والمهانة في إطار المماطلة. فعلى الجانب الآخر أرغمت إسرائيل مصر بتوقيتات محددة وواضحة بشأن إقامة علاقات طبيعية بينهما ، كما اهتمت مصر بتوقيتات محددة لا لبس فيها بشأن عملية الانسحاب من سيناء .

أما القضية التي لا يمثلها صاحب فقد صيغت بطريقة غير قانونية وبشكل مبهم لا يوضح أية شروط أو التزامات ، بل اقتصر الأمر على عبارات فضفاضة ربما لم ترد في أي اتفاق سابق في التاريخ . فقد اشترطت إسرائيل التوصل إلى اتفاق ولكل من وفدي مصر والأردن أن يضم فلسطينيين من الضفة وغزة ؛ كشرط مسبق لبدء انتخابات سلطة الحكم الذاتي . مع التوصية بالعمل من أجل الانتهاء من المفاوضات في أقرب تاريخ ممكن . ليكون ذلك مدخلا قويا لاتباع أسلوب المراوغة والتسويف الإسرائيلي في المفاوضات بهدف تأجيل البت في هذه القضية برمتها لأطول فترة ممكنة - وربما إلى ما لا نهاية - لإتاحة الفرصة لخلق واقع جديد يسمح لها بتنفيذ مخططاتها في الأراضي المحتلة . وبالفعل نجحت إسرائيل في تحقيق أهدافها فتجاوزت المباحثات حول مفاوضات الحكم الذاتي شهرها الثلاثين خلال ثلاث عشرة جولة دون التوصل إلى شيء ، ثم توقفت تماما في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان ، و نجحت إسرائيل في خلق

١- انظر ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مشاريع التسوية ، صـ ٨٢ - ٨٥ .

أوضاع جديدة عقب غزوها للبنان وإخراج المقاومة الفلسطينية [1] .

فما كانت الفترة الانتقالية المزعومة إلا منح إسرائيل فسحة من الوقت لترتيب وصياغة السياسة الإسرائيلية في الضفة وغزة للقبول بالحكم الذاتي طبقا لمفهوم بيجن في إطار السيادة الإسرائيلية على هذه المناطق . و إلا فسيبقى الوضع على ما هو عليه . ولتنفيذ ذلك بدأ النشاط الاستيطاني الإسرائيلي يتصاعد بشكل خطير ، يتسارع مع الزمن لخلق واقع إسرائيلي ينفذ على مدى السنوات الخمس التالية لموازنة الواقع العربي الفلسطيني لحين طمس معالم هذا الوجود نهائيا [2].

فقد تراجعت قوى الدفع لتفعيل مباحثات الحكم الذاتي ، حيث غاب الشريك الكامل عن تلك الجولة من المفاوضات فبدا كارتر عازفا عن الزج بوقته و جهده في مثل تلك الجولة فقد تحقق له ما أراد ، فلم المجازفة في قضية ارتآها كارتر خاسرة ؟ [3] . وبخاصة تزامن بدء مباحثات الحكم الذاتي في مرحلتها الأولى مع تصاعد العديد من الأزمات والأحداث الدولية التي استحوذت على اهتمام الإدارة الأمريكية تصدرتها أحداث الثورة الإيرانية وإطاحتها بالشاه وحدوث أزمة الرهائن الأمريكية في طهران ، وتلا ذلك حدوث الغزو السوفيتي لأفغانستان . وقد أدى تلاحق هذه الأحداث الدولية لأن ينأى كارتر بنفسه عن التورط شخصيا في مباحثات الحكم الذاتي . مضافا إلى ذلك اقتراب موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية . ولم يكن السادات بأحسن حالا من الرئيس الأمريكي فقد عقد العزم بأنه لن يخوض الحرب في حالة تعثر المفاوضات حول الحكم الذاتي أو حتى الربط بين مسألة التطبيع وبين تقدم مباحثات الحكم الذاتي ، فلم يكن السادات على استعداد لتقبل تداعيات مثل ذلك الربط وتأثيره على إتمام الانسحاب من سيناء رغم حرصه على تنشيط المباحثات والإسراع بإنجاز أي تقدم ملموس

١- لمزيد من التفاصيل حول رحلة جولات مباحثات الحكم الذاتي ، انظر ، بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٧٩ – ١١٨ .

٢- على عطية هيبة ، مرجع سابق ، صـ ٦٠ .

٣- انظر ، وليام كوانت ، عملية السلام ، صـ ٣٠٧ – ٣٠٩ .

رداً على الاتهامات العربية والفلسطينية وكذلك المعارضة الداخلية في مصر[1]. لمواجهة العزلة التي فرضتها عليها الدول العربية وتنقية الأجواء المسمومة بالاتهامات والحملات الإعلامية المكثفة باتهام السادات بالخيانة وكان أقصى ما بوسع السادات الذهاب إليه لمواجهة الاستفزازات الإسرائيلية هو سحب السفير المصري [2].

وعلى الجانب الآخر لم يكن لدى بيجن أي رغبة أو جدية في التوصل لاتفاق مع مصر حول أسس و شروط منح الفلسطينيين في الضفة والقطاع حكما ذاتيا لا يتفق مع التطور الإسرائيلي كما ورد بمشروعه الخاص الذي يقضي بمنح الفلسطينيين حداً أدنى من الحكم الذاتي لا يتجاوز الإدارة المحلية للأراضي المحتلة في إطار الدولة الإسرائيلية . لذا حرص بيجن على تأخير بدء المباحثات أملا في إقصاء الدور الأمريكي عن المشاركة في مباحثات الحكم الذاتي . ومن ناحية أخرى لم تكف حكومة الليكود عن انتهاج كافة السياسات والممارسات في الأراضي المحتلة والتي من شأنها تكريس السيطرة الإسرائيلية على هذه الأراضي وفرض أمر واقع يحول دون أي تطور نحو استقلال فلسطيني تمهيداً للمطالبة الإسرائيلية بالسيادة على هذه الأراضي عقب انتهاء المرحلة الانتقالية ، ومن ذلك تكثيف النشاط الاستيطاني وتصعيد الإجراءات القمعية ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع. وقد كان من شأن هذه السياسات والممارسات تسميم مناخ مباحثات الحكم الذاتي وعدم تشجيع الفلسطينيين خاصة المعتدلين منهم للمشاركة في هذه المباحثات. وقد اتبعت إسرائيل تكتيكا تفاوضيا في المباحثات يجعل من إمكانية الإسراع بالتوصل لاتفاق حول أسس إقامة الحكم الذاتي أمرا بعيد المنال ، وذلك بتركيز الوفد الإسرائيلي على الخوض في التفاصيل والوسائل المختلفة لتنفيذ الحكم الذاتي ورفض أن تركز المفاوضات على الاتفاق أولا على مجموعة المبادئ العامة كما

١ـ انظر ، مجلس الشعب ، دور الانعقاد الثالث ، الفصل التشريعي الثاني ، ٩ / ٤ / ١٩٧٩ ، مضبطة ٦٠ ، صـ ٥٥٢٦ـ٥٥٣٦ ، مصدر سابق ، للاطلاع على موقف القوى المعارضة و الجبهة الداخلية إزاء المعاهدة و الحكم الذاتي .

٢ـ لم تندد مصر بإسرائيل إزاء غزوها للبنان ولأول مرة منذ ٣٠ عاما تلتزم جانب الصمت . انظر نص برقية عيزرا وايزمان لوزير الحربية المصري والإشادة بتلك التطورات ، عيزرا وايزمان ، مرجع سابق ، صـ ٢٦٧ .

يطالب به الوفد المصري [1].

وجاءت التحرشات الإسرائيلية بلبنان ومتابعة إسرائيل اعتداءاتها المتكررة على جنوبه . كل ذلك أوضح عدم جدية إسرائيل مطلقا في تهيئة جو ملائم للسلام ، ثم جاءت الغارة الإسرائيلية على العراق [٧ مايو ١٩٨٠] وتدميرها لمفاعله النووي لتثير موجة من الحنق والاحتجاج داخل صفوف القوى السياسية المعارضة للمعاهدة كما أثارت كافة قطاعات الشعب ومؤسساته المختلفة .

ومن المفارقات أنه اتسمت ردود الأفعال الرسمية المصرية على التصرفات الإسرائيلية المتعنتة والمستفزة بالسلبية الشديدة ، ولم يتجاوز في معظم الأحيان الاحتجاجات أو التصريحات عديمة الجدوى والتأثير . إزاء انحراف إسرائيل وتطرفها في تعمد إحراج السياسة المصرية وإهانتها لكي تزيد من عزلتها العربية ولتنسف مباحثات الحكم الذاتي الجارية . وهو ما يعني موافقة مصر الصريحة أو الضمنية على كافة التصرفات الإسرائيلية . وبالمقابل شرع السادات بحماس في إجراءات التطبيع والاستجابة إلى كافة المطالب الإسرائيلية حول هذا الموضوع إلى حد تصريح السادات باستعداده لمد إسرائيل بجزء من مياه النيل . وبصرف النظر عن الجوانب القانونية لهذا التصريح أو قدرة السادات على الوفاء به فإن أحدا في مصر لم يستوعب الدوافع التي حدت بالسادات إلى إظهار هذا القدر من الود وهذا الاستعداد الضخم للتعاون إلى أبعد مدى في الوقت الذي وصل فيه الصلف الإسرائيلي والاعتداء المتكرر على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وضرب لبنان إلى أقصى مدى [2] . ولقد أفضت هذه المفارقات بين السلوك المصري والتصرفات الإسرائيلية إلى إقناع فصائل الحركة الوطنية المصرية بأن المعاهدة قد شلت الإرادة الوطنية تماما ، وكبلتها بالقيود التي يصعب الفكاك منها ، وهو ما دفع الفصائل التي كانت قد وافقت على المعاهدة إلى إعادة النظر في موقفها وهو ما سوف نتناوله في حينه .

١- بدر عبد العاطي ، مرجع سابق ، صـ ٨١ – ٨٧ .
٢- بشأن هذا التحليل ، راجع نور الدين كمال ، صـ ١٠٢ ـ١٠٣ .

وعلى المحور العربي ، ساد مناخ هستيري وتصاعدت حدة الحملات الإعلامية الموجهة ضد مصر ، وتعالت الاتهامات بالخيانة والتوقيع على صلح منفرد مع إسرائيل ، كما اتخذت عدة إجراءات ضد مصر في أعقاب توقيعها على " معاهدة السلام " مع إسرائيل ؛ لعل أهمها تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ، ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس ، وقطع غالبية الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، وفي ظل هذا المناخ العدائي الذي قادته جبهة الصمود والتصدي كان من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - على الأردن أو الفلسطينيين المشاركة في مباحثات الحكم الذاتي ، الأمر الذي انعكس بالسلب على مسار المباحثات ونتائجها [1].

٣- على صعيد الوضع الخاص للولايات المتحدة :-

لم تقتصر أخطار وتداعيات المعاهدة على المساس باستقلال مصر الوطني وسيادتها على أراضيها ، ولا على تحطيم علاقاتها بوطنها العربي الذي يمثل الاحتياطي الاستراتيجي لها عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، ومجالها الجوي الذي يكسبها الدور الريادي بالمنطقة ، وإنما تجاوز ذلك إلى إحكام تبعية مصر للولايات المتحدة - بعد ما أجهزت بصورة شبه تامة على جسورها مع موسكو - وتقنين هذه التبعية . وبناء على دور الشريك الكامل الذي لعبته واشنطن خلال المفاوضات بين مصر و إسرائيل - كما تم توضيحه أثناء سير المفاوضات - فقد كانت النتائج المنطقية لذلك هو ما جسدته مواد المعاهدة وملاحقها ؛ فقد أسندت المعاهدة دوراً تنفيذيا محددا في إطارها للولايات المتحدة على النحو التالي [2] .

١. فقد انفردت واشنطن دون غيرها بالقيام بعمليات الاستطلاع الجوي والإشراف على الانسحاب ، كما أسند لها إمكانية القيام بالتفتيش للتأكد من حجم القوات والتسليح ومدى الالتزام بقيود المعاهدة والتزاماتها ، بناء على طلب أي من الطرفين ، أو طلب الأمم المتحدة [طبقا لما نصت عليه م٧ من المرفق الملحق بالبروتوكول الخاص بالانسحاب وترتيبات الأمن] .

١- بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، المرجع نفسه .
٢- م٧ – المرفق الملحق بالبروتوكول الخاص بالانسحاب وترتيبات الأمن ، معاهدة السلام ، مصدر سابق الملحق [ج] ، صـ ٤٦١-٤٦٤ .

٢. كما انفردت الولايات المتحدة بمهمة تشكيل قوات الأمن في حالة فشل الأمم المتحدة ومجلس الأمن عن الوفاء بذلك - وهو ما حدث بالفعل فقد رفضت الأمم المتحدة بالطبع وهو ما كان متوقعا تشكيل قوات لم يطلب منها المجتمع الدولي تشكيلها- و يتضح من ذلك أن هذا الدور الهام سيؤول في النهاية إلى الولايات المتحدة . ولما كانت هذه القوات هي قوات دائمة لا يجوز سحبها إلا بموافقة الطرفين ، ومن المؤكد أن ذاك القيد و أضراره موجه ضد مصر ، وهو ما يستحيل معه مطالبة إسرائيل بسحب هذه القوات التي هي في واقع الأمر لصالحها بكل المقاييس . وبذلك أسندت مهمة بقاء هذه القوات ودوامها إلى قرار إسرائيل ومن ورائها واشنطن ، وبالتالي تحولت هذه القوات في الواقع إلى قوات احتلال دائم تابعة مباشرة للولايات المتحدة ؛ فقد تم استبدال الاحتلال الأمريكي بالاحتلال الإسرائيلي ولكنه تحت الصفة الشرعية بدوامها .

٣. أصبحت الولايات المتحدة الحارس الوحيد والضامن لقيام الأطراف المعنية بتنفيذ الالتزامات الواردة في المعاهدة . وكان هذا المبدأ سيفا ذا حدين حد الأمان والحماية لإسرائيل ، وحد العقاب والانتقام المشهر في وجه مصر فقد التزمت واشنطن بمراقبة تنفيذ وتطبيق المعاهدة نصا وروحا تحقيقا لأمن إسرائيل وسلامة مصالحهما المشتركة ، لذا أخذت واشنطن على عاتقها مهام تنفيذ المعاهدة والإجراءات اللازمة إزاء خرق المعاهدة أو حتى التهديد بخرقها . فضلا عن التزام واشنطن بمعارضة كل إجراء أو قرار في الأمم المتحدة يتعارض ومعاهدة السلام ،علاوة على الاستجابة لاحتياجات إسرائيل العسكرية والاقتصادية متوازيا مع استمرار فرض قيود على إمدادات الدول الأخرى بالأسلحة إذا قدرت احتمال استخدامها في هجوم مسلح ضد إسرائيل (١)

وتحقيقا لذلك تم تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة ، بتزويد إسرائيل بأعتدة

١- انظر ، نص مذكرة التفاهم الأمريكية الإسرائيلية ، موشي دايان ، الاختراق ، ملحق وثائق ، مرجع سابق ، صـ ٣٦٤ . وكذلك انظر ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٤٦١ - ٤٦٢ .

طوارئ ، واستغلال حق الملاحة والطيران في مضايق تيران وخليج العقبة . وإن من شأن هذه التهديدات ردع نظام السادات وأي نظام يخلفه من انتهاك المعاهدة أو حتى التفكير في مثل هذا الأمر [1] .

وأخيراً كان توقيع معاهدة السلام إيذانا بدخول واشنطن الشرق الأوسط بكل ثقلها وبشكل فعال رسميا بناء على رغبة الأطراف المحلية للصراع - وما لذلك من أبعاد على الصراع الدولي بين العملاقين -بما في ذلك الوجود العسكري المادي في مصر قلب الوطن العربي ومفتاح الشرق الأوسط والذي تعددت أبعاده وأهدافه لتصل إلى حد حماية النظام الحاكم من أية تقلبات داخلية ، ودفعه للسير قدما في اتجاه التغير والتحول للغرب الذي قد بدأ بالفعل منذ وقت ليس بقصير، خاصة ما طرأ على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي وانعكاسات ذلك على الحياة السياسية والبرلمانية لتتلاءم مع الأوضاع الراهنة وبالتالي لابد من حمايته بالقوة المسلحة . لتصبح معاهدة السلام قاعدة أساسية لإنشاء نظام دفاعي استراتيجي أمريكي جديد في الشرق الأوسط ، هدفه المعلن وقف المد السوفيتي في المنطقة والحفاظ على استقرارها في ضوء الدور الجديد الذي رسمته المعاهدة لقيام مصر بالتغطية السياسية للعمليات العسكرية الإسرائيلية سواء ضد المقاومة الفلسطينية أو لبنان أو العراق ، أو غير ذلك [2](٣) . مما يقودنا إلى ضرورة إلقاء الضوء على بعض نماذج القوى السياسية المعارضة لنهج سياسة السادات و بخاصة تجاه عملية التسوية للصراع العربي/الإسرائيلي التي لا تقتصر على الأحزاب فقط ، وإنما تمتد لتشمل قطاعا واسعا من الهيئات و جماعات المصالح و الضغط - كما أشرنا سابقا - و تلك جماعات عديدة يصعب الاحاطة بتفاصيل مواقفها من عملية التسوية بشكل دقيق ؛ نظرا لضيق المجال . لذا نقتصر على تحليل موقف حزبين من أحزاب المعارضة المسموح بهما رسميا

١- عبد الحفيظ محارب ، الإسرائيليون يقومون المعاهدة ، شؤون فلسطينية ، آيار / مايو ١٩٧٩ العدد [٩٠] ، صـ ١٥٧ .

٢- حيث مثلت تطورات الأحداث في المنطقة ؛ بدءا من قصف المفاعل النووي العراقي و مرورا بضم مرتفعات الجولان و استمرارا للاستفزازات الإسرائيلية الكبرى في العالم العربي وتكثيف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية و غزو لبنان ، الذي مثل إحدى تداعيات الصلح بين مصر و إسرائيل على المدى الطويل . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، رياض الأشقر ، مرجع سابق ، صـ ١٨ - ٢٢ .

وهما حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي و حزب العمل الاشتراكي . و استبعد حزب الأحرار من نطاق التحليل لأسباب عديدة لعل أهمها نشأة الحزب وملابسات ظهوره على الساحة السياسية في ظل ظروف غير واضحة ، و من ثم لا توجد لدينا معايير يمكن الاستناد إليها لتحديد القوى الاجتماعية و السياسية التي يمثلها . فهو لا يعد امتدادا لقوى اجتماعية و سياسية راسخة و ضاربة الجذور في المجتمع المصري على عكس حزب التجمع الذي هو امتداد و تعبيرعن التيارات الماركسية و الناصرية و القومية على اختلاف روافدها ، وحزب العمل الذي هو امتداد لحزب مصر الفتاة . كما يتناول التحليل موقف الجماعات الدينية الإسلامية ، فعلى الرغم من أن تلك الجماعات لا تشكل حزبا سياسيا رسميا إلا أنها لعبت دورا سياسيا بالغ الأثر ، وربما أهم الأدوارعلى الإطلاق في تعبئة الرأي العام المصري ضد المعاهدة المصرية / الإسرائيلية [١]. ورغم هذا القصور فإننا نعتقد أن هذا الاختيار يمكن أن يعكس بدرجة مقبولة تطور موقف القوى السياسية و الاجتماعية بشكل عام من عملية التسوية . فحزب التجمع هو نموذج للحزب السياسي الواضح أيديولوجيا و الذي يحدد مواقفه السياسية استنادا إلى عقيدته و هي بطبيعتها متصادمة مع توجهات الحزب الحاكم ، وبالتالي فهو حزب رافض منذ البداية لعملية التسوية المنفردة في إطار رفضه للتوجهات الاقتصادية و الاجتماعية لنظام السادات . أما حزب العمل الاشتراكي فهو نموذج للحزب الذي أخضع موقفه من قضية التسوية لاعتبارات سياسية محضة تعلقت بظروف نشأته فمثل نموذجا بدأ بقبول المعاهدة بتحفظات وانتهى برفضها رفضا صريحا و قاطعا . أما التيارات الدينية فهي تعد نموذجا للضمير العام للشعب المصري ، لذا فإن بحث موقفها من التسوية هو مسألة أساسية . وعموما اعتمدنا في تحليلنا لمواقف هذه القوى المختلفة على ما صدر عنها من بيانات ، بالذات مطبوعاتها الرسمية على صفحات صحفها الناطقة باسمها ، مجلتي الدعوة و الاعتصام بالنسبة للجماعات الدينية ، و جريدة الشعب الأسبوعية الناطقة بلسان حزب العمل، وجريدة الأهالي الناطقة بلسان حزب التجمع .

١- بشأن هذا التحليل راجع ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٩٦ ـ ٩٧ .

أما حزب التجمع الوطني الديمقراطي الوحدوي :

يعتبر حزب التجمع الوطني أكثر الأحزاب المسموح بها رسميا على الساحة اتساقا في موقفه من عملية السلام مع إسرائيل و أكثرها وضوحا . نتيجة لمنطلقاته الأيديولوجية المحددة المعالم التي ساهمت في رسم رؤية و تفسير الحزب لمغزى الأحداث الجارية و دلالاتها . و رغم أن التجمع ليس حزبا و إنما أقرب إلى صيغة الجبهة الائتلافية منه إلى الحزب ، حيث يضم تيارات شتى و قوى اختلفت في منابعها الفكرية والتاريخية والنظرية [اشتراكية و ماركسية و ناصرية و قومية و التيار الديني المستنير] ، إلا أن هناك قدرا كبيرا من الاتفاق بين هذه التيارات على الخطوط الأساسية (١) . وكان ذلك انعكاسا للواقع السياسي و القيود المفروضة على نشأة الأحزاب ، لذا يتميز حزب التجمع بصيغة فريدة أطلق عليه " الحزب المتعدد الأيديولوجيات " .

وعموما لم ينظر الحزب إلى النهج المصري في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي الذي بدأ يأخذ منحنى خطيرا مع زيارة السادات للقدس ، باعتباره سياسة منفصلة و قائمة بذاتها ، و إنما باعتباره جزءا من سياسة عامة في إطار المخطط الأمريكي الرامي إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط و إلى تفكيك التجربة الناصرية التي انتهجت خطا واضحا في التحرر الوطني و محاولة التطبيق الاشتراكي في مصر . وقد اعتبر الحزب أن هذه السياسة التي توجد جذورها الحقيقية في سياسة الانفتاح الاقتصادي من شأنها إضعاف مصر في مواجهة التحديات الخارجية ، وربط مصر بروابط التبعية الاقتصادية والثقافية بالغرب الرأسمالي ، وفقدان مصر لاستقلالها السياسي والاقتصادي . و لم يكن التقارب المصري / الإسرائيلي إلا حلقة في هذه السلسة باعتبار أن إسرائيل ليست سوى أداة في يد الإمبريالية الأمريكية أو بالأدق تحقيقا لأهداف و مخططات متطابقة لكل منهما . و من هذا المنطلق عارض حزب التجمع زيارة السادات لإسرائيل و ما ترتب عليها من نتائج مجسدة في اتفاقيتي كامب ديفيد ، ثم

١- انظر ، عمرو الشوبكي حزب العمل ،[القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام ط ١ ٢٠٠٥] ، صـ ٢٨ - ٢٩ .

" معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية [1]. واستنادا إلى ثبات موقف الحزب الذي لم يتغير على امتداد مسار التسوية و هو ما طرحته جريدة الأهالي على امتداد الفترة التي لم تكن سوى شرح و تأييد لوجهة النظر التي أوردناها [2]. و هو ما أعلنه رئيس الحزب خالد محي الدين في ساحة مجلس الشعب أثناء مناقشات « معاهدة السلام» المصرية / الإسرائيلية معددا أسباب رفض الحزب لها على النحو التالي :

- تنطوي الاتفاقية على إهدارللسيادة المصرية لأنها لا تعطي مصرسوى انسحاب مشروط من سيناء و بالتالي تدعم المعاهدة التفوق الإسرائيلي بينما تضر بقضية السلام و تعرضه على المدى الطويل لأخطار كثيرة ، بسبب تدعيمها لاستمرار الخلل الاستراتيجي بين إسرائيل و الدول العربية .

- تضعف المعاهدة التزامات مصر العربية بنص المعاهدة ذاتها لأنها تعطي هذه المعاهدة أولوية على الالتزامات الأخرى ، و بالتالي تضعف التضامن العربي الذي تدعم أساسا بسبب الخطر الصهيوني ، فبإلغاء هذا الخطر و عقد صلح و صداقة و تعاون مشترك فإن مبدأ الالتزامات العربية تصبح في حكم المستحيل .

- إضعاف دورمصر القيادي ؛ فبمجرد قبول مصرالصلح المنفرد و عقد سلام مع إسرائيل فقدت شرعيتها وأهليتها لهذه القيادة لمدى ارتباط هذه الزعامة أساسا بقيادة مصر للصراع العربي / الإسرائيلي و نضالها المرير من أجل القضية العربية و الحل الشامل لنزاع الشرق الوسط .

- تلتزم مصر بنص المعاهدة بإقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل ، و لم تكمن خطورة ذلك في قضية قيام هذه العلاقات قبل الانسحاب أو بعده ، و لكن القضية أن ذلك يتجاوز حق ما يلزم به القانون الدولي . فالاعتراف القانوني

١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، الأهالي صحيفة تحت الحصار ، إعداد حسين عبد الرازق [القاهرة : دار العالم الثالث ط١ ١٩٩٤ . صـ ١٥١ - ١٥٢] .
٢- الأهالي ، أول فبراير ١٩٧٨ [العدد الأول] . كذلك ١٥ أبريل ١٩٧٨ [العدد العاشر] .

الذي يأتي بعد إنهاء حالة الحرب لا يلزم أي دولة في العالم بإقامة علاقات دبلوماسية و تجارية و ثقافية . فهذه قرارات سيادة و النص عليها في المعاهدة يمثل ثمنا ضخما دفعته مصر لهذه المعاهدة ، ودفعته قبل الانسحاب الكامل مما يجبر مصر على ابتلاع الاستفزازات الإسرائيلية و يضعها تحت ضغط عنيف مهما تمادت إسرائيل في صلفها و تعنتها .

- المعاهدة صفقة ثنائية و ليست حلا شاملا ، ومن شأنها عزل مصر ليس فقط عن وطنها العربي بل أيضا عن العالم الإسلامي و عالم عدم الانحياز ، و هو ما سيساعد بطبيعته على إضعاف قدرة مصر على مقاومة الضغوط الإسرائيلية و الأمريكية [1].

و إضافة إلى ذلك عكست جريدة الأهالي[2] - التي انهالت عليها الضربات إلى حد مصادرة أعدادها وعدم قدرتها على الظهور أحيانا كثيرة - وجهة نظر الحزب و كشفت عن أبعاد السياسة الإسرائيلية و ممارساتها الاستفزازية و ما انطوت عليه من تصرفات بعد المعاهدة و خنوع القيادة المصرية و ضعفها إزاءها و مدى أبعاد ذلك و أخطاره على الصعيدين الداخلي و الخارجي لتؤكد صحة موقف الحزب جملة و تفصيلا [3] .

و رغم الضربات التي وجهت للحزب و صحيفته فقد رفض الحزب أن يستسلم للضغط أو أن يحل نفسه و لعب دورا هاما مع باقي فصائل الحركة الوطنية لمقاومة كامب ديفيد و معاهدة السلام ؛ لينتهي به المطاف أخيرا بأن يلقى بعدد كبير من مناضليه في السجون في مواجهة اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ .

١- مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ، دور الانعقاد العادي الثالث : مضبطة الجلسة ٦٠ ، بتاريخ ٩ / ٤ / ١٩٧٩ [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط ١٩٧٩] ، ص ١١٥٠ - ١١٥٥ .
٢- أمام اشتداد المواجهة مع النظام الحاكم واعتقال قيادات الحزب و مصادرة صحيفته اضطر الحزب لإصدار نشرة التقدم للتوزيع الداخلي على الأعضاء بديلا عن الأهالي ابتداء من ٨ نوفمبر ١٩٧٨ و حتى ٤ مايو ١٩٨٢ .
٣- انظر ، حسين عبد الرازق ، صحيفة تحت الحصار ، مرجع سابق . إضافة إلى أعداد صحيفة الأهالي [عدد ١٦ بتاريخ ١٧/ ٥ / ١٩٧٨ ، العدد ١٧ بتاريخ ٢٤ /٥/ ١٩٧٨ ، العدد ٢٣ بتاريخ ٢ / ٨ / ١٩٧٨ ، العدد ٢٥ بتاريخ ١٦ / ٨ / ١٩٧٨ ، العدد ٣٠ بتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٩٧٨ ، العدد ٣١ بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٧٨] .

أما حزب العمل الاشتراكي :

لقد اتسمت عملية التحول للتعددية السياسية المقيدة بمركزية دور القيادة السياسية و امتلاك زمام إدارة و قيادة عملية التحول و السيطرة على خطواتها ، فكان السادات محور التجربة الحزبية ؛ حيث لعب خلال الفترة [١٩٧٤ـ ١٩٨١] أدوار المبادر و المشجع و الحكم المحايد بين الأطراف المتصارعة ، و في مرحلة أخرى أدوار القاضي و صانع القرار عند وصول الحوار إلى لحظات حاسمة . و بدا السادات مسيطرا تماما على خطوات التحول و على ممارسة التجربة بالشكل والحدود التي تضمن استمرار تحكمه وسيطرته و رقابته على النظام ككل ، و هو ما بدا واضحا على نشأة حزب العمل بصفة خاصة [1] .

و هو ما انعكس على موقف حزب العمل الاشتراكي من اتفاقيتي كامب ديفيد الذي كان أكثر المواقف إثارة و أغناها بالدلالات . و يرجع ذلك في المقام الأول إلى الظروف الخاصة التي نشأ فيها الحزب و الملابسات التي صاحبت تلك النشأة. فقد تم تأسيس الحزب في ظروف تعرضت فيها التجربة الديمقراطية الهشة التي بدأت بتشكيل المنابر في إطار الاتحاد الاشتراكي ، واستكملت بتحول هذه المنابر إلى أحزاب و السماح بإنشاء أحزاب جديدة إلى نكسة حقيقية . كان حزب الوفد الجديد قد استكمل إجراءات تأسيسه و تمت الموافقة على قيامه ، وبدأ يمارس نشاطه بالفعل . و لكن لم يمضِ على قيامه عدة شهور حتى صدر القانون ٣٣ لعام ١٩٧٨ و الخاص بحماية الجبهة الداخلية و السلام الاجتماعي و الذي بموجبه حرم رئيس الحزب فؤاد سراج الدين و آخرون من ممارسة حقوقهم السياسية فأعلن الحزب حل نفسه في يونيو ١٩٧٨ . وفي الوقت نفسه تعرض حزب التجمع لضغوط عنيفة من جانب الحكومة ، و بدأت لعبة المصادرة مع صحيفة الأهالي الناطقة باسمه في هذه الظروف و حفاظا على الشكل الديمقراطي شعر السادات بالحاجة إلى وجود معارضة يمكن السيطرة عليها أو على الأقل احتواؤها في إطار محدد لا يتصادم مع الخط السياسي العام الذي ينتهجه على الصعيدين الداخلي

١ـ عمرو الشوبكي ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

و الخارجي. لذلك شجع السادات قيام حزب العمل الاشتراكي ، و ذلل أمامه جميع العقبات الإدارية والقانونية التي كانت تحول دون قيام الأحزاب بسهولة [1]. و لم يمانع الحزب الوطني من مساعدة حزب العمل في هذا الصدد، و لم يقتصر الأمر عند حد الموافقة أو التشجيع ، و لكن تم اختراق الحزب من داخله وعلى أعلى مستوياته [2] .

و لكن الأمور لم تسر في الطريق المرسوم لها فقد بدأ حزب العمل يشعر تدريجيا أن السياسات الحكومية داخليا و خارجيا تواجه بمعارضة حقيقية ولا تجد صدى رجل الشارع المصري ، و كان عليه أن يختار بين أن يصبح حزبا حقيقيا له قواعد شعبية أو أن يتحول إلى مجرد ديكور ديمقراطي [3] . و فيما يتعلق بكامب ديفيد فقد وافق الحزب رسميا عليها و لكنه أبدى عددا من التحفظات و المخاوف تدور حول محاور ثلاثة يمكن إجمالها على النحو التالي :

المحور الأول : و هو المحور الوطني المصري ، فقد اعتقد الحزب أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل لا يمكن أن يتوفر له المناخ المناسب إلا بعد إتمام الانسحاب الكامل من سيناء . و بالتالي تحفظ الحزب على تبادل السفراء بعد إتمام المرحلة الأولى من الانسحاب كما نصت الاتفاقيات ، وفي الوقت نفسه أبدى الحزب بعض المخاوف حول احتمالات الغزو الاقتصادي لمصر من جانب إسرائيل و طالب باليقظة و الحرص .

المحور الثاني : ومثل محور العلاقات العربية المصرية ، فقد اعتبر الحزب أن المعاهدة المصرية / الإسرائيلية خطوة أولى في طريق طويل لن يكتمل إلا بالجلاء الكامل عن الأراضي العربية المحتلة في سوريا و الضفة الغربية وغزة والقدس ، وطالب بالحفاظ على التضامن العربي .

المحور الثالث : و هو المحور الاستراتيجي والدولي ، ويلاحظ أن الحزب لم يحدد موقفا واضحا في هذا الصدد واكتفى بالإشادة بالجهود الأمريكية لإبرام

١- و من أهم هذه العقبات اشتراط وجود عشرين عضوا بمجلس الشعب من بين الهيئة التأسيسية لأي حزب جديد .

٢- حين أصبح محمود أبو وافية عديل السادات نائبا لرئيس الحزب .

٣- بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ١٠٠ .

هذه المعاهدة ، وطالب واشنطن بالضغط على حليفتها إسرائيل لإنهاء احتلالها للأراضي العربية [1] .

و يرجع هذا الموقف المبدئي من كامب ديفيد مجسدا في التأييد الحذر أو المشروط كمحصلة لعوامل عديدة لعل أهمها الضغط الحكومي بكافة الأشكال والوسائل وبخاصة من خلال التأثيرالمباشر للجناح الذي يتزعمه محمود أبو وافيه داخل الحزب ، إلى جانب الظروف الخاصة التي أدت إلى نشأة الحزب ـ كما سبق أن أوضحنا ـ وهي ظروف لم تكن تسمح للحزب إلا بقدر ضئيل من الحركة إلا بعد مرور فترة من الوقت يدعم فيها الحزب مواقعه و يكتسب ثقة الشعب ، و بعدها يستطيع الحزب أن يعبر عن مواقفه بشكل أكثر تحررا . وبناء على ذلك عندما طرحت المعاهدة على مجلس الشعب للمناقشة أعلن رئيس الحزب إبراهيم شكري موافقة الحزب على المعاهدة [2].

غيرأن ذلك لم يدم طويلا ، فقد بدأ الحزب يغير من موقفه من المعاهدة تدريجيا و تتصاعد حدة الخلافات مع الحكومة حول سبل تطبيقها و الآثار التي ترتبت عليها ، إلى أن قرر الحزب في بيان أصدره و نشرته صحيفة الشعب الناطقة باسمه [في ٣ مارس ١٩٨١] إسقاط الموافقة على المعاهدة و اعتبارها كأنها لم تكن ، وأعلن رفضه لاتفاقيتي كامب ديفيد و ملحقاتهما [3].

وعموما يرجع تغيير موقف الحزب إلى عدة أسباب يتعلق بعضها بالممارسات الإسرائيلية و التفسير الإسرائيلي للاتفاقيات ، كما يرجع بعضها الآخر إلى التصرفات المصرية على ضوء الممارسات الإسرائيلية ، و أخير إلى عوامل سياسية أهمها تزايد السخط الشعبي و رفضه لتلك المعاهدة و خشية الحزب من عزلته جماهيريا إن هو استمر في تأييدها .

ومن المفارقات أن الحزب و صحيفته لم يكتفيا بمجرد إصدار بيانات

١ـ بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ١٠٠ .
٢ـ لمزيد من التفصيل ، انظر ، مجلس الشعب ، مضبطة ٦١ بتاريخ ١٠ / ٤ / ١٩٧٩ ، مصدر سابق ، صـ ١١١٣
٣ـ جريدة الشعب ، بتاريخ ٣ / ٣ / ١٩٨١ .

التنديد والمقالات الملتهبة و إنما لعبا دورا مهما في هذه المرحلة على صعيد التعبئة الشعبية لمواجهة كامب ديفيد و تداعياتها . فطالب الحزب بوقف التطبيع و مقاطعة البضائع الإسرائيلية ، و خصوصا بعد احتلال جنوب لبنان ثم ضرب المفاعل النووي العراقي [يونيو ١٩٨١] . وفتحت الصحيفة صدرها لبيانات قوى المعارضة بكافة اتجاهاتها خاصة بعد الضغط الرهيب الذي يتعرض له حزب التجمع الوطني في تلك المرحلة (١) . ووصل الأمر إلى أن أصبح السادات شخصيا عرضة لهجوم عنيف (٢) .

هكذا أصبح حزب العمل الاشتراكي الذي بدأ بالموافقة على كامب ديفيد طرفا فاعلا في القوى الوطنية التي التقت كلها في النهاية لمواجهة القوى الساداتية ؛ لتتصاعد حدة المواجهة و تصل ذروتها باعتقالات سبتمبر ١٩٨١ حين قرر السادات وضع ما يقرب من ألفين من زعماء المعارضة في السجون ، و نقل عدد ضخم من الصحفيين و أساتذة الجامعات إلى وظائف إدارية لمجرد التنبيه لخطورة غزو الثقافة الإسرائيلية لمصر والاعتراض على سياسة السادات ونهجه في التعامل مع العدو الصهيوني ، لتنتهي الحقبة الساداتية و تغلق ملفاتها بهذه الصفحة (٣).

ثالثا : التيارات الإسلامية :-

يرتكز محور الخلاف بين السادات و التيارات الإسلامية على منهج السادات في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي و اتباع سياسة الحل المنفرد ، و من الجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من دخول النظام الناصري في جولات تصادم متكررة مع جماعة الإخوان المسلمين إلا أن النهج الناصري في معالجة الصراع العربي / الإسرائيلي لم يكن مطلقا من بين أسباب هذا الصدام (٤) ، ليبقى

١- جريدة الشعب ، المصدر نفسه ، بتاريخ ١٤ / ٤ / ١٩٨١ .

٢- جريدة الشعب ، المصدر نفسه ، بتاريخ ٩ /٦ / ١٩٨١ .

٣- انظر ، نور الدين كمال ، مرجع سابق ، ص ١٠٣، كذلك ، شوقي خالد ، محاكمة فرعون : خبايا محاكمة قتلة السادات [القاهرة : سينا للنشر ط٢ ١٩٨٦] ، ص ١٥٧ .

٤- و على سبيل المثال كان سبب صدام عام ١٩٥٤ يرجع إلى رغبة الإخوان المسلمين في الهيمنة على الثورة و قياداتها ، أو على الأقل المشاركة في السلطة بنصيب أكبر - على نحو ما أوضحنا خلال الفصل التمهيدي - أما صدام منتصف الستينات فقد كان يرجع إلى موقف الإخوان من قضية الصراع الطبقي و منهج عبد الناصر الاشتراكي في حله .

الصراع العربي / الإسرائيلي بعيدا عن محور الخلافات بين الطرفين لأنه لم يكن هناك خلاف بينهما حول ضرورة التصدي لإسرائيل و مقاومة مخططاتها التوسعية ، و إن كانت المنطلقات الأيديولوجية و أسباب و وسائل كل منهما في إدارة هذا الصراع مختلفة (١) ، و لا ينفي ذلك محاولات السادات في فترة حكمه الأولى ، وبخاصة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أن يكسب ثقة التيارات الإسلامية و أن يعتمد عليها في مواجهة القوى المناوئة و بخاصة القوى اليسارية و الناصرية؛ فأفرج عن جميع المعتقلين من الإخوان المسلمين و سمح لهم بممارسة نشاطهم العلني دون الانخراط في حزب سياسي .

وعلى الرغم من أن تيارات متعددة خرجت من تحت عباءة الإخوان المسلمين ، مما جعل من إمكانية السيطرة عليها كلها مرة واحدة عملية صعبة ، إلا أن السادات تصور أن مجرد الإفراج عن قياداتها سوف يكون كافيا في حد ذاته لضمان ولائها له . و لقد سعد السادات كثيرا بلقب " الرئيس المؤمن " و تصورأن التسويق الإعلامي الضخم لهذا اللقب يمكن أن يحول دون تصادم هذه الجماعات معه (٢) .

و من المفارقات أن هذه الجماعات سارت معه بالفعل على طريق التنديد بالحقبة الناصرية و خاصة فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية و قضايا التأميم و الحراسات ، ولكنها لم تستطع أن تسايره في تصرفاته وسياساته كافة . و جاء نهجه في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي و جاءت مبادة القدس وزيارة السادات لإسرائيل لتكون بمثابة بداية الأزمة وأحد محاور الصدام العنيف بين الطرفين .

وعلى أية حال سنحاول فيما يلي تحليل موقف الجماعات الإسلامية من النهج الساداتي في التعامل مع الصراع العربي / الإسرائيلي منذ زيارة القدس وذلك من خلال تحليل ما طرحته مجلة الدعوة - بقدر اتساع المجال لذلك - و على

١- للوقوف على وجه المقارنة بين النظام الناصري و نظيره الساداتي فيما يتعلق بعلاقة كل منهما بالتيارات الإسلامية ، راجع ، إبراهيم قاعود ،عمر التلمساني شاهدا على العصر : الإخوان المسلمون في دائرة الحقيقة الغائبة ، مرجع سابق على امتداد الباب الثالث و الرابع و الخامس من تلك المذكرات .
٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، هالة مصطفى ، النظام السياسي و المعارضة الإسلامية ، صـ ١٣٠ - ١٣٥ .

الرغم من أن هذه الصحيفة لا تعبر عن التيارات الإسلامية كافة ، وبخاصة فيما يتعلق بموقفها من المجتمع الإسلامي و كيفية بنائه على أسس صحيحة ، إلا أن الخلافات بينها فيما يتعلق بقضية الصراع العربي / الإسرائيلي ليست جوهرية و ربما كانت خارج هذه المعادلة ، و بالتالي فإن موقف الدعوة يمكن أن يعبر عن موقف الجماعات الإسلامية بشكل عام من هذه المسألة .

و عموما فإن نظرة التيارات الإسلامية إلى جوهر الصراع العربي / الإسرائيلي لم تتغير على الإطلاق منذ نشأة الصراع ، حيث تنبع هذه النظرة من منطلقات أساسية مفادها أن فلسطين أرض إسلامية ، وبالتالي فإن تهويد هذه الأرض يعتبر اعتداء على الإسلام . فالخطر الصهيوني هو خطر يهدد الإسلام يعادل في ذلك الخطر الصليبي قديما . و من هنا فإن هذه الجماعات الدينية لا تعترف بأي حق تاريخي لليهود على أرض فلسطين أو أي جزء منها . غير أن هذا الموقف المبدئي لم يكن يعني رفضا قاطعا لأية محاولات للتسوية السياسية ؛ فقد خضع هذا الموقف بدوره للاعتبارات السياسية و لعلاقات القوى بين الجماعات بالنظام الحاكم . فرغم اتسام موقف هذه الجماعات من زيارة السادات للقدس بطابع الحذر إلا أنها ذكرت بطابع اليهود و ماضيهم في نكث العهود و عدم احترامها ، و بالمقابل أهابت بوحدة المسلمين و عدم انقسامهم ، و أن الأمر بحاجة إلى البحث و التدبر للحكم على تلك الخطوة بالتأييد أو المعارضة [1]. و فضلت مجلة الدعوة أن تنتظر نتائج الزيارة قبل أن تحكم عليها و هاجمت موقف المسرفين في التأييد الذين وصل إسرافهم إلى حد المطالبة بإعادة كتابة التاريخ الإسلامي لإزالة الروح العدوانية التي يتضمنها بالنسبة لصلة المسلمين باليهود ، كما هاجمت المسرفين في المعارضة و الذين وصلت معارضتهم إلى حد الاتهامات والتهديدات. لكنها أكدت في الوقت نفسه على موقف الإسلام من اليهود باعتبارهم " أشد الناس عداوة للذين آمنوا " ، و رفضت الدعوة إلى تزوير التاريخ الإسلامي ليتلاءم مع الموقف الراهن [2] . أما مجلة الاعتصام فقد كانت أكثر وضوحا و صلابة ، فهي و إن كانت

١- عمر التلمساني ، فلسطين قضية إسلامية ، الدعوة ، العدد ١٩ ، ديسمبر ١٩٧٧ .
٢- عبد العظيم المطعني ، تزوير التاريخ من أجل اليهود جريمة ، الدعوة العدد ٢٠ ، يناير ١٩٧٨ .

لم تهاجم الزيارة فورا إلا أنها أبدت تشككا واضحا حول نتائجها بسبب طبيعة العدو الشرس و أطماعه التوسعية . و في الوقت نفسه أبدت انزعاجها تجاه إيحاءات الصحافة المصرية حول ما يمكن أن تسفر عنه الزيارة و ما يتردد من أصداء و تصريحات حول مستقبل زاهر بتضافر العبقرية اليهودية مع إمكانيات العرب المادية و البشرية و عن الانفتاح المنشود فكريا و سياسيا و عقائديا و اقتصاديا (١) .

غير أن موقف بيجن من المبادرة ، خاصة بعد زيارته للإسماعيلية ، قد أطلق العنان لسيل من الهجوم على إسرائيل و كشف أهدافها التوسعية . لتنتقل مجلة الدعوة إلى مرحلة الحث على الجهاد وعدم التخلي عنه و تحذر من خروج مصر من حلبة الصراع ، والتشكك في أي أمل للحل السلمي مع اليهود (٢). وبجانب تلك الرؤية الدينية للصراع حددت تلك الجماعة موقفها من كامب ديفيد على أسس سياسية واضحة منددة باتفاقيتي كامب ديفيد خاصة حرمان مصر من فرض سيادتها الكاملة على سيناء. فضلا عن إغفال قضية القدس ، كما لا يوجد في إطار الحكم الذاتي ما يوصي مطلقا بإمكانية استعادة الضفة وغزة (٣). وعموما اتخذت مجلة الاعتصام الموقف نفسه تقريبا منتقدة الذين أيدوا كامب ديفيد ، وانتقدت تداعياتها (٤).

و بعد إبرام " معاهدة السلام " المصرية الإسرائيلية حددت مجلة الدعوة منها موقفا صريحا ورافضا ، ووصفت ذاك الصلح بأنه السلام المستحيل بين مصر و إسرائيل لأنه لن يكون سلاما شاملا و إنما سلاما مفتعلا ، فالسلام الحالي هو سلام إسرائيلي سوف يكون تحت رحمة القوة النووية الإسرائيلية فضلا عن أنه يحمل مخاطر اقتصادية عديدة و مخاطر ثقافية و إعلامية جسيمة(٥). ثم بدأت

١- حسين عاشور ، الخطر القادم ، الاعتصام ، ٣ ديسمبر ١٩٧٧ .
٢- عصام سباق ، الصراع العربي / الإسرائيلي له طبيعة خاصة ، الدعوة ، العدد ٢٨ ، سبتمبر ١٩٧٨ .
٣- و بدا أن مهمة السادات لم تقتصر على تمزيق العروبة و تفتيت الشعب المصري ، بل تعدت صمام الأمان و سلكت نهج تطبيق بروتوكولات حكماء صهيون ، لمزيد من التفاصيل ، انظر ، تحقيقات قضية اغتيال السادات ، يطرحها شوقي خالد ، محاكمة فرعون ، مرجع سابق ، صـ ١٥٨ ـ ١٦١ . فقد كشفت مجلـة الدعوة في عـــددها [٣٢] الصادر بتاريخ يناير ١٩٧٩ ، عن تقرير خطير للمخابرات الأمريكية [سري للغاية] تنصح فيه المخابرات الإسرائيلية بوضع خطة جديدة لتصفية الحركات الاسلامية و ضرورة توجيه ضربة قوية لهذه الجماعات قبل توقيع الاتفاقية ضمانا لتمريرها .
٤- مجلة الاعتصام ، بتاريخ ٢ /١١/ ١٩٧٨ .
٥- مجلة الدعوة ، العدد ٤٠ ، سبتمبر ١٩٧٩ .

الدعوة تفسح مجالا متزايدا لأخبار التطبيع و تحذر من مخاطره و بخاصة محاولة احتواء العقل العربي وترويضه. وجاء قرار الكنيست بإعلان القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ليدفع بالمعارضة إلى ذروتها لتصل إلى حد الصدام[1] . و لكنها في الوقت نفسه انتقدت القرارات العربية بتوقيع عقوبات ضد مصر[2] . هكذا فإن مجلة الدعوة بما تمثل من تيارات دينية ، ومعها باقي الجماعات الدينية الأخرى قد وصلت في علاقاتها بالسادات إلى مفترق طرق مع بداية عام ١٩٨١. و كما حدث مع باقي فصائل الحركة الوطنية لم تعد الجماعات الدينية تراعي شخص السادات أو تجنبه هجومها ، ليصل الحد إلى الإيماءة بأن السادات قد خرج عن الإسلام ، أو على الأقل التشكيك في صدق نواياه . وتصاعد الصدام بين الجانبين ، و أصبح السادات بالنسبة لبعض فصائل هذه الجماعات على أقل تقدير شخصا يحل دمه[3] لتصل الأمور إلى منتهاها عقب اعتقالات سبتمبر باغتيال السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ على يد مجموعة تنتمي إلى تنظيم « الجهاد» [4] . لتفاجئنا جماعة الإخوان ذاتها بعد ما يقرب من ٣٥ عاما على كامب ديفيد بعقد اتفاق مع واشنطن وتل أبيب وحركة حماس، يتم بموجب هذه الصفقة التنازل عن ٧٥٠كم٢ من شمال سيناء لحركة حماس لتوسيع غزة تنفيذا لمخطط الوطن البديل مقابل وصولهم للحكم ومبلغ ٨ مليار دولار. إلا أن ثورة الشعب المصرى في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ومساندة الجيش نجحت في إزاحة حكم الإخوان قد أطاحت بتلك المخططات وأفقدت الجميع توازنه لتواجه مصر مؤامرات دولية وحملات إرهابية شرسة.

أما عن ردود الفعل العربية إزاء المعاهدة :

فقد اجتاحت عاصفة الغضب والحزن سماء الوطن العربي للتصدي لمعاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية ، وأعلن الحداد في العواصم العربية ، واكتظت

١- وبخاصة إزاء تداعيات تطبيع العلاقات و أثره على التشريع المصري و عقوبة من يعارض معاهدة السلام ، انظر ، مجلة الدعوة ، العدد٥٠ ، يوليو ١٩٨٠ و العدد [٦٣] بتارخ يوليو ١٩٨١ .

٢- الدعوة ، العدد ٣٧ ، يونيو ١٩٧٩ .

٣- دفع مبارك السادات لإعتقالات سبتمبر، وكان وراء فتوى إهداردم السادات فقد أبلغ مرشد الإخوان أن السادات وعد بيجن بتوصيل مياه النيل إلى إسرائيل ، انتقاما من السادات الذي كتب إقالة مبارك و أخفاها في نهاية مايو ١٩٨٠، انظر، الوثائق البريطانية / روزاليوسف العدد ٢١٠٩ بتاريخ ٩ مايو ٢٠١٢ .

4- Bruce K . Rutber Ford , Egypt after Mubarak,Liberalism,Islam,and Democracy in the Arab World,Princeton University Press 2008 , p 83 .

الشوارع بالمتظاهرين وتعددت أعمال الشغب ضد مقار البعثات الدبلوماسية المصرية . وتصدت الحكومات لنظام السادات ، باتخاذ قرارات حاسمة على كافة المستويات وفرض عقوبات شاملة على مصر - وهو ما سوف نتناوله تفصيلا في استعراض العلاقات المصرية العربية [١] . وعلى الجبهة الفلسطينية كان الوضع أشد عنفا وضراوة ، حيث اندلعت المظاهرات و الاضطرابات في الضفة وغزة التي تحولت إلى انتفاضة شاملة عقب التوقيع على المعاهدة ، واتخذت طابعا أعنف وأشمل وزادت حدة الاستنكار للمعاهدة لما تشكله من تطورات خطيرة على القضية الفلسطينية ومصير الشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولته المستقلة. وهو ما جسد رد الفعل على المستويين الرسمي والشعبي الذي أجمع على إدانة المعاهدة المنفردة ، ورفض الحكم الذاتي المقترح حيث أنه لا يحقق الحد الأدنى من مطالب الشعب الفلسطيني وإدراكه التام لهذه الخدعة [٢] .

ونخلص من التحليل النهائي لمعاهدة السلام في هذا السياق العام إلى أنه من الواضح أن أخطارها وتداعياتها بالتأثير السلبي على مصير القضية الفلسطينية وعلى الأوضاع العربية بشكل عام كان من بين دوافع الرفض المصري الشعبي لها ، بجانب التأثير السلبي للمعاهدة على قضايا الاستقلال الوطني والتنمية في مصر ، والتي شكلت المحور الأساسي للرفض الشعبي المصري لتلك المعاهدة، بخاصة بعد أن اتضحت أبعادها كاملة إلا أن عدم اتفاق الأطراف العربية على استراتيجية موحدة في مواجهة إسرائيل ، والعجز عن إيجاد بديل عما طرحه السادات وشرع في تنفيذه ؛ قد جعل موقف القوى الوطنية الرافضة أكثر صعوبة وسهل في الوقت نفسه من مهمة السادات الذي لم يكترث كثيراً لأبعاد ذلك ومدى مساهمتها بقدرما - بجانب آليات الحركة الاجتماعية المصرية في إطار الممارسات الساداتية على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية - فيما وصلت إليه الأمور باغتيال السادات وإسقاط نظامه ليبدأ عهد جديد .

١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، توفيق فياض ، انتفاضة المناطق المحتلة ضد المعاهدة ، شؤون فلسطينية مايو ١٩٧٩ ، صـ ١٣٦ .
٢- المرجع نفسه .

الفصل الرابع

السادات و علاقات مصر الخارجية في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي

- العلاقات المصرية / العربية .
- علاقات مصر مع القوتين العظميين .
- العلاقات المصرية / الإسرائيلية .

رغم مرارة هزيمة يونيو العسكرية إلا أنها كانت إيذانا بميلاد بادرة أمل لسياسة التضامن العربي بشكل مغاير أقرب إلى الواقعية ؛ لذا كان تراجع عبد الناصر تكتيكيا عقب هزيمة ١٩٦٧ ، وعقد ما يشبه الهدنة مع النظم المحافظة، وتجميد الصراعات العربية ، وتوجيه الطاقات نحو تحرير الأرض المحتلة لضمان دعم هذه النظم لخطة المواجهة مع إسرائيل ، مع التركيز على محور العلاقات الوثيقة بالنظم الراديكالية (١) ..

وعلى الصعيد الدولي فقد أولى عبد الناصر اهتماما خاصاً بتوثيق العلاقات مع الاتحاد السوفيتي مع عدم تجاهل مد الجسور السياسية مع الولايات المتحدة وما تطرحه من تصورات ومبادرات سياسية لحل القضية العربية اتساقا مع رؤية القيادة السياسية وإدراكها لأبعاد وانعكاسات الصراع الدولي على مسار الصراع الإقليمي بالشرق الأوسط ومدى الترابط بينهما ومحاولة إعادة التوازن بين طرفي تلك المعادلة الصعبة لاقتران العمل السياسي بالاستعداد العسكري بغرض مواصلة الكفاح المسلح . وفي ظل هذا الوضع العام للعلاقات الخارجية المصرية إقليما ودوليا أصبح السادات رئيسا للجمهورية على أثر رحيل عبد الناصر . وكان منطقيا أن يعلن السادات عن تمسكه بالخط الناصري ومتابعته - على الأقل في هذه المرحلة الانتقالية - إلا أن ذلك لا ينفي انعكاس رؤيته الذاتية على السياسة الخارجية عربيا ودوليا رغم أن دور العامل الشخصي تختلف حوله التقديرات، إلا أنه من الضروري وضعه في الاعتبار عند تحليل الأحداث لفهم التطورات التي طرأت على السياسة الخارجية لمصر خلال عقد السبعينيات؛ لانعكاساته وتأثيره على توجهات مصر وعلاقاتها الخارجية إقليما ودوليا ؛ والذي يعتبر خلفية أساسية للمتغيرات والعوامل الموضوعية التي تمارس دورها وتقود في نهاية المطاف لمثل هذه التحولات . خاصة في ظل حكم الفرد وغياب المؤسسات الدستورية وتحديد سياسات وأهداف محددة تنظم أولويات وتوجهات الدولة طبقا لاستراتيجيتها العليا وفقا لمصالحها وليس لفكر وتوجهات قادتها ، وهو ما يتضح بعقد مقارنة بسيطة لملامح الحقبة الناصرية ونظيرتها الساداتية المضادة .

١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، هند فرحان سيد ، العلاقات المصرية العربية ، صـ ١٥٠ - ١٥٧ .

أولاً : العلاقات المصرية العربية :-

على أثر تولي السادات السلطة لم تتأثر كثيرا سياسة مصر وتوجهاتها العربية في أسسها المعلنة - على أقل تقدير - عما كانت عليه في نهاية حكم عبد الناصر . فقد واصل السادات تطبيق نفس الصيغة لحشد القوى العربية من أجل المعركة ، وتجاوز الخلافات القائمة بين النظم العربية ، وتأكيده على أن الهجمة الصهيونية لا تميز بين دولة عربية وأخرى أو أي نظام عربي وآخر ، فالجميع سواء على خريطة العداء والأطماع الصهيونية (١) .

وتدعيما لذلك قام السادات منذ توليه الحكم في أكتوبر ١٩٧٠ وحتى نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ بجهد كبير لبناء الجسور مع النظم العربية المحافظة مع إبقاء القنوات المفتوحة مع النظم العربية التقدمية (٢). وفي ظل التطورات الإقليمية وعلى رأسها الانقلاب العسكري والتطورات الداخلية التي شهدتها سوريا وانتهت بتولي حافظ الأسد السلطة وإقصاء الجناح اليساري في حزب البعث . وما ترتب على ذلك من انتهاء الحقبة الراديكالية في سياسة سوريا العربية ، وبداية انتهاج سياسات معتدلة على صعيد العلاقات العربية ؛ مما أدى إلى حدوث تقارب بين سوريا وبعض الدول العربية وعلى رأسها السعودية (٣) . لتتلاقى مع التطورات الداخلية التي شهدتها مصر آنذاك منذ رحيل عبد الناصر والذي كان مبعثا لارتياح النظم المحافظة في الوطن العربي ؛ لاختفاء الضغوط التي كانت تمارسها مصر في عهده ، والتي لم تعد قائمة في عهد السادات . فكان ذلك إيذانا بدفع العلاقات بين النظم المحافظة في اتجاه التضامن لأقصى مدى ممكن ، أو على الأقل تخفيف حدة النقد والمعارضة للسياسة المصرية (٤). خاصة وأن السادات لم يكن لديه من المقومات ما يؤهله لإرث مكانة عبد الناصر في العالم العربي لأسباب عديدة ،

1- Dawisha A . I , op.cit , p 196 .
2- Ibid , p 197 .
3- Shoukri , Ghali , op.. cit , p 388 .
٤- انظر ، سعدالدين إبراهيم وآخرون ،مصر والعرب ١٩٦٧ـ ١٩٨٢ دراسة حسن أبو طالب [مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ط١ ١٩٨٤] ، صـ ٣٥ . كذلك ، الأهرام ٢٤ / ١ / ١٩٧١ ، مركز الأهرام للتنظيم و تكنولوجيا المعلومات .

ربما لأنه لا يمتلك الشخصية الكارزمية التي حظي بها عبد الناصر [1] وبالتالي فإن ارتياد هذا الدور يعد رهانا خاسرا بجانب تقديره لسلبيات هذا الدور الذي لا يجلب إلا العداء والسخط ، فضلاعما تتحمله مصر ثمنا لذلك - على حد اعتقاده - لذا بحث السادات عن طريق آخر ودور مختلف تماما .

وعلى أية حال فقد ساهمت أحداث مايو ١٩٧١ ، وإقصاء مجموعة علي صبري في إطلاق يد السادات في إعادة صياغة السياسات المصرية على الصعيدين الداخلي والخارجي ، وخاصة سياسة مصر تجاه الدول العربية فاتجه السادات نحو تأكيد سياسة وحدة الصف العربي ، والتي انعكست في تدعيم التضامن العربي على أسس وظيفية ، ومهادنة كل الأنظمة العربية على مختلف مشاريعها الأيديولوجية وعدم السماح بأي حملات دعائية ضد أي منها ؛ فقد كانت تلك المرحلة هي فترة الإعداد للمعركة . مما استلزم التعاون مع الجميع على اختلاف أنظمتهم وتناقضها من منطلق برجماتي بحت يخضع لحسابات المصالح الجديدة لمصر وفقا لرؤيته الذاتية وليس من منطلق الهوية أو القومية وهو ما سيتضح فيما بعد [2] . فكان التقارب المصري السعودي ثمرة لهذا التطور في سياسة مصر العربية ، وهو التطور الذي ارتأته السعودية مؤشراً إيجابيا لاتجاهات السادات برفض الشيوعية وعدائه لموسكو، فبادرت بدعم مصر ومؤازرتها للتخلص تماما من الوجود العسكري السوفيتي بها - بفضل الصداقة الحميمة التي جمعت بين السادات وكمال أدهم مستشار الملك فيصل ومدير جهاز المخابرات السعودي - الأمر الذي انتهى بتصفية العلاقات المصرية / السوفيتية ذاتها [3] .

وهكذا بدا واضحا إمكانية قيام تكتل عربي يضم مصر والسعودية وسوريا لأول مرة منذ أوائل الخمسينيات . وهو التكتل الذي ظل يمثل محور العلاقات المصرية / العربية حتى مبادرة القدس ، وإن انتابه بعض التعرجات عقب حرب أكتوبر بالنسبة لسوريا [4] .

1- Cooper , Mark , op . cit , p 79 .

٢- دراسة وحيد عبد المجيد ، مصر و العرب ، المرجع نفسه ، صـ ٥٢ .

3- Dawisha A . I, op.cit , pp 199, 200 .

4- Baker , Raymond William . Egypt s Uncertian Reviolution under Nasser and Sadat . Combridge ,Mass ; Harvard University press , 1978 . p 40 .

ومن حسن الطالع استحوذ هذا التكتل على تأييد معظم الدول العربية وتجسد ذلك في ارتفاع معدل المشاركة العربية في دعم دول المواجهة خاصة مصر وسوريا . وتباينت وسائل الدعم ما بين إرسال قوات عسكرية إلى أرض المعركة وتقديم دعم مالي إلى حد إدارة معركة اقتصادية بالتوازي مع المعركة الحربية والصراع المسلح الذي تخوضه مصر وسوريا ؛ فقد مارست دول الخليج بقيادة السعودية ضغوطا على الولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه القضية العربية ، بدءا برفع سعر البترول ومروراً بقرارات خفض الإنتاج ووصولا إلى فرض الحظر الجماعي لتصدير البترول إلى واشنطن[1] . لتمثل هذه المرحلة أخصب فترات التضامن العربي في العصر الحديث ؛ فقد تمكن السادات من حشد تضامن عربي لم يحدث له مثيل من قبل حتى في الحقبة الناصرية [2]. الذي لم يكن من أهم دعائم نجاح حرب أكتوبر فحسب ، بل من أهم إنجازاتها على الإطلاق . إلا أن الخلافات والشكوك من جانب ؛ والخداع من جانب آخر حال دون تفعيل هذه الإنجازات واستمرارها . فقد نسف السادات ذاته ذاك التضامن لينعكس بصورة انتكاسات مريرة بدت واضحة على خريطة الوطن العربي قبل أن تضع الحرب أوزارها . فلم يحارب السادات من أجل هوية مصر العربية ، ولا من أجل القومية العربية ، إلا بقدر ما كان ذلك يخدم مصلحة مصرية بحتة مجسدة في استرداد سيناء بغض النظر عن الجبهات الأخرى [3] .

و هو ما يفسر الدوافع الحقيقية وراء تصدع التضامن بين حليفي الحرب أثناء إدارة الصراع المسلح ، والتي كان لها تأثيرها البالغ على تغيير مسار الحرب . فعلى الرغم من أن حرب أكتوبر قد وضعت هيكل التضامن العربي وحددت ملامحه إلى حد ما ، إلا أنه بدا أن هذا الهيكل كان فارغا خاصة بين أيديولوجية و أهداف حليفي الحرب. فلقد بدأ الزعيمان خداع بعضهما البعض

١- لمزيد من التفاصيل حول سلاح البترول كعنصر من عناصر الدعم العربي ، راجع ، أميرة الشنواني ، سلاح البترول و دوره في حرب أكتوبر ، صـ ١٩٨- ٢٠٠ . أما عن الدعم العربي بشكل عام ، راجع ، طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ ٩٦ . كذلك ، جريدة الجمهورية ، ٧ / ٥ / ١٩٧٢ ، ٧ / ٩ / ١٩٧٤ ، مركز الأهرام للتنظيم و تكنولوجيا المعلومات ، المصدر المشار إليه .

2- Ali E. Hillal , The foreign Policy of ArabStates , New York ; Westview Press 1984 . p 49 .

٣- سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها [القاهرة : دار المستقبل العربي ط١ ١٩٨٣] ، صـ ٢٥٣ .

حتى قبل بدء الحرب ؛ حيث خدع السادات الأسد وفقا لما تم عرضه من خطط الحرب "المزورة" أثناء تنسيق الخطط الحربية على الجبهتين ، فكان هدف السادات هو إقناع الأسد بدخول الحرب وفتح جبهة الجولان . والواقع أن السادات لجأ لهذه المناورة حتى يجبر الأسد على دخول الحرب وفقا لأهدافه المتواضعة من الحرب ذاتها ، وانطلاقا من مفهوم الحرب المحدودة ، فليس هناك ضرر من أن يشمل هذا المبدأ الجبهتين معا . فبمجرد بدء الحرب ستنقلب الموازين مما سيدفع بالعملاقين إلى التدخل السريع لإنهاء الحرب وبدء عملية التسوية فذلك هو الهدف الاستراتيجي للحرب وهو ما سعى إليه السادات بكل طاقته . فكان خداع السادات للأسد بعرض خطة الوصول إلى المضائق بينما الخطة الأصلية تكتفي بعملية العبور وإنشاء رؤوس كباري بعمق يتراوح ما بين [١٠-١٥كم] بغرض فتح جبهتي سيناء والجولان معا وليس بهدف إلحاق الضرر والخطر بسوريا وإن كان ذلك وارداً [١] . و لم يكن ذلك مبرراً للسادات ، ولكن إدراكه لسلسلة المزايدات والشكوك المتبادلة بين القادة العرب وتفاديا لهذا الإرث الثقيل ولو بالتحايل أجاد السادات سيناريو الخداع .

وبمحاولة يائسة قرر السادات تطوير الهجوم ومواصلة الزحف شرقا تجاه المضايق- ولم يكن ذلك وارداً بالخطة الأصلية للحرب - لتدارك هذا الخداع الذي لم يجدِ نفعا ، ولكن بعد فوات الأوان وتعرض سوريا لضغوط عنيفة أجبرتها على فقدان الجولان بعد ما كادت أن تحررها بالكامل [٢] .

كما لم يكن الأسد بعيداً عن دائرة الخداع أيضاً ؛ فقد طلب الأسد من موسكو العمل على أن تتدخل القوى الكبرى لوقف القتال حال أن تبدأ الحرب ، ولم يبلغ الأسد السادات بذلك ، والأهم من ذلك أنه أصر على نفي هذا الحدث حينما عرضت

١- وزارة الحربية ، ملف الوثائق للعملية التعرضية " جرانيت" المعدلة [حرب أكتوبر] وثيقة خطة العمليات و المذكرة الإيضاحية ، هيئة عمليات القوات المسلحة ، فرع التخطيط فبراير ١٩٧٣ . حفظ أرشيف هيئة البحوث العسكرية عام ١٩٨١ . ولمزيد من التفاصيل راجع مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلى ، حرب أكتوبر [باريس : منشورات الوطن العربي ط٢ ١٩٨٠] ، صـ٣٦ . كذلك ، باتريك سيل ، الأسد ؛ الصراع في الشرق الأوسط [بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ط١ ١٩٩٧] ، صـ ١٥٣ - ١٥٦ . و هو ما سوف يكون محل دراسة تفصيلية كجزء من أطروحة الدكتوراه ، بمشيئة الله

٢- ملف الوثائق للعملية جرانيت ، المصدر المشار إليه .

موسكو قرار وقف إطلاق النار على أنه مطلب الأسد ذاته ، على الرغم من وجود وثائق لدى السوفيت تثبت صحة ذلك [1] .

وكان ذلك دليلا على أن غموضا خطيرا يسود علاقات الحلفاء الثلاثة؛ مما ترتب عليه فقدان فعالية العمل السياسي المشترك ، خاصة بتصاعد الأحداث وتطورات الحرب مما انعكس بسلبياته وأخطاره على مسار الحرب ومسار الصراع بأكمله في ظل تأزم العلاقات المصرية / السوفيتية وانعكاساتها . وكان أرجح التفسيرات لتلك الخطوة أن الأسد توقع أن اجتياح قواته الجولان والوصول إلى نهر الأردن لن يحتاج من الوقت أكثر من٢٤- ٤٨ ساعة على أقصى تقدير، ومن ثم تتحقق المهمة العسكرية المباشرة للقوات السورية بتحرير الجولان قبل استعداد إسرائيل للهجوم المضاد [2] . الذي كان متوقعا أن يكون أشد عنفا وشراسة. وهو ما يقودنا إلى أن إقرار مبدأ التنسيق بين مصر وسوريا كان قاصرا على مجرد فتح إطلاق النار على الجبهتين إيذانا ببدء الحرب ، وراحت كل جبهة تتحمل مسئولية إدارة الحرب من جانبها بمعزل عن الأخرى . ولم يتفق الزعيمان على موعد محدد لوقف إطلاق النار، لأنهما لم يتفقا على أهداف استراتيجية محددة لامتلاك زمام دبلوماسية ما بعد الحرب ، وهو ما أهدر الجهود والانتصارات العسكرية التي حققتها القوات المحاربة ، إلى جانب التدخلات السياسية السافرة في شئون القيادة العسكرية وسير المعارك الحربية أثناء إدارة الصراع المسلح .

ومن المفارقات أن تتلاقى خطط الحرب الحقيقية على جبهتي سيناء والجولان على أرض المعركة ولكن في اتجاهات متضادة . فكانت تلك الفترة الزمنية كفيلة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للحرب لكلا الزعمين . فلو تصارح الزعيمان لتمكنا من تحقيق أهدافهما الحقيقية و لتم وقف إطلاق النار على الوضع الذي انتهت إليه المعارك الحربية ووصلت إليه القوات خلال تلك الفترة في الوقت المناسب لكلا الجبهتين معا . ولكن أبى الزعيمان المصارحة مهما كانت

١- إسماعيل فهمي ، التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط ، صـ ٥٠ .
٢- حافظ إسماعيل ، أمن مصر القومي ، صـ ٣١٥ .

العواقب والتداعيات ، فضلا عن موقف الأردن ورفضها فتح جبهتها رغم أهميتها الاستراتيجية ، ناهيك عن دور الملك حسين عشية اندلاع الحرب (١) .

وبينما كان ذاك الخداع إيذانا ببدء تصدع التضامن بين حليفي الحرب أثناء إدارة الصراع المسلح وما انتهت إليه الحرب ، إلا أن سياسة السادات خلال مرحلة ترتيبات ما بعد الحرب وقبول الدور الأمريكي المنفرد لبدء جولة المفاوضات على أساس دبلوماسية [الخطوة - خطوة] قد أفضت بالحليفين إلى مفترق طرق . ففي الوقت الذي تم فيه توقيع فض الاشتباك الأول على جبهة سيناء ، كانت المعارك لا تزال مشتعلة على جبهة الجولان . وكان ذلك أول إسفين يدقه كيسنجر في نعش التضامن العربي وبخاصة حليفي الحرب بمساعدة السادات ذاته. ولعبت القاهرة وتل أبيب وطهران وواشنطن دوراً هاما في تنسيق عملية الضغط على الأسد لقبول فض الاشتباك على جبهة الجولان ورفع الحظر النفطي (٢) .

هكذا بدأت الأعراض الجانبية لتصدع التضامن المصري السوري ، وظلت العلاقات المصرية/ السورية تتأرجح بين التوافق والتنافر حتى توقيع فض الاشتباك الثاني على الجبهة المصرية في سبتمبر ١٩٧٥ الذي كان بمثابة الأزمة الحقيقية بين البلدين (٣).

فقد أعلنت سوريا لأول مرة رفضها للتحرك المصري خاصة أن اتفاقية فض الاشتباك الثاني ما هي إلا اتفاقية سياسية في المقام الأول ؛ فقد أدرك الأسد ماهية تلك الخطوة وأهدافها بعزل مصر عن معسكر الصراع لتبقى سوريا وحدها في مواجهة العدو الإسرائيلي ،علاوة على معارضة موسكو لها . على نحو ما أوضحنا . فمنذ أن وقعت مصر اتفاقية سيناء الثانية بدأت الحرب العربية الباردة

١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، إيان بلاك ، بيني موريس ، حروب إسرائيل السرية : تاريخ الأجهزة الاستخبارتية الإسرائيلية ، ترجمة عمار جولاق وعبد الرحيم الفرا [عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ط١ ١٩٩٢] ، صـ٢٨٣ ـ ٢٩٤ .

٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع وليام كوانت ،عقد من القرارات [القاهرة : الهيئة المصرية العامة لاستعلامات ، كتب مترجمة ، د . ت]، صـ ٢٣٤ ـ ٢٤٩

3- Ali E. Hillal , The foreign Policy of ArabStates , op . cit , p 65 .

بين السادات والقوى العربية الرافضة للاتفاق خاصة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ، وبدا الصراع الداخلي في قلب الوطن العربي الإنجاز الأول وربما الجوهري للتسوية الجزئية التي تضمنتها اتفاقية سيناء [1] . فبدأ التمزق العربي على نحو لم يسبق له مثيل ؛ فرفضت كل من سوريا ومنظمة التحرير هذه الاتفاقية ، حيث إنها شكلت الخطوة الحقيقية نحو السلام المنفرد وكشف نوايا السادات وتوجهاته . فبدأت الاضطرابات تظهر على الجبهة الشرقية ، وسرعان ما بدت بوادر الحرب اللبنانية تطل برأسها وتلوح في الأفق ؛ لتتسرب عناصر قوى التضامن العربي واحدة تلو الأخرى ، وهو ما يفسر وجه التناقض بين النتائج العسكرية والسياسية للحرب ، ليمثل ذلك النتيجة المنطقية لعجز القيادات العربية عن تكوين جبهة سياسية موحدة محددة الأهداف والوسائل لمواجهة الجبهة الإسرائيلية على أساس الوضع الراهن وما انتهت إليه الحرب .

فكان عجز وتناحر النظام العربي سببا مباشراً لتوجهات السادات وسياسته تجاه الحل المنفرد ، أو على الأقل ذريعة احتمى السادات وراءها واتخذها ملجأ لتبرير سياسته الخارجية وأسلوب معالجته للصراع خاصة أمام الشعب المصري الذي لم يجد أمامه إلا قبول هذا الوضع في مقابل استرداد سيناء في ظل الحملات الإعلامية المكثفة التي قصد بها تسويق التسوية المنفردة مع إسرائيل شعبيا وإيجاد المبررات النظرية والعملية لها ، سواء الموجهة منها ضد العرب والتشكيك في انتماء مصر العربي و الادعاء بأن هناك تناقضا بين المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية في مقابل الترويج لبشائر السلام والرخاء . ومن الطبيعي أن تجد مثل هذه الانتقادات استجابة في الأوساط الشعبية في ظل ظروف أزمة اقتصادية طاحنة تمر بها مصر [2] .

وعلى الرغم من ذلك حاول السادات الحفاظ على حلفاء يساندون خط التسوية السلمية خاصة الدول النفطية ، وكذلك الأردن كطرف مباشر في المواجهة ، إلا

١- انظر ، تصريح إسحاق رابين للصحف الإسرائيلية ١٧ / ١١ / ١٩٧٥ ، نقلا عن الهيثم الأيوبي ، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ، صـ ٣٢٤ .
٢- بشأن هذا التحليل ، راجع ، نور الدين كمال ، دوافع الصراع العربي / الإسرائيلي ، صـ ٨٤ .

أن سوريا ظلت تشك في إمكانية استعادة أراضيها المحتلة في ظل تسوية تقودها مصر منفردة ، فكان يساورها الشكوك في نوايا السادات بأنه سوف ينفرد بحل خاص به إذا اتيحت له الفرصة ؛ لذلك قامت سوريا بدور هام ضد محاولات إنشاء تحالف مصري - نفطي ، لأن هذا التحالف يعني فقدان سوريا للقوة التفاوضية المصرية إلى جانبها وفقدانها في الوقت نفسه الدعم المالي الذي تحصل عليه من الأقطار النفطية . وفي كل الأحوال اختارت السعودية أن تساند السادات دون الدخول في تحالفات قد تؤدي إلى تسييس النفط وفرض تبعات والتزامات إقليمية ودولية هي في غنى عنها [١] .

وفي ظل غياب الدور المصري تدريجيا ، وفشل إنشاء تحالفات لها طابع الاستمرار تفجرت الأزمة اللبنانية ، في الوقت الذي كشف السادات عن نواياه للانعزال التام عن تفاعلات النظام العربي التي لم تكن بمنأى عن مخططات واشنطن . لتمثل الأزمة اللبنانية وتفاقمها - تساندها قوى خارجية من بينها إسرائيل- فرصة سانحة لضرب الثورة الفلسطينية وإخراج الفلسطينيين من لبنان لتقع تحت السيطرة السورية ، لتفرض سوريا واقعا جديدا ، اضطرت أمامه الأقطار العربية إلى إضفاء الشرعية على التدخل السوري في لبنان . وبذلك الوضع منحت سوريا الحق في محاولة احتكار السيطرة على الفلسطينيين الذين لم يعد أمامهم سوى الإذعان . وبهذا الوضع أصبحت الأزمة اللبنانية مسرحا لتوازن القوى العربية والقوى الدولية [٢] . والتي حققت تقييد مجال الاجتهادات الفلسطينية في وسائل تسوية قضيتهم داخل أضيق حيز ممكن ، واكتسب المفاوض السوري رصيداً ضخماً في مساوماته المالية مع الأقطار النفطية ، ومساومات دبلوماسية مع الولايات المتحدة وعلاقاته مع الاتحاد السوفيتي . وهو ما لم يرض به السادات

١- جميل مطر ، النظام العربي الإقليمي ، صـ ١١٤ ـ ١١٥ .

٢- إن أزمة لبنان كانت جزء من خطة شاملة تحركها واشنطن للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للقضية الفلسطينية ، ومن ثم تستطيع مصر وسوريا والأردن أن تبرم سلاما مع إسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة . وبدت في الأفق نظريات التآمر التي تربط الإجراء السوري باجتياح لبنان وتلك السياسة ، بأن تقضي سوريا على منظمة التحرير وتكافأ على ذلك بإعادة مرتفعات الجولان وتستعيد الأردن الضفة الغربية ويتم إزاحة القوى الراديكالية والنفوذ السوفيتي ليحل السلام الأمريكي على المنطقة . لمزيد من التفاصيل ، راجع ، وليام كوانت عملية السلام ، صـ ٣٠٠ ـ ٣٣٨ .

على الإطلاق وسعى لتفجير هذا الوضع و إضاعة الفرصة على سوريا وفضل اجتياز طريق تل أبيب على النزال في ساحة المزايدات العربية اعتقاداً بأنه الأسرع والأكثر أمنا من احتمالات تلك المعركة الخاسرة ، على نحو ما أوضحنا .

وعلى أية حال فقد بدا الائتلاف العربي الذي انفرط عقده عقب الأزمة اللبنانية وكأنه ينبعث من جديد ؛ حيث نجحت قمتا الرياض والقاهرة في رأب الصدع - ولكن إلى حين - حيث صاغت النمط الأساسي للعلاقات العربية لمدة عام تقريبا [نوفمبر ١٩٧٦- نوفمبر ١٩٧٧] . وبفضل الجهود السعودية عادت الانفراجة في العلاقات المصرية السورية الفلسطينية ، فقد عادت مصر وسوريا إلى الحوار فيما بينهما لكن تحت ظروف مختلفة ، أما منظمة التحرير الفلسطينية التي أنهكتها أزمة لبنان فقد أظهرت مؤشرات دالة على استعدادها لانتهاج سياسة أكثر اعتدالا في المستقبل (١).

وتجدد الأمل في انعقاد مؤتمر جنيف ليصبح الموضوع الرئيسي الذي استقطب اهتمام الجميع خلال هذه الفترة لبحث التسوية النهائية لأزمة الشرق الأوسط . ولكن كاد العام ينتهي دون تحقيق شيء يذكر، ووقفت الخلافات والمشكلات الموضوعية والإجرائية حائلا لتعترض عقد المؤتمر رغم التراجع الملحوظ في التشدد السوري إزاء القبول بالدورالأمريكي في تسوية النزاع ، فضلا عن المرونة الفلسطينية والاتجاه نحو القبول بدولة فلسطينية على جزء من فلسطين مقابل الأطروحة الكلاسيكية بإقامة الدولة الفلسطينية على كامل أراضيها. كما بدت هذه المرونة في موقف منظمة التحرير من الأردن والدعوة إلى بدء حوار أردني فلسطيني (٢).

وبذلك بدا أن قوى المواجهة العربية تتجه بشكل ملحوظ نحو تبني مواقف المعسكر العربي المعتدل الذي تقوده مصر والسعودية . ودعم هذا التطور الإيجابي البيان الأمريكي/ السوفيتي ليزيد الأمل في إمكانية عقد مؤتمر السلام بجنيف ؛

١- دراسة وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق ، صـ ٦٤ .
٢-المرجع نفسه ، صـ ٦٥ .

ليظل هذا الأمل قائما بالفعل حتى جاءت زيارة السادات لتل أبيب لتعصف بهذه الآمال وتضع نهاية لهذه الحقبة في تاريخ العلاقات المصرية / العربية .

وهنا دخل نظام السادات مرحلته الثالثة والأخيرة في سلسلة علاقاته العربية ، بل في قضية الصراع العربي / الإسرائيلي بأكمله بمفاجأة الجميع بزيارة القدس ووصوله إلى نقطة اللاعودة مقامرا بقطيعة شبه كاملة مع كافة الأنظمة العربية . فعلى الرغم من أن قرار السادات للذهاب إلى إسرائيل كان من واقع اليأس من حل الصراع بالوسائل التقليدية سواء الحرب والمواجهة أوالحلول الدبلوماسية المعتادة، إلا أنها كانت تحديا صارخا للوطن العربي راهن السادات عليها إما قطيعة للعلاقات العربية - التي قد بدأت بوادرها - وإما توجيه صدمة للأنظمة العربية وكشفها أمام شعوبها والضغط عليها لوضعها أمام الأمرالواقع وتحمل مسئولياتها تجاه الصراع وربما لا تجد أمامها سوى اتباع سياسته ونهجه " المبتكر" ولكن جاء رد الفعل العربي صدمة للسادات ذاته رغم أنها لم تثنه عما عقد العزم عليه إلا أنها أفقدته اتزانه فأضاعت عليه حلم حياته وبلوغ آماله ؛ فقد أسقط من حساباته قيمة وأهمية العمق العربي في تعزيز مكانة مصر الإقليمية والدولية (١) .

وعموما تباينت ردود الفعل العربية إزاء مبادرة السادات بين الرفض والتحفظ والتأييد ولكل مبرراته وأهدافه وقد ظل هذا التباين يخيم على الموقف العربي تجاه سياسة السادات و تحركاته حتى توقيع " معاهدة السلام " فنجد أن قوى الرفض ذاتها قد انقسمت فيما بينها بشأن رفض وانتقاد الحدث ذاته بين الخلاف الفكري مع نهج السادات في التسوية والتحذير من النتائج المترتبة على الزيارة ؛ فالعراق لم يتخل عن عقدة الزعامة العربية فمثلت الدافع الرئيسي للموقف العدائي للعراق تجاه سياسة السادات بغرض إزاحة مصر عن موقع الزعامة لتحل محلها ، أما ليبيا والجزائر فهما يستثمران مضاعفات الصراع لحل مشاكل إقليمية خاصة بهما ، وكان رفض سوريا لمبادرة السادات من مبدأ

١- انظر ، سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ ٢٥٣ .

أنها خطوة من خطوات الحل المنفرد الذي انتهجه السادات وبدت إرهاصاته قبل أن تضع الحرب أوزارها وسعت لاستقطاب فصائل المقاومة لتأمين دورها في لبنان. أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد رفضت الزيارة انطلاقا من مبدأ الخيانة للأمة العربية والقضية الفلسطينية التي وجه لها السادات ضربة قاتلة تعادل قرار التقسيم و إقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨؛ فكانت القضية الفلسطينية أول ما قدم على مذبح الكنيست الإسرائيلي والخاسر الأول والمباشر لتلك الخطوة الحالمة (١).

وعلى أثر ذلك عقدت دول الرفض مؤتمر طرابلس في ديسمبر ١٩٧٧ (٢). و الذي انتهى إلى تشكيل ما سمي بجبهة الصمود والتصدي بعد انسحاب الوفد العراقي من المؤتمر كامتداد للنزاع التقليدي بين سوريا والعراق . وقررت دول الصمود تجميد علاقاتها مع مصر ، وعدم المشاركة في اجتماعات الجامعة العربية ومنظماتها التي تعقد في القاهرة ، ومناشدة العرب بتقديم مزيد من الدعم والمساندة لسوريا باعتبارها دولة المواجهة الرئيسية وكذلك للشعب الفلسطيني . في الوقت الذي قررت مصر سحب سفرائها من هذه الدول ، وتطورت الأمور بإصدار بيان طرابلس تجميد العلاقات مع مصر ، ورداً على ذلك أعلنت القاهرة قطع العلاقات مع هذه الدول (٣) . أما عن أقطاب التحفظ فنجد السعودية والكويت والأردن قد تحفظت على الأسلوب الذي اتبعه السادات لمواصلة طريق التسوية فضلا عن أنها لم تستشر من قبل ولم تعترض معه على المبدأ ذاته فقد كانت السعودية وراء تدعيمه ومساندته أما تلك القفزة فلم يتوقعها أحد على الإطلاق؛ فقد تجاوز السادات الدور المرسوم له في إطار السلام الأمريكي ليمضي في طريق السلام الإسرائيلي . وبذلك لم يحسن السادات أداء الدور الذي أرادته له الدول العربية المعتدلة وتجاوز كل الخطوط الحمراء ؛ فلم تستطع تلك الدول مجاراته بهذا الأسلوب على طريق الهاوية فكان تطور السياسة السعودية تجاه أزمة الشرق الأوسط تشير إلى عنصر ثابت تميزت به هذه السياسة ، وهو العمل من أجل

١- بشأن هذا التحليل ، راجع ، مبادرة السادات و زيارة القدس ، مركز الأهرام ، صـ ١٣ .
٢- للوقوف على جذور الخلاف بين نظام السادات و القذافي ، انظر من أوراق الرئيس السادات رقم [٣٩ ، ٤١ ، ٤٧] ، الجليد يذوب بين القاهرة و موسكو ، موقع السادات على شبكة المعلومات الدولية .
٣- بطرس غالي ، طريق مصر إلى القدس ، صـ ٤٤ .

إعداد المنطقة للسلام الأمريكي وليس للسلام الإسرائيلي بإقناع واشنطن بممارسة الضغط على إسرائيل مما يؤدي تدريجيا إلى صيغة سلمية تحقق الحد الأدنى من المطالب العربية . ومن هنا كان الدافع الرئيسي للنقد السعودي لسياسة وتوجه السادات صوب القدس منفرداً وبشكل مباشر وبالتالي إبطال مفعول سيناريو إنهاء الوجود السوفيتي في مصر لإفساح المجال للدور الأمريكي(١) .

ومن هذا المنطلق حاولت هذه الدول المحافظة على آخر خيط يمكن أن يربطها بالسادات ؛ رغبة في مواصلة خط التسوية لنهايته مع حفظ ماء الوجه بقناع التحفظ أمام جبهة الرفض ومهادنتها لامتصاص حدة رفضها ، وفي الوقت نفسه لا تعطي فرصة لجبهة الرفض لتصعيد الأمور واحتواء السادات وأخيراً الترقب بحذر لما ستسفر عنه الزيارة كمحاولة لإحداث حالة من التوازن بين الرفض والتأييد لاحتواء الأزمة .

وفي الحقيقة كان موقف هذه الدول انطلاقا من مصالحها السياسية في إطار الصراع العربي/ الإسرائيلي ؛ حيث استطاعت دول الخليج وخاصة السعودية أن تحقق دوراً ملحوظاً في السياسة العربية عقب حرب أكتوبر ، ليس فقط باعتبارها أهم دول الدعم ، وإنما أيضاً لدورها السياسي النشط والواضح في الساحة العربية والدولية بشكل بارز ، كما أرادت السعودية الحفاظ على مكاسبها تلك من جعل الأنظمة الراديكالية أكثر اعتدالا ومرونة لذا اتسم رد فعلها بالتحفظ حتى لا تدفع بالمنطقة إلى ما كانت عليه من أوضاع في غير صالحها ، كما أن الأردن في ظل علاقاته بسوريا وشدة الحساسية التي تميز العلاقة بينه وبين الفلسطينيين ، كان من الطبيعي أن يتخذ دور الوساطة بين سوريا ومصر لدفع عملية السلام ، بل اتسم موقف الملك حسين بأنه أقرب إلى التأييد منه إلى التحفظ؛ حيث امتدح مبادرة السادات بأنها عكست شجاعة السادات لإزالة الحواجز التي حالت دون الوصول إلى تسوية ، مع بعض التحفظات على المبادرة ولكنها يجب ألا تتحول إلى حواجز وقطيعة يشاركه في ذلك السعودية والكويت بجانب انتقاد الحملة الليبية التي دعت إلى اتخاذ إجراءات مشددة ضد السادات (٢) .

١- دراسة وحيد عبد المجيد ، مرجع سابق ، صـ ٨٤ .
٢- مبادرة السادات ، مركز الأهرام ، صـ ١٤ .

كما كانت هناك ثمة دولة عربية لعبت دوراً هاما في دفع السادات على طريق تل أبيب ، فقد لعبت المغرب دوراً بارزا في التمهيد لمبادرة السادات وكانت الرباط مسرحا لعقد لقاءات سرية بين مصر وإسرائيل . وكان الملك الحسن أحد الزعماء العرب القلائل الذين ظلوا على اتصال مباشر بالسادات حتى توقيع إطار كامب ديفيد . وظل يقوم بأهم دور لاحتواء المعارضة العربية لسياسة السادات حتى عشية توقيع " معاهدة السلام " (١).

أما الموقف المؤيد فقد انعكس في ردود أفعال كل من السودان والصومال وعمان والمغرب واليمن الشمالية ، فكانت عمان أول دولة عربية تعلن تأييدها لمبادرة السادات استناداً إلى أن التحرك المصري لا يشكل خروجا على قرارات القمة العربية ، وإنما على العكس يمثل فرصة فريدة يمكن أن تحقق السلام في المنطقة . فقرارات القمة لم تضع أية قيود على تنفيذ الاستراتيجية العربية، وتركت حرية الحركة لدول المواجهة بالكيفية التي تحقق أهدافها في إطار الاستراتيجية العامة والتي لم يخرج خطاب السادات أمام الكنيست عن نطاقها فقد تضمن الشروط والمبادئ العربية للتسوية ، وبالتالي فالانتقادات الموجهة للمبادرة ليس لها أساس حقيقي ، خصوصا بعد أن أعلن السادات أن مصر لن توقع اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل . وأجمعت هذه الدول على أن التضامن العربي يقتضي الوقوف إلى جانب مصر (٢) . وكانت هذه الدول مفرطة في التفاؤل للنتائج التي سوف تترتب على الزيارة ، وكان واقع الأمور وما وصلت إليه الأوضاع كفيلا بدحض وتفنيد تلك الرؤى .

وفي التحليل النهائي لمبادرة السادات في إطار العلاقات المصرية / العربية نجد أن القرار في حد ذاته - بغض النظر عن الأهداف التي أعلنها السادات وأن تلك الخطوة ما هي إلا سعي لتحقيقها - لم يكن من الممكن اتخاذه إلا في ظل انحسار التيار القومي ، إذ كان القرار رغم كل المتغيرات الإقليمية والدولية التي ساهمت في الإعداد له ، يمثل تجاسرا على إحدى مصادر شرعية نظم الحكم

١- انظر ، حسن التهامي يفتح ملفاته ، مرجع سابق ، صـ ٢٣٠ .
٢- المرجع نفسه ، صـ ٢٣٦.

في أقطار الوطن العربي وأهمها ، ومن ناحية أخرى لم يكن رد الفعل العربي بالحدة المتوقعة أو المتناسبة مع خطورة القرار . ولا شك أن الوجوم الذي ساد أنحاء العالم العربي كان مرده إلى شدة الصدمة النفسية و براعة الهجمة الأمريكية التي سبقت ورافقت الزيارة . لتعطي المبادرة قوة دافعة إلى كل العوامل التي تسببت في الانتكاسة وخلقت عوامل جديدة حين فرضت واقعا اتسم باليأس وبعجز الأقطار العربية عن تقديم بديل واضح يختلف عن خط السادات في الجوهر ، إذ بدا واضحا للرأي العام العربي أن معظم الحكومات العربية ظلت ممسكة بخط لا يختلف عن الخط الذي انتهجه السادات إلا في الدرجة أو الشكل . ولا جدال أن هذا الوضع أثر بعمق على فعالية العناصر الوطنية والقومية المصرية التي اتخذت موقفا معارضا من المبادرة ، بل كان مبرراً سياسيا استغله السادات لمواصلة الطريق لمنتهاه [1] .

لقد رأينا كيف تباينت مواقف الدول العربية من مبادرة السادات بزيارة القدس بين الرفض والتحفظ و التأييد . لكن اختلف الأمر مع توقيع السادات اتفاقيتي كامب ديفيد لتدفع بجميع الدول المتحفظة إلى جبهة الرفض للتحرك المصري وتوجهات السادات . كما تبدلت مواقف معظم الدول المؤيدة لمبادرة السادات نحو معارضة كامب ديفيد باستثناء عمان فضلا عن الموقف الانتظاري الغامض في البداية لكل من السودان والصومال . إلا أنه باستثناء جبهة الصمود والتصدي ، فإن معظم الدول العربية لم تقطع الأمل في عودة مصر إلى الصف العربي ، رغم توقيع إطار كامب ديفيد ، وهو ما تؤكده قرارات قمة بغداد ؛ فرغم أن تلك القمة كانت بمثابة مظاهرة اعتراض عربي على مستوى الحكومات إزاء سياسة السادات تجاه تسوية النزاع إلا أنها لم تنته إلى قرارات عدائية ضد مصر- رغم مناداة بعض الأصوات لاتخاذ مثل هذه القرارات ومنها الموقف العراقي العدائي- وبينما تم إقرار عدم الموافقة على اتفاقيتي كامب ديفيد وعدم التعامل مع ما يترتب عليها من نتائج على كافة المستويات ، إلا أنه تقرر دعوة مصر إلى العودة إلى الصف العربي وسيظل المجال مفتوحا لها لتأخذ مكانتها بين الدول العربية إذا هي تراجعت عن إطار كامب

١- جميل مطر ، مرجع سابق ، ص ١٣٩ .

ديفيد وامتنعت عن تنفيذه بعقد معاهدة سلام مع إسرائيل (١) . مع التحذير في حالة عدم استجابة السادات لهذه الدعوة فسيتم نقل مقر الجامعة العربية ومنظماتها من القاهرة وتعليق عضوية مصر مؤقتا ، مع تطبيق قوانين المقاطعة على المؤسسات والأفراد التي تتعامل مع إسرائيل ، مع الوضع في الاعتبار التفريق بين موقف الحكومة المصرية والشعب المصري (٢).

وكان أبرز مؤشر على صدق هذا الأمل والإصرار على تحقيقه قرار المؤتمر إيفاد وفد عربي إلى القاهرة لمناشدة السادات الرجوع عن موقفه والعودة إلى الصف العربي . وانتظاراً لنتائج هذه التحركات صدر البيان الختامي لقمة بغداد خاليا من الهجوم الصريح على سياسة السادات ؛ فاكتفى البيان بالإشارة إلى عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية خاصة وللصراع العربي الإسرائيلي بوجه عام إلا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية (٣).

إلا أن رفض السادات مقابلة الوفد العربي ، والتطرف بالإعلان أن العرب يريدون شراء مصر بالمال ومساومتها للعودة إلى الإجماع العربي قد أفضى بالعلاقات المصرية / العربية إلى مفترق طرق ليجهز السادات على كل الخيوط .

وفي الواقع لم يكن بمقدرة السادات الذي كاد أن يقترب من نهاية الشوط وخوض الجولة الأخيرة أن يتراجع وهو قاب قوسين أو أدنى من سيناء . فكان متورطا في شباك التسوية ومتاهاتها بدرجة يصعب الفكاك منها مهما علت صيحاته بالاعتراض ، فأضحى لا يملك من الأمر شيئا . وبذلك أغلق السادات آخر طريق لتجاوز الأزمة المصرية / العربية ، وأصر بعناد على المضي قدما على طريق كامب ديفيد إلى نهايته بتوقيع " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية . ولم يبال

١- للإطلاع على القرارات التي اتخذتها الحكومات العربية بهذا الشأن ، راجع مؤتمر القمة العربي التاسع ، ٢-٥ /١١ ١٩٧٨ ، بغداد ، مصدر سابق ، صـ ٩٣ – ٩٦ .

٢- المصدر نفسه . كذلك ، . T . G , Fraser , op . cit , p 177

٣- المصدر نفسه ، كذلك . Ropert . Gray , op.cit . P 66

كثيرا بقرارات قمة بغداد ، وبالتهديد بالمقاطعة العربية وتعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية ، رغم ثقل وأبعاد الموقف العربي على مسار التسوية ومباحثاتها الجارية ، والذي زاد من عناد وتصلب المفاوض الإسرائيلي [1]، فكان السادات على يقين بأن واشنطن ستعوضه ماليا ودبلوماسيا عن قطيعة العرب له، فضلا عن العلاقات المصرية / الإسرائيلية الواعدة [2] .

وبتحدٍ صارخ وقع السادات "معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية إعلانا بانتهاء علاقات مصر- العربية من جانبه ، وتأزم الموقف العربي وأصبح الخيار الوحيد هو اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه سياسة السادات . وهو ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة العربية في بغداد إزاء توجهات السادات وسياسته التي تعدت صمام الأمان بل وصلت إلى حد الانفجار ، والتي دفعت بأهم حليف عربي للانضمام إلى معسكر المقاطعة العربية ضد مصر ؛ فلم يعد بمقدرة السعودية أن تتمسك بموقفها إزاء حق كل دولة في استعادة أراضيها المحتلة ، سواء عن طريق الكفاح المسلح أو التسوية السلمية مادام ذلك لا يضر بالمصلحة العربية العليا ، فسقوط هذا الشرط كشف عن فشل السعودية في منع مصر من سلوك هذا الطريق المعاكس للمصالح العربية ، علاوة على ما مثله من تهديد لعلاقاتها الأمريكية [3] .

وعلى أية حال جاءت قرارات قمة بغداد قاطعة وحاسمة ، حيث تقرر سحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً ، والتوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع مصر خلال شهر، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق ذلك . مع تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية ابتداء من تاريخ توقيع "معاهدة السلام" ، وحرمانها من جميع حقوقها المترتبة على عضويتها . بالإضافة إلى تعليق عضويتها في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية لانتهاكاتها قرارات تلك المنظمات فيما يتعلق بالصراع العربي

١- انظر ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ١٧٨ . كذلك ، سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ ٢٥٤ .

2- Shoukri , Ghali , op . cit , p 396 .
3- Felipe , Armesto . op. cit , P 19 .

/ الإسرائيلي فضلا عن المقاطعة الاقتصادية ووقف إمداد مصر بأية قروض أو إيداعات أو ضمانات أو تسهيلات مصرفية أو مساهمات أومساعدات مالية أو فنية وحظر تقديم المساعدات الاقتصادية من الصناديق والمصارف والمؤسسات المالية العربية في نطاق الجامعة العربية مع تطبيق قوانين المقاطعة العربية ومبادئها وأحكامها على الشركات والأفراد في مصر المتعاملين مع إسرائيل ، مع تعزيز دور المقاطعة العربية وإحكام طوقها وتأكيد الإجماع العربي للالتزام الكامل بأحكامها [1] .

وتعتبر هذه الإجراءات الحد الأدنى لمواجهة أخطار "معاهدة السلام" . ولذلك تقرر أن يترك للحكومات اتخاذ ما تراه ضروريا إضافة إلى ذلك بصورة فردية لتتطابق الدعوة إلى الحصار الاقتصادي ضد العدو الصهيوني والنظام المصري وأخيرا نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة [2] .

وعلى أثر ذلك توالت قرارات الدول المشاركة في المؤتمر بسحب سفرائها وقطع العلاقات مع مصر وبحلول النصف الثاني من أبريل ١٩٧٩ كانت المقاطعة الدبلوماسية لمصر قد اكتملت ، ولم يبق منها سوى ثلاث دول عربية خارج نطاق المقاطعة ؛ فاكتفت السودان والصومال بسحب سفيريهما من القاهرة ، وأبقيتا على علاقات دبلوماسية محدودة فقط [3] . وبذلك دخلت قرارات مؤتمر قمة بغداد حيز التنفيذ رغم رفض مصر لها ووصفها بأنها غير شرعية . ونجحت الدول العربية في نقل مقر الجامعة العربية إلى تونس رغم كل الصعوبات التي وضعتها الحكومة المصرية [4] . إلا أنها أخفقت في اتخاذ أية إجراءات من شأنها أن تجبر المجتمع الدولي لوضع الأمور في نصابها و إرغام إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة ، و الضغط على واشنطن لإدراك تداعيات دعمها الأعمى و اللامحدود لإسرائيل [5].

١- حول هذه القرارات تفصيلا ، راجع قرارات مؤتمر القمة العربية ، شؤون فلسطينية ، المصدر المشار إليه ، صـ ١٨٨ – ١٩٢ .

٢- قرارات مؤتمر القمة العربية ، المصدر نفسه . بينما ردت صحف القاهرة على قرار نقل الجامعة العربية بأنه إذا كان ذلك سيحرر فلسطين والجولان ، فسوف تنقلها مصر على الأكتاف ، بقلم صبري أبو المجد ، المصور بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٧٩ .

3- T . G , Fraser , op . cit , p 182 .

٤- انظر ، قرارات مؤتمر القمة العربية ، المصدر المشار إليه .

5- T . G , Fraser , op . cit , p 193 .

و عموما امتدت المقاطعة العربية لتشمل إنهاء الوجود القانوني للهيئة العربية للتصنيع وتصفية أصولها بقرارات من السعودية وقطر والإمارات ووقف جميع صور الدعم وسحب الودائع العربية من البنوك المصرية [1] .

وبرغم كل ذلك لم تستطع الدول العربية تطوير استراتيجيتها بطرح بديل للتحرك المصري وطغت الخلافات الحادة بين الدول العربية على إمكانية الاتفاق فيما بينها على أسلوب عمل لمواجهة سياسة السادات. ولذلك ظل الموقف العربي من مصر يدور في إطار الإدانة اللفظية لكامب ديفيد و»معاهدة السلام» ، وهو ما انعكس بوضوح في اجتماعات مؤتمرات القمة العربية اللاحقة [2]* التي عقدت في أجواء من التوتر و الاضطرابات فكان الوطن العربي يتفجر من داخله ؛ فكانت اضطرابات حادث مكة وتصادم الإخوان المسلمين مع النظام السوري ، واشتبكات الحدود العربية ، والصراعات الداخلية في العراق ثم حربها مع إيران [3].

ومن سوء الحظ أن الموقف العربي لم يتحسن بعد ذلك بما يكفي لتغيير المفهوم الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية أو السلام مع العرب ففيما يتصل بمنظمة التحرير الفلسطينية ، التي اتخذت موقفا متشددا ومتحديا للسادات في مبادرة القدس ، ورفضت الفرصة التاريخية التي أتيحت لها في فندق ميناهاوس لإبرام اتفاق شامل والحيلولة بين مصر والانفراد بالحل مع إسرائيل ـ فيما بدا ظاهريا ـ فإنها لم تعوض هذه الفرصة بأي كسب حققته للقضية الفلسطينية ، وعلى العكس من ذلك فقد انشغلت بصراعاتها الداخلية التي تفاقمت حتى اتخذت شكل حرب أهلية فعلية ، كما فقدت الكثير من دمائها عن طريق الاغتيالات التي تمت على أيد فلسطينية أو إسرائيلية. و على طول الفترة التي تلت "معاهدة

١- انظر ، رد الحكومة المصرية إزاء تلك الإجراءات و التقليل من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد المصري ، الأهرام الاقتصادي عدد [٥٦٧] ، بتاريخ ١ / ٤ / ١٩٧٩ .
٢- عقدت أول قمة عربية بتونس في نوفمبر ١٩٧٩ عقب هذه التطورات وواجهت القمة قبل أن تبدأ جلساتها احتمالات الفشل في التوصل إلى صيغة عمل عربية مشتركة ، وظلت سحابة الفشل تخيم على أجواء المؤتمر في ظل غياب الملك السعودي وسلطان عمان ورئيسا الجزائر وموريتانيا ،انظر الأهرام ، ٧/١١/١٩٧٩ ، مركز الأهرام للتنظيم و تكنولوجيا المعلومات . أما قمة عمان [نوفمبر ١٩٨٠] فقد عقدت وسط خلافات حادة شملت حق الاعتراض على عقد القمة نفسها ، حيث قادت سوريا الدعوة إلى تأجيل عقد هذه القمة ، انظر ، دراسة وحيد عبد المجيد ، ، مرجع سابق ، صـ ٨٠ – ٨١ .
٣- سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ ٢٥٣ .

السلام" المصرية / الإسرائيلية توالت تنازلات المنظمة بشكل ثابت حتى أصبح المقعد الذي رفضته في ميناهاوس مطلبا صعب المنال حتى الوقت الراهن (١) .

أما بالنسبة لدول جبهة الرفض التي اتخذت فيما بعد اسم جبهة الصمود والتصدي فقد تفككت بعد فترة وجيزة ، وطويت صفحة الصمود والتصدي اللذين ثبت أنهما لم يكونا صمودا وتصديا ضد إسرائيل وإنما كانا صمودا وتصديا ضد السادات وحده . وفيما يتصل بسوريا فقد كان من الطبيعي بعد انسحاب مصر من المواجهة أن يزداد اختلال الميزان العسكري بينها وبين إسرائيل لغير صالحها ، وهو ما يفسر بقاء خطوط فض الاشتباك هادئة منذ عام ١٩٧٤حتى الآن ، وعدم اتخاذها أية محاولة لاستعادة الجولان ، والتزامها في لبنان بعدم اجتياز الخط الأحمر . وعلى ذلك فقد انحصر صمودها وتصديها في العمل على محاصرة كامب ديفيد ، دون أن تتقدم بأية خطوة إيجابية. وقد ترتب على هذه السياسة السلبية تكريس احتلال إسرائيل للجولان والضفة الغربية وغزة . أما بالنسبة لليبيا فإن صمودها وتصديها لإسرائيل اقتصر على الصيحات المدوية وإطلاق البيانات و التصريحات ، دون أن تقدم أية مساعدة مادية لتحقيق الهدف الاستراتيجي العام باستعادة الأراضي العربية المحتلة . و بالنسبة للعراق الذي لعب الدور القيادي في عزل مصر ومقاطعتها كوسيلة لزيادة مكانته العربية ، ووراثة دور مصر وزعامتها ، فلم يكد يفرغ من استخدام القضية الفلسطينية في مطاردة مصر في الساحة العربية وفي حركة عدم الانحياز وحركة المؤتمر الإسلامي حتى نسي القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة وانخرط في صراعه مع إيران (٢)؛ لتجترئ إسرائيل على ضرب المفاعل النووي العراقي (٣) .

هكذا انتقل الوطن العربي من أقصى درجات التضامن الذي شهده بدايات عقد السبعينيات إلى أشد درجات التمزق والتدهور . فقد أدى انسحاب مصر من

١- انظر نص الدعوة لمؤتمر القاهرة التحضيري ، بطرس غالي ، مرجع سابق ، صـ ٣٩ .
٢- لمزيد من التفاصيل بشأن هذا التحليل ، راجع ، عبد العظيم رمضان ، العلاقات المصرية الإسرائيلية [القاهرة : الهيئة المصريةالعامة للكتاب ط ١٩٨٣] ، صـ ١٩٧ - ١٩٩ .
3- Shai , Feldman , Israel Nuclear Deterrence Strategy for the 1980s , New York ; Columbia University Press , 1982 , p208 .

الساحة العربية إلى آثار بعيدة المدى ليست على علاقات مصر / العربية فحسب، بل على تفاعلات العلاقات العربية / العربية بأكملها ؛ فالانسحاب المصري بثقله السياسي قد أخلى الساحة العربية من قيادة تقليدية وفتح الباب أمام صراع محموم بطرح عدة بدائل رشحت نفسها لهذا الدور وتبين على الفور استحالة استيعاب إحدى البدائل لبقيتها أو تفوقها على منافسيها . وذلك لأسباب متعددة ، لعل أهمها تقارب إمكانات الأقطار العربية التي طرحت نفسها كبدائل ، وضخامة تكلفة إنشاء مجالات نفوذ ، والضعف النسبي لكل الأطراف في مواجهة النفوذ والاختراق الخارجي سواء من جانب الدول الكبرى أو من الدول الهامشية الأقوى، وأخيرا حدة المشكلات الداخلية في كل قطر مرشح للقيادة (١) .

ومن ناحية أخرى كان لغياب الدور المصري ثقله المحسوس في الوطن العربي خاصة على مستوى الصراع العربي / الإسرائيلي ، إذ إن مصر بانسحابها نهائيا سحبت معها كل بدائل تسوية الصراع فالبدائل السلمية تستدعي الاقتراب قدر الإمكان من صيغة الحل المصري/ الإسرائيلي الذي فرضته كامب ديفيد و"معاهدة السلام" كنموذج يحتذى به وهو ما رفضه الجميع . أما بديل المواجهة والصراع المسلح فقد أصبح خياراً صعبا ومحكوما عليه بالفشل نظراً لخروج مصر من دائرة الصراع أهم جبهات المواجهة وأشدها خطرا ، بجانب الهوة الساحقة والمستمرة في اتساعها منذ حرب أكتوبر بين القوة العسكرية الإسرائيلية وقوى أي تحالف عربي ممكن لا توجد فيه مصر(٢) .

وبانعزال مصر عن وطنها العربي حرمت من محيطها الحيوي وعمقها الاستراتيجي مما زاد ضعفها وتكرست تبعيتها وكان المستفيد الأكبر من هذه البرجماتية المصرية هو إسرائيل في المقام الأول ؛ فقد أصبحت هي الدولة الإقليمية الأقوى في المنطقة تضرب حينما تشاء وتتوسع أينما تشاء وأصبحت تملي إرادتها بالقوة والتهديد لا على دول المشرق العربي وحدها ، وإنما على مصر أيضا (٣).

١ـ جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٤٣ .
٢ـ انظر ، عيزرا وايزمان ، الحرب من أجل السلام ، صـ ٢٠٠ .
٣ـ سعد الدين إبراهيم ، مصر تراجع نفسها ، صـ ٢٥٥ .

وأمام انعدام البدائل سلمية كانت أو عسكرية لتسوية الصراع الأساسي وجدت بعض الأقطار العربية ملجأ آخر لصراعات فرعية لمحاولة الحصول على نفوذ و إمكانات أقوى عن طريق الدخول في تفاعلات حادة ومسلحة أحيانا مع دول هامشية حيث دخل العراق حربا مع إيران ، وتدخلت ليبيا في تشاد ، وتعاظم دور السعودية في تأييد المقاومة الأفغانية ضد القوات السوفيتية ومساندة الحركات والنظم المناهضة للاتحاد السوفيتي في القارة الأفريقية . وفي النهاية تشابكت التفاعلات العربية تشابكا خطيراً مع تفاعلات النظم الإقليمية المجاورة فانقسم العرب في المؤتمر الإسلامي وداخل منظمة الوحدة الأفريقية مما جعل الساحة الخارجية ساحة نزاعات عربية وسباق على النفوذ (١) .

لتشهد تلك الفترة ظاهرة قيام وسقوط عدد من التحالفات مما يدل على عدم الاستقرار الذي انتاب النظام العربي ، وكان ذلك نتيجة طبيعية لغياب الدور المصري ، بحكم الاستقرار النسبي لسياستها الخارجية وبخاصة العربية وبالتالي كانت تفرض على تحالفاتها قواعد معينة ومدد أطول سواء تلك التحالفات التي تشارك فيها أو التي تنشأ في مواجهتها . وهنا يمكن القول بأنه بنهاية عقد السبعينيات لم تكن مصر البلد العربي الوحيد الغائب عن التفاعلات العربية ، بل يجوز القول أن ثقل الغياب المصري كان أوقع وأعمق أثراً على الساحة العربية من ثقل أقطار عربية أخرى حاضرة شكلا ، ولكنها غائبة فعلاً ومضموناً (٢).

وجاء اغتيال السادات ليلقي بظلاله على خريطة الوضع السياسي بالمنطقة إيذانا بإعادة نوع من التوازن لم تشهده المنطقة من قبل . فقد أنهكت البعثرة والتناحر مختلف القوى الطامحة في القيادة العربية ، و حجمت الحرب الإيرانية / العراقية طموحات العراق ، كما تأكدت سوريا بأن طموحاتها تواجه هي الأخرى صعوبات وعقبات كبيرة إلا أن كل ذلك كان بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة . ليسدل الستار على مرحلة هامة وخطيرة من مراحل العلاقات المصرية / العربية وبدء مرحلة جديدة..

١- جميل مطر ، مرجع سابق ، صـ ١٠٤ .

٢- لمزيد من التفاصيل ، انظر ، غسان سلامة ، السياسة الخارجية السعودية منذ عام ١٩٤٥ . دراسة في العلاقات الدولية [بيروت : معهد الإنماء العربي ط١ ١٩٨٠] ، صـ ٥٤٦ - ٥٤٧ .

ثانيا : علاقات مصر بالقوتين العظميين : -

يتشابك الصراع العربي / الإسرائيلي مع الصراع الدولي بين العملاقين بدرجة معقدة يصعب الفصل بينهما ؛ نظراً لأهمية منطقة الشرق الأوسط وحساسيتها استراتيجيا واقتصاديا مما دفع القوتين العظميين بالتدخل المباشر والفعال في مراحل تطور الصراع الإقليمي على امتداد تاريخه والتحكم في مسارمستقبله سلما أو حربا . ويرجع ذلك لاعتبارات بديهية ارتبطت بفكرة الأمن القومي للعملاقين وامتداد نطاقها الجغرافي ليشمل مناطق عديدة وبالأخص منطقة الشرق الأوسط . ومن ثم لعب كل منهما دوراً بارزاً في مجال التسليح والمساعدات الاقتصادية كمدخل للجهد الحربي الرئيسي لأطراف الصراع [1]. و على ذلك ، فإن فهم وتحليل ديناميكية مراحل تطور الصراع الإقليمي سواء جولات عسكرية أو تسوية سلمية يستدعي الأخذ في الاعتبار سياسة القوتين العظميين تجاه الصراع الإقليمي وانعكاسات الصراع الدولي بينهما ، كمتغير أساسي في ظل المصالح الحيوية لكل منهما في المنطقة ؛ لمدى تأثرها المباشر بكل خطوة لأطراف النزاع الإقليمي سلما كان أم حربا . ومن هذا المنطلق ارتسمت ملامح سياسة العملاقين لإدارة الصراع الإقليمي وأساليب معالجته وفقا لاستراتيجية قطبي الصراع الدولي ..

وبينما أفضت حرب يونيو ١٩٦٧ بالعلاقات المصرية / الأمريكية إلى مفترق طرق ، إلا أن واشنطن قد استأثرت بتطبيق استراتيجية السلام ؛ فساندت إسرائيل في إحكام قبضتها على الأراضي المحتلة ورفض الانسحاب منها قبل التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع دول المواجهة العربية ورهنا لترويض أنظمة الحكم بها ، كما تبنت العمل على ضمان تفوق إسرائيل العسكري حتى يتحقق ذلك وفقا للاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة لتمتلك واشنطن في نهاية المطاف زمام الأمور لتحديد المبادئ التي تحكم التسوية السياسية . وعلى النقيض أضحت هزيمة يونيو نقطة انطلاق للعلاقات المصرية / السوفيتية ومدخلا قويا لاستقطاب

١ـ محمود عبد الرحمن إبراهيم ، اتفاقيات السلام بين مصر و إسرائيل ، رسالة دكتوراه ، أكاديمية ناصر العسكرية / كلية الحرب العليا ، ١٩٩٢، صـ ٦٠ .

الدول العربية وخاصة دول المواجهة التي اقتربت اقترابا ملموسا و واضحا من موسكو ، بدافع حاجتها الماسة للأسلحة و الدعم السياسي ، ليمثل ذاك المطلب محور العلاقات التي ستربطها بموسكو ارتباطا لا عودة منه ما دام أساس هذه المصالح ـ أي الحرب مع إسرائيل ـ ظل قائما . لذا أمّلت موسكو أن تكتسب علاقاتها العربية طابعا استراتيجيا دائما ، لتنطلق العلاقات المصرية / السوفيتية من قاعدة العداء والمواجهة ضد الولايات المتحدة و إسرائيل معا (1) .

وعلى هذا الوضع حصل الاتحاد السوفيتي على تأشيرة دخول للشرق الأوسط عن طريق القواعد والتسهيلات البحرية للأسطول السوفيتي سواء في اللاذقية أو الإسكندرية . وكان وجوده يشكل تبريرا لإقامة المنشآت العسكرية والتقنية ؛ مما عزز الوجود السوفيتي في المنطقة ، فضلا عن إحداث توازن استراتيجي في مواجهة الأسطول السادس الأمريكي . وكان قرار السوفيت إرسال مستشارين عسكريين مرتبطا بقرار إعادة تسليح القوات المصرية ، وهنا انقلبت السياسة السوفيتية التي لم تعد القضية إرضاء زبائن عبر إغراق أسواقهم الداخلية بالأسلحة فحسب ، وإنما توفير السبل لهم لإعداد جيوش حديثة وفعالة (2). فعلى امتداد سنوات حرب الاستنزاف قام السوفيت بإمداد مصر بالسلاح و بالمستشارين والخبراء والفنيين اللازمين لتدريب قواتها المسلحة والإشراف على تشغيل الأسلحة الدفاعية المتطورة . وقد كان هدف عبد الناصر من ذلك منذ هزيمة ١٩٦٧ تدويل الصراع العربي / الإسرائيلي من خلال توريط السوفيت إلى جانب العرب في صراعهم ضد إسرائيل وكان تصور عبد الناصر مبنيا على أساس أن تصعيد مستوى الصراع من المستوى الإقليمي إلى مستوى المجابهة المباشرة بين القطبين ـ بما ينطوي عليه من مخاطر ـ قد يدفع العملاقين إلى العمل بصورة أكثر جدية للتوصل إلى تسوية لذاك الصراع ، بينما ارتأى السوفيت في إمداد القاهرة بالسلاح السوفيتي الأداة التي تمكنهم من ممارسة الضغوط على مصر والتأثير على سياستها الخارجية والداخلية بهدف ربطها بالسياسة السوفيتية، فضلا عن

1-Shai , Feldman , op . cit , p 177 .

٢ـ هيلين كارير ، السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط ، صـ ١٣٢.

كونها الوسيلة التي تمكنهم من ترسيخ وجودهم في المنطقة بشكل فعلي تتحقق معه أهدافهم الاستراتيجية (١) .

وارتباطا بتلك الأهداف لم يكن لدى السوفيت الحافز القوي الذي يدفعهم إلى مسايرة القيادة المصرية في تصعيد الصراع مع إسرائيل إلى مستوى المواجهة المسلحة والذي يستدعي زيادة تكلفة مساندتهم والاضطرار إلى إمدادها بقدر أكبر وبنوعية أكثر تطوراً من السلاح السوفيتي ، فضلا عن وضع القدرة السوفيتية أمام اختبار فعلي أمام القدرة الأمريكية بما ينطوي عليه ذلك من مخاطر على مكانة الاتحاد السوفيتي وهيبته أمام حلفائه والرأي العام العالمي ، و كذلك الآثار السلبية التي ستنعكس على مسيرة الوفاق بين القطبين ، والأهم من ذلك خشية موسكو وقوع هزيمة أخرى لحلفائها العرب . لكل ذلك عمل السوفيت على تشجيع خيار التسوية السياسية للصراع تفاديا اللجوء إلى خيار الحل العسكري (٢).

ولذلك سعى الاتحاد السوفيتي خلال الفترة التي أعقبت حرب ١٩٦٧ وحتى اندلاع حرب أكتوبر إلى منع انفجار النزاع بأي ثمن خاصة بعدما انخرط في سياسة الوفاق مع الولايات المتحدة ، الذي مر في مرحلته الأولى بتعزيز المكانة السوفيتية . وبدا أن حربا في الشرق الأوسط ستضعف هذه المكانة وربما تكون نهاية للوجود السوفيتي في المنطقة بأسرها . لذلك كان دور المستشارين العسكريين ضمانا لحق المراقبة على التحركات المصرية ، وكنوع من الإشراف على الوضع القائم (٣) .

فجاءت سياسة الانفراج لتلقي بظلالها على المسرح الدولي ، وضرورة إحداث تقدم على الجبهة السياسة لخفض حدة التوتر في الشرق الأوسط ؛ وعلى هذا كان قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز لوقف إطلاق النار مقابل زيادة المساعدات العسكرية . وبدا أن احتمال اندلاع حرب جديدة أمر بعيد ، مع تجنب ما يمكن أن

1- Karen Dawisha, op . cit , p 56
2- Robert Freedman , Soviet Policy toward the Middle East Since 1970 [New york : Praeger,1978] , p56 .
٣- هيلين كارير ، مرجع سابق ، صـ ١٣٥ .

يؤدي إلى تدهور العلاقات مع واشنطن فكان على موسكو حل المعادلة الصعبة والمفاضلة بين السلام العالمي ومصالحها مع واشنطن وبين التزاماتها الإقليمية ومصالحها بالمنطقة .

وبوقف إطلاق النار بات الانفراج هو الإطار العام لتطورات الأوضاع الإقليمية ، فضلا عن إثبات مدى التقارب بين القاهرة وموسكو وممارستها حق الفيتو على التحركات المصرية . وبهذا الوضع لم تعد أمام موسكو معضلة الوفاق بين خيارات دراما تيكية بين سياستها الدولية و نقيضتها الإقليمية . إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا ، فجاء رحيل عبد الناصر وتولي السادات السلطة إيذانا ببدء عهد جديد ومرحلة مغايرة تماما لمسار العلاقات المصرية / السوفيتية [1] .

ليشهد عقد السبعينيات تطورات هامة على مسرح العلاقات الدولية ، فبدا الانفراج بين القوتين إطارا جديدا لتطويق الاتحاد السوفيتي وتقليص نفوذه في الشرق الأوسط ، خاصة بعدما نجحت واشنطن في إقناع موسكو بإدارة السياسة الخارجية بعيدا عن الأسس الأيديولوجية وتغيير مفهوم الصراع الدولي بين الشيوعية والرأسمالية - بين القوتين . ونظراً لحاجة موسكو إلى القروض الأمريكية ودعم علاقاتها التجارية والتكنولوجية من أجل تحديث الاقتصاد السوفيتي والرغبة في خفض نفقات التسليح كان على موسكو أن تدفع المقابل والاقتناع بأن مصلحتها الوطنية تتطلب الحد من الحروب المحلية أكثر من محاولة إشعالها [2].

مما حدا بموسكو أن تحث القاهرةعلى قبول المبادرات السلمية الأمريكية والتحذير من بدء العمليات العسكرية ، فالموقف السوفيتي في المنطقة سوف يتأثر لو تم هزيمة العرب ثانية مع استخدامهم للسلاح السوفيتي . كما أن حربا أخرى قد تؤدي إلى المخاطرة بالقيام بتدخل مباشر قد يؤدي إلى تعريض سياسة الوفاق مع واشنطن للخطر ، وهو ما يشكل حجر الأساس في سياسة بريجينيف

1- Alvin Z Rubinstein , Red Star on the Nile ; Peinceton , N . J .; Princeton University Press , 1977 , p 35 .

٢- السيد أمين شلبي ، مرجع سابق ، صـ ١٢٣ .

الخارجية [1]. مما سهل من مهمة السادات بجانب استراتيجية عبد الناصر - قبيل رحيله - وفتح طريق الاتصال السياسي المباشر مع الولايات المتحدة عوضا عن ترك الأمور لحوار ثنائي يجري بين القوتين العظميين [2]. ولا يعني ذلك إعادة الحسابات لترتيب علاقات مصر بالقوتين العظميين . فلقد كان الدعم السوفيتي عنصرا هاما من عناصر المناورة السياسية لعبد الناصر ، كما كان الاتحاد السوفيتي يمثل في النهاية خط الارتداد والأمن لمصر فيما لو فشلت المبادرة السلمية وهو أمر وارد بالفعل ؛ فلم يكن عبد الناصر يثق في استعداد الولايات المتحدة لتغيير موقفها لكي تحقق تسوية سياسية عادلة لذا كان من أهم أهداف قبول المبادرة بناء حائط الصواريخ [3]. ومن هذا المنطلق كان قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز الأمريكية ، وكان قرار وقف إطلاق النار على الجبهة المصرية الإسرائيلية ساري المفعول استناداً إلى تلك المبادرة ، وبالتالي فإن استمرار وقف إطلاق النار ومحاولات التقارب المصري / الأمريكي لم يكن من الممكن تفسيرها في ذلك الوقت المبكر من حكم السادات على أنها تمثل تغييرا جوهريا في الخط الناصري [4] .

ومن منطلق التوازن والاستقرار الذي حققه عبد الناصر منذ هزيمة يونيه١٩٦٧، استطاع خلفاؤه في السلطة - خلال الأسابيع التالية - مواجهة المهام الثقيلة وأعباء الحكم ، هكذا أمكن اعتبار الممارسات الساداتية منذ وفاة عبد الناصر وحتى نشوب حرب أكتوبر امتدادا لسياسات دبلوماسية وخطط عسكرية وضعت أسسها في الفترة الناصرية ، إلا أن هذه الممارسات قد تميزت في الواقع عن ممارسات الحقبة الناصرية في جوهرها وفي العديد من تفصيلاتها لتحمل دلالات هامة لما انطوت عليه من مؤشرات لأسس المرحلة التالية على حرب أكتوبر ، وخاصة سياسة مصر الخارجية .

١- ويليام بيير ، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، وثيقة رقم ١صـ ٢٥ – ٢٧ .
٢- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٤٧ – ٤٨ .
٣- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ١٦٨ .
٤- نور الدين كمال ، مرجع سابق ، صـ ٤٨ .

وإزاء تعثر الجهود على الجبهة السياسية وفشل مبادرة فبراير و مقترحات يارنج ؛ قام السادات بزيارة الاتحاد السوفيتي في أول مارس ١٩٧١ ، وكان لهذه الزيارة أهمية خاصة بإعتبارها أول زيارة يجريها السادات لموسكو بصفته رئيسا للجمهورية ، وما يتطلبه ذلك من إرساء وتوضيح الإطار الاستراتيجي الذي تراه مصر لمسيرة علاقاتها بالاتحاد السوفيتي في ظل العهد الجديد (١) . حيث عرض السادات للموقف السياسي المتجمد والتعنت الإسرائيلي و حتمية البدء بعمليات حربية وحاجات القوات للأسلحة التي تضمنت طائرة الردع واستكمال الذخائر وحاجات الدفاع الجوي عن الصعيد ومنشآت مصر الحيوية على النيل . كما أرسى السادات خلال اجتماعه بزعماء الكرملين الإطارالاستراتيجي لعلاقات البلدين ، والمتضمن أن مصر لا ترغب في حدوث مواجهة بين القوتين ، كما أنها لا تريد أن يقاتل جندي سوفياتي معركتها مع إسرائيل (٢) .

إلا إن السوفيت لم يستجيبوا لطلب مصر للحصول على " طائرة الردع " وكان أقصى ما قبلوه هو إمداد مصر بالقاذفة [تي يو ١٦] بشرط أن يتم استخدامها بالتشاور مع الحكومة السوفيتية . لكن السادات رفض القبول بأي قيد أو شرط على حرية القيادة المصرية في استخدام هذه القاذفة . وبقي موضوع توفير طائرة الردع رمزاً لتطور أو جمود العلاقات المصرية / السوفيتية (٣) .

وعلى أية حال فقد حصل السادات على دعم سوفياتي جديد (٤) في مقابل طلب السوفيت زيادة الإشراف على الأسلحة المرسلة ، وتولي الطيارين السوفيت قيادة طائرات [الميج ٢٣] . وأكثر من ذلك بدت موسكو عازمة على الاستفادة من الأوراق التي تملكها داخل مصر ؛ فدعت إلى تخفيض الضغط على اليسار الموالي لها (٥) .

١- طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ ٤٨ .
٢-حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ١٧٥ .
٣- المرجع نفسه ، صـ ١٧٥ .
٤- طائرات [ميج - ٢٣] وصواريخ [سام - ٤] ، [سام - ٦] .
٥- كان على صبري قد دخل الحكومة المصرية بنهاية عام ١٩٧٠ وكان على رأس دعاة الاقتراب من السوفيت حتى أطلق عليه رجل موسكو الأول . راجع ، هلين كارير دانكوس ، مرجع سابق ، صـ ١٤٠ .

وبدا أن موسكو عبر دعمها للسادات كانت تهدف إلى ما هو أبعد من الحفاظ على مصر في دائرة نفوذها ، فقضية الحل المؤقت كانت لا تزال مطروحة، والتقدم في هذه العملية يبدأ بإعادة فتح قناة السويس وأمّلت موسكو بأن يكون لها دور حاسم في تلك التسوية ، فكان الحل المؤقت يتلاءم ومصالحها [1] .

إلا أن السياسة الأمريكية لمعالجة الصراع الإقليمي متمثلة في زيارة روجرز للمنطقة أظهرت ضعف هذه الحسابات بإقناع السادات بأهمية الدور الأمريكي لحل أزمة الشرق الأوسط ، وأن أي أسلحة سوفييتية تقدم لمصر ستقدم أسلحة أمريكية في مقابلها إلى إسرائيل ، مما ينتفي معه الخيار العسكري أمام السادات وما دام الوجود العسكري السوفيتي باقيا في مصر فإن الدبلوماسية الأمريكية لن تبذل إلا محاولات فاترة في سبيل إجراء تسوية [2] .

وبينما كانت الأحداث الداخلية في مصر قد بدأت تأخذ طابع المواجهة في مجال الصراع على السلطة ، خاصة بعد استبعاد على صبري من منصبه كنائب لرئيس الجمهورية [أول مايو ١٩٧١] ، وصل إلى القاهرة وليم روجرز وزير الخارجية الأمريكية [٤مايو ١٩٧١] في إطار جولة كان يقوم بها في المنطقة لتأكيد اهتمام واشنطن بالشرق الأوسط و حل معضلة تناقض المصالح الأمريكية السوفيتية في المنطقة وتحاشي المواجهة بين قطبي الصراع الدولي بمراعاة أن إدخال التنافس الاستراتيجي العالمي إلى تلك المنطقة لا يتفق مع سلام الشرق الأوسط وسياسة الوفاق في العلاقات الأمريكية / السوفيتية . وقد اتسمت هذه الزيارة بأهمية خاصة ، حيث كانت أول زيارة لوزير خارجية الولايات المتحدة منذ ثمانية عشر عاما بهدف استطلاع اتجاهات القيادة السياسية المصرية الجديدة، وبحث النزاع العربي / الإسرائيلي [3] .

١- كان على صبري قد دخل الحكومة المصرية بنهاية عام ١٩٧٠ وكان على رأس دعاة الاقتراب من السوفيت حتى اطلق عليه رجل موسكو الأول . راجع ، هلين كارير دانكوس ، مرجع سابق ، صـ ١٤٠ .

٢- ى . بريملكوف ، تشريح الصراع في الشرق الأوسط ، ترجمة سعيد أحمد [بيروت : دار ابن خلدون ط١ ١٩٨١] ، صـ ٢١٩ .

3 - American Foreign Relations 1971 , a Documentary Record : Continuing the Series . (Documents on American Foreign Relations) , Edited by , Stebbins , Richard p . , and Adam Elaine p . a Council on Foreign Relations Book , [New York ; University press, 1976] . p 200 .

وعموما بدت إقالة علي صبري من منصبه عشية زيارة روجرز بمثابة إشارة من السادات إلى الولايات المتحدة بإمكانية حدوث تغيير جذري في توجهات السياسة الخارجية المصرية و إعادة ترتيب أولوياتها ، وإمكانية قيام السادات ـ الذي أظهر قدرته على التخلص من أعوان السوفيت وانفراده بالقرار ـ بتصفية الوجود السوفيتي في مصر ، إذا ما أبدت واشنطن تفهما لذلك ، واستعدادا لممارسة قدر من الضغط على إسرائيل لحملها على التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة من الجانبين . وبالفعل قد ألمح روجرز للسادات خلال زيارته بأن واشنطن ربما تكون مستعدة لاستجابة أكثر جدية لمبادرة ٤ فبراير إذا عمل السادات على تقليص الوجود السوفيتي في مصر . وعلى أثر ذلك تزايدت الاتصالات المصرية / الأمريكية المباشرة بعد أن كانت تتم عن طريق وساطة موسكو (١) .

وبمغادرة روجرز شرع السادات في مواجهة الموقف الداخلي ، والعمل على حسم الموقف وإنهاء الصراع لصالحه . وكان طبيعيا أن يكون لهذه الأحداث الداخلية رد فعل مباشر من جانب السوفيت ؛ لذلك سارع رئيس مجلس السوفيت الأعلى نيكولاي بودجورني بزيارة القاهرة [في ٢٥مايو ١٩٧١] حاملا مشروع معاهدة صداقة وتعاون بين البلدين (٢). دليلا على القلق الشديد الذي انتاب زعماء الكرملين لاستبعاد حلفاء الاتحاد السوفيتي من الحكومة المصرية . ونظراً لأن السادات بحاجة ماسة للسلاح السوفيتي كان عليه اجتياز ذاك الاختبار وإثبات حسن نوايا اتجاهاته السياسية بقبول توقيع المعاهدة المصرية السوفيتية لإزالة شكوك موسكو والتأكيد على أن ما حدث من تطورات سياسية هو من شئون مصر الداخلية (٣) ، وهو أمر غير موجه على الإطلاق ضد العلاقات المصرية / السوفيتية (٤) .

١ـ انظر ، محمود رياض ، البحث عن السلام في الشرق الأوسط ، صـ ٣٧٤ .
2- Karen , Dawisha , op . cit , p 61.
3- Ibid , p 61 .
٤ـ لمزيد من التفاصيل ، راجع ، مراد غالب ، مع عبد الناصر و السادات ، صـ ١٦٩ ـ ١٧٠ .

وبالفعل وقع السادات معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي [٢٧مايو١٩٧١] على أن تكون سارية لمدة ١٥ عاماً ، وبخاصة أنها تتضمن تعهدا سوفيتيا بتطوير التعاون في المجال العسكري وتعزيز قدرات مصر الدفاعية بتزويدها بالأسلحة والمعدات اللازمة لاسترداد أراضيها المحتلة ، وبالمقابل احتوت المعاهدة على تعهد الطرفين بعدم الدخول في أية تحالفات أو المشاركة في أية تجمعات أو اتخاذ أية إجراءات ضد الطرف الآخر أو إبرام أية اتفاقيات دولية تتناقض أحكامها مع أحكام تلك المعاهدة . وهذا البند يرمي إلى الحيلولة دون حدوث اتفاق مصري / أمريكي لتسوية أزمة الشرق الأوسط بصورة تستبعد الاتحاد السوفيتي . إلا أن السادات اتخذ المعاهدة ورقة ضغط للمساومة وإثارة مشكلة أسلحة الردع وعدم وفاء موسكو بالتزاماتها في هذا المجال ، علاوة على التباطؤ الشديد في توريد ما تم الاتفاق عليه . وعلى هذا وعد بودجورني بأن كل الأسلحة المطلوبة سوف تصل إلى مصر بعد أيام من عودته . فكان الدافع الرئيسي وراء قبول السادات للمعاهدة بأن تمثل عنصرا من عناصر الضغط على الولايات المتحدة وإسرائيل وعلى الجانب الآخر التزام الاتحاد السوفيتي بإمداد مصر بحاجاتها من السلاح بهدف دعم قدراتها العسكرية اللازمة للمعركة العسكرية في حالة فشل جهود التسوية السياسية (١) . لتفوت موسكو على السادات الفرصة باتخاذ صراعه مع مجموعة مايو المعروفة بميولها اليسارية ذريعة لقطع العلاقات الدبلوماسية معها . فضلا عن إثبات أن النفوذ السوفيتي في مصر لا يزال راسخا وأن القضاء على مراكز القوى يعد مسألة داخلية لا تعكس تحولا في توجهات السياسة الخارجية المصرية في ظل انفراد السادات بالسلطة (٢) . والحيلولة دون حدوث اتفاق مصري أمريكي لتسوية أزمة

١- تعد المعاهدة المصرية السوفيتية أول معاهدة من نوعها يبرمها الاتحاد السوفيتي مع دولة من خارج المعسكر الاشتراكي فقد تجاهلت موسكو طلب عبد الناصر لا برام مثل هذه المعاهدة وطلب السادات أيضا المقدم ٣١ / ٣ / ١٩٧١ . انظر ، ممدوح محمود منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولى ط١ ١٩٩٥] ، صـ ٣٩٥ – ٣٩٧ . للإطلاع على وثيقة المعاهدة ، انظر ، جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية : الإدارة القانونية والمعاهدات ، مجموعة المعاهدات ١٩٧١ ، إعداد جمال مصطفى الجندي [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧١] ، كذلك الجريدة الرسمية ١٩ أغسطس ١٩٧١ ، العدد [٣٣] .

٢- وحيد رأفت ، العالم العربي والاستراتيجية السوفيتية المعاصرة [الإسكندرية : منشأة المعارف ط١ ١٩٧٦] ، صـ ٢٢٣ – ٢٢٤ .

الشرق الأوسط تستبعدالاتحاد السوفيتي من المشاركة في تلك التسوية وهوما أكدته [م٩] من المعاهدة . فجاءت المعاهدة لتمثل عنصرا من عناصر الضغط على واشنطن لحملها على التحرك الجدي على طريق التسوية السياسية وربما ارتأت موسكو في معاهدة الصداقة والتعاون عنصرا هاما لدفع العلاقات بين البلدين نحو آفاق ومجالات أوسع مدى وتقنينا للعلاقات المصرية / السوفيتية في إطار أسلوب جديد لترسيخ الوجود الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي خارج نطاق دائرة نفوذه التقليدية متجاوزا بذلك استراتيجية تعامله مع العالم الثالث المقتصرة على الأهداف السياسية فقط (١). و عموما إرتأها السادات وسيلة لضمان استمرار الدعم الاقتصادي و العسكري السوفيتي لموقف مصر ضد إسرائيل (٢) .

و الأهم من ذلك فقد ارتأها السادات ضرورة ملحة تمليها عليه الاعتبارات التكتيكية التي تنتفي معها ارتباط مصر بشكل أبدي بالفلك السوفيتي . وهو ما عبر عنه السادات للملك فيصل خلال زيارته للقاهرة في أعقاب التوقيع على المعاهدة ؛ من أن تلك المعاهدة لا تزيد عن مجرد كونها حبرا على ورق(٣) . كما بادر السادات فور الإعلان عن إبرام المعاهدة بإبلاغ واشنطن بأن تلك المعاهدة لن تغير شيئا في توجه مصر نحو السلام ، و أنه لا يزال يسعى إلى التوصل إلى اتفاقية مؤقتة (٤). وهو ما يفسر سلوك السادات وحرصه على بقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع واشنطن رغم تلك الخطوة المعاكسة . ومن المفارقات أن تتجاهل واشنطن تبريرات السادات ، فلم تلق محاولات السادات للتقرب إلى واشنطن استجابة مشجعة . ولعل مرد ذلك هو الخلاف والانقسام داخل الإدارة الأمريكية ما بين وزارة الخارجية ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر الذي ارتأى أنه لم يحن الوقت بعد لإجراء تسوية سلمية للصراع الإقليمي لمجرد تلك الإجراءات فلا تزال مصر قاعدة للنفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط . فلابد من إخراج السوفيت

١- السياسة الدولية ، معاهدة الصداقة و التعاون بين مصر و الاتحاد السوفيتي (٢٧ مايو ١٩٧١) ، العدد [٤٥] يوليو ١٩٧٦ ، كذلك ، ممدوح منصور ، الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط ، صـ ٣٩٨ .

2- Karen , Dawisha , op . cit , p 62 .

٣- جمال على زهران ، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠ – ١٩٨١ [القاهرة : مكتبة مدبولى ط١ ١٩٨٧] ، صـ ٢٨٣ .

٤- وليام كوانت ، عشر سنوات حاسمة ، صـ ٢٠٥ .

من مصر بشكل لارجعة فيه قبل إجراء أية تسوية ؛ حتى تحرم مصر من مزايا الاستفادة من الوجود السوفيتي كورقة ضغط خلال المفاوضات ، فضلا عن سلبيات ذلك على جبهتها العسكرية وتجريدها من كل عناصر ومقومات قوتها وحينئذ تتم التسوية تحت الضغط العسكري الإسرائيلي حسب الشروط الإسرائيلية وفقا للاستراتيجية الأمريكية [1].

وأيا كان الأمر فلم تكد معاهدة الصداقة يجف مدادها حتى توترت الأجواء ، و أطلت أزمة السودان برأسها لتعكر صفو العلاقات المصرية / السوفيتية حيث لعبت المساندة المصرية دوراً حاسماً في إحباط الانقلاب الشيوعي والإطاحة بنظام جعفر نميري ؛ مما أثار استياء السوفيت وهو ما انعكس بسلبياته على الجدول الزمني لعقود صفقات السلاح المتفق عليها وتوقيتات توريدها إلى مصر [2] .

و مع جمود الجبهة السياسية إزاء التعنت الإسرائيلي و اللامبالاة الأمريكية بدأ السادات يعيد حساباته من جديد على أساس فرضية عدم إمكانية إحراز أي تقدم ملموس على طريق التسوية السلمية وأن الأمر يقتضي القيام بتحرك عسكري لتحريك القضية من جمودها ، لاسيما في ظل تعهداته أمام الرأي العام المصري والعالمي بأن عام ١٩٧١هو عام الحسم سلما أم حربا . غير أن مثل ذاك التحرك العسكري في ظل تدهور العلاقات المصرية / السوفيتية كان أشبه ما يكون بمغامرة غير محسوبة ، وبخاصة مع تباطؤ موسكو في إمداد مصر بالسلاح [3] .

وأصبح السادات في موقف صعب للغاية فقد انتهى عام الحسم بدون حسم سواء سلما استناداً إلى الإيماءة الأمريكية بأن عام ١٩٧١هوعام الحسم [4]، أو حربا بسبب اندلاع الحرب الهندية الباكستانية وهو ما اتخذه السادات ذريعة لئلا

١- هنري كيسنجر ، سنوات البيت الأبيض ، صـ ٥٤٠.
٢- طه المجدوب ، سنوات الإعداد و أيام النصر ، صـ ٥٢ . كذلك ،
. Karn Dawaisha , op cit . p 62
٣- ممدوح منصور ، مرجع سابق ، صـ ٤٠٣ .
٤- فقد تضمنت الرسالة التي أرسلها ويليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية إلى نظيره المصري في بداية عام ١٩٧١ طمأنه واشنطن للسادات بأن عام ١٩٧١ هو عام الحسم ، لمزيد من التفاصيل راجع :
Stein , Kenneth w . , Heroic Diplomacy : Sadat , kissinger , Carter , Begin and the . Quest for Arab Israeli Peace , [New york : Routladge , 1999] , p 63 – 64

يحسم الأمر عسكريا أملا في حسمه بالسلام ؛ فتقرر تأجيل توقيت أي عمل عسكري على الجبهة المصرية انتظاراً لانتهاء الحرب الهندية الباكستانية مما حدا بالسادات طلب الزيارة لموسكو خلال شهر ديسمبر ، واعتذر قادة الكرملين لعدم إمكانية الزيارة في ذاك التوقيت وتم إرجاؤها إلى أوائل شهر فبراير ١٩٧٢، الأمر الذي أثار استياء السادات(١) . ليواجه السادات موقفا حرجا وضعته فيه القوتان العظميان ؛ بامتناع موسكو عن تزويد القوات المسلحة بحاجاتها من الأسلحة الهجومية والأهم من ذلك مراوغة واشنطن لفتح طريق الحل السياسي ورفضها ممارسة أي ضغوط على إسرائيل ؛ لذلك تراجع السادات عن قراره أملا في تغيير سياسة واشنطن التي سحبت مبادرتها الدبلوماسية لحل أزمة الشرق الأوسط ، وبدأت في تصعيد مساعدتها العسكرية لإسرائيل وإعلان التزامها بالمحافظة على التفوق العسكري لصالح إسرائيل ليس فقط ضد مصر وحدها بل ضد كل جيوش الدول العربية مجتمعة . هكذا انتهى صيف١٩٧١دون أن تحقق جهود السادات كسر الجمود السياسي الذي أحاط بقضية الشرق الأوسط أي نجاح؛ حيث لم تحقق المباحثات التي جرت مع الولايات المتحدة خلال النصف الأول من عام ١٩٧١ أي نتائج ايجابية . بينما لم تنجح القاهرة في أن تحصل من الاتحاد السوفيتي على الأسلحة والمعدات اللازمة لها للقيام بعمليات حربية ضد إسرائيل (٢) .

وبينما تحدد موعد زيارة السادات الثانية لموسكو ليكون في شهر أكتوبر ، عاودت واشنطن الاتصال بالقاهرة في أوائل ذات الشهر لتبدأ مرحلة جديدة من الحوار السياسي مع الإدارة الأمريكية (٣) . وعموما تمت زيارة السادات الثانية لموسكو [١١أكتوبر ١٩٧١] في جو مشحون بعناصر الشك والقلق بين الطرفين. وكان الجانب العسكري المحور الرئيسي الذي دارت حوله الزيارة ، خاصة قضية التسليح الحيوية والمستوى المختل بين مصر و إسرائيل . فطالب السادات بتحقيق تساو في القدرات العسكرية مع إسرائيل خاصة في الأسلحة التي توفر

1- Israeli , Raphael , The Public Diary of President Sadat ;The Road to War , part 1 , op . cit , p 245 ..

٢- انظر الفريق محمد فوزي ، استراتيجية المصالحة ، صـ ١٧٧ .

٣- المرجع نفسه ، كذلك ، طه المجدوب ، سنوات الإعداد و أيام النصر ، صـ ٥٢ .

عنصر الردع المناسب ؛ حتى يتحقق توازن القوى العسكرية بين مصر و إسرائيل نوعا وكما . وكما أكد السادات على أن قرار الحرب هو قرار مصري ، وأن مصر لا تريد أن يحارب السوفيت معركتها مع إسرائيل. لكن القادة السوفيت لم يقتنعوا بهذا الرأي وحاولوا إقناع السادات بأن ميزان القوة العسكري بين إسرائيل والعرب هو في صالح العرب في كل أنواع الأسلحة المختلفة بنسبة ٢ : ١ رغم أنهم يدركون تماما أن المقارنة الرقمية هي مقارنة خادعة يغيب عنها فارق كفاءة الأسلحة وحجم قدراتها التدميرية ، وفي نفس الوقت أكد السوفيت تشبثهم بالعمل من أجل التوصل إلى تسوية سياسية وتحذيرهم من الإقدام على مغامرة عسكرية ، كما ألمح السادات لمضمون رسالة واشنطن لعرض بدء التفاوض المباشر مع إسرائيل دون شروط مسبقة بغرض إعادة فتح قناة السويس ، ودلالة ذلك بعدم قدرة مصر على تغيير الوضع الراهن بالقوة ، ومن ثم فلن تستجيب لتحقيق تسوية سلمية عادلة [١] .

ومع اقتراب حلول موعد انعقاد قمة موسكو بدأ السوفيت في التمهيد لدعم موقفهم التفاوضي خلال تلك القمة ؛ حيث وجهوا الدعوة إلى السادات لزيارة موسكو خلال شهر أبريل١٩٧٢بهدف إثبات" الولاء" المصري للاتحاد السوفيتي والتأكيد على الوجود المؤثر في مصر والشرق الأوسط كورقة ضغط للمفاوضات بين العملاقين . وبالفعل استجاب السادات للدعوة أملاً في أن يؤدي دعمه للموقف السوفيتي التفاوضي مع الولايات المتحدة إلى إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط. وقد أعاد السادات خلال هذه الزيارة التأكيد على أن نجاح الحلول السلمية يقتضي في البداية القيام بتحرك عسكري لتحريك الموقف وبدء التفاوض . ومن ناحية أخرى فقد طالب السادات بأن يبدأ السوفيت فور انتهاء اجتماعات قمة موسكو في دعم قدرات مصر العسكرية حتى يمكن الاستناد إليها كورقة ضغط لتحريك المفاوضات السلمية أو كأداة للتحرك العسكري إذا اقتضت الظروف المواجهة العسكرية. وفي نهاية الزيارة تم الإعلان عن البيان الختامي المشترك

١ ـانظر ، طه المجدوب ، سنوات الاعداد و أيام النصر ، صـ٥٣ . كذلك ، محمود رياض ، البحث عن السلام ، ٤١٧، ٤١٨ .

ليؤكد أن الدول العربية لديها كل المبررات للجوء إلى كافة الوسائل غير السلمية لاستعادة الأراضي المحتلة . مما يعد بمثابة إشارة ضمنية لواشنطن قبل لقاء القمة بأن الاتحاد السوفيتي مستعد للذهاب إلى أخر الشوط في مساندة حلفائه في المنطقة حتى ولو اقتضى الأمر اللجوء إلى التحرك العسكري [١] . وفي منتصف مايو ١٩٧٢ وعشية قمة موسكو قام السوفيت باستعراض آخر لنفوذهم في مصر حيث وصل إلى القاهرة المارشال جريتشكو وزير الدفاع السوفيتي تسبقه أربع طائرات سوفييتية سبق أن وافق السوفيت على إمداد مصر بها خلال زيارة السادات لموسكو في فبراير ١٩٧٢ لتشارك تلك الطائرات في عرض جوي أعقبه إصدار بيان رسمي أشار إلى أن مصر قد حصلت على قاذفات سوفييتية بعيدة المدى ، وأن القوات الجوية المصرية قد تخطت القدرات الدفاعية إلى مرحلة تنمية القدرات الهجومية . كما تم التباحث خلال الزيارة بشأن أوضاع التسهيلات البحرية للأسطول السوفيتي في الموانئ المصرية [٢] .

وبالطبع فقد كان هدف السوفيت من وراء تلك المناورات إقناع واشنطن بأن العلاقات المصرية / السوفيتية تسير نحو التحسن والاستقرار . وعلى الجانب الآخر احتواء السادات وتفادي تقلباته حتى تمرير القمة الدولية المرتقبة . وبالمقابل قام السادات بتسليم جريتشيكو قائمة باحتياجات مصر من السلاح حتى ولو اضطرته الظروف لدفع ثمنها بالعملة الصعبة ، في الوقت نفسه أكد السادات بأنه لا يريد مواجهة بين قطبي الصراع الدولي ، وأنه لن يسمح بوجود قوات سوفييتية في مصر خصوصا عند بدء معركتها العسكرية [٣] .

وجاء البيان الختامي لقمة موسكو لينسف كل ذلك لخلوه من أية إشارة إلى مشكلة الشرق الأوسط ، وهو ما سعى إليه كيسنجر وحققه بنجاح فائق ، حتى يقضي على أية احتمالات لدى السادات في جدوى الاعتماد على السوفيت في

١ـ ممدوح منصور ، مرجع سابق ، صـ ٤٠٧ .
٢ـ السياسة الدولية ، الخلاف المصري السوفيتي ، ملف وثائقي ، العلاقات المصرية / السوفيتية (١٩٤٣ ـ ١٩٧٦) العدد [٤٥] يوليو ١٩٧٦ .
٣ـ انظر مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ ١٨٠ ،كذلك ، حمدي فؤاد الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل ، صـ ٢٠٩ .

التوصل إلى تسوية مقبولة من جانب العرب . والأهم من ذلك هو تضمن المبادئ الأساسية بين العملاقين بتحمل مسئولية خاصة لعمل كل ما في وسعهما لكي لا تنشأ صراعات أو مواقف تعمل على زيادة التوترات الدولية . لتقع موسكو في شرك الخداع الأمريكي واحتوائها بطوق الوفاق الدولي لكشف عجزها (١) .

وهو ما فسرته القاهرة على أنه اتفاق بين العملاقين على تجميد الوضع أو فرض حالة من الاسترخاء العسكري على المنطقة . فبدت موسكو تسعى لتحسين علاقاتها مع واشنطن على حساب التزاماتها تجاه حلفائها ؛ ليصل كيسنجر إلى ما أراد حيث بدأ الشعور بالإحباط يسيطر على السادات .

وفي أعقاب انتهاء اجتماعات قمة موسكو قام وزير الحربية الفريق محمد صادق بزيارة موسكو [يونيو ١٩٧٢] لمناقشة وصول إمدادات السلاح السوفيتي. غير أنه عاد بعد مباحثات دامت ستة أيام ليبلغ السادات بأن السوفيت ليس لديهم الاستعداد للانتظام في توريد السلاح لمصر وفقا للمواعيد التي سبق الاتفاق عليها (٢). وهنا اقتنع السادات بأنه لا جدوى من استمرار مصر في الارتباط بالسوفيت فلم تمارس موسكو القدر الكافي من الضغط السياسي على واشنطن لحملها على التوصل إلى حل مشكلة الشرق الأوسط . وهو ما يفسر السلوك السوفيتي وسياسة المماطلة في إمدادات السلاح حفاظا على الوفاق مع الولايات المتحدة وارتكاز هدفهم فقط في الإبقاء على المنطقة في حالة من التوتر الدائم والمحكم لضمان استمرار احتياج العرب لمساندتهم (٣) . ومن ثم أصبح البديل الوحيد أمام السادات آنذاك هو التحول تجاه الولايات المتحدة إدراكاً منه أن الطريق الوحيد للتسوية السلمية يمر عبر واشنطن . وتدعيما لذلك تم الإعلان في ٢يوليو ١٩٧٢عن الاستعداد لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة . لتشكل تلك الخطوة المحسوبة دليلا قاطعاً على بداية حدوث تحول جذري في توجهات السياسة الخارجية المصرية (٤).

١- انظر ، السيد أمين شلبي ، الوفاق الأمريكي السوفيتي ، صـ ١٢٩ ـ ١٣٠ .
٢- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، جمال زهران ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٣ . كذلك السياسة الدولية ، الخلاف المصري السوفيتي ، المصدر المشار إليه .
3- Israeli , Raphael , The Public Diary of President Sadat ;The Road to War , part 1 , op . cit , p 390 .
4- Freedman , op . cit , p 85 .

وبطبيعة الحال فقد كانت أولى الخطوات على طريق التقارب والتقاء القاهرة بخط واشنطن هو القضاء على الوجود السوفيتي في مصر- أهم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية - وضمن عوامل عديدة شجعت السادات على اتخاذ قراره بتصفية الوجود السوفيتي في مصر بناء على تلك الرسالة الشفوية التي بعث بها نيكسون إلى السادات ، والتي حملها إليه وزير الدفاع السعودي - لتلعب السعودية دوراً بالغ الأهمية في هذا الشأن – في ٦ يوليو ١٩٧٢ متضمنة التأكيد على امتلاك واشنطن وحدها مفتاح حل أزمة الشرق الأوسط والتلويح بأن الضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات رهن بتصفية الوجود السوفيتي في مصر[١] .

وجاء تقرير السفير السوفيتي - فلاديمير فينوجرادوف - لدى القاهرة عن نتائج القمة الأمريكية السوفيتية ليدفع بالسادات قدما على طريق واشنطن ؛ حيث لم يشر التقرير إلى موقف السوفيت من التحرك العسكري أو إلى مطالب مصر من السلاح التي سبق أن تقدمت بها للاتحاد السوفيتي ؛ مما حدا بالسادات إلى رفض رسالة القادة السوفيت شكلا وموضوعاً ، ورفضه لذاك الأسلوب في التعامل مع مصر . وتوجيه الشكر للاتحاد السوفيتي على المساعدة التي قدمها العسكريون السوفيت ، وأنه يريد إنهاء خدماتهم اعتباراً من ١٧ يوليو ١٩٧٢ ، أما بشأن الأسلحة السوفيتية الموجودة في مصر إما أن تباع لمصر ويدرب عليها قواتنا أو يتم سحبها . مع بقاء القوات السوفيتية تحت القيادة المصرية إلى أن يتم الانتهاء من تدريب القوات المصرية أويتم سحبها ، وأخيراً يتم سحب المستشارين والأسلحة خلال أسبوع[٢] .

وعلى الفور استجابت موسكو لقرار السادات بطلب سحب الخبراء والمستشارين السوفيت احتواء للأزمة لينخفض عدد الخبراء السوفيت في القاهرة من ١٥,٠٠٠ إلى حوالي مائتي خبير فقط بحلول ١٧يوليو١٩٧٢. وبمناورة

١- بشأن رسالة نيكسون ، راجع ، حمدي فؤاد ، الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل ، صـ ٢١٢ . كذلك بريما كوف ، مرجع سابق ، صـ ٢٢٠ .

٢- راجع محمد حسنين هيكل ، الطريق إلى رمضان [بيروت : دار النهار للنشر ط١ ١٩٧٥] ، صـ ١٥٦ . كذلك محمد حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٢١٧ – ٢١٨ .

تكتيكية قرر السادات تحقيق التخلي جزئيا ، وذلك بسحب ثلثي القوة السوفيتية مع الإبقاء على الثلث في مواقعه ، تجنبا لسلبيات التخلي الكامل إلى حد ما ، وتأمينا لإيجابيات الإجراء المقرر نسبيا ليحتفظ السادات لنفسه بحرية الحركة مستقبلا مع السوفيت (1) .

هكذا أصبح القرار هو قرار السادات الذي أخرجه إعلاميا ، بأنه استجابة للرأي العام داخل المؤسسة العسكرية مع إبقاء باب الحوار مفتوحا مع موسكو ، وفي الوقت نفسه يمثل القرار إنذاراً للخطر ؛ لتنتقل حالة النقد للاتحاد السوفيتي من دائرة القوات المسلحة إلى أفراد الشعب المصري بشكل أعطى صورة الحملة الموجهة ضد الوجود السوفيتي في مصر الشعور بأن هذا الوجود عامل معوق لاستكمال القوات المسلحة استعدادها لاسترداد الأرض المحتلة (2) .

وإزاء رفض الاتحاد السوفيتي الاستجابة لطلب مصر شراء المعدات السوفيتية المتطورة والإصرار على سحبها ، وفشل زيارة رئس الوزراء عزيز صدقي لموسكو أعلن السادات في ١٨ يوليو١٩٧٢ على الملأ قراره بإنهاء مهمة الخبراء السوفيت (3) .

وتتعدد الدوافع التي حدت بالسادات لاتخاذ ذلك القرار الخطير في تلك الفترة الحرجة ، ما بين دوافع تتعلق بشخصية السادات متجسدة في كراهية السادات للسوفيات وتشككهم في نواياه وعدم معاملته بقدر اهتمامهم بعبد الناصر، الأمر الذي أدى إلى فقدان الثقة بين الطرفين ، فضلا عن انتماءات السادات الأيديولوجية الأكثر ميلا تجاه الفكر الليبرالي منها إلى الفكر الاشتراكي - وهو ما كان معروفا حتى قبل توليه الرئاسة - وانبهاره بالنموذج الأمريكي واعتقاده الراسخ بامتلاك واشنطن زمام الأمور. ليحسم الصراع المحتدم بين السادات ووزير الحربية

١- لمزيد من التفاصيل ،راجع ، الفريق سعد الدين الشاذلي ، حرب أكتوبر ، ص ٢٢٦-٢٣٦ . كذلك ، جمال زهران ، مرجع سابق صـ ٢٩٦ .
٢- طه المجدوب ، سنوات الإعداد وأيام النصر ، صـ ٦٠ .
٣- أمين هويدي ، الفرص الضائعة ، صـ ٢٨٥ - ٢٨٨ . أما عن تقييم القرار ، انظر ، المرجع نفسه ، صـ ٢٩٠ - ٢٩٥ .

الفريق محمد صادق بشأن الخبراء السوفيت بهذا الشكل الدرامي [1]. أما العوامل الموضوعية التي كانت وراء قرار السادات بطرد الخبراء السوفيت منها ما يتعلق بالقيود التي فرضها الاتحاد السوفيتي على إمداد مصر وتسليحها بنوعيات معينة من الأسلحة المتطورة والهجومية ، ومماطلتهم في توريد صفقات السلاح المتفق عليها . فضلا عن تزايد حدة الاحتكاكات بين العسكريين المصريين وبين المستشارين والخبراء السوفيت ورفضهم الامتثال للقرارات الصادرة عن القيادات العسكرية العليا في مصر إلا بعد موافقة موسكو عليها ، بجانب منع كبار الضباط المصريين من ارتياد بعض المواقع العسكرية الخاضعة للإشراف السوفيتي على تشغيلها بحجة السرية [2].

فكان تفجير مثل هذا القرار دعما لنفوذ السادات داخل القوات المسلحة ومدخلا للتخلص من وزير الحربية ، فضلا عن امتصاص حدة الغضب الشعبي وكسب التأييد الجماهيري ومبرراً لتأجيل قرار الحرب لحين اتضاح معالم الموقف الأمريكي . وربما يحدث القرار دويه لدى صانع القرار الأمريكي لاتخاذ خطوات إيجابية في اتجاه التسوية السياسية وبالمقابل يمثل عامل ضغط على القادة السوفيت لحثهم على مزيد من الدعم لمصر وإمدادها بالأسلحة الهجومية التي تمكنها من الجلوس على طاولة المفاوضات استنادا إلى قوتها العسكرية أو القيام بعمل عسكري لتحريك القضية من حالة الجمود التي أصابتها وأخيراً الضغوط الخارجية من جانب الولايات المتحدة ، فكان إنهاء الوجود السوفيتي في مصر مطلبا أمريكيا وجه إلى السادات عن طريق الوسيط السعودي [كمال أدهم عميل المخابرات الأمريكية] منذ الشهور الأولى لحكم السادات كشرط أساسي للتحرك نحو التسوية السياسية للصراع العربي / الإسرائيلي . وعلى هذا تعهد السادات بخروج السوفيت من مصر مقابل خروج إسرائيل من سيناء . وأمام تزايد حدة الضغوط داخليا وخارجيا تراجع السادات عن شرطه وأقدم على قراره

١- بشأن الصراع المحتدم بين السادات و وزير الحربية الفريق محمد صادق إحدى دوافع قرار السادات بطرد الخبراء السوفيت ، راجع ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٧ – ٢٠٨ . كذلك مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ ١٨٠ . كذلك جريدة الأخبار ، ٣ /٨/ ١٩٧٤ .

٢- أحمد عبد اللطيف شيحه ، بين العصرين [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١ ١٩٩٩] ، صـ ١١

دون أية تعهدات أمريكية بشأن تلك الخطوة الهامة ، فاستقبلت واشنطن قرار السادات كهدية منحها السادات إياها بدون مقابل [1] .

وبمناورة تكتيكية أرسل كيسنجر رسالة عبر القنوات الخلفية في٢٦يوليو محاولا الإبقاء على الحوار مع واشنطن ، وحفاظا على السادات داخل الدائرة المفرغة ومتاهات التسوية لحين الاستسلام التام . ومن المفارقات أن السادات ظن قراره بطرد الخبراء وتصفية الوجود السوفيتي في مصرسيفتح الباب على مصراعيه لتحقيق تسوية سياسية ، ولم يخيب كيسنجر أمل السادات نهائيا في واشنطن وسراب الحل السلمي ، لذا بعث برسالة تدعو لإجراء محادثات سرية على مستوى عال .

واستعدادا للحوار مع واشنطن طلب السادات إعداد دراسات حول الموقف السياسي بمجرد وصول رسالة كيسنجر، وإجراء دراسة للرسالة الأمريكية ، كما ارتأى السادات ضرورة اختيار خطة عمل مستقبلية . وعلى أثر ذلك قرر إعفاء وزير الخارجية مراد غالب من منصبه وتعيين محمد حسن الزيات خلفا له . وكان لهذا القرار دلالاته الواضحة ولكن غموض اتجاهات كيسنجر وإصرار واشنطن على الاتفاقية المرحلية أوصلت الحوار إلى طريق مسدود وتوقف الاتصال [2]. فقد آثرت واشنطن انتظار رفع ديناميكية القرار إلى آخر الشوط و تصفية كل معالم وصور العلاقات مع السوفيت ؛ فكانت مصر تحتل مركز الصدارة بالنسبة لأهداف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط . ولم يكن ذلك راجعا لثقل مصر وقدر نفوذها في العالم العربي فحسب ، فقد كانت أيضاً مركز الثقل في المواجهة مع إسرائيل ومحور الوجود السوفيتي السياسي والعسكري في الشرق الأوسط وعلى هذا ظلت مشكلة الشرق الأوسط تحتل مرتبة ثانوية في اهتمامات البيت الأبيض على امتداد أربعة أعوام [3].

١ـ انظر ، محمد حسنين هيكل ، أكتوبر ١٩٧٣ السلاح و السياسة ، صـ ١٣٣ ـ ١٣٤ . كذلك ، مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ ١٨٧ .
٢ـ حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .
٣ـ حافظ إسماعيل ، المرجع نفسه .

ورغم الصدمة العنيفة التي لاقتها موسكو إزاء قرار السادات إلا أن السادات كان على يقين باحتواء الأزمة ، فقد أدرك مدى أهمية الوجود السوفيتي واستمرار العلاقات المصرية / السوفيتية بالنسبة لموسكو ، لأنها تجسد وجودهم ليس في مصر فقط ولكن في الشرق الأوسط بأكمله . لذلك ألقى السادات بقنبلة سحب الخبراء وهو آمن لرد فعلها العنيف من قبل السوفيت ، وفي الوقت الذي ينتظر رد فعلها الإيجابي لدى واشنطن.

ولم يكن أمام موسكو لاستعادة مواقعها الإقليمية سوى ابتلاع إهانة السادات واحتواء الأزمة التي ستنتهي كسابقاتها إلى حوار جديد استناداً إلى احتياج القاهرة لموسكو فلا بديل للسلاح السوفيتي أمام مصر ، في الوقت الذي تدرك فيه موسكو أن خروج السوفيت من مصر يعد تأشيرة خروج نهائية من الشرق الأوسط وبدت سياسة الكرملين لتقييم القرار على أساس هدف الحصول على تنازلات سوفيتية جديدة والحصول على طائرات [ميج ٢٣] دون أي إشراف سوفيتي وليس إلى تدمير العلاقات مع موسكو في إطار استراتيجية المصالح المتبادلة ، والحاجة الملحة للطرفين ؛ فضمان الوجود السوفيتي مقابل ضمان استمرار تدفق الأسلحة السوفيتية (١) .

وجاءت الاستجابة لطلب الانسحاب تعزيزا لإعلان موسكو بعدم التدخل في الشئون الداخلية لمصر حفاظا على أرصدتها وتفويت الفرصة على السادات بنسف الوفاق . إلا أن موسكو ظلت أسيرة توجهات السادات ؛ لذلك استجابت للمطالب العسكرية المصرية إبقاء على الوجود السوفيتي في المنطقة والذي تعد مصر أهم عناصره . وبهذا الوضع وجدت موسكو نفسها بين تناقض حاد ما بين علاقاتها مع واشنطن في إطار الخط العام لسياسة الانفراج ، وبين متطلبات تحالفاتها العربية ومصالحها الإقليمية .

وباحتواء الأزمة والحد من التوتر بين البلدين تدعيما لمركز موسكو ومواقعها الإقليمية من أجل المشاركة الفعالة في عملية التسوية التي بدأت تلوح

١- هيلين كارير دانكوس ، مرجع سابق ، صـ ١٤٩ .

في الأفق وأن يكون الاتحاد السوفيتي شريكا كاملا في المفاوضات وعلى قدم المساواة مع الولايات المتحدة . و إلا خسر كل أرصدته بالمنطقة وأعلن عن فشل استراتيجيته في الشرق الأوسط لذا فضلت موسكو الانحناء للعاصفة التي فجرها السادات ؛ فابتلعت كبرياءها ، وبدأت تتحسس جذب آخر خيوطها مع القاهرة وبدت بوادر مرحلة جديدة في العلاقات المصرية / السوفيتية تلوح في الأفق ، لقبول القاهرة طلب السلطات السوفيتية الإذن لبعض ناقلات جنودها للتمركز مجدداً في بورسعيد التي كانت قد غادرتها منذ شهرين . وعلى الجانب الآخر حاولت القاهرة أن تتفادى ولو جزءاً من سلبيات القرار وأخطاره وخاصة في ظل سياسة اللامبالاة التي اتبعتها واشنطن تجاه القرار وقبول المطلب السوفيتي. بعدما حقق السادات مكاسب ذاتية من وراء قراره ، وتأكيد سلطته المنفردة ، وتوضيح بما لا يدع مجالا للشك بأن السادات صاحب القرار أولا وآخراً . لذا أراد السادات أن يأخذ قراره شكلا دارماتيكيا ليكون أشد وقعا وأبعد أثرا على كل من يهمه الأمر [١].

وإزاء فشل مساعي السادات في الحصول على السلاح من الدول الغربية أخذ يعيد تقييم حساباته من جديد ، فعمل على تصفية أجواء العلاقات مع السوفيت ومحاولة تجاوز الخلافات بين البلدين . فتم الاتفاق على إعادة السفراء مرة أخرى، ووافق السوفيت على إمداد مصر بحاجاتها من قطع الغيار اللازمة للقوات الجوية المصرية ، وإعادة بعض وحدات صواريخ [سام-٦] التي كانت قد سحبت في يوليو ، كما تمت إعادة بعض الخبراء السوفيت إلى مصر مرة أخرى [٢].

و بانتهاء القتال في فيتنام وإعادة انتخاب نيكسون رئيسا للولايات المتحدة لفترة ثانية ، بدأت الإدارة الأمريكية تبدي اهتماما ملحوظا بشأن قضية الشرق الأوسط لتطرح تلك القضية ضمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية .

١ـ بشأن هذا التحليل راجع ، مراد غالب ، مرجع سابق ، صـ ١٨٨ .

2- Dawisha , Karen , op . cit , p . 65 ..

وعلى هذا الأساس تم عقد لقاء بين كيسنجر وحافظ إسماعيل في ٢٣ فبراير بواشنطن ، حيث أجمل نيكسون استراتيجية التفاوض على مستويين ؛ الأول يضطلع به كيسنجر سرا ، والآخر يتم علنا وتشارك فيه وزارة الخارجية ، كما أشار نيكسون إلى صيغة السيادة والأمن . وخلال مشاورات كيسنجر/ حافظ إسماعيل طرح كيسنجر ضرورة قبول فكرة التوصل إلى تسوية تنفذ على مدى فترة طويلة . وأشار ضمنا إلى أن السيادة المصرية على سيناء يمكن الاعتراف بها في وقت مبكر ، ولكن الحاجة تدعو إلى ترتيبات أمنية خاصة لفترة طويلة. وأشار حافظ إسماعيل إلى أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل قد يكون مستطاعا في خاتمة المطاف ، وأن الأردن قد يكون له دور يضطلع به في تسوية القضية الفلسطينية، مع الإصرار على الانسحاب الإسرائيلي التام من سيناء والجولان ، مشيرا إلى شيء من المرونة فيما يتعلق بالضفة الغربية (١). ثم نوقشت التفاصيل الخاصة بالالتزامات التي تتعهد بها مصر وإسرائيل باعتبارها جزءا من اتفاقية سلام ، والعلاقة بين الاتفاقية المصرية الإسرائيلية وحل مشكلة فلسطين ، وترتيبات الأمن المحددة بشأن إسرائيل في سيناء . و تعذر الاتفاق على جميع هذه القضايا ولم يتم إحراز أي تقدم في المباحثات نظراً لاقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية في أواخر أكتوبر ١٩٧٣مع التلويح باستبعاد إشراك الاتحاد السوفيتي في المباحثات الجارية ، أما عن المعاهدة مع السوفيت ، فمادام اعتماد مصر عليها مستمرا فسيقل الدافع الأمريكي لتحقيق تسوية ؛ فالسياسة المصرية تحددها مصر حسب متطلباتها وقد تم الاتفاق على عقد لقاء ثان بين الطرفين عقب ذاك الموعد (٢) .

غير أنه بحلول مايو ١٩٧٣ التقى كل من كيسنجر وحافظ إسماعيل سرا في باريس ، وخلال هذا اللقاء وصلت الاتصالات المصرية / الأمريكية إلى طريق مسدود ؛ حيث أعرب كيسنجر عن استراتيجية واشنطن ورؤيتها لمطالب القاهرة لممارسة قدر أكبر من الضغط على إسرائيل بأنها في حكم المستحيل

١- وليام كوانت ، عملية السلام ، ص ١٤١ـ ١٤٢. ولمزيد من التفاصيل راجع ، حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ص٢٤٧ـ٢٦٠

٢- وليام كوانت ، المرجع نفسه ، صـ ١٤٢ ، مقارنة برواية حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٩ .

في ظل الظروف الراهنة وربما يكون ذلك ممكنا إذا تم تغيير الواقع . هكذا لم تسفر المباحثات خلال جولة فبراير ومايو١٩٧٣عن موقف مقبول يمكن أن يؤسس عليه تسوية سلمية عادلة لتصبح الحرب ضرورة سياسة . وعند هذا الحد توقفت الاتصالات المصرية / الأمريكية وبات السادات مقتنعا بضرورة التحرك العسكري وبخاصة في ظل نتائج قمة واشنطن [٢٠- ٣٠يونيو] وتصريحات كيسنجر بعدم اتفاق القوتين العظميين على الخروج بحل لقضية الشرق الأوسط، فضلا عن ضرورة الفصل بينها وبين مشكلة التنافس بين العملاقين تجنبا للتورط بطريقة معقدة في الصراع مع الأمل في إمكانية إجراء تقدم خلال عام ١٩٧٣ (١).

وأيا كان الأمر فقد اضطرت موسكو لمسايرة السادات في اتجاه الحرب لمنع الانزلاق المصري نحو واشنطن وأعلنت تأييدها ومساندتها الكاملة لمصر وللقضية العربية . وقد بدأت مصر منذ ذلك الحين خطواتها العملية في الإعداد بصورة جادة لشن هجوم مسلح ضد إسرائيل .

وما إن بدأت العمليات القتالية حتى تطورت الحرب لتتحول إلى أزمة دولية، وكان وراء ذلك ما لواشنطن وموسكو من مصالح لها أهميتها في المنطقة ، فضلا عن أن اندلاع الحرب في حد ذاته يعد تحديا صارخا لإرادة قطبي الصراع الدولي وتهديدا خطيرا لسياسة الوفاق بينهما (٢) . ورغم أن كلا من موسكو وواشنطن كانتا مدركتين لأخطار المواجهة ، و تأييدهما المتراوح لوقف إطلاق النار ، فإن التزاماتهما السياسية قد جعلت هذا التأييد متداخلا مع النتائج المثيرة لتأجج الوضع واحتدام الصراع الإقليمي وتغير مساره (٣) . وقد تصاعدت حدة التوتر بين القوتين العظميين نتيجة التجاوزات الإسرائيلية- بفضل إلقاء واشنطن بثقلها العسكري والسياسي وراء إسرائيل من جهة والخداع من جانب آخر- لقرار وقف إطلاق النار ومحاصرة الجيش الثالث مع رفض السادات قرار وقف إطلاق النار ومواصلة القتال من أجل الحصول على المزيد من التنازلات السياسية من

١- حافظ إسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٢ .
2- William B . Quandt , The Unieted States And Egypt , p 16 .
٣- وليام بيير ، أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، صـ ١٥٣ – ١٥٤ .

إسرائيل ؛ التي كانت بدورها ترفض صدور قرار يدعو لوقف إطلاق النار في غير صالحها . وساهم تدخل القوتين العظميين المباشر عبر جسور جوية لحمل الأسلحة والعتاد إلى ميدان القتال لدعم حلفائها كلٌ فيما يخصه في تغيير مسار الحرب وإطالة أمدها بدافع واحد ؛ فكلتاهما كانت تريد مساعدة حلفائها مع تدهور الموقف العسكري لأي منهما . وبلغ تصاعد الأزمة بين العملاقين إلى إعلان حالة التأهب النووي ، إلا أن سياسة الوفاق قد حالت دون وقوع صدام بين قطبي الصراع الدولي [1]. وبدا الإنذار النووي يتيح لموسكو التراجع دون أن تفقد ماء الوجه خاصة بعدما وصلت دلائل تلك الخطوة كاملة لأطراف الصراع الإقليمي. وبدلا من أن تكون الأزمة نهاية للحوار ، بدت نموذجا لمواصلته وبدء مرحلة جديدة ، ليلعب الانفراج دوراً مزدوجاً ؛ ليمثل نقطة التقاء القوتين من جديد لتنسيق الجهود من أجل توفير غطاء مناسب لحلفائهما لقبول قرار وقف إطلاق النار والبدء في دبلوماسية ما بعد الحرب على أساس ازدواجية المحور لحل أزمة الشرق الأوسط ، وبدت هذه الحسابات صحيحة إلى أن بددتها حقائق الأمور على أرض الواقع طبقا لمخطط واشنطن [2] .

وعلى أية حال فقد كانت الحاجة إلى تفادي المواجهة الأمريكية / السوفيتية وما أفضت إليه الحرب من نتائج هي التي جعلت من أكثر الأمور أهمية بالنسبة لواشنطن أن تمارس الضغط الفعال على إسرائيل ، بعدما وصلت الأمور إلى منتهاها بوصول المواد غير العسكرية إلى الجيش الثالث المحاصر . فأضحى التدخل الأمريكي لحل تلك الأزمة دلالة واضحة تنبئ بالدور الدبلوماسي الجديد لواشنطن ومدخلا قويا لامتلاك زمام الأمور على نحو منفرد ، وهو التطور الذي خاض السادات الحرب من أجله . وهو ما بدت إرهاصاته مبكراً ..

١- المرجع نفسه ، صـ ١٥٤ . كذلك ،
. Richard , Nixon , op . cit , p p 130 , 131
٢- السياسة الدولية ، حرب أكتوبر و الانفراج الدولي ، أحمد صدقي الدجاني ، العدد [٤٥] يوليو ١٩٧٦ ، و لمزيد من التفاصيل ، راجع ، هيلين دانكوس ، مرجع سابق ، صـ ١٧٤ ـ ١٨٠ .

فقبل أن تضع الحرب أوزارها بدأت المباحثات المباشرة بين مصر وإسرائيل لوضع التفاصيل الخاصة بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار وهي ما عرفت بماحثات الكيلو ١٠١ برئاسة قائد قوات الطوارئ الدولية ، والتي توجت باتفاق فض الاشتباك الأول في يناير ١٩٧٤. وهنا بدت ملامح مخطط الخداع الأمريكي وما تضمره السياسة الأمريكية لاستبعاد السوفيت تدريجيا من خطوات عملية التسوية التي قد بدأت الشروع فيها . فمارست واشنطن نفوذها لدى إسرائيل من أجل توفير حوار عربي / إسرائيلي تستعيد من خلاله دورها الحاسم في إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط . آزرها السادات بكل قوته لتحقيق هدفها . وهو ما بدا واضحا في إعادة العلاقات المصرية الأمريكية ورحلات كيسنجر المكوكية. التي أقنعت أطراف الصراع الإقليمي بأهمية الدور الأمريكي وامتلاكها مفتاح الحل منفردة . مما آثار مخاوف موسكو ، إلا أن عجزها عن مواجهة الصعوبات والتكيف مع الوضع الجديد قد أفضى بها إلى ترك كيسنجر يوجه المفاوضات حسبما يشتهي إيذانا بتلاشي الدور السوفيتي وغيابه فعليا عن مسرح الأحداث اللهم إلا في الشكليات إذا استدعت الظروف ذلك استناداً إلى رغبة السادات ذاته (١). فقد تم التوصل إلى عقد اتفاقيتي فض الاشتباك مع إسرائيل نتيجة جهود الدبلوماسية الأمريكية ، الأمر الذي كان يعني موافقة مصر الضمنية على استبعاد الاتحاد السوفيتي من عملية التسوية واعتمادها بصورة كاملة على الولايات المتحدة ؛ مما أدى إلى تدهور العلاقات المصرية / السوفيتية بدرجة تنذر بالخطر وصلت إلى حد إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية وإنهاء العمل بها من جانب واحد [١٤مارس ١٩٧٦] ، وأعقبها خلال أسابيع الإلغاء الفوري والكامل لكافة التسهيلات البحرية الممنوحة للأسطول السوفيتي في الموانى المصرية ولم تكن محاولات عقد مؤتمر جنيف تحت رعاية أمريكية سوفييتية وما تبعها من إجراءات إلا نوعا من المناورة السياسية لتمرير سيناريو المباحثات السرية ، ليفاجأ الحليف الاستراتيجي بمبادرة السادات وزيارته للقدس ويفيق على صدمة عنيفة كشفت عن أبعاد مخطط الخداع وأدوار أطراف السيناريو. لتصل الأمور

١- هو ما يتضح بتتبع سير المفاوضات بدءا من اتفاقات فض الاشتباك العسكري وحتى " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية .

إلى ذروتها بإغلاق القنصليات ومغادرة السفير السوفيتي القاهرة (١). وهنا أسدل الستار على مرحلة النفوذ السوفيتي في مصر لتبدأ على أنقاضه مرحلة جديدة في سياسة مصر الخارجية (٢).

وعلى الجانب الآخر فقد ازداد دور الولايات المتحدة في عملية السلام على نحو لم تعد مجرد" وسيط " وإنما "كشريك" كامل باعتبارها القوة العالمية الوحيدة القادرة على إقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط وإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة ـ على حد اعتقاد السادات ـ و الذي يمكن تفسير جميع تصرفاته على صعيد السياسة الداخلية والخارجية كما لو كانت محاولة لإغراء الدور الأمريكي وإثبات حسن النوايا تجاهه (٣).

فمثل هذه الرؤية لأهمية دور واشنطن سياسيا واقتصاديا قد دفعت السادات- بجانب الضغوط المتواترة ـ إلى مسلكين متكاملين ؛ أولهما التخلي عن فكرة التسوية الشاملة بكل ما تستدعيه من إجراءات داخليا وخارجيا ، والأخر عرض القيام بدور الشرطي الإقليمي ضد خطر التوسع السوفيتي في المنطقة وذلك ضمانا لإمداد السلاح والمعونات الاقتصادية الغربية ، وبالمقابل فإن الولايات المتحدة قد ربطت بعمق بين برامج مساعدتها الاقتصادية لمصر وبين هدفين متكاملين هما الحفاظ على استمرار عملية السلام ومساندة الأوضاع الاقتصادية المصرية على نحو يضمن بقاء نظام السادات ، لتتزامن المساعدات الأمريكية مع التحول في السياسات المصرية الداخلية والخارجية ؛ بمعنى تحرير علاقاتها الاقتصادية وفقا للتسوية السلمية المنفصلة مع إسرائيل مع تدهور العلاقات المصرية السوفيتية والقطيعة العربية (٤). لتمثل اتفاقات كامب ديفيد و " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية ـ نتاج مشاوير التسوية المنفردة ـ تأشيرة دخول

١- تم إغلاق القنصليات ببورسعيد والإسكندرية في ديسمبر ١٩٧٧ ، ووصل الأمر منتهاه بمطالبة السفير السوفيتي مغادرة مصر عام ١٩٨١ .

٢- لمزيد من التفاصيل راجع جمال زهران ، مرجع سابق ، صـ 292 ، كذلك

. Karen , Dawisha , op . cit . p . 77.

3- Ali E . Hellal , Dessouki , Policy making in Egypt , American University in Cairo 1981 , p 76 .

4- John , Waterbary , op . cit . pp 401 – 402.

وعودة الولايات المتحدة بكل ثقلها ، بما في ذلك الوجود العسكري المادي إلى مصر قلب الصراع العربي/ الإسرائيلي ومفتاح الشرق الأوسط . و بإدراك الولايات المتحدة بحكم خبرتها التاريخية مع مصر أن ما حدث من تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي المصري يحتاج بدوره إلى حمايتها العسكرية المباشرة لأنه تغير في غير مصلحة أغلبية الشعب المصري وبالتالي فلابد من حمايته بالقوة المسلحة ، فالنظام الذي أقر اتفاقيتي كامب ديفيد وعقد معاهدة صلح مع إسرائيل رغم كل التحديات ودعمها بكل طاقته لا يمكن أن يبادر بخرقها . لن يخرق تلك الاتفاقات والمعاهدات إلا القوى الاجتماعية والاقتصادية التي حدث التغير لغير مصلحتها ، هذا التغيير الذي بدأ بقبول الدور الأمريكي المنفرد في الشرق الأوسط والعمل على استبعاد وغياب الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بحل النزاع . والذي انتهى منطقيا وبشكل آلي لتوقيع اتفاقات كامب ديفيد وعقد "معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية التي أدت بدورها إلى تحالف أمريكي إسرائيلي ضد مصر وتقييدها لضمان استمرار الأوضاع التي فرضتها الشروط الإسرائيلية في الطريق الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية . إلا أن اغتيال السادات وسط حراسه و في أحضان جيشه وعلى مرأى ومسمع من العالم أجمع قد افقد تلك الحسابات اتزانها ..

ثالثا: العلاقات المصرية / الإسرائيلية :-

لقد كان توقيع " معاهدة السلام " المصرية / الإسرائيلية تتويجا لكافة جهود التعاون بين البلدين ، خاصة خلال الفترة [٧٧ - ١٩٧٩] التي مثلت فيها زيارة القدس حجر الزاوية في تحديد معالم مفاوضات التسوية السلمية التي أعقبتها، والتي بدأت عمليا بمؤتمر القاهرة وانتهت باتفاقات كامب ديفيد و التوقيع على " معاهدة السلام " إيذانا ببدء العلاقات بين البلدين . فهي علاقات حديثة العهد لم تشهدها مصر من قبل على امتداد تاريخ علاقاتها الخارجية . مما يقودنا إلى تتبع مسار ديناميكية تلك العلاقات المصطنعة بدءاً من نشأتها ومروراً بتطورها، وصولا إلى التطبيق العملي وتداعياته من خلال عدة محاور رئيسة متمثلة في

الإطار الفكري والاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية، والإطار التنظيمي وهيكل التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل ، ووقوفا على مظاهر التطبيع و مجالاته الهامة واختتاما بتقييم ثقافة التطبيع وتزييف الوعي ما بين التحدي والاستجابة ..

١- نشأة العلاقات وتطورها بين الإطار الفكري والإطار التنظيمي وهيكل التطبيع السياسي بين البلدين :

على الرغم من أن الاتصالات المصرية / الإسرائيلية قد بدأت بانتهاء حرب أكتوبر١٩٧٣، إلا أنه لم يترتب عليها قيام أية علاقات طبيعية ؛ لأنها كانت مباحثات ذات طابع عسكري بحت بهدف ترتيب أوضاع القوات المسلحة لكلا الطرفين عقب وقف إطلاق النار ، لضمان عدم تجدد الاشتباكات ومعالجة الأوضاع العسكرية المعقدة الناجمة عن تداخل القوات بشكل لا يمكن معه منع تجدد الاشتباك في أية لحظة ، وهو ما أسفرت عنه اتفاقية فض الاشتباك الأول [١٨ يناير ١٩٧٤] . فقد اقتضتها ظروف ملحة حافلة بالمخاطر سواء على أرض المعركة والجبهة العسكرية أو الجبهة السياسية والتهديد النووي بتفاقم الأزمة السياسية التي خيمت على العلاقات بين قطبي الصراع الدولي قبيل نهاية الحرب، وفي الوقت ذاته بدت اتفاقية فض الاشتباك الأول على جبهة سيناء نقطة انطلاق لخلق قوة دفع في اتجاه التسوية . وجاءت اتفاقية سيناء الثانية لتدفع بالأمور إلى نطاق أوسع مدى إيذانا ببدء إرهاصات نشأة العلاقات المصرية / الإسرائيلية . إلا أن عملية بناء علاقات جديدة بين مصر وإسرائيل قد بدأت عملياً بزيارة السادات للقدس [نوفمبر١٩٧٧] حيث استطاعت إسرائيل أن تفرض على المفاوضات المصرية / الإسرائيلية التالية لزيارة القدس - التي تعتبر إحدى نتائجها - قضية جوهرية جديدة تتفق ومصالحها وإدراكها لمفهوم التسوية ، هي قضية طبيعة السلام ومكوناته ؛ حيث بدأت مراحل تطور الصياغة الرسمية للتطبيع بطرح هذه القضية خلال سير المفاوضات بشكل ملح ومستمر . بدءاً من مؤتمر القاهرة التحضيري [ديسمبر١٩٧٧] ، حيث فرضت إسرائيل مفهومها للسلام باعتباره

حجر الزاوية للعلاقات الوليدة بين البلدين ، وأمام تناقض وجهات النظر لمفهوم السلام وماهية العلاقات بين البلدين ، انتهت أعمال المؤتمر إلى التجميد . وكذلك ما أعقبه من محادثات قمة الإسماعيلية بين السادات وبيجن التي لم تكن أحسن حالا ؛ فقد ظلت قضايا الخلاف معلقة بين الطرفين وجاءت " صيغة أسوان " لتدعم الموقف الإسرائيلي أثناء لقاء كارتر بالسادات [يناير ١٩٧٨] ، حيث بدأت الإشارة إلى إعلان مبادئ السلام من وجهه النظر الأمريكية المتطابقة مع نظيرتها الإسرائيلية ؛ بأن السلام لا يعني مجرد إنهاء حالة الحرب ، بل يجب أن يقوم على أساس علاقات طبيعية ؛ ففي الوقت الذي لم يشر فيه كارتر إلى الانسحاب الإسرائيلي ، فإنه أكد على ما ينطوي عليه السلام من علاقات وجاءت " صيغة فيينا " لتؤكد ذلك بإعلان مبادئ السلام بين العرب و إسرائيل بأنه يجب أن يشتمل على علاقات طبيعية بين دول الشرق الأوسط ، بما في ذلك إقامة نظام إقليمي جديد للعلاقات يرتكز على آفاق التعاون المصري الإسرائيلي الوثيق وإمكانياته ، باعتباره مدخلا هاما وأساسا قويا لخلق وتطوير علاقات تعاون إقليمي بين إسرائيل والدول العربية المجاورة بغض النظر عن أي تحديات أو تناقضات [١] . مع مراعاة إيجاد مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمي [في النظام الشرق أوسطي] [٢] . تسمح باستيعاب إسرائيل وانخراطها في النظام الإقليمي للشرق الأوسط . ومن البديهي أنه يفترض لنمو علاقات التعاون الإقليمي الشرق أوسطي فرضية أساسية تتمثل في السلام بمفهومه الإسرائيلي واستقرار العلاقات في المنطقة تحت المظلة الأمريكية فمثلت سيناء جسرالمصالح المشتركة في

١- إبراهيم نوار التطبيع في التصور الأمريكي والإسرائيلي والمصري ، بيروت شؤون فلسطينية عدد[١٣١، ١٣٠، ١٢٩] بتاريخ ١٩٨٢ ص ١٥٣، ١٥١ .

٢- إلى جانب أبعاد ودلالات استخدام مصطلح الشرق الأوسط الذي نتداوله دون إدراك لنتائجه وأبعاده ، لعل أخطرها طمس الهوية العربية لمنطقتنا وإدراجها في مفهوم سياسي غير واضح وغير محدد اتساقا مع أيديولوجية تبرير الوجود الصهيوني وترسيخه بالمنطقة ، كما تكتظ أدراج لجان الكونجرس الأمريكي بسلسلة من مشاريع اللامركزية الإدارية والسياسية الموسعة ، وهي ما طرحت بمسمي مشاريع خرائط الطرق لمنطقة الشرق الأوسط ، التي تنطلق من تطلعات القسم الأكبر من ممثلي الأقليات الدينية أو المذهبية أو العرقية ، التي تتركز بحلها على ضرورة منح الحكم الذاتي لهذه الأقليات عبر إقامة أنظمة حكم ديمقراطية فيدرالية بديلة للأوطان والحكومات القائمة الآن . وما حدث بالعراق وما يجري الآن في السودان ليس ببعيد منا . بشأن تلك المخططات الهامة ، انظر معن بشور ، مشاريع تمزيق المنطقة عبر ربع قرن ، محاضرة للسفير الأمريكي بلبنان السفير باركر بمناسبة الذكرى ٥٥ لثورة يوليو ١٩٥٢ والسبيل إلى إحياء القومية العربية . مجلة العربي ٢٠٠٩/٤/١٣ .

بناء العلاقات المصرية / الإسرائيلية ، وقاعدة إرساء النظام الإقليمي « الشرق أوسطي» [١].

ومع تطور سير المفاوضات في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي واكبتها، وصولا إلى صيغة كامب ديفيد التي مثلت خطوة أوسع مدى في ميدان تشخيص طبيعة العلاقات الجديدة بين مصر وإسرائيل ؛ طرح لأول مرة النص رسميا على إقامة هذه العلاقات على غرار العلاقات القائمة بين الدول في حالة السلام بموجب وثائق اتفاقيتي كامب ديفيد [٢]. حيث حددت الالتزامات المصرية بهذا الصدد بأن تشتمل على الاعتراف الكامل وإلغاء المقاطعة الاقتصادية واستكشاف إمكانية التطور الاقتصادي بينهما ، مع منح الحصانة القانونية للمواطنين الإسرائيليين [٣].

وتوجت هذه الجهود واختتمت بتوقيع " معاهدة السلام " التي نصت على ما هو أبعد مما تم الاتفاق عليه في كامب ديفيد ؛ حيث ربطت بين الانسحاب الإسرائيلي من سيناء وإقامة العلاقات الطبيعية بين البلدين بكافة جوانبها . وعلى هذا فإن الصيغة الأخيرة التي جسدتها المعاهدة بدت أكثر تحديدا وأدق تفصيلا لشكل وعناصر مجالات التطبيع والعلاقات بينهما بكل جوانبها . ومن ناحية أخرى فقد ارتبط تنفيذ ذلك بتوقيتات وإجراءات الانسحاب المرحلي من سيناء . فإن ما وصلت إليه صيغة التطبيع بشكلها النهائي يشير إلى تقارب وجهات النظر بين البلدين لمفهوم التطبيع إن لم يكن تطابقها ، بغض النظر عن أية حسابات أخرى [٤]. حيث إن مفهوم التطبيع في التصور الإسرائيلي؛ ينطوي على فكرة أساسية بأن التطبيع مقابل الانسحاب من سيناء والتنازل عن ثرواتها . لذا تم ترجمة ذلك في مواد « معاهدة السلام» والالتزام بتطبيقها نصا وروحا إلى علاقات طبيعية واقعية ، حيث إن التطبيع في حد ذاته [سواء سياسي أو اقتصادي] هو مطلب إسرائيلي هام يعكس احتياجاً موضوعياً

1- Shoukri , Ghali , op . cit , p 392 .

٢- انظر وثائق كامب ديفيد ، مصدر سابق ، ملحق [ج] .

٣- المصدر نفسه .

٤- بشأن هذا التحليل ، راجع حسنين كروم ، الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل،شئون فلسطينية عدد[١٦٨-١٦٩] بتاريخ١٩٨٧،صـ٥٤- ٥٥ .

لوجود وتطور المجتمع الإسرائيلي (١) .

وفي إطار ذلك استغلت إسرائيل التطبيع السياسي كوسيلة لتحقيق التطبيع الاقتصادي ، وهو الهدف الرئيسي من عملية التسوية مع مصر؛ عن طريق ربط الانسحاب من سيناء بالتقدم إلى أقصى مدى في العلاقات بين البلدين ، والحصول على معاملة تفضيلية تتيح الإسراع بخطى التطبيع إلى أبعد مدى ممكن مهما كانت التحديات ، لتمثل سيناء جسر المصالح المشتركة في بناء العلاقات بين البلدين. حيث تنتظر إسرائيل من النشاط الاقتصادي الذي سوف يتيحه تطبيع العلاقات مع مصر الشيء الكثير؛ بتلبية حاجتها من توسيع السوق الخارجي ؛ خاصة في المجال الإقليمي ، والحاجة إلى تعويض فقر الموارد بها ، وإقامة علاقات إقليمية مباشرة تتجاوز الحدود المصرية وفتح الطريق إلى أفريقيا وعمق الوطن العربي تمهيداً لإحكام الحصار المضاد (٢). فضلا عن ضرورة بناء علاقات فعلية وروابط قوية بعيدة عن أي قيود ؛ بغرض بناء قاعدة من المصالح المشتركة التي تحميها قوة اجتماعية معينة بما يضمن تدعيم العلاقات مع إسرائيل ، والوقوف في مواجهة أية محاولة للإخلال بمصالحها . مما يساعد على إمكانية دمج المصالح الاقتصادية والاجتماعية وفقا لسياستها واستراتيجيتها بما يضمن تأمين " السلام" وبقاءه (٣).

أما مفهوم التطبيع في التصور الساداتي فيدور إجمالا في فلك التطور الطبيعي والمنطقي لسياسة الانفتاح الاقتصادي بأبعادها وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتي مثلت المرحلة التمهيدية لتهيئة البيئة الداخلية لقبول سياسة التطبيع فأضحى التطبيع والانفتاح وجهين متطابقين لعملة واحدة . وعلى خلاف ذلك تمثلت وجهة النظر المصرية الرسمية تجاه التطبيع، في أنه أحد النتائج الملزمة للمعاهدة المصرية الإسرائيلية ، وهذا الالتزام ليس

١- إبراهيم نوار ، مرجع سابق ، صـ ١٥٦ .

2- Galal , El Rashidi , op . cit , pp 88 90 .

٣- إبراهيم نوار ، مرجع سابق ، صـ ١٥٧ – ١٥٩ . كذلك ، عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر و إسرائيل [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط١ ١٩٨٤] ، صـ ٣٨ .

ثمنا للسلام واسترداد سيناء فحسب ، بل هو المسار الطبيعي للسلام الذي نشده السادات طوال فترة حكمه . وفي إطار هذا التوجه تحددت عناصر المفهوم المصري للتطبيع في عدة نقاط ؛ بأنه التزام تفرضه " معاهدة السلام " ويجب الوفاء به و إلا عرضت مصر نفسها للتهديد والعقاب الإسرائيلي والأمريكي معا، كما أن الحاجة إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل تكمن في ضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الداخلي وتحسين الأحوال الاقتصادية في مصر ، والأهم من كل ذلك هو ربط تطبيع العلاقات بالانسحاب من سيناء وهذا الوضع يساهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي (١).

أما الإطار التنظيمي وهيكل التطبيع السياسي فقد تحدد بصيغته النهائية في " معاهدة السلام " وملحقاتها بجانب مذكرات التفاهم والبروتوكولات المتفق عليها لتطبيع العلاقات بين البلدين . فقد تضمنت معاهدة السلام اتفاقا بشأن إقامة علاقات طبيعية بما تشمله من الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع .. [م٣- فقرة ٣] . كما تناول الملحق الثالث - وهو عبارة عن بروتوكول بشأن العلاقات بين الطرفين - تنظيم الأحكام العامة لتنفيذ الفقرة السابقة بدءاً بالعلاقات الدبلوماسية والقنصلية والعلاقات الاقتصادية والتجارية ، والعلاقات الثقافية ، وحرية التنقل والتعاون في سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار ، والنقل والمواصلات ، والتمتع بحقوق الإنسان ، وأخيراً مسألة المياه الإقليمية (٢).

وقد تحددت فترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر بعد الانسحاب المرحلي، لكي يدخل الطرفان في مفاوضات من أجل توقيع اتفاقات تطبيع العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية ولم يحدد حد أقصى للمدى الزمني للإنتهاء من هذه المفاوضات والتوصل إلى الاتفاقات المطلوبة . كما تضمنت ملاحق المعاهدة محضرا متفقا عليه - الملحق الثالث - تضمن أن العلاقات الاقتصادية الطبيعية بين الطرفين

١- إبراهيم نوار ، مرجع سابق ، ص ١٦٤ . كذلك ، مجلة الدعوة العدد [٥٠] بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٨٠ .
٢- راجع وثائق معاهدة السلام ، مصدر سابق ، ملحق [ج] .

تشتمل أيضاً على البترول وحق إسرائيل في شرائه . كما نصت [م٢] من المعاهدة على إنشاء لجنة تعويضات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .
وبينما حددت المعاهدة وملحقاتها موضوعات المفاوضات بشأن إقامة العلاقات الطبيعية بين البلدين ، فإنها قد نصت في نفس الوقت على سريان أحكام العلاقات الطبيعية مباشرة دون تفاوض بمجرد تنفيذ الانسحاب المرحلي ، بمرور السفن والبضائع والشحنات الإسرائيلية عبر قناة السويس ، والملاحة الجوية والمرور خلال مضيق تيران وخليج العقبة وفقا لأحكام [م٧] . بينما تم تجميد [م٨] الخاصة بالتعويض [1] .

وعلى أية حال فقد بدأ تطبيع العلاقات بين مصر و إسرائيل قبل الموعد المحدد له ، ولم تقف التصريحات والإجراءات الإسرائيلية عائقا أمام وفاء مصر بالتزاماتها ، بل بتحدٍ صارخ للظروف العربية والدولية المعقدة ؛ فقد بدأت إجراءات التطبيع بعد أقل من شهر واحد من توقيع المعاهدة ، وحتى قبل الاحتفال بتبادل وثائق التصديق عليها حيث بدأت باجتماع وزيري الطاقة المصري والإسرائيلي في ١٩٧٩/٤/١٧ لبحث إجراءات تسليم حقول بترول علما .

وقد شمل التطبيع المبكر للعلاقات بين البلدين إقامة اتصالات تليفونية بين قادة الجيوش ورؤساء اللجان العسكرية المشتركة بينهما كنوع من التمهيد لسهولة الاتصال والتفاهم والتطبيع بين البلدين وفي نفس الوقت قررت وزارة الخارجية المصرية في سبتمبر ١٩٧٩ إنشاء إدارة جديدة بها تحت مسمى " لجنة تطبيع العلاقات " [2] . تزامنا مع القرار الإسرائيلي بأحقية شراء الأراضي في الضفة وغزة !! وبتحدٍ صارخ من السادات رداً على ذلك تم إعلان قرار بيع ٢مليون طن من البترول لإسرائيل سنويا بحلول أوائل نوفمبر ، وأعقبه تصريح السادات أمام الصحافة العالمية في ديسمبر ١٩٧٩ أن تطبيع العلاقات مع إسرائيل سوف

١- انظر ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل : خمس سنوات من التطبيع ، صـ٩٩ – ١٠٠ . مقارنة بتصريح السادات بشأن ضرورة المطالبة بالتعويض الكامل لما تم نهبه من ثروات سيناء أثناء الاحتلال ، الأهرام ، ١٠ / ١٢ / ١٩٧٦ ، العدد [٣٢٨٧٢] .
٢- وزارة الخارجية ، وثائق سياسية بشأن تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية ودولة إسرائيل ، القاهرة ١٩٨٣ .

يتم في موعده ودون تأخير [1].

وقبل الموعد المقرر للانسحاب المبدئي [خط العريش - رأس محمد] بحوالي شهر وصل إلياهو بن اليسار [2] - مدير مكتب مناجم بيجن - لبحث المسائل التطبيقية الخاصة بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بما في ذلك اختيار مكان سفارة مصر في تل أبيب وسفارة إسرائيل بالقاهرة ، مضافا إلى ذلك عدد أفراد كل بعثة والمسائل الأخرى المتعلقة بإنشاء القنصليات وأماكن إقامتها [3].

واستكمالا لذلك بصورة تفصيلية دقيقة أنجزت اللجنة العليا لتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية عدة وثائق هامة [اتفاقات ومذكرات تفاهم] بهدف تنفيذ التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين بكافة جوانبه . وبالإطلاع على محاضر اجتماعات اللجنة العليا للتطبيع نلاحظ إضافة أربعة مجالات جديدة للاتفاق عما نصت عليه " معاهدة السلام " هي السياحة والمواصلات ، النقل البري والجوي والزراعة . وهو ما يعد توسيعا لنطاق مجالات التطبيع في أنشطة استراتيجية تنفيذا لرغبة إسرائيل . كذلك ما يتعلق بتاريخ بداية دخول الطرفين في المفاوضات من أجل الاتفاق على قواعد التطبيع ؛ فقد نصت المعاهدة على بدء المفاوضات خلال ستة أشهر من تاريخ انتهاء الانسحاب المرحلي ، وقد تم هذا الانسحاب فعلا في منتصف يناير ١٩٨٠ بينما بدأت المباحثات بشأن التطبيع ولم يكد يمضي أسبوع فقط على الانسحاب ..

وعموما استغرقت مفاوضات التطبيع نحو ثلاثة أشهر ، استطاعت خلالها اللجنة العليا للتطبيع برئاسة وزيري دفاع البلدين عقد ستة اجتماعات خلال الفترة [٣١ يناير ١٩٨٠- مايو ١٩٨٠] أسفرت عن إنجاز تسعة اتفاقات ومذكرات تفاهم استأثر هيكل التطبيع الاقتصادي بسبع اتفاقيات غطت التطبيع في مختلف مجالاته؛ حيث تختص أربع منها بما يمكن تسميته باتفاقات البنية الأساسية الإقليمية وتشتمل اتفاقات الطيران والنقل البحري والبري والمواصلات،

١- كمال حسين على ، محاربون ومفاوضون [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط١ ١٩٨٦] ، صـ ٢٨٣ .
٢- الذي سيصبح سفيرا لتل أبيب بالقاهرة فيما بعد .
٣- انظر ، وثائق التطبيع ، المصدر المشار إليه ، صـ١٢ .

وتنظم الثلاث الأخرى قطاعات التجارة والزراعة والسياحة . علاوة على اتفاقات البترول التي تم معالجتها بشكل مستقل . بالإضافة إلى ذلك تم اجتماع ممثلين من وزارتي العدل والداخلية لمناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك [١] ..

ومن دواعي الاستغراب أن مصر لم تتردد في وضع تطبيع العلاقات موضع التنفيذ ، بل اندفعت بشكل جارف لتنفيذ التزاماتها بالمعاهدة نصا وروحاً متجاوزة كل الخطوط الحمراء بتحدٍ صارخ لكل الظروف المحيطة بها وغير الملائمة لمثل ذلك الوضع ، بل كانت - بكل المقاييس - في اتجاه مضاد تماما . وعلى الرغم من إدراك السادات بأن كل إجراء لتطبيع العلاقات مع إسرائيل سيواجه بإجراء مضاد من الدول العربية مما يشكل خطورة بالغة على المصالح المصرية إلا أنه اندفع في طريقه دون أية حسابات أو اعتبارات.. وفي ظل هذا السياق أصدر السادات قرارا بقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في ١٨ فبراير[٢] ١٩٨٠ في الوقت الذي تواجه مصر ذاتها بإجراءات مقاطعة عربية من معظم الدول الرافضة لسياسة السادات . لتنطلق آفاق التطبيع في كافة المجالات والأنشطة الاستراتيجية .

٢- مظاهر التطبيع ومجالاته الهامة :

قبل عام من توقيع "معاهدة السلام" المصرية / الإسرائيلية عهدت وكالة التنمية الدولية الأمريكية إلى ثماني عشرة مؤسسة ووكالة علمية [حكومية وخاصة] تعمل في مجالات مختلفة بإجراء دراسات وأبحاث هدفها التوصل إلى تحديد دقيق لإمكانيات التعاون في الشرق الأوسط ومجالاته . وقبل توقيع المعاهدة بنحو شهر واحد صدر تقرير الوكالة بشأن التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، وأصبح هذا التقرير - المكون من تسعة فصول مكثفة - دليلاً للعمل فيما بعد اهتدت به الحكومة الأمريكية والهيئات الأخرى العالمية في حقل تطبيع

١- انظر ، وثائق التطبيع ، المصدر المشار إليه ، صـ١٢ .
٢- تم إلغاء القانون رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٥٥ بمقاطعة إسرائيل بمقتضى صدور القانون ٨٦ لسنة١٩٨٠ بإنهاء المقاطعة مع إسرائيل وجميع القوانين المرتبطة به كما تلغى القرارات والتشريعات الصادرة لأي منها [م١] نص القانون انظر وثائق التطبيع ، المصدر المشار إليه صـ ١١ .

العلاقات بين مصر وإسرائيل . وتمثلت الأفكار الأساسية التي قام عليها التقرير في عدة نقاط محددة لعل أهمها أن آفاق التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ترتكز على التطورات الإيجابية في العلاقات بين مصر وإسرائيل ، وأن الدور الأمريكي سيكون حاسما في مجال التعاون الإقليمي بلعب دور الوسيط ولربط العرى بين أعداء الأمس من خلال تنفيذ فكرة التعاون الإقليمي المقترح على أساس نفي النظام الإقليمي العربي وإيجاد نظام مغاير [شرق أوسطي] يضم بعض الدول العربية بجانب إسرائيل خصوصا مصر والأردن وسوريا ولبنان، على أن يتم جذب بعض الدول العربية الأخرى في نظم إقليمية فرعية جديدة كإقامة نظام إقليمي لدول الخليج ونظام إقليمي آخر لدول شمال أفريقيا وهكذا [1] ..

كما طرح التقرير ضرورة إيجاد مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمي تسمح باستيعاب إسرائيل وبانخراطها في النظام الإقليمي للشرق الأوسط . وأخيراً يميز التقرير بين مجالات التعاون وآفاقه على المدى القصير و البعيد ، ويخلص إلى استنتاج مفاداه أن التعاون في مجالات العلم والتكنولوجيا سوف يكون أهم ميادين التعاون الإقليمي في المدى القصير . وهو ما سوف يحطم القيود المؤثرة على التعاون الإقليمي الشرق أوسطي نتاجا لبدء المعاملات بالتعرف وتحقيق إدراك أعمق ومتبادل بين الأطراف مما يخلق إمكانيات أفضل للتعاون الإقليمي الشرق أوسطي في الأجل البعيد . والذي يمثل فيه التعاون المصري الإسرائيلي الدعامة الأساسية وإمكانياته باعتباره مدخلا هاما وأساسا قويا لخلق وتطوير علاقات تعاون إقليمي بين إسرائيل والدول العربية المجاورة . وتحقيقا لذلك طرح تقرير وكالة التنمية الأمريكية مجالات واسعة للتعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ؛ تصدرها التعاون العلمي والتكنولوجي الذي يمر بمرحلتين : يتم في أولاهما خلق الجسور الأولى [لجان مشتركة ، استطلاعات، بيوت دعاية ..... الخ] وفي المرحلة الثانية يكون كل طرف قد اتضح للآخر وتم التعارف ، وهنا يجب على الولايات المتحدة أن تلعب دوراً هاماً في المرحلة الأولى باعتبار أن لها نشاطاً

١- ربما يفسر ذلك إنشاء مجلس التعاون الخليجي سداسي الدول ثم مجلس التعاون المغاربي و تلك أمور ذات صلة بدرجات متفاوته .

ومعاملات رئيسية مع كل من مصر و إسرائيل . وتطرح الخزانة الأمريكية ثلاثة خيارات : الأول يقوده البنك الدولي كمجموعات استشارية والثاني : تكوين هيئة تنمية إقليمية ، أما الثالث فيحث على إقامة بنك تنمية الشرق الأوسط . كما أبرز التقرير العوامل المساعدة للدور الأمريكي ممثلا في دور الجامعات الأمريكية في المنطقة ودور الشركات الأمريكية الخاصة . مضافا إلى ذلك إنشاء معاهد علمية مشتركة أو مشروعات علمية مشتركة في الأجلين القصير والبعيد ، ففي الأجل القصير يقترح التقرير إقامة روابط فيما بين المؤسسات العلمية والجامعات والمعاهد القائمة وتنمية مراكز البحوث المشتركة [مثل مركز شيلواخ ومركز دراسات الأهرام (١)] ، بجانب خلق البنية التحتية الضرورية لدعم هذا التعاون وكل ما يتعلق بها من وسائل المواصلات والاتصالات وغيرها .

وتجدر الإشارة إلى أن الجانب الإسرائيلي قد أسهم بطريقة غير مباشرة في صياغة هذه الرؤية الأمريكية بمشاركة العديد من الشخصيات العلمية الإسرائيلية والصهيونية في إعداد هذه الدراسة وبخاصة مجال الزراعة ومشروعات المياه وتنمية سيناء وإعادة بنائها ومجال السياحة (٢). وهو ما جسدته اتفاقات ومذكرات التفاهم لتطبيع العلاقات بين البلدين .

[أ]- <u>التطبيع الاقتصادي</u> :

إذا كان التطبيع السياسي هو وسيلة إسرائيل لتحقيق أهدافها في مصر والمنطقة العربية فإن التطبيع الاقتصادي هو هدفها الأسمى لهذه التسوية وجائزتها الكبرى مقابل الانسحاب من سيناء . حيث إن التعامل الاقتصادي مع مصر هو حلم إسرائيل ، وأمل قادتها ومفكريها - لخطورة البعد الاقتصادي واستراتيجيته - فكان حلم جولدا مائير للسلام هو استطاعتها التسوق من خان الخليلي ، بينما يراه البعض الأخر في إمكانية نقل مياه النيل إلى إسرائيل (٣). ولا يستطيع المرء نكران اقتراب تحقيق ذاك الحلم بصوره المتعددة وربما تحقيقه بالفعل

١- مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام .
٢- لمطالعة نص التقرير كاملا ، انظر ، إبراهيم نوار ، شؤون فلسطينية ، مصدر سابق ، صـ ١٥٢ ـ ١٥٦ .
٣- محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٩٦ .

فقتح الأسواق المصرية بالذات يحمل دلالات هامة بالنسبة للسياسة الاقتصادية الإسرائيلية ، يضاف إلى ذلك أن التطبيع الاقتصادي في الفكر الإسرائيلي هو ضرورة لتعزيز السلام بقدر ما هو حاجة من احتياجات الاقتصاد الإسرائيلي . وإذا كانت الضمانات الأمنية [نزع السلاح ، التعاون الاستراتيجي مع واشنطن] تمثل الضمانات اللازمة لفرض السلام . فإن التدفق الحر للسلع والأفكار هما وحدهما الدعامتان القادرتان على تعزيزالتسوية ، وإكسابها الصيغة الوحيدة المقبولة وفقا للمفهوم الإسرائيلي . لذا يجمع الفكر الإسرائيلي على أهمية فتح الاقتصاد المصري أمام النشاط الإسرائيلي إجماعا يصعب اكتماله تجاه أي من عناصر التسوية المصرية الإسرائيلية والاتجاه نحو تكثيف هذا النشاط وتعزيزه في مختلف المجالات ومحاولة فرض إطارات من الخصوصية والتكامل ، وليس مجرد " التطبيع " بحيث تخلق هذه الأطر قوة دفع ذاتي لنمو التبادل والتعاون الاقتصادي تساعد على تعزيز التسوية ولا تستند إليها . لذا حرصت إسرائيل على فرض التطبيع الاقتصادي من خلال الإطار السياسي كجزء لا يتجزأ عن السلام ، ففرضت المبدأ في اتفاقات كامب ديفيد ، ثم أكدته ضمن بنود " معاهدة السلام" وملحقاتها ، وأخيرا تم تناوله تفصيلا لإحكام نظم تنفيذه على أرض الواقع .

- **أما في مجال التجارة :**

فعلى أثر إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في ١٨ فبراير ١٩٨٠تم التوقيع على اتفاق للتجارة بين البلدين في ٨ مايو ١٩٨٠، لتنظم الاتفاقية مجمل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين التي تسري لمدة عام واحد ، تتجدد تلقائيا لفترات متساوية ما لم يخطر أي من الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائها قبل ثلاثة أشهر من تاريخ فترة العام المحدد لسريانها . وتتكون الاتفاقية من ١١ مادة ، لعل أهمها تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين كلتا الدولتين باستثناء ثلاث حالات : التفضيلات والمزايا الممنوحة من مصر إلى الدول العربية ، وكذلك الناجمة عن انضمام أي الطرفين إلى اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة حاليا أو مستقبلا ، أو تلك الناجمة [حالياً أو مستقبلا] عن الترتيبات متعددة

الأطراف التي تهدف إلى تأسيس أو استكمال إقامة أي شكل من أشكال التكامل ، مع مراعاة أن الأولوية لمن يتقدم بأسعار أفضل .. [م٣] (١).

ومن أجل تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين تم الاتفاق على تأمين حركة التبادل السلعي والموافقة على منح تراخيص الاستيراد والتصدير طبقا للقوانين واللوائح والإجراءات ، والموافقة على شهادات منشأ للسلع المستوردة طبقا للقوانين والممارسة التجارية مع الدول الأخرى ، وعلى كل من الطرفين أن يتقيد بمتطلبات الطرف الآخر، مع السماح بإقامة المراكز التجارية المتبادلة والاشتراك في المعارض وزيارة الوفود التجارية مع تسهيل دخول المنتجات والسلع للمعارض [م٤ ، م٥ ، م٦] ، على أن تتم عملية المدفوعات بين البلدين بأية عملة حرة قابلة للتحويل طبقا لقانون النقد .. [م٧] .

و بجانب ذلك بغرض تسهيل ومتابعة تنفيذ الاتفاق تم تشكيل لجنة مشتركة من ممثلي الجانبين للاجتماع مرة كل عام بالتناوب ، وتختص هذه اللجنة بمراجعة سير وتنفيذ الاتفاقية واستعراض تطور التجارة وانسياب حركة السلع والبضائع بين البلدين وحل المشكلات التي قد تنشأ أثناء تنفيذها . مع بحث أي موضوع يثيره أي من الطرفين ، مع تنسيق عملية تبادل المعلومات المتفق عليها .. [م٨] (٢).

وقد تطلبت الاتفاقية ضرورة تصديق السلطات المختصة في البلدين قبل البدء في تنفيذها ، وقد صادقت عليها الحكومة الإسرائيلية في أول مايو ١٩٨٠ ، بينما لم يصادق عليها مجلس الشعب إلا في نهاية مارس ١٩٨١ . إلا أن ذلك لم يقف حائلا أمام تنفيذ الاتفاقية التي تم تجديدها مرتين ؛ مرة قبل التصديق عليها ، والأخرى بعدها (٣).

وأيا كان الأمر فقد اجتمعت اللجنة الاقتصادية المشتركة من ممثلين عن

١- انظر ، اتفاق التجارة والبروتوكولات الخاصة بالتبادل التجاري ، وثائق التطبيع ، مصدر سابق ، صـ ٣٠ .
٢- المصدر نفسه ، صـ ٣٠ – ٣١ .
٣- محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، صـ ١٠٥ .

كلا الطرفين في الفترة من ٢١-٢٤ سبتمبر ١٩٨٠ بالقاهرة . حيث استعرضت اللجنة تنفيذ اتفاق التجارة وتطور التبادل التجاري وتدفق السلع والبضائع بين البلدين . ورغبة في تنشيط حركة التجارة وتذليل العواقب قام الطرفان بتبادل قوائم تفصيلية للسلع التي سيتم تبادلها بين البلدين ، وكذلك قوائم الشركات التي تتعامل في المجالات التجارية المختلفة التي تهم البلدين ، مع الوضع في الاعتبار إمكانية تحديث وتعديل هذه القوائم من حين لأخر (١) . مع إطلاع المؤسسات التجارية في البلدين على الفرص التجارية القائمة بينها - وهو ما لم يتم مطلقا في مرحلة الانفتاح مع المستثمرين الأجانب - وتشجيع بدء الاتصالات التجارية المباشرة بين الشركات والمجالس التجارية بينهما ، وفتح الأسواق والمعارض التجارية ، مع مراعاة تبادل الدوريات والمعلومات الأخرى المتعلقة بتنشيط التجارة بما في ذلك القوانين واللوائح والإجراءات المستحدثة (٢) ؛ حتى تتم دراستها ومراجعتها بدقة لوضعها في صياغتها النهائية التي يرتضيها الكنيست ويصدق عليها لتكون معدة للعرض على مجلس الشعب ...

علاوة على منح رجال الأعمال والممثلين التجاريين تأشيرات للدخول بعدد غير محدد ، والأهم من ذلك منحهم حق الإقامة والعمل في مصر ، بناء على تصريحات وزارتي التموين والاقتصاد ، وأخيرا تمت الموافقة على فتح وتسجيل مكاتب للشركات الإسرائيلية في مصر وعلى رأسها افتتاح مكتب تجاري في سفارتي البلدين وذلك ضمن الجهود الرامية لدعم التجارة (٣). والتي تمثل في حقيقة الأمر أحد أعمدة عناصر المخابرات الإسرائيلية التي تستخدم في الخارج و تتضمن البعثات التجارية ، ومكاتب التجارة والسياحة، شركات الخطوط الملاحية ، علاوة على البعثات الدبلوماسية والصحفية . والأخطر من كل ذلك ، دور تلك المؤسسات في عملية التهريب بصفة عامة وتهريب المخدرات بصفة خاصة من خلال السيارات الإسرائيلية والأفراد

١- اتفاق التجارة : البرتوكول التنفيذي الخاص بالتبادل التجاري الموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٤ ، مصدر سابق ، صـ ٣٣ .
٢- المصدر نفسه .
٣- المصدر نفسه ، صـ ٣٤ .

الذين يحملون تأشيرات دخول مفتوحة (١) .

وبذلك تكون مصر صرحت رسميا بتواجد شبكة عنكبوتية من الجواسيس والمهربين لاختراق عمق المجتمع المصري ومؤسساته. فقد أعرب الوفد المصري على موافقته الكاملة على تطوير التجارة بين القطاع العام و إسرائيل وفقا لاتفاق التجارة بإمكانية الاتجار لشركات القطاع العام مع الشركات الإسرائيلية ابتداءً من مايو ١٩٨١ . وفي الوقت نفسه يمكن للشركات الإسرائيلية الدخول في مناقصات والتقدم بعطاءات للاتجار مع شركات القطاع العام عن طريق ممثلين تجاريين مصريين ؛ سواء في القطاع العام أو الخاص . مع الوضع في الاعتبار أن السلع المستوردة من إسرائيل بواسطة القطاع العام ستتمتع بنفس المعاملة الجمركية [نظم وإجراءات] التي تسري على السلع المستوردة من أي جهة أخرى . وأخيراً التصريح بكافة أنشطة الاستيراد والتصدير بين إسرائيل والمناطق الحرة المصرية ، كما أكد الوفد المصري على الأولوية التي توليها مصر حاليا بالمناطق الحرة (٢) . فما آلت إليه الجبهة الاقتصادية في ظل سياسة الانفتاح والتحول الاقتصادي سيسمح بتنفيذ كل ذلك وزيادة عليه السماح للشركات الإسرائيلية باستخدام وسائل الإعلام المحلية والصحف والدعاية التجارية بحرية كاملة وفتح أبواب الجهاز المصرفي أمام التعاملات المالية الإسرائيلية بصورة مباشرة وحرية تامة (٣).

١- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ، مرجع سابق ، صـ ٥٨ ـ ٥٩ . حيث إن طبيعة الساتر التجاري لنشاط المخابرات الإسرائيلية من الحقائق المعروفة . وطبقا لتقرير المخابرات الأمريكية الذي تم ضبطه في السفارة الأمريكية في طهران أثناء استيلاء الثورة الإيرانية عليها ، وما تناوله من معلومات خطيرة بشأن أنشطة المخابرات الإسرائيلية في الخارج والذي يتضمن مكاتب شركة العال ، البعثات التجارية الإسرائيلية ، ومكاتب السياحة ، مكاتب شركة للخطوط الملاحية [زيم] ، المنظمات التجارية الدولية كما تستخدم أيضا السواتر الدبلوماسية والصحفية ويشير التقرير إلى أن التجسس ضد مصر يأتي في ذروة أهداف النشاط الإسرائيلي ، انظر المرجع نفسه ، صـ ١٥٤ .

٢- إن إقامة المشاريع المشتركة بجوار الحدود وبطريقة تخص بلد المنشأ لا يقف مغزاه عند البعد الاقتصادي ، فالأهم من هذا أن قيام هذا القطاع باستثماراته العينية والبشرية الكثيفة المحقق لدخل عال للنقد الأجنبي المدعوم دوليا ، هو بمثابة حزام أمني للحدود الجنوبية لإسرائيل . مع مراعاة أن قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى مصر خلال عام ١٩٨٠ طبقا للمصادر الإسرائيلية [١٠،٧] مليون دولار ، بينما تصل وارداتها من مصر [١،٣] مليون دولار ، انظر ، عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر و إسرائيل ، صـ ٥١ .

٣- أثار الوفد الإسرائيلي موضوع توريد الصحف الإسرائيلية إلي مصر عن طريق الهيئة المصرية العامة للكتاب على أن يتم سداد ثمنها وفقا للإجراءات العادية التي تتبعها وقد وعد الوفد المصري بالنظر في الموضوع . لمزيد من التفاصيل ، انظر ، اتفاق التجارة ، البروتوكول التنفيذي ، المصدر المشار إليه ، صـ ٣٤ ـ ٣٥ .

- **أما في مجال الزراعة :**

فقد تم التوصل إلى اتفاق التعاون الزراعي ومذكرة تفاهم بشأنه فكان هذا القطاع مرشحا منذ البداية من جانب إسرائيل ليلعب دوراً طليعيا في مجال التطبيع الاقتصادي بين البلدين ، فكان الاهتمام بهذا المجال واضحا ملموسا ؛ حيث عرضت إسرائيل أن تبرم هذا الاتفاق مع مصر مبكرا- فعلى أثر توقيع هذا الاتفاق في نهاية مارس١٩٨٠ أصبح ساري المفعول فور لحظة توقيعه - حيث صيغ في شكل مذكرة تفاهم بين الطرفين اشتملت على التعاون الزراعي بين البلدين في مجال البحث التطبيقي في جميع فروع الزراعة بما في ذلك تبادل الخبراء والعلماء ومنح التدريب ، وتبادل معلومات الأبحاث ، ونقل التكنولوجيا الإسرائيلية (١).

وبخاصة مسألة توضيح فعالية الوسائل الفنية الحديثة للري ، في ضوء الدراسات المكثفة في شأن ترشيد استخدام المياه ، وهو ما يأتي في مقدمة التطلعات الإسرائيلية بخلق إطار مشترك للتعاون في مجال المياه والري . ليمثل إدراج مد مياه النيل لإسرائيل في إطار التطبيع الاقتصادي أخطر القضايا التي أثارت جدلا مطولا ونقاشا حاداً داخل إسرائيل ومصر ودول حوض النيل ، ونتيجة لاستماتة المعارضة المصرية دون تنفيذها ، وأمام تصاعد حدة المعارضة المصرية والدولية أنكرت الحكومة المصرية التفكير في مثل هذا الأمر ، إلا أنه سرعان ما كشف السادات في الرسائل المتبادلة مع مناجم بيجن- التي نشرت في ١٦/ ٨/١٩٨٠- الكثير من حقائق تلك القضية الخطيرة ، بجانب ما تم اتخاذه من إجراءات على أرض الواقع مجسدا في مشروع " ترعة السلام " لتوصيل المياه إلى سيناء ، والتي تعد المرحلة الأولى في المشروع الإسرائيلي لمد مياه النيل إلى

١- وثائق التطبيع ، الاتفاقات ومذكرات التفاهم والبيانات المشتركة الخاصة بالزراعة ، المصدر المشار إليه ، صـ ٥٦ – ٦٥ .

تل أبيب [1] ، بينما يرجع الخبراء الزراعيين مشكلة الفأر النرويجي الذي تعاني مصر من ويلاته في المجال الزراعي ، إلى أنه زراعة إسرائيلية تمت أثناء فترة الثغرة في حرب أكتوبر ١٩٧٣ كتصرف انتقامي وتدميري كنمط من أنماط حرب الجراثيم [2].

كما شمل التعاون بين البلدين إنشاء مشروعات مشتركة ، والدعوة إلى تغير الهيكل المحصولي بشروط تزيد من فرص التدخل الإسرائيلي للسيطرة على مدخلات هذا القطاع خصوصاً من حيث الخبرة الفنية المتعلقة باستخدام المخصبات الزراعية ، والخبرة التكنولوجية ، وعلى مخرجاته من حيث التسويق الخارجي [3] . وأخيراً تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لتنفيذ ما نص عليه الاتفاق ومذكرة التفاهم بشأن الزراعة ؛ على أن تقوم مجموعة العمل المتخصصة بإعداد خطط تفصيلية للتعاون في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك . مع تبادل الخبرة في الممارسات وأساليب التخطيط الزراعي ، مع ضرورة الاتفاق على قائمة بالأولويات بعد إجراء التشاور بين البلدين وذلك للمبادرة بأنشطة تعاون معينة ؛ لعل أهمها زراعة الفاكهة واستخدام المخصبات الزراعية وزراعة الزهور ، كبديل لزراعة القطن والقمح .... الخ [4] .

١- تعد مشروعات توصيل مياه النيل هي أبرز المشروعات الإسرائيلية في هذا المجال ليكون إحدى البدائل لتوفير مصادر المياه ، وقد بدأت دراستها مبكراً منذ بداية السبعينيات وتشير المصادر الإسرائيلية إلى دراسة جرى أعدادها عام ١٩٧١ بواسطة م / اليشع كيلي ، بهدف نقل ٥٪ من مياه النيل إلى النقب وتطور المشروع ليصل إلى صيغته النهائية بطرح السادات مشروعه الواعد " زمزم الجديدة " لتكون في متناول المؤمنين المترددين على المسجد الأقصى ومسجد الصخرة وكنيسة القيامة وحائط المبكى بمساهمة مصرية لتأييد السلام بالمنطقة . حول تفاصيل تلك المأساة راجع العديد من الدراسات ، لعل أهمها ، محسن عوض ، خمس سنوات من التطبيع ص١٣٤-١٣٩ .عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ، صـ ٣٦ – ٣٧ . حسنين كروم ، الموقف المصري من التطبيع [بيروت : شؤون فلسطينية مارس / أبريل ١٩٨٧ : عدد ١٦٨ / ١٦٩] ، صـ ٥٦ ، كذلك الوثائق السرية البريطانية المنشورة على صفحات روزاليوسف ، العدد ٢١٠٥ بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٢، مصدر سابق . مقارنة برد الفعل الإسرائيلي أثناء الانسحاب من سيناء ونسف كل شيء حتى خزانات المياه وآبار الري حتى اضطرت الأجهزة المصرية آنذاك لشراء المياه من إسرائيل بصفة مؤقتة ريثما يواجه جهاز التعمير مشكلة توفير المياه اللازمة للشرب والزراعة.

٢- جريدة الأهالي ، ١٦ / ٣ / ١٩٨٢ . كذلك ،

. Steven , Heydemann , op . cit , p 1045 .

٣- عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ، صـ ٣٦ .

٤- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، وثائق التطبيع ، اتفاق الزراعة ، المصدر المشار إليه ، صـ ٥٦ – ٦٤ .

- **أما قطاع الصناعة :**

فبرغم أن وثائق التطبيع لم تتضمن اتفاقات أو مذكرات تفاهم خاصة بقطاع الصناعة إلا أن وثائق التطبيع سواء اتفاقات أو مذكرات تفاهم في مجملها ما هي إلا إجراء تنفيذي لاختراق هذا القطاع الاستراتيجي . وما أحجمت عنه الوثائق يفصح عنه لسان حال هيكل الاقتصاد المصري وآلياته . في ظل سياسة الانفتاح - الوجه الأخر للتطبيع - خلال التطورات الاقتصادية [النظام التشريعي والإجراءات التنفيذية] (١) الإجمالية التي فتحت باب الاستيراد والتهريب عبر المناطق الحرة بلا حساب ، وخفض سعر الصرف وتصفية القطاع العام وحل المؤسسات العامة - أداة التخطيط والتكامل القطاعي- والتي تؤكد أن إسرائيل بعمقها الصهيوني كانت موجودة وشريكه في كل ما حدث وآلت إليه الجبهة الاقتصادية من تداعيات ؛ شاركت في التخطيط والتنفيذ خدمة لمخططها الخاص في إطار المخطط العام . عن طريق رصيدها الأول الذي منحها حق المشاركة باحتلالها للأرض لتمثل مراحل الانسحاب الإسرائيلي منها ورقة ضغط أساسية في المقايضة وانتزاع التنازلات على كلا الجبهتين السياسية والاقتصادية ، أما الرصيد الآخر الذي استغلته إسرائيل ببراعة كان ماثلا في اختراق النفوذ الصهيوني داخل المؤسسات الأمريكية والدولية . فقد أوضحت المرحلة السابقة لكامب ديفيد إضافة وقائع اقتصادية واجتماعية تخدم الأمن الإسرائيلي ، وجاءت اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام لتقر تلك الأوضاع وتدعمها عمليا ، وبخاصة تلك الفئة الاجتماعية التابعة ذات النفوذ المؤثر على صانع القرار الاقتصادي المصري والمرتبطة اقتصاديا بإسرائيل . في ظل الممارسات الانفتاحية والسياسات المالية والنقدية التي مهدت الطريق لإسرائيل لتتحرك نحو أهدافها بحرية مطلقة (٢).

١- انظر ، عادل حسين ، العلاقات الاقتصادية بين مصر وإسرائيل ، صـ ٣٨ - ٣٩ . ولمزيد من التفاصيل حول دور الولايات المتحدة بهذا الصدد ، انظر تقرير وكالة التنمية الدولية ، التي تعلن صراحة أن برنامج مساعداتها موظف لخدمة مفهوم السلام الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة . يطرحها المصدر نفسه ، صـ ٤١ - ٥٢ .

2- Shoukri , Ghali , op . cit , p 393-296 .

ودعما لذلك تم إبرام اتفاقيات البنية الأساسية ماثله في مذكرات التفاهم والمحاضر المتفق عليها الخاصة بالنقل والمواصلات البرية والجوية والبحرية والموانئ والاتصالات . فقد تم افتتاح الخطوط الملاحية الجوية والبحرية بين البلدين في مارس ١٩٨٠ ، مع تنظيم رحلات الذهاب والعودة كما تم الاتفاق عليه [1] . إلى جانب الاتفاق ومذكرات التفاهم بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية وتنسيق ترددات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني [2] .

- **وأخيراً في مجال السياحة :**

انطلاقا من النوايا الطيبة لحكومتي وشعبي البلدين لتحقيق السلام ورغبة منهما في خلق الظروف المواتية للسياحة و المساهمة الإيجابية من خلال التعاون في عملية السلام وتطبيع العلاقات تم الاتفاق بين الطرفين على إقامة اتصالات بين مختلف الأجهزة والهيئات والمشروعات العامة في مجال السياحة ، وتوفير كافة البيانات وخطط التنمية السياحية والمعلومات والقوانين والقواعد والتنظيمات القائمة والمنظمة لآليات حركة السياحة ، كذلك مراعاة أية تغييرات أو تعديلات يتم إدخالها عليها ؛ بغرض تدعيم التعاون بين البلدين من أجل النهوض بالمشروعات المشتركة في هذا المجال الحيوي . وضمان حرية حركة السائحين من و إلى البلدين والتمتع بكافة الحقوق والمزايا المقررة دوليا ، فضلا عن التعاون الفني في مجال تخطيط وتنمية السياحة وتبادل التكنولوجيا وتبادل التمثيل السياحي عن طريق إنشاء مكاتب إعلامية سياحية رسمية ملحقة بالسفارات التابعة لكل منهما في القاهرة وتل أبيب . والاهتمام بأنشطة الترويج والتسويق السياحي ووضع برامج مشتركة تقوم على أساس تنسيق وتضافر جهود البلدين على الصعيد الإقليمي والدولي [3] .

١- انظر وثائق التطبيع مذكرات التفاهم والمحاضر الخاصة بالنقل والمواصلات البرية والبحرية والموانئ ، المصدر المشار إليه صـ ٨٥- ١٠١ .

٢- لمزيد من التفاصيل ، انظر ، المصدر نفسه ، صـ ١٠٣ – ١٢٩ .

٣- لمزيد من التفاصيل راجع وثائق التطبيع ، مذكرات التفاهم والمحاضر المتفق عليها والخاصة بالسياحة ، المصدر المشار إليه صـ ٤٥- ٥٢ .

[ب]- التطبيع الثقافي :

يمثل التطبيع الثقافي الدعامة الرئيسية لبناء السلام في المنطقة من وجهة النظر الإسرائيلية ، فهو أكثر إقناعا واستقراراً من أي ترتيبات أمنية عابرة ، فهو العامل الحاسم على المدى البعيد مادامت الحرب تنشأ في عقول وأدمغة الرجال ، فإن وسائل الدفاع عن السلام يجب أن تتأسس من ذاك المنطلق . فالصراع يوجد راسخا في وعي الشعوب قبل أن ينتقل إلى أرض الواقع . فبدا التطبيع الثقافي كفيلا بنزع العداء ورواسب الصراع من العقل العربي ، استكمالا لمحاولة نزع السلاح من اليد العربية وتجميد جبهة المواجهة . وهي المهمة التي يتكفل بها التطبيع السياسي ودواعيه الأمنية . ومن المفارقات أن يطالعنا الفكر الإسرائيلي بأن هناك دائماً أرضية مشتركة للتعاون الثقافي يمكن البدء على أساسها ، فإذا عجز التناقض الأيديولوجي عن إيجاد هذا الأساس المشترك للتبادل الثقافي ، يكون هناك الأساس العلمي للتعامل ، بمنطق كل عقدة ولها حلال [1] . فإذا كانت مناهج التربية والتعليم السابقة تحض على الكراهية والعداء لليهود ، فإنه يمكن تغييرها لتشيع قيم السلام الجديدة ومبدأ تقبل الآخر. وإذا أعاقت الحقائق التاريخية تصفية الأحقاد ورواسب الصراع يمكن تجاهلها والتركيز على الجوانب الإيجابية فقط بغض النظر عما عداها . حتى موقف الإسلام من اليهود ، أوجدت إسرائيل له حلا ومخرجا ، فإذا كانت المفاهيم السلبية تجاههم تسود الدين الإسلامي بفروعه ومناهجه فيمكن إزالتها واستبدالها ، بل تحريف الفكر الإسلامي بأكمله [2] . في ظل إطار ضرورة فتح الحدود أمام حركة الأفراد وتبادل المعلومات والثقافة والعلوم وأن تكون هناك صلة إنسانية وطبيعية تلقائية والدعوة إلى الانفتاح على العالم شرقه وغربه وإزالة الحواجز الدينية والعرقية وغيرها ..

وهو ما يتطلب ضرورة مراجعة البرامج الدراسية مراجعة شاملة وفحص

١- محسن عوض ، مصر و إسرائيل ، خمس سنوات من التطبيع ، صـ ١٦٦ .
٢- فقد أخذ المخطط الإسرائيلي تجاه القضية الإسلامية في الممارسة أنماط متعددة بدت في توجيه جهد مركز لتأسيس علاقات مع جامعة الأزهر وإجراء حوار ديني على المستوى الشعبي [مؤتمر القدس ١٩٧٩/١٠/١٢] لاستبدال صراع الأديان بحوار الأديان متجسدا في مشروع السادات لمجمع الأديان بسيناء .

ما يدرس في مصر عن إسرائيل ، وتحديد ما يجب حذفه من برامج التعليم الحالية وإضافة مواد جديدة تكون بديلا تلائم جو السلام المصري الإسرائيلي وتدفع بالعلاقات الجديدة إلى أقصى مدى [1].

بجانب دراسة البرامج المتبادلة في وسائل الإعلام وعلى الأخص الإذاعة والتليفزيون - نظراً لاختراقها قطاعات واسعة في المجتمع المصري - وأن يسمح كل جانب أن يذيع في وسائل وإعلام الجانب الآخر برامج ثقافية عن وثائقه وتاريخه . تمهيدا لتزييف الوعي وتغيير تاريخ المنطقة وملامح خريطتها السياسية والجغرافية . وكذلك أهمية تعبير موقف الزعماء من ثقافة وتاريخ الجانب الآخر- ما دام هذا الموقف متسقا مع المخطط الصهيوني- لما لذلك من تأثير تربوي وتعليمي في الأجيال القادمة ، وخاصة إذا ما تداخلت مع التغييرات في البرامج الإذاعية ، مع ضرورة إزالة المفاهيم السلبية في الأيديولوجية القومية العربية والإسلامية تجاه إسرائيل [2].

بيد أن الاهتمام الإسرائيلي الواضح بهذا الصدد ليس لحساب إسرائيل وحدها. فقيام علاقات ثقافية بين مصر وإسرائيل من شأنه أن يمتص تدريجيا أفكار العداء الإسرائيلي من العقلية المصرية - أهم جبهات المواجهة - بنزع الأفكار الوطنية والقومية من جذورها ، و التبادل الحسي لمختلف ألوان الإنتاج الثقافي من شأنه أيضاً أن يقلص مشاعر العداء لإسرائيل من الوجدان المصري . لكن الأمر يتعدى نطاق الحدود الخاصة فهي مصلحة تتصل بمصالح وأهداف الثقافة الأمريكية التي ترى كل خطوة إسرائيلية نحو التقارب مع ثقافة مصر ومثقفيها تدعم عناصر هيمنة النموذج الحضاري والثقافي الأمريكي في كل أساليب الحياة. فنشر الثقافة الأمريكية يساعد على تحقيق أهداف السياسة الخارجية لها في المنطقة. فإلى جانب الأنماط الثلاثة من النشاط الدولي التقليدي ؛ الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي

١- محسن عوض ، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية[بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ط١ ١٩٨٨] صـ ١٦٦- ١٦٧ .
٢- محسن عوض ، المرجع نفسه ، صـ ١٦٨ ، كذلك ، انظر ، محضر متفق عليه للاجتماعات بين اتحاد الإذاعة والتلفزيون في جمهورية مصر العربية ووزارة المواصلات لدولة إسرائيل ، مصدر سابق ، صـ ١١٣ ـ ١١٤ .

، فإن هناك بعدًا رابعاً لا يقل أهمية هو بعد العلاقات الثقافية وربما يكون أخطرها ، وما إسرائيل إلا جزء من هذا الكل الأمريكي (١).

وعلى ضوء ذلك يمكننا فهم وتحليل بنود الاتفاق الثقافي والبروتوكول الخاص به فقد تم توقيع الاتفاق الثقافي بين الدولتين في ٨ مايو ١٩٨٠ بالقاهرة . وتم تعليق سريانه على مصادقة الكنيست الإسرائيلي و مجلس الشعب المصري. وتحددت مدة الاتفاق بخمس سنوات قابلة للتجديد ، ويتضمن الاتفاق ثماني مواد تشمل تشجيع التعاون في المجالات الثقافية والعلمية والفنية والتقنية ، تشجيع الاتصالات وتبادل الزيارات للعلماء والباحثين للمؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية ، تبادل المطبوعات الثقافية والتعليمية والعلمية ،إقامة المعارض العلمية والتكنولوجية ومعارض الفنون التشكيلية ، تبادل التسجيلات والأشرطة الإذاعية والتلفزيونية والأفلام الثقافية والعلمية [م١، م٢، م٣] . وتم الاتفاق على برتوكول خاص بشأن الشروط الواجب توافرها لمعادلة الشهادات والدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسات العلمية في كل من البلدين [م٥] علاوة على تشجيع وتنمية النشاط الشبابي والرياضي بين مؤسسات الشباب والرياضة في كلا البلدين [م٦] .وتقرر أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ بعد أن يخطر كل طرف الطرف الآخر بإتمام جميع إجراءاته الدستورية (٢)، تزامنا مع التعديل الدستوري في ٢٢مايو ١٩٨٠. أما البرنامج التنفيذي للاتفاق فقد أوضح ما تضمنه الاتفاق تفصيلاً لتحديد الواجبات والالتزامات نوعا وكما . وعموما فقد أشاد الطرفان بالهدف الأسمى لكلا الشعبين المصري والإسرائيلي وتقديرهما للتعاون في مجال الثقافة الذي يعتبر جوهر تنمية التفاهم المشترك وعلاقات الصداقة بين الشعبين - بغض النظر عن نشأة تلك العلاقات والتطبيع الجبري - وإيمانا منهما لبلوغ هذه الأهداف بعد سنوات القطيعة الطويلة بين شعبي مصر وإسرائيل يتطلب ذلك من جهة وجوب الاقتراب المدروس ، وبتفهم جديد لأخلاقيات وقيم كل منهما للآخر، كذلك

١- حازم هاشم ، المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري [القاهرة : دار المستقبل العربي ط١ ١٩٨٦] ، صـ ١٢ ـ ١٣ .

٢- انظر ، الاتفاق الثقافي والبرنامج التنفيذي له ، المصدر المشار إليه ، صـ ٣٨ .

القوانين و القواعد المعمول بها في كل من البلدين . ومن جهة أخرى ، يلزم ذلك جهودا عالية وجادة ومستمرة لصهر التفاهم المتبادل والصداقة بين الشعبين [١].

وأيا كان الأمر فقد اشتمل البرنامج على ستة محاور رئيسة تمثلت في : مجال التعليم والبحث العلمي ، والثقافة ، الإذاعة والتلفزيون ، والشباب والرياضية، الآثار وأخيرا الصحة . أما بشأن التعليم والبحث العلمي فقد وافق الطرفان على إقامة وتشجيع التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي لخدمة المصالح المشتركة التي تهم الطرفين ، ويتم تنفيذ هذا التعاون على المستوى الحكومي والمؤسسات المختصة [وزارة التربية والتعليم والجامعات بمصر ومؤسسات التعليم العالي بإسرائيل] . كذلك التعاون الوثيق بين أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي في مصر والمجلس القومي للبحث والتنمية في إسرائيل [٢]. حيث تتولى كل مؤسسة من تلك المؤسسات المشار إليها الاتصال بالجهة المناظرة لها بالطرق الدبلوماسية للاتفاق على مجالات التعاون وتحديد وسائلها ، والاتفاق على الوسائل الإدارية والتنفيذية بدون أية رقابة -أي اتصال مباشر ولكل هيئة السلطة المطلقة في ذلك – فضلا عن تشجيع إقامة الاتصالات بين المؤسسات التعليمية والعلمية في كلا البلدين من خلال القنوات الحكومية.

ومن أجل زيادة التعرف بنظم التعليم في كلا البلدين يشجع الطرفان على تبادل المعلومات والبيانات والمطبوعات والمستندات الخاصة بنظم التعليم والمناهج والكتب الدراسية . مع تبادل وفد تعليمي من كبار المسئولين والمتخصصين في مختلف المستويات والمجالات التعليمية ؛ بهدف تبادل المعلومات وتنمية التعاون لخدمة الفائدة المشتركة. كما يشجع الطرفان تبادل نماذج الكتب الدراسية والعينات السمعية بين مؤسسات التعليم في كلا البلدين ، مع تبادل المعلومات عن مؤسسات البحث العلمي ، وتبادل العلماء والندوات ومشاريع الأبحاث المشتركة والمطبوعات العلمية في مجال البحث العلمي للوقوف على تفاصيل مدى تقدم البحث العلمي في كلا البلدين !! وأخيراً إقرار الطرفين أن المعرفة المشتركة

١-انظر ديباجة البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي ، المصدر نفسه ، صـ ٣٩ .
٢- البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي ، المصدر نفسه ، صـ ٣٩ .

لآداب وفنون كلا البلدين ستؤدي إلى خدمة أهداف هذا البرنامج . لذلك اتفقا على تشجيع اجتماعات أدباء كلا البلدين ، وتبادل ترجمة ونشر قوائم الكتب وتبادل الكتب والاشتراك في معارض الكتب [1] ، ودوام الاتصال المشترك والتعاون بين المكتبات الحكومية والأرشيف في كلا البلدين [2].

أما في مجال الصحة :

فيتبادل الطرفان الدوريات وغيرها من المطبوعات المتاحة في هذا المجال ، مع تبادل المناهج الدراسية ، والزيارات المتبادلة لكبار المسئولين بوزارة الصحة في مجالات الخدمات الصحية المختلفة والتدريب والبحث الطبي . مع وضع الخطوط العريضة وإجراءات التعاون في أنشطة البحث الطبي ذات الاهتمام المشترك لكلا الطرفين كما يتم التشخيص والاعتراف المتبادل للأنشطة الصحية والأبحاث الطبية والبرامج التدريبية المتعلقة بالتبادل الطبي والعاملين الفنيين كما شهدت وسائل الإعلام المصري المسموعة والمرئية تغيرات مماثلة لتتوافق مع خط التطبيع [3] .

هكذا هيأ السادات أرضا خصبة لنمو العلاقات الجديدة وازدهارها في كل المجالات ولم يفرق في نظرته للتطبيع الثقافي بين عناصر التطبيع ومجالاته الأخرى ، لتتعامل الحكومة المصرية مع مبدأ التطبيع الثقافي كمجال من مجالات التطبيع المتعددة دون مراعاة أية أهمية خاصة تتناسب مع مخاطره ومضامينه. فلم تفرق بين عقد الاتفاقية التجارية ونظيرتها الثقافية . ولم يكتف السادات بخلط كل هذه الأوراق ، ولم يأبه لكل التحذيرات والاعتراضات التي أصدرتها الهيئات والمؤسسات الثقافية والسياسية من مخاطر التطبيع الثقافي ، بل واجهها بتحدٍ صارخ [4] . فأخذ السادات على عاتقه مهمة التصدى للمعارضين و خرس كل

---

١ انظر حزب التجمع ، الأمانة العامة : بيان لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ، لا للكتاب الإسرائيلي في معرض الكتاب .

٢ المصدر نفسه .

٣ المصدر نفسه ، صـ ٤٠ – ٤١ .

٤- محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٢٢٦ – ٢٢٧ .

الأصوات الناقدة ، ومصادرة الصحف ، وإصدار سلسلة من القوانين المقيدة للحريات و التي انتهت باعتقالات سبتمبر (١) .

وسارع السادات بإدخال التعديلات المطلوبة على مناهج التعليم والنظم الدستورية لتلائم الانفتاح على إسرائيل ؛ ذاك المطلب الاستراتيجي لكلا الطرفين ها هو قد تحقق بشكل فاق كل التوقعات وفي ظل الموجة المسعورة من الدعاية المضللة التي انتشرت في أجهزة الإعلام المختلفة والتي أدت إلى خلخلة بعض القيم الأساسية لدى الشعب المصري ، وخاصة قيم الانتماء العربي ، وإفراغ الصراع العربي / الإسرائيلي من مضمونه تاريخيا وواقعيا . علاوة على الترويج للعبقرية الإسرائيلية التي تستطيع أن تزرع الصحراء وتقود العمالة المصرية والأموال البترولية العربية نحو التقدم والازدهار ، وبالتالي التقليل من شأن قدرات العقل المصري والعربي (٢) .

وفي ظل هذه الآثار والقطيعة الثقافية التي فرضت على مصر مع البلاد العربية والعالم الاشتراكي ، أصبح الجو مهيئا تماما لسيطرة النموذج الأمريكي في الفكر والسلوك ليتغلغل النفوذ الأمريكي في المجال الثقافي مثلما تغلغل في المجالات العسكرية والاقتصادية وأخذت كل من واشنطن وتل أبيب على عاتقها إفساح المجال لبعضهم البعض وتقديم الخدمات والمساعدات المختلفة لغرض واحد ممثلا في غزو العقل المصري وإبطال مفعول قيمته وتهيئته للجنس وللفلسفة البرجماتية والانحلال لإحكام السيطرة عليه على المدى البعيد (٣) .

١- مجلة الدعوة ، العدد [٤٩] ، بتاريخ ١٤ يونيو ١٩٨٠ .
٢- محسن عوض ، مصر و إسرائيل ، خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٢٨٨.
٣- محسن عوض ، سيد البحراوي ، أربع سنوات على التطبيع الثقافي في مصر وإسرائيل ، [عمان ط ١٩٨٤] صـ ٢٢ - كذلك ، مجلة صامد الاقتصادي العدد ٤٧ / نوفمبر - ديسمبر ١٩٨٤ مجلة شهرية ، عمان ، صـ١٣٥ - ١٣٦ .

٣- تقييم العلاقات المصرية الإسرائيلية والموقف المصري من التطبيع :

تعد العلاقات المصرية / الإسرائيلية شديدة الخصوصية ؛ فهي ليست علاقات عادية لأن قطعها يعني إعلان الحرب بين الدولتين ؛ فقد جاءت كمظهر من مظاهر الإنهاء لحالة الحرب و البدء في علاقات جديدة ، كما أنها مخالفة للواقع فهي ليست إعادة لعلاقات كانت قائمة وليست بناء لعلاقات عادية على أساس متكافئ ؛ فهي تعد سابقة في تاريخ العلاقات الدولية لشذوذها عن قواعد وأسس العلاقات الدولية المتعارف عليها التي تقر في مجملها ، بأن إقامة علاقات طبيعية تتعلق بسيادة الدولة ولها الحق في بنائها أو قطعها وفقا لمصالحها الوطنية دون أن يكون ذلك عملا من أعمال الحرب إلا أن هذا المبدأ لا ينطبق على العلاقات المصرية / الإسرائيلية بنص "معاهدة السلام " ؛ فإذا توقفت مصر عن تنفيذ أي جانب من مجالات التطبيع أو مجرد أنها تقاعست عن التزاماتها وحماسها، اعتبرته إسرائيل خرقا للمعاهدة ، وبالتالي تستطيع أن تستند إليه في مهاجمة مصر وإعادة احتلال سيناء ، خاصة وأن معظمها مجرد من السلاح و القوات، فضلا عن العقاب الأمريكي بما يشمله من التدابير العسكرية ؛ لتكون إسرائيل في موضع إملاء الشروط التي تراها أساسا لبناء هيكل العلاقات المصرية / الإسرائيلية المنتظرة .

وتفاديا لمثل هذه الاحتمالات ، لم يبد السادات استجابة جامحة تجاه التطبيع بشكل إيجابي فحسب ، بل تجاوزت الأطر الرسمية التي أرستها المعاهدة وملحقاتها وما انبثق عنها من اتفاقات ومذكرات تفاهم بشأن التطبيع ، ليحدد السادات مفهوما واضحا تجاه التطبيع بشعار خطوة من جانب تل أبيب تكافئها القاهرة بخطوتين ، ليعبر عن الفكر الرسمي ويدرج مفهوم التطبيع مع إسرائيل في إطار أعم وهو السلام فلا يرى أية مخاطر على مصر من وراء هذا التطبيع ، كما يرى أن الأعراض الجانبية للتطبيع مثل المقاطعة العربية هي أعراض ذات طبيعة مؤقتة ومحدودة التأثير ويمكن احتواؤها بل ويبشر بأن إمكانات التعاون المثمر مع إسرائيل يمكن أن تعود بالفائدة على مصر ، كما يمكن أن يحفز بالتنافس

عوامل التنمية فيما طرح تحت مسمى" التحدي الحضاري " [1]. فكان السادات متحمسا بشكل يثير الاستغراب والاستفزاز لعملية التطبيع والإسراع بها ، لدرجة أنه لم يمنع بعض الأفراد والجهات من التعامل مع إسرائيل قبل أن يحل الموعد الذي حددته المعاهدة لبدء التطبيع وانتظار البروتوكولات المنظمة له . فكان متحمسا لتنفيذ اتفاقاته مع إسرائيل وفرضها قسراً على الشعب ، بل وصل الأمر إلى حد حل مجلس الشعب قبل اكتمال مدته القانونية وإجراء انتخابات جديدة استطاع بالتزوير إسقاط معظم الذين عارضوه ، فلم يطق وجود المعارضين داخل المجلس ؛ فقد عقد مع إسرائيل عقدا مقدساً لا يجوز نقده أو التعرض له [2]. فمنذ أن وقعت المعاهدة وحتى قبل التصديق عليها بادر السادات بإصدار سلسلة من التشريعات كبلت أي نقد يوجه إليها ، لعل أهمها قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي ، وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ بتعديل م١١من قانون مجلس الشعب ، قانون العيب رقم٦٥ لسنة ١٩٨٠ ، قانون سلطة الصحافة ، التي تحوي في مجملها من القيود على الحرية الفردية والممارسة السياسية ما هو أشد وطأة من تلك الواردة في قانون الطوارئ ؛ ففضلا عن المسئولية الجنائية حيث يمنع من مزاولة الحقوق السياسية كل من خالف أحكام تلك القوانين بينما لم تتخذ إسرائيل أي إجراء تشريعي ينتقص من الحقوق السياسية لمعارضي المعاهدة [3] .

فشن السادات حملات شرسة ضد الفكر المعارض لقضية التعامل مع إسرائيل بوجه عام وإن اختلفت درجة استناده على عنصر دون عنصر آخر من

١- فبعد ثمانية أشهر من توقيع " معاهدة السلام " ، وقف السادات بجوار الرئيس الإسرائيلي إسحاق نافون - أثناء زيارة لحيفا - ليخطبا بأعلى الأصوات مناشدين شعبيهما بالمضي قدما في اتجاه العلاقات الجديدة ذات النفع المتبادل . بشأن هذا التحليل ، راجع ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٢٢٦ . كذلك ، حازم هاشم ، المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري ، صـ ١١ – ١٢ .

٢- من المفارقات أن " معاهدة السلام " أيدتها الأغلبية الساحقة بمجلس الشعب ، وعارضها فقط ١١ نائبا لمزيد من التفاصيل ، انظر مناقشة المعاهدة المصرية / الإسرائيلية في مجلس الشعب ، جمهورية مصر العربية : مجلس الشعب ، الفصل التشريعي الثاني ندور الانعقاد العادي الثالث ، مضبطة ٥٨ ، في ٤/٥ /١٩٧٩ [القاهرة :الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ط ١٩٧٩] . كذلك راجع ، حسنين كروم ، الموقف المصري من تطبيع العلاقات مع إسرائيل ، شئون فلسطينية العدد [١٦٨ – ١٦٩] مارس / أبريل ١٩٨٧ ، صـ ٥٥ – ٥٦ .

٣- لمزيد من التفاصيل ، راجع ، محسن عوض ، مصر و إسرائيل : خمس سنوات من التطبيع ، صـ ٤٩ – ٥٢ .

عناصر الرفض . لما يراه أصحاب ذلك الفكر في التطبيع بأنه إملاء إسرائيلي مغرض تقابله استجابة مصرية مستهينة لما ينطوي عليه من مخاطر بالغة على الاقتصاد المصري بأبعاده السياسية و مردوده الاجتماعي فإسرائيل ليست دولة عادية وإنما ظاهرة استعمارية ، ووكيل للمصالح الإمبريالية في المنطقة فلا يمكن عزل التعامل الاقتصادي مع إسرائيل عن مضمونة السياسي ؛ ففض المقاطعة يعني دعم الاقتصاد الإسرائيلي ودعم إمكانياته العدوانية ، وتزويد إسرائيل بالبترول يعني تزويد جهازها العسكري بالطاقة ، وزيادة الاستيراد من إسرائيل يعني زيادة تشغيل عوامل الإنتاج واستجلاب مهاجرين وغزاة جدد إلى المنطقة [1] .

وما بين الفكر الرسمي والفكر المعارض للتطبيع يمكن إجراء تقييم موضوعي للعلاقات المصرية الإسرائيلية في ظل سنوات التطبيع ، فالفترة الزمنية للتطبيع على رغم محدوديتها وقصرها ملائمة لتقييم التطبيع كواقع ، وملائمة لتقديره كمستقبل ، بمقياس مدى ما حققه التطبيع من أهدافه . مع الوضع في الاعتبار أن الفترة التي يشملها التقييم تتضمن فترة البنية الأساسية الإقليمية للتعاون وتهيئة المنافذ والطرق ووسائل النقل والمواصلات والاتصالات بكافة أنواعها وإجراء الدراسات الميدانية ، ونسج شبكة المعاملات مع الشركات والمكاتب الاقتصادية وغيرها من المؤسسات ، مضافا إلى ذلك التواجد الإسرائيلي الذي كان لا يزال يحتل سيناء رسميا . مما كان سببا في إحجام البعض عن التعامل مع إسرائيل من هذا المنطق وليس أكثر من ذلك . كذلك التوترات السياسية الداخلية في مصر خلال هذه الفترة [2]. فبعد عام واحد من بداية التطبيع تعرضت مصر لسلسلة من التوترات السياسية سواء بسبب ممارسات السلطة المصرية تجاه التيارات المعارضة وناقدي التطبيع أو في إطار افتعال ما سمي بالفتنة الطائفية وإصدار سلسلة من القوانين المقيدة للحريات ، انتهاءً بإجراءات سبتمبر القمعية وحادث المنصة [3] .

١- محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ ١٢٦ .
٢- بشأن هذا التحليل ، راجع ، حسين كروم ، مرجع سابق ، صـ ٥٧ .
3- Hinnebush , Raymond ; Egyption politics Under Sadat , London ; Cambridge University Press , 1985 . p 90 .

وعلى أثر ذلك كان من المؤكد أن حجم التعامل والتعاون الاقتصادي بين البلدين جاء محبطا لكثير من التقديرات الإسرائيلية وتطلعاتها ، إلا أنها حققت أهدافها أيديولوجيا وسياسياً لخدمة استراتيجية التغلغل الإسرائيلي في عمق المجتمع المصري واختراقه . فرغم أن الفترة وجيزة ، إلا أن معاملات مصر التجارية مع إسرائيل قد تجاوزت تعاملاتها مع كثير من الدول العربية حتى قبل المقاطعة العربية في السنوات الأخيرة ، بل إن هذه التعاملات تجاوزت حجم تعاملات مصر مع عدد من الدول العربية مجتمعة [1]. وربما يرجع ذاك القصور إلى عجز إسرائيل عن النفاذ إلى القطاع العام - القاعدة العريضة للاقتصاد المصري - واقتصرت تعاملاتها على القطاع الخاص .

و كان المجال الزراعي مرشحا لتقديم التجربة المبهرة في العلاقات بين البلدين الذي طرحت في إطاره بالفعل مشروعات مشتركة لزراعة مليون دونم، وإدخال نظم ري حديثه وخبرات زراعية متطورة . إلا أنه لم تسفر النتائج عن أكثر من تبادل الخبراء والوفود وبضعة مشاريع تجريبية . كذلك قطاع السياحة ، فإنه رغم العدد الهائل من السائحين الإسرائيليين الذين تدفقوا على مصر فقد بدت الطرق بين القاهرة وتل أبيب أحادية الاتجاه [2].

أما مشروعات إسرائيل الطموحة في مجال الطاقة فقد اقتصرت على استيراد البترول من مصر ، والأهم من كل ذلك هو إخفاقها في تحقيق إنجاز ملموس على طريق تطلعاتها في مياه النيل ، إلا أن نتائج التطبيع الاقتصادي لا تقاس لدى إسرائيل بمقدار ما تحققه من أرقام تصب في الخزانة الإسرائيلية وجيوب المستثمرين فحسب ، بل لها أبعاد وأخطارعلى المدى البعيد ، لعل أهمها ما حققه هذا التعامل من عزلة مصر عربيا ، وتوسيع رقعة خلافها مع الدول الاشتراكية، وزيادة اعتمادها على الاقتصاد الغربي ، والمعونة الأمريكية . ومن ثم زيادة التبعية للدولة الممالئة لإسرائيل باعتباراتها وأبعادها السياسية الخطيرة، التي تتحكم في تحديد اتجاه السياسة الخارجية المصرية سواء تجاه العملاقين

١ـ انظر ، محسن عوض ، مصر وإسرائيل خمس سنوات من التطبيع ، صـ ١٣٠ .
٢ـ محسن عوض ، المرجع نفسه ، صـ ١٢٧ .

أو سياستها الإقليمية (١) ، فضلا عن آليات السياسات والنظم الداخلية فإغفال مثل هذا الجانب الهام وعزل التطبيع بين مصر وإسرائيل عن حلقاته السابقة أو اللاحقة على خريطة الأطماع الإسرائيلية تجاه المنطقة بأسرها يعد قصورا وإغفالا لجانب هام للتقييم ؛ فاختراق المجتمع المصري والتخطيط لكسب قوى اجتماعية مساندة تتكفل بإحداث تغييرات كيفية وكمية لطبيعة النفوذ الاقتصادي الإسرائيلي وقدرته على النفاذ في البنيان الاقتصادي المصري ذاته عن طريق شبكة الاتصالات والعلاقات المباشرة بقوى اجتماعية متنوعة ومؤثرة تحت إطار رسمي وشرعي لتبادل المعلومات وتشجيع تبادل الزيارات واجتماعات المنظمات لمساندة وتسريع عملية التعاون والتطبيع بكافة أشكاله وأبعاده تحت مرأى ومسمع السلطة الساداتية .

وبقدر ما يتميز التطبيع الاقتصادي بخصوصية في إطار الصراع العربي/ الإسرائيلي والتسوية المصرية الإسرائيلية بصفة خاصة ، إلا أنه في جوهره وفلسفته العامة يعد استطرادا لسياسة الإملاء الخارجي ، كما يعد تعميقا لسياسة الانفتاح التي انتهجها السادات منذ عام ١٩٧٤ بدءاً بقانون الاستثمار للمال العربي والأجنبي ومروراً بسلسلة القوانين والإجراءات الاقتصادية التي انتهت بالتطبيع ومد الانفتاح جغرافيا ليشمل إسرائيل وتكون على رأس خريطة الانفتاح الاقتصادي ، التي بدونها كان يستحيل تطبيق التطبيع عمليا . فالتطبيع في تحليله النهائي لم يكن مجرد نتيجة منطقية وطبيعية لسياسة الانفتاح فحسب ، بل هو أحد خصائصها ومقوماتها ومراميها ليصبح الوجه الثاني لذات العملة . التي تمت تحت إشراف وهيمنة واشنطن بما في ذلك المؤسسات التمويلية الدولية ومباركة السادات . فسياسة الانفتاح لم تكن تستطيع أن تتعايش مع التوترات العسكرية والسياسية الإقليمية مع إسرائيل أو مع قوانين المقاطعة العربية والحصار الاقتصادي لإسرائيل تلك الإجراءات التي تضيق بها ذرعاً الشركات الأمريكية و الشركات متعددة الجنسيات . فكان لابد أن تتهاوى تطبيقات المقاطعة واحدة تلو الأخرى . وهذا ما حققه الانفتاح تمهيدا للجولة الأخيرة التي تكفل بها التطبيع.

1- Ali E. , Hellal , Policy making in Egypt , p 99 .

كذلك لم تكن سياسة الانفتاح أن تمضي قدما وسط بنية تتيح قدراً مناسبا من الاستقلالية لصانع القرار الاقتصادي يسمح عند الضرورة بهامش مناسب للقائد السياسي للمناورة أو التراجع . ومن ثم كان من الضروري أن ترتكز الجهود في المجال الاقتصادي لانتزاع القرار الاقتصادي من صانع القرار ومقرره الذي لم يعد المنفذ الحقيقي لذلك القرار وهو مضمون التطبيع وجوهر فلسفته فربط الاقتصاد المصري بدائرة التبعية والتي لم تكن إسرائيل خارجها بل محور ارتكازها ، و قد حان الوقت لتطبيق التطبيع حيث تم تهيئة الاقتصاد لهذه المرحلة تماما بفضل الانفتاح فأضحى الاقتصاد يعاني أزمات حادة وانهيارا في ميزان المدفوعات وإغراقا في سلسلة الديون [1]....الخ . فبأي مقياس إذن يكون للتطبيع مع إسرائيل أية فوائد ؟ وقد كان أهم نتائجه المباشرة على الجبهة الاقتصادية قطع العلاقات العربية ووقف المعونة العربية ـ التي بلغت ما يقرب من ٣٢ مليار دولار سنويا عقب حرب أكتوبر ـ وسحب الودائع العربية من البنوك المصرية ، ووقف الاستثمارات العربية في مشروعات حيوية على رأسها الهيئة العربية للتصنيع . كما تأثرت العلاقات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية نتيجة اضطراب العلاقات السياسية معها وتناقضها مع نهج سياسة الانفتاح ؛ لتفقد مصر التوازن في علاقاتها السياسية وتعاملاتها الاقتصادية الدولية [2].

ورغم دكتاتورية السادات وفرض تنفيذ سياسته تلك باستغلال اتساع نفوذ جهاز الدولة وهيمنتها على معظم الأنشطة الاقتصادية مما جعل عمليات التطبيع خاضعة لقرارات رئيس الجمهورية ، فقد واجهها الشعب المصري برفض قاطع لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ؛ سواء بالمعارضة السلبية بعدم حماس الشعب لعمليات التبادل التجاري مع إسرائيل ، ومحاصرة المتعاملين معها . أو المعارضة السياسية التي تقودها الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب التجمع الذي عارض سياسات السادات معارضة عنيدة وأصدر العديد من البيانات تندد بها ، ودعا الشعب المصري إلى مقاطعة الإسرائيليين مهما علت دعوة السادات

١ـ لمزيد من التفاصيل ، انظر ، جداول المديونية المصرية خلال عقد السبعينيات ، ملحق [ب] .
2-Felipe. Armston , op . cit , p 109 .

وعمل على كشف من يتعامل معهم على صفحات جريدته ومنشوراته ؛ مما كبده الكثير بمصادرة جريدة الأهالي الناطقة بلسان الحزب ومطاردة قياداته واعتقالهم. أما حزب الأحرار و حزب العمل فقد تباينت مواقفهما من الخطوات التي أقدم عليها السادات ومن بينها التطبيع ما بين التأييد تارة والمعارضة تارة أخرى [١].

أما القوى الاجتماعية التي أيدت التطبيع مع إسرائيل فقد كانت هي نفسها القاعدة الاجتماعية التي ساندت الانفتاح والتي تمثل فئة المضاربين وأصحاب الأنشطة الطفيلية ، ومن ثم سيطر على الاقتصاد المصري فئة اجتماعية لا تجد حرجا في أي شيء بدءا بالمتاجرة بأقوات الشعب والمضاربة على الجنيه المصري والسلع التموينية في السوق السوداء ، وانتهاء بقضايا الفساد الذي استشرى في عهد السادات لتطفو على السطح مشروعات لها خطورتها [٢]، وعلى سبيل المثال لا الحصر مشروع هضبة الأهرام و دفن النفايات الذرية في مصر [٣] .

وعلى الجانب الآخر لم تقدر إسرائيل جهود السادات معها حق قدرها وبخاصة في مجال التطبيع ؛ حيث اتخذت إجراءات مضادة تماما عرقلت بشتى الطرق مباحثات الحكم الذاتي آخر الآمال لحل القضية الفلسطينية ، كما عمدت إلى تكثيف مستوطناتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ، واستصدار قانون أساسي من الكنيست يقضي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ، وإعلان عدم العودة إلى حدود ١٩٦٧، أو التخلي عن هضبة الجولان . تزامنا مع تصعيد العنف والاعتداءات الوحشية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وغزو الجنوب اللبناني ، و ضرب المفاعل النووي للعراق عقب لقاء بيجن بالسادات بثلاثة أيام بشرم الشيخ ، حتى بدا الأمر مدبرا ؛ ومن ثم ارتفعت أصوات الدعاية المحمومة للرافضين إلى ذروتها . وزادت موجة الحنق والاحتجاج

١- حزب التجمع الوطني الوحدوي ، الأمانة العامة : لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ، لا لتطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني .

2- Gohn Waterbury ,op . cit , p 151 .

٣- أما بشأن النفايات الذرية و البروتوكول الخاص بها ، راجع نعمات أحمد فؤاد ، مصر تدخل عهد النفايات الذرية [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط١ ١٩٨٩] ، صـ ١٣٠ - ١٣٥ .

داخل قطاعات الشعب المصري ومؤسساته المختلفة [1].

و إزاء ذلك اتسمت ردود الأفعال الرسمية على التصرفات الإسرائيلية المتعنتة والمستفزة بالسلبية الشديدة ، ولم تتجاوز في معظم الأحيان الاحتجاجات أو التصريحات عديمة الجدوى والتأثيرلتنتقل مصر إلى معسكر الشجب والإدانة عمليا . لذا بالغت إسرائيل في تعمد إحراج السياسة المصرية وإهانتها لكي تزيد من عزلتها العربية ، وتؤكد شكوك المعارضين وكشف ما يريد السادات إخفاءه . محاولة بذلك دفع مصر إلى الخيار بين الموافقة على الحل السياسي بالشروط والإجراءات الإسرائيلية على كافة الجبهات ، وهو ما يعني موافقة مصر الصريحة أو الضمنية على كافة التصرفات الإسرائيلية الاستفزازية ، أو الانضمام إلى الجبهة العربية الرافضة للتسوية على أساس تلك الشروط الاستسلامية [2].

ورغم النداءات الشعبية والحزبية بوقف إجراءات التطبيع ، و سحب السفير المصري من إسرائيل وطرد نظيره الإسرائيلي من القاهرة ضرب السادات بكل ذلك عرض الحائط ، ومضى في طريقه مندفعا لإظهار حسن النوايا والود لأصدقائه الجدد دون أية حسابات أو اعتبارات . مما تعذر معه فهم واستيعاب الدوافع التي حدت بالسادات لإظهار هذا القدر من الود والاستعداد الضخم للتعاون إلى أقصى مدى مع إسرائيل في الوقت الذي بلغ فيه التعنت والصلف الإسرائيلي ذروته . لتفضي هذه المفارقات إلى تدهور العلاقات المصرية سواء العربية أو السوفيتية و انحسار نشاط السياسة الخارجية على نحو لم تشهده مصر على امتداد تاريخها ، لتدخل في نطاق تهديدات وتوترات هامشية مع أثيوبيا تارة وليبيا تارة أخرى ؛ ليضع السادات نفسه في دائرة السخط والعداء داخليا و خارجيا ليأمل الجميع في اغتياله ...

١ـ لمزيد من التفاصيل ، انظر ، بيانات و منشورات حزب التجمع حول السياسة الخارجية للسادات (١٩٧٧ ـ ١٩٨١) ، مصدر سابق .
٢ـ المصدر نفسه .

خـــاتمـــة

نتائج الدراسة ونظرة مستقبلية

بالانتهاء من الطرح التحليلي لاستراتيجية السادات وسياسته الخارجية والدور الهام الذي لعبه في رسم ملامح ومسار السياسة الخارجية و بخاصة تجاه عملية التسوية خلال عقد السبعينيات نختتم دراستنا بأهم النتائج لتمثل نظرة مستقبلية لاستشراف مستقبل أفضل بجانب ما أوردناه من نتائج متضمنة في متن الرسالة خلال العرض التفصيلي على النحو التالي :

- كان انفراد السادات بالحكم و احتكار صناعة القرار الدافع الرئيسي و السبب المباشر لما وصلت إليه عملية التسوية من نتائج و تداعيات ؛ مما أدى إلى انحسار نشاط السياسة الخارجية المصرية ، فضلا عن تدهور الجبهة الداخلية .

- فلم يكن ثمن استرداد سيناء قاصرا على دماء الشهداء وكفاح شعب بأكمله طوال سنوات مريرة ، وإنما كان في حقيقة الأمر تسليم مصر بأكملها أرضا وشعبا للعدو الصهيوني يعربد كيفما يشاء وصولا لأهدافه التي كان السادات أكبر معين و أهم عامل في تحقيقها .

- فمنذ أكثر من ثلاثة عقود زعم السادات أن اتفاقات كامب ديفيد " ومعاهدة السلام " مع إسرائيل هي الأمل المنشود لتحقيق السلام والرخاء لمصر وللمنطقة العربية بأسرها . إلا أن حقائق الأمور أثبتت زيف هذا الادعاء وبطلانه ، فعلى النقيض جعلت كامب ديفيد يد إسرائيل طليقة في المنطقة فعربدت فيها وخططت لفرض نفوذها بالقوة المسلحة في ظل الهيمنة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط ؛ فدمرت المفاعل النووي العراقي وقامت بغزو لبنان واحتلت بيروت وأقامت كيانا خاضعا لها في الجنوب

اللبناني واشتدت ضرباتها ضد المقاومة الفلسطينية ، وهكذا تبدد وعد السلام الكاذب على أرض الواقع الذي فرضته إسرائيل بالسلاح ، ومن جديد أثبتت إسرائيل طبيعتها كدولة صهيونية عنصرية عدوانية تمثل القاعدة الأمامية للإمبريالية العالمية داخل الوطن العربي .

- ولم تقتصر كارثة كامب ديفيد وما لحقها من عقد " معاهدة السلام " على العربدة العسكرية الإسرائيلية فقط ، في ظل الهيمنة الأمريكية بل تعدتها إلى دفع المنطقة العربية بأكملها إلى خضم التمزق والانقسام وتصاعد النزاعات الجانبية وضياع وحدة الصف العربي وبروز قضايا هامشية على حساب الصراع الأساسي في المنطقة مما أتاح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على المنطقة واستيعابها في إطار استراتيجيتها الكونية .

- أما وعد الرخاء فقد تحول في الواقع إلى كابوس اقتصادي اجتماعي رهيب فقد توقفت التنمية الحقيقية وحل الركود الاقتصادي ، وتضاعفت الديون الخارجية ؛ مما أوقع البلاد أكثر في أسر التبعية والانصياع لشروط المؤسسات التمويلية الدولية ، لتقع الأغلبية الساحقة من المجتمع المصري تحت خط الفقر يقابلها مئات الألوف من أصحاب الملايين وهم الطفيليون الذين تاجروا بأرواح الشعب وأقواته وثروات البلاد بلا رقيب ولا حسيب .

- وقد ضمنت الولايات المتحدة لإسرائيل إلتزام مصر بشكل مطلق سواء نظام السادات أو غيره بمعاهدة الصلح ومنعها من تحقيق أي تقدم حقيقي اقتصادي أو عسكري . وفي الحقيقة تعتبر مصر وإسرائيل مثلين متناقضين لدولتين إحداهما فرطت في أرصدتها الهائلة التي تكونت لها عبر تاريخ مرير سواء العلاقات العربية أو العلاقات المصرية / السوفيتية من أجل علاقات مصرية / أمريكية لم يتكون بفضلها لمصر أرصدة سياسية تذكر سواء على الصعيد العربي أم الأفريقي أم الدولي ، والثانية استمرت تحافظ على أرصدتها الهائلة التي تكونت لها من خلال العلاقات الإسرائيلية / الأمريكية الاستراتيجية من

منطلق توافقها مع استراتيجيتها ومصالحها الوطنية . ومن المفارقات أن تتمسك القاهرة بعلاقاتها مع واشنطن ويصفها المسئولون المصريون بأنها علاقات خاصة ، رغم أن الولايات المتحدة لم تترك فرصة دون أن تستغلها لتحجيم الدور السياسي المصري في المنطقة العربية وعمقها الإفريقي بل وعلى المستوي الدولي . ليصل الحد إلى وصف مصر بالرجل المريض في العالم العربي ، وخطورة هذا التعبير هي ما يحمله من مضمون تاريخي عميق ، وما يمكن أن يبنى عليه من سلوك أمريكي . إلا أن اغتيال السادات من جانب و اندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بعد مرور ثلاثة عقود وما تشهده مصر الآن من أحداث جارية والقدرة على إسقاط رأس نظام الحكم تارة واقتلاعه من جذوره تارة أخرى كفيل بالرد على مثل هذه الادعاءات .

- إن ماهية السلام الذي حصل عليه السادات من إسرائيل و ما سمحت به حكومة الليكود في تلك الفترة الحرجة و الظروف المعقدة داخليا و إقليميا و دوليا كفيلة بالرد على من وصفوا السادات بأنه كان سابقا عصره عندما بادر بالسلام مع إسرائيل من منطلق قدرته لاستقراء المستقبل ، وإثبات صحة فرضية أن السادات ذاته بما أقدم عليه بعقد سلام منفرد مع إسرائيل كان مسئولا بالدرجة الأولى عما وصل إليه الصراع العربي / الإسرائيلي والمنطقة بأسرها . وهو ما يفسر رفض الشعب المصري و العربي لاتفاقات كامب ديفيد و طبيعة السلام المفروض بالقوة المسلحة و الذي لا يزال قائما ..

- و أخيرا ، الرهان على شخص السادات ذاته تلك الشخصية الغامضة التي لا يؤمن جانبها حتى الأنفاس الأخيرة ، في ظل إدراك السادات أن الصراع العربي / الإسرائيلي صراع طويل لا تبدو احتمالات حسمه واضحة في المنظور القريب ؛ لأنه على ما يبدو ليس فقط صراع أرض و حدود، و لكنه صراع تعايش ووجود ..

- نحن الآن إزاء وضع بالغ التعقيد يتمثل في أن قبول مصر الرسمي لمعاهدة

السلام مع إسرائيل لا تفي بمتطلبات الأمن القومي المصري كما تتصورها الروافد الأساسية للحركة الوطنية المصرية ؛ فقد ترتب على هذه المعاهدة خلل استراتيجي في ميزان القوى بين مصر و إسرائيل أحدث بدوره خللا استراتيجيا في ميزان القوى العام بين إسرائيل والأقطار العربية لمصلحة إسرائيل . وبالتالي فإن تصحيح هذا الخلل سوف يصبح أحد الأهداف الأساسية للحركة الوطنية المصرية . ولأن هذا الهدف هو نفسه هدف حركة التحرير العربية ، فسوف يكون ذلك هو محور الالتقاء الطبيعي بين حركة التحرير الوطنية المصرية وحركة التحرير العربية ومن هذا المنطلق نؤكد على أن الصراع المصري / الإسرائيلي لم ينته بالمعاهدة المصرية / الإسرائيلية ، وإن كانت هذه المعاهدة قد أضافت إليه مدخلا جديدا ، فلن تستطع أي من القوى الرئيسية على الساحة المصرية أو العربية أن تتجاهله .

- ومن ناحية أخرى فالمطالبة بمزيد من الديمقراطية وحسم الصراع حول تلك القضية الهامة سوف ينعكس بدوره على محور الصراع الدائر حول نتائج التسوية ، لأن انتصار الديمقراطية في مصر سوف يدفع - على أقل تقدير - ببعض القوى الرافضة للتسوية على أساس الشروط الإسرائيلية إلى مواقع التأثير المباشر أو غير المباشر على صانع القرار السياسي أو الرأي العام. فتطبيق الديمقراطية على أرض الواقع وتبني حلول اقتصادية واجتماعية لمصلحة الأغلبية ، سوف يعني في الوقت نفسه استعادة مصر لمكانتها الرائدة و مزيدا من الصمود المصري في مواجهة إسرائيل .

تعديل معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية

نطالب بتعديل معاهدة السلام ، و أن يتصدر هذا الملف الشائك أجندة السياسة الخارجية المصرية وأولويات اهتمامها و بشكل عاجل ؛ نظرًا لخطورة تداعياتها داخليا و خارجيا ، ومدى علاقتها بما يتعرض له الأمن القومي المصري من مخاطر و تحديات ، و ملف تنمية سيناء وضمان أمن و سلامة قواتنا المسلحة " درع الأمة وسيفها " بما يمكنها من أداء مهامها بكفاءة دون قيد أو شرط أو تعريضها لأية مخاطروما يفرضه الوضع الراهن من تحديات .

بالإمكان تعديل بعض مواد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وبخاصة ترتيبات الأمن المتفق عليها بما يحفظ الأمن القومي المصري إزاء ما تشهده مصر من أحداث إرهابية خلال الآونة الأخيرة ؛ استنادا للفقرة [٤ - م٤] من المعاهدة التي تنص على أنه .. " يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين [١ ، ٢] من المادة الرابعة و تعديلها باتفاق الطرفين ".. [م٤] - تسجل هذه المادة الهامة للمفاوض المصري الذي أدرك مدى أبعادها - و هو ما تفرضه التغيرات الداخلية و الظروف الإقليمية الراهنة و ما تتعرض له سيناء الآن من هجمات إرهابية تعرض الأمن القومي المصري لمخاطر جسيمة هي بالفعل من تداعيات معاهدة السلام بالأساس .

تفعيل هذا البند واستغلاله لتعديل البروتوكول الخاص بترتيبات الأمن والملحق العسكري وفقا لمقتضيات الأمن القومي المصري في ظل ما يواجهه من تحديات ؛ سوف يساهم في إعادة الاتزان الاستراتيجي لسيناء و التخلص من تلك القيود المجحفة - نسبيا إلى حد ما - خاصة بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على توقيع معاهدة السلام و التزام الجانب المصري و احترامه لتطبيق المعاهدة نصا و روحا مع الطرف الإسرائيلي . فالمعاهدة لا تزال قائمة حتى الآن - رغم شدة المعارضة الوطنية لها و ما دفعه السادات ثمنا لها - و لم يتم خرق أي من موادها أو قيودها خلال تلك الفترة الحرجة من الجانب المصري.

و هو ما تفرضه الظروف الراهنة وبقوة ازاء ما تشهده سيناء من هجمات إرهابية وانتهاكات صارخة بخطف وقتل الضباط و الجنود المصريين على أرض سيناء والتفجيرات المتكررة لخط الغاز وعمليات تهريب السلع الاستراتيجية والسلاح عبر الأنفاق . فلابد من مواجهة ذلك ، أيا كانت جهة الاعتداء أو مصدرها ؛ أولا بمهاجمة تلك الخلايا الإرهابية وتمشيط وتطهير سيناء من هذه البؤر الإرهابية مهما كلفنا ذلك من تضحيات و هو ما تقوم به قواتنا المسلحة الآن ، وعلى الجانب

الآخر يجب إعادة النظر في ترتيبات الأمن المتفق عليها في معاهدة السلام و اتخاذ الإجراءات و التدابير اللازمة . باستغلال الأحداث و ما تتعرض له سيناء بالفعل من هجمات إرهابية و قتل الضباط و الجنود المصريين في أحداث رفح الأولى[أغسطس ٢٠١٢] ومذبحة رفح الثانية [أغسطس ٢٠١٣] ومذبحة رفح الثالثة [سبتمبر ٢٠١٣] على مرأى و مسمع من العالم , فلابد من انتهاز الفرصة لإعادة النظر في ترتيبات الأمن في سيناء بما يتلاءم مع الوضع الحالي سواء سياسيا أو أمنيا ، خاصة و أن المعاهدة غير محددة بفترة زمنية . و هو حق مشروع لأي من الطرفين و بخاصة الطرف المتضرر من تداعيات الشروط و القيود الأمنية التي فرضتها المعاهدة واشترطها الملحق العسكري . فثلثي سيناء منزوعة السلاح و القوات وهوما يجعلها عرضة للهجوم بدون رادع وفقا لشروط المعاهدة و هو ما أثبتته أحداث رفح . فلا بد من تفعيل [م٤ - بند ٤] الخاصة بالتعديل من المعاهدة على أرض الواقع بشكل رسمي حاسم كوضع أمني دائم وليس باتفاق شفهي مؤقت أو مجرد التعليق لفترة ما .

إذا لم يتم التعديل فسوف تكون سيناء مرتعا للخلايا الإرهابية و الجماعات التكفيرية وعرضة لأي هجوم سواء إسرائيلي أو من أي تنظيم دولي أو أي قوة دون رادع ؛ لالتزام مصر ببنود المعاهدة ؛ فلا يحق لمصر أن تدفع بقوات إلى سيناء إلا بموافقة إسرائيل و بالأدق أن المعاهدة تقيد السلطات المصرية و تغل يد الجيش من فرض السيطرة الكاملة على سيناء وإعادة انتشار القوات وتسليحهم وفقا لمقتضايات الأمن القومي وما يواجهه من إرهاب ، وهو ما يمثل عبء ثقيل على قواتنا المسلحة و قدرتها على حماية حدودنا وتأدية مهامها ومسئولياتها الوطنية بكفاءة وأمان . حيث أن عملية دفع قوات إلى سيناء و تغيير ترتيبات الأمن بها مشروط بالاتفاق بين الطرفين بنص المعاهدة ، و هذه الشروط موضوعة بعناية لتقويض الجيش المصري على إمكانية شن حرب ضد إسرائيل سواء هجوما أو دفاعا وتجميد الجبهة المصرية تماما بضمان عدم الاعتداء أو شن أي هجوم محتمل مهما كان مصدره من الأراضي المصرية ، وهو ما توقعه المفاوض الإسرائيلي أثناء مباحثات المعاهدة و " إلزام مصر بعدم صدور أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو افعال العنف أو التهديد من داخل أراضيها أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرتها أو مرابطة على أراضيها ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر ، كما تتعهد بأن تتكفل بتقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة " بنص [م٣- فقرة ٢] . ولم يتوقع المفاوض المصري مثل هذا الهجوم بالمرة سواء في الماضي أو الحاضر و إن وقع بالفعل

فسيكون موجها من سيناء ضد إسرائيل و ليس موجها ضد مصر !! وهو ما أدمى قلوب الشعب المصري إزاء تلك المفارقات .فماذا يكون الموقف إذا كانت مصر هي المعتدى عليها ؟ والأخطر من قبل من ؟!

رغم تشاؤمي لإمكانية تعديل كامب ديفيد في ظل نظام الإخوان، الذي ابدى علاقات حميمية مع إسرائيل من واقع خطاباته للقادة الإسرائيليين، وإعلان التزامهم بكامب ديفيد، فضلا عن التشكك في قدرات وكفاءة هذا النظام وولائه، إلا أنني بادرت بإرسال نسخة من الكتاب ملحق به خطاب - ازعم شديد اللهجة - إلي الرئيس الإخواني؛ لنضع الجميع أمام مسئولياته، وأملا في يسهم الكتاب بشكل إيجابي بمباحثات تعديل معاهدة السلام المرتقبة، وفقا لما أعلنته رئاسة الجمهورية وصرح به مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية في يناير ٢٠١٣ بأن "تعديل بعض معايير الأمن القومي في اتفاقية السلام أمر وارد وهو قيد البحث والدراســة بمؤسسة رئاسة الجمهوريــة" ، رغم التشكك في قدرة وكفاءة هذا النظام. وبالفعل تم الرد على رسالتي من رئاسة الجمهورية بالتقدير والإشادة التامة لموضوع الدراسة العلمية رفيعة المستوى ..

إلا أن الرد بهذا الأسلوب الدبلوماسي زادني تشككا وتخوفا وازداد الأمر غموضا ، فكنت أنتظر ردا قاطعا بشأن موضوع التعديل ومواجهة الهجمات الإرهابية التي تتعرض لها سيناء، ولم أكن أدرك بعد أن فتح ملف كامب ديفيد كان لغرض تمرير صفقة خبيثة. فلم يكن يخطر على بال أي مصري أن يكون النظام الحاكم [نظام الإخوان] هومن وراء الهجمات الإرهابية في سيناء تواطؤا مع حركة حماس و الجماعات الإرهابية والتكفيرية لتنظيم القاعدة ، فقد ساهمت جماعة الإخوان في إطلاق العنان للخلايا الإرهابية النائمة واستجلاب البعض الآخر والإفراج عن قياداتها و توطينها في سيناء؛ تنفيذا للمخطط الإسرائيلي الأمريكي لقطع سيناء عن جغرافية مصر ؛ لتكون جماعة الإخوان الأداة الفاعلة في تحقيق أطروحة الوطن البديل لتوطين الفلسطينيين في سيناء و تصفية القضية الفلسطينية . وبالفعل تمت بعض الإجراءات العملية تجاه تنفيذ هذا السيناريو لعل أهمها اتفاق التنازل عن جزء من شمال سيناء لحركة حماس الفلسطينية ، ومنح الجنسية المصرية لعدد من الفلسطنيين أكثر من ٥٠ ألف شخص فلسطيني، إلى جانب قرارات العفو السياسي واستجلاب عناصر إرهابية وتمكين الخلايا الإرهابية في سيناء بإحتلال ٦٠ كم شمال سيناء و التعهد بحمايتهم وغل يد الجيش المصري من ملاحقتهم ومطاردتهم ؛ لمواجهة حالة الإرهاب التي تشهدها سيناء بقتل الضباط و الجنود تارة وخطفهم تارة أخرى وهو ما يفسر تعطيل " العملية نسر" التي قد بدأتها القوات المسلحة ضد الجماعات الإرهابية لتطهير سيناء

من تلك البؤر الإرهابية ردا على مذبحة رفح . لكن ولاء وإنتماء نظام جماعة الإخوان للتنظيم الدولي كان أقوى و أسمى من الإنتماء الوطني و مسئولية حماية الأمن القومي المصري ، فضلا عن التهاون في موضوع حلايب و شلاتين و مأساة سد النهضة ناهيك عن الفشل الذريع في إدارة السياسة الداخلية واختلاق الأزمات وحالة الانقسام و الفتنة الطائفية التي لم تشهدها مصر من قبل . ليصبح ذاك النظام ذاته خطرًا داهمًا يهدد الأمن القومي المصري لابد من مواجهته مهما كلفنا ذلك من تضحيات .

ليفاجأ العالم أجمع بطوفان بشري رافضا لهذا النظام الخائن ومحطما لتلك المخططات و الاستراتيجيات الموضوعة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط من جديد وفقا للسياسة الأمريكية/ الإسرائيلية ، في تظاهرة سلمية لم يشهدها التاريخ من قبل بثورته في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ معلنا إسقاط نظام الإخوان والإطاحة به وإزاحته إلى غير رجعة ، بحماية قواتنا المسلحة بقيادة القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح السيسي لتلبية مطالب الشعب والوقوف ضد نظام خائن بكل ما تعنيه الكلمة و بالدليل القاطع . وهو ما أكده الكونجرس الأمريكي خلال استجواب الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام الكونجرس بشأن تقديم رشوة قدرها ٨ مليار دولار لجماعة الإخوان لتمكينهم من الوصول للحكم مقابل التنازل عن جزء من الأراضي المصرية شمال سيناء المتاخم لرفح تقدر مساحته بحوالي ٧٥٠ كم٢ وفق خطة ثلاثية تم الاتفاق عليها بين جماعة الإخوان و حركة حماس وإسرائيل برعاية أمريكية . وبموجب هذه الصفقة تم منح جماعة الإخوان ٨ مليار دولار من الخزانة العامة الأمريكية بإيداعها لدى الشركات و المؤسسات التابعة للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان و أصبحت الأموال بالفعل في حوزة الجماعة . وهنا يكمن السر وراء التآمر الدولي و الهجمة الشرسة التي تقودها الولايات المتحدة ضد الثورة المصرية . وهو ما يفسر الإجراءات التي اتخذتها جماعة الإخوان بعد توليها السلطة وبخاصة سياستها تجاه سيناء تنفيذا للخطة الثلاثية ، سواء منح الجنسية المصرية لعدد كبير من الفلسطينيين أو عمليات التوطين للخلايا الإرهابية في سيناء أو النشاط الملحوظ لحركة الأنفاق لتهريب السلع والوقود والسلاح والعناصر الإرهابية ؛ لتظل سيناء منطقة اضطرابات وقلاقل فتكون بمثابة السرطان الذي يصيب الرأس في ظل غل يد الجيش و الجهات الأمنية لمواجهة الخلايا الإرهابية في سيناء و رفض النظام الحاكم مطاردتهم و القضاء عليهم . ليدخل الجيش المصري في عملية استنزاف وصراعات دموية تؤثر على صلابة القوات المسلحة و قدرتها على حماية سيناء ، وهنا يمكن الضغط بقبول

التنازل عن شمال سيناء لقطاع غزة وإقامة الدولة الفلسطينية وبذلك تنتهي القضية الفلسطينية و الصراع العربي الإسرائيلي في سياق الإستراتيجية الإسرائيلية واطروحات الوطن البديل و تدويل سيناء وتبادل الأراضي لحل تلك القضية المزمنة . إلا أن كل ذلك ذهب أدراج الرياح وأطاحت ثورة الشعب المصري بمخططات وأحلام الجميع . رغم كل هذه الحسرة والمرارة إلا أن الأمل مازال قائما والإصرار يزداد صلابة وعزما على مواصلة تلك المعركة بدءا بالكشف عن مخاطر و تداعيات كامب ديفيد ، والوقوف على ماهية ما يحدث في سيناء وكيفية مواجهته بشكل حاسم ، بطرح إمكانية تعديل معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية خاصة في ظل ما تشهده مصر من تطورات في الوقت الراهن حتى لاتكون سيناء مطمعا أو ورقة ضغط على مصر . لكل ذلك أطالب السلطات المصرية بكل أجهزتها و مؤسساتها وعلى رأسها القوات المسلحة بقيادة البطل الوطني القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول عبد الفتاح السيسي بضرورة فتح هذا الملف الشائك و حسم تلك القضية الهامة عسكريا وسياسيا ، بعدما تأكد للعالم أجمع أن القوات المسلحة المصرية هي سيف الأمة و درعها . ويتلخص مطلب تعديل المعاهدة في عدة نقاط محددة على النحو التالي :

١ ـ تعديل البروتوكول الخاص بترتيبات الأمن و الملحق العسكري بشأن سيناء وبخاصة أعداد القوات وانتشارها وتسليحها وضمان أمنها ، إلى جانب نظام الطيران العسكري وعمليات الاستطلاع الجوي للولايات المتحدة الأمريكية في سيناء ، و إعادة النظر في طبيعة عمل قوات الطوارئ وتكوينها . وفقا لمقتضيات الأمن القومي المصري وما يواجهه من تحديات في الوقت الراهن وتأمينا لمخاطر المستقبل .

٢ـ إعادة صياغة [م٣] بما لا يدع مجال للتذرع و افتعال الأزمات بإعطاء إسرائيل الفرصة لاتهام مصر بخرق المعاهدة وتعريضها للعقاب الأمريكي وفقا للوثائق السرية .

٣ ـ تعديل [م٦] التي تمنح إسرائيل حق الفيتوعلى علاقات مصرالخارجية وتجعلها رهنا للمعاهدة بنص المادة " يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة ".

٤ـ تفعيل [م ٨] الخاصة بالتعويضات و المطالبات المالية .

٥ـ إلغاء الوثائق السرية لكامب ديفيد و معاهدة السلام الموقعة بين السادات و بيجن وكارتر . وبخاصة التعهد بعدم اشتراك مصرفي أي حرب تنشب بين إسرائيل ودولة عربية أوأكثر ـ من منطلق أننا لسنا دعاة حرب ولكن نرفض الوصاية

وتقييد حرية إتخاذ القرار ـ والأخطر ما نصت عليه الوثيقة السرية بتواجد ٥ آلاف فني ومستشار عسكري أمريكي في القوات المسلحة المصرية

٦ـ إعادة تقييم العلاقات المصرية الإسرائيلية ووثائق التطبيع بما يتفق مع المصالح الوطنية العليا .

٧ـ ضرورة تنوع مصادر السلاح للجيش المصري حتى لا تمارس علينا أية قيود أو إملاءات .

٨ـ البدء الفوري في تعميرو تنمية سيناء واقعيا واستغلال ما تتمتع به من ثروات ومقومات التنمية تحت إشراف القوات المسلحة وهو ما نعول عليه الكثير لحل مشاكلنا مستقبلا .

وأخيرا، ندرك تماما مدى صعوبة الأمر وتحديات تحقيقه خاصة في ظل ما تشهده مصر من تحديات داخلية ومؤامرات خارجية ، إلا أننا نؤكد أنه ليس بالمستحيل بل بالإمكان و الأهمية فتح ملف تعديل معاهدة السلام لأنها بالأساس السبب الرئيسي والعامل الفاعل وراء ما تشهده سيناء من هجمات إرهابية وتعرضها للهجوم بدون رادع وتهديد الأمن القومي المصري بين الحين و الآخر لتكون سيناء إحدى أدوات الحرب وشكلا من أشكال الصراع مع مصر لاستنفاد قواها بعدما أثبتت حرب أكتوبر فشل المواجهة العسكرية ـ وهو أشد وطأة و أخطر من الحرب ذاتها . لذا أناشد الشعب الذي فرض إرادته و السلطات المصرية السياسية والعسكرية بضرورة فرض السيطرة و السيادة المصرية كاملة على سيناء قبل فوات الأوان . وخاصة في ظل مخاوف واشنطن وتل أبيب من إلغاء معاهدة السلام وماتتكبده الولايات المتحدة من أجل تأمين بقاء واستمرار معاهدة السلام .

و من المفارقات أن تبادر إسرائيل بخرق معاهدة السلام المصرية /الإسرائيلية بعد أن استنفدت أهم أغراضها بمرور ما يقرب من ٣٥ عاما على توقيعها ، تلك الفترة التي قيدت خلالها مصر و كبلتها حتى استطاعت إسرائيل تحقيق أهدافها و استراتيجيتها بعزل مصر عن محيطها العربي وعمقها الإفريقي و تطويقها من الشمال و حصارها من الجنوب وتهديد الأمن القومي المصري و تخريب العلاقات المصرية / الإفريقية وبخاصة مع دول حوض النيل. لتفيق مصر على أزمة حصتها في مياه النيل وكارثة تهديد أمنها المائي بموجب اتفاقية عنتيبي والنشاط الإسرائيلي والدور الهام و الفاعل لتل أبيب في بناء سد النهضة الأثيوبي . وهو ما يخالف معاهدة السلام ويتناقض مع التزاماتها بنص المادة [٣ـ بند ١،٢] التي تنص على أن" يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها،

أحدهما ضد الآخر ، على نحو مباشر أو غير مباشر ... " كما يتعهد الطرفان بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر .كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر **في أي مكان** .." .

إلى جانب [م٦ -بند٤] ..و التي تنص على أن " يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة" . وهو ما يتعارض ويتناقض مع الدور الإسرائيلي في سد النهضة الذي يهدد الأمن المائي المصري وفقا للمواصفات الفنية للسد . وبناء على ذلك اقترح مقاضاة إسرائيل ورفع دعوى ضدها بمجلس الأمن واتهامها بخرق المعاهدة والمطالبة بانسحابها من مشروع سد النهضة الأثيوبي ؛ ومن ثم إمكانية التفاوض مع أثيوبيا بشكل متكافيء .

ليمثل كل ذلك أهم نتائج كامب ديفيد ومحصلة السلام الإسرائيلي و التي لن تنتهي بعد ،، إلى متى تلتزم مصر بتلك المعاهدة التي لم تجلب عليها إلا المخاطر و الكوارث ؟؟ لكل ذلك تطرح تلك الدراسة العلمية رؤية موضوعية لكامب ديفيد و معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بكل جوانبها وعلى كافة المستويات، وأن تكون محل اعتبار الجهات المختصة وعلى رأسها وزارة الخارجية ووزارة الدفاع للاستفادة من انجازات البحث العلمي بشكل تطبيقي وفاعل وتحقيق هدفه الأسمى بإيجاد حلول لكل ما يواجهنا من مشكلات وتحديات ؛ ليساهم الكتاب بشكل إيجابي في ملف " تعديل معاهدة السلام ". وننتظر من القيادة الجديدة أن يكون لها دور فاعل في تحقيق مطالب القوى السياسية و آمال الكثيرين من الشعب المصري في تخفيف وطأة القيود التي فرضتها معاهدة السلام على السيادة المصرية وفقا لمقتضيات الأمن القومي المصري ، خاصة بعد تصحيح مسار ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بثورة٣٠ يونيو ٢٠١٣ بعد ما أثبت الشعب المصري أنه صاحب القرار و السيادة ، ونأمل ألا يطول الانتظار ..

حفظ الله مصر وشعبها

الباحثـة / فاتن عوض

الملاحق

ملحق [أ]

- خريطة فض الاشتباك الأول .
- المصدر : رسالة دكتوراه / أكاديمية ناصر العسكرية كلية الحرب العليا ، عبد الرحمن الهواري .
- اتفاقية سيناء / فض الاشتباك الثاني .
- المصدر : اتفاق فصل القوات في سيناء ، دراسة وثائقية إعداد / الهيثم الأيوبي .

إتفاق فك الارتباط المصري ـ الاسرائيلي
١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤

نص اتفاق فك الارتباط على انسحاب القوة الاسرائيلية الرئيسية الى خط يمتد ٢١ كم الى الشرق من قناة السويس ، وانسحاب اسرائيلي تام من الضفة الغربية وأعطى الاتفاق مصر قطاعا يتراوح عرضه بين ٨ كم و١٢ كم على الضفة الشرقية للقناة تكون مستويات القوات فيه محدودة.

قطاع «أ»

وسيقوم الى الشرق من ذلك منطقة عازلة يتراوح عرضها بين ٦ كم و٨ كم تقوم قوات الطوارئ بدوريات فيها .

قطاع «ب»

والى الشرق من المنطقة العازلة قطاع اسرائيلي مماثل في عرضه للقطاع المصري محدد القوات .

قطاع «ج»

وقالت أنباء غير مؤكدة ان القوات المصرية في القطاع الشرقي ستكون محددة بسبعة آلاف (أي بين ٠٠ر٢ جندي و٠٠ر٧ جندي مع ٣٠ دبابة بدون صواريخ) .

في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ وقع رئيسا أركان مصر واسرائيل عند الكيلو ١٠١ على اتفاقية فصل القوات وقد نصت على تحقيق الفصل الكامل في غضون ٤٠ يوما من التوقيع .

انتهى الانسحاب الاسرائيلي من غرب القناة في ٢١ شباط ، وتم فصل القوات بصورة نهائية في ٥ آذار / مارس .

نصوص الاتفاق والاقتراح الاميركي والوثائق السرّية

اتفاق بين مصر واسرائيل

اتفقت حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اسرائيل على ما يلي :

المادة الاولى : ان النزاع بينهما وفي الشرق الاوسط لا يتم حله بالقوة المسلحة وانما بالوسائل السلمية • وقد شكلت الاتفاقية المعقودة بين الطرفين في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ في اطار مؤتمر جنيف للسلام خطوة اولى نحو سلام عادل ودائم وفقا لاحكام قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ الصادر في ٢٢ تشرين الاول ١٩٧٣ •

واذ يعتزمان التوصل الى تسوية سلمية نهائية وعادلة عن طريق المفاوضات التي دعا اليها قرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ فان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف •

المادة الثانية : يتعهد الطرفان بعدم استخدام القوة او التهديد بها او الحصار العسكري في مواجهة الطرف الاخر •

المادة الثالثة : ١ ـ سوف يستمر الطرفان في ان يراعيا بدقة وقف اطلاق النار في البر والبحر والجو والامتناع عن اية

اعمال عسكرية او شبه عسكرية ضد الطرف الاخر ٠

٢ ـ ويقرر الطرفان ايضا ان الالتزامات الواردة في ملحق هذه الاتفاقية والبروتوكول الخاص بها عند عقده ، سيكونان جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ٠

المادة الرابعة ، ١ ـ يتم تحريك القوات المسلحة للطرفين وفقا للمبادىء التالية :

تنسحب جميع القوات الاسرائيلية الى شرق الخط المشار اليه بخط «ي» على الخريطة المرفقة ٠

٢ ـ تتقدم جميع القوات المصرية الى غربي الخط المشار اليه بخط «هـ» على الخريطة المرفقة ٠

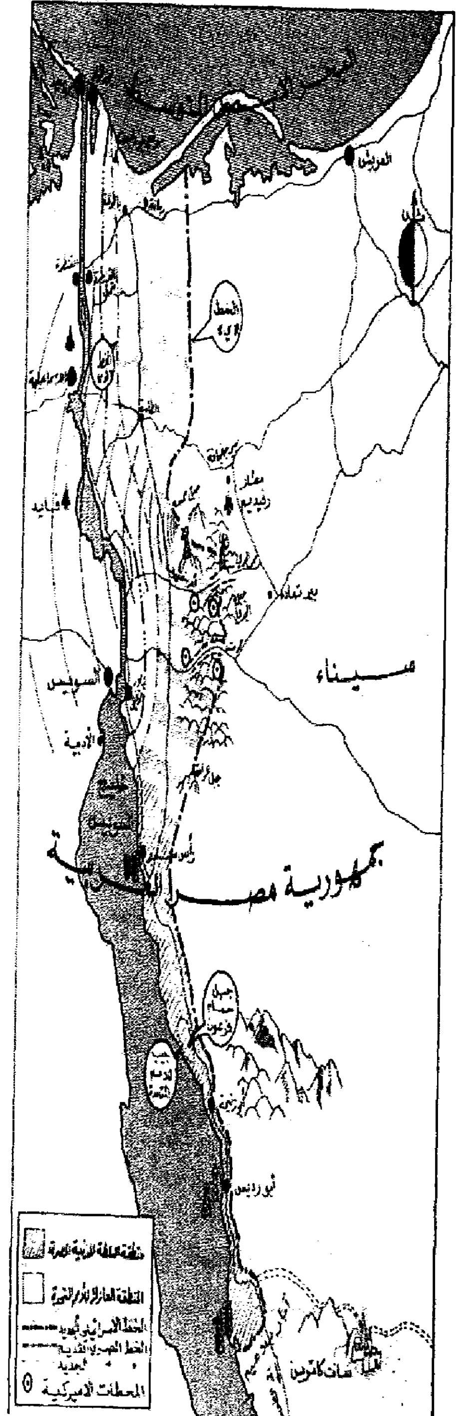
٣ ـ ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطي «هـ» و«و» وكذلك المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطي «ي» و «ك» محددة السلاح والقوات ٠

٤ ـ سيتم الاتفاق على التحديدات الخاصة بالسلاح والقوات في المنطقتين المشار اليهما في الفقرة «٣» عاليا وفقا لما هو وارد في الملحق المرفق ٠

٥ ـ ستكون المنطقة الواقعة بين الخطين المشار اليهما في الخريطة المرفقة بخطي «هـ» و «ي» منطقة عازلة وسوف تستمر قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة في القيام بوظائفها على النحو الوارد في الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية المعقودة في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ ٠

٦ ـ في المنطقة الواقعة بين الخط «هـ» والخط المنتهي على الساحل جنوب ابو رديس والمبين في الخريطة المرفقة ، سوف لا تكون هناك قوات عسكرية كما هو موضح في الملحق المرفق ٠

٧ ـ التفاصيل المتعلقة بالخطوط الجديدة واعادة تحريك القوات وتوقيت ذلك ، والتحديد الخاص بالاسلحة والقوات



والاستطلاع الجوي وتشغيل منشآت الانذار المبكر والاستكشاف واستخدام الطرق ومهام الامم المتحدة وغير ذلك من الترتيبات ، ستكون كلها وفقا لاحكام الملحق والخريطة اللذين يكونان جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية والبروتوكول الذي يتم التوصل اليه عن طريق مباحثات طبقا للملحق والذي سيصبح عند عقده جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة : تعتبر قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة اساسية وسوف تستمر في القيام بعملها وستجدد مدتها سنويا .

المادة السادسة : ينشىء الطرفان لجنة مشتركة اثناء سريان هذه الاتفاقية وتعمل تحت رئاسة المنسق العام لعمليات الامم المتحدة في الشرق الاوسط وذلك للنظر في اي مشكلة تنجم عن هذه الاتفاقية ولمعاونة قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة في تنفيذ مهمتها . وستعمل اللجنة المشتركة وفقا للاجراءات الواردة في البروتوكول .

المادة السابعة : سيسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة الى اسرائيل ومنها في قناة السويس .

المادة الثامنة :

١ ـ يعتبر الطرفان هذه الاتفاقية خطوة هامة نحو سلام عادل ودائم وهي ليست اتفاق سلام نهائي .

٢ ـ سيواصل الاطراف بذل الجهود للتوصل بالتفاوض الى اتفاق سلام نهائي في اطار مؤتمر جنيف للسلام وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٣٣٨ .

المادة التاسعة : تسري هذه الاتفاقية بعد توقيع البروتوكول وتبقى سارية المفعول حتى تحل محلها اتفاقية جديدة .

حرر في اول سبتمبر (ايلول) ١٩٧٥ من ٤ نسخ اصلية .

ملحق الاتفاقية
بين مصر واسرائيل

يجتمع خلال خمسة ايام من توقيع الاتفاقية بين مصر واسرائيل ، ممثلون للجانبين في مجموعة العمل العسكرية المنبثقة عن مؤتمر السلام للشرق الاوسط في جنيف للبدء في اعداد بروتوكول مفصل لتنفيذ الاتفاقية . وستنتهي مجموعة العمل من البروتوكول خلال اسبوعين . ولتسهيل اعداد البروتوكول وتنفيذ الاتفاقية وللمعاونة في المراعاة الدقيقة لوقف اطلاق النار وباقي عناصر الاتفاقية ، وافق الطرفان على المبادىء التالية لتسترشد بها مجموعة العمل وكجزء لا يتجزأ من الاتفاق .

١ ـ تحديد الخطوط والمناطق :

الخطوط التي تقع عليها القوات والمناطق المحدودة في القوات والاسلحة والمناطق العازلة والمنطقة الواقعة جنوب الخط « هـ » وغربي الخط « م » والمناطق الاخرى المحددة ، وقطاعات الطرق المستخدمة استخداما مشتركا والنواحي الاخرى المذكورة في المادة الرابعة من الاتفاقية ، ستكون كما هو موضح على الخريطة المرفقة « ١ على ١٠٠ الف طبعة امريكية » .

٢ ـ المناطق العازلة :

أ ـ سيكون الدخول الى المناطق العازلة تحت اشراف قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة طبقا للاجراءات التي يتم الاتفاق عليها بواسطة مجموعة العمل العسكرية وقوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة .

ب ـ يسمح لطائرات كل طرف بالطيران بحرية حتى خطه الامامي ، ويمكن ان تطير طائرات استطلاع كل طرف حتى الخط المنتصف للمنطقة العازلة بين الخطين «هـ» و«ي» طبقا لجدول يتفق

عليه .

ج ـ يبقى في المنطقة العازلة طبقاً للمادة الرابعة من الاتفاق بين الخط هاء والخط جيم نظام انذار مبكر يوكل الى افراد مدنيين من الولايات المتحدة كما هو موضح في خطابات متبادلة والتي هي جزء من هذه الاتفاقية .

د ـ يكون للاشخاص المصرح لهم بدخول المنطقة العازلة حق المرور العابر الى ومن نظام الانذار المبكر وسوف يحدد الاسلوب الذي يتم به ذلك بواسطة مجموعة العمل العسكرية وقوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة .

٢ ـ المنطقة جنوب الخط هاء وغرب الخط ميم :

أ ـ سوف تتحقق قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة من عدم وجود قوات عسكرية أو شبه عسكرية من أي نوع أو تحصينات أو انشاءات عسكرية في هذه المنطقة وستقيم نقط مراجعة وسيكون لها حرية الحركة اللازمة للقيام بهذه المهمة .

ب ـ المدنيون المصريون والعاملون المدنيون في حقول البترول من رعايا الدول الاخرى غير الاطراف في هذه الاتفاقية سوف يكون لهم الحق في الدخول والخروج والعمل والاقامة في المنطقة المشار اليها عدا المناطق العازلة ٢ ـ أ ، و ٢ ـ ب ومراكز الامم المتحدة ويكون مسموحا بتواجد الشرطة المدنية المصرية في هذه المنطقة للقيام بمهام الشرطة المدنية العادية بين المواطنين المدنيين بالاعداد والتسليح والمعدات التي سوف تحدد في البروتوكول .

ج ـ سوف يكون الدخول والخروج من المنطقة برا وجوا وبحرا عن طريق نقط مراجعة قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة فقط ، وسوف تقيم هذه القوة كذلك نقط مراجعة على الطريق وعلى الخط الفاصل ونقطا اخرى في الاماكن وبالاعداد التي تحدد في البروتوكول .

د ـ سيقتصر الدخول في المجال الجوي والمنطقة الساحلية على السفن المدنية المصرية وطائرات الهليكوبتر المدنية غير المسلحة وطائرات النقل التي تقوم بخدمات مدنية في المنطقة طبقا لما يتفق عليه بواسطة مجموعة العمل .

هـ ـ تلتزم اسرائيل بأن تترك كافة الانشاءات المدنية والمرافق الاساسية القائمة بحالة سليمة وعاملة .

و ـ سوف تحدد تفصيلا في البروتوكول اجراءات استخدام القطاعات المشتركة من الطريق الساحلي على طول خليج السويس بواسطة مجموعة العمل .

٤ ـ المراقبة الجوية :

سوف تستمر مهام الاستطلاع الجوي بواسطة الولايات المتحدة فوق المناطق التي يغطيها هذا الاتفاق (المنطقة بين الخطوط جيم وهاء وتتبع نفس الاجراءات المطبقة حاليا) .

وستنفذ هذه المهام عادة بمعدل مهمة كل سبعة الى عشرة أيام مع حق أي من الطرفين أو قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة في طلب مهمة مبكرة . وستجعل حكومة الولايات المتحدة نتائج هذه المهام متاحة بسرعة الى اسرائيل ومصر والمنسق العام لعمليات الامم المتحدة في الشرق الاوسط .

٥ ـ القيود على القوات والتسليح :

أ ـ سوف تكون القيود الرئيسية في المناطق محدودة القوات والتسليح في المناطق بين الخطوط جيم وهاء ، هاء وواو كما يلي :

١ ـ ثمانيه كتائب مشاة .

٢ ـ خمس وسبعون دبابة .

٣ ـ اثنتان وسبعون قطعة مدفعية بما فيها الهاونات الثقيلة (عيار اكبر من ١٢٠ مم) التي لا يزيد مداها عن ١٢ كم .

٤ ـ سوف لا يتجاوز المجموع الكلي للافراد ثمانية آلاف .

٥ ـ وافق الجانبان على عدم وضع او تمركز اسلحة في المنطقة ، يمكنها الوصول الى خط الطرف الاخر .

٦ ـ وافق الجانبان على انه في المناطق بين الخطوط «ج» و «د» وبين الخط «أ» (الخاص باتفاقية فض الاشتباك الموقعة في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤) ، والخط «ه» ، سوف لا تقام تحصينات جديدة او منشآت للقوات يزيد حجمها عما اتفق عليه في هذا الاتفاق .

ب ـ ستكون القيود الرئيسية خارج المناطق محدودة القوات ، والتسليح كالتالي :

١ ـ لا يضع اي من الطرفين او يمركز اي سلاح في مناطق يمكن منها الوصول الى خط الطرف الاخر .

٢ ـ لا يضع اي من الطرفين صواريخ مضادة للطائرات في منطقة تبعد ١٠ كم شرقي الخط «د» وغربي الخط «ه» على التوالي .

٣ ـ قوات الامم المتحدة سوف تجري تفتيشا للتحقق من مراعاة القيود المتفق عليها في هذه المناطق .

اجراءات التنفيذ :

التنفيذ التفصيلي وتوقيتات اعادة توزيع القوات وتسليم حقول البترول والترتيبات الاخرى التي نصت عليها الاتفاقية والملحق والبروتوكول تحدد بواسطة مجموعة العمل التي سوف تتفق على المراحل الخاصة بهذه العملية ، بما فيها مراحل تحرك القوات المصرية الى الخط «د» والقوات الاسرائيلية الى الخط «ج» ، وستكون المرحلة الاولى هي تسليم ابار البترول والمنشآت الى مصر . هذه العملية سوف تبدأ خلال اسبوعين من توقيع البروتوكول ، بوصول الفنيين اللازمين ، وسوف تتم في موعد اقصاه ثمانية اسابيع من بدئها . وتحدد مجموعة العمل العسكرية المراحل التفصيلية ويتم التنفيذ النهائي للاتفاقية خلال خمسة شهور من توقيع البروتوكول .

اقتراح

فيما يتعلق بنظام الانذار المبكر المشار اليه في المادة الرابعة من الاتفاقية المعقودة بين مصر واسرائيل اليوم وكجزء من هذه الاتفاقية (والمشار اليها فيما بعد بالاتفاقية الاساسية) . فان الولايات المتحدة تقترح ما يلي :

١ ـ سيكون انشاء نظام الانذار المبكر الذي يقام تطبيقا للمادة الرابعة في المنطقة الموضحة على الخريطة المرفقة بالاتفاقية الاساسية موكلا الى الولايات المتحدة . وسوف يقوم على العناصر التالية :

أ ـ سوف تكون هناك محطتان للاستكشاف القيام بالانذار الاستراتيجي المبكر يقوم بتشغيل احداهما افراد مصريون والاخرى افراد اسرائيليون وتبين الخريطة المرفقة موقع هاتين المحطتين . وسوف تدار كل محطة بما لا يزيد عن مائتين وخمسين من الفنيين والاداريين . وسيقومون باداء واجباتهم في المراقبة البصرية والالكترونية في نطاق محطة كل منهما .

ب ـ وتدعيما لهاتين المحطتين ولتوفير انذار مبكر تكتيكي والتحقق من الوصول اليهما تقيم الولايات المتحدة ثلاث محطات مراقبة في ممري الجدي ومتلا كما هو موضح على الخريطة المرفقة بالاتفاقية الاساسية وسوف تدار هذه المحطات بواسطة افراد مدنيين من الولايات المتحدة . وتدعيما لهذه المحطات سوف تقام ثلاث مواقع لاستشعار الكترونية يكون تشغيلها ذاتيا دون افراد في نهايتي كل ممر وفي المنطقة المحيطة بكل محطة والطرق المؤدية الى هذه المحطات ومنها .

٢ ـ سيقوم افراد الولايات المتحدة المدنيون باداء واجباتهم

فيما يتعلق بادارة وحماية هذه المحطات على النحو التالي :

أ ـ في محطتي الاستكشاف المشار اليهما في الفقرة «١ ـ أ» عاليه سوف يتحقق افراد الولايات المتحدة المدنيون من طبيعة العمليات التي تقوم بها المحطتان وكل تحرك من والى كل محطة ، ويقومون فورا باخطار الطراف الاتفاقية الاساسية وقوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة عن كل خرق يكتشفونه عن دورها المتفق عليه فيما يتعلق بالرقابة الفنية والالكترونية ·

ب ـ في كل محطة مراقبة عن المشار اليها في الفقرة «١ ـ ب» عاليه سوف يقوم افراد الولايات المتحدة المدنيون بابلاغ الطراف الاتفاقية الاساسية وقوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة على الفور عن اية تحركات للقوات المسلحة ـ عدا قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة ـ الى داخل اي من الممرين وكذا عن ايـة استعدادات للتحرك يمكن ملاحظتها ·

جـ ـ سوف لا يتجاوز العدد الاجمالي للافراد المدنيين للولايات المتحدة المكلفين بواجبات طبقا لهذا الاتفاق مائتين (٢٠٠) وسوف يعهد الى افراد مدنيين فقط بالمهام الواردة في هذا الاتفاق ·

٣ ـ سوف لا تتواجد اسلحة في المحطات والمواقع المشار اليها في هذا الاتفاق باستثناء الاسلحة الصغيرة اللازمة لحمايتهم·

٤ ـ سوف يسمح لافراد الولايات المتحدة المدنيين العاملين في نظام الانذار المبكر بالتنقل بحرية داخل منطقة هذا النظام ·

٥ ـ سوف تخول الولايات المتحدة وافرادها المدنيين الخدمات المساعدة المعقولة والضرورية لاداء مهامها ·

٦ ـ سوف يتمتع افراد الولايات المتحدة المدنيون بالحصانة من الاختصاص المحلي الجنائي والمدني والضرائبي والجمركي كما قد يتمتعون باية مزايا وحصانات محددة منصوص عليها في اتفاقية قوة الطوارىء التابعة للامم المتحدة المعقودة في ١٣ فبراير (شباط) سنة ١٩٥٧ ·

٧ ـ تعتزم الولايات المتحدة الاستمرار في اداء مهامها المشار اليها وذلك اثناء سريان الاتفاقية الاساسية ·

٨ ـ مع مراعاة الاحكام الاخرى للاتفاق فالولايات المتحدة لن تسحب افرادها فقط في حالة ما اذا قررت ان سلامتهم مهددة او ان استمرارهم في اداء عملهم لم يعد ضروريـــا · وفي الحالة الاخيرة فان الطراف الاتفاقية الاساسية سوف يخطرون مسبقـــا لاعطائهم الفرصة لاتخاذ تدابير بديلة · واذا طلب الطراف الاتفاقية الاساسية من الولايات المتحدة انهاء دورها طبقا لهذا الاتفاق فـان الولايات المتحدة سوف تعتبر هذا الطلب قاطعا ·

٩ ـ سوف تعالج المشاكل الفنية بما في ذلـك مواقـع محطات الراقبة مع الولايات المتحدة ·

نصّ الوثائق السرّية الأربع

نشرت لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي الوثائق السرية الاربع الملحقة باتفاق سيناء ، رغـم معارضة الدكتور هنري كيسنجر لذلك · وكانت اللجنة قد اشترطت نشـر هذه الوثائق للموافقة على ارسال الفنيين الاميركيين الى سيناء ·

وفي ما يأتي نصوص الوثائق كما وزعتها وكالة «اسوشيتد برس» الاميركية (٤/١٠/١٩٧٥) ·

الوثيقة السرية الاولى

مذكرة اتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة ·

تعتبر الولايات المتحدة ان الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي ، الذي وقع بالاحرف الاولى في اول ايلول ١٩٧٥ (سيشار اليه بعد الان بكلمة الاتفاق) ، والذي ينص على الانسحاب من مناطق حيوية

في سيناء ، يشكل عملا ذا مغزى كبير من قبل اسرائيل في السعي الى السلام النهائي • ويخضع هذا الاتفاق بكامل تأييد الولايات المتحدة •

الضمانات الاميركية الاسرائيلية :

١ ـ ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل الجهود لكي تلبي في صورة كاملة ، وضمن حدود امكاناتها وترخيص الكونغرس واعتماداته ، وعلى اساس متواصل طويل الامد ، حاجات اسرائيل من الاعتدة العسكرية والحاجات الدفاعية الاخرى ، وحاجاتها من الطاقة والاقتصاد •

وستعتبر الحاجات المحددة في الفقرات ٢و٣و٤ صالحة للادراج في المجموع السنوي ، الذي سيطلب في السنة ١٩٧٦ وفي السنوات المالية التالية •

٢ ـ تكون حاجات اسرائيل العسكرية الطويلة الامد من الولايات المتحدة موضوع مشاورات دورية بين ممثلي الولايات المتحدة ومؤسسات الدفاع الاسرائيلية ، على ان يدرج الاتفاق حول مواد معينة في مذكرة اميركية ـ اسرائيلية منفصلة • وفي هذا العمل سيجري خبراء عسكريون دراسة مشتركة خلال ٣ اسابيع • وعند اجراء هذه الدراسة ، التي ستشمل حاجات اسرائيل لسنة ١٩٧٦ ، ستنظر الولايات المتحدة في عطف الى طلبات اسرائيل ، بما في ذلك طلبها اسلحة حديثة ومتطورة •

٣ ـ تقوم اسرائيل بترتيباتها المستقلة الخاصة بامدادات النفط ، لتلبية حاجاتها بالوسائل الطبيعية • وفي حال عجز اسرائيل عن تأمين حاجاتها في هذه الطريقة ، ستتصرف حكومة الولايات المتحدة ، بناء على اشعار بذلك من حكومة اسرائيل ، كما يأتي مدة خمس سنوات ، وفي نهاية هذه المرحلة ، يمكن لكل جانب ان ينهي هذا الترتيب بعد اشعار مدته سنة واحدة :

أ ـ اذا كان النفط ، الذي تحتاج اليه اسرائيل لتلبية كل حاجاتها العادية للاستهلاك الداخلي ، غير متوافر الشراء في ظروف لا تشمل قيودا كمية على مقدرة الولايات المتحدة على تأمين النفط اليها، ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل الجهود لمساعدتها على سرعة النفط لشرائه من قبل اسرائيل لتلبية كل حاجات اسرائيل العادية المذكورة انفا •

واذا عجزت اسرائيل عن تأمين الوسائل اللازمة لنقل هذا النفط اليها ، ستبذل حكومة الولايات كل الجهود لمساعدتها على ضمان وسائل النقل اللازمة •

ب ـ اذا كان النفط ، الذي تحتاج اليه اسرائيل لتلبية كل حاجاتها العادية للاستهلاك الداخلي ، غير متوفر الشراء في ظروف تمنع القيود الكمية ـ بواسطة الحظر او غيره ـ الولايات المتحدة من تأمين النفط لتلبية حاجاتها العادية ، ستوفر حكومة الولايات المتحدة النفط للشراء من قبل اسرائيل وفقا لصيغة وكالة الطاقة الدولية الخاصة بالمحافظة عليه وتخصيص حصص منه كما تطبقها حكومة الولايات المتحدة ، في سبيل تلبية حاجات اسرائيل الاساسية •

واذا عجزت اسرائيل عن تأمين الوسائل اللازمة لنقل هذا النفط اليها ، ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل الجهود لمساعدتها في ضمان وسائل النقل اللازمة • وسيجتمع الخبراء الاسرائيليون والاميركيون سنويا او مرات اكثر ، بناء على طلب اي من الطرفين لعرض حاجات اسرائيل النفطية المستمرة •

٤ ـ في سبيل مساعدة اسرائيل على تلبية حاجاتها من الطاقة ، وكجزء من الرقم السنوي الشامل في الفقرة الاولى المذكورة انفا ، توافق الولايات المتحدة على الآتي :

أ ـ عند تحديد الرقم السنوي الشامل ، الذي سيطلب من

الكونغرس ، ستلبي حكومة الولايات المتحدة حاجات اسرائيل من النفط المستورد لتبلغها خاصا ، وستأخذ في الاعتبار ، في المرحلة المحددة في المادة ٢ المذكورة ، عند حساب ذلك الرقم لانفاق اسرائيل الاضافي لاستيراد النفط مكان ما كان يأتي عادة من ابو رديس وراس سدر (٤،٥ ملايين طن في ١٩٧٥) •

ب ـ ان تطلب من الكونغرس رصد اعتمادات، يحدد حجمها باتفاق مشترك ، لحكومة اسرائيل من اجل مشروع بناء وتكديس لمنشآت النفط الذي سيجري تخزينه في اسرائيل ، لجعل امكانات تخزين الاحتياط البالغة الآن نحو ستة اشهر ، تؤمن حاجات سنة واحدة ، عند انجاز المشروع • وسيجري تنفيذ المشروع خلال اربع سنوات • وسيكون البناء والادارة والتمويل وبقية المسائل المتعلقة بالمشروع موضوعمحادثات مبكرة ومفصلة بين الحكومتين •

٥ ـ لن تتوقع حكومة الولايات المتحدة من اسرائيل ان تبدأ تنفيذ الاتفاق قبل ان تنفذ مصر تعهدها بموجب اتفاق كانون الثاني ١٩٧٤ لفك الارتباط ، القاضي بالسماح بمرور كل الشحنات الاسرائيلية الى الوانيء الاسرائيلية ومنها عبر قناة السويس •

٦ ـ تتفق حكومة الولايات المتحدة مع اسرائيل على ان الاتفاق التالي مع مصر يجب ان يكون اتفاق سلام نهائيا •

٧ ـ ان حكومة الولايات المتحدة مستعدة ، في حال حدوث خرق مصري لاي من مواد الاتفاق ، للتشاور مع اسرائيل حول مغزى الخرق والعمل التصحيحي الممكن من قبل حكومة الولايات المتحدة •

٨ ـ ستقترع حكومة الولايات المتحدة ضد اي قرار لمجلس الامن تعتبر انه يخلف تأثيرا مضرا بالاتفاق او يعدله •

٩ ـ لن تشترك حكومة الولايات المتحدة وستسعى الى منع جهود الآخرين لدرس اقتراحات تتفق هي واسرائيل على انها ضارة بمصالح اسرائيل •

١٠ ـ نظرا الى التزام حكومة الولايات المتحدة القديم ببقاء اسرائيل وامنها ، ستنظر حكومة الولايات المتحدة في خطورة خاصة الى تهديدات دولة كبرى لامن اسرائيل وسيادتها • وفي سبيل دعم هذا الهدف ، ستجري حكومة الولايات المتحدة ، في حال حدوث مثل هذا التهديد ، مشاورات فورية مع حكومة اسرائيل في شأن هذا التأييد ، الديبلوماسي او غيره ، وفي شأن المساعدة التي تستطيع تقديمها الى اسرائيل وفقا لممارساتها الدستورية •

١١ ـ ستنجز حكومة الولايات المتحدة وحكومة اسرائيل ، في اقرب وقت ممكن وخلال شهرين اذا امكن بعد توقيع هذه الوثيقة ، خطة لعملية امداد عسكري لاسرائيل في حالة طارئة •

١٢ ـ يقوم موقف حكومة الولايات المتحدة على ان الالتزامات المصرية ، بموجب الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي ، وتطبيقه وسريان مفعوله ومدته ، ليست مشروطة باي عمل او تطورات بين دول عربية اخرى واسرائيل • ان حكومة الولايات المتحدة تعتبر الاتفاق قائما في ذلك •

١٣ ـ تشارك حكومة الولايات المتحدة في الموقف الاسرائيلي انه ، في الظروف السياسية القائمة ، ستوجه المفاوضات مع الاردن نحو تسوية سلمية شاملة •

١٤ ـ وفقا لمبدأ حرية الملاحة في عرض البحار وحرية المرور في المضائق الموصلة بين مياه دولية وفوقها تعتبر حكومة الولايات المتحدة مضيق باب المندب ومضيق جبل طارق من الممرات المائية الدولية • كذلك ، تعترف حكومة الولايات المتحدة بحق اسرائيل في حرية الطيران فوق البحر الاحمر ومثل هذه الممرات ، وستؤيد ممارسة هذا الحق ديبلوماسيا •

١٥ ـ في حال سحب قوة طوارىء الامم المتحدة او اي هيئة تابعة للامم المتحدة ، قبل موافقة

سابقة من الطرفين في الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي والولايات المتحدة ، وقبل ان يحل اتفاق آخر مكان هذا الاتفاق ، تعتقد الولايات المتحدة انه يجب ان يظل الاتفاق ملزما بكل اجزائه .

١٦ ـ تتفق الولايات المتحدة واسرائيل على ان توقيع بروتوكول الاتفاق المصري ـ الاسرائيلي وبدء تنفيذه بكامله لن يتما قبل موافقة الكونغرس الاميركي على دور الولايات المتحدة في مهمات المراقبة الموصوفة في الاتفاق وملحقه . وقد ابلغت الولايات المتحدة حكومة اسرائيل انها حصلت على موافقة حكومة مصر على ذلك .

الوثيقة السرية الثانية

مذكرة اتفاق بين حكومتي اسرائيل والولايات المتحدة .

مؤتمر جنيف للسلام .

١ ـ يعاد عقد مؤتمر جنيف للسلام في موعد يجري تنسيقه بين الولايات المتحدة واسرائيل .

٢ ـ ستواصل الولايات المتحدة التقيد بسياستها الحالية حيال منظمة التحرير الفلسطينية ، اي انها لن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية او تتفاوض معها ما دامت منظمة التحرير الفلسطينية لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ . وستجري حكومة الولايات المتحدة مشاورات كاملة ، وتسعى الى توفيق موقفها واستراتيجيتها حول هذا الموضوع ، في مؤتمر جنيف للسلام ، مع حكومة اسرائيل.

كذلك ستجري الولايات المتحدة مشاورات كاملة وتسعى الى توفيق موقفها واستراتيجيتها مع اسرائيل حول اشتراك اي دولة اضافية اخرى . ومن المفهوم ان اشتراك اي دولة او جماعة او منظمة اضافية ، في مرحلة لاحقة من المؤتمر ، سيتطلب موافقة جميع المشتركين الاصليين .

٣ ـ ستبذل الولايات المتحدة كل الجهود لتضمن اجراء كل المفاوضات الاساسية ، في المؤتمر ، على اساس ثنائي .

٤ ـ ستعارض الولايات المتحدة وتقترع ، عند الحاجة، ضد كل مبادرة في مجلس الامن لاجراء تعديل مضر لبنود قيام مؤتمر جنيف للسلام او لتعديل القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ في اشكال لا تتفق مع هدفها الاصلي .

٥ ـ ستسعى الولايات المتحدة الى ضمان اتفاق دور الدولتين الراعيتين (اي اميركا وروسيا) مع ما اتفق عليه في مذكرة التفاهم بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة اسرائيل في ٢٠ كانون الاول ١٩٧٣ .

٦ ـ ستنسق الولايات المتحدة واسرائيل عملهما لضمان ادارة المؤتمر في شكل متفق مع اهداف هذه الوثيقة ومع الهدف المعلن للمؤتمر ، وهو تحقيق سلام متفاوض عليه بين اسرائيل وكل من جاراتها .

الوثيقة السرية الثالثة

تأكيدات من الحكومة الاميركية لاسرائيل .

حول مسألة المساعدات العسكرية والاقتصادية لاسرائيل ، يضاف ما يأتي ـ وهو ما ابلغته الولايات المتحدة لاسرائيل الى ما تمثله مذكرة الاتفاق .

ان الولايات المتحدة مصممة على الاستمرار في المحافظة على قوة اسرائيل الدفاعية ، بواسطة امدادها بانواع متطورة من الاعتدة مثل طائرات ف ـ ١٦ .

وتوافق حكومة الولايات المتحدة على اجتماع مبكر لاجراء دراسة مشتركة حول مواد عالية التقنية ومتطورة ، تشمل صواريخ «بيرشنغ» ارض ـ ارض مع رؤوس حربية تقليدية ، في سبيل اعطاء رد ايجابي ٠

وستقدم الحكومة الاميركية سنويا الى الكونغرس الاميركي، تمهيدا للحصول على موافقته ، طلبا بمساعدات عسكرية واقتصادية للمساعدة على تلبية حاجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية ٠

الوثيقة السرية الرابعة

تأكيدات من الحكومة الاميركية الى مصر ٠

١ ـ تنوي الولايات المتحدة بذل جهد جدي للمساعدة على اجراء المزيد من المفاوضات بين سوريا واسرائيل ، بالطرق الديبلوماسية في البداية ٠

٢ ـ في حال حدوث خرق اسرائيلي للاتفاق ، فان الولايات المتحدة مستعدة للتشاور مع مصر حول مغزى الخرق والعمل التصحيحي الممكن من قبل الولايات المتحدة ٠

٣ ـ ستقدم الولايات المتحدة مساعدة تقنية الى مصر من اجل محطة الانذار المبكر المصرية ٠

٤ ـ تؤكد الولايات المتحدة مجددا سياستها بمساعدة مصر في تنميتها الاقتصادية على ان يكون تحديد المبلغ خاضعا لموافقة الكونغرس واعتماده ٠

FOR THE SECRETARY'S OFFICE ONLY Sept. 1, 1975

~~SECRET~~

AGREEMENT BETWEEN EGYPT AND ISRAEL

INDEX

TAB A: Agreement between Egypt and Israel

TAB B: Annex

TAB C: Proposal on Early Warning System with transmittal letters from President Ford to President Sadat and to Prime Minister Rabin *and transmittal letters to the Congress*

TAB D: Letters on UNEF

1. Letter from President Sadat to President Ford
2. Letter from President Ford to Prime Minister Rabin

TAB E: Letters relating to Suez Canal and Bab al-Mandab

1. Letter from President Sadat to President Ford confirming letter of January 18, 1974
2. Letter from President Ford to President Sadat defining military cargoes

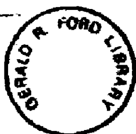
TAB F: Letter from President Sadat to President Ford on activities of U.S. firms in Egypt

TAB G: Memoranda of Agreement between the Governments of the United States and Israel

1. Bilateral
2. On the Geneva Conference
3. Letter from Secretary Kissinger to Foreign Minister Allon on assurances received by the United States from Egypt
4. Letter from President Ford to Prime Minister Rabin
5. Oral Minute of Sisco-Dinitz conversation

TAB H: Letters to Egypt on assurances provided by the U.S.

1. Letter from President Ford to President Sadat stating U.S. positions on future negotiations
2. Letter from Secretary Kissinger to Foreign Minister Fahmy relaying Israeli assurance not to attack Syria
3. Letter from Secretary Kissinger to Foreign Minister Fahmy responding to query on PL 480



TAB I: Documents of the Geneva Military Working Group

1. Protocol to the Agreement between Egypt and Israel, September 22, 1975
2. Statement by the Chairman, September 22, 1975

TAB J: Congressional Joint Resolution

FOR IMMEDIATE RELEASE

SEPTEMBER 1, 1975

Office of the White House Press Secretary

THE WHITE HOUSE

AGREEMENT BETWEEN EGYPT AND ISRAEL

The Government of the Arab Republic of Egypt and the Government of Israel have agreed that:

ARTICLE I

The conflict between them and in the Middle East shall not be resolved by military force but by peaceful means.

The Agreement concluded by the Parties January 18, 1974, within the framework of the Geneva Pace Conference, constituted a first step towards a just and durable peace according to the Provisions of Security Council Resolution 338 of October 22, 1973.

They are determined to reach a final and just peace settlement by means of negotiations called for by Security Council Resolution 338, this Agreement being a significant step towards that end.

ARTICLE II

The Parties hereby undertake not to resort to the threat or use of force or military blockade against each other.

ARTICLE III

The Parties shall continue scrupulously to observe the ceasefire on land, sea and air and to refrain from all military or para-military actions against each other.

The Parties also confirm that the obligations contained in the Annex and, when concluded, the Protocol shall be an integral part of this Agreement.

(More)



SECRET

September 1, 1975

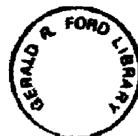
Dear Mr. President:

In connection with the Agreement between Egypt and Israel now being concluded, I wish to reaffirm to you in addition to the provisions of the Agreement that Egypt will maintain all the assurances oral and written which I conveyed to you at the time of the Egyptian-Israeli Agreement on Disengagement of Forces of January 18, 1974.

Sincerely,

Anwar al-Sadat

His Excellency
Gerald R. Ford,
President of the United States,
The White House,
Washington, D.C.



SECRET

~~SECRET~~

September 1, 1975

Dear Mr. President:

I am writing you this letter to inform you of the position of Egypt on the question of the duration of the second Egyptian-Israeli agreement on the Sinai. The agreement includes language that the agreement shall "remain in force until superseded by a new agreement."

With respect to the duration of UNEF, I have informed Secretary Kissinger of Egypt's undertaking to make every effort to extend the United Nations Emergency Force annually for the duration of the agreement. However, should the Security Council, because of the action of a third state, fail to renew the UNEF mandate to assure continuous operation, Egypt undertakes to concert actively with the U.S. to have the General Assembly take appropriate action to bring about annual renewals for at least two renewals after the first annual mandate goes into effect.

In the event such affirmative General Assembly action did not prove possible, Egypt will request an augmented UNTSO to continue the supervision responsibilities, and to have the joint Egyptian-Israeli Commission cooperate with it. This letter is for the United States and should not be passed to another government or publicized.

Sincerely,

Anwar al-Sadat

His Excellency
Gerald R. Ford,
President of the United States,
The White House
Washington, D. C.



~~SECRET~~

SECRET

September 1, 1975

Dear Mr. President:

I wish to affirm that the Government of Egypt is willing to permit, gradually and on a selective basis, American firms which are ready to carry on significant business or investment in Egypt for the benefit of the Egyptian people, to establish and conduct business activities in Egypt in conformity with the needs of the Egyptian economy and the priorities of our plans for economic development.

This letter is exclusively for the Government of the United States which hereby undertakes not to show it, leak its content or allow it to be leaked, in any way, to any other government, organization or individual. Failure to observe this undertaking strictly would constitute a grave breach of confidence and a serious violation of trust.

Sincerely,

Anwar al-Sadat

His Excellency
Gerald R. Ford,
President of the United States,
The White House,
Washington, D.C.



SECRET

ملحق [ب]

- جداول تطور ديون مصر الخارجية [1970 - 1981] .

- المصدر : إصدارات البنك الدولي .

تطور حجم ديون مصر الخارجية خلال الفترة

١٩٧٠ حتى ١٩٨١

بملايين الدولارات

السنة	الديون الخارجية	
	المستخدمة فقط	شاملة غير المستخدمة
١٩٧٠	١٦٣٩	-
١٩٧٢	١٩٨٣	٢٦٨٠
١٩٧٤	٢٨٢٩	٤٤٣١
١٩٧٦	٥٧٦٧	٨٧٨١
١٩٧٧	٨٠٩٢	١٢٦٠٧
١٩٧٨	٩١١٩	٢٤٣١٠
١٩٧٩	١١٤١١	١٦١٢٩
١٩٨٠	١٢٧٩٥	١٧٨١٠
١٩٨١	١٣٨٨٧	١٧٣٣٤

مصدر رقم عام ١٩٧٠ .

World Bank, World Development Report 1979, Washington, D.C. 1979, P. 140 .

اما باقى الارقام فمصدرها : جداول المديونية الخارجية التي يصدرها البنك الدولي

تطور هيكل الديون الخارجية المصرية خلال
الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٨١ شاملة غير المستخدمة

بملايين الدولارات

نوع الديـــن	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨١
• أولا : ديون رسمية	١٨٦٢	٣٣٩٠	١٥١٣١	١٤٨٥١
ديون متعددة الاطراف	٦٧	٣٠٠	٤٣٨٩	٤٥٠٨
منها : البنك الدولي IBRD	١١	٨٥	١٠٥٧	١١٣٤
وكالة التنمية الدولية IDA	٥٦	١٨٦	٨٢٠	٩٦١
ديون ثنائيـة	١٧٩٥	٣٠٩١	١٠٧٤٢	١٠٣٤٣
• ثانيا : ديون من مصادر خاصة	٨١٨	١٠٤١	٢٦٧٩	٢٤٨٣
منها : تسهيلات موردين	٥٧١	٦٥٢	١٦٢٠	١٦٨٧
أسواق ماليـة	٢٤٦	٣٨٨	١٠٥٩	٧٩٦
الاجمالي (مجموع أولا وثانيا)	٢٦٨٠	٤٤٣١	١٧٨١٠	١٧٣٣٤

المصدر : جداول المديونية الخارجية التي ينشرها البنك الدولي •

ملحق [ج]

- اتفاقيات كامب ديفيد .
- معاهدة السلام المصرية / الإسرائيلية .
- المصدر : وثائق وزارة الخارجية المصرية .

إطــار كامــب ديفيــد

في نهاية المطاف ، وبعد جهد شاق من الوفد الأمريكي في صياغة الاتفاق بكلتا وثيقتيه ، أمكن الوصول إلى صيغة مقبولة تفتح للسلام بابا يتوقف بعد ذلك على صدق نوايا الجانبين والأطراف الأخرى المتصلة بالمشكلة ، وتم توقيع الاتفاق في البيت الأبيض في واشنطن مساء الأحد ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ وكان نص الاتفاق كما أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية كالآتي :

نص وثيقتي كامب ديفيد :(*)

(الوثيقة الأولى)

« إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط جرت الموافقة عليه في كامب ديفيد »

اجتمع محمد أنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية ومناحم بيجين رئيس وزراء إسرائيل بجيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في كامب ديفيد من الخامس من سبتمبر (أيلول) حتى السابع عشر من سبتمبر (أيلول) عام ١٩٧٨ ، واتفقا على إطار العمل التالي للسلام في الشرق الأوسط ، وهم يدعون الأطراف الأخرى في النزاع العربي الاسرائيلي للتقيد به :

□ □ مقدمـة :

إن السعي نحو السلام في الشرق الأوسط يجب أن يسترشد بما يلي :

إن الأساس المتفق عليه لتسوية سلمية للنزاع بين إسرائيل وجيرانها ، هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ بجميع أجزائه .

(*) نشرها مكتب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض

بعد أربع حروب وقعت خلال ثلاثين عاما ، وبالرغم من الجهود البشرية المكثفة فإن الشرق الأوسط مهد الحضارة ومكان ولادة ثلاث ديانات عظيمة لم يستمتع حتى الآن ببركات السلام .

إن شعوب الشرق الأوسط تتوق إلى السلام ، حتى يمكن تحويل موارد المنطقة البشرية والطبيعية الهائلة إلى نشدان السلام ، ومن أجل أن تتمكن هذه المنطقة من أن تصبح نموذجا للتعايش والتعاون بين الأمم .

* * *

إن مبادرة الرئيس السادات التاريخية ، المتمثلة في زيارته للقدس ، والاستقبال الذي قابله به برلمان وحكومة وشعب إسرائيل ، والزيارة المقابلة التي قام بها رئيس الوزراء بيجين إلى

الاسماعيلية ، وعروض السلام التى قدمها الزعيمان بالاضافة إلى الترحيب الحار الذى قابل به شعب الدولتين ، هاتين المهمتين ، قد أوجدت فرصة للسلام لا سابق لها ، يجب الا تضيع ، إذا كان لهذا الجيل والأجيال المقبلة أن يتجنب مآسى الحرب .

إن نصوص ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى المقبولة فى القانون الدولى والشرعية الدولية توفر الآن مقاييس مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول من أجل تحقيق إقامة علاقة سلام بموجب روح المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، فإن إجراء مفاوضات بين إسرائيل وأى جار لها على استعداد للتفاوض معها بشأن السلام والأمن ، هو أمر ضرورى لهدف تنفيذ جميع نصوص ومبادىء القرارين رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

إن السلام يتطلب احتراما للسيادة . وسلامة إقليمية واستقلالا سياسيا لكل دولة فى المنطقة ، وحقها فى العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، خالية من التهديدات أو أعمال العنف ، وأن التقدم نحو ذلك الهدف يمكنه أن يسرع التحرك نحو عهد جديد من المصالحة فى الشرق الأوسط يتسم بالتعاون فى تعزيز النمو الاقتصادى وفى المحافظة على الاستقرار وفى ضمان الأمن .

إن الأمن يتعزز بعلاقات سلمية ويتعاون بين الدول التى تتمتع بعلاقات طبيعية ، وبالاضافة إلى ذلك بموجب شروط معاهدات السلام تستطيع الأطراف على أساس التبادل أن تتفق على ترتيبات أمنية خاصة مثل مناطق منزوعة السلاح ومناطق محدودة التسليح ، ومحطات إنذار مبكر ، ووجود قوات دولية ، وإقامة اتصال متبادل ، وتدابير مراقبة متفق عليها ، وترتيبات أخرى يوافقون على أنها مفيدة .

□ □ إطار العمل :

مع أخذ هذه العوامل فى الاعتبار فإن الطرفين مصممان على التوصل إلى تسوية عادلة شاملة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط . . ومن خلال عقد معاهدات سلام تستند إلى قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ بجميع أجزائهما .

إن هدف الطرفين هو تحقيق سلام وعلاقات جوار حسنة . . وهما يعترفان بأنه إذا كان السلام أن يدوم فإنه يجب أن يتناول جميع الذين تأثروا بصورة عميقة بالنزاع ، ولهذا فإنهما يتفقان على أن إطار العمل هذا باعتباره ملائما قد قصدا به أن يشكل أساسا للسلام ليس فقط بين مصر وإسرائيل ، بل أيضا بين إسرائيل وكل من جيرانها الذين هم على استعداد للتفاوض بشأن السلام مع إسرائيل . .

على هذا الأساس ومع وجود هذا الهدف ماثلا فى الذهن ، فقد اتفقا على المتابعة كما يلى :

□ الضفة الغربية وغزة :

١ ـ على مصر وإسرائيل والأردن وممثلى الشعب الفلسطينى أن يشتركوا فى مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بجميع وجوهها ، ولتحقيق ذلك الهدف يجب أن تتم المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة على ثلاث مراحل :

(أ) أن مصر وإسرائيل تتفقان على أنه من أجل ضمان انتقال سلمى ومنظم للسلطة ، ومع الأخذ فى الحسبان بالاهتمامات الأمنية لجميع الأطراف ، يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية للضفة الغربية وغزة لمدة لا تتجاوز السنوات الخمس ، ومن أجل توفير حكم ذاتى تام للسكان فإن الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية سوف تنسحب حالما يجرى انتخاب سلطة حكم ذاتى انتخابا حرا من قبل سكان هذه المناطق لتحل محل الحكومة العسكرية القائمة ومن أجل التفاوض حول تفاصيل الترتيبات الانتقالية ستدعى حكومة الأردن إلى الاشتراك فى المفاوضات على أساس إطار العمل هذا . ويجب أن تولى هذه الترتيبات الجديدة اعتبارا مناسبا لمبدء الحكم الذاتى من قبل سكان هاتين

- المنطقتين والاهتمامات الأمنية الشرعية للأطراف المعنية في آن معا

(ب) ستتفق مصر وإسرائيل والأردن على كيفية إنشاء سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربية وغزة . وقد يتضمن وفد مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة أو فلسطينيين آخرين ، كما يتفق على هذا الأمر بصورة متبادلة .

وستتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتي التي تمارس في الضفة الغربية وغزة . وسيجرى سحب القوات الاسرائيلية المتبقية في مواقع أمنية معينة .

وستتضمن الاتفاقية أيضا ترتيبات لضمان الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام وسيتم إنشاء قوة بوليس محلية قوية . . قد تشتمل على مواطنين أردنيين . إضافة إلى ذلك ستشترك القوات الاسرائيلية والقوات الأردنية في دوريات مشتركة وفي تزويد مراكز المراقبة بالرجال من أجل ضمان أمن الحدود .

(جـ) وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (وهي المجلس الاداري) في الضفة الغربية وغزة . . وتباشر هذه السلطة أعمالها ستبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية وفي أسرع وقت ممكن . . ولكن في وقت لا يتجاوز السنة الثالثة من بداية الفترة الانتقالية ، ستجرى مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها بجيرانهما ، ولعقد معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن في نهاية الفترة الانتقالية ، وستجرى هذه المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة المنتخبين ، وسيعقد اجتماع اللجنتين مستقلين ولكن مرتبطان . إحداهما تتألف من ممثلين للأطراف الاربعة التي ستتفاوض وتتفق بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع جيرانها ، وتتألف اللجنة الثانية من ممثلين عن إسرائيل وممثلين عن الأردن يشترك معهم ممثلون منتخبون من قبل سكان الضفة الغربية وغزة للتفاوض بشأن معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن ، آخذين في الاعتبار الاتفاقية التي يتم التوصل إليها بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة .

إن المفاوضات سترتكز على جميع نصوص ومبادىء قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وستسوى المفاوضات بين أمور أخرى مواقع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن ويجب أيضا أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة . . وبهذه الطريقة سيشترك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم عن طريق :

١ ـ المفاوضات بين مصر وإسرائيل والأردن وممثلي سكان الضفة الغربية وغزة وغير ذلك من القضايا المعلقة في موعد انتهاء نهاية الفترة الانتقالية .

٢ ـ عرض اتفاقهم للتصويت من قبل الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة .

٣ ـ تمكين الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة من أن يقرروا كيف سيحكمون أنفسهم في صورة تتمشى مع بنود اتفاقهم .

٤ ـ المشاركة حسبما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تجرى المفاوضة حول معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن .

(د) جميع الاجراءات اللازمة ستتخذ وجميع النصوص ستوضع لضمان أمن إسرائيل وجيرانها في أثناء الفترة الانتقالية وما وراءها .

وللمساعدة في توفير هذا الأمن سيجرى تشكيل قوة بوليس محلية قوية من قبل سلطة الحكم الذاتي وستتألف هذه القوة من سكان الضفة الغربية وغزة ، وسيبقى البوليس على اتصال متواصل حول شئون

الأمن الداخلي مع الضباط الاسرائيليين والأردنيين والمصريين المعتمدين .

(هـ) في اثناء الفترة الانتقالية سيشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة مستمرة لتبت بالاتفاق في كيفية معالجة إدخال أشخاص شردوا من الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ مع الاجراءات اللازمة لمنع الفوضى والاضطراب ، كذلك يمكن لهذه اللجنة معالجة مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك . .

(و) ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضهما ومع الأطراف الاخرى المعنية على وضع إجراءات متفق عليها لتنفيذ فوري وعادل ودائم لحل مشكلة اللاجئين .

☐ مصر وإسرائيل :

١ ـ تتعهد مصر وإسرائيل بالا تلجأ إلى التهديد بالقوة أو لستعمالها لتسوية النزاعات ، وبأن أية نزاعات ستسوى بوسائل سلمية وفق نصوص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ ـ لكى يتم تحقيق السلام بينهما يوافق الفريقان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما في غضون ثلاثة اشهر من توقيع إطار العمل هذا ، بينما تدعى أطراف النزاع الأخرى للمضي في نفس الوقت في التفاوض وعقد معاهدات سلام مماثلة بقصد تحقيق سلام شامل في المنطقة ، وسيحكم إطار العمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل مفاوضات السلام بينهما ، وسيوافق الفريقان على كيفية المعالجة وجدول زمني لتنفيذ تعهدهما بموجب المعاهدة .

☐ مبادىء مرافقة :

١ ـ تعلن مصر وإسرائيل أن المبادىء والنصوص المشروحة أدناه يجب أن تنطبق على معاهدات السلام بين إسرائيل وكل واحدة من جاراتها مصر والأردن وسوريا ولبنان .

٢ ـ إن الموقعين ادناه سيتشكان فيما بينهما علاقات طبيعية كتلك القائمة بين دول في سلام مع بعضها ومن اجل هذه الغاية يجب أن يتعهدا بالالتزام بجميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة وتشمل الخطوات التي ستتخذ في هذا الصدد :

(أ) الاعتراف الكامل .
(ب) إزالة المقاطعة الاقتصادية .
(جـ) الضمان بأن مواطني الأطراف الذين تحت سلطتهما القضائية سيتمتعون بحماية عملية القانون المناسبة .

٣ ـ يجب أن يتقصى الموقعان الامكانات من أجل تطور اقتصادي في إطار معاهدات سلام نهائية بهدف المساهمة في جو السلام والتعاون والصداقة الذي هو هدفهما المشترك .

٤ ـ يمكن إنشاء لجان مطالبة من اجل التسوية المتبادلة لجميع المطالب المالية .

٥ ـ ستدعى الولايات المتحدة للاشتراك في المحادثات حول مسائل تتصل بكيفية معالجة تنفيذ الاتفاقيات ووضع جدول زمني لتطبيق تعهدات الطرفين .

٦ ـ سيطلب من مجلس الأمن الدولي بأن يصادق على معاهدات السلام ويضمن بالا تخرق نصوصها وسيطلب من اعضاء مجلس الأمن الدائمين بأن يكفلوا معاهدات السلام ويضمنوا الاحترام لنصوصها . . وسيطلب منهم أيضا أن يجعلوا سياستهم وتصرفاتهم متمشية مع التعهدات الواردة في إطار العمل هذا .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة إسرائيل

شاهد التوقيع
جيمي كارتر
رئيس الولايات المتحدة الامريكية

□ □ إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل :

لكى يتحقق سلام بين مصر وإسرائيل توافق الدولتان على التفاوض بنية حسنة بهدف عقد معاهدة سلام بينهما فى غضون ثلاثة أشهر من توقيع إطار العمل هذا . ولقد اتفق على :

– أن مكان المفاوضات سيكون تحت علم هيئة الأمم المتحدة (فى موقع أو مواقع) يتفق عليها فى صورة متبادلة .

– جميع مبادىء قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ستطبق فى هذا الحل للنزاع بين مصر وإسرائيل .

– ما لم يتفق على غير ذلك فى صورة متبادلة ستنفذ شروط ومعاهدة السلام خلال مدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات بعد التوقيع على معاهدة السلام .

لقد اتفق على الأمور التالية بين الفريقين :

(أ) الممارسة الكاملة للسيادة المصرية على الحدود المعترف بها دولياً بين مصر وفلسطين فى عهد الانتداب .

(ب) انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من سيناء .

(جـ) استعمال المطارات التى يتركها الاسرائيليون قرب العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ للأغراض السلمية فقط بما فى ذلك الاستعمال التجارى الممكن من قبل جميع الدول .

(د) حق المرور الحر لسفن إسرائيل عبر خليج السويس وقناة السويس على أساس انطباق ميثاق القسطنطينية لعام ١٨٨٨ على جميع الدول . وأن مضيق تيران وخليج العقبة هما ممران مائيان دوليان يجب أن يكونا مفتوحين لجميع الدول من أجل حرية ملاحة غير معرقلة وغير متوقفة وتحليق جوى .

(هـ) بناء طريق برى عريض بين سيناء والأردن قرب إيلات مع مرور حر وسلمى مضمون لمصر والأردن .

(و) مرابطة قوات عسكرية كما هو مبين أدناه .

□ مرابطة القوات :

١ – لا يسمح بمرابطة أكثر من فرقة واحدة مدرعة أو مشاة من القوات المصرية المسلحة داخل منطقة تقع على مسافة ٥٠ كيلو مترا تقريبا إلى الشرق من خليج السويس وقناة السويس .

٢ – إن قوات الأمم المتحدة وقوات البوليس المدنى المزودة بأسلحة خفيفة لانجاز المهام البوليسية العادية . هى فقط سترابط ضمن منطقة تقع غربى الحدود الدولية وخليج العقبة ويتراوح عرضها بين ٢٠ كم ، ٤٠ كم .

٣ – داخل المنطقة الواقعة على مسافة من ٢ – ٣ كم إلى الشرق من الحدود الدولية ستكون هناك قوات إسرائيلية عسكرية محدودة لا تتجاوز أربع كتائب مشاة ومراقبين دوليين .

٤ – وحدات من دوريات الحدود لا تتجاوز ثلاث كتائب ، تقوم بمعاونة البوليس المدنى فى المحافظة على النظام فى المنطقة غير المشمولة أعلاه .

سيتقرر التخطيط الدقيق المتعلق أعلاه خلال مفاوضات السلام .

يمكن إقامة محطات للانذار المبكر لضمان الامتثال لنصوص الاتفاق .

□ سترابط قوات الأمم المتحدة :

(أ) فى جزء من منطقة سيناء الواقعة ضمن حوالى ٢٠ كيلو مترا من البحر الأبيض المتوسط ومتاخمة للحدود الدولية .

(ب) في منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور عبر مضيق تيران وهذه القوات لن تنسحب ما لم يوافق على هذا الانسحاب مجلس الأمن الدولي بتصويت إجماعي للأعضاء الدائمين الخمسة .

بعدما توقع معاهدة سلام وبعدما يكتمل الانسحاب المرحلي ستقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل بما في ذلك الاعتراف الكامل ويشمل العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والعوائق التي تعترض التنقل الحر للسلع والأشخاص ، والحماية المتبادلة للمواطنين بعملية القانون المناسبة .

◻ الانسحاب المرحلي :

خلال فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وتسعة أشهر بعد توقيع معاهدة السلام ستنسحب جميع القوات الاسرائيلية إلى الشرق من خط يمتد من نقطة شرقي العريش إلى رأس محمد وسيتحدد الموقع الدقيق لهذا الخط باتفاق متبادل .

عن حكومة جمهورية مصر العربية

عن حكومة إسرائيل

شاهد التوقيع

جيمي كارتر

رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الخطابات المتبادلة الملحقة بوثائق كامب ديفيد

فيما يلي نصوص الرسائل المرافقة لاتفاقيتي كامب ديفيد ، وقد نشرها البيت الأبيض في ٢٢ سبتمبر (أيلول) ، وهي تتعلق بوضع القدس وبتحديد تعابير « الضفة الغربية » و« الفلسطينيون » ، « الشعب الفلسطيني » وتصريح باستعداد الرئيس المصري أنور السادات التكلم باسم الجانب العربي عند الضرورة في المراحل المبكرة من إنشاء حكومة ذاتية فلسطينية .

● أولا ـ نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٧٨ حول القدس :

رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

أكتب إليكم لأعيد تأكيد موقف جمهورية مصر العربية بشأن القدس .

١ ـ تعتبر القدس العربية جزءا من الضفة الغربية ويجب احترام وإعادة الحقوق العربية الشرعية والتاريخية في المدينة .

٢ ـ أن القدس العربية يجب أن تكون تحت السيادة العربية .

٣ ـ أن من حق السكان الفلسطينيين في القدس ممارسة جميع حقوقهم الوطنية المشروعة بوصفهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية .

٤ ـ أن القرارات الصادرة من مجلس الامن وخاصة القرارين رقم ٢٤٢ ، ورقم ٢٦٧ يجب أن تطبق بشأن القدس وتعتبر كافة الاجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع المدينة لاغية وغير قائمة ويجب إبطال آثارها .

٥ ـ يجب أن تتوافر لجميع الشعوب حرية الوصول إلى القدس وممارسة الشعائر الدينية وحق زيارة الأماكن المقدسة بدون أي تمييز أو تفرقة .

٦ ـ يجوز وضع الأماكن المقدسة لكل دين من الأديان الثلاثة تحت إدارة وإشراف ممثل هذا الدين .

٧ ـ ينبغي ألا تقسم الوظائف الضرورية في المدينة . ويمكن إقامة مجلس بلدي من كل من العرب والاسرائيليين للأشراف على تنفيذ هذه الوظائف . وبهذه الطريقة فإنه لن يتم تقسيم المدينة .



رسالة رقم (٢)

إلى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء بيجين :

يشرفني أن أبلغكم يا سيادة الرئيس بأن البرلمان الاسرائيلي « الكنيست » أصدر قانونا في ٢٨ يونيو عام ١٩٦٧ يقضي بأن يكون من سلطة الحكومة ـ عن طريق مرسوم تصدره ـ إخضاع أي جزء من أرض إسرائيل الكبرى للقانون والقضاء والسلطة الادارية للدولة على النحو المبين في المرسوم .

وقد قامت حكومة إسرائيل على أساس هذا القانون بإصدار مرسوم في يوليو ١٩٦٧ ينص على أن القدس مدينة واحدة غير قابلة للتقسيم وأنها عاصمة لدولة إسرائيل .

□ □ □

وسالة رقم (٣)

إلى الرئيس السادات من الرئيس كارتر :

لقد تسلمت رسالتكم المؤرخة في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ والتي توضح الموقف بشأن القدس . وقد أرسلت نسخة من هذه الرسالة إلى رئيس الوزراء مناحم بيجين لاحاطته علما بها .

إن موقف الولايات المتحدة بشأن القدس يظل هو نفس الموقف الذي أعلنه السفير جولدبيرج أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ يوليو عام ١٩٦٧ وهو ما أكده من بعده السفير يوست أمام مجلس الأمن في أول يوليو ١٩٦٩ .

□ ثانيا ـ نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢ / ٩ / ١٩٧٨ حول المستوطنات :

● رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات .

إلحاقا بإطار التسوية في سيناء الذي ينبغي التوقيع عليه هذا المساء أود أن أؤكد من جديد موقف جمهورية مصر العربية بشأن المستوطنات :

١ ـ يجب إجلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمني خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام .

٢ ـ لذلك فإن موافقة حكومة إسرائيل ومؤسساتها الدستورية على هذا المبدأ الأساسي تعتبر شرطا مسبقا لبدء مفاوضات السلام التي تستهدف الوصول إلى معاهدة سلام .

٣ ـ في حالة فشل إسرائيل في الوفاء بهذا الالتزام فإن إطار التسوية سيكون لاغيا وغير قائم .

□ □ □

● رسالة رقم (٢)

إلى الرئيس كارتر من رئيس الوزراء مناحم بيجين :

أتشرف أن أبلغكم أنه خلال الأسبوعين التاليين لعودتي إلى إسرائيل سأطرح على البرلمان الاسرائيلي (الكنيست) مشروع قرار البت فيه يتضمن الاجابة على السؤال التالي :

إذا تمت خلال المفاوضات الخاصة بإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل تسوية جميع المشاكل المعلقة هل تؤيدون إجلاء المستوطنين الاسرائيليين من المناطق التي يقيمون فيها شمال وجنوب سيناء أم أنكم تؤيدون بقاء هؤلاء المستوطنين في تلك الأماكن ؟

إن التصويت على هذا السؤال ـ سيدي الرئيس ـ سيتم بحرية تامة بعيدا عن جميع تقاليد البرلمان المتبعة التي تقضي بأن يتقيد النائب برأي حزبه وذلك برغم أن الائتلاف الحكومي يتأييد ٧٠ نائبا من بين ١٢٠ نائبا هم كل الكنيست وفي اعتقادي أنه سيكون في استطاعة كل عضو في الكنيست سواء من المؤيدين للحكومة أو في مقاعد المعارضة الادلاء بصوته بوحي من ضميره الشخصي .

□ □ □

● رسالة رقم (٣)

من الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات بتاريخ ٢٢/٩/١٩٧٨ :

إلى الرئيس السادات من الرئيس كارتر :

مرفق بهذه الرسالة نسخة من الرسالة التي بعث بها إلى رئيس الوزراء مناحم بيجين موضحا كيفية طرح قضية مستوطنات سيناء على الكنيست لاتخاذ

قرار بشأنها فى وقت لاحق .

وفيما يتعلق بهذه القضية فانا افهم من رسالتكم أن موافقة الكنيست على إجلاء جميع المستوطنين الاسرائيليين من سيناء طبقا لجدول زمني خلال الفترة المحددة لتطبيق معاهدة السلام تعتبر شرطا مسبقا لأى مفاوضات من أجل إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل .

رسالة رقم (٤)

نص رسالة كارتر إلى بيجين بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٨

إلى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر :

لقد تسلمت رسالتكم بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ توضحون فيها كيفية طرح قضية مستقبل المستوطنات الاسرائيلية فى سيناء على الكنيست كى يتخذ قرارا بشأنها .

ومرفق هنا نسخة من رسالة الرئيس السادات إلىّ حول هذا الموضوع .

ثالثا ـ نص الرسائل المتبادلة بين كارتر والسادات وبيجين بتاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٧٨ حول الضفة الغربية وغزة :

رسالة رقم (١)

إلى الرئيس كارتر من الرئيس السادات :

إلحاقا على إطار السلام فى الشرق الأوسط اكتب لكم هذه الرسالة لاحيطكم علما بموقف جمهورية مصر العربية بشأن تطبيق التسوية الشاملة .

انه من أجل ضمان تنفيذ البنود المتعلقة بالضفة الغربية وغزة ومن أجل حماية الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى فإن مصر ستكون على استعداد للاضطلاع بالدور العربى الذى تحدده هذه البنود وذلك بعد المشاورات مع الأردن وممثلى الشعب الفلسطينى .

وثائق وزارة الخارجية
المقترحة لقمة كامب ديفيد

إطار التسوية السلمية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط

انطلاقا من المبادرة التاريخية للرئيس السادات ، تلك المبادرة التى أحيت آمال كافة شعوب العالم فى إيجاد مستقبل أسعد للبشرية.

وبالنظر إلى تصميم شعوب الشرق الأوسط – وجميع الشعوب المحبة للسلام – على وضع نهاية لآلام الماضى وإنقاذ هذا الجيل والأجيال القادمة من آثام الحرب وفتح صفحة جديدة فى تاريخها إيذانا بعهد جديد من الاحترام المتبادل والتفهم.

عازمين على جعل الشرق الأوسط – الذى كان مهد الحضارة ومهبط الرسالات السماوية – نموذجا مشرقا للتعايش والتعاون بين الأمم.

مصممين على إحياء تقاليد التسامح والقبول المتبادل ونبذ الضغائن والأحقاد والتفرقة.

مصممين على الاحتكام فى علاقاتهم إلى نصوص ميثاق الأمم المتحدة والقواعد المستقرة للقانون الدولى والشرعية.

ملتزمين باحترام الإعلان العالمى لحقوق الإنسان نصا وروحا .

راغبين فى أن يقيموا بينهم علاقات حسن جوار لإعلان مبادىء القانون الدولى الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

مدركين أن اقامة السلام وعلاقات حسن الجوار يجب أن تبنى على أساس الشرعية والعدالة والمساواة واحترام الحقوق الأساسية، وعلى حرص كل طرف – فى تصرفاته والدعاوى التى يقدمها – على الرضوخ لحكم القانون والاستعداد الأصيل لتحمل التزامه بعدم الافتئات على سيادة جيرانه وسلامة إقليمهم.

مسلمين بأن الاحتلال وإنكار حقوق الشعوب وأمانيهم المشروعة فى الحياة والتطور بحرية يتعارضان تماما مع روح السلام.

ومراعاة للمصالح الحيوية لجميع شعوب الشرق الأوسط ومصلحة العالم قاطبة في تدعيم السلم والأمن الدوليين.

(مادة أولى)

يعرب الأطراف عن تصميمهم على التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط بتوقيع معاهدات سلام على أساس التنفيذ الكامل لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بجميع أجزائهما.

(مادة ثانية)

يوافق الأطراف على أن إقامة سلام عادل ودائم بينهم يستلزم الوفاء بما يلي:

أولا: انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة طبقا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب.

يتم الانسحاب من سيناء والجولان إلى الحدود الدولية بين فلسطين (تحت الانتداب) وكل من مصر وسوريا.

ويتم الانسحاب من الضفة الغربية إلى خطوط الهدنة الواردة فى الهدنة بين إسرائيل والأردن عام ١٩٤٩، وإذا ما اتفقت الأطراف المعنية على إدخال تعديلات طفيفة على هذه الخطوط فإنه يكون مفهوما أن مثل هذه التعديلات يجب ألا تعكس ثقل الغزو.

وسوف تطبق إجراءات الأمن المنصوص عليها فيما بعد فى الضفة الغربية بهدف التجاوب مع تطلع الطرفين إلى تحقيق أمنهما، وكذلك الحفاظ على حقوق وأمانى الشعب الفلسطيني.

يتم الانسحاب من قطاع غزة إلى خط الهدنة المبين فى اتفاقية الهدنة المبرمة عام ١٩٤٩ بين مصر وإسرائيل.

يبدأ الانسحاب الإسرائيلى فور توقيع معاهدات السلام، وينتهى طبقا لجدول زمنى يتفق عليه خلال الفترة المشار إليها فى المادة السادسة.

ثانيا: إزالة المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة طبقا لجدول زمنى يتفق عليه خلال الفترة المشار إليها في المادة السادسة.

ثالثا: ضمان الأمن والسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة وذلك عن طريق الترتيبات التالية :

(أ) إقامة مناطق منزوعة السلاح على جانبى الحدود.

(ب) إقامة مناطق محدودة التسليح على جانبى الحدود.

(ج) وضع قوات تابعة للأمم المتحدة على جانبى الحدود.

(د) وضع نظم إنذار مبكر على أساس المعاملة بالمثل.

(هـ) تحديد نوعية الأسلحة التى تحصل عليها الدول الأطراف ونظم التسليح فيها.

(و) انضمام جميع الأطراف إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وتعهد الأطراف بعدم إنتاج أو حيازة الأسلحة النووية أو أى مواد نووية متفجرة أخرى.

(ز) تطبيق مبدأ المرور البرئ على الملاحة فى مضايق تيران.

(ح) إقامة علاقات سلام وحسن جوار وتعاون بين الأطراف.

رابعا: تعهد جميع الأطراف بعدم اللجوء للتهديد بالقوة أو استخدامها لتسوية المنازعات بينهم، وحل ما يثور من منازعات بالوسائل السلمية طبقا لأحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

كما يتعهد الأطراف بقبول الاختصاص الإلزامى لمحكمة العدل الدولية بالنسبة لجميع المنازعات الناجمة عن تنفيذ أو تفسير الارتباطات التعاقدية بينهم.

خامسا: بمجرد التوقيع على معاهدات السلام، تلغى الحكومة العسكرية الإسرائيلية فى الضفة الغربية وغزة، وتنتقل السلطة إلى الجانب العربى على نحو سلمى منظم، وتكون هناك فترة انتقالية لا تتجاوز خمسة أعوام من تاريخ توقيع هذا "الإطار"، يتولى الأردن خلالها الإشراف على الإدارة فى الضفة الغربية وتتولى مصر الإشراف على الإدارة فى غزة.

وتؤدى مصر والأردن مهمتهما بالتعاون مع ممثلى الشعب الفلسطينى المنتخبين انتخابا حرا، والذين يمارسون السلطة المباشرة فى إدارة الضفة الغربية وغزة فى نفس الوقت الذى تلغى فيه الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

وقبل انقضاء الفترة الانتقالية بستة أشهر، يمارس الشعب الفلسطيني حقه الأساسي في تقرير مصيره ويمكن من إقامة كيانه الوطني، وسوف توصي مصر والأردن – بحكم مسئوليتهما في غزة والضفة الغربية – بأن يكون هذا الكيان مرتبطا بالأردن حسبما يقرره الشعبان.

وسوف يمكن اللاجئون الفلسطينيون والنازحون من ممارسة حقهم في العودة أو التعويض طبقا للقرارات الصادرة من الأمم المتحدة في هذا الشأن.

سادسا: تنسحب إسرائيل من القدس إلى خط الهدنة المبين في اتفاقية الهدنة الموقعة عام ١٩٤٩ طبقا لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأرض بطريق الحرب، وتعود السيادة والإدارة العربية إلى القدس العربية.

ويشكل مجلس بلدي مشترك للمدينة من عدد متساو من الأعضاء الفلسطينيين والإسرائيليين، يعهد إليه بتنظيم الشئون التالية والإشراف عليها :

(أ) المرافق العامة في كل أنحاء المدينة.

(ب) النقل العام والمرور في المدينة.

(ج) الخدمات البريدية والهاتفية.

(د) السياحة.

ويتعهد الأطراف بضمان حرية العبادة وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وزيارتها والمرور إليها دون أي تفرقة أو تمييز.

سابعا: بالتوازي الزمني مع تنفيذ النصوص المتعلقة بالانسحاب، سوف تمضي الأطراف إلى إقامة العلاقات التي تقوم عادة بين الدول التي هي في حالة سلام مع بعضها البعض. وسعيا وراء هذا الهدف يتعهدون بمراعاة جميع نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

وتشكل الخطوات التي تتخذ في هذا الصدد ما يلي :

(أ) الاعتراف الكامل.

(ب) إنهاء المقاطعة العربية.

(ج) ضمان حرية المرور في قناة السويس طبقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٨ والإعلان الصادر من الحكومة المصرية في ٢٤ أبريل (نيسان) ١٩٥٧.

(د) توفير الحماية القانونية لمواطنى كل طرف في الدول الأخرى الأطراف.

ثامنا: تتعهد إسرائيل بدفع تعويضات شاملة عن الأضرار الناجمة عن العمليات التى قامت بها قواتها المسلحة ضد السكان والمنشآت المدنية، وكذلك عن استغلالها للموارد الطبيعية فى الأراضى المحتلة.

(مادة ثالثة)

بمجرد توقيع هذا «الإطار» - الذى يشكل كلا متوازنا ومتكاملا يضم جميع حقوق والتزامات الأطراف - تكون الأطراف الأخرى مدعوة للانضمام إليه فى إطار مؤتمر جنيف للسلام فى الشرق الأوسط.

(مادة رابعة)

سوف يشترك ممثلو الشعب الفلسطينى فى محادثات السلام التى تجرى بعد توقيع هذا «الإطار».

(مادة خامسة)

سوف تشترك الولايات المتحدة فى المحادثات المتعلقة بكيفية تنفيذ الاتفاقيات والتوصل إلى الجدول الزمنى المحدد لتنفيذ التزامات الأطراف.

(مادة سادسة)

تبرم معاهدات السلام خلال ثلاثة اشهر من تاريخ توقيع الأطراف المعنية لهذا «الإطار» إيذانا ببدء عملية السلام وانطلاق ديناميكية السلام والتعايش.

(مادة سابعة)

سوف يطلب من مجلس الأمن أن يضمن معاهدات السلام ويتحقق من احترام جميع أحكامها، وكذلك أن يضمن الحدود بين الدول الأطراف.

(مادة ثامنة)

سوف يطلب من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن أن يضمنوا مراعاة احكام معاهدات السلام بدقة، وتتعهد هذه الدول أيضا بأن تكون سياساتها ومعاملاتها متفقة مع التعهدات الواردة فى هذا الإطار.

(مادة تاسعة)

تضمن الولايات المتحدة تنفيذ «الإطار» ومعاهدات السلام تنفيذا كاملا وبحسن نية.

نص المشروع الأمريكى المقدم ردا على المشروع المصرى (إطار التسوية السلمية).

A FRAMEWORK FOR PEACE IN THE MIDDLE EAST AGREED AT CAMP DAVID

Muhammad Anwar al-Sadat, President of the Arab Republic of Egypt, and Menachem Begin, Prime Minister of Israel, met with Jimmy Carter, President of the United States of America, at Camp David from September 5 to , 1978, and have agreed on the following framework for peace in the Middle East. They invite other parties to the Arab-Israeli conflict to adhere to it.

Preamble

The search for peace in the Middle East must be guided by the following:

—After four wars during thirty years, despite intensive human efforts, the Middle East, which is the cradle of civilization and the birthplace of three great religions, has not yet enjoyed the blessings of peace. The people of the Middle East yearn for peace so that the vast human and natural resources of the region can be turned to the pursuits of peace and so that this area can become an example of coexistence and co-operation among nations.

—The historic initiative of President Sadat in visiting Jerusalem and the reception accorded to him by the Parliament, government and people of Israel, and the reciprocal visit of Prime Minister Begin to Ismailia, the peace proposals made by both leaders, as well as the warm reception of these missions by the peoples of both countries, have created an unprecedented opportunity for peace which must not be lost if this generation and future generations are to be spared the tragedies of war.

—The provisions of the U.N., charter and the other accepted norms of international law and legitimacy now provide accepted standards for the conduct of relations among all states.

—The only agreed basis for a peaceful settlement of the Arab-Israeli conflict is the United Nations Security Council Resolution 242, supplemented by Resolution 338. Negotiations based on the principles of Resolution 242 are necessary with respect to all fronts of the conflict - the Sinai, the Golan Heights, the West Bank and Gazza, and Lebanon. Resolution 242 in its preamble emphasizes the obligation of Member States in the United Nations to act in accordance with Article 2 of the Charter. Article 2, among other points, calls for the settlement of disputes by peaceful means, and for Members to refrain from the threat or use of force. Egypt and Israel in their agreement signed September 4, 1975, agreed : "The Parties hereby undertake not to

resort to the threat or use of force or military blockade against each other". They both have also stated that there shall be no more war between them. In a relationship of peace, in the spirit of Article 2, negotiations between Israel and any neighbor prepared to negotiate peace and security with it should be based on all the provisions and principles of Resolution 242, including the inadmissibility of the acquisition of territory by war and the need to work for a just and lasting peace in which every state in the area can live in security, within secure and recognized borders.

—Peace is more than the juridical end of the state of belligerency. It should encompass the full range of normal relations between nations. Progress toward that goal can accelerate movement toward a new era of reconciliation in the Middle East marked by co-operation in promoting economic development, in maintaining stability, and in assuring security.

—Security is enhanced by a relationship of peace and by co-operation between nations which enjoy normal relations. In addition , under the terms of peace treaties, based on the principle of reciprocity the sovereign parties can agree to special security arrangements such as demilitarized zones, limited armament areas, early warning stations, special security forces, liaison, agreed measures for monitoring, and other arrangements to be agreed on.

Agreement

Taking these factors into account, Egypt and Israel are determined to reach a just, comprehensive, and durable settlement to the Middle East conflict through the conclusion of peace treaties which will be negotiated on the basis of Security Council Resolution 242 and 338 in all their parts. Their purpose is to achieve peace and good neighborly relations. They recognize that, for peace to endure, it must involve all those who have been principal parties to the Arab-Israeli conflict; it must provide security; and it must give the peoples who have been most deeply affected by the conflict a sense that they have been dealt with fairly in the peace agreement. They therefore agree that this Framework as appropriate is intended by them to constitute a basis for peace not only between Egypt and Israel, but also between Israel and each of its other neighbors prepared to negotiate peace with Israel on this basis. With that objective in mind, they have agreed to proceed as follows:

A. West Bank and Gazza:

1. Egypt and Israel will participate in negotiations to solve the Palestinian problem in all its aspects. The solution must recognize the legitimate rights of the Palestinians and enable the Palestinians to participate in the determination of their own future.
2. To this end, negotiations relating to the West Bank and Gazza should provide for links between these areas and Jordan and should proceed in three stages:

(a) Egypt and Israel hereby agree that the following should be the main principles of a settlement in the West Bank and Gazza, in order to ensure a peaceful and orderly transfer of authority: there should be transitional arrangements for the West Bank and Gazza for a period not exceeding five years. In order to provide full autonomy to the inhabitants, under these arrangements the Israeli military government and admin-

istration will be abolished and withdrawn as soon as a self governing authority can be freely elected by the inhabitants of these areas to replace the existing military government. This transitional arrangement should derive its authority for self-rule from Egypt, Israel, and Jordan, (when Jordan joins the negotiations). To negotiate the details of a transitional arrangement, the Government of Jordan will be invited to join the negotiations on the basis of this Framework. These new arrangements should give due consideration both to the principle of self-rule by the inhabitants of these territories and to the legitimate security concerns of the parties involved.

(b) Egypt, Israel, and Jordan shall determine the modes of setting up the elected self-governing authority in the West Bank and Gazza. The delegations may include Palestinians from the West Bank and Gazza. The parties will negotiate an agreement which will define the powers and responsibilities of the self-governing authority to be exercised in the areas now under the jurisdiction of the military government. In the West Bank and Gazza the withdrawal of Israeli armed forces will take place and there will be a redeployment of some of them into mutually agreed security locations. It will also include arrangements for assuring internal and external security and public order, including the respective roles of Israeli, Egyptian and Jordanian armed forces and local police.

(c) When the self-governing authority in the West Bank and Gazza is established, the transitional period of five years will begin, as soon as possible, but no later than two years after the beginning of the transitional period, Egypt, Israel, Jordan and the self-governing authority in the West Bank and Gazza will undertake negotiations for a peace treaty which will settle all outstanding issues between the parties after the transitional period: the final status of the West Bank and Gazza after the transitional period and its relationship with its neighbors on the basis of all of the principles of U.N., Security Council Resolution 242, including the mutual obligations of peace, the necessity for security arrangements for all parties concerned following the transitional period, the withdrawal of Israeli armed forces, a just settlement of the refugee problem, and the establishment of secure and recognized boundaries in accordance with the Security Council Resolutions 242 and 338. As determined in the peace boundaries and nature of security arrangements must meet the just requirements of the Palestinians and Israel's security needs. The peace treaty will define the rights of the citizens of each of the parties to do business, to work, to live, and to carry on other transactions in the respective areas.

3. All necessary measures will be taken and provisions made to assure Israeli security during the transitional period and beyond . To assist in providing such security:

(a) Egypt and Israel propose that Jordanian citizens participate in the police forces of the self-governing authority. The police will maintain continuing liaison on internal security matters with the designated Israeli authorities to ensure that no hostile threats or acts against Israel or its citizens originate from the West Bank or Gazza.

(b) The nature of the Israeli security presence would be handled in the negotiations described above.

4. During the transitional period, the negotiating parties (Egypt, Israel, Jordan, the self-

governing authority) will constitute a following-up committee to decide by unanimous agreement :

(a) Issues involving interpretation of the agreement or issues unforeseen during the negotiation of the agreement, which are not within the designated authority of the self-rule.

(b) The admission of agreed numbers of persons dispalced from the West Bank in 1967 and of Palestinian refugees together with necessary measures in connection with their return to prevent disruption and disorder.

5. Jerusalem, the city of peace, shall not be divided. It is a city holy to Jew, Muslim, and Christian and all peoples must have free access to it and enjoy the free exercise of worship and the right to visit and transit to the holy places without distinction or discrimination. The holy places of each faith will be under the administration of their representatives. For peace to endure, each community in Jerusalem must be able to express freely its cultural and religious values. A representative municipal council shall supervise essential functions in the city. An agreement on relationships in Jerusalem should be reached in the negotiations dealing with the final status of the West Bank and Gazza.

6. Egypt and Israel agree to work with each other and with other interested parties to achieve a just and permanent solution of the problems of the Arab and Jewish refugees.

7. If Jordan is unable to join these negotiations, Egypt, Israel, and the inhabitants of the West Bank and Gazza will proceed to establish and administer the self-governing authority.

B. Egypt-Israel:

1. Egypt and Israel undertake not to resort to the threat or the use of force to settle disputes. Any disputes shall be settled by peaceful means in accordance with the provisions of Article 33 of the Charter of the United Nations. Disputes that may arise from the application or interpretation of their contractual agreements, shall be settled between the two parties by direct negotiations.

2. In order to achieve peace between them, the parties agree to negotiate, without interruption with the goal of concluding within three months from the signing of this Framework, a peace treaty between them, based on the restoration of full Egyptian sovereignty in the Sinai up to the internationally recognized border between Egypt and mandated Palestine, full peace between Egypt and Israel, security arrangements, and all the elements of a normal, peaceful relationship, while inviting the other parties of the conflict to proceed simultaneously to negotiate and conclude similar peace treaties with a view to achieving a comprehensive peace bin the area.

C. Settlements.

(Language to be inserted)

D. Associated Principles.

1. Egypt and Israel believe that the principles and provisions described below should apply to peace treaties with all neighbors - Egypt, Jordan, Syria and Lebanon.

2. Signatories shall proceed to establish among themselves relationships normal to states at peace with one another. To this end, they should undertake to abide by all the provisions of the Charter of the United Nations. Steps to be taken in this respect include:

(a) Full recognition: including diplomatic, economic and cultural relations;

(b) Abolishing economic boycotts and barriers to the free movement of goods and people;

(c) Guaranteeing that under their jurisdiction the citizens of the other parties shall enjoy the protection of the due process of law.

3. Signatories should agree on the basis of reciprocity to provide security and respect for the sovereignty, territorial integrity and inviolability of the political independence of each state negotiations peace through measures such as the following :

(a) The establishment of demilitarized zones;

(b) The establishment of limited armament zones;

(c) The stationing of United Nations forces or observer groups as agreed;

(d) The stationing of early warning systems on the basis of reciprocity;

(e) Regulating the deployment of their armed forces and the types of their armament and weapons systems.

4. Signatories should explore possibilities for regional economic development in the context of both transitional arrangements and final peace treaties, with the objective of contributing to the atmosphere of peace, co-operation and friendship, their common goal.

5. Claims Commissions may be established for the mutual settlement of all financial claims.

6. The United States shall be invited to participate in the talks on matters related to the modes of the implementation of the agreements, and working out the schedule for the carrying out of the obligations of the parties.

7. The United Nations Security Council shall be requested to endorse the peace treaties and ensure that their provisions shall not be violated. The permanent members of the Security Council shall be requested to underwrite the peace treaties and ensure respect for their provisions. They shall also be requested to conform their Policies and actions to the undertakings contained in this Framework.

For the Government of the Arab Republic of Egypt:

For the Government of Israel:

Witnessed by:

Jimmy Carter, President of the United States of America

معاهدة السلام
بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل

الديباجة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل ـ اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، إذ تؤكدان من جديد التزامهما « بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد » ، المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسا للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب ، بل أيضا بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس ، ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن ..

واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية النزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه ، وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادىء إطار السلام المشار إليها آنفا واسترشادا بها ، وإذ ترغبان أيضا في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم .

فقد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ..

المادة الأولى

١ ـ تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام سلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

٢ ـ تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب ، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .

٣ ـ عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول ، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة ٣) .

المادة الثانية

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي

الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الإنتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك ، دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي .

المادة الثالثة

١ ـ يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم ، وبصفة خاصة :

(أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي .

(ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها .

(جـ) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ، أحدهما ضد الآخر ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ ـ يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر . كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أي مكان . كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ ـ يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، كما يتعهد كل طرف بأن يكفل بتمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة « الملحق الثالث » الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة .

المادة الرابعة

١ ـ بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان .

٢ ـ يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطالبا بسحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ ـ تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول .

٤ ـ يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين .

المادة الخامسة

١ ـ تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع

الدول ، كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز فى كافة الشئون المتعلقة باستخدام القناة .

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة والعبور الجوى ، كما يحترم الطرفان حق كل منهما فى الملاحة والعبور الجوى من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

المادة السادسة

١ - لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أى نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أى فعل أو امتناع عن فعل من جانب آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .

٣ - كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكى تنطبق فى علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التى يكونان من أطرافها بما فى ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .

٤ - يتعهد الطرفات بعدم الدخول فى أى التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ - مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه فى حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف المعنية بموجب هذه المعاهدة وأى من التزاماتهما الأخرى ، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة

المادة السابعة

١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة

٢ - إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

المادة التاسعة

١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .

٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ م

٣ - تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها .

٤ - يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

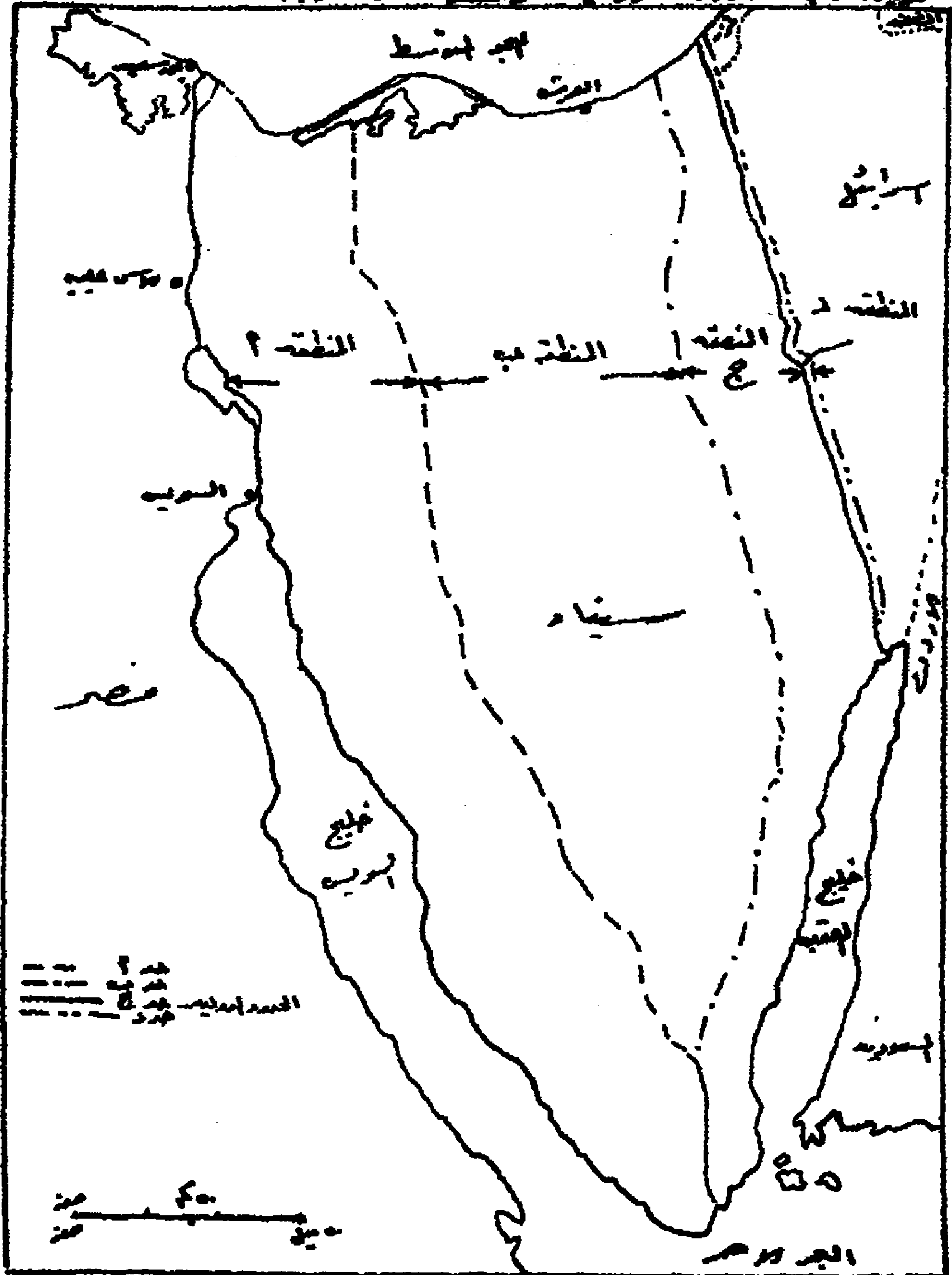
حررت فى واشنطن د . ى . س فى ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ ، ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٩٩ هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والإنجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفى حالة الخلاف فى التفسير فيكون النص الإنجليزى هو الذى يعتد به .

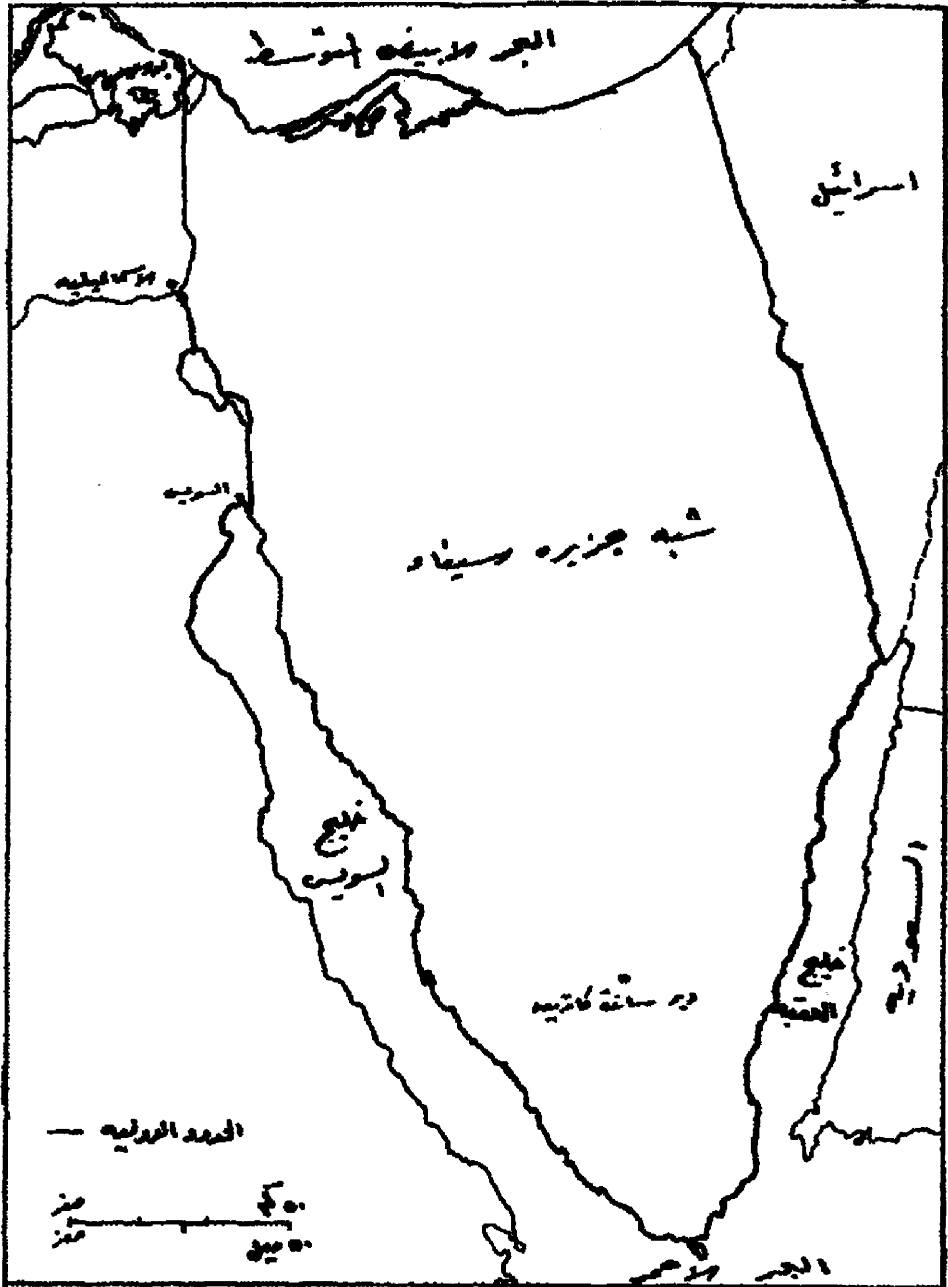
عن حكومة جمهورية مصر
محمد أنور السادات

عن حكومة دولة إسرائيل
مناحم بيجين

شهد التوقيع
جيمى كارتر
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الخريطة تبين الحدود الدولية وخطوط المناطق.




الملحق ٢ - الحدود الدولية
البحر الأبيض المتوسط
إسرائيل
الإسماعيلية
السويس
شبه جزيرة سيناء
خليج السويس
خليج العقبة
دير سانت كاترين
الحدود الدولية
٥٠ كم
صفر
٥٠ ميل
صفر
البحر الأحمر

ملحق (١)

البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن

المادة الأولى

أسس الانسحاب

١ - تقوم إسرائيل بإتمام سحب كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٢ - لتوفير الأمن لكلا الطرفين سيصاحب تنفيذ الانسحاب على مراحل الإجراءات العسكرية وإنشاء المناطق الموضحة في هذا الملحق وفي الخريطة رقم (١) والمشار إليها فيما بعد بكلمة «المناطق».

٣ - يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين :

(أ) الانسحاب المرحلي حتى شرق خط العريش / رأس محمد كما هو مبين على الخريطة رقم (٢) وذلك خلال تسعة أشهر من تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

(ب) الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

٤ - تشكل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على المعاهدة من أجل الإشراف على تنسيق التحركات والتوقيتات أثناء الانسحاب، وإحكام الخطط والجداول الزمنية وفقا للضرورة في حدود القواعد المقررة في الفقرة (٣) أعلاه، والتفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة موضحة في المادة (٤) من المرفق لهذا الملحق.

وسوف تحل اللجنة المشتركة عقب إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء

المادة الثانية

تحديد الخطوط النهائية والمناطق

١ - بغية توفير الحد الأقصى لأمن كلا الطرفين بعد الانسحاب النهائي فإن الخطوط والمناطق الموضحة على الخريطة رقم (١) يتم إنشاؤها وتنظيمها على الوجه التالي :

(أ) المنطقة «أ» :

١ - المنطقة «أ» يحدها من الشرق الخط «أ» (الخط الأحمر) ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقي لخليج السويس كما هو موضح على الخريطة رقم (١).

٢ ـ توجد في هذه المنطقة قوات عسكرية مصرية من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشآتها العسكرية وكذا تحصينات ميدانية .

٣ ـ تتكون العناصر الرئيسية لهذه الفرقة من .

(أ) ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية .

(ب) لواء مدرع واحد .

(جـ) سبع كتائب مدفعية ميدانية تتضمن حتى ١٢٦ قطعة مدفعية .

(د) سبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض / جو وحتى ١٢٦ مدفعا مضادا للطائرات عيار ٣٧ مم فأكثر .

(هـ) حتى ٢٣٠ دبابة .

(و) حتى ٤٨٠ مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع .

(ز) إجمالي حتى ٢٢ ألف فرد .

(ب) المنطقة « ب » :

١ ـ المنطقة « ب » يحدها من الشرق الخط « ب » (الخط الأخضر) ومن الغرب الخط « آ » (الخط الأحمر) كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ ـ توفر الأمن في المنطقة « ب » وحدات حدود مصرية من أربع كتائب مجهزة بأسلحة خفيفة وبمركبات عجل تعاون الشرطة المدنية في المحافظة على النظام في المنطقة . وتتكون العناصر الرئيسية لكتائب الحدود الأربع من إجمالي حتى ٤٠٠٠ فرد .

٣ ـ يمكن إقامة نقط إنذار ساحلية أرضية قصيرة المدى ذات قوة منخفضة لوحدات الحدود على ساحل هذه المنطقة .

٤ ـ تنشأ في المنطقة « ب » تحصينات ميدانية ومنشآت عسكرية لكتائب الحدود الأربع .

(جـ) المنطقة « جـ » :

١ ـ المنطقة « جـ » يحدها من الغرب الخط « ب » (الخط الأخضر) ومن الشرق الحدود الدولية وخليج العقبة كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ ـ تتمركز في المنطقة « جـ » قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط .

٣ ـ تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة أداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة .

٤ ـ توزع قوات الأمم المتحدة داخل المنطقة « جـ » وتؤدى وظائفها المحددة في المادة السادسة من هذا الملحق .

٥ ـ تتمركز قوات الأمم المتحدة أساسا في معسكرات تقع داخل مناطق التمركز التالية والموضحة على الخريطة رقم (١) على أن تحدد مواقعها بعد التشاور مع مصر .

(أ) في ذلك الجزء من المنطقة في سيناء التي تقع في نطاق ٢٠ كم تقريبا من البحر المتوسط وتتاخم الحدود الدولية .

(ب) في منطقة شرم الشيخ .

(د) المنطقة « د » :

١ ـ المنطقة « د » يحدها من الشرق الخط « د » (الخط الأزرق) ومن الغرب الحدود الدولية كما هو موضح على الخريطة رقم (١) .

٢ ـ توجد في هذه المنطقة قوة إسرائيلية محدودة من أربع كتائب مشاة ومنشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية ومراقبى الأمم المتحدة .

٣ ـ لا تتضمن القوة الإسرائيلية في المنطقة « د » دبابات أو مدفعية أو صواريخ فيما عدا صواريخ فردية أرض/جو .

٤ ـ تتضمن العناصر الرئيسية لكتائب المشاة الإسرائيلية الأربع حتى ١٨٠ مركبة مدرعة من كافة الأنواع وإجمالى حتى ٤٠٠٠ فرد .

٥ ـ يسمح باجتياز الحدود الدولية من خلال نقاط المراجعة فقط والمحددة من قبل كل طرف وتحت سيطرته ويكون هذا الاجتياز وفقا للقوانين والنظم المعمول بها في كل دولة .

٦ ـ توجد بهذه المناطق تلك التحصينات الميدانية والمنشآت العسكرية والقوات والأسلحة المسموح بها والمحددة في هذا الملحق .

المادة الثالثة

نظام الطيران العسكرى

١ - تكون طلعات طائرات القتال وطلعات الاستطلاع، لمصر وإسرائيل فوق المنطقتين «أ»، «د» فحسب، كل فى منطقته.

٢ - تتمركز الطائرات غير المسلحة وغير القتالية لمصر وإسرائيل فى المنطقتين «أ»، «د» فقط، كل فى منطقته.

٣ - تقلع وتهبط طائرات النقل غير المسلحة المصرية فقط فى المنطقة «ب» ويمكن الاحتفاظ فى المنطقة «ب» بعدد ٨ طائرات منها.

يمكن تجهيز وحدات الحدود المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائفها فى المنطقة «ب».

٤ - يمكن تجهيز الشرطة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسلحة لأداء وظائف الشرطة العادية فى المنطقة «جـ».

٥ - يمكن إنشاء مطارات مدنية فقط فى هذه المناطق.

٦ - دون المساس بأحكام هذه المعاهدة، يقتصر النشاط الجوى العسكرى فى المناطق المختلفة وفى المجال الجوى الواقع فوق مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد فى هذا الملحق.

المادة الرابعة

النظام البحرى العسكرى

١ - يمكن للقطع البحرية التابعة لمصر وإسرائيل التمركز والعمل على سواحل المنطقتين «أ»، «د» كل فى منطقته.

٢ - يمكن لزوارق حرس السواحل المصرية خفيفة التسليح أن تتمركز وتعمل فى المياه الإقليمية للمنطقة «ب» لمعاونة وحدات الحدود فى أداء وظائفها فى هذه المنطقة.

٣ - تؤدى الشرطة المدنية المصرية والمجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحا خفيفا وظائف الشرطة العادية داخل المياه الإقليمية للمنطقة «جـ».

٤ - ليس فى هذا الملحق ما يعتبر انتقاصا من حق المرور البرىء للقطع البحرية لكلا الطرفين.

٥ - يمكن أن تقام فى المناطق المختلفة موانىء ومنشآت بحرية مدنية فقط.

٦ - دون المساس بأحكام هذه المعاهدة يقتصر النشاط البحرى العسكرى فى المناطق المختلفة وفى مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد فى هذا الملحق.

المادة الخامسة

نظام الإنذار المبكر.

يمكن لكل من مصر وإسرائيل إنشاء وتشغيل نظم إنذار مبكر فى المنطقتين «أ»، «د» فقط، كل فى منطقته.

المادة السادسة

عمليات الأمم المتحدة

١ - يطلب الطرفان من الأمم المتحدة أن توفر قوات ومراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل كل جهودها لمنع أى خرق لأحكامه.

٢ - يتفق الطرفان، كل فيما يخصه، على طلب الترتيبات التالية فيما يتعلق بقوات ومراقبى الأمم المتحدة:

(أ) تشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة على امتداد الحدود الدولية وعلى الخط «ب» وداخل المنطقة «جـ».

(ب) التحقق الدورى من تنفيذ أحكام هذا الملحق مرتين فى الشهر على الأقل، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

(جـ) إجراء تحقيق إضافى خلال ٤٨ ساعة بعد تلقى طلب بذلك من أى من الطرفين.

(د) ضمان حرية الملاحة فى مضيق تيران وفقا للمادة الخامسة من معاهدة السلام.

٣ - تنفذ الترتيبات المقررة عاليه لكل منطقة بواسطة قوات الأمم المتحدة فى المناطق «أ»، «ب»، «جـ» وبواسطة مراقبى الأمم المتحدة فى المنطقة «د».

٤ - يرافق أطقم التحقيق للأمم المتحدة ضباط

اتصال من الطرف المختص .

٥ - تخطر قوات الأمم المتحدة ومراقبوها كلا الطرفين بالنتائج التي يتوصلون إليها .

٦ - تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها الذين يعملون في مختلف المناطق بحرية الحركة والتسهيلات الأخرى الضرورية لأداء واجباتهم .

٧ - لا تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها بأية صلاحيات للسماح باجتياز الحدود الدولية .

٨ - يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات الأمم المتحدة وسيتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

٩ - يتفق الطرفان على أن تقوم الأمم المتحدة بوضع ترتيبات القيادة التي تضمن أفضل تنفيذ فعال لمسئولياتها .

المادة السابعة

نظام الاتصال

١ - عقب حل اللجنة المشتركة يتم إنشاء نظام اتصال بين الطرفين ، ويهدف هذا النظام إلى توفير وسيلة فعالة لتقييم مدى التقدم في تنفيذ الالتزامات وفقا لهذا الملحق وحل أية مشكلة قد تطرأ أثناء التنفيذ ، كما تقوم بإحالة المسائل التي لم يبت فيها إلى السلطات العسكرية الأعلى للبلدين كل فيما يخصه للنظر فيها ، كما يهدف أيضا إلى منع أية مواقف قد تنشأ نتيجة أخطاء أو سوء فهم من قبل أي من الطرفين .

٢ - يقام مكتب اتصال مصري في مدينة العريش ومكتب اتصال إسرائيلي في مدينة بئر سبع ويرأس كل مكتب ضابط من البلد المعني يعاونه عدد من الضباط .

٣ - يقام اتصال تليفوني مباشر بين المكتبين وكذا خطوط تليفونية مباشرة بين قيادة الأمم المتحدة وكلا المكتبين .

المادة الثامنة

احترام النصب التذكارية للحرب

يلتزم كل طرف بالمحافظة على النصب القائمة في ذكرى جنود الطرف الآخر بحالة جيدة ، وهي النصب القائمة بواسطة إسرائيل في سيناء والنصب التي ستقام بواسطة مصر في إسرائيل ، كما سيسمح لكل طرف بالوصول إلى هذه النصب .

المادة التاسعة

الترتيبات المؤقتة

ينظم المرفق لهذا الملحق والخريطتان رقم (٢) ، (٣) انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي ، وكذا حركة قوات الطرفين والأمم المتحدة حتى الانسحاب النهائي .

مرفق الملحق (١)

تنظيم الانسحاب من سيناء

المادة الأولى

مبادىء الانسحاب

١ - يتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين من سيناء على مرحلتين كما هو مبين في المادة الأولى من الملحق (١) ويتضمن هذا المرفق تخطيط وتوقيت الانسحاب، وتقوم اللجنة المشتركة بإعداد التفاصيل الخاصة بهذه المراحل وتقدمها إلى كبير منسقي قوات الأمم المتحدة بالشرق الأوسط قبل شهر من ابتداء أية مرحلة من مراحل الانسحاب.

٢ - اتفق الطرفان على المبادىء التالية بشأن ترتيب التحركات العسكرية.

(أ) على الرغم مما تقضي به أحكام المادة التاسعة الفقرة الثانية من هذه المعاهدة، وحتى يتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الخطين (ى و م) الحاليين اللذين أنشئا بناء على الاتفاقية المصرية/ الإسرائيلية الموقعة في سبتمبر ١٩٧٥ والمشار إليها فيما بعد باتفاقية عام ١٩٧٥، إلى خط الانسحاب المرحلي، فإن جميع الترتيبات العسكرية القائمة طبقاً لتلك الاتفاقية تبقى سارية المفعول فيما عدا الترتيبات العسكرية المنصوص عليها خلاف ذلك في هذا المرفق.

(ب) مع انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية تدخل قوات الأمم المتحدة فوراً المناطق المخلاة لإقامة مناطق عازلة مؤقتة كما هو موضح على الخريطتين (٢)، (٣) على التوالي بغرض الإبقاء على الفصل بين القوات. ويكون دخول قوات الأمم المتحدة سابقاً لتحرك أي أفراد آخرين إلى داخل هذه المناطق.

(جـ) خلال فترة سبعة أيام بعد إخلاء القوات الإسرائيلية المسلحة لأية مساحة واقعة في المنطقة «أ» تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق.

(د) خلال فترة سبعة أيام بعد إخلاء القوات الإسرائيلية المسلحة لأية مساحة واقعة في المنطقتين «أ»، «ب» تنتشر وحدات الحدود المصرية وفقاً لأحكام المادة الثانية من الملحق (١).

(هـ) تدخل الشرطة المدنية المصرية إلى المساحات المخلاة عقب دخول قوات الأمم المتحدة مباشرة لأداء الوظائف العادية للشرطة.

(و) تنتشر وحدات القوات البحرية المصرية في خليج السويس وفقاً لأحكام المادة الثانية من هذا المرفق.

(ز) وباستثناء تلك التحركات المشار إليها أعلاه فإن أعمال الانتشار للقوات المسلحة المصرية والأنشطة الموضحة في الملحق (١) تكون سارية المفعول في المناطق المخلاة بعد أن تتم القوات المسلحة الإسرائيلية انسحابها إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي.

المادة الثانية

المراحل الفرعية للانسحاب إلى خط الانسحاب المرحلى

١ - يتم الانسحاب إلى خط الانسحاب المرحلى على مراحل فرعية كما هو منصوص عليه فى هذه المادة وكما هو موضح على الخريطة (٣) وتتم كل مرحلة فرعية خلال العدد المقرر من الأشهر التى يبدأ احتسابها اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

(أ) المرحلة الفرعية الأولى :
خلال شهرين تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من منطقة العريش بما فى ذلك مدينة العريش ومطارها والمشار إليها بالمنطقة (١) على الخريطة رقم (٣) .

(ب) المرحلة الفرعية الثانية .
خلال ثلاثة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المنطقة الواقعة بين الخط « م » المقرر بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ والخط « أ » والمشار إليها بالمنطقة (٢) على الخريطة رقم (٣) .

(جـ) المرحلة الفرعية الثالثة :
خلال خمسة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المنطقة الواقعة شرق وجنوب المنطقة (٢) والمشار إليها بالمنطقة (٣) على الخريطة رقم (٣) .

(د) المرحلة الفرعية الرابعة :
خلال سبعة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من منطقة الطور/رأس الكنيسة والمشار إليها بالمنطقة (٤) على الخريطة رقم (٣) .

(هـ) المرحلة الفرعية الخامسة :
خلال تسعة شهور ، تنسحب القوات المسلحة الإسرائيلية من المناطق المتبقية غرب خط الانسحاب المرحلى بما فى ذلك منطقة سانت كاترين والمناطق شرق ممرى الجدى ومتلا والمشار إليها بالمنطقة (٥) على الخريطة رقم (٣) ويكتمل بذلك الانسحاب الإسرائيلى إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلى .

٢ - تنتشر القوات المصرية فى المناطق المخلاة من القوات المسلحة الإسرائيلية وفقا لما يلى .

(أ) ينتشر ثلث القوات المسلحة المصرية الموجودة فى سيناء وفقا لإتفاقية عام ١٩٧٥ فى الأجزاء من المنطقة « أ » التى تقع داخل المنطقة (١) وذلك حتى إتمام الانسحاب المرحلى . وبعد ذلك تنتشر القوات المسلحة المصرية كما هو موضح فى المادة الثانية من الملحق (١) فى المنطقة « أ » حتى حد المنطقة العازلة المؤقتة .

(ب) يبدأ نشاط القوات البحرية المصرية وفقا للمادة الرابعة من الملحق (١) على امتداد سواحل المناطق (٢) ، (٣) ، (٤) عقب إتمام المراحل الفرعية الثانية والثالثة والرابعة على التوالى .

(جـ) تنتشر كتيبة واحدة من وحدات الحدود المصرية الموضحة فى المادة الثانية من الملحق (١) فى المنطقة (١) عقب إتمام المرحلة الفرعية الأولى . كما تنتشر كتيبة ثانية فى المنطقة (٢) عقب إتمام المرحلة الفرعية الثانية وتنتشر كتيبة ثالثة فى المنطقة (٣) عقب إتمام المرحلة الفرعية الثالثة والكتيبتان الثانية والثالثة المذكورتان عاليه يمكن لن تنتشر فى أى من المناطق المخلاة بعد ذلك بجنوب سيناء .

٣ - يعاد توزيع قوات الأمم المتحدة فى المنطقة العازلة (١) المقررة بمقتضى اتفاقية عام ١٩٧٥ لتمكين انتشار القوات المصرية الموضح فى السابق وذلك عقب إتمام المرحلة الفرعية الأولى وفيما عدا ذلك تستمر فى أداء مهامها وفقا لأحكام الاتفاقية المشار إليها فى الأجزاء المتبقية من المنطقة المذكورة حتى إتمام الانسحاب المرحلى ، وفقا لما هو موضح فى المادة الأولى من هذا المرفق .

٤ - يمكن للقوافل الإسرائيلية استخدام الطرق جنوب وشرق التقاطع الرئيسى للطريق الواقع شرق العريش لإخلاء القوات الإسرائيلية ومعداتها حتى

إتمام الانسحاب المرحلي . وتتحرك القوافل في ضوء النهار بعد تقديم إخطار بذلك بأربع ساعات إلى مجموعة الاتصال المصرية وقوات الأمم المتحدة وتصاحبها قوات الأمم المتحدة . وسيتم ذلك وفقا للتوقيتات المنظمة من قبل اللجنة المشتركة ويصاحب القوافل ضابط اتصال مصري لتأمين التحركات دون عائق . ويمكن للجنة المشتركة أن توافق على ترتيبات أخرى بالنسبة للقوافل .

المادة الثالثة

قوات الأمم المتحدة

١ - يطلب الطرفان توزيع قوات الأمم المتحدة وفقا للضرورة لأداء الوظائف الواردة في هذا المرفق حتى موعد إتمام الانسحاب النهائي ، ولهذا الغرض يوافق الطرفان على إعادة توزيع قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة .

٢ - تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ هذا المرفق وتبذل ما في وسعها لمنع أية مخالفة لأحكامه .

٣ - عندما توزع قوات الأمم المتحدة تبعا لأحكام المادتين الأولى والثانية من هذا المرفق ، تباشر مهمة التحقق في المناطق محدودة القوات وفقا للمادة السادسة من الملحق (١) وتقيم نقاط مراجعة ، ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة في المناطق العازلة المؤقتة الموضحة بالمادة الثانية أعلاه ، والوظائف الأخرى لقوات الأمم المتحدة والمتعلقة بالمنطقة العازلة للخط المرحلي موضحة في المادة الخامسة من هذا المرفق .

المادة الرابعة

اللجنة المشتركة والاتصال

١ - تعمل اللجنة المشتركة المشار إليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة ، وحتى تاريخ إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء .

٢ - تتكون اللجنة المشتركة من ممثلين من كل طرف برئاسة ضباط من رتب عالية وتدعو اللجنة المشتركة ممثلين للأمم المتحدة لحضور اجتماعاتها عند مناقشة موضوعات تتعلق بالأمم المتحدة ، أو إذا طلب أي من الطرفين وجود الأمم المتحدة ويتم التوصل إلى قرارات اللجنة المشتركة باتفاق كل من مصر وإسرائيل .

٣ - تشرف اللجنة المشتركة على تنفيذ الترتيبات الموضحة في الملحق (١) وفي هذا المرفق ، ولهذا الغرض وبالاتفاق بين الطرفين تقوم بما يلي :

(أ) تنسيق التحركات العسكرية الموضحة في هذا المرفق وتشرف على تنفيذها .

(ب) تتناول بالبحث وتسعى إلى حل أية مشكلة تنشأ من تنفيذ الملحق (١) وهذا المرفق وتناقش أية مخالفات تبلغ إليها بواسطة قوات الأمم المتحدة ومراقبيها ، وتحيل إلى حكومتي مصر وإسرائيل أية مشاكل لم يتم حلها .

(جـ) تساعد قوات الأمم المتحدة ومراقبيها في تنفيذ مهامهم ، وتبحث الجداول الزمنية الخاصة بالتحقيقات الدورية عندما يطلب منها الطرفان ذلك ، كما هو وارد في الملحق رقم (١) وفي هذا المرفق .

(د) تنظم وضع العلامات على الحدود الدولية وجميع الخطوط والمناطق المشار إليها في الملحق (١) وهذا المرفق .

(هـ) تشرف على تسليم المنشآت اللازمة العثور على الجثث المفقودة لجنود مصر وإسرائيل وإعادتها .

(و) تنظم إقامة وتشغيل نقاط المراجعة المداخل على امتداد خط العريش رأس محمد ، وفقا لأحكام المادة الرابعة من الملحق (٣) .

(ح) توالي أعمالها عن طريق استخدام أطقم اتصال مشتركة من ممثل واحد عن كل من مصر وإسرائيل من مجموعة اتصال دائمة ، وسوف تمارس أنشطتها وفقا لتوجيه اللجنة المشتركة .

(ط) توفير الاتصال والتنسيق مع قيادة الأمم المتحدة التي تنفذ أحكام المعاهدة وعن طريق أطقم الاتصال المشتركة تحافظ على

التنسيق والتعاون المحلي مع قوات الأمم المتحدة المتمركزة في مناطق معينة أو مراقبي الأمم المتحدة الذين يرصدون مناطق معينة لتوفير أية مساعدة مطلوبة .

(ى) تناقش أية مسائل أخرى قد يتفق الطرفان على طرحها على اللجنة .

تعقد اجتماعات اللجنة المشتركة مرة واحدة كل شهر على الأقل وفي حالة طلب أحد الطرفين أو قيادة قوات الأمم المتحدة عقد اجتماع خاص ، فيتم عقد هذا الاجتماع خلال ٢٤ ساعة

٥ ـ تجتمع اللجنة المشتركة في المنطقة العازلة حتى إتمام الانسحاب المرحلي ثم تجتمع في مدينتي العريش وبير سبع بعد ذلك بالتبادل ، على أن يعقد أول اجتماع لها ليس متأخرا عن أسبوعين بعد بدء سريان مفعول المعاهدة .

المادة الخامسة

تعريف المنطقة العازلة المؤقتة وأنشطتها

١ ـ تنشأ منطقة عازلة مؤقتة بغرض قيام قوات الأمم المتحدة بالفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية ، وذلك غرب خط الانسحاب المرحلي ومتاخمة له كما هو مبين في الخريطة رقم (٢) ، وذلك بعد تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي وتوزيع القوات خلف خط الانسحاب المرحلي .

وتتولى الشرطة المدنية المصرية المجهزة بأسلحة خفيفة القيام بمهام الشرطة العادية في هذه المنطقة .

٢ ـ تقوم قوة الأمم المتحدة بتشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ، ونقاط مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة بغية التأكد من الالتزام بأحكام هذه المادة .

٣ ـ وطبقا للترتيبات التي اتفق عليها الطرفان والتي سيتم تنسيقها في اللجنة المشتركة ، يتولى أفراد إسرائيليون إدارة منشآت حربية فنية في أربعة مواقع محددة وموضحة على الخريطة رقم (٢) ومشار إليها بـ (ف ١) (إحداثي المركز على الخريطة ٥٧٦٦٣٩٤٠) و (ف ٢) (إحداثي المركز على الخريطة ٥٩٢٥١٥٤١) ، (ف ٣) (إحداثي المركز على الخريطة ٥٩٣٣١٥٢٧) ، (ف ٤) (إحداثي المركز على الخريطة ٦١١٣٠٩٧٩) وذلك طبقا للمبادىء التالية :

(أ) يتولى العمل بالمنشآت الفنية أفراد فنيون وإداريون مسلحون بالأسلحة اللازمة لحمايتها (مسدسات ، بنادق ، مدافع رشاشة خفيفة ومتوسطة ، قنابل يدوية وذخيرة) كالآتي

- ف ١ / ما لا يزيد على ١٥٠ فردا .
- ف ٢ ، ٣ / ما لا يزيد على ٣٥٠ فردا .
- ف ٤ / ما لا يزيد على ٢٠٠ فردا .

(ب) لا يحمل الأفراد الإسرائيليون أسلحة خارج المواقع ، باستثناء الضباط الذين يجوز لهم حمل الأسلحة الشخصية .

(جـ) سيدخل طرف ثالث يتفق عليه بين مصر وإسرائيل لإجراء تفتيشات داخل محيط المنشآت الفنية في المنطقة العازلة ، ويقوم الطرف الثالث بالتفتيش مرة كل شهر على الأقل وبطريقة فجائية ويتحقق المفتشون من طبيعة عمل وتشغيل المنشآت ومن الأسلحة والأفراد داخلها ، ويقوم الطرف الثالث بإبلاغ الطرفين فورا عن أي تحول لأية منشأة عن دورها في أعمال المسح البصري والالكتروني والمواصلات .

(د) يجوز القيام بإمداد المنشآت وزيارتها لأغراض فنية وإدارية واستبدال الأفراد والأجهزة المقامة في المواقع دون تعطيل ، وذلك من خلال نقاط مراجعة الأمم المتحدة حتى مداخل المنشآت الفنية بعد المراجعة والمرافقة بواسطة قوة الأمم المتحدة فحسب .

(هـ) يسمح لإسرائيل أن تدخل في منشآتها الفنية المواد اللازمة للأداء الصحيح للمنشآت والأفراد .

(و) يسمح لإسرائيل بما يلي وطبقا لما تحدده اللجنة المشتركة :

١ ـ الإبقاء داخل منشآتها على معدات مكافحة الحريق والصيانة العامة وكذلك العربات الإدارية ذات العجل والمعدات الهندسية المتحركة اللازمة لصيانة المواقع وجميع العربات تكون غير مسلحة

٢ ـ صيانة الطرق وخطوط المياه وكابلات المواصلات التي تخدم هذه المواقع سواء بداخلها أو بداخل المنطقة العازلة ، وفي كل من مواقع المنشآت الثلاثة (ف ١ ، ف ٢ ، ف ٣ ، ف ٤) . ويجوز أن تتم هذه الصيانة بما لا يتجاوز عربتين ذات العجل وغير مسلحتين وبما لا يتجاوز إثنى عشر فردا غير مسلحين ومعهم المعدات الضرورية فقط ، بما في ذلك المعدات الهندسية الثقيلة إذا ما دعت الحاجة لها ، ويجوز إتمام عمليات الصيانة هذه ثلاث مرات أسبوعيا باستثناء المشاكل الخاصة وبعد إعطاء الأمم المتحدة إخطارا مسبقا بأربع ساعات ويرافق الطاقم قوات الأمم المتحدة .

(ز) يتم التنقل من المنشآت الفنية وإليها خلال ساعات النهار فقط ويكون الدخول إليها والخروج منها على الوجه التالي :

١ ـ ف ١ /عن طريق نقطة تفتيش الأمم المتحدة ومن خلال الطريق الموصل بين أبو عجيلة ومفترق طريقى أبو عجيلة وجبل ليبنى (كيلومتر ١٦١) كما هو موضح على (الخريطة رقم ٢) .

٢ ـ ف ٢ ، ف ٣/ عن طريق نقطة تفتيش الأمم المتحدة ومن خلال الطريق المنشأ عبر المنطقة العازلة إلى جبل كاترين (الخريطة رقم ٢) .

٣ ـ ف ٢ ، ف ٣ ، ف ٤/ من خلال طائرات الهليكوبتر على أن تستخدم ممرا جويا وفي الأوقات وطبقا لنظام طلعات توافق عليها اللجنة المشتركة وتقوم قوة الأمم المتحدة بتفتيش طائرات الهليكوبتر في مواقع الهبوط وخارج نطاق المنشآت .

(ح) تخطر إسرائيل قوة الأمم المتحدة قبل ساعة على الأقل من قيامها بأى تحرك تعتزم القيام به من المنشآت وإليها .

(ط) يحق لإسرائيل إخلاء المرضى والجرحى واستدعاء الخبراء الطبيين والأطقم الطبية في أي وقت بعد إعطاء بلاغ فورى إلى قوة الأمم المتحدة

٤ ـ تتناول اللجنة المشتركة بحث تفاصيل المبادىء المشار إليها أعلاه وكل الأمور الأخرى الواردة في هذه المادة التي تتطلب التنسيق بين الطرفين .

٥ ـ يتم سحب هذه المنشآت الفنية عند انسحاب القوات الإسرائيلية من خط الانسحاب المرحلى أو في وقت يتم الاتفاق عليه بين الطرفين .

المادة السادسة

أسلوب التصرف

في المنشآت والمواقع العسكرية

يحدد الطرفان أسلوب التصرف في المنشآت والمواقع العسكرية طبقا للأسس الآتية :

١ ـ تقوم اللجنة المشتركة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع قبل انسحاب إسرائيل من أية منطقة بالإعداد لقيام أطقم الاتصال والأطقم الفنية المصرية والإسرائيلية بعمل تفتيش مشترك على جميع المنشآت المناسبة للاتفاق على حالة المنشآت والمواد التي ستسلم إلى الجانب المصرى ولترتيب عملية التسليم ، وستعلن إسرائيل في ذلك الوقت عن خططها فيما يتعلق بكيفية التصرف في هذه المنشآت والمواد التي بداخلها .

٢ ـ تتعهد إسرائيل أن تنقل لمصر كل ما يتفق عليه من المرافق الأساسية والمنافع العامة والمنشآت بحالة سليمة بما في ذلك المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانىء ، وتقدم إسرائيل لمصر المعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل هذه المنشآت وتسمح للأطقم الفنية المصرية بمراقبة تشغيل هذه المنشآت والتعرف على طريقة عملها لمدة تصل إلى أسبوعين قبل التسلم .

٣ ـ عندما تخلى إسرائيل نقاط المياه العسكرية

بالقرب من العريش والطور تباشر الأطقم الفنية المصرية إدارة هذه المنشآت والمعدات المعاونة لها طبقاً لعملية تسلم منظمة وسابقة الإعداد بواسطة اللجنة المشتركة . وتتعهد مصر بأن تستمر في توفير الكميات العادية من المياه المتوافرة حالياً عند مختلف نقاط المياه لحين انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الحدود الدولية ، إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك في اللجنة المشتركة .

٤ ـ تتعهد إسرائيل بإزالة أو تدمير جميع العوائق العسكرية من المناطق القريبة من السكان والطرق والمنشآت الرئيسية والمنافع العامة .

(ب) بالنسبة للموانع وحقول الألغام التي لا يمكن إزالتها أو تدميرها قبل الانسحاب الإسرائيلي ، تقوم إسرائيل بتقديم خرائط مفصلة إلى مصر والأمم المتحدة عن طريق اللجنة المشتركة وفي موعد لا يتجاوز ١٥ يوماً قبل دخول قوات الأمم المتحدة إلى هذه المناطق .

(جـ) يقوم المهندسون العسكريون المصريون بالدخول إلى هذه المناطق بعد دخول قوات الأمم المتحدة لإجراء عمليات إزالة هذه الموانع طبقاً لخطة تقوم مصر بتقديمها قبل التنفيذ .

المادة السابعة

النشاط الاستطلاعي

١ ـ يتم النشاط الجوي الاستطلاعي خلال الانسحاب على الوجه التالي :

(أ) يطلب كلا الطرفين من الولايات المتحدة الاستمرار في طلعات الاستطلاع الجوي وفقاً للاتفاقات السابقة حتى إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي .

(ب) تغطي الطلعات الجوية المناطق المحدودة القوات للتأكد من حجم القوات والتسليح وللتأكد من أن القوات الإسرائيلية قد انسحبت من المناطق المبينة في المادة (٢) من الملحق (١) . والمادة الثانية من هذا المرفق والخريطتين (٢) ، ورقم (٣) ومن بقاء القوات خلف خطوطها بعد ذلك ، ويمكن القيام بطلعات تفتيش خاصة بناء على طلب أي من الطرفين أو بناء على طلب من الأمم المتحدة .

(جـ) تقتصر التبليغات على العناصر العسكرية الرئيسية لتنظيم كل طرف كما هي موضحة في الملحق (١) وفي هذا المرفق

٢ ـ يطلب الطرفان من بعثة سيناء الميدانية التابعة للولايات المتحدة أن تستمر في عملياتها طبقاً للاتفاقات السابقة وحتى إتمام انسحاب إسرائيل من المنطقة الواقعة شرق ممري الجدي ومتلا ، وبعد ذلك تنتهي مهمة البعثة .

المادة الثامنة

ممارسة السيادة المصرية

تستأنف مصر ممارستها لسيادتها الكاملة على الأجزاء التي يتم إخلاؤها في سيناء بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه الأجزاء ، كما هو منصوص عليه في المادة (١) من هذه المعاهدة .

ملحق (٢)

بروتوكول بشأن علاقات الطرفين

المادة الأولى

العلاقات الدبلوماسية والقنصلية

يتفق الطرفين على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية وتبادل السفراء عقب الانسحاب المرحلى .

المادة الثانية

العلاقات الاقتصادية والتجارية

١ ـ يتفق الطرفان على إزالة جميع الحواجز ذات الطابع التمييزى القائمة فى وجه العلاقات الاقتصادية العادية ، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية لأى منهما عقب إتمام الانسحاب المرحلى .

٢ ـ يدخل الطرفان فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن وفى موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلى ، وذلك بغية عقد اتفاق تجارة يستهدف إنماء العلاقات الاقتصادية ذات النفع المتبادل بينهما .

المادة الثالثة

العلاقات الثقافية

١ ـ يتفق الطرفان على إقامة علاقات ثقافية عادية بعد إتمام الانسحاب المرحلى .

٢ ـ يتفق الطرفان على أن التبادل الثقافى فى كافة الميادين أمر مرغوب فيه وعلى أن يدخلا فى مفاوضات فى أقرب وقت ممكن ، وفى موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد إتمام الانسحاب المرحلى بغية عقد اتفاق ثقافى .

المادة الرابعة

حرية التنقل

١ ـ عقب إتمام الانسحاب المرحلى ، يسمح كل طرف لمواطنى وسيارات الطرف الآخر بحرية الانتقال إلى إقليمه والتنقل داخله ، وذلك طبقاً للقواعد العامة التي تطبق على مواطنى وسيارات الدول الأخرى ، ويمتنع كل طرف عن فرض قيود ذات طابع تمييزى على حرية تنقل الأشخاص والسيارات من إقليمه إلى إقليم الطرف الآخر .

٢ ـ كما يسمح بالدخول دون إعاقة إلى الأماكن ذات القيمة الدينية والتاريخية وذلك على أساس تبادلى وغير ذى طابع تمييزى .

المادة الخامسة

التعاون فى سبيل التنمية وعلاقات حسن الجوار

١ ـ يقر الطرفان أن هناك مصلحة متبادلة فى قيام حسن الجوار ويتفقان على النظر فى سبل تنمية تلك العلاقات .

٢ - يتعاون الطرفان في إنماء السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة ، ويوافق كل منهما على النظر في المقترحات التي قد يرى الطرف الآخر التقدم بها تحقيقا لهذا الغرض .

٣ - يعمل الطرفان على تشجيع التفاهم المتبادل والتسامح ويمتنع كل طرف عن الدعاية المعادية تجاه الطرف الآخر .

المادة السادسة

النقل والمواصلات

١ - يقر الطرفان بأن الحقوق والمزايا والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران التي يكونان من أطرافها تنطبق على كل منهما ، وبصفة خاصة الواردة في الاتفاقية الدولية للطيران المدني لعام ١٩٤٤ « اتفاقية شيكاغو » والاتفاق الدولي بشأن خدمات النقل الجوي لعام ١٩٤٤ م .

٢ - عقب إتمام الانسحاب المرحلي لا ينطبق أي إعلان لحالة الطوارىء الوطنية الذي يعلنه أحد الطرفين وفقا للمادة ٨٩ من اتفاقية شيكاغو في مواجهة الطرف الآخر على أساس تمييزي .

٣ - توافق مصر على أن المطارات الواقعة بالقرب من العريش ورفح ورأس النقب وشرم الشيخ التي سوف تخليها إسرائيل يكون استخدامها للأغراض المدنية فحسب بما في ذلك إمكان استخدامها تجاريا بواسطة كافة الدول .

٤ - يدخل الطرفان في مفاوضات في أقرب وقت ممكن وفي موعد لا يتجاوز ستة شهور بعد إتمام الانسحاب المرحلي ، وذلك لغرض إبرام اتفاق طيران مدني .

٥ - يقوم الطرفان بإعادة فتح الطرق وخطوط السكك الحديدية بين بلديهما وصيانتها ، كما ينظران في إقامة طرق وسكك حديدية إضافية . كما يتفق الطرفان أيضا على إقامة وصيانة طريق بري بين مصر وإسرائيل والأردن بالقرب من إيلات مع كفالة حرية وسلامة مرور الأشخاص والسيارات والبضائع بين مصر والأردن ، وذلك على نحو لا يمس بالسيادة على الجزء من الطريق الذي يقع داخل إقليم كل منهما .

٦ - عقب إتمام الانسحاب المرحلي تقام بين الطرفين وسائل اتصالات بريدية وتليفونية وتلكس وصور بالراديو ومواصلات سلكية ولاسلكية وخدمات نقل الإرسال التليفزيوني عن طريق الكابلات والراديو والأقمار الصناعية وذلك وفقا للاتفاقيات واللوائح الدولية المنطبقة .

٧ - عقب إتمام الانسحاب المرحلي ، يسمح كل طرف بالدخول المسموح به عادة إلى موانيه لسفن وبضائع الطرف الآخر ، وكذلك السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو القادمة منه بنفس الشروط المنطبقة بصفة عامة على سفن وبضائع الدول الأخرى ، وسوف ينفذ حكم المادة ٥ من معاهدة السلام عقب تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

المادة السابعة

التمتع بحقوق الإنسان

يؤكد الطرفان التزامهما باحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع ، وسوف يدعمان هذه الحقوق والحريات وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثامنة

المياه الإقليمية

مع مراعاة أحكام المادة ٥ من معاهدة السلام ، يقر كل طرف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البريء في مياهه الإقليمية طبقا لقواعد القانون الدولي .

□ □ □

محضر متفق عليه

للمواد الأولى والرابعة والخامسة والسادسة وللملحقين الأول والثالث لمعاهدة السلام

المادة الأولى

إن استئناف مصر لممارسة السيادة الكاملة على سيناء المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة الأولى بالنسبة لكل منطقة بمجرد انسحاب إسرائيل من هذه المنطقة .

المادة الرابعة

من المتفق عليه بين الأطراف أن تتم إعادة النظر المنصوص عليها في المادة ٤ فقرة (٤) عندما يطلب ذلك أحد الأطراف . وعلى أن تبدأ في خلال ثلاثة أشهر من طلبها ولكن لا يجرى أي تعديل إلا بإتفاق كلا الطرفين .

المادة الخامسة

لا يجوز تفسير الجملة الثانية من الفقرة الثانية من المادة الخامسة على أنها تتناقض مما جاء بالجملة الأولى من تلك الفقرة . ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لما جاء بالجملة الثانية من المادة الخامسة التي تقضي بما يلي .

« يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة » .

المادة السادسة (فقرة ٢)

لا تفسر أحكام المادة السادسة بما يخالف أحكام إطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد .

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالف لأحكام المادة السادسة (فقرة ٢) من المعاهدة التي تقضي بما يلي :

« يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أي وثيقة خارج هذه المعاهدة » .

المادة السادسة (فقرة ٥)

من المتفق عليه بين الأطراف أنه لا توجد أي دعاوى بأن لهذه المعاهدة أولوية على المعاهدات والاتفاقات الأخرى ، أو المعاهدات والاتفاقات الأخرى أولوية على هذه المعاهدة

ولا يفسر ما تقدم على أنه مخالفة لأحكام المادة السادسة (فقرة ٥) من هذه المعاهدة التي تنص على ما يلي :

« مع مراعاة المادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى ، فإن الإلتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة » .

الملحق الأول

تقضي المادة السادسة (فقرة ٨) من الملحق الأول بما يلي :

يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة . ويتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة » .

وقد اتفق الطرفان على ما يلي :

« في حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين فيما يتعلق بأحكام الفقرة الثامنة من المادة السادسة من الملحق الأول ، فإنهما يتعهدان بقبول أو تأييد ما تقترحه الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تشكيل قوات الأمم المتحدة والمراقبين » .

الملحق الثالث

تنص معاهدة السلام والملحق الثالث لها على إقامة علاقات اقتصادية طبيعية بين الأطراف ووفقاً لهذا فقد اتفق على أن هذه العلاقات سوف تشمل مبيعات تجارية عادية من البترول من مصر إلى إسرائيل ، وأن يكون من حق إسرائيل الكامل التقدم بعطاءات لشراء البترول المصري الأصل والذي لا تحتاجه مصر لاستهلاكها المحلي ، وأن تنظر مصر والشركات التي لها حق استثمار بترولها في العطاءات المقدمة من إسرائيل على نفس الأسس والشروط المطبقة على مقدمي العطاءات الآخرين لهذا البترول .

عن حكومة	شهد التوقيع	عن حكومة
جمهورية مصر العربية.	جيمي كارتر	إسرائيل .
محمد أنور السادات	رئيس الولايات المتحدة الأمريكية	مناحم بيجين

الملحـــق العســـكرى

المادة ١/ الانسحاب واجراءات الأمن/. . .

أولا/ تنهى اسرائيل سحب كل قواتها المسلحة وكل المدنيين من سيناء قبل ثلاث سنوات اعتبارا من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ثانيا . . ضمانا للأمن للتبادل للجانبين ستواكب تنفيذ مرحلة الانسحاب اجراءات عسكرية واقامة مناطق بالصورة المحددة فى هذا الملحق وكذلك على الخريطة رقم واحد/.

ثالثا . . يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين/./

أ/ الانسحاب المرحلى الى الخط الممتد شرق العريش . . رأس محمد وفقا الرسم المبين/ فى الخريطة رقم ٢/. . ويجب أن ينتهى هذا الانسحاب خلال الأشهر التسعة التالية لموعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

ب/يتم الانسحاب النهائى من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية خلال ثلاث سنوات اعتبارا من موعد تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .

رابعا . . يتم تشكيل لجنة مشتركة فور تبادل وسائل التصديق على هذه المعاهدة تكون مهمتها الاشراف وتنسيق التحركات والجداول خلال عمليات الانسحاب ، وتعديل الخطط والجداول الزمنية كما تتطلب الضرورة وفى الحدود التى تنص عليها الفقرة (٣) السابق ذكرها .

وتحدد المادة (٤) من الملحق الاضافى المرافق التفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة .

وسوف يتم حل اللجنة المشتركة فور استكمال الانسحاب الاسرائيلى النهائى من سيناء .

المادة (٢)

تحديد الخطوط النهائية والمناطق

١ ـ من أجل منح الطرفين أقصى قدر من الأمن بعد الانسحاب النهائى ، يتم انشاء وتنظيم الخطوط والمناطق المبينة على الخريطة (١) كما يلى . ـ

١ ـ منطقة أ

١ ـ المنطقة (أ) يحدها من الشرق الخط (أ) (الخط الاحمر) ومن الغرب الساحل الشرقى لخليج السويس كما هو مبين فى الخريطة (١)

٢ ـ تتواجد فى هذه المنطقة فرقة مصرية من جنود المشاة الميكانيكية وأجهزتها العسكرية وتحصينات الميدان .

٣ ـ ستتكون العناصر الأساسية للفرقة من . ـ

أ ـ ٣ ألوية مشاة ميكانيكية .

ب ـ لواء مدرع

ج ـ ٧ كتائب مدفعية ميدانية تضم ١٢٦ قطعة مدفعية .

د ـ ٧ كتائب مدفعية مضادة للطائرات تضم صواريخ أرض ـ جو فردية ومايصل الى ١٢٦ مدفعا مضادا للطائرات عيار ٣٧ مم .

هـ ـ عدد يصل الى ٢٣٠ دبابة .

و ـ عدد يصل الى ٤٨٠ عربة مدرعة من جميع الأنواع .

ز ـ عدد يصل اجماليا الى ٢٢ الف فرد .

ب ـ المنطقة (ب)

(١) المنطقة (ب) يحدها الخط (ب) (الخط الأخضر) من الشرق والخط (أ) (الخط الاحمر) من الغرب كما هو موضح فى الخريطة (١) .

(٢) تتولى وحدات حدود مصرية تتكون من ٤ كتائب مزودة بالأسلحة الخفيفة والعربات مسئولية الأمن واستكمال مهمة البوليس المدنى فى حفظ النظام فى المنطقة (ب) .

وتتكون العناصر الأساسية لكتائب الحدود

الأربع من عدد يصل اجماليا الى ٤ آلاف فرد .
(٣) وقد تنشأ على ساحل هذه المنطقة نقاط انذار ساحلية متحركة أرضا وذات مدى قصير وقدرة نيرانية محدودة من وحدات دوريات الحدود .
(٤) يتم تزويد البوليس المدنى المصرى بطائرات هليكوبتر غير مسلحة للقيام بوظائف البوليس الطبيعية فى المنطقة (ج) .
(٥) يتم انشاء مطارات مدنية فقط فى المناطق .
(٦) سيسمح بدون الحاق الضرر ببنود هذه المعاهدة بممارسة هذه الانشطة الجوية العسكرية وبالتحديد الأنشطة المسموح بها فى هذا الملحق فى المناطق والمجال الجوى فوق مياهها الاقليمية .

المادة (٤)
النظام البحرى

١ ـ بامكان مصر واسرائيل وضع وتشغيل سفن بحرية على طول سواحل المنطقتين (أ) ، (د) .
٢ ـ يتم وضع زوارق خفر سواحل مصرية مسلحة تسليحا خفيفا وتشغيلها فى المياه الاقليمية بالمنطقة (ب) لمساعدة وحدات الحدود فى تأدية وظيفتها فى هذه المنطقة .
٣ ـ سيقوم البوليس المدنى المصرى المجهز بالزوارق الخفيفة والاسلحة الخفيفة بتأدية وظائف البوليس الطبيعية فى المياه الاقليمية للمنطقة (ج) .
٤ ـ لاشيء فى هذا الملحق سوف يعتبر انتقاصا من حق المرور البريء للسفن البحرية لكلا الطرفين .
٥ ـ يجرى انشاء موانى بحرية مدنية فقط ومنشآت فى هذه المناطق .
٦ ـ سيسمح بهذه الأنشطة البحرية فقط ودون الحاق الضرر ببنود المعاهدة .

المادة (٥)
اجهزة الانذار المبكر

بامكان مصر واسرائيل انشاء وتشغيل اجهزة للانذار المبكر فى المنطقتين (أ) ، (د) .

المادة (٦)
عمليات الأمم المتحدة

١ ـ ستطلب الاطراف الى الأمم المتحدة تزويدها بالقوات والمراقبين للاشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل افضل جهودها لمنع أى خرق لبنوده .
٢ ـ فيما يتعلق بقوات الأمم المتحدة والمراقبين واتفقت الاطراف على طلب الترتيبات التالية :
أ ـ تشغيل نقاط التفتيش ، ودوريات الاستطلاع ومراكز المراقبة على طول الحدود الدولية وخط (ب) وداخل المنطقة (ج) .
ب ـ التحقق الدورى من تنفيذ بنود هذا الملحق سيتم ليس أقل من مرتين شهريا الا اذا اتفقت الأطراف على غير ذلك .
ج ـ أجراء تحقق اضافى فى خلال ٤٨ ساعة بعد استلام طلب بذلك من أى من الطرفين .
د ـ ضمان حرية الملاحة خلال ممر تيران طبقا للمادة (٥) من المعاهدة .
٣ ـ تشرف قوات الأمم المتحدة على تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها فى هذه المادة فى المناطق (أ ، ب ، ج) . ويشرف مراقبو الأمم المتحدة على تنفيذها فى المنطقة (د) .
٤ ـ سيصحب ضباط اتصال من كلا الطرفين فرق التحقق التابعة للأمم المتحدة .
٥ ـ تقدم قوات الأمم المتحدة ومراقبوها تقارير من نتائج مهمتها لكلا الطرفين
٦ ـ تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها العاملون فى المناطق بحرية الحركة وغيرها من التسهيلات الضرورية لاداء مهامها .
٧ ـ ليس لقوات الأمم المتحدة ومراقبوها سلطة اصدار تراخيص لعبور الحدود الدولية .
٨ ـ سيتفق الطرفان على الدول التى سيتم منها تشكيل قوات الأمم المتحدة ومراقبوها . وسيتم تشكيل هذه القوات من دول أخرى غير الدول الاعضاء الدائمين فى مجلس الأمن .
٩ ـ يتفق الطرفان على ضرورة ان تقوم الأمم المتحدة باتخاذ هذه الترتيبات بافضل وسيلة تضمن التنفيذ الفعال لمسئولياتها .

المادة (٧)
نظام الاتصال

١ ـ فور حل اللجنة المشتركة ، يتم انشاء نظام اتصال بين الأطراف . ويقصد بنظام الاتصال توفير وسيلة فعالة لتقييم التقدم فى تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها فى هذا الملحق وحل أية مشاكل يمكن ان تبرز خلال عملية التنفيذ

والرجوع في القضايا الاخرى التي لايمكن حلها الى السلطات العسكرية الاعلى في كلا الدولتين تباعا للنظر فيها .

وكذلك يقصد بنظام الاتصال تجنب المواقف الناجمة عن اخطاء سوء التفسير من جانب أي من الطرفين .

٢ ـ سيتم إنشاء مكتب اتصال مصري في مدينة العريش ، ومكتب اتصال اسرائيلي في مدينة بير سبع . ويرأس كل مكتب ضابط من الدول المعنية ويساعده عدد من الضباط .

٣ ـ سيتم انشاء خط تليفوني مباشر بين المكتبين كذلك سيتم انشاء خطوط تليفونية مباشرة بين المكتبين وقيادة قوات الأمم المتحدة .

المادة (٨)
احترام النصب التذكارية
لضحايا الحرب .

المادة (٩)
الترتيبات المؤقتة

انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية والمدنيين الاسرائيليين الى ما وراء خط الانسحاب المؤقت وتحرك قوات الطرفين وقوات الأمم المتحدة قبل الانسحاب النهائي ستحدد وفق الملحق الاضافي المرفق والخريطة (٢) .

تنظيم التحركات في سيناء ·

■ المادة الأولى :

المبادىء المتعلقة بالانسحاب :

١ ـ سيتم انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء على مرحلتين كما ورد نصها في المادة الاولى في الملحق الأول ووصف وتوقيت عمليات الانسحاب متضمنة في هذا الملحق وسوف تضع اللجنة المشتركة المزيد من التفاصيل وستقدم للمنسق العام لقوات الأمم المتحدة في الشرق الاوسط في وقت لايزيد عن شهر قبل بدء كل مرحلة من مراحل الانسحاب .

ويتفق الطرفان على المبادىء الآتية فيما يختص بتسلسل التحركات العسكرية ·

١ ـ وفيما يختص بما نص عليه الملحق الاول ، الفقرة الثانية من هذه المعاهدة ، وحتى يتم الانسحاب الكامل للقوات العسكرية الاسرائيلية ـ وحتى يتم الانسحاب المؤقت فان جميع الترتيبات العسكرية القائمة وفقا لهذا الاتفاق ، ستبقى نافذة المفعول ، فيما عدا تلك الترتيبات العسكرية التي تنص على غير ذلك في المادة الحادية عشرة من الملحق .

ب ـ وفي الوقت الذي يتم فيه انسحاب القوات الاسرائيلية فان قوات الأمم المتحدة ستدخل فورا المناطق التي سيتم اخلاؤها وذلك لانشاء مناطق عازلة انتقالية كما هو مبين في الخريطة ٢ و ٢ بهدف المحافظة على الفصل بين القوات .

ويسبق أي تحرك لأي افراد اخرين الى هذه المناطق ،

إعادة انتشار قوات الأمم المتحدة الى هذه المناطق .

ج ـ وبعد سبعة أيام من جلاء القوات الاسرائيلية من كل منطقة تقع في المنطقة /أ . . تنتشر وحدات القوات المسلحة المصرية المذكورة في المادة الثانية من هذا الملحق . . حتى الخط /أ/ او حتى المنطقة العازلة المؤقتة كما تبدو في الخريطة رقم ٢ .

د ـ وبعد فترة سبعة أيام من جلاء القوات الاسرائيلية من كل منطقة تقع في المنطقة /ب/ تنتشر وحدات الحدود المصرية المذكورة في المادة ٢ من هذا الملحق حتى المنطقة العازلة كما تظهر في الخريطة ٢ . وتعمل وحدات الحدود وفقا لبنود المادة ٢ من الملحق. . .

هـ ـ ستدخل قوات البوليس المصري الى المناطق التي سيتم الجلاء عنها فور انسحاب قوات الأمم المتحدة حيث تقوم قوات البوليس باداء مهامها العادية .

و ـ ستنتشر وحدات القوات البحرية المصرية في خليج السويس طبقا لنصوص المادة ٢ في هذا الملحق .

ز ـ وفيما عدا مراحل الانسحاب الاسرائيلي التي تم وصفها انفا ، فان انتشار القوات المسلحة المصرية واوجه النشاط التي تم النص عليها في الملحق الاول سيتم عندما تكون القوات العسكرية الاسرائيلية قد اتمت انسحابها الى خلف خط الانسحاب المؤقت .

■ المادة ٢ : المراحل اللاحقة للانسحاب .
وتقترح مصر توضيح تفاصيل المراحل اللاحقة والتوقيت الملائم ـ في هذه المادة .

المادة الثالثة :

قوات الأمم المتحدة

١ ـ سيطلب الطرفان ان تنتشر قوات الأمم المتحدة وفقا للمهام التى تم وصفها في هذا الملحق والى حين اتمام عملية الانسحاب الاسرائيلي الكامل .
وتحقيقا لهذا الهدف فان الطرفين يتفقان على اعادة انتشار قوات الطوارىء الدولية .
٢ ـ وستتولى قوات الأمم المتحدة الاشراف على تنفيذ الملحق وتبذل افضل المجهودات لتفادى اى خرق لنصوص الملحق .
٣ ـ عندما تنتشر قوات الأمم المتحدة وفقا لنصوص المادة ١، ٢ لهذا الملحق ، فسوف تتولى مهام التفتيش في المناطق المحددة للقوات وفقا للمادة ٦ من الملحق الأول وسوف تنشىء نقاط تفتيش ، ودوريات استطلاع ومراكز ومراقبة في المناطق العازلة المؤقتة ، التى ورد وصفها في المادة السابقة اما المهام الأخرى لقوات الأمم المتحدة المتعلقة بالمناطق العازلة المؤقتة فقد ورد شرحها في المادة الخامسة لهذا الملحق .

المادة الرابعة :

اللجنة المشتركة ومكاتب الاتصال :

١ ـ وستعمل اللجنة المشتركة التى تم الاشارة اليها في المادة الرابعة من هذه المعاهدة من تاريخ تبادل التصديق على وثائق هذه المعاهدة وحتى تاريخ إتمام الانسحاب النهائى للقوات الاسرائيلية من سيناء .
٢ ـ وستشكل اللجنة المشتركة من ممثلين عن كل طرف يرأسها مسئول كبير ، وستدعو اللجنة المشتركة ممثلا عن الأمم المتحدة عندما تناقش موضوعات متعلقة بها ، او عندما يطلب اى من الطرفين حضور الأمم المتحدة وستتوصل اللجنة المشتركة الى قراراتها بالاتفاق بين مصر واسرائيل .
٣ ـ تتولى اللجنة المشتركة الاشراف على تنفيذ الترتيبات التى اوردها الملحق الاول وهذا الملحق الاضافى .
وتنفيذا لهذا الهدف ـ وبموافقة الطرفين ـ فان اللجنة ستقوم بـ :
أ ـ تنسيق التحركات العسكرية كما اوردها هذا الملحق الاضافى ، والاشراف على تنفيذها .
ب ـ مواجهة والسعى الى حل اية مشكلة تنشأ خلال تنفيذ الملحق الأول وهذا الملحق الاضافى . وبحث اى انتهاك تبلغ عنه قوة الأمم المتحدة والمراقبون وإحالة اية مشكلة لايتم حلها إلى حكومتى مصر وإسرائيل .
ج ـ تعاون اللجنة قوات ومراقبى الأمم المتحدة في تنفيذ المهام المنوطة بها . . كما تتكفل بالجدول الزمنى لعمليات الاشراف المرحلية عندما يدعوها الطرفان لتطبيق للملحق رقم ١ والملحق الحالى .
د ـ تقوم اللجنة بتنظيم الخط الفاصل الحدود الدولية وجميع الخطوط والمناطق المذكورة في الملحق رقم ١ والملحق الحالى .
هـ ـ تشرف على عملية تسليم اسرائيل للمنشآت الرئيسية في سيناء الى مصر .
و ـ تقر الترتيبات التى يتعين القيام بهذا البحث عن جثث الجنود المصريين والاسرائيليين المفقودة واعادتها .
ز ـ تنظيم عملية اقامة وتشغيل نقاط المراقبة على خط العريش ـ رأس محمد تطبيقا لبنود المادة الرابعة من الملحق رقم ٣ .
ح ـ تقوم بعملياتها بالاستعانة بفرق اتصال مشتركة تتكون من مندوب اسرائيلى وآخر مصرى يتم استدعاؤهما من مجموعة الاتصال الدائمة وتقوم بنشاطه بناء على تعليمات من اللجنة المشتركة .
ط ـ تقوم بتأمين عمليات الاتصال والتنسيق للقيادة الأمم المتحدة المكلفة بتطبيق بنود المعاهدة . . وتشرف عن طريق فرق الاتصال المشتركة . . على عمليات التنسيق والتعاون المحلية مع قوات الأمم المتحدة المرابطة في مناطق محددة أو مع مراقبى الأمم المتحدة العاملة في مناطق محددة .
ى ـ تناقش اللجنة اى مسألة اخرى قد يعرضها عليها الطرفان بناء على اتفاق مشترك .
٤ ـ تعقد اللجنة المشتركة اجتماعا كل شهر على

الاقل ـ كما تعقد اجتماعا خاصا خلال ٢٤ ساعة في حالة طلب اي من الأطراف او من قيادة الأمم المتحدة .

٥ ـ تلتقي اللجنة المشتركة في المنطقة العازلة حتى نهاية الانسحاب المرحلي . ثم بعد ذلك تلتقي على التوالي في كل من العريش وبئر سبع . . وينعقد الاجتماع الأول بعد بدء دخول المعاهدة حيز التنفيذ بأكثر من أسبوعين .

■ المادة الخامسة :

تحديد المنطقة العازلة المؤقتة وانشطتها :

١ ـ المنطقة العازلة المؤقتة ـ والتي ستتخذ بها قوة الأمم المتحدة الفصل بين الأفراد المصريين والاسرائيليين ـ ستقام إلى الغرب ـ ويشكل متلاصق ـ لخط الانسحاب المؤقت كما تبينه الخريطة رقم (٢) تنفيذ الانسحاب الاسرائيلي والانتشار خلف الانسحاب المؤقت . ويتولى البوليس المدني المصري ـ المزود بأسلحة خفيفة ـ مهام الامن العادية داخل المنطقة .

٢ ـ تتولى قوة الأمم المتحدة ادارة نقاط تفتيش ودوريات استطلاع . ومراكز مراقبة داخل المنطقة العازلة المؤقتة لضمان الالتزام ببنود هذه المادة .

■ المادة السادسة :

التصرف في المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية .

يقرر الطرفان اعداد المنشآت والمعدات الدفاعية العسكرية حسب المبادىء التالية . . .

١ ـ حتى قبل ثلاثة أسابيع من الانسحاب الاسرائيلي من منطقة ما تنظم اللجنة المشتركة عملية تفتيش مشتركة تقوم بها فرق اسرائيلية ومصرية لجميع المنشآت الخاصة للخروج باتفاق حول شروط واجراءات نقل مختلف المباني والمعدات التي ستسلم الى مصر بهدف تسوية شروط هذه العملية . . وستعلن اسرائيل في تلك اللحظة عن خططها للتصرف في المنشآت والمعدات الموجودة بها .

٢ ـ تتعهد اسرائيل بأن تسلم لمصر جميع المنشآت الأرضية سليمة وكذلك مشروعات الخدمات العامة والمنشآت . . وخاصة المطارات والطرق ومحطات الضخ والموانى كما تزود اسرائيل مصر بالمعلومات اللازمة لصيانة وتشغيل معدات الخدمة العامة وسوف يسمح لبعض الفرق المصرية بالتعرف على استعمال هذه المعدات لفترة قد تصل الى اسبوعين قبل عملية تسلم مصر لها .

٣ ـ عندما تتخلى اسرائيل عن نقاط مصادر المياه ذات الفائدة العسكرية بالقرب من العريش والطور . . تقوم فرق فنية مصرية بالاشراف على هذه المنشآت والمعدات التي سيأخذونها وفقا لعملية نقل تعدها مسبقا اللجنة المشتركة . . وتقوم مصر بالاستمرار في تأمين تموين جميع نقاط المياه بالكمية العادية من المياه وحتى لحظة انسحاب اسرائيل الاخير خلف الحدود الدولية . الا اذا اتخذت اللجنة المشتركة اجراءات اخرى . . .

٤ ـ تبذل اسرائيل قصارى جهدها لازالة او تدمير جميع الاستحكامات الدفاعية بما فيها الحواجز وحقول الالغام في المناطق والمياه مع رسم الحدود التي تنسحب منها قواتها . . وتراعي اسرائيل في ذلك المبادىء التالية . . .

أ ـ تزال الاستحكامات الدفاعية اولا من المناطق الواقعة بالقرب من المستوطنات والطرق والمنشآت العامة ومشروعات الخدمات الهامة .

ب ـ فيما يتعلق بالحواجز وحقول الالغام التي يستحيل ازالتها أو تدميرها قبل الانسحاب الاسرائيلي تقوم اسرائيل بتزويد مصر والأمم المتحدة بالخرائط المفصلة التي تسلم على اكثر تقدير قبل وصول قوات الأمم المتحدة بخمسة عشر يوما . . وذلك عن طريق اللجنة المشتركة .

ج ـ يصل سلاح المهندسين المصري الى كل هذه المناطق بعد قوات الأمم المتحدة للقيام بعملياته فيها وفقا للخطط التي حددتها مصر .

■ المادة السابعة :

اعمال الاستطلاع :

١ ـ تنفذ اعمال الاستطلاع الجوي خلال الانسحاب كما يلي :

أ ـ يطلب كلا الجانبين من الولايات المتحدة ان تواصل طلعات الاستطلاع الجوي وفقا للاتفاقات السابقة حتى اكتمال الانسحاب الاسرائيلي النهائي .

ب ـ الصور الجوية ستغطي مواقع القوات المحددة لمراقبة حجم القوات والاسلحة ولاثبات انسحاب القوات الاسرائيلية من المناطق التي حددتها المادة الثانية من الملحق الأول والمادة الثانية من هذا الملحق الاضافي والخريطتان رقم ٢ ، ٣ وان هذه القوات تمركزت خلف خطوطها .

ج ـ سيتم فقط الابلاغ عن العناصر الرئيسية في التنظيمات العسكرية لكلا الجانبين كما تحددت في الملحق الأول وهذا الملحق الاضافي .

٢ ـ يطلب كلا الجانبين ان تواصل البعثة الميدانية التابعة للولايات المتحدة في سيناء عملياتها وفقا للاتفاقات السابقة حتى يتم الانسحاب الاسرائيلي من المنطقة الواقعة شرقي ممرى الجدى ومتلا وبعد ذلك ينتهي عمل البعثة .

البند الثامن .. ممارسة السيادة المصرية

تستعيد مصر ممارسة سيادتها الكاملة على الأجزاء المحتلة من سيناء بعد الانسحاب الاسرائيلي كما تنص على ذلك المادة الأولى من هذه المعاهدة . □

نص خطاب الرئيس كارتر إلى الرئيس السادات

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس

أود أن أؤكد لكم ، وذلك رهن باستيفاء الإجراءات الدستورية فى الولايات المتحدة أنه :

فى حالة حدوث خرق أو تهديد بخرق لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن الولايات المتحدة ستقوم ـ بناء على طلب أحد الأطراف أو كليهما ـ بالتشاور مع الأطراف فى هذا الشأن وستتخذ الإجراءات الأخرى التى تراها مناسبة لتحقيق الالتزام بهذه المعاهدة .

وستقوم الولايات المتحدة بعمليات الاستطلاع الجوى بناء على طلب الأطراف طبقا للملحق رقم ١ من هذه المعاهدة .

وتعتقد الولايات المتحدة أن مواد المعاهدة الخاصة بتمركز أفراد الأمم المتحدة فى المنطقة المحدودة التسليح يمكن ويجب أن تنفذ بواسطة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وستبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها للحصول على موافقة مجلس الأمن على هذا الإجراء . وإذا لم يتمكن مجلس الأمن من إقامة الترتيبات التى تتطلبها المعاهدة ، فإن رئيس الولايات المتحدة سيكون على استعداد لإتخاذ الخطوات اللازمة لضمان إنشاء واستمرار قوة بديلة مقبولة مكونة من دول متعددة .

المخلص

جيمى كارتر

صاحب السعادة

محمد أنور السادات

رئيس جمهورية مصر العربية

نص خطاب الرئيس السادات إلى الرئيس كارتر

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس

استجابة لرجائكم ، أستطيع أن أؤكد أنه فى خلال شهر واحد بعد إتمام انسحاب إسرائيل إلى الخط المؤقت طبقا لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن مصر سوف ترسل سفيرا مقيما لدى إسرائيل ، وسوف تستقبل سفيرا إسرائيليا مقيما بمصر .

الرئيس
البيت الأبيض

المخلص
محمد أنور السادات

نص خطاب الرئيس كارتر إلى رئيس وزراء إسرائيل

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد رئيس الوزراء

لقد تلقيت كتابا من الرئيس السادات يفيد بأنه فى خلال شهر من إتمام إسرائيل لإنسحابها إلى الخط المؤقت فى سيناء طبقا لما تقضى به معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن مصر ستوفد سفيرا مقيما فى إسرائيل وستستقبل سفيرا إسرائيليا مقيما بمصر .

وسأكون ممتنا إذا ما أكدتم لى أن هذا الإجراء يعد مقبولا من حكومة إسرائيل .

السيد مناحم بيجين
رئيس وزراء دولة إسرائيل

المخلص
جيمى كارتر

نص خطاب رئيس وزراء إسرائيل إلى الرئيس كارتر

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس

يسرنى أن أؤكد لكم أن حكومة إسرائيل توافق على الإجراء الموضح بكتابكم المؤرخ ٢٦ مارس ١٩٧٩ والذى ينص على ما يلى :

« لقد تلقيت كتابا من الرئيس السادات يفيد بأنه ، فى خلال شهر من إتمام إسرائيل لإنسحابها إلى الخط المؤقت فى سيناء ، طبقا لما تقضى به معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، فإن مصر ستوفد سفيرا مقيما فى إسرائيل وستستقبل سفيرا مقيما بمصر » .

المخلص
مناحم بيجين

السيد الرئيس
البيت الأبيض

نص خطاب بيجين إلى الرئيس السادات

٢٦ مارس ١٩٧٩

عزيزى السيد الرئيس

يؤكد هذا الخطاب أن كلا من مصر وإسرائيل قد اتفقتا على ما يلى .

تستذكر حكومتا مصر وإسرائيل انهما قد اتفقتا فى كامب ديفيد ووقعتا فى البيت الابيض يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ الوثائق المرفقة والمعنونة « إطار السلام فى الشرق الأوسط المتفق عليه فى كامب ديفيد » و « إطار لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل » .

وبغية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة وفقا للإطارين المشار إليهما انفا تشرع مصر وإسرائيل فى تنفيذ النصوص المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة . وقد اتفقتا على بدء المفاوضات خلال شهر من تبادل وثائق التصديق على معاهدة السلام . ووفقا لـ « إطار السلام فى الشرق الأوسط » فإن المملكة الاردنية الهاشمية مدعوة للاشتراك فى المفاوضات . ولكل من وفدى مصر والأردن أن يضم فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيين أخرين باتفاق مشترك . وهدف المفاوضات هو الاتفاق قبل إجراء الانتخابات على الترتيبات الخاصة بإقامة سلطة الحكم الذاتى المنتخبة (المجلس الإدارى) . وتحديد سلطاتها ومسئولياتها ، والاتفاق على ما يرتبط بذلك من مسائل أخرى . وفى حالة ما إذا قرر الاردن عدم الاشتراك فى المفاوضات فستجرى المفاوضات بين مصر وإسرائيل .

وتتفق الحكومتان على أن تتفاوضا بصفة مستمرة وبحسن نية من أجل الانتهاء من هذه المفاوضات فى اقرب تاريخ ممكن . كما تتفق الحكومتان على أن الغرض من المفاوضات هو إقامة سلطة الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة من أجل تحقيق الحكم الذاتى الكامل للسكان

ولقد حددت مصر وإسرائيل لنفسيهما هدفا للانتهاء من المفاوضات خلال عام واحد بحيث يتم إجراء الانتخابات بأسرع ما يمكن بعد أن يكون الاطراف قد توصلوا إلى اتفاق . وتنشأ سلطة الحكم الذاتى المشار إليها فى « إطار السلام فى الشرق الأوسط » وتبدأ عملها خلال شهر من انتخابها ، واعتبارا من هذا التاريخ تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية . ويتم سحب الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية لتحل سلطة الحكم الذاتى محلها كما هو منصوص عليه فى « إطار السلام فى الشرق الأوسط » . وحينئذ يتم إنسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة وإعادة توزيع القوات الإسرائيلية المتبقية فى مواقع أمن محددة .

ويؤكد هذا الخطاب أيضا مفهومنا بأن حكومة الولايات المتحدة ستشترك إشتراكا كاملا فى كافة مراحل المفاوضات .

مع خالص التحية

عن حكومة	عن حكومة
جمهورية مصر العربية	إسرائيل
محمد أنور السادات	مناحم بيجين

رسالة رقم (٢)

إلى رئيس الوزراء بيجين من الرئيس كارتر :

احيطكم علما هنا انكم ابلغتموني بما يلي :

(أ) انكم ستفسرون وتفهمون عبارات « الفلسطينيون » أو « الشعب الفلسطيني » الواردة في كل فقرة من وثيقة إطار التسوية المتفق عليه باعتبارها تعني « عرب فلسطينيون » .

(ب) أن الحكومة الإسرائيلية ستفهم تعبير « الضفة الغربية » في أي فقرة يرد فيها من وثيقة إطار التسوية على أنه يعني « يهودا والسامرة » .



١٠ ـ من هارولد بروان إلى عيزر وايزمان ـ ٢٨ سبتمبر (ايلول) ١٩٧٨ م :

عزيزي السيد الوزير :

إن الولايات المتحدة تدرك أنه ، فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيتين اللتين تم التوصل إليهما في كامب ديفيد ، فإن إسرائيل تنوي بناء قاعدتين جويتين عسكريتين في موقعين ملائمين في النقب ، لتحلا محل القاعدتين الجويتين الموجودتين في ايتام وإيتزيون ، واللتين ستخليهما إسرائيل بموجب معاهدة السلام التي ستعقد بين مصر وإسرائيل . وأننا ندرك أيضا الإلحاحية الخاصة ، والأسبقية التي تعلقها إسرائيل على تجهيز القاعدتين الجديدتين في ضوء قناعتها بأنها لا يمكنها أن تترك قاعدتي سيناء الجويتين بصورة آمنة حتى تكون القاعدتان الجديدتان قادرتين على العمل .

اقترح أن تتشاور حكومتنا حول مدى تكاليف القاعدتين الجويتين ، بالإضافة إلى اشكال المساعدة التي قد تقدمها الولايات المتحدة على نحو ملائم في ضوء المشاكل الخاصة التي قد تبرز من تنفيذ هذا المشروع على أساس عاجل .

إن الرئيس على استعداد للسعي للحصول على موافقة الكونجرس اللازمة لمثل هذه المساعدة ، كما قد تجرى الموافقة عليها من قبل الجانب الامريكي نتيجة هذه المفاوضات .

المخلص

التوقيع

هارولد براون

وثائق وزارة الخارجية
ترجمة غير رسمية

لمذكرة التفاهم بين
الولايات المتحدة وإسرائيل
الموقعة بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٩

ومذكرة الاتفاق بين
الولايات المتحدة وإسرائيل
بشأن امدادات البترول
الموقعة فى ٢٦ مارس ١٩٧٩

ومذكرة الاتفاق بين
الولايات المتحدة وإسرائيل
حول مؤتمرجينيف
أول سبتمبر ١٩٧٥

٢٥ مارس سنة ١٩٧٩

السيد المحترم / سيروس فانس

وزير الخارجية

واشنطن د ٠ س ٢٠٥٢٠٠

عزيزى فانس

وزير الخارجية

لقد كانت مفاجأة كبرى ان علمنا اليوم بالمذكرة المقترحة لاتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل فيما يتعلق بمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل (١) ٠ اننا لم نستشر اطلاقا فى مضمون المذكرة المقترحة التى يؤثر مباشرة على موقفنا بالنسبة لتنفيذ المعاهدة ٠ ان محتويات مشروع المذكرة لهو مصدر قلق بالغ للحكومة المصرية ٠

فى هذه المرحلة الحرجة من عملية صنع السلام وبينما اختارت مصر بوضوح واصرار طريق السلام ، فان مشروع المذكرة يفترض الشك فى التزام مصر بتعهداتها ٠ ومثل هذا الافتراض لاأساس له اطلاقا ٠ كما أنه بالاضافة الى ذلك يخالف الفقرة الثانية من المادة السادسة التى تنص على أن الأطراف سينفذون بحسن نية التزاماتهم طبقا للمعاهدة ٠

انى على ثقة بأنكم توافقوننى على أن هذا التعريف الجديد لدور الولايات المتحدة يمثل خروجا على مفهومنا لهذا الدور كشريك كامل وليس كحكم ، كما أنه يعتبر أيضا تشويها لهذا الدور فى نظر الآخرين ٠

ان الولايات المتحدة جعلت لنفسها دور الحكم فى تقرير حدوث خرق أو تهديد بخرق المعاهدة ٠ أود أن أذكر ان المعاهدة توفر فى المادة السابعة منها اجراءات تسوية المنازعات ٠ وهذا الحق المتكافىء فى اللجوء الى الاجراء المحدد بالمعاهدة من شأنه ضمان المحافظة على التوازن فى الالتزامات المتقابلة ٠

ولهذا فان المذكرة المقترحة تشكل حكما مسبقا على نتائج المنازعات المستقبلة وهو أمر فى حقيقته يصل الى حد الغاء وجود مادة بشأن تسوية المنازعات ٠

---

(١) ترجمة غير رسمية لمذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة واسرائيل الموقعة بتاريخ ٢٦ مارس ١٩٧٩ ومذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل بشأن امدادات البترول الموقعة فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ بالصفحات من ١٣٨ الى ١٤١

وبالاضافة الى ذلك لقد أعطيتم اسرائيل التزاما باتخاذ مثل هذه التدابير العلاجية ، وتوفير الدعم المناسب للأعمال التى تقوم بهـا فى مواجهة خـرق المعاهدة · ونحن نعتبر أن مثل هذه الالتزامات من الخطورة بمكان كبير نظرا لأنها تلزم الولايات المتحدة بالموافقة على العمل الذى تقوم به اسرائيل مهما كان تحكيما بحجة أن هناك انتهاكا قد وقع ·

ونحن نعارض أى محاولة للتأثير على مواقف أطراف المعاهدة بالتركيز على أمن اسرائيل مع تجاهل واضح للعناصر المتعددة التى تضمنتها المعاهدة ·

وبنفس الدرجة ، فاننا نعارض محاولة التركيز على بعض الحقوق مثل الملاحة أو المرور الجوى مع الغاء كامل لحقوق الطرف الآخر ·

كما يشير مشروع المذكرة الى العمل الذى تقوم به الولايات المتحدة فى حالة الهجوم المسلح على اسرائيل ونحن نعتبر هذا المفهوم غير مناسب وفى غير أوانه فهو يجىء فى وقت توقيع معاهدة السلام · وأكثر من ذلك فان الخطاب الموجه من رئيس الولايات المتحـدة الى رئيس وزراء اسرائيل فى ٢٦ مارس ١٩٧٩ يقرر بأن : « فى حالة الخرق الفعلى لمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل أو التهديد بذلك فان الولايات المتحدة سوف تتشاور مع الأطراف بناء على طلب أحدهما أو كليهما بفرض الالتزام بالمعاهدة وسـتقوم باتخـاذ التـدابير الأخرى وفقا لـما يكون مناسبا ومساعدا لتحقيق هذا الالتزام » ·

ولهـذا فان الحـكومة المصرية تكرر أن فكرة ومنطلق المذكرة المقترحة معوقة لعملية السلام ·

وغنى عن القول أن مصر لا تعتبر نفسهـا ملزمة بهـذه المـذكرة أو أى التزامات أخرى لم تكن طرفا فيها أو لم تستشر بشأنها ·

مصطفى خليل
رئيس الـوزراء
وزير الخارجية

٢٦ مارس سنة ١٩٧٩

عزيزى الوزير فانس

الحاقا بكتابى لكم بتاريخ الأمس بشأن المذكرة المقترحة لاتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل ، أود أن أحيطكم علما بما يلى :

بينما لا تنازع مصر فى حق حكومة الولايات المتحدة - أو حكومة أخرى - فى اتخاذ القرارات التى تراها متفقة مع سياستها الخارجية ، فان حكومة مصر تحتفظ بحقها فى عدم قبول أية قرارات أو أفعال تعتبرها موجهة ضد مصر . وأود أن أوضح أن محتويات المذكرة المقترحة ستكون لها آثارا مباشرة على معاهدة السلام . ولاشك أنكم تعلمون بمدى رغبة مصر فى تدعيم العلاقات الودية بين بلدينا وبمدى رغبتها فى اقامة السلام والاستقرار فى المنطقة بأسرها ، الأمر الذى سيدعيه التوصل الى معاهدة سلام بين مصر واسرائيل باعتبارها خطوه هامة فى سبيل تحقيق التسوية الشاملة لنزاع الشرق الأوسط .

وأخذا لذلك فى الحسبان فاننى أود أن أحيطكم علما بعميق خيبة أملنا فى قبول الولايات المتحدة الدخول فى اتفاق نعتبره موجها ضد مصر .

ان المذكرة لا تخدم أى هدف مجد ، بل على العكس فان ما تضمنته سوف يكون له أثر عكسى على عملية السلام والاستقرار فى المنطقة .

ومصر ترفض هذه المذكرة للأسباب الآتية :

١ - أنها مضادة لروح العلاقات القائمة بين بلدينا ولا تساهم فى تدعيمها وأود أن أسجل فى هذا الصدد أن مصر لم تستشر فيما حوته هذه المذكرة .

٢ - أن ما تضمنته المذكرة المقترحة على ادعاء باتهامات موجهة لمصر والتدابير التى تتخذ ضدها فى حالة حدوث خرق مفترض لمعاهدة السلام ، وقد ترك تحديد هذا الخرق - الى حد كبير - الى اسرائيل .

٣ - ومنذ أكثر من شهر ونحن منهمكون فى المراحل النهائية لعملية التفاوض ، ومع ذلك ، فلم تخطرنا الولايات المتحدة بغرضها على الموافقة على مثل هذه المذكرة ، ويضاف الى ذلك أن اخطارنا بها تم من أجل الابلاغ وليس بغرض التشاور ، فقد سلمها لى السفير ايلتس فى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ٢٥ مارس ، قبل ٢٤ ساعة من احتفال التوقيع على المعاهدة .

٤ ـ والمفروض أن الولايات المتحدة شريك في الجهود الثلاثية من أجل تحقيق السلام وليس من المفروض أن تساند ادعاءات جانب ضد الجانب الآخر ·

٥ ـ وتفترض المذكرة المقترحة أن مصر هي الجانب المحتمل بأن يخالف التزاماته ·

٦ ـ كما يمكن تفسير هذه المذكرة على أنها تحالف مرتقب بين الولايات المتحدة واسرائيل ضد مصر ·

٧ ـ وتعطى المذكرة للولايات المتحدة حقوقا لم تسبق الاشارة اليها أو التفاوض بشأنها مع الولايات المتحدة ·

٨ ـ كما أنها تعطى للولايات المتحدة سلطة فرض تدابير ـ لا يمكن وصفها الا أنها عقابية اذا ماتوخينا الصراحة في التعبير وهذا أمر يثير الشكوك حول مستقبل العلاقات كما قد يؤثر على الموقف في المنطقة بأسرها ·

٩ ـ وتستخدم المذكرة عبارات لها خطورتها وتحتمل التأويل مثل عبارة « التهديد بالمخالفة » ، والتى تتطلب اتخاذ تدابير معينة · ونحن نعتبر ذلك أمرا ذا عواقب خطيرة ·

١٠ ـ ان المذكرة تقرر ضمنيا خضوع الامدادات الاقتصادية والعسكرية لحكم الولايات المتحدة وحدها بأن هناك ادعاءات بحدوث تهديد بمخالفة المعاهدة منسوبة الى أحد الطرفين ·

١١ ـ أنها تخضع جوانب معينة من العلاقات المصرية الأمريكية الى عوامل خارجة عن نطاق هذه العلاقات كما تخضعها الى التزامات الولايات المتحدة تجاه طرف ثالث ·

١٢ ـ أنها تحمل موافقة الولايات المتحدة الضمنية على قيام اسرائيل باتخاذ تدابير ـ من بينها التدابير العسكرية ـ ضد مصر على أساس افتراضى بحدوث مخالفات أو تهديد مخالفات لمعاهدة السلام ·

١٣ ـ أنها تعطى الولايات المتحدة الحق في ان تفرض وجودها العسكرى في المنطقة لدواع متفق عليها بينها وبين اسرائيل · وهو أمر لا يمكننا قبوله ·

١٤ ـ وستلقى المذكرة المقترحة بظلال الشكوك الخطيرة حول النوايا الحقيقية للولايات المتحدة ، خاصة مايتعلق فيها بعملية السلام فبالامكان اتهام الولايات المتحدة بالتعـاون مع اسرائيـل لخلق تلك الظروف التي تعود الى التواجد الأمريكي العسكري بالمنطقة ، وهو أمر له عواقب وخيمة لاشك فيها خاصة على استقرار المنطقة بأسرها .

١٥ ـ وسيكون لهـا تأثير سـلبى في مصر تجـاه الولايات المتحـدة وستؤدى بلا شك بالدول العربية الأخرى الى اتخاذ مواقف أكثر تشددا ضد عملية السلام ، وستتيح أسبابا اضافية لعدم مشاركتهم في هذه العملية .

١٦ ـ وستمهد الطريق لقيام تحالفات جديدة في المنطقة لمجابهة هذا الحلف الذى وضعت بذوره في المذكرة المقترحة .

لكل هذه الأسباب ، فانني أبلغكم بموجب هذا ، أن حكومة مصر سوف لن تعترف بشرعية هذه المذكرة وتعتبرها لاغيـة وباطلة ولا يترتب عليهـا أى آثار بالنسبة لمصر .

مصطفى خليل

رئيس الـوزراء

ووزير الخارجية

(أ) مذكرة التفاهم

بين حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية ودولة اسرائيل

اقرارا بدلالة ابرام معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وتقديرا لاهمية التطبيق الشامل لمعاهدة السلام بالنسبة لمصالح الامن الاسرائيلية ومساهمة اتفاقية السلام بالنسبة لامن اسرائيل ونموها فضلا عن دلالة ذلك للامن والاستقرار في المنطقة والحفاظ على السلام الدولي والامن .

واقرارا بأن الانسحاب من سيناء يفرض اعباءا اضافية ثقيلة على اسرائيل من ناحية الامن ومن النواحي العسكرية والاقتصادية . ان حكومتي الولايات المتحدة ودولة اسرائيل مع مراعاة الاجراءات الدستورية لبلديهما وقوانينهما المطبقة ، تؤكدان ما يلي :

١ - في ضوء الدور الذي اضطلعت به الولايات المتحدة لتحقيق اتفاقية السلام ورغبة من الأطراف و أن تستمر الولايات المتحدة في جهودها المساندة ، سوف تتخذ الولايات المتحدة التدابير اللازمة لتدعيم الالتزام الكامل بمعاهدة السلام .

٢ - اذا ماتبين للولايات المتحدة أن هناك انتهاكا او تهديد بانتهاك معاهدة السلام ، فسوف تتشاور الولايات المتحدة مع الأطراف فيما يتعلق بالاجراءات التي توقف أو تحول دون هذا الانتهاك ، وضمان الالتزام بالمعاهدة ، وتعزيز العلاقات الودية والسلمية بين الأطراف ودعم السلام في المنطقة . كما أنها سوف تتخذ تلك التدابير المعالجة والتي تراها مناسبة والتي قد تتضمن تدابير دبلوماسية واقتصادية وعسكرية كما هو موضح فيما بعد :

٣ - سوف تقدم الولايات المتحدة التأييد الذي تراه ملائما للاجراءات المناسبة التي تتخذها اسرائيل استجابة منها للانتهاكات المنبثقة من اتفاقية السلام ، وخاصة اذا كان من شأن هذا الانتهاك لاتفاقية السلام تهديد أمن اسرائيل ، بما في ذلك الحصار البحري ومنع اسرائيل من استخدام الممرات المائية الدولية وانتهاك نصوص معاهدة السلام فيما يتعلق بتحديد القوات أو القيام بهجوم مسلح ضد اسرائيل ، وسوف تكون الولايات المتحدة مستعدة للاخذ في الاعتبار وعلى أساس عاجل تلك التدابير التي من شأنها تقوية الوجود الأمريكي في المنطقة وامداد اسرائيل بالمعونات العاجلة وممارسة الحقوق البحرية من أجل وضع حدا للانتهاك .

٤ - سوف تؤيد الولايات المتحدة حقوق الأطراف في الملاحة والمرور الجوي للوصول من والى الدولتين من خلال وعبر مضيق تيران وخليج العقبة وفقا لاتفاقية السلام .

٥ - سوف تعارض الولايات المتحدة وتصوت اذا استلزم الأمر ضد أى اجراء او قرار في الامم المتحدة اذا ما كان من وجهة نظرها له آثار معاكسة على اتفاقية السلام .

٦ ـ وهنا باقرار وتصريح الكونجرس : سوف تسعى الولايات المتحدة الى الأخذ في الاعتبار والسعى الى الاستجابة لمتطلبات المساعدة العسكرية والاقتصادية لاسرائيل .

٧ ـ سوف تستمر الولايات في فرض القيود على امداداتها بالسلاح لأية دولة تمنع نقله غير المصرح به لاى طرف ثالث . الولايات المتحدة لن تقوم بامداد أو تسمح بنقل تلك الاسلحة لاستخدامها في هجوم مسلح ضد اسرائيل وسوف تتخذ خطوات لمنع ذلك النقل غير المصرح به .

٨ ـ الاتفاقات القائمة والتعهدات بين الولايات المتحدة واسرائيل لاتنتهى أو تتأثر بعقد اتفاقية السلام باستثناء تلك المتضمنة في المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ١١ ، ١٢ و ١٥ ، ١٦ من مذكرة الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة الامريكية(١) وحكومة اسرائيل (تعهدات الولايات المتحدة واسرائيل) في أول سبتمبر ١٩٧٥ .

٩ ـ مذكرة الاتفاق هذه توضح التفاهم الكامل بين الولايات المتحدة واسرائيل فيما يتعلق بالموضوعات التى تم تناولها فيما بينهما كما أنها سوف تنفذ وفقا لاحكامهما .

عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية — عن حكومة اسرائيل

سايروس فانس — موشى ديان

٢٦ مارس سنة ١٩٧٩

(١) ترجمة غير رسمية لمذكرة الاتفاق بين حكومتى اسرائيل والولايات المتحدة بتاريخ اول سبتمبر ١٩٧٥ ومذكرة الاتفاق بينهما حول مؤتمر جنيف بتاريخ اول سبتمبر ١٩٧٥ بالصفحات من ١٤٢ الى ١٤٦

٢٦ مارس ١٩٧٩

(ب) مذكرة

باتفاق بين حكومة الولايات المتحدة واسرائيل بشأن امدادات البترول

يظل اتفاق امداد البترول المتفق عليه فى أول سبتمبر ١٩٧٥ بين حكومة الولايات المتحدة واسرائيل والمرافق مع هذا ، سارى المفعول وسيتم عقد اتفاق على ترتيبات امداد اسرائيل بالبترول لمدة خمسة عشر عاما متضمنة الخمس سنوات المنصوص عليها فى ترتيبات أول سبتمبر ١٩٧٥

وسيتم الاتفاق بين الأطراف على ترتيبات هذا الاتفاق بما فى ذلك توقيت بدء سريان هذه الترتيبات ووسائل تحديد الأسعار فى خلال ستين يوما من بدء سريان معاهدة السلام بين مصر واسرائيل وتنوى الاطراف أن تأتى الأسعار التى تدفعها اسرائيل البترول التى تزودها به الولايات المتحدة بمقتضى هذا الاتفاق متناسبة مع أسعار السوق العالمى وقت النقل. وتقوم اسرائيل فى جميع الحالات بسداد قيمة التكاليف التى تكبدتها الولايات المتحدة لامداد اسرائيل بالبترول وفقا لاحكام هذا الاتفاق .

ويجتمع الخبراء المشار اليهم فى الاتفاق المبرم فى أول سبتمبر ١٩٧٥ عند الطلب لمناقشة المسائل المترتبة على هذه العلاقة .

تتعهد حكومة الولايات المتحدة بأن تسعى على وجه السرعة للحصول على التفويض القانونى الاضافى الذى قد يتطلبه التنفيذ الكامل لهذه الترتيبات .

توقيع	توقيع
موشى ديان	سايروس فانس
عن حكومة اسرائيل	عن حكومة الولايات المتحدة

الملحق

سوف تتخذ اسرائيل ترتيباتها المستقلة للحصول على الامدادات البترولية اللازمة لمواجهة احتياجاتها بالطرق المعتادة . وفي حالة عدم استطاعة اسرائيل الحصول على احتياجاتها بتلك الطرق ، فان حكومة الولايات المتحدة – بناء على اخطار من حكومة اسرائيل بذلك – سوف تقوم باتخاذ الاجراءات التالية ولمدة خمس سنوات . ويمكن لأى من الطرفين انهاء هذا الترتيب باخطار الطرف الآخر قبل انتهاء تلك المدة بسنة واحدة :

(أ) اذا لم يكن البترول الذى تحتاجه اسرائيل لمواجهة كل احتياجاتها المعتادة للاستهلاك المحلى متوفرا للشراء ، وفي حالة عدم وجود قيود من ناحية الكم على ماتستطيع الولايات المتحدة الحصول عليه من البترول لمواجهة احتياجاتها المعتادة فان حكومة الولايات المتحدة سوف تمكن اسرائيل على وجه السرعة من شراء البترول اللازم لمواجهة كل احتياجاتها المعتادة المشار اليها آنفا . واذا كانت اسرائيل غير قادرة على الحصول على وسائل النقل اللازمة لنقل ذلك البترول فان حكومة الولايات المتحدة سوف تبذل كل جهد لمعاونة اسرائيل على توفير وسائل النقل اللازمة .

(ب) اذا لم يكن البترول الذى تحتاجه اسرائيل لمواجهة كل احتياجاتها المعتادة للاستهلاك المحلى متوفرا للشراء ، وفي حالة ما اذا كانت هناك قيود من ناحية الكم من طريق الحظر أو غير ذلك تحول دون استطاعة الولايات المتحدة الحصول على البترول اللازم لاحتياجاتها المعتادة ، فان حكومة الولايات المتحدة سوف توفر على وجه السرعة فرصة شراء اسرائيل البترول اللازم لمواجهة احتياجاتها الحيوية وذلك طبقا لقواعد منظمة الطاقة الدولية المتعلقة بحفظ الطاقة والحصص الخاصة بالتوزيع كماتطبقها حكومة الولايات المتحدة . واذا كانت اسرائيل غير قادرة على الحصول على وسائل النقل اللازمة لنقل ذلك البترول فان حكومة الولايات المتحدة سوف تبذل كل جهد لمعاونة اسرائيل على توفير وسائل النقل اللازمة .

وسوف يجتمع خبراء اسرائيل والولايات المتحدة مرة أو اكثر في السنة بناء على طلب اى من الطرفين وذلك للمراجعة المستمرة لاحتياجات اسرائيل من النفط .

اول سبتمبر ١٩٧٥

ترجمة غير رسمية من النص الانجليزى

(ج) مذكرة الاتفاق

بين حكومتى اسرائيل والولايات المتحدة

تقر الولايات المتحدة بأن الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية المعقودة فى ١ سبتمبر ١٩٧٥ (والتى سيشار اليها فيما بعد بكلمة الاتفاقية) والتى تنص على الانسحاب من مناطق حيوية فى سيناء ، تشكل حدثا ذا دلالة كبرى من جانب اسرائيل فى السعى من أجل السلام النهائى . وتتمتع هذه الاتفاقية بالتأييد الكامل من جانب الولايات المتحدة .

تأكيدات امريكية ـ اسرائيلية :

١ ـ ستبذل حكومة الولايات المتحدة كل ما فى وسعها للاستجابة الكاملة ، فى حدود مواردها وفى حدود التفويض الذى يمنحه الكونجرس ، وعلى أسس استمرارية وطويلة المدى ، الى احتياجات اسرائيل من المعدات العسكرية وغيرها من الاحتياجات الدفاعية والاقتصادية ومتطلباتها من الطاقة . وستدرج الاحتياجات المحددة فى الفقرات ١ ، ٢ ، ٣ و ٤ فيما بعد فى المجموع الكلى السنوى الذى سيطلب للسنة المالية ٧٦ والسنوات المالية التالية .

٢ ـ ستكون احتياجات اسرائيل العسكرية طويلة المدى من الولايات المتحدة موضوع مشاورات دورية بين ممثلى المؤسسات الدفاعية الامريكية والاسرائيلية على ان يتم ادراج الاتفاق المتوصل اليه حول بنود معينة فى مذكرة أمريكية ـ اسرائيلية مستقلة . ومن اجل تحقيق هذه الغاية يقوم الخبراء العسكريون بوضع دراسة مشتركة فى خلال ثلاثة اسابيع . وخلال القيام بهذه الدراسة ، التى ستتضمن احتياجات اسرائيل لعام ١٩٧٦ ستنظر الولايات المتحدة الى الطلبات الاسرائيلية بعين الرعاية بما فى ذلك الطلبات على الاسلحة المتقدمة والمتطورة .

٣ ـ ستتولى اسرائيل الترتيبات الخاصة بها فيما يتعلق بامدادات البترول لمقابلة احتياجاتها عن طريق الاجراءات الطبيعية .

وفى حالة اذا ما لم تتمكن اسرائيل من تأمين احتياجاتها بهذه الطريقة تقوم حكومة الولايات المتحدة بناء على اخطار من حكومة اسرائيل ، بالتصرف وفقا للآتى لفترة خمس سنوات يمكن لاى طرف فى آخرها أن ينهى هذه الترتيبات على أن يعلم الطرف الآخر قبل الانتهاء بعام واحد :

(أ) اذا لم يتوفر للشراء البترول الذى تحتاجه اسرائيل لمقابلة متطلباتها العادية للاستهلاك المحلى فى ظروف لاتوجد فيها قيود كمية على قدرة الولايات المتحدة

فى الحصول على بترول لمقابلة احتياجاتها العادية ، تقوم حكومة الولايات المتحدة بتوفير البترول الذى تشتريه اسرائيل لمقابلة احتياجاتها الطبيعية المشار اليها سابقا .

(ب) اذا لم يتوفر الشراء البترول الذى تحتاجه اسرائيل لمقابلة متطلباتها العادية للاستهلاك المحلى فى ظل ظروف توجد فيها قيود كمية عن طريق الحظر أو غيره تمنع الولايات المتحدة من الحصول على بترول لمقابلة احتياجاتها العادية ، تقوم حكومة الولايات المتحدة بتوفير البترول الذى تشتريه اسرائيل وفقا لصياغة وكالة الطاقة الدولية الخاصة بالتخزين والحصص كما تطبق من قبل حكومة الولايات المتحدة وذلك من أجل احتياجات اسرائيل الاساسية . واذا لم تتمكن اسرائيل من تأمين الوسائل الضرورية لنقل هذا البترول الى اسرائيل ، تبذل حكومة الولايات المتحدة كل مافى وسعها لمساعدة اسرائيل فى تأمين الوسائل الضرورية للنقل .

وسيجتمع خبراء اسرائيليون وامريكيون سنويا أو بناء على طلب أى الطرفين للنظر فى احتياجات اسرائيل المستمرة من البترول .

٤ — من أجل مساعدة اسرائيل فى مقابلة احتياجاتها من الطاقة ، وكجزء من الرقم السنوى الشامل الوارد فى الفقرة ١ ، توافق الولايات المتحدة على الآتى :

(أ) فى تحديد الرقم السنوى الشامل الذى سيطلب من الكونجرس ، ستولى حكومة الولايات المتحدة اهتماما خاصا لاحتياجات اسرائيل من البترول المستورد هذا بالاضافة الى أنها للفترة التى تحددها المادة ٢ المشار اليها ستأخذ فى اعتبارها عند حساب هذا الرقم مصاريف اسرائيل الاضافية لاستيراد بترول يحل محل الكميات التى كانت تستخرج من ابو رديس ورأس سدر (٤٫٥ مليون طن فى ١٩٧٥) .

(ب) مطالبة الكونجرس بتخصيص مبالغ ، يتم تحديدها عن طريق اتفاق مشترك ، لحكومة اسرائيل لاستغلالها فى مشروع تخزين احتياطى من البترول بهدف توسيع طاقة التخزين من ستة أشهر كما هو متوفر حاليا الى سنة وقت اتمام هذا المشروع الذى سينفذ خلال أربع سنوات . وسيكون انشاء وادارة وتمويل هذا المشروع وغير ذلك من المسائل المتعلقة به موضوع مباحثات مفصلة وسريعة بين الحكومتين .

٥ — لن تتوقع حكومة الولايات المتحدة أن تبدأ اسرائيل فى تنفيذ الاتفاقية قبل ان توفى مصر بالتزاماتها وفقا لاتفاق فصل القوات الموقع فى يناير ١٩٧٤ بالسماح لجميع الشحنات الاسرائيلية بالمرور من والى الموانى الاسرائيلية عبر قناة السويس .

٦ ـ تتفق حكومة الولايات المتحدة مع اسرائيل على أن الاتفاقية القائمة مع مصر يجب ان تكون اتفاقية سلام نهائي .

٧ ـ في حالة انتهاك مصر لأى من نصوص الاتفاقية ، فان حكومة الولايات المتحدة ستكون مستعدة للتشاور مع اسرائيل حول دلالة هذا الانتهاك وامكانية معالجته من قبل حكومة الولايات المتحدة .

٨ ـ ستصوت حكومة الولايات المتحدة ضد أى قرار لمجلس الامن ترى انه يؤثر تأثيرا عكسيا على الاتفاقية أو يغير فيها .

٩ ـ لن تشترك حكومة الولايات المتحدة في أى جهود ـ بل وستحاول منع مثل تلك الجهود ـ ترمى الى بحث مقترحات تتفق هى واسرائيل على انها تتعارض مع المصالح الاسرائيلية .

١٠ ـ نظرا لالتزام الولايات المتحدة طويل الأمد ببقاء وامن اسرائيل ، ستنظر حكومة الولايات المتحدة بعين القلق العميق الى اى تهديدات لأمن اسرائيل وسيادتها من جانب أى قوة دولية . ومن اجل تحقيق هذا ستقوم حكومة الولايات المتحدة في حالة حدوث مثل هذا التهديد بالتشاور مع حكومة اسرائيل حول الدعم الدبلوماسي أو غيره أو المساعدات التى تستطيع أن تمنحها لاسرائيل وفقا لممارساتها الدستورية .

١١ ـ تقوم حكومتا الولايات المتحدة واسرائيل في أقرب وقت مستطاع ، وان أمكن خلال شهرين من توقيع هذه الوثيقة ، بوضع خطة عملية الامداد العسكرى لاسرائيل في حالات الطوارىء .

١٢ ـ ترى حكومة الولايات المتحدة ان الالتزامات المصرية وفقا للاتفاقية المصرية الاسرائيلية وتنفيذها وصلاحيتها ومدتها لا تتوقف على أى عمل أو تطورات فيما بين الدول العربية الاخرى واسرائيل . وتنظر حكومة الولايات المتحدة الى الاتفاقية على انها قائمة بذاتها .

١٣ ـ تشارك حكومة الولايات المتحدة اسرائيل في موقفها القاضي بأنه تحت الظروف السياسية القائمة ستوجه المفاوضات مع الأردن نحو تحقيق تسوية سلمية شاملة .

١٤ ـ وفقا لمبدأ حرية الملاحة في اعالي البحار والمرور الحر بلا عائق في المضايق التى تصل المياه الدولية وفوق هذه المضايق ، تعتبر حكومة الولايات المتحدة مضايق باب المندب وجبل طارق من الممرات المائية الدولية . وستؤيد حكومة الولايات المتحدة حق اسرائيل في المرور الحر بلا عائق خلال هذه المضايق . وكذلك تعترف حكومة الولايات المتحدة بحق اسرائيل في الطيران بحرية فوق البحر الأحمر ومثل هذه المضايق وستقوم بالمساعدة الدبلوماسية لممارسة هذا الحق .

١٥ ــ فى حالة سحب قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة أو غيرها من أجهزة الأمم المتحدة بدون الاتفاق المسبق بين أطراف الاتفاقية المصرية الاسرائيلية والولايات المتحدة قبل أن تعقب هذه الاتفاقية اتفاقية أخرى ، ترى الولايات المتحدة أن الاتفاقية تبقى ملزمة فى جميع أجزائها .

١٦ ــ تتفق الولايات المتحدة واسرائيل على أن توقيع بروتوكول الاتفاقية المصرية الاسرائيلية ووضعها موضع التنفيذ الكامل لن يحدث قبل اقرار الكونجرس الامريكى لدور الولايات المتحدة المتعلق بالمهام الاستطلاعية والمراقبة الواردة فى الاتفاقية وملحقاتها . هذا وقد أبلغت الولايات المتحدة حكومة اسرائيل بأنها حصلت على موافقة حكومة مصر على السابق .

هنرى كيسنجر
وزير الخارجية

عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية

ايجال الون
نائب رئيس الوزراء
ووزير الخارجية

عن حكومة اسرائيل

اول سبتمبر ١٩٧٥

ترجمة غير رسمية عن النص الانجليزى
مذكرة الاتفاق بين الولايات المتحدة
واسرائيل حول مؤتمر جنيف

---

١ ــ يعاد عقد مؤتمر جنيف في موعد يتم التنسيق بشأنه بين الولايات المتحدة واسرائيل

٢ ــ ستواصل الولايات المتحدة التمسك بسياستها الحالية فيما يتعلق بمنظمة تحرير فلسطين بحيث لا تعترف بها أو تتفاوض معها طالما لاتعترف منظمة تحرير فلسطين بحق اسرائيل في الوجود ولا تقبل قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . وستقوم الولايات المتحدة بالتشاور الكامل وستسعى الى تنسيق موقفها واستراتيجيتها في مؤتمر جنيف للسلام حول هذا الموضوع مع حكومة اسرائيل . وكذلك ستقوم الولايات المتحدة بالتشاور الكامل وستسعى الى تنسيق موقفها واستراتيجيتها مع اسرائيل فيما يتعلق باشتراك أى دولة اخرى في المؤتمر . ومن المفهوم أن اشتراك أى دولة أخرى او جماعة او منطقة في مرحلة لاحقة من المؤتمر يجب أن يحظى على اتفاق جميع المشتركين الأصليين في المؤتمر .

٣ ــ ستبذل الولايات المتحدة كل ما في وسعها في المؤتمر لأن تتم جميع المفاوضات الاساسية على مستوى ثنائى .

٤ ــ ستعارض الولايات المتحدة ، واذا دعت الضرورة ستصوت ضد اى مبادرة في مجلس الأمن ترمى الى تغيير أسس عقد مؤتمر جنيف للسلام أو تغيير القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بطريقة لاتتفق مع هدفها الأساسى .

٥ ــ ستعمل الولايات المتحدة على ضمان أن يكون دور المشرفين على المؤتمر متسقا مع ما اتفق عليه في مذكرة الاتفاق بين حكومتى الولايات المتحدة واسرائيل فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣ .

٦ ــ ستنسق الولايات المتحدة واسرائيل جهودهما من اجل ضمان الا يسير المؤتمر بطريقة تتعارض مع اهداف هذه الوثيقة ومع الهدف الملن من المؤتمر وهو اساسا دفع السلام المتفاوض عليه بين اسرائيل وجيرانها .

هنرى كيسنجر
وزير الخارجية

عن حكومة الولايات المتحدة الامريكية

ايجال الون
نائب رئيس الوزراء
ووزير الخارجية

عن حكومة اسرائيل

قائـــمة

المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر :-

1- الوثائق:

أ- الوثائق غير المنشورة :-

❖ **الوثائق غير المنشورة باللغة العربية :-**

وزارة الدفاع : وثائق هيئة البحوث العسكرية لفترة الإعداد والتخطيط لحرب أكتوبر :-

- ملف الوثائق العسكرية للعمليات جرانيت ، خطة العملية والمذكرة الإيضاحية ، هيئة عمليات القوات المسلحة ، يوليو 1971 .
- ملف الوثائق العسكرية للعمليات التعرضية جرانيت المعدلة [التي نفذت في حرب أكتوبر 1973] – الجزء الأول [التخطيط للحرب] – خطة العملية والمذكرة الإيضاحية ، هيئة عمليات القوات المسلحة أفرع التخطيط ، مارس 1973 ، حفظ عام 1981 .

نقلا عن عبد الرحمن الهواري ، مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي في ضوء الجولات العربية الإسرائيلية [أكاديمية ناصر : كلية الحرب العليا ، رسالة دكتوراه في فلسفة العلوم العسكرية ، تاريخ عسكري و استراتيجية عسكرية 1988] .

ب- الوثائق المنشورة :

❖ **الوثائق المنشورة باللغة العربية :-**

- وزارة الخارجية ، مبادرات السلام التي قام بها الرئيس محمد أنور السادات [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1977] .
- وزارة الخارجية ، معاهدة السلام بين مصر و إسرائيل وملحقاتها والاتفاق التكميلي الخاص بإقامة الحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وقطاع غزة الموقعان في واشنطن 26 مارس 1979 [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1979] .
- وزارة الخارجية ، وثائق تطبيع العلاقات بين جمهورية مصر العربية و دولة إسرائيل [القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية 1983] .

- وزارة الإعلام ، مجموعة خطب وأحاديث وتصريحات الرئيس محمد أنور السادات 1970 - 1981 [القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات ، د – ت] .
- مجلس الشعب ، مضابط مجلس الشعب خلال الفترة (75 – 1979) ،[القاهرة : الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية] .
- وثائق حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، إعداد ويليام بير ، ترجمة ، خالد داود [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 2004] .

❖ **الوثائق المنشورة باللغة الأجنبية :**

- American Foreign Policy , Basic Documents [1977 – 1980] , Department of State , Washington , 1983 .
- American Foreign Relations 1971, A Documentary Record : Continuing the Series . (Documents on American Foreign Relations) , Edited by , Stebbins , Richard p . , and Adam Elaine p . A Council on Foreign Relations Book , [New York ; University press, 1976] .
- American Foreign Relation 1973 , A Documentary Record : Continuing the Series Documents on American Foreign Relations , Stebbins , Richard P ., & Adam Elaine P . [eds.] , A Council on Foreign Relations Book , [New York : University Press , 1976] .
- American Foreign Relation 1975 , A Documentary Record : Continuing the Series . Documents on American Foreign Relations , the United States in World Affairs , Stebbins , Richard P., & Adam , Elaine P . [eds.] , a Council on Foreign Relations Book , [New York University Press , 1977] .
- American Foreign Relation 1977 , A Documentary Record : Continuing the Series , Documents on American Foreign Relations , the United States in World Affairs , Adam , Elaine P. [eds.] , A Council on Foreign Relations Book , [New York University Press , 1979] .
- American Foreign Relation 1978 , A Documentary Record : Continuing the Series , Documents on American Foreign Relations , the United States in World Affairs , Adam , Elaine P. [eds.] , A Council on Foreign Relations Book , [New York University Press , 1979] .

٣ : المذكرات :–

❖ مذكرات باللغة العربية :

- أشرف غربال : صعود وانهيار علاقات مصر وأمريكا : الاتصالات السرية مع عبد الناصر والسادات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 2004] .
- إسماعيل فهمي : التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولي ط1 1985] .
- إيلي زعيرا : مذكرات رئيس المخابرات الحربية الإسرائيلية ، حرب يوم الغفران الواقع يحطم الأسطورة ، ترجمة توحيد مجدي [القاهرة : المكتبة الثقافية ط1 1996] .
- بطرس بطرس غالي : طريق مصر إلى القدس : قصة الصراع من أجل السلام في الشرق الأوسط [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1997] .
- جولدا مائير : قصة حياتي ، اعترافات جولدا مائير ، ترجمة محمود عزمي [بيروت : مؤسسة دار التعاون . د . ت] .
- جيمي كارتر : الحفاظ على الإيمان ، ترجمة شبيب بيضون [بيروت : دار الفارابي ط1 1985] .
- جيهان السادات : شاهدة على عصر السادات [القاهرة : دار الشروق ط1 2002] .
- حسن التهامي : حسن التهامي يفتح ملفاته من احتلال فلسطين إلى كامب ديفيد : عبد الناصر .. السادات و سكين المخابرات الأمريكية ، بقلم محمد سعد العوضي [القاهرة : دار ديوان ط 1998] .
- دافيد اليعازر : مذكرات الجنرال دافيد اليعازار ، ترجمة رفعت فودة [بيروت : دار المعارف ، د . ت] .
- سامي شرف : سامي شرف : رجل المعلومات الذي صمت طويلا يتحدث ؛ عبد الناصر كيف حكم مصر ، بقلم / عبد الله أمام [القاهرة : مكتبة مدبولي الصغير ط1 1996] .
- سايروس فانس : خيارات صعبة [بيروت : المركز العربي للمعلومات ط2 1984] .
- سعد الدين الشاذلي : حرب أكتوبر [باريس : منشورات الوطن العربي ط2 1980] .
- ضياء الدين داود : سنوات عبد الناصر وأيام السادات [القاهرة : دار الخيال ط1 1998] .
- عبد المنعم خليل : حروب مصر المعاصرة ، من أوراق قائد ميداني [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1990] .
- عبد المنعم واصل : الصراع العربي – الإسرائيلي [القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ط1 2002] .

- عصمت عبد المجيد : مذكرات دبلوماسي ، زمن الانكسار والانتصار [القاهرة : دار الشروق ط1 1998] .
- علي صبري : علي صبري يتذكر بصراحة عن السادات ، بقلم / عبد الله أمام [القاهرة : دار الخيال ط 1 1999] .
- عيزرا وايزمان : الحرب من أجل السلام ، ترجمة غازي السعدي [عمان : دار الجليل ط1 1984] .
- فلاديمير فينوجرادوف : مصر في زمن الإبهام ؛ مذكرات سفير الاتحاد السوفياتي في مصر [دمشق : دار الحصاد للنشر والتوزيع ط1 2000] .
- كمال حسن علي : محاربون ومفاوضون [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1986] .
- كمال حسن علي : مشاوير العمر : أسرار وخفايا 70 عاماً من عمر مصر في الحرب والمخابرات والسياسة [القاهرة : دار الشروق ط2 1994] .
- محمد إبراهيم كامل : السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط2 2003] .
- محمد أنور السادات : البحث عن الذات : قصة حياتي [القاهرة : المكتب المصري الحديث ط1 1978]
- محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومي في عصر التحديات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة النشر ط1 1987] .
- محمد عبد الغني الجمسي : حرب أكتوبر 1973 [باريس : المنشورات الشرقية ط1 1989] .
- محمد فوزي : الإعداد لمعركة التحرير ج 1 [القاهرة : دار المستقبل العربي ط 2 1999] .
  استراتيجية المصالحة ج2 [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1986] .
- محمود رياض : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948 – 1978 ؛
- محمود رياض : ج1 ، الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل ، ج 2 ، أمريكا والعرب [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1986] .
- مراد غالب : مع عبد الناصر والسادات : سنوات الانتصار وأيام المحن [القاهرة : مركز الأهرام ط1 2000] .
- موشي دايان : رؤية شخصية للمباحثات المصرية الإسرائيلية [القاهرة : وزارة الإعلام ؛ الهيئة المصرية العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة رقم 764 مطابع الأهرام التجارية د . ت]
- موشي دايان : الفاشية : يوميات قادة العدو ، ترجمة جوزيف صغير [بيروت : دار المسيرت ، د . ت] .

▪ هنري كيسنجر : سنوات البيت الأبيض ج 4 [1968 – 1973] ترجمة خليل فريجات [دمشق : دار طلاس ط5 1996] .
▪ هنري كيسنجر : الدبلوماسية من الحرب الباردة إلى يومنا هذا ، ترجمة مالك فاضل [القاهرة : وزارة الإعلام ، الهيئة المصرية العامة للاستعلامات كتب مترجمة (رقم 741) د . ت]

❖مذكرات باللغة الإنجليزية :

Nixon , Richard M .	:	The Memoirs of – Richard Nixon [New York : Simon and Schuster , 1978] .
Herzog ,Chaim .		The Arab - Israeli Wars : War and Peace in the Middle East , [New York : Random House , 1982]
Kissinger , Henry	:	Years of upheaval , [Boston : Little Brown , and Co.1982] . Years of Renewal : The concluding volume of his memoirs [New York : Simon and Schuster , 1999] .

3- الدوريات :-

- جريدة آخر ساعة [2008]
- جريدة الأهرام [1971- 1979]
- جريدة الأهرام الاقتصادي [1978 - 1979]
- جريدة الأهالي [1978 ، 1982]
- مجلة السياسة الدولية [1971 - 1981]
- مجلة الدعوة [1977 - 1981]
- جريدة الشعب [1981 - 1982]
- مجلة الشرق الأوسط [2008]
- مجلة شؤون فلسطينية [1987]

٤ . الرسائل العلمية :-

- أميرة الشنواني : سلاح البترول ودورة في حرب أكتوبر ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة 1990 .
- أميرة حسين كمال : التنافس الأمريكي السوفياتي في منطقة الخليج من عام [1953- 1981] رسالة ماجستير ، قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة عين شمس 2010 .
- بسيوني محمد الخولي : سياسة الدولتين العظميين تجاه الشرق الأوسط [73 – 1978] رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة القاهرة 1985 .
- حماده حسني أحمد : الاتحاد الاشتراكي العربي ودوره في الحياة السياسية في مصر [1962 – 1976] رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس 2003 .
- مينا ملاك عازر : علاقة مصر بالقوتين الأعظم [67 – 1977] رسالة ماجستير ، قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة عين شمس 2009 .
- هند فرحان سيد : العلاقات المصرية العربية (1967 - 1973) ، رسالة ماجستير ، كلية البنات / آداب / جامعة عين شمس ، 2010 .

ثانيا:المؤلفات والدراسات:-

❖المؤلفات والدراسات باللغة العربية :-

إبراهيم قاعود : عمر التلمساني شاهدا على العصر : الإخوان المسلمون في دائرة الحقيقة الغائبة [القاهرة : دار المختار الإسلامي ط 1983] .

أحمد حمروش : غروب يوليو [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1987] .

السيد أمين شلبي : الوفاق الأمريكي السوفياتي [1963 – 1976] ، [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط 1981] .

الهيثم الأيوبي : اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء [بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط1 1975] .

إلياس شوفاني : طريق بيجن إلى القاهرة ؛ من تسوية إلى حلف [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1978] .

أمين مصطفى : الاتصالات السرية العربية الصهيونية [القاهرة : دار الوسيلة للطباعة والنشر ط 1993] .

أمين هويدي : الفرص الضائعة [بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط1 1992] .

أمين هويدي : الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط 2 1987] .

أمين هويدي : أضواء على أسباب نكسة 1967 وعلى حرب الاستنزاف [بيروت : دار الطباعة والنشر ط1 1975] .

أمين هويدي : لعبة الأمم في الشرق الأوسط : نحن وأمريكا وإسرائيل [القاهرة : دار المستقبل العربي ط 1990] .

إيان بلاك ، بيني موريس : حروب إسرائيل السرية ، تاريخ الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية ، ترجمة عمار جولاق ، عبد الرحيم الفرا [عمان : الأهلية للنشر والتوزيع ط1 1992] .

باتريك سيل : الأسد ؛ الصراع في الشرق الأوسط [بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط 1997].

بدر عبد العاطي : الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتنياهو [القاهرة : مركز الدراسا ت السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط 1997] .

بهجت قرني وعلي الدين هلال : السياسة الخارجية للدول العربية ، ترجمة سعيد عوض [القاهرة : مركز الدراسات السياسية ط 1994] .

جعفر عبد السلام : معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية [القاهرة : دار نهضة مصر للطباعة والنشر ط1 1980] .

جمال علي زهران : السياسة الخارجية لمصر 1970 – 1981 [القاهرة : مكتبة مدبولي ط 1987] .

جميل مطر : النظام الإقليمي العربي ؛ دراسة في العلاقات السياسية [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط6 1999] .

جورج بول ؛ دجلاس بول : أمريكا و إسرائيل علاقات حميمة ؛ التورط الأمريكي مع إسرائيل 1947 حتى الآن ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل [بيروت : بيسان للنشر والتوزيع د . ت] .

حازم هاشم : المؤامرة الإسرائيلية على العقل المصري [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1986] .

حسن أبو طالب : علاقات مصر العربية ؛ رحلة السادات [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط 1998] .

حسن البدري وآخرون : حرب رمضان : الجولة العربية الإسرائيلية الرابعة [القاهرة : الشركة المتحدة للنشر ط 1 1974] .

حمدي فؤاد : الحرب الدبلوماسية بين مصر و إسرائيل من القرار 242 إلى اتفاقية سيناء الثانية [بيروت : دار القضايا ط1 1976] .

دافيد داوانتج وجاري هيرمان : حرب بلا نهاية وسلام بلا أمل ، ترجمة هيئة الاستعلامات كتب مترجمة رقم 741 [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات د . ت] .

دافيد هيرست : البندقية وغصن الزيتون : جذور الصراع في الشرق الأوسط ، ترجمة عبد الرحمن أياس [بيروت : شركة رياض الريس ط1 2003] .

دان تشيرجي : أمريكا والسلام في الشرق الأوسط ، ترجمة محمد مصطفي غنيم [القاهرة : دار الشروق ط 1993] .

رشيد الخالدي : الاتحاد السوفياتي و كامب ديفيد [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1986] .

زكريا حسين : العرب إلى أين ؛ الصراعات العربية في القرن العشرين [القاهرة : المكتب العربي الحديث ط1 1996] .

سعد التائه : مصر بين عهدين (1952 – 1970) ، (1970 – 1981) [بيروت : دار النضال للطباعة والنشر ط1 1982] .

سعد الدين إبراهيم : كيسنجر وصراع الشرق الأوسط [بيروت : دار الطليعة ط1 1975] .

سعد الدين إبراهيم : مصر تراجع نفسها [القاهرة : دار المستقبل العربي ط1 1983] .

سعد الدين إبراهيم وآخرون : مصر والعرب 1967 – 1982 [القاهرة : مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية ط 1984]

صلاح العقاد : السادات وكامب ديفيد الاتفاقات وأصولها التاريخية [القاهرة : مكتبة مدبولي ط1 1984] .

طه المجدوب : سنوات الإعداد وأيام النصر [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1999] .

طه المجدوب : هزيمة يونيو ، حقائق وأسرار [القاهرة : دار الهلال د . ت] .

عادل حسين : الاقتصاد المصري من الاستقلال إلي التبعية ج2 [القاهرة : دار المستقبل العربي ط2 1982]

عادل حسين : العلاقات الاقتصادية بين مصر و إسرائيل [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1984] .

عاطف قبرص : الآثار الاقتصادية لاتفاقات كامب ديفيد [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1982] .

عبد العليم محمد : مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي : دراسة مقارنة لبعض الأنماط والمشكلات [القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ط 1996] .

عبد العليم محمد : الخطاب الساداتي ، تحليل الحقل الأيديولوجي للخطاب الساداتي [القاهرة : كتاب الأهالي رقم 27 د . ت] .

عدنان السيد حسين : عصر التسوية ؛ سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية [بيروت : دار النفائس للطباعة والنشر ط1 1990] .

علي الدين هلال وآخرون : دراسات في السياسة الخارجية من ابن طولون إلى السادات [القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية : مكتبة النهضة المصرية ط 1978] .

مؤسسة الدراسات الفلسطينية : المعاهدة المصرية الإسرائيلية ، نصوص وردود أفعال [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1979] .

محسن عوض : مصر و إسرائيل ، خمس سنوات من التطبيع [بيروت : دار المستقبل العربي ط 1984] .

محسن عوض : الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع الدول العربية [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط1 1988] .

محسن عوض وسيد البحراوي : أربعة سنوات على التطبيع الثقافي بين مصر و إسرائيل [عمان : د . ت . ط 1984] .

محمد الطويل : لعبة الأمم والسادات [القاهرة : الزهراء للأعلام العربي ط1 1988] .

محمد حسنين هيكل : أكتوبر 73 ، السلاح والسياسة [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1993] .

محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب و إسرائيل : عواصف الحرب وعواصف السلام ج 3 [القاهرة : دار الشروق ط4 1996] .

محمد حسنين هيكل : حديث المبادرة [القاهرة : دار الشروق ط1 1997] .

محمد حسنين هيكل : وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي العام الاشتراكي [القاهرة : دار الشروق ط1 2003] .

محمد حسنين هيكل : خريف الغضب : قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات [القاهرة : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط7 1993] .

محمد حسنين هيكل : الزلزال السوفيتي [القاهرة : دار الشروق ط2 1990] .

محمد حسنين هيكل : الحل والحرب [القاهرة : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ط7 1988] .

محمد عبد العزيز ربيع : المعونات الأمريكية لإسرائيل [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط1 1990] .

محمود سويد : من كامب ديفيد إلى المعاهدة ؛ خلفية القرار الإسرائيلي [بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ط1 1989] .

ممدوح محمود منصور : الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط [القاهرة : مكتبة مدبولي ط 1995] .

موسى صبري : السادات الحقيقة والأسطورة [القاهرة : المكتب المصري الحديث ط2 1985]

نبيل محمود عبد الغفار : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي ، أكتوبر 1973 حتى سبتمبر 1978 [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ط1 1982] .

نور الدين كمال صالح : دوافع الصراع العربي – الإسرائيلي ومحاولات التسوية المستحيلة في اتفاقيتي كامب ديفيد [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط1 2005] .

هالة أبو بكر سعودي : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي 67 – 1973 [بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط2 1986] .

هالة مصطفى : الدولة والحركة الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك [القاهرة : مركز المحروسة ط1 1996] .

هيلين كارير وانكوس : السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط 1955 – 1975 ، ترجمة عبد الله اسكندر [بيروت : دار الكلمة العربية ط2 1983] .

وليام . ب . كوانت : عملية السلام ؛ الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي – الإسرائيلي منذ 1967 [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط 1994] .

وليام . ب . كوانت : عقد من القرارات الحاسمة ، ترجمة هيئة الاستعلامات [القاهرة : الهيئة المصرية العامة للاستعلامات د . ت] .

وليام .ب . كوانت [محرر] : كامب ديفيد بعد 10 سنوات [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 1989] .

ويليام بيير : أسرار حرب أكتوبر في الوثائق الأمريكية ، ترجمة خالد داود [القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ط1 2004] .

❖ المؤلفات والدراسات باللغة الأجنبية :-

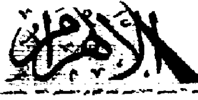
Armesto, Felipe Fernandez	:	Sadat and His Statecraft . London : Kensal Press 1982 .
Baker Raymond , William	:	Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat . Combridge , Mass : Harvard University Prss , 1978 .
Cooper , Mark	:	The Transformation of Egypt . London : Crom Helme , 1982 .
Dawisha , A . I	:	Egypt in the Arab World : the Elements of Foreign Policy , London : The Macmillan Press LPD . 1976 .
Dawisha , Karen	:	Soviet Foreign Policy Toward Egypt . London : The Macmillan Press , 1979 .
Dekimejian , Richard Hrair	:	Political Leader ship : Egypt , Israel , Lebanon . Albany N ,y : State University of New York Press , 1975 .,
Dessouki , Ali E. Hellal	:	The foreign police of Arab States , New York : Westview Press 1984 .
Dessouki , Ali E. Hellal	:	Policy making in Egypt , Acase Study of the open-door economic policy , Social problems, Cairo ; American University in Cairo 1981 .
Eidelberg , Paul	:	Sadat's Strtegy. Quebec : Dawn Publisning Company , 1979 .
Eisenberg , Laura Zittrain	:	Negotiating Arab – Israeli Peace : Pattern , Problems , Possibitites . Indiana University Press , 1998 .
Feldman, shai	:	Israel Nuclear Deterrence Strategy for the 1980s . New York : Columbia University Press 1982 .
Freedman , Robert Owen	:	Soviet Policy Toward the Middle East Since 1970 ; New York : Praeger , 1982 .
Friedlander , Melvin A	:	Sadat and Begin the Domestic Politics of Peace Making . New York : Westview Press , 1983 .
Galal , El Rashidi	:	The Arabs and The World of the Sevenities , Vikes publishing House Pvt . LTD , 1977 .

Gray , Robert C .	:	American Foreign Policy Since Detente . New York : Harper and Row Publishers , 1985 .
Heffernan , Patrick O .	:	Mass Media and America Foreign Policy : Insider Prspectives on Global Journalism and Foreign Policy Process , Ablex Publishing Corporation 1991 .
Heydemann , Steven	:	War institutions and Social change in the Middle East . University of Californian Press , 2000 .
Hinnebush , Raymond	:	Egyptian politics Under Sadat , The Post Populist Development of an Authoritarian Modernizing State , London : Cambridge University Press , 1985 .
Hirst , David and lrene Beeson	:	Sodat . London : Faber and faber , 1981 .
Hopwood, Derek	:	Egypt politiecs and society (1945-81) London : George Allen Sunwin 1982 .
IKram , Khalid	:	Egypt Economic Management in a period transition , London : The John Hopkins University Press , 1980 .
Israeli , Raphael R .	:	The Public Diary of President Sadat , Part one / the Road to War (October 1970 – Ocpober 1973) .
Israeli , Rapnael R .	:	The Public Diary of President Sadat , Part two / the Road to Diplomacy : The continuation of War by other means (November 1973 – Mag 1975) . Leiden , E . G . Brill , 1979
Kalb, Marevin and Bernard kalb	:	Kissinger . Boston : Little , Brown and Co . , 1974 .
Kaufman Burton I .	:	The Arab Middle East and The United States : Inter – Arab Rivalry and Superpower Diplomacy . New York : Simon and Schuster Macmillan , 1996 .
Kaup , Mark and Craig Natimc (eds),	:	The Soviet Union and the Middle East in The 1980's: Lexington Mas , Lexington Books , 1983 .
Kays , Doreeen	:	Frogs and Scorpions : Egypt , Sadat and the Media . London : Frederick Muller limited , 1984 .

Lesch , David w .	:	The Middle East and the United States : A Historical and Political Reassessment . Oxford : Westview Press , 1996
Mafli , Mohamed Ahmad	:	United States Foreign Policy toward Egypt under Sadat (1970 – 1981) . University of California , Riverside , 1983 .
Mclaurin R .	:	The Middle East in Soviet Policy , lexington , Mass , lexington , Books . 1979.
Moore , John Norton	:	The Arab – Israeli Conflict : vol . 111 , Documents , Princeton University press , 1974 .
Quantadt , William B .	:	Camp David : Peace making and Politics . Washington , D . C. : The Brookings Institution , 1993 .
Quantadt , William B .	:	The United States and Egypt [An Essay on Policy] . The Brookings institution , Ist. published , The American University in Cairo Press , 1990 .
Raymond , William Baker		Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat , Combridge Mass : Harvard University press , 1978 .
Raymond , William Baker	:	Sadat and After , strugyles for Egypt's Poetical Soul , Mass achusetts , Harvard University press , 1983 .
Rubin , Barry	:	From War to Peace : Arab – Israeli Relations 1973 – 1993 , New York University press , 1994 .
Rubinstein , Alvin Z .	:	Red star on the Nile : The Soviet – Egyptian Influence Relationship Since the June War , Princeton , N . J . ; Princeton University Press , 1977 .
Rubinstein , Alvin Z .	:	The Arab – Israeli Conflict , Perspectives New York : Praeger , 1984 .
Shoukri Ghali	:	Egypt portrait of President . Landon : Zed Press . 1981 .
Smith , Charles D .	:	Palastine and the Arab – Israeli Conflict . New York : Martin's Press 1996 .
Spanier , John	:	Games Nations Play : Seventh Edition . Congressional Quarterly Inc . , 1990 .

Stein , Kenneth W .		Heroic Diplomacy ; Sadat , Kissinger , Carter , Begin and the Quest for Arab – Israeli Peace , Routladge , New York , London , 1999 .
Strong , Robert A .	:	Working in The World : Jimmy Carter and Making of American Foreign Policy . Louisiana State University Press , 2000 .
T . G . Fraser	:	The Middle East (1914 – 1979) : Documents of Modern History . New York : Martin's Press , 1980 .
Water bury , Jonn	:	Egypt of Nasser and Sadat the Political Economy of Tow Regimes . Princeton University Press , 1983 .
Worth , Richard	:	Israeli and Arab States , New York : Franklin Watts , 1983 .
Yeho shafat , Harkabi	:	Arab Strategies and Israel's Response . New York : The Free Press . 1977 .

قالوا عن الكتاب



السادات و٣٥ عاما على كامب ديفيد
أهم ما قرأت في السنوات الأخيرة

إذا كان الخطر الذى تواجهه سيناء بالإمكان مواجهته وصده عن مصر والمصريين.. إذن كيف يوصف أو يقرأ الامتناع عن تفعيل المتاح لوضع نهاية أو لايقاف أو تخفيف الاخطار والتهديدات عن مصر والمصريين . ولنقف أولا أمام هذه القراءة العلمية عما يحدث في سيناء وفي مصر كلها الآن من خلال قراءة دراسة من أهم ما قرأت في السنوات الأخيرة وتحمل عنوان . السادات٣٥ عاما علي كامب ديفيد. فيما يتجاوز ٥٠٠ صفحة قدمتها الباحثة المصرية المحترمة فاتن عوض لنيل درجة الماجستير . ويجب أولا تحية الجهد العلمي الذي بذلته برعاية أستاذها . المؤرخ د.عبدالخالق محمد لاشين بجامعة عين شمس وأ. د. أحمد زكريا الشلق أيضا بجامعة عين شمس . وتقف طويلا أمام ما جمعته الباحثة من وثائق سرية للاتفاقية والإجابات علي أسئلة . وهل تقف عائقا أمام التنمية في سيناء كما يدعي دائما, وتأثيراتها السياسية والاقتصادية والأمنية علي مصر وعلي دورها الاقليمي والدولي ولا أستطيع ان أدعي أني قمت بالقراءة العميقة التي تفرضها أهمية الكتاب وسط مفارم الأحداث الكارثية التي نعيشها والتي تمثل سيناء محورا رئيسيا لها.. وعلي أهمية جميع ما يضمه الكتاب, ففي رأيي أن الأخطر

هو ما يضمه من وثائق لنصوص الاتفاق والاقتراح الأمريكي والوثائق السرية, ثم علاقة الاتفاقية بما يحدث في سيناء الآن وهل تستطيع مصر أن تتخذ موقفا حاسما يفرض سيادتها ويوفر الحماية لسيناء وينهي وجود الجماعات الإرهابية التي حولتها إلي تورا بورا التي لم تعد تهدد سيناء وحدها ولكن مصر كلها؟! لا تحتمل الإجابة التباسا وتوضح الباحثة المتاح من خلال تعديل بعض بنود معاهدة السلام وبخاصة ترتيبات الأمن المتفق عليها بما يحفظ الأمن القومي المصري. ولا أعرف هل بالإمكان انتظار تهديدات أكثر وأخطر مما تعرض له خلال السنوات الأخيرة وخاصة حجم ما تصاعد إليه الخطر وتكشف منذ قيام الثورة. ما الذي ينتظره صدور قرار سيادي يفعل حق مصر في اغلاق جميع مصادر الخطر وتجفيف بؤر الإرهاب والتآمر الصهيوني.. هل توجد دولة ذات سيادة تلزم الصمت المهين والمستهين بقتل واختطاف ابنائها من الضباط والمجندين ويهدد أمنها القومي وجيشها, ولا تفعل جميع وسائل الحماية والتأمين, إلا ان يكون الصمت علامة الرضا بل والمشاركة!!

الكاتبة الصحفية

سكينـــة فـــؤاد

مستشار رئيس الجمهورية

الأهرام١٦/٦/٢٠١٣



لم يتوقف أمامها المثقفين أعمق دراسة لقضية التطبيع

هل ثمة علاقة بين اتفاقية كامب ديفيد وما يجري الآن في الشرق الأوسط والعالم العربي, وفي مصر الآن؟ لكي نفهم ما يجري لابد من دراسة الجذور, وهذه الأسباب العميقة تمتد إلى اتفاقية كامب ديفيد, بعد خمسة وثلاثين عاما تصدر أول رسالة علمية عن هذه الاتفاقية المهمة التي غيرت الواقع السياسي في هذه المنطقة المهمة من العالم, للباحثة فاتن عوض, الدراسة تتكون من تمهيد يدرس توجهات أنور السادات منذ توليه الحكم ١٩٧٠ - ١٩٧٣, في الفصل الثاني تتناول مباحثات كامب ديفيد ذاتها وكيف دارت على امتداد ثلاثة عشر يوما وما انتهت إليه, ثم تتناول الاتفاقية ذاتها وتتوقف بالبحث أمام بنود المعاهد وملحقاتها وتداعياتها علي جميع المستويات داخليا وخارجيا, في الفصل الأخير تبحث فاتن عوض على مجمل تطور علاقات مصر الخارجية في إطار الصراع العربي - الإسرائيلي, خاصة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي "سابقا" وانتهاء بعلاقة مصطنعة مع إسرائيل تحت تبني تطبيع العلاقات, تقدم الباحثة أعمق دراسة لقضية التطبيع علي المجالات المختلفة خاصة تلك التي لم يتوقف أمامها المثقفون

الذين قاوموا التطبيع الثقافي وظل الشعار يتردد حتى أصبح بلا مضمون, لم تتوقف الدراسة أمام التطور السياسي للاتفاقية ولكن تناولت دور السادات وانفراده باتخاذ القرار وتداعيات ذلك, وقد نالت شخصية السادات الغامضة إعجابا بلا حدود من البعض وهجوما بلا حدود من البعض الآخر, اعتمدت الباحثة على مصادر مهمة منها مصادر وزارة الدفاع, الوثائق العسكرية لحرب الاستنزاف وحرب أكتوبر وفي حدود ما أعلم هذه أول مرة تعتمد فيها دراسة أكاديمية على وثائق الجيش خلال تلك الفترة, كذلك تناولت الوثائق البريطانية الخاصة بمقتل أمين عثمان الذي شارك فيه السادات عام ١٩٤٦, وأيضا وثائق تطبيع العلاقات والوثائق الأمريكية وبالطبع مضابط مجلس الشعب إضافة إلي المؤلفات المعاصرة, قدم للدراسة أستاذ التاريخ بجامعة عين شمس ويقول في ختام مقدمته التي تعبر عن موقفه الناقد بشدة للاتفاقية: أخيرا يطيب لي أن ينشر هذا العمل العلمي الرصين بعد مرور ثلث قرن على وقوع أحداثه واتضاح بعض معالمه ونتائجه في ظل أوضاع درامية متغيرة تشهدها مصر والمنطقة العربية فيما عُرف بثورات الربيع العربي, من هنا يكشف الصلة العميقة بين الاتفاقية والظروف الحالية، إن الدراسة تستحق وقفة أطول, إلا أنني ألفت النظر إلى هذا الحدث العلمي المهم.

جمال الغيطاني

الأديب العالمي

الأخبار ٢٠١٣/٣/٨



الكتاب غير عادى ..
و باحثة غير عادية

عنيت الباحثة فاتن عوض بدراسة و تحليل مقدمات و نتائج اتفاقية كامب دافيد مع تحليل العوامل المؤدية لها ، و مصادر التأثير المختلفة على بنودها ثم رؤية لما يمكن أن يحدث فى المستقبل امتداداً أو ارتداداً على كامب دافيد ، و لم يكن من الممكن بحث اتفاقية كامب دافيد دون التعرض لشخصية و زعامة أنور السادات ، باعتباره الشخصية المحورية فى الأحداث ، و قد كان تناولها لشخصيته محايداً و موضوعياً ومنصفاً بلا نفاق و بلا عداء ، شأنها شأن أى باحث علمى معتبر . ويحسب لها ذلك بالتأكيد .

وإنى لأغبط الدكتورة فاتن أنها حظيت بالتعايش مع هذه الشخصية الفريدة من خلال تحليل أحداث هذه الحقبة الهامة فى تاريخ مصر . فشخصية السادات شخصية آسرة لكل المتعاملين

معها حتى لو كان التعامل مع الوثائق و السجلات ، فروح السادات تقفز نشطة من كل الصفحات ، و تسيطر بقوة على كل السجلات.

السادات كما قلت شخصية فريدة ، و خصاله متميزة ، وإذا ركزنا على الايجابيات فى شخصه نجده شجاعاً ، ذكياً ، مبدعاً ، خلوقاً، زعيماً بحق ، و رئيساً تحب أن تعمل معه . و لو أن السادات فقط حرر سيناء، وفتح أبواب التعددية الحزبية، و استأصل الممارسات الاشتراكية وأعلن الانفتاح .. لو أنه فقط فعل ذلك لكفاه مجداً و خلوداً .

بارك الله فى فاتن ، وأثابها على هذه الخدمة الجليلة للأجيال أن اختارت هذا الموضوع ، و أحسنت تناوله .

أ.د. صديق عفيفى

رئيس جامعة النهضة

لماذا كامب دايفيد الآن

لم تكن كامب دايفيد مجرد معاهدة, ولكنها إلحاق كامل بطابور التبعية, وذلك ما يعطي دراسة الباحثة فاتن عوض أهمية استثنائية ليس فقط باعتبارها أشمل دراسة أجريت حول اتفاقيات كامب دافيد, ولكن باعتبارها عودة إلى نقطة التحول الاستراتيجي في المسار الوطني المصري.

لقد قدمت هذه الاتفاقية للجماهير المصرية مغلفة بوعود السلام والرخاء, ليتبين لنا بعد تراكم السنين أن التحول الاستراتيجي الذي دشنته الاتفاقية كان تحولا في اتجاه تخفف الطبقات المالكة من قيود الالتزام الوطني كي تنفتح شهواتها لنهب الثروات المصرية, وبيع الملكية العامة وإغراق مصر في مستنقع الديون إغراقا يقطع الأمل في ظهور أي محاولة للتنمية المستقلة علي غرار تجربة مصر في الستينيات, تلك التجربة التي تعرضت لضربة قاصمة في هزيمة ٦٧, هذه الحرب التي كسرت فيها الصهيونية جيش مصر لكنها لم تستطع أن تسرق من الشعب وعيه بخطورة المطامع الإسرائيلية والرغبة الأمريكية في تفكيك مصر وتقليص وزنها الحضاري في إفريقيا وآسيا ودفعها للتخلي عن تجربتها في التنمية لتقنع بتلقي المعونة وقبول العطية. فجاءت تلك الاتفاقية لتحقق لأمريكا وإسرائيل ما عجزتا عن تحقيقه بالعدوان العسكري. وإذا كنا لا نستطيع التشكيك في وطنية السادات ولا حسن نواياه, إلا

أننا نستطيع التشكيك بقوة في قدرته أو قدرة غيره علي صياغة مستقبل مصر وحده, إذ الزمان زمان المؤسسات, ومصالح الشعوب وتوازنات القوي العالمية هي أكثر تعقيدا من قدرات الفرد ولم كان فريدا في نوعه, تلك أهمية أخري لهذه الدراسة التي تزامن نشرها مع ما صاحب ثورة ٢٥ يناير من صراع بين تيارين حول شكل النظام السياسي المصري في الفترة المقبلة. أحدهما يتمسك بنظام الحكم الفردي أو الزعيم المخلص أو ولي الأمر مع تحسين شروط الطاعة, وثانيهما يحاول العبور إلي دولة المؤسسات حيث يتشكل القرار الوطني عبر مؤسسات وطنية ديمقراطية تضع مصالح الوطن فوق رغبات الفرد, وقد انتهت الجولة الأولي بانتصار ولي الأمر وحكم الفرد الذي يعلو على كل مؤسسات الدولة مما يعيدنا إلي المربع صفر, لذلك فإن هذه الدراسة تقدم درسا تاريخيا هاما عن الكوارث الوطنية التي تترتب علي هذا النظام الابوي الذي يمتلك فيه الرئيس كل الصلاحيات فتصبح فيه رؤيته الذاتية هي رؤية الوطن, وقدراته التفاوضية هي قدرات الدولة. حين ذلك يصير وقوع الكارثة أمرا محتوما.

فكأنما هذه الدراسة هي صوت صارخ في برية مصر ينبه القوي الوطنية إلي أن الحكم الفردي كان مأساة, فلا تتركوه يعيد إنتاج نفسه, حتي لا يصبح الحاضر المصري والعربي مهزلة.

د. رشدي يوسف

المفكر السياسي

القدس العربي
AL-QUDS AL-ARABI

هل تصبح كامب ديفيد ورقة ضغط على النظام المصرى؟

عرض وتعليق حسنين كروم: 'السادات '.. ٣٥ عاما على كامب ديفيد'، كتاب صدر في موعده تماماً، للباحثة المصرية فاتن عوض، ويقع في خمسمائة وست عشرة صفحة من القطع الكبير، لأنه يفسر بطريقة مباشرة، كيف تمكنت الجماعات الإرهابية من التواجد بكثافة في سيناء، ولماذا قيدت أيادي الجيش في التصرف بحرية فوق الأرض التي حررها نتيجة حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، بحيث يحتاج إلى إذن من إسرائيل إذا أراد تحريك دبابات ومصفحات وطائرات في معظم مساحات سيناء، ويحتاج إلى إذنها كذلك إذا أراد مهاجمة جماعات إرهابية تحتل مناطق في سيناء وتفرض سيطرتها عليها، بدلا من قوات الأمن والجيش، وكأنها دولة أو دول مستقلة.

السبب هو الشروط التي قبلها الرئيس الاسبق أنور السادات في اتفاقية السلام مع إسرائيل، ووافق فيها على تجريد معظم سيناء من السلاح والتواجد العسكري للجيش، صحيح ان هذه المشكلة أثيرت من قبل أيام السادات، وكبرت أثناء حكم مبارك، عندما ظهرت خطورة القيود المفروضة على توزيع القوات، وأحس

المصريون لأول مرة بالمهانة الوطنية، وإسرائيل هي التي أشعرتهم بها، عندما أخذت، ومعها أمريكا، تتهم مصر بأنها تساعد في تهريب السلاح الى قطاع غزة، عبر الأنفاق بين رفح المصرية والفلسطينية، وطالبت مصر أن تمنع عمليات التهريب، لكن مبارك أكد لها وللأمريكان انه لا يستطيع بسبب القيود التي تفرضها اتفاقية السلام، لأنه مسموح لمصر في المنطقة د، المتاخمة لحدود غزة وإسرائيل، بتواجد سبعمائة وخمسين جنديا من الشرطة وبأسلحة خفيفة، وهي لا تستطيع حتى حماية نفسها، لا التصدي لجماعات تقوم بالتهريب، وطالب مبارك إسرائيل بتعديل الاتفاق بحيث تتم زيادة عدد القوات الى سبعة آلاف وتغيير التسليح، لكنها رفضت فطالب بزيادة العدد إلى ثلاثة آلاف وخمسمائة فتكرر الرفض، فصمت مبارك، لأن تعديل أي بند في الاتفاق لابد أن يتم بموافقة الطرفين وأمريكا أيضاً، وكان البديل الذي اقترحه مبارك، ان تقوم أمريكا بإمداد مصر بأجهزة مراقبة الكترونية متقدمة تضعها على الحدود، مع إقامة جدار عازل حديدي، له عمق كبير حتى يصعب هدمه، لكن المشكلة، بعد الإطاحة بمبارك ونظامه اكتسبت أبعاداً جديدة، إذ بدأت العناصر الإرهابية في الداخل ومن الخارج تتدفق على مناطق في شمال سيناء بالتحديد، وتزايدت بعد أن تولى الرئيس السابق محمد مرسي الحكم، وأصبح تواجد هذه الجماعات مع تدفق الأسلحة الليبية المهربة استراتيجية جديدة لجماعة الإخوان المسلمين، باعتبارها السند الأساسي لها في المواجهة المنتظرة بينها وبين الجيش والأمن، وأصبحت شمال سيناء كلها تحت سيطرة هذه الجماعات، وبعد الإطاحة بالإخوان اشتعلت الحرب في سيناء،

واضطرت إسرائيل إلى الموافقة على تجميد العمل ببنود توزيع القوات المصرية، والسماح لها بالحشد والتحرك كما تريد لمطاردة الإرهابيين، ولم تعد مقيدة بالمناطق الثلاثة.

وفي الصفحات من ٢٨٦- ٢٩١ نص الاتفاق على توزيع القوات المصرية في سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلي النهائي منها، وتقسيمها إلى ثلاث مناطق وتوزيع القوات فيها وتحديد اسلحتها، وشروط تحركها سواء كانت برية أو جوية أو بحرية.

وفي الصفحات من ٤٦٠- ٤٦٤ شرح لعملية التوزيع وأكبر تمركز للقوات هو في المنطقة أ، الواقعة من بداية شاطىء قناة السويس على الضفة الشرقية وبعمق حوالى عشرين كيلو مترا، وتشمل اثنين وعشرين ألف فرد وبحيث لا يزيدون عن فرقة مشاة ميكانيكية ولواء مدرع واحد موزع على الألوية الأربعة،، ومائتين وثلاثين دبابة مضافاً إليها سبع كتائب مدفعية ميدان وسبع أخرى مضادة للطائرات بالإضافة الى اربعمائة وثمانين مركبة مدرعة.

وقالت المؤلفة انه تم تقييد حجم ونوعية وسائل الدفاع الجوي لدى الفرقة بأن تضم مائة وستة وعشرين مدفعاً خفيفاً مضادا للطائرات وعددا غير محدود من صواريخ الكتف طراز سام ٧، بالإضافة الى ان الفرقة كلها في خط الممرات خارج نطاق شبكة الدفاع الجوي الفعال، بحيث تصبح في وضع ضعف في مواجهة الهجمات الجوية الإسرائيلية المحتملة، وذلك ما لم يساندها الطيران المصري بفاعلية وهو ما تم استبعاده بتحريم إقامة أي قواعد جوية في سيناء في أي من مناطقها، أو حتى إنشاء مهابط طائرات

عسكرية في أي مطارات مدنية في سيناء. والمشكلة الحقيقية ليست فقط في ضعف التسليح المضاد للطائرات لدى الفرقة المذكورة، وإنما في فقدان مصر لحق رئيسي من حقوق سيادتها على أراضيها، وهو حق الدفاع بكل الوسائل الكافية وبحرية تامة وفق استراتيجيتها الدفاعية خاصة وأن ما يقرب من أربعة أخماس سيناء ستكون منزوعة السلاح من الناحية العملية بالإضافة الى ان نوعية التحصينات والاستحكامات المسموح للفرقة بإقامتها ستكون قاصرة على الاستحكامات الميدانية المعتادة، مجرد خنادق وملاجىء أي غير مجهزة هندسياً'.

فإذا كان هذا حال المنطقة أ الممتدة بعمق حوالى أربعين كيلو مترا، من الضعف، فإن المنطقتين ب، وج، حيث حددت الاتفاقية التواجد في ب بأربع كتائب حرس حدود لا يزيد عدد أفرادها على أربعة آلاف فرد مجهزين بأسلحة خفيفة تعاونها شرطة مدنية ولا يجوز إقلاع أو هبوط أي طائرات حربية فيها وإنما يسمح بوجود طائرات نقل غير مسلحة لا يزيد عددها عن ثماني طائرات ويمنع تحليق الطائرات الحربية فوقها أو فوق مياهها الإقليمية مع امكانية تجهيز القوات فيها بطائرات هليكوبتر غير مسلحة، والمنطقة ب تضم مدينة العريش، أما المنطقة ج التي تلي ب وتصل إلى الحدود الدولية مع إسرائيل وغزة وخليج العقبة وتتمركز فيها قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط بأسلحة خفيفة لأداء المهام العادية للشرطة.

وقد نشر فيما بعد أن العدد المسموح به هو سبعمائة وخمسون

عنصراً فقط، عندما حدثت اتهامات متبادلة بين إسرائيل ونظام مبارك، بأنه يسمح بتهريب الأسلحة الى قطاع غزة، وبالتغاضي عن الهجرة الافريقية غير الشرعية الى داخل إسرائيل، وردت مصر بأن السبب هو اتفاقية السلام وتحديد عدد القوات على منطقة واسعة تعجز عن مراقبتها، أو التصدي لأي عصابات.

وطالبت إسرائيل بأن تسمح بزيادتها إلى ثلاثة آلاف أو سبعة وتغيير التسليح لحماية حدودها، فرفضت.

وبعد تعرض الجنود المصريين الى مذبحة في أغسطس ٢٠١٢ على الحدود مع إسرائيل وافقت للجيش المصري على ادخال قوات مدرعة الى المنطقتين ب وج، ثم طلبت سحبها، ثم وافقت على بعض عمليات للجيش لهدم الأنفاق مع قطاع غزة، أيام حكم الإخوان، وتطور الأمر الآن الى السماح بادخال قوات كبيرة وبكل أنواع الأسلحة بدءا من طائرات الهليكوبتر المقاتلة الى الدبابات والمدرعات، وبالأعداد التي يحددها الجيش، أي تجميد البنود الخاصة بتوزيع القوات والمدة التي تحتاجها العمليات للقضاء على الإرهابيين.

أي أن نجاح الجيش والأمن في التصدي للإرهابيين في سيناء والقضاء عليهم، يتوقف على رغبة إسرائيل، ومدى تقديرها لمصلحتها في فترة معينة، وحسب سياساتها هي وأمريكا، أي انه بامكانها ان توفر الفرص للجماعات الإرهابية للبقاء والنمو والسيطرة على المنطقة ج المتاخمة لحدودها ولحدود غزة، وتضم المدن الرئيسية في شمال سيناء، بأن تطلب من مصر سحب قواتها بحجة

انها تحس بتهديد أمنها من وجودها بالتعارض مع نص الاتفاقية، وقد تفعل ذلك بتحريض من أمريكا لإحداث هزة في النظام قد تؤدي الى تعرضه الى السقوط نتيجة السخط الشعبي على سحبه للقوات، أو وضعه امام خيار أصعب وهو ان يرفض وبالتالي يعطي إسرائيل الحجة للهجوم، وإلحاق هزيمة بالقوات الموجودة مما يعرض النظام للسقوط وإشاعة الاضطرابات في البلاد، او فرض شروط عليه، بأن يقدم تنازلات للإخوان المسلمين، مثلا، وكل هذه الاحتمالات واردة.

أي باختصار، فإن السادات قيد مصر بقيود ثقيلة تحتاج معها إلى عمل غير مسبوق لفكها، حتى لا يصبح مستقبلها تحت رحمة إسرائيل وأمريكا.

وأشارت المؤلفة في أكثر من موضع الى ان السادات كان يتطوع بإعطاء تعهدات وموافقات للمفاوضين الإسرائيليين بعيدا عن أعضاء الوفد المصري، لرغبته في إنهاء المشكلة بأي طريقة الى ان وصل للصلح المنفرد رغم انها أوضحت في صفحة ١١٧ إلى انه ظل لفترة غير قصيرة متمسكاً بإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية متزامنا مع أي اتفاق مع مصر، لكن بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتها هو الذي رفض.

ولابد من الإشارة إلى الجهد المتميز الذي بذلته الباحثة في تجميع مادة الكتاب بحيث أصبح مرجعاً لا غنى عنه في هذه القضية.

الأهرام
العربي

تعديل «كامب ديفيد» ينقذ مصر من مصير «أفغانستان»

نظرا لخطورة وحساسية اتفاقية «كامب ديفيد» علي الأمن القومي لمصر وعلاقتها الدولية وخصوصاً العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل يبتعد العديد من الباحثين عن تناولها سياسيا وتاريخيا للعقوبات العديدة التي قد يواجهونها للوصول للحقائق الغامضة في بنود الاتفاقية، وهذا ما أصرت علي الوصول إليه الباحثة (فاتن عوض) في رسالتها للماجستير بكلية الآداب جامعة عين شمس بعنوان «السادات رئيس للجمهورية واتفاقية كامب ديفيد» التي حولتها إلي كتاب بعنوان «السادات و٣٥ عاماً علي اتفاقية كامب ديفيد « حيث توصلت من خلال دراستها إلي البنود والوثائق السرية لاتفاقية السلام بين أطرافها الثلاثة (مصر وإسرائيل وأمريكا)، كما كشفت الباحثة أسرار التنازل الكبير الذي قدمه السادات من أجل استرجاع سيناء لدرجة أن معارضيه وصفوا الأمر «بمذبحة التنازلات»، بالإضافة لتفسير الوضع الأمني

المتدني الذي ساد سيناء وتشبيهها « بتورا بورا» العربية التي قد تنذر بحرب عالمية ثالثة والمتسبب فيها ستكون تلك الاتفاقية التي خسرت مصر علي إثرها زعامتها وريادتها علي المنطقة ، وخسرت عمقها الإفريقي، لذلك تطالب الباحثة فاتن عوض، صاحبة الدراسة الرئيس محمد مرسي، تعديل بنود الاتفاقية المجحفة والتي تفقد مصر سيادتها علي بقعة إستراتيجية من أرض الوطن قبل فوات الأوان، هذا وقضايا عديدة وبنود شائكة ونتائج خطيرة نتعرف عليها في حوارنا مع الباحثة في السطور المقبلة.

الأهرام العربي ٢٥ /٥/ ٢٠١٣

الأسبوع
طريق الباحثين عن الحقيقة

حتمية تعديل كامبد ديفيد رسميا وليس شفهيا

كشفت أول دراسة أكاديمية عن إمكانية تعديل بنود معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية. وأكدت الدراسة (أعدتها الباحثة بجامعة عين شمس، فاتن عوض) أن ما يسمي ب «بنود ترتيبات الأمن» المتفق عليها في المعاهدة قابلة للتعديل «حفاظا علي الأمن القومي المصري». واستندت الباحثة إلي أن الفقرة ٤ من المادة ٤ في المعاهدة, حيث تنص علي « يتم بناء علي طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في البندين الأول والثاني من المادة الرابعة, باتفاق الطرفين».

وقالت الدراسة إن هذا النص يتيح للمفاوض المصري (في ضوء التطورات المتلاحقة بعد موجة الثورات العربية, وما تتعرض له مصر من هجمات إرهابية تعرّض أمنها القومي للخطر), المطالبة بإدخال تعديلات علي الاتفاقية «بشكل رسمي حاسم ودائم، وليس باتفاق شفهي «مؤقت».. واعتبرت الدراسة أن التعديل من شأنه إعادة الاتزان الاستراتيجي لسيناء علي خلفية البنود المجحفة التي تتضمنها الاتفاقية, مؤكدة أن التزام مصر بالاتفاقية علي مدار أكثر من ثلاثة عقود «وتطبيقها نصًا وروحًا رغم المعارضة الوطنية» يدعم حق مصر في التعديل المطلوب.

جريدة الأسبوع ٢٠١٣/٤/١٥

جريدة
المساء
تصدر عن دار التحرير للطبع والنشر

كتاب جديد يكشف
أسرار كامب ديفيد

الكتاب أول تقييم علمي وتحليل سياسي للاتفاقية بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود علي توقيعها والجدل المثير حولها ويتضمن الوثائق السرية التي تنشر لأول مرة والموقف الأمريكي من الاتفاقية أثناء المباحثات وأثر الاتفاقيات علي العلاقات المصرية – الأمريكية ومن ورائها العلاقات المصرية – الإسرائيلية من جانب والعلاقات المصرية العربية من جانب اخر والقيود التي فرضتها علي مصر وتداعياتها حتي اليوم. ليسجل التاريخ كلمته الأخيرة بحياد وموضوعية تامة بشأن هذا الملف الشائك الذي لا يزال يفرض نفسه بقوة علي الساحة السياسية داخليا وإقليمية ودوليا ويطرح الكتاب رؤية جديدة لكامب ديفيد ويكون بمثابة وثيقة سياسية تاريخية تحليلية هامة أمام صانع القرار.

الكتاب يبرز الجذور التاريخية والتفسيرات الهامة لما يحدث الآن في مصر ويكشف أبعاد ما يجري علي الساحة السياسية وما سوف يحدث في المستقبل وهل تلغي الاتفاقية أم يتم تعديلها.

جريدة المساء ٤ فبراير ٢٠١٣



السادات:٣٥ عاما علي كامب ديفيد

هذا هو عنوان الكتاب الذي خرج علينا منذ أسابيع والذي احتاج إلي سنوات من البحث العلمي الجاد قامت به الباحثة فاتن عوض, ومن ثم يعتبر الكتاب وثيقة جادة قامت علي أسس علمية وأكاديمية اجتهدت المؤلفة في تجميعها وتحليلها وتأصيلها الي مصادرها المختلفة, وذلك علي عكس كتب ودراسات عديدة تناولت ذات الحدث التاريخي الذي زلزل المنطقة بأكملها ومن وراءها العالم كله. انه بالرغم من مرور ٣٥ عاما علي هذه الاتفاقية التاريخية فان الكثيرين مازالوا يتساءلون عن بعض الأوضاع والجوانب والنتائج التي حققتها هذه الاتفاقية, وذلك فيما يؤثر علي آرائهم واتجاهاتهم في أمور عديدة تتعلق بالأحداث المختلفة التي تشهدها المنطقة, ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يقول كل شيء بالوثائق والمستندات الرسمية, ولا يقوم مثل غيره من كتب ودراسات علي آراء شخصية وأهداف سياسية لا تعنينا في مثل هذه الأحداث التاريخية التي تؤثر علي مستقبل الشعوب والأمم.

في رأيي انه ليس مجرد كتاب ولكنه مرجع علمي وتاريخي متكامل أجادت واجتهدت الباحثة فاتن عوض في تجميع وتحليل كل ما دار بشأن هذه الاتفاقية التي بهرت العالم بأكمله ورفعت الرئيس السادات الي مصاف القادة العظام.

بقلم محمد عبدالمنعم

الكاتب السياسي والمحلل الاستراتيجي

الأهرام ١٣ ديسمبر ٢٠١٣

الفهـــرس